تعلق بکتاب [illegible] [illegible]

الوافی

۷۵۰۰

نادری قاجار

[illegible] علم [illegible]

لان [illegible]

[illegible]

[illegible]

العلوم قال [illegible]

[illegible] الطلاب [illegible]

[illegible] تلقى [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

قال الاستاذ المحقق والامام المدقق تاج الملة والدين شرف الاسلام
والمسلمين محمد بن محمد بن احمد بن سيف اسفرايني بسم الله الرحمن الرحيم
احمد الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم قال الامام فخر الدين
الرازي قد يمدح اللؤلؤ بحسن شكله ولطافة خلقته ولا يحمد الا القادر
المختار على ما يصدر عنه من الاحسان والافضال سواء وصل اليك او الى
غيرك فالمدح اعم اما الفرق بين الحمد والشكر فقيل ان محل الحمد خاص
لانه لا يكون الا باللسان ومتعلقه عام لانه يكون للنعم وغيرها بخلاف
الشكر فان محله عام قد يقع باليد واللسان والقلب ولهذا قال الشاعر
افادتكم النعماء مني ثلثة يدي ولساني والضمير المحجبا ومتعلقه خاص
لانه لا يكون الا للنعم فان شكر الصانع جلت نعماؤه صرف العبد جميع ما
الله تعالى به عليه الى ما انعم عليه لاجله كصرف الذهن الى درك ما يمكن
للبشر من ادراك ذاته وصفاته وصرف البصر الى النظر الى مخلوقاته ليستدل
بها عليه تعالى الله قيل انه غير مشتق من اصل اصلا وانما هو علم له جل
شانه وقيل انه مشتق اما من اله الاهة اذا عبد سمي بذلك لانه هو المعبود في
الحقيقة فان العبادة غاية التعظيم والاكرام فلا تليق الا بمن يكون منعما

...ية الاحسان والانعام او من اله اذا تحير يسمى بذلك لانه تعالى تاهت في
...راك ذاته الافهام وتحيرت في الانتهاء الى نعوت جبروته الاوهام او
...ن لانه يلوه اذا احتجب واذا ارتفع وفي اشتقاقه اقوال اخر وانما خص به
...ون ساير اسمائه لانه اعظم الاسماء اما لعدم اطلاقه على غير الله واما
...نه اسم الذات فكان في توجيه الحمد اليه اشارة الى انه مستحق للحمد بحسب
...اته لا بحسب صفة من صفاته اذ لو قال الحمد للخالق مثلا لظن انه انما يحمد على
...الخلق خاصة وانما قدمه على الفعل كما قد سبحان الله لان الاصل تاخير
...معمول عن العامل فاستعمل الاصل فيها انجه دعوت الحمد منه من غير قصد
...لاختصاص على ما اتسقت اي على النعم التي انتظمت حال كونها من كعوب
...ايادي الله تعالى ومن بيانية وهي مع مجرورها ظرف مستقر منصوب المحل
...لى انه حال من الضمير في اتسقت الراجع الى ما الموصولة والعامل فيه
...اتسقت ومن لفظ ما والعامل فيه احمد ولا يجوز ان يكون الضمير في اياد
...راجعا الى ما الموصولة والا لكان المعنى من كعوب نعم النعم لان الايادي جمع
...ايد جمع يد واليد النعمة وكعوب الرمح النواشز في اطراف الانابيب
...هوادي احسانه اي باوايل احسان الله تعالى والهوادي
...جمع الهادي وهو العنق روادفه جمع رادفة من ردفه بالكسر اي تبعه
...تواليه جمع تالية من تلاه اذا تبعه والضميران راجعان الى لفظ ما
...الموصولة وهذا التركيب كما قيل وتلاحقت بهم ابناء المجد وترافعوا الى القضية
...الى القاضي اي تشاركت ابناء المجد في اللحوق بهم وتشاركوا في رفع
...القضية الى القاضي كذلك المعنى ههنا تشاركت اوايل نعمه في اللحوق باواخر
...احسانه واصلي اي ادعو لان الصلوة من الله المغفرة ومن الملائكة

الاستغفار ومن البشر الدعاء على نبيه مشتق من النباء وهو الخبر سمي
بذلك لانه انبا من الله وهو فعيل بمعنى فاعل قلبت همزته ياء قلبا لازما كما في
ذرية وبرية وادغم ياء فعيل فيها واهل مكة يهمزون هذه الكلمات النبيه
اي الشريف من نبه نباهة اذا شرف واشتهر محمد عطف بيان لنبيه
واهل بيته عطف على قوله نبيه لا على محمد والا لزم ان يكون هو ايضا
عطف بيان كالمعطوف عليه وذويه جمع ذو وقد شذ اضافته الى المضمر
وبعد هو من الظروف الزمانية وهو ههنا مبني على الضم لانه اذا حذف
المضاف اليه منه بني على الضم وههنا قد حذفت المضاف اليه اذ التقدير بعد
حمد الله والصلوة على نبيه والعامل في بعد قوله بعد فقد تقرر وانما دخل
الفاء فيه لمظنة وقوع اما قبل بعد في هذا الكتاب من لباب الاعراب حال من
ما الموصولة في ما ينضبط به والعامل فيه تقرر وانما قدمه للاهتمام بذكر شوا
اي شوارد الاعراب جمع شاردة من شرد اذا نفر ويرتبط فيه اوابد
الاوابد الوحوش من ابدت البهيمة تابد اي توحشت ويتسق اي وينتظم
جمان ويروى بيان مصدر بان الوصف يقال وصفت الجمان في النار
او صفها وصفا اذا ضممت بعضها الى بعض نظامه هو الخيط الذي ينظم
به اللؤلؤ ويخرط ويدخل في سلكه اي في خيط الضبط اي الحفظ فذ
اي فرد الاعراب وتوامه هو على وزن فعال الجمع توام وهو المقابل للفذ
يقال هذا توام على وزن فوعل ويطلع بالطالب لهذه الصنعة المتعرف
لها مراقب حقايقه وهو منصوب على انه مفعول يطلع والباء في بالطا
للتعدية ويضبع من ضبعت الرجل اي مددت اليه ضبعي للضرب و
الضبع العضد بالخابط من خبط الرجل اذا طرح نفسه حيث كان لينام

المتعسف العسف والتعسف الاخذ على غير الطريق عن مداحضه ومزالقه اي يجنبه
عن مواضع الدحض من دحضت رجله اي زلقت حاويا الصنوف دقايقه واسرار
ضامنا هما حالان مترادفان من ما الموصولة في ما ينضبط والعامل فيهما تقرر او من
الضمير في ينضبط الراجع الى ما والعامل فيما ينضبط او حالان متداخلان والعامل
في الثانية هي الاولى وصاحبها الضمير فيها وكذلك حكم الاحوال الآتية بعد
ويجوز ان يجعل هذه الاحوال احوالا مترادفة او متداخلة من قوله في هذا الكتاب
لما تقنه باحرازه اي بجعل قصبات السبق في الحرز تضمير الفرس ان تعلفه حتى
سمن ثم ترده الى القوت وذلك في اربعين يوما وهذه المدة تسمى المضمار والموضع
الذي يضمر فيه الخيل ايضا مضمار وكان العادة في تسابق الفرسان ان يغرز
في الميدان قصبة فمن اعدى فرسه اليه واخذ تلك القصبة عد سابقا فا
بحاز افيمن سبق في فن من الفنون متحليا بحليته اي متزينا بصفة الايجاز والا
متخليا اي متفرغا عن وصمة اي عن عيب الاملال اي الاسام والاكثار مبتنيا
بجوامع القواعد النحوية والاحكام مبتنيا على مقدمة في بيان موضوع الاعراب
واربعة اقسام جارية مجرى العلل الاربع للاختلاف فان الاعراب بمنزلة العلة
الصورية كالصورة السريرية للسرير والمعرب بمنزلة العلة المادية كا
لسرير والعامل بمنزلة العلة الفاعلية والمقتضي للاعراب بمنزلة العلة الغائية
اما المقدمة وهي في اللغة الجماعة التي تتقدم الجيش واشتقاقها من قدم لازما
بمعنى تقدم او قدم متعديا وقد استعير لاول كل شي فقيل مقدمة الكتاب
وكلا المعنيين متحقق ههنا لان ما يتوقف عليه مسايل العلم من المبادي وغيرها
يتقدم على مسايله ولانها تقدم الخايض في هذا العلم فهي ان الكلمة اي ماهية
الكلمة من غير دلالة على القلة ولا على الكثرة والاستغراق فلا ينافي التا

وانما اشار فقد لو كان المراد
من اللام استغراق الجنس

للوحدة اللام التي للجنس وهي مفرد الكلم مثل تمرة وتمر مما يقع المجرد من التاء فيه
على القليل والكثير الا ان الكلم لا يقع الا على ما فوق الاثنين بحسب الاستعمال
بخلاف نحو التمر واشتقاقها من الكلم وهو الجرح سميت كلمة لانها تؤثر في النفس
وتحصل معناها فيها عند اطلاقها او تخيلها هي في اصطلاح النحاة والاطلاق
على القضية بطولها انها كلمة اللفظ لفظا او تقديرا او حكما كالمنوي في
ضرب في زيد ضرب واللفظ خاص بما يخرج من الفم بخلاف القول فلا يقال
لفظ الله كما يقال قول الله وهو في اللغة عبارة عن الرمي واحترز به عن الدوال
الاربع من الخط والعقد والنصبة والاشارة المشاركة للكلمة في الدلالة
على المعنى قال ابن مالك اللفظ اولى بالذكر من اللفظة لان
اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفا كان او اكثر وحق اللفظة ان لا تقع الا على
لان نسبتها الى اللفظ نسبة الضربة من الضرب ولان اطلاق اللفظ على
الكلمة انما هو من باب اطلاق المصدر على المفعول به كقولهم للمخلوق خلق وللمعبود
في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء ولذلك قلما يوجد في عبارات
المتقدمين لفظة بل الموجود في عباراتهم لفظ وقال ابن الحاجب
ايضا اللفظ اولى من اللفظة لانه اخصر وادفع للاجمال لان اللفظة ان اريد
بها معنى اللفظ فاللفظ اولى لانه اخصر وان اريد بها ما يطلق عليه
اللفظة كضربة فهو فاسد لان اقله حرف واحد وان اريد بها عدد مخصوص
من اوزان الثلاثي وغيره ففيه اجمال اذ لا دلالة لها عليه الموضوع واحترز
به عن المهملات والمحرفات والالفاظ الدالة على معانيها بالطبع او بالعقل
للمعنى اي ما يعنى اي يراد وهو مصدر المفعول مفردا واحترز به عن
الالفاظ المركبة نحو عبد الله وضرب زيد ولا يخرج منه الالفاظ بقوله

الموضوع

باستعمال
الموضوع من حيث ان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فانما تحصل
المستعمل بعد وضع الواضع للمفردات لان المركبات ايضا موضوعة لان الوضع
اما ان يضع الفاظا معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة وقانونا كليا
يعرف به مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف كما بين ان كل اسم
فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل وغيره من ابنية الامر والالة والمصغر
المبهم او يعرف به مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان
المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك قال المصنف ان المفرد
صفة للفظ دون المعنى اقول لان المشهور ان المفرد والمركب في اصطلاحهم
صفة للفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب وذلك لان الافراد في
الحقيقة صفة للفظ وانما يكون صفة للمعنى بتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ
ما يدل بالوضع على معناه من غير دلالة لجزء لفظه المترتب على جزء معناه
سواء كان لذلك المعنى جزء كمعنى ضرب الدال على الحدث والزمان او لا
كمعنى الضرب الدال على الحدث فقط والمفرد من المعنى لا يراد به كونه بسيطا
لا جزء له وانما يراد به كون اللفظ الدال عليه مفردا وانما اخره عن قوله للمعنى
ليكون الوضع مطابقا للطبع وذلك لان الافراد نسبة بين اللفظ والمعنى
والنسبة متاخرة عن المنتسبين وانما جعله نكرة على انه حال من الضمير في
الموضوع العائد الى الموصول المكني به عن اللفظ ولم يجعل معرفة ليكون
صفة لقوله اللفظ لانه لو جعله كذلك لكان ظاهرا في انه صفة للمعنى لقربه
منه وفيه نظر لانه اذا كان نكرة جاز ايضا ان يكون حالا عن المعنى على انه
قد تقرر انه اذا لم يكن قرينة تدل على تعيين صاحب الحال وكان الحال عن
الفاعل يجب تقديمه الى جنبه دفعا للالتباس وهنا لم يتقدم فعلم انه حال عن

المنقول قطعًا وهو قوله للمعنى كما في مررت بزيد دا كاوهي اسم ان دلحق الكاف ان يقول

وهوا ويقول ان دلت على معنى ثابت في نفسه اي في نفس اللفظ لا في غيره بخلاف

الحرف فان معناه في غيره فالجار والمجرور مجرور المحل على انه صفة المعنى والضمير البارز

فيه عايد الى اللفظ قال الشارح ولا يرجع الى اللفظ اذ كون المعنى حاصلاً في

نفس اللفظ عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى فيرجع حاصل الكلام ان دل على

معنى هو مدلول اللفظ وهو تكرار لاطائل تحته اقول دلالة اللفظ على المعنى

اعم من كون المعنى حاصلاً في نفس اللفظ اذ قد يوجد دلالة اللفظ على المعنى ومعناه

حاصل في نفس لفظه وقد توجد ومعناه حاصل في لفظ آخر فيرجع حاصل الكلام

ان دل على معنى هو ثابت في نفس اللفظ لا في غيره من الالفاظ واحترز بهذا

عن الحرف ولم يقترن بحسب الوضع الاول ذلك المعنى باحد الازمنة الثلاثة

المعين وهي الماضي والحال والاستقبال بحيث لا يكون اللفظ ايضا دالاً على

الزمان المعين منها كرجل واحترز به عن الفعل ودخل في هذا التعريف نحو

الضرب لانه وان اقترن معناه بزمان من الازمنة الثلثة في نفس الامر الا

ان ذلك الاقتران ليس بحسب الوضع ودخل فيه ايضا نحو الصبوح لانه وان

اقترن بالزمان لكنه لا يدل على المعين من الازمنة الثلثة لان معناه لا

يصلح ان يقع حالا او استقبالاً او ماضيا ولهذا اذا اريد ان يدل على المعين

منها يحتاج الى تجديد صيغة دالة عليه مثل اصطبح ودخل فيه ايضا اسماء

الافعال لان دلالتها على المعين من الازمنة الثلثة ليست بالوضع الاول

وانما هي بالوضع الثاني وذلك لان جميع اسماء الافعال اما منقولة عن

المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل

مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه

على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو

صه او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدًا وعليك زيدا وليس لشيء

من هذه الكلمات دلالة على الزمان بحسب الوضع وخرج عنه المضارع

لانه وان لم يكن الزمان فيه معينًا الا انه بحسب الوضع يدل على زمان معين

سواء كان حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس ومشتركا فيهما

لان المشترك في المعنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فيكون له

دلالة على زمان معين بحسب الوضع وان التبس ذلك المعين على السامع

وخرج عنه ايضا الافعال الانشائية نحو عسى وكاد لدلالتها على الزمان

المعين وانما يعرض الانشاء فيها بعد الوضع فصل ان اقترن ذلك المعنى باصل الوضع

الذي دل عليه اللفظ بنفسه به اي باحد الازمنة الثلاثة باصل الوضع

الاول كضرب والا يدل على معنى في نفسه بل يدل على معنى في غيره بحيث

لا يكون له وحده معنى اصلا ويكون كالعلامة المنصوبة بجنب ذلك الغير

ليدل على ان فيه فايدة ما فاذا افرد عن ذلك الغير بقي بلا دلالة على شيء

اصلا فهي حرف كقد وذلك الغير الذي فيه معنى الحرف قد يكون اسمًا

او فعلا او جملة نحو ازيد قايم والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك

الغير فيكون ذلك الغير متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته

على معناه الذي وضع ذلك الغير لاجله كالرجل فانه متضمن لمعنى التعريف

مع دلالته على معناه وكسوف يخرج فان يخرج متضمن لمعنى الاستقبال مع

دلالته على معناه وقد يكون مدلول الحرف مدلول الغير بعينه كاضرب

فان مادل عليه الهمزة هو معنى الضمير اللازم الاضمار وقد يكون ذلك الغير

اسما وفعلا معًا كحروف المضارعة الدالة على معنى الفعل وعلى معنى في

الفاعل ومعاني اسماء المعاني نحو ضرب زيد معتبر في نفس الفاظها بحسب
الوضع ولذلك يصح الاخبار عنها نحو الضرب شديد وان كانت تلك المعاني
في غيرها بحسب الوجود فلا ينتقض طرد التعريف بها ولكل منها حد وهو
القول المطرد المنعكس والمراد من الطرد ان يصدق الحد بلفظة كل ويجعل
المحدود خبرا عنه كما يقال كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بالزمان
فهو اسم ومن العكس ان يجعل نقيضا مكانهما كما يقال كل لفظ لم يدل على معنى
في نفسه غير مقترن به فليس باسم وقد تبين حد كل واحد منها من هذا التقسيم
لاشتماله على القدر المشترك وعلى المميز وقد قيل في وجه التقسيم ان لم يكن
الكلمة ركنا للاسناد فهي حرف وان كانت ركنا له فان قبلت الاسناد بطرفيه
فهي اسم والا فهي فعل وعلامات وهي مطردة غير منعكسة اذ لا يصح ان
كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم فاللتي للاسم منها جواز الاسناد
اي كونه مسندا اليه والمراد من الاسناد اضافة كلمة او اكثر الى اخرى على
يفيد فائدة يصح السكوت عليها واعلم ان جواز الاسناد اليه لئلا يتوهم ان الا
اليه صفة لازمة له وانما لم يقل جواز الاخبار عنه لان الاسناد اعم منه لصدقه
على الامر والنهي وغيرهما من الانشاآت وانما اختص كون الشي مسندا اليه
بالاسم لان المسند اليه لا يكون الا لفظا دالا على ذات في نفسه مطابقة
وهو الاسم وقوله ونحو زعموا مطية الكذب واذا قيل لهم آمنوا اعتراض
لان زعموا اسند اليه لكونه مبتدا مع انه فعل وكذلك آمنوا اسند اليه
لكونه مفعولا لما لم يسم فاعله لقيل فاجاب عنه بانه متاول بان الاسناد
الى لفظ الفعل دون معناه اي هذا اللفظ مطية الكذب واذا قيل
لهم هذا القول وقوله وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اعتراض آخر

لان تسمع مسند اليه لكونه مبتدا وهو مثل يضرب لمن خبره خير من رؤيته
فاجاب عنه بجوابين احدهما قوله محمول على حذف أن مثلها اي حذف فاشل حذف ان
في قوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغا وان اشهد اللذات هل انت مخلدي
فمن يروي احضر مرفوعا فانه لو لم يحمل احضر مرفوعا على حذف أن منه ليكون
بتقدير مصدر لزم عطف ما هو في تقدير المفرد وهو قوله وان اشهد اللذات
على الجملة حقيقة وهو لا يجوز واما على رواية من يروي احضر منصوبا فيكون
ذلك محمولا على اضمار ان لا على حذفها واشار الى الجواب الثاني بقوله او
محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر اي سماعك بالمعيدي نزيل مثله في
قوله فقالوا ما تشاء فقلت الهو الى الاصباح آثر ذي اثير فان قوله الهو فعل
منزل منزلة المصدر ليكون مفردا مطابقا للمسئول عنه المفرد وهو ما في
ما تشاء ولا يجوز ان يكون محمولا على حذف ان كما في البيت الاول لان قوله
ما تشاء سوال عما يشاء في الحال الظاهر فينبغي ان يكون الجواب ايضا عما يشاء
في الحال لا في الاستقبال ليطابق الجواب السوال ولو كان محمولا على حذف
ان لكان مستقبلا لان ان علم الاستقبال ومعنى آثر ذي اثير اول كل شي
ومنها دخول حرف التعريف من اللام والميم فانهما من علامات الاسم لكونهما
موضوعين لتعيين الذات الدال عليها اللفظ بنفسه بالمطابقة والفعل
لا يدل على الذات بالمطابقة بل بالتضمن وقوله ونحو يستخرج اليربوع من
نافقائه ومن حجر بالشيحة اليتقصع اعتراض لان يتقصع فعل مضارع وقد يتوهم
دخول اللام عليه فاجاب عنه بقوله شاذ قبيح لا يجي الا في ضرورة الشعر مع ان
اللام فيه ليست حرف التعريف بل هو اسم موصول دخل على الفعل لمشابهته
الفاعل الداخلة هي عليه اي من جحر الذي يتقصع فيه اي يدخل فيه وهو القا

والنافقاء احدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها فاذا اتي من قبل القاصعاء
ضرب النافقاء براسه فانتفق اي خرج ومنه اشتقاق المنافق في الدين وقوله
حرف التعريف اولى من قول غيره لام التعريف لخروج اللام الموصول عنه
ودخول ميم التعريف فيه وكذلك قوله واما اشد الهل اعتراض آخر لان
حرف التعريف فيه قد دخل على هل وهو حرف فاجاب عنه بجوابين بقوله فلجعله
اي فلجعل هل اسما ولذا شدد لامه وذلك لانه قد تقرر ان الكلمة الثنائية
اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا
صحيحا او حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على اقل
المعربات مع انه لا يلزم منه التغير في اللفظ والمعنى معا بخلاف ما اذا جعل
علما لغير اللفظ فانه لا يشدد الحرف الثاني منها اذا كان صحيحا فيقال جاءني
كم ورايت كما لانه يلزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معا واما اذا كان الثاني
حرف علة فيزاد معه حرف من جنسها وان لزم منه التغير في اللفظ والمعنى
للاضطرار الى الزيادة وذلك لانه لو اعرب نحو لو وفي ولا بلا زيادة شي
عليها لسقطت حرف العلة لالتقائها ساكنة مع التنوين فيبقى المعرب على
حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم فلذلك يزاد عليها حرف من جنسها فيقال
لوّ وفيّ ولاء فانه لما زيدت في آخر لا الف آخر قلبت همزة واشار الى الجواب
الثاني بقوله على انه مردود ليس من كلام الفصحاء فلا يرد نقضا قال الخليل
قلت لابي الدقيش هل لك في ثريد كان ودكها عيون الضياون فقال اشد
الهل ومنها دخول حرف الجر وانما اختص دخوله بالاسم لانه انما دخل في الكلام
ليجر معنى الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء بسبب اقتضاء بعض الافعال
معنى ذلك الحرف فامتنع دخولها الا على اسم هو فعل لفظا او تقديرا او قوله

تكو

ونحو قوله والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه اعتراض لان
حرف الجر وهو الباء دخل على نام وهو فعل ماض فاجاب عنه بقوله متاول
بان نام صفة موصوف محذوف التقدير بليل نام صاحبه فحرف الجر داخل
في الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة او نقول تاويله بانه على
الحكاية وحذف القول اي مقول فيه ذلك والليان بالكسر الملاينة
وكذا قولهم نعم السير على بئس العير متاول لان حرف الجر قد دخل على بئس وهو
فعل على اختلاف فيه اي في بئس ونعم ايضا فمن جعلهما اسمين فلا يحتاج الى
تاويل ومن جعلهما فعلين فتاويله بانه وارد على طريق الحكاية اي على عير مقول
فيه بئس العير او بان نعم وبئس مع فاعلهما بتقدير مفرد اذ معنى نعم الرجل رجل في
غاية الجودة ولهذا لا يحتاج هذه الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا الى ضمير يرجع
اليه ومنها التنوين غيرها لحوق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا وانما
يلحقها بدلا عن حرف الاطلاق ويسمى هذا التنوين تنوين الترنم وان كان في
الحقيقة لترك الترنم وذلك لانه انما يوتى به ايذانا بترك الترنم فان الالف
والواو والياء في القوافي المطلقة تصلح للترنم لما فيها من المد فيبدل التنوين
منها قصدا لترك الترنم لخلو التنوين عن المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا
والمعرف باللام كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
والاصل فيه العتابا واصابا فحذف حرف الاطلاق منهما واقيم التنوين مقامه ومنها
لحوق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا ويسمى هذا التنوين الذي يلحق
القافية المقيدة الغالي لان الغلو تجاوز الحد وهذا التنوين تجاوز حد الوزن
لخروج الشعر بواسطته عن الوزن كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
اصله المخترق بسكون القاف فلما الحق التنوين به التقى ساكنان فيفتح ما

قبله تشبيها له بالنون الخفيفة او بكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر ولما
فرغ من التنوين الذي لا يختص بالاسم شرع في امثلة الاقسام الباقية منه المختصة
بالاسم وهي تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وانما اختص
تنوين التمكن بالاسم لانه يدل على مكانة الاسم في الاعراب فلا يكون الا في
الاسم وكذلك اختص تنوين التنكير به لمثل ما قلنا في اختصاص حرف التعريف
به واما اختصاص تنوين العوض به فلانه انما يكون عوضا عن المضاف اليه في المضاف
والمضاف لا يكون الا اسما كما ستعرف فقوله نحو زيد التنوين فيه للتمكن واما
في نحو رجل فيفيد التمكن والتنكير ايضا فاذا سمي به تمحض للتمكن وصه التنوين فيه
للتنكير فان معناه اسكت سكوتا ما واما اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت
وقيل يختص تنوين التنكير بالصوت نحو سيبويه وباسم الفعل واذ التنوين فيه عوض
عن المضاف اليه لان اصله اذ كان كذا حذف المضاف اليه وهو كان كذا وعوض
التنوين عنه في المضاف فالتقى ساكنان الذال والتنوين فحرك الذال بالكسر وانما
لم يذكر تنوين المقابلة وهو التنوين الذي في جمع المونث السالم لمقابلة نون جمع المذكر
السالم نحو مسلمات لان التنوين فيه عنده للتمكن على ما ستعرف الاختلاف
فيه ان شاء الله تعالى ولا يرد عليه قوله الام على لو ولو كنت عالما باذناب
لو لم تفتني اوائله فان الظاهر ان التنوين فيه قد دخل على الحرف وهو لو ومعنى
البيت الام على تمني الاشياء واستعمال لو في الكلام ولو كنت عالما بعواقب التمني
لم تفتني اوائله وهو قريب بمعنى من قوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من
الخير وما مسني السوء وانما لا يرد عليه لانه اي لان الشاعر جعله اي جعل لو
اسما ولذا شدد ثاني حرفيه كما قررنا قبل هنا مستوفى ومنها الاضافة اي كون الشي
مضافا نحو غلام زيد لان الاضافة اما للتعريف او التخصيص وهما من خواص الاسم

واما التخفيف كما في الاضافة اللفظية وهي فرع على الاضافة المعنوية فلا يكون المضاف
في مثلها ايضا الا الاسم ويمكن ان يقال كون الشي مضافا اليه ايضا من خواص الاسم
الاضافية واما المضاف اليه في قوله تعالى يوم يجمع الله فهو من حيث اللفظ الجملة
الفعلية لا الفعل وحده كما ان المضاف اليه في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي
الجملة الاسمية ومن حيث المعنى هو المصدر ولهذا تعرف المضاف هنا بالاضافة
نحو اتيتك يوم قدوم زيد الحاج او البارد ومنها التثنية بالحاق اخره اي اخر الاسم الفا
في حال الرفع او ياء مفتوحا ما قبلها في حالتي النصب والجر ايذانا بان معه مثله وانما
لم يذكر من جنسه كما ذكره في الجمع لان قوله مثله يدل عليه لان المثلية هي الاتحاد
في الحقيقة النوعية وانما يجوز ان يقال الابيضان للماء والجص مع عدم التماثل بينهما
في تلك الحقيقة لاختلاف حقيقتيهما لدخولهما تحت نوع الابيض فان الجامع بينهما
في نظر الواضع هو البياض فعلى هذا لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معانيه
المختلفة فلا يقال القرآن للطهر والحيض وذهب ابن مالك والاندلسي الى جواز
ذلك قال الاندلسي يقال العينان لعين الشمس وعين الميزان لان الاعتبار عنده
في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ونونها مكسورة عوضا في الاصل عن
الحركة والتنوين معا اللذين كان المفرد يستحقهما نحو مسلمان ومسلمين ثم جعل عوضا
عن الحركة فقط مع اللام ومن التنوين فقط مع الاضافة فهو في نحو جاءني رجلان
يافتى عوض منهما وفي نحو الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد عوض من
التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس بعوض من احدهما وقال بعض الكوفيين انه
تنوين حرك لالتقاء الساكنين فان كان الاسم الذي اريد تثنيته مقصورا
وهو الذي في آخره الف لازمة ثلاثيا والفه عوض عن واو قلبت الالف واوا
نحو عصوان لان قلبها واوا ردها الى اصلها مع عدم استثقال الواو فيه لخفة

الثلاثي والا يكن المقصور ثلاثيا والفه عوض من الواو نحو المصطفى او من الياء
نحو المرمى او لا يكون عوضا من شيء نحو الحبلى والخنثى والقبعثرى قلبت الالف
ياء اما في الثلاثي الذي الفه عوض عن الياء فظاهر واما في غيره فلطلب التخفيف
وقوله وقيل مذروان اعتراض لان مذروى ليس بثلاثي مع انه قلب الفه واوا
فاجاب عنه بقوله للزوم التثنية يعني انما تقلب الالف الثالثة في المفرد ياء
عند التثنية ومذروى مفردا لم يستعمل اصلا حتى تقلب الفه ياء عند التثنية
لانه مثنى لم يستعمل واحده وان كان الاسم ممدودا وهمزته اصلية تثبت
الهمزة نحو قراآن في قراء وان كانت همزته عوضا عن الف تانيث قلبت واوا
نحو حمراوان في حمراء لكونها زائدة محضة فهي بالابدال الذي يناسب
الحذف اولى من غيرها وانما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من التقارب في
الثقل وان لا يكن الهمزة اصلية ولا عوضا عن الف تانيث بل تكون منقلبة عن
حرف اصلي ككساء ورداء او تكون للالحاق كعلباء فالوجهان المذكوران
جائزان فيه وهما ثبوت الهمزة وقلبها واوا وذلك لشبهها بالهمزة الاصلية
من حيث ان احديهما منقلبة عن حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي
فثبتتا كما ثبتت الهمزة الاصلية وبالهمزة المنقلبة عن الف التانيث من
حيث انهما ليستا اصليتين كما انها كذلك فقلبتا واوا كما قلبت واوا قال
الشارح والوجه الثاني ان ترد الى اصلها فيقال كساوان ورحايان اقول
ليس الوجه الثاني هو قلبها واوا على ما هو المشهور في كتبهم والمنقول عنهم ولم
يقل احد رحايان برد همزته الى اصلها وهو الياء هذا مع ان اللام في قوله
فالوجهان للعهد الى ما ذكر والمذكور ثبوت الهمزة وقلبها واوا وليس في
الكتاب ما يدل على رد الهمزة الى اصلها حتى يكون اللام في الوجهان اشارة اليه

ولا يحذف لها اي لاجل التثنية تاء التانيث كما تحذف تاء التانيث في الجمع بالالف
والتاء نحو ضاربات لئلا يلتبس تثنية المؤنث بتثنية المذكر الا في خصيان
واليان فانه يجوز حذفها منهما ويجوز بالاتفاق ايضا خصيتان واليتان من غير
حذف وانما يجوز حذفها منهما لان مفردي كل واحد منهما لما لم يفرد احدهما عن
الاخر صارا بمنزلة مفرد فكما لا يقع تاء التانيث في وسط الكلمة لا تقع في وسطهما
ومنها الجمع اما بالحاق اخره اي اخر الاسم واوا مضموما ما قبلها في حالة الرفع
او ياء مكسورا ما قبلها في حالتي النصب والجر لفظا اي ضما وكسرا ملفوظا نحو مسلمون
ومسلمين او تقديرا نحو مصطفون ومصطفين ايذانا بان معه اكثر منه من جنسه
ونونا مفتوحا عوضا من الشيئين اي من الحركة والتنوين على ما عرفت بيان ذلك
في التثنية ويختص هذا الجمع الملحق باخره الواو والنون بالمذكر للمناسبة بينهما
من حيث ان السلامة في الجمع اشرف من التكسير كما ان المذكر اشرف من المؤنث
من يعلم للمناسبة المذكورة لان العالم اشرف من غيره وقوله يعلم اولى من قولهم
يعقل لشموله صفات الله تعالى فانه لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لان العقل
يوهم المنع من القبائح الجائزة على من له العقل تعالى الله عنها حالكونه علما فان
العلم لما يلحقه الضعف بسبب زوال العلمية عنه بالجمع جبر ضعفه بالتصحيح
كما جبر في نحو قلون ولان المحافظة على العلم من التصرف واجبة بقدر الامكان
فحوفظ عليه بالتصحيح عن جمع التكسير الذي فيه تصرفات كثيرة مجردا عن
تاء التانيث فانه لو لم يكن مجردا عنها نحو طلحة لم يجمع هذا الجمع خلافا
للكوفيين فانهم اجازوا طلحون في طلحة وهو مخالف للاستعمال لانه وارد
بخلافه وللقياس لان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمع علامتا التذكير
والتانيث ولو حذفت لالتبس المجرد عن التاء بذي التاء وانما لم يقل

مجردًا عن علامة التانيث ليدخل فيه نحو حبلى وحمراء علين لرجلين فانهما يجمعان
هذا الجمع لانه لايلزم معهما اجتماع علامتي التذكير والتانيث لانه يقلب
الالف الممدودة واوا ويحذف المقصورة اوصفة عطف على قوله علما او الصفة
كاسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة والصفة المشبهة والمنسوب
والمصغر لاتكون الصفة افعل فعلاء فانها لو كانت افعل فعلاء نحو احمر حمراء
لايجمع هذا الجمع فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل فانه يجمع هذا ا
الجمع نحو افضلون اولا تكون فعلان فعلى فانه لايجمع هذا الجمع فرقا بينه
وبين فعلان فعلانة فانه يجمع هذا الجمع نحو ندمانون اولا تكون مستويا
معه اي مع المذكر المونث فيه اي في اللفظ نحو جريح لايقال جريحون لانه لما
سوي بينهما في المفرد سوي ايضا بينهما في الجمع اولا تكون بتاء تانيث مثل علامة
فانه لايجمع هذا الجمع لما ذكرنا قبل سوى ما جبر نقصه استثناء اي يحقق هذا الجمع
بالمفرد المذكر المجتمع فيه الشرايط المذكورة سوى ما جبر من المفرد نقصه بالجمع بالواو
والنون فان هذا الجمع لما كان اشرف الجموع جبر به نقصان الاسم بالحذف
نسيًا حال كونه من ذي التاء احترازا من مثل يد فانه وان كان فيه نقصان لكن
لايجبر نقصانه بالجمع بالواو والنون المحذوف العجز احترازا عن نحو علة لانه محذوف
الصلب فلا يجبر نقصه حال كون العجز معتلا احترازا عن نحو شفة لان العجز المحذوف
فيه حرف صحيح لانه في الاصل شفهة مما لامذكر له مجموعا هذا الجمع احترازا عن
نحو هنة فان له مذكرا مجموعا هذا الجمع نحو هنون في جمع هن فلا يجمع هنة بالواو
والنون ويجمع ظبة هذا الجمع لانه لامذكر له وقوله مجموعا يجوز ان يكون حالا
من الضمير المجرور في نقصه والاولى ان نقول انه صفة لقوله لامذكر له ويرد عليه
امة لحصول الشرايط فيها مع انها لاتجمع بالواو والنون ويكون في نسخة بخط المصنف

فعجت

بدل قوله مما لامذكر له الى آخره مما ليس تانيثه بحقيقي وكانه احترز به عن امة لكنه
يرد عليه على هذا ايضا هنة مغيرا اوله صفة لقوله مجموعا ان كان مجموعا حالا
من الضمير المجرور في نقصه كما بينا اي مجموعا مغيرا اوله اذا كان اوله مفتوحا
او يكون هو ايضا حالا من ذلك الضمير كسنون في جمع سنة فكسر اوله للتنبيه
على هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة وقد جاء قليلا سنون بضم اوله او غير
مغير اوله اذا كان مضموما او مكسورا لكن جاء في المضموم الكسر بخلاف المكسور
فانه لم يسمع فيه التغيير كثبون جمع ثبة وهي الجماعة واصلها ثبي قال الشارح
هي الجماعة او وسط الحوض الذي يثوب اليه الماء اقول الثبة بهذا المعنى لا
يجمع هذا الجمع لانه بهذا المعنى محذوف الوسط لا محذوف العجز وجاء قلون
جمع قلة وهي عود يلعب به الصبيان على الوجهين مغيرا اوله بكسر وغير
مغير بضمه من غير ترجيح لاحدهما على الآخر بخلاف ثبون فانه وان جاء فيه
الكسر ايضا لكن المشهور فيه الضم وقد شذ نحو حرون جمع حرة وهي ارض
ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار واوزون واحنون وذلك الشذوذ
لعدم اجتماع الشرايط المذكورة فيها ونحو بلغت منا البلغين بضم الباء وهي
الدواهي قيل ان عايشة قالت لعلي صلوات الله عليه حين اخذت يوم الجمل
وما شاكله من اسماء الدواهي نحو البرحين وفي الفايق التحقيق فيما انه يقال
كانه خطب بلغ اي بليغ وامر برح كقوله تعالى مكانا سوى ودينا قيما ثم
جمعا جمع السلامة ايذانا بان الخطوب في شدة نكايتها بمنزلة العقلاء
الذين لهم قصد وتعمد وهذا معنى قوله متاول وقد يجعل النون الذي في
بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس الاول معتقب الاعراب للتنبيه
على انه مخالف للقياس وكانه جمع تكسير فاجري فيه اعراب المكسر ويدخله

التنوين ولا يسقط بالاضافة ويلزم الياء فيه حينئذ دون الواو ولان الياء اخف
من الواو فلا حاجة الى الواو ولا لكونه جمعا لدلالة الياء عليه ولا للاعراب لان
الاعراب على النون نحو قوله وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين
فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذلك جعلت مكسورة ونحو قوله دعاني من نجد
فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا فانه جعل نون سنينه معتقب الاعراب
ولذا لم يحذف بالاضافة وشيبا جمع اشيب حال من الضمير في بنا او بالحاق اخر
الفا وتاء وهو اي الجمع الملحق بآخره الالف والتاء للمؤنث حال كون المؤنث اسما
فان هذا الجمع قياس في علم المؤنث سواء كانت العلامة فيه ظاهرة كعزة وسلمى
وزهراء او مقدرة كهند وكذا قياس في المؤنث بالتاء الظاهرة نحو غرفات و
اكرامات لانه جمع اكرامة لا جمع اكرام وكذا قياس في المؤنث بالالف اذا لم يكن
علما مذكرا كالبشرى والصحراء واما اسماء الاجناس التي فيها التاء المقدرة
نحو نار وشمس وعين فليس هذا الجمع فيها بقياس بل هو مسموع كالكاسات
والسموات او صفة فان الصفة اذا كانت فيها علامة التانيث جمعت بالالف
والتاء سواء كانت صفة لمذكر حقيقي او لا نحو رجال علامات وضاربات وحبليات و
ونفساوات الا ان تكون الصفة فعلاء افعل كحمراء احمر او فعلى فعلان كسكرى
سكران فانهما اذا لم يغلب عليهما الاسمية لا يجمعان بالالف والتاء حملا
لها على مذكريهما اللذين لا يجمعان با
لا يجمعان بالواو والنون الا عند ابن كيسان فانه اجاز جمعهما بالالف والتاء
كما اجاز جمع مذكريهما بالواو والنون واما اذا غلب على احدهما الاسمية فيجوز
جمعهما بالالف والتاء نحو قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الخضراوات صدقة
او الا ان تكون الصفة مستويا معه اي مع المؤنث المذكر فيها اي في الصفة

اي في الصفة اي في لفظ الصفة وصيغتها نحو جريح وصبور رجلا او امرأة فانها على
الذي لا يجوز جمعه بالواو والنون واعلم انه لو قال بدل قوله او صفة الى قوله
او لا مذكر لها وقد تجردت عن العلامة او صفة لها مذكر جمع بالواو والنون او
لها علامة تانيث ان لم يكن لها مذكر لكان اولى لانه خرج بهذا القيد فعلاء
افعل وفعلى فعلان وجميع ما يستوي معه المذكر في لفظه مع ان فيه تجانبا
واختصارا ليس في لفظه وله فوائد اخر للفطن بها انفطن او الا ان تكون
الصفة لا مذكر لها والحال انها قد تجردت عن العلامة اي عن علامة التانيث
كحائض وطالق فان هذه الصفة لا تجمع بالالف والتاء فرقا بين مجرد هذا
القسم عن التاء وبين غير المتجرد عنها فان غير المتجرد عنها يجمع هذا الجمع نحو
حائضات جمع حائضة وانما لم يعكس لمشابهة غير المتجرد الفعل في المعنى لانه
بمعنى الحدوث كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث وهي الالف والتاء كما يلحق
بفعل المؤنث ضمير جمع المؤنث وهو النون نحو ضربن وللمذكر عطف على قوله للمؤنث
الذي لم يكسر اي لم يجمع جمع التكسير فان هذا الجمع غالب غير مطرد عند غير
الفراء في اسم مذكر غير عاقل نحو سجلات في جمع سجل وهو الضخم وحمامات
وسرادقات وكذا في الخماسي اصلي الحروف كسفرجلات غالب غير مطرد لا
تكسير وكذا في الجمع الذي لا يكسر نحو حمالات وبيوتات وصفة المذكر غير
العاقل تجمع هذا الجمع مطردا نحو الصافنات وسبطرات وسجلات وكذا
يطرد هذا الجمع في مصغر غير العاقل لانه صفة نحو جبيلات وحييرات و
كتيبات ونحو بوانات في جمع بوان بكسر الباء وهو عمود من اعمدة الخيمة
مع ثبوت بون في جمعه شاذ لا يقاس عليه لان له جمع تكسير وهو بون
بالضم ويحذف تاء التانيث من هذا الجمع تحرزا عن الجمع بين العلامتين

اي علامتي التانيث وهما التاء التي كانت في الواحد والتاء التي زيدت علامة
لجمع المونث والهمزة المنقلبة عن الف التانيث في نحو صحراء تبدل واوا نحو
صحراوات لذلك التحرز عن الجمع بين علامتي التانيث فانه لو لم تبدل واوا لاجتمع
علامتا تانيث وهما الهمزة والتاء وانما لم تحذف كما يحذف تاء التانيث لانها بمنزلة
لام الكلمة واما الهمزة الاصلية فبقيت على حالها نحو قراءات والزايدة لغير التانيث
يجوز قلبها واوا وابقاوها على حالها والالف المقصورة الرابعة الواقعة اخرا تبدل
ياء كيف كانت الالف اي سواء كانت زايدة للتانيث كحبلى او منقلبة عن واو
كالمغزى او عن ياء كالمرمى وجعل الشارح هذا القلب مختصا بالف التانيث و
ليس كذلك وفسر قوله كيف كانت بقوله اي اسما او صفة او مصدرا فيكون الضمير
في قوله كانت راجعا الى ما فيه الالف لا الى الالف وليس له ذكر هنا هذا مع ان
سياق كلامه يقتضي رجوع الضمير الى الالف وغير فعلة وفعلة وفعلة حال كون
عينها صحيحة نحو تمرة وغرفة وكسرة واحترز به عن كونها مضاعفة كمدة و
معتلة كبيضة تفتح عينها في الجمع بالالف والتاء نحو تمرات وغرفات وكسرات
بفتح عينها او تحرك عينها بحركة الفاء للاتباع ان لم يكن اللام من فعلة ياء نحو كلية
ولا من فعلة واوا نحو اسوة فانه لا يجوز فيهما الاتباع بالاتفاق حذرا من الثقل
والفتح والتحريك بحركة الفاء انما يكونان اذا كانت فعلة مثلثة الفاء اسما
لا صفة ويجوز التسكين في غير مفتوحة الفاء للتخفيف واما مفتوحة الفاء
فلا تكون الا مفتوحة العين والا تكن اسما ولا صحيحة العين بان تكون صفة
او اسما معتل العين او مضاعفها فهي اي فعينها مبقاة على السكون اما في
الصفة فللفرق بين الاسم والصفة بالسكون اولى لثقلها باقتضا
الموصوف ومشابهتها الفعل وانما سكن المضاعف والمعتل العين فرارا من

الثقل الحاصل بتحريك اول المثلين وتحريك الواو والياء من فعلة كبيضة و
جوزة والواو من فعلة كسوة والياء من فعلة كقيعة وديمة ونحو بيضات
بايع متاوب دفيق بمسح المنكبين سبوح فانما يقع في لغة هذيل فانهم يحركون
العين المعتلة من فعلة مثلثة الفاء لخفة الفتحة على حرف العلة مع كونها
عارضة والمحذوف العجز المعوض عنه التاء من الثلاثي قد يرد العجز كثيرا
اذا كان الفاء مفتوحة وقد لا يرد كسنوات في سنة رد العجز لخفة الفتحة
وقد جاء هنات من غير رد وثبات في ثبة فانه لا يرد العجز اذا كانت الفاء مضمومة
لكون الضمة اثقل الحركات واما مكسورة الفاء فترك الرد فيه اكثر من الرد
نحو مئات وقد جاء عضوات وهذان الجمعان يسميان جمعي التصحيح وذلك لصحة
بناء الواحد فيهما وسلامته من التغير واما بتغيير صيغته اي صيغة الاسم
وهو عطف على قوله اما بالحاق اخر لفظا اي تغييرا ملفوظا او تقديريا كما
في جمع رجل فانه قد تغير صيغته لفظا وفلك في جمع فلك فانه وان لم تتغير
صيغته لفظا لكنها متغيرة تقديرا لان ضمة الواحد كضمة برد وضمة الجمع
كضمة اسد ويرد عليه جمعا السلامة لوجود التغيير فيهما بلا شك بسبب
زيادة الزيادتين مع تغييرات اخرى قياسية فيهما كحذف الالف في نحو
اعلون والياء من نحو قاضون وحذف التاء من نحو مسلمات وقلب الالف
ياء في نحو حبليات ويسمى هذا الجمع جمع التكسير وذلك لكسر بناء واحده
وهو اي جمع التكسير اما ان لا يختلف بقلة فيه بان لا يكون له الا مثال
واحد وهو المقصود هنا كمثال ضالل للرباعي كجعافر والملحق به نحو جداول
وما زيد فيه من الياء في حرف واحد غير مدة والمراد من المدة هنا حرف
زيد من حروف العلة زائدا ساكنا يكون حركة ما قبله من جنسه واحترز به عن فا

وفعال وفعول وفعيل لان جمع تكسيرها قد يختلف الى عدة اقسام نحو تناضب
ومداعس في تنضب ومدعس لا افعلاء فانه وان كان مما زيد فيه من الثلاثي
حرف غير مدة الا ان جمع تكسيره يجيء على افعال وفعال وافعلاء نحو اموات
وجياد وابنياء ولا افعل فعلاء فانه يختلف جمع تكسيره ايضا نحو حمر وحمران
في احمر وانما قال فعلاء احترازا عن افعل فعلى فان جمع تكسيره على فعالل لا يختلف
عنه كافضل وافاضل وللخماسي عطف على قوله للرباعي او على قوله ما زيد
اي كمثال فعالل للخماسي وهذا المثال انما يكون له بعد حذف خامسه على ما هو
وانما يستكره للاحتياج في جمع تكسيره الى حذف حرف اصلي منه ولا يستكره في استكرا
كما في التصغير فانه يستكره تصغيره للاحتياج فيه ايضا الى حذفه تقول جحامر في
جمع جحمرش كما يقال جحيمر في تصغيره وحكى سيبويه عن بعض العرب في التصغير و
التكسير سفيرجل وسفارجل باثبات الحرف الخامس مع بقاء فتحة ما قبله كراهة
حذف حرف اصلي وكمثال فعاللة للمنسوب منه اي من المذكور من الرباعي والملحق
به والمزيد فيه من الثلاثي نحو اشاعثة في جمع اشعثي فالتاء لازمة فيه لانها
عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفا لازما لثقل هذا الجمع لفظا ومعنى
والتاء اخف من الياء وقيل ان التاء فيه ليست بعوض من الياء لان جمع اشعث
والتاء فيه دليل على انه سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب اليه فاشاعثة
جمع اشعث على تسمية كل واحد من الحي باسم الاب الاكبر وفيه نظر لعدم اطراد
ذلك في المنسوب الى المكان نحو المشاهدة في جمع مشهدي لانه لا يجوز تسمية
الشخص باسم بلد وكمثال فعاللة للاعجمي من الاقسام الثلثة نحو جواربة
والتاء فيه ليست بعوض من شيء ولذا لم تلزم فيه لزومها في المنسوب بل هي
دليل على كون واحده معربا وكمثال فعاليل للملحق من ذلك اي من المذكور من

الاقسام الثلثة مدة قبل آخره سواء كانت الفا او ياء او واوا نحو قراطيس وقناديل
وعصافير وقراويح ومصابيح في جمع قرطاس وقنديل وعصفور وقرواح ومصباح
بالشارح جعل اسم الاشارة وهو ذلك اشارة الى الرباعي وحده وليس ذلك بوجه
لانه لا يشمل الملحق به وغير الملحق ولا يكون على هذا توجيه للاستثناء في قوله
لا فعلان بالكسر الا على وجه بعيد فانه يختلف جمعه نحو سرحان فانه جمع
على سراحين وقد جاء فيه سراح ولا فعلان بالفتح حال كونه صفة فانه قد
جاء في جمعه فعال وفعالى نحو غضاب وسكارى واحترز بالصفة عن فعلان
اسما فانه لا يختلف جمعه لانه انما يجمع على فعاليل نحو شياطين في جمع شيطان
وكذلك يجمع فعلان بالضم على فعاليل ولا يختلف عنه نحو سلاطين في جمع
سلطان ولا نعني بالفاء والعين واللام هنا اي في بحث جمع التكسير الا مجرد
العدد ولا نعني زيادة الحروف واصالتها كما في امثلة التصغير فانه لا يعنى
بها فيها الا مجرد العدد ايضا وذلك لقصدهم الاختصار بحصر اوزان جمع
التكسير والتصغير فيما تشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكون فان جعافر
ومداعس وتناضب تشترك في فتح الاول والثاني ومجيء الف ثالثة وكسر ما
بعدها وان كانت اوزانها مختلفة بالحقيقة باعتبار اصالة الحروف وزيادتها
وكذا جعيفر ومديعس وتنيضب تشترك في ضم الاول وفتح الثاني ومجيء ياء
ثالثة وكسر ما بعدها وكمثال فواعل لفاعلة وفاعلاء اسمين فان فاعلة تجمع
على فواعل ولا تختلف عنه نحو كواتب في كاتبة وكذا فاعلاء يجمع عليه اجراء
لالف التانيث مجرى تائه لكونها علامة التانيث مثلها نحو نوافق في
نافقاء واعلم ان في قوله كمثال فواعل لفاعلة وفاعلاء نظرا وذلك لان
الاعتبار اذا كان بمجرد العدد كان فواعل داخلا تحت فعالل فالاصوب

وهو ان يقال المراد بالرباعي ما يكون على اربعة احرف سواء كان الحروف اصليا او زائدا وهذا بعيد جدا

٢٧

على هذا ان يقول كفاعل فعالل للرباعي والملحق به والمزيد فيه من الثلاثي
وفاعلاء وقوله اسيين حال عن فاعلة وفاعلاء لكنه باعتبار فاعلة للاحتراز
عن الصفة لان فاعلة صفة يختلف جمعها وباعتبار فاعلاء للتحقيق والتاكيد
لانه لا يكون الا اسما او يختلف جمع التكسير وذكر ههنا استطرادا الحاقا
كفعائل وفُعُل في جمع فَعِيلة نحو صحائف وصُحُف فصاعدا اي فذهب الاختيار
اكثر في الزيادة الى احد عشر مثالا نحو ما كانت زيادته مدة ثالثة فلا سيما
في الجمع احد عشر مثالا على ما هو المذكور في المفصل وفي تعدادها اطالة ومن
حكمه اي من حكم جمع التكسير ان المعتل العين سواء كان واويا او يائيا من الامثلة
العشرة للثلاثي لا يجمع على أفْعُل لثقل الضمة على الواو والياء وان كان ما قبلها
ساكنا لان الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيستثقل فيه ادنى ثقل وانما يجمع على أفعال
نحو اثواب وابيات الا نحو اقوس واثوب واعين وانيب فانها من الشواذ ولا
يجمع الواوي منه اي من المعتل العين على فُعُول لاستثقال الضمتين والواوين وانما
يجمع على فِعال نحو ثياب في جمع ثوب وذلك لخفة الكلمة بانقلاب الواو ياء ولا
يجمع اليائي من المعتل العين على فِعال الا انه لو قيل في بيت بيات كثياب لالتبس
الواوي باليائي مع انه لا يكون فيه خفة بانقلاب الواو ويخالف الواوي فانه
فيه خفة وانما يجمع اليائي على فُعُول كبيوت وقد شذ فُووج في جمع فوج وسووق
في جمع ساق ومن حكمه ان يكسر ما قبل الآخر من المعتل اللام في أفْعُل كسرا حتما واجبا
لا يجوز العدول عنه كادْلٍ في جمع دَلْو واصله ادْلُو فلما وقعت الواو طرفا في اسم
متمكن وقبلها ضمة قلبت ياء وقلبوا واجبا ويجب ايضا ان يكسر ما قبلها لاجل الياء
ثم اعل اعلال قاضٍ وان يكسر ما قبل الآخر من المعتل اللام في فُعُول كسرا كثيرا لا واجبا
كما يجب في أدْلٍ لانه يجوز في فُعُول ابقاء الضمة على حالها نحو نُحُوّ وانما قال مطردا

بالانقلاب

لانه يجوز الكسر ايضا حيث يجوز الضمة فيقال في نحو نُحِيّ كعُصِيّ كان في الاصل عُصُوو
فلما اجتمع واوان في الجمع طرفا والاولى منهما مزيدة قلبتا يائين ثم كسر ما قبل الياء
لاجلها وقد جاء على الشذوذ فُتُوّ في جمع فتى ونُحُوّ في جمع نحو من غير كسر وقلب فالقلب
اي قلب الواو ياء والضمة كسرة فيهما اي في المثالين اكثر من ابقاء الواو والضمة
على حالها وقِسِيّ واصله قُوُوس فقدم اللام فرارا من اجتماع الواوين والضمتين فصار
قُسُوو ثم اعل اعلال عصي ودلي جمع قسو تقديرا قال الشارح هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال قِسِيّ جمع قَوْس وبحثنا في المعتل اللام الذي يجمع على فُعُول
ويكسر ما قبل آخره فاجاب عنه بانه جمع قُسْو تقديرا فيكون معتل اللام اقول ويمكن
ان يقال انه جواب عن سؤال وارد على قوله ولا الواوي منه على فُعُول وقُوُوس واوي
منه فاجاب عنه بانه ليس معتل العين وانما هو معتل اللام تقديرا ومن حكمه ان المحذوف
العجز في واحده يرد فيه اي في جمع التكسير نحو شِفاه في جمع شفة واصله شفهة
فرد المحذوف وهو الهاء في الجمع واسْتاه في جمع اسْت واصله سَتَه فلما جمع رد
الهاء المحذوفة ويُدِيّ في جمع يد وهي النعمة والاحسان واصله يَدْيٌ على وزن
فَعْل بسكون العين فلما جمع على فُعُول رد الياء فاجتمع واو وياء والاولى منهما ساكنة
فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسر ما قبل الياء لاجلها فصار يُدِيًّا وجمعا
التصحيح وافْعُل وافعال وافعلة وفِعْلة حال كون هذه الاوزان من التكسير للقلة
اي لجمع القلة وهو خبر لقوله وجمعا التصحيح وهي اي القلة العشرة فما دونها وقيل
ان جمعي التصحيح مشتركان بين القلة والكثرة والدليل على ان الاوزان الاربعة
قلة غلبة استعمالها في تعيين الثلاثة الى العشرة وما عداها للكثرة وهي ما فوق
عشرة ومنها اي ومن علامات الاسم التصغير لانه في المعنى يجعل الشيء موصوفا
وكون الشيء موصوفا من علاماته ولا يتجاوز امثلته ثلاثة اوزان فُعَيْل ان كان

التصغير

المصغر ثلاثيا مجردا او فعيلل ان كان على اربعة احرف او على خمسة بعد حذف
واحد منها ان لم يكن قبل اخره مدة وفعيليل ان كان قبل اخره مدة وبعضهم كرر
العين فقال فعيعل وفعيعيل وهو الاولى وذلك لانه لما قصد جمع اوزان
التصغير في لفظ للاختصار ولم يمكن فيما زيد على الثلثة الا زيادة حرف
في مثاله واختيار زيادة بعض حروف اليوم تنساه دون بعض تحكم اذ لو قيل
افيعل مثلا باعتبار احيمر ومفيعل باعتبار مجيلس لكان ذلك تحكما فاذ يد
تكرير حرف من نفس الفاء او العين او اللام ولا يوجد تكرير الفاء في كلامهم بل
المكرر اما العين او اللام فكرر العين دون اللام ايذانا بان المراد ليس وزن
الرباعي المجرد عن الزايد لانه يكرر اللام في ذلك الوزن وانما المراد مجرد العدد
بحسب الحركات المعينة والسكنات الا المحقر افعال جمعا فان تصغيره ليس على مثال
من الامثلة الثلثة نحو اجيمال واحترزنا بقولنا جمعا عن افعال مفردا نحو اعشار
وعن افعال مصدرا نحو اصباح فان تصغيرهما على فعيليل نحو اعيشير واصيبيح
و الا المحقر ما فيه الف تانيث سواء كانت مقصورة او ممدودة فانه ليس على مثال
منها نحو حبيلى وحميراء الا ان تكون الالف مقصورة خامسة نحو جحجبى او
نحو حولايا فانها اي فان هذه الالف تحذف لانها لازمة غير مستقلة فنزلت
منزلة اللام من سفرجل فتحذف كما تحذف اللام منه ويكون المصغر بعد الحذف
على مثال فعيلل او فعيليل نحو جحيجب وفي حولايا يجوز حويلي بالتشديد
وحويل اما حويلي فلانك لما حذفت الف التانيث بقي حولاي على خمسة
احرف وقبل اخره مدة فتثبت في التصغير الا انها تقلب ياء لانكسار ما قبلها
وتدغم في الياء الاخيرة فصار حويليا واما حويل فلانك اما ان تحذف الالف
الاخرى من حولاي لزيادتها ثم تصغر فيقال حويلي ثم اعل اعلال قاض واما

ان لا تحذف وتصغر على حويلي بالتشديد ثم تخفف الياء كما تخفف ياء صحاري فيقال
صحار فتعل اعلال قاض فيقال حويل وقوله مقصورة احتراز عن الممدودة فانها
لا تحذف وان كانت خامسة فصاعدا نحو خنيفساء لانها لكونها متحركة على
حرفين صارت كانها كلمة ضمت الى كلمة كما في بعلبك فلا تحذف كما لا تحذف
الكلمة الثانية في التصغير بخلاف المقصورة فانها لما كانت ساكنة مبنية على
حرف واحد لا يصح ان تقدر ككلمة مستقلة وقوله خامسة احتراز عن الرابعة
فانها لا تحذف كحبيلى او ما فيه الف ونون مضارعتان فانه ايضا ليس على مثال
من الامثلة الثلثة نحو اجيمال وحبيلى وحميراء وسكيران وانما كانت هذه
الصور الاربع متجاوزة عن الامثلة الثلثة محافظة على الالفات اي الف افعال
والفي التانيث والالف والنون فان ابقاءها على حالها مطلوب عندهم اما الف
افعال فلانه لم يصغر من صيغ الجمع المكسر الا جمع القلة فلو لم يبق علامة الجمع
وهي الالف لم يحمل السامع المصغر على انه مصغر الجمع لما بينهما من التباين
الظاهر ولهذا لم ينقلب الف افعال مصدرا ياء في التصغير لانه لا يستغرب تصغير
المصدر استغراب تصغير الجمع واما الفا التانيث فلانهما علامته والعلامة
لا تغير ما امكن واما الالف والنون فلتحقيق المضارعة بينهما وبين الفي التانيث
وليس شرط مضارعتهما اياهما ههنا انتفاء التاء او العلمية كما في باب ما لا ينصرف
وانما لم يستثن ما فيه تاء التانيث كما استثناه غيره لانه لا مدخل لتاء التانيث
في حيث ما يحقر وكذا زيادات التثنية وجمعي التصحيح والنسبة كما لا مدخل
للجزء الاخر من المركب من كلمتين في ذلك مثل بعلبك وحضرموت والا المحقر
المبهم وهو اسم الاشارة والموصول فانه ليس على مثال من الامثلة المذكورة
فان اوله يترك على ما كان عليه غير مضموم وقد تحكي اللذيا واللتيا بضم الاول

ملحقا باخر الف عوضا من الضمة وقبل اخر ياء علامة للتصغير ثم قلبت الف
ذا وتا ياء وادغم ياء التصغير فيه نحو ذيّا وتيّا واللذيّا واللتيّا وانما فتح اليا التي
بعد ياء التصغير محافظة على الف العوض وسيبويه يحذف الف العوض في
المثنى والجموع نسيا فيقول اللذيّان واللتيّان واللذيّون واللذيّين بضم اليا وكسرها
في الجمع والاخفش يحذفها لا نسيا فيقول في الجمع بفتح اليا كما في المصطفون و
والمصطفين فُعَيْعِل لما هو على ثلثة احرف كيف كانت الاحرف اصولا او غير
اصول بان يكون فيها زائد نحو دُجَيْل في تصغير رجل كل واحد من حروفه اصلي و
مُيَيْت في تصغير ميّت اليا فيه زائد والياء التي هي العين منه محذوفة لانه
في الاصل ميّت على وزن فيعل ولما هو على حرفين بعد رد المحذوف في التصغير
نحو عُيَيْدة في عدة اصله وعدة ومُنَيْذ في مذ اصله منذ حال كون ثانيهما لا طرفا
ولا حرفا فانهما لا يصغران وجُرَيْح في جرٍ اصله جرح وفُعَيْعِل لما هو على اربعة احرف
كيف كانت الاحرف اصولا او لا نحو جُعَيْفِر في جعفر حروفه اصلية ومُجَيْلِس
في مجلس الميم فيه زائد وخُدَيْب في خدب بالجمع بين الساكنين وهما ياء التصغير
والباء الاولى المدغمة على حدّه وهو ان يكون فيه شرطان الاول ان يكون الاول
من الساكنين حرف لين والثاني ان يكون الثاني منهما مدغما ويكون مع المدغم فيه
معا من كلمة حرف اللين كدابّة وتمودّ فان هذا الالتقاء وان كان فيه كلفة
جائز لان مدّ حرف اللين بمنزلة الحركة واذا كان الثاني مدغما في متحرك كان في
حكم المتحرك لان اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة فيصيران كانهما حرف واحد
متحرك وانما قلنا ويكون الثاني مع المدغم فيه معا من كلمة احترازا عن نحو خافا الله
فان المدغم فيه ليس من كلمة حرف اللين لانه في مكان يليق به الحذف وهو آخر
الكلمة فكان تخفيف الكلمة بحذفه اولى لان في التقاء الساكنين كلفة وان

وان كان على حدّه وعن نحو ضن فان المدغم فيه ليس من كلمة حرف اللين فيحذف لان
الادغام الذي هو شرط جواز التقاء الساكنين في معرض الزوال فلا يعتدّ به
او لما هو على اكثر من اربعة احرف وجاز فعيليل ايضا فيما هو على اربعة احرف
تعويضا بياء ساكنة قبل الاخر عن الحرف المحذوف سواء كان المحذوف اصليا
نحو سُفَيْرِج في سفرجل او زائدا نحو مُطَيْلِيق في منطلق الا ان يكون الحرف الرابع
فيما هو على اكثر من اربعة احرف مدّة سواء كانت المدّة الفا او ياء او واوا فانه يجب
فعيليل هناك لامكان الاتيان به من غير استكراه نحو دُنَيْنِير في دينار وعُصَيْفِير
في عصفور وقُنَيْدِيل في قنديل واحترز بالرابع عن نحو قرعبلانة فانه لا يجب
فيه فعيليل بل يجوز فيه حذف الزيادات منه مع حرف الخامس من غير تعويض
نحو قُرَيْعِب ويجوز التعويض نحو قُرَيْعِيب واعلم انه لو قيل بدل قوله مدّة حرف علة
لكان اولى وذلك لان مجيء فعيليل ولجب في كل ما كان على اكثر من اربعة احرف
ويكون الرابع حرف علة سواء كان مدّة او لا وسواء كان ساكنا او لا تقول في جلوذ
وفليق جليلين وفليليق وفي مسرول مسيريل ومشريف مشيريف وذلك
اي مجيء فعيليل وفعيليل انما يجي فيما هو على اكثر من اربعة احرف بالرد الى الاربعة
بحذف حرف منه بشرط ان لا يحذف اصلي مع وجود زايد فانه انما يحذف الزايد
نحو دُحَيْرِج في مدحرج فيحذف الميم الزائدة ولا يقال مُدَيْحِر بحذف الخامس لان
الزائد بالحذف اولى من الاصلي وبشرط ان لا يحذف زايد مفيد مع وجود
زايد غير مفيد اي غير مفيد كمُطَيْلِق في منطلق فان فيه حرفين زايدين وهما
الميم والنون ولا يجوز ابقاؤهما لانه يحذف الحرف الاصلي من الخماسي لبناء التصغير
فكيف لا يحذف الزائد وانما اقتصر على حذف احدهما لانه قدر الضرورة وانما
يتعين بالحذف النون دون الميم لان الميم فايدة تفيد تختص بناء اسم الفاعل

بخلاف نون الانفعال فانها وان افادت معنى المطاوعة الا ان هذه الفايدة ليست
مختصة ببناء اسم الفاعل لوجودها في جميع تصاريفه او نقول انما حذف النون
دون الميم لان الميم اول والاول بالابقاء اولى او لان الميم الزم من النون
لاطراد زيادته في جميع اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي المجرد وبشرط
ان لا يحذف غير مفيد يودي حذفه الى ما لا نظير له مع ما لا يودي حذفه اليه
كان ايضا قوله غير مفيد بالمعنى المذكور كمخيرج في استخراج فان السين والتاء
فيه زايدتان غير مفيدتين بالمعنى المذكور ولكن لو حذف السين يكون له نظير
ولو حذف التاء لم يكن له نظير لوجود تفيعيل كتخيفيف لان التاء يزاد اولا
بلا سين دون سفيعيل اذ ليس له نظير وبشرط ان لا يحذف اصل
غير آخر على الاعرف يعني اذا حذف حرف من الخماسي فالاعرف ان يحذف
الحرف الاخير لان الكلمة ثقيلة بالخمسة الاصول وعند زيادة ياء التصغير
ازدادت ثقلا فحذف ما ازداد عليه الثقل وهو الحرف الخامس كفريزد في
فرزدق وقيل يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف اليوم تنساه
اذا كان قريبا من الطرف بان يكون رابعا وان كان اصليا لكونه من حروف
الزيادة اما اذا لم يكن قريبا من الطرف فلا يحذف فلا يقال في جحمرش جحيرش
لبعد الميم من الطرف وكذا يحذف ما يشابه حروف الزيادة ان كان قريبا
من الطرف فيقال في فرزدق فريزق فان الدال من مخرج التاء هكذا قال
الشيخ الرضي وقال الزمخشري ان بعض العرب يحذف شبه الزايد ان
كان وهو وهم على ما نص عليه السيرافي والاندلسي ولا يحذف له اي
لاجل التصغير تاء التانيث كما يحذف للتكسير نحو ضاربة وضوارب لانها
بمنزلة الاسم الثاني من بعلبك لانها نابتة على البنية كالاسم الثاني منه

الغفاق ما يلبس الفرس

وكما لا يحذف الاسم الثاني منه لا تحذف التاء ولانها لو حذفت لم يبق فرق
بين المذكر والمونث في نحو ضاربة بل يظهر في التصغير التاء المقدرة في المكبر
فيما هو على ثلثة احرف نحو شميسة في شمس لان التصغير بمنزلة الموصوف
مع صفته وكما يقال شمس طالعة بالحاق التاء باخر الصفة كذلك يقال شميسة
بالحاق التاء باخره الذي هو كاخر الصفة دون غيره مما هو على اكثر من ثلثة
احرف ولم يعرض له في حال التصغير ما يعود به الى ثلثة احرف نحو عقرب
فانه يقال فيه عقيرب بغير التاء وذلك لان الحرف الرابع قام مقام حرف
التانيث مع انهم استكرهوا زيادة حرف على عدد حروف لو زاد عليها الى
طرحوه في التصغير اما اذا عرض له ذلك فيظهر التاء المقدر نحو سماء فانه يقال
في تصغيره سمية لانه يعود في حال التصغير الى ثلثة احرف لاجتماع ثلث
ياات فيه فيجب حذف الاخيرة نسيا وقد شذ عريس في تصغير عرس وهو
امراة الرجل وعريب في تصغير عرب لعدم اظهار التاء فيهما مع انهما مما هو على
ثلثة احرف وقد شذ ايضا قديديمة في تصغير قدام ووريئة في تصغير وراء
لاظهار التاء فيهما مع انهما مما هو على اكثر من ثلثة احرف واعلم ان وراء ان كان
لامه همزة من وراءت بكذا اي ساترت به يكون اظهار التاء في تصغيره شاذا
وان كان لامه واوا او ياء مثل كساء ورداء من واريت بكذا يكون تصغيره ورية
لا غير بحذف الياء الثالثة فلا يكون فيه شذوذ كما في سمية تصغير سماء و
المتحرك اوله لاثبات همزة الوصل معه اي مع التصغير لانها انما تثبت حيث كان
الاول ساكنا فاذا صار الاول متحركا يحذف الهمزة لعدم الاحتياج اليها او نقول
معناه والمتحرك اول المصغر بالضم لا اثبات لها لانه لو كان لها اثبات وضمت او سقطت
في التدرج فينكسر بنية التصغير والمتحرك ثانيه بالفتح لا نشاء الالف ثانية

في التصغير لعدم امكان تحرك الالف ما دامت باقية على جوهرها بل ترد الالف
الى اصل من الواو والياء ان وجد الاصل لها وان لا يوجد لها اصل تنقلب واوا
نحو بويب في تصغير باب واصله بوب ونييب في تصغير ناب واصله نيب
وضويرب في ضارب لا اصل لالفه ولا تثبت الالف ثالثة في التصغير طرفا
او غير طرف بل تنقلب الالف الثالثة التي لا يجب حذفها في التصغير ياء
لا غير لانه لا بد من تحريكها دفعا لالتقاء الساكنين وهما ياء التصغير والالف
بعدها فقلبت ياء وادغمت الياء في الياء ولا يجوز قلبها واوا لانها لو قلبت
واوا لزم ايضا قلبها ياء لان الواو والياء متى اجتمعتا والاولى منهما ساكنة
وجب قلب الواو ياء واما الالف التي وجب حذفها في التصغير كالف مقاتل
فلا تنقلب ياء وان كانت ثالثة نحو عصية في تصغير عصا الالف فيه ثالثة
في الطرف وعنيق في تصغير عناق والالف فيه ثالثة غير طرف وكذا الواو
لا تثبت ثالثة طرفا بل تنقلب ياء نحو عرية في تصغير عروة لما ذكرنا الا ان
تكون الواو غير طرف فقد اجيز الاظهار من غير قلبها ياء وادغام ياء التصغير
فيها نحو اسيود في اسود وجديول في جدول وان كان الافصح القلب
والادغام واعلم ان قوله وقد اجيز الاظهار ليس على اطلاقه لانه انما يجوز
اذا كانت الواو متحركة في المكبر سواء كانت اصلية او زائدة وذلك لتقويها
بالحركة وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير وكون ياء التصغير عارضة
غير لازمة اما اذا كانت ساكنة فيه فلا بد من قلبها ياء تقول في عجوز
عجيز والبدل اللازم وهو ما كان علة الابدال باقية في التصغير لا
يرد الى اصله كما في التكسير اي كما لا يرد البدل اللازم في جمع التكسير
الى اصله نحو تخيمة وقويئل في تخمة وقائل فان اصل تخمة وخمة

ابدلت

ابدلت الواو تاء لكونها مضمومة في اول الكلمة وهذه العلة باقية في
التصغير ايضا واصل قائل قاول قلبت الواو همزة لوقوعها بعد الف اسم
فاعل اعل فعله وهذه العلة باقية في التصغير ايضا بخلاف البدل غير
اللازم وهو ما كان علة الابدال غير باقية في التصغير فانه يرد الى
اصله لزوال علة الابدال نحو مويزين ومويعد في ميزان ومتعد واصل
ميزان موزان قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة فلما زال السكون
والكسرة في التصغير عادت الياء الى اصلها واصل متعد موتعد قلبت
الواو تاء وادغمت في التاء لان فاء الافتعال اذا كان واوا تقلب
تاء ثم تدغم في تاء الافتعال وذلك لقرب مخرج الواو من مخرج التاء
مع حصول التخفيف بالادغام فلما حذفت تاء الافتعال لاجل التصغير عادت
التاء الى اصلها وقيل عييد في عيد وان كان القياس ان يقال عويد
لان اصل عيد عود قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وفي التصغير
زال السكون والكسرة فرقا بينه اي بين عييد مصغر عيد وبين مصغر
عود فانه يقال في تصغيره عويد فلو قيل ايضا في تحقير عيد عويد لم
يبق فرق بينهما كما قالوا اعياد في جمع تكسيره لذلك الفرق فانه يقال
في جمع عود اعواد ولو قيل في جمع عيد ايضا اعواد لم يبق فرق بينهما
واذا اجتمع مع ياءيه ياءان بسبب التصغير حذفت الاخيرة نسيا بحيث
لا يعتد بها على الافصح اذا كانت الاخيرة متطرفة لفظا نحو عطي
في عطاء قلبت الفه ياء كما في حمار فعادت اللام الى اصلها من
الواو لزوال الالف قبلها ثم قلبت ياء لوقوعها في الطرف مكسورا
ما قبلها فاجتمع ثلث ياءات فحذفت الاخيرة نسيا ولما كان الاعراب

متطرفة

اللفظي جاريا على الياء تقول هذا عُطَيّ ورأيت عطيا ومررت بعطي او
تقدير نحو غُوَيّة ومُعَيّة في غاوية ومعاوية فانه تقلب الف غاوية واوا
كما في ضارب فقلبت الواو التي هي عين الفعل ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى منهما ساكنة فاجتمع ثلث ياءات فحذفت الاخيرة واما معاوية فحذف
الفها في التصغير كما في مقاتل فاجتمع الواو والياء والاولى منهما ساكنة
فقلبت الواو ياء فاجتمع ثلث ياءات وقد يرد في التصغير المزيد فيه الى
حروفه الاصول بحذف زوائده سواء كان ثلاثيا او رباعيا وسواء كان
علما او غير علم والفراء لا يصغر هذا التصغير الا العلم لانه لشهرته
يكون ما ابقي منه دليلا على ما القي نحو زُهَيْر وحُرَيْث في ازهر وحارث
فحذفت الهمزة من ازهر والالف من حارث ثم تصغر وتقول في مدحرج
دُحَيْرج بحذف الميم ومنه أُرَيْق في قولهم جاء بأُمّ الرُّبَيْق على أُرَيْق أم
الربيق الداهية واريق اصله وُرَيْق تصغير اورق وهو الجمل الذي
لونه لون الرماد فلما حذفت همزته في التصغير قلبت الواو همزة
لوقوعها مضمومة في اول الكلمة كما في اجوه قال الاصمعي
تزعم العرب انه من قول رجل رأى الغول على جمل اورق ويسمى
هذا النوع من التحقير الذي يحذف الزوائد منه تحقير الترخيم
لان الترخيم في اللغة الحذف وقد حذف فيه زوائده ومجيئه اي
مجيء التصغير في غير الجمع للوصف بالحقارة سواء كانت جهة الحقارة
مبهمة نحو رُجَيْل فانه ليس فيه بيان لجهتها او معينة كما في الصفات
نحو عُوَيْلِم في عالم فانه تحقير من جهة علمه ومجيئه في الجمع
للوصف بالقلة نحو عندي دُرَيْهمات اي اعدادها قليلة

لتعليل

ولذلك اي ولكونه في الجمع للوصف بالقلة ولتقليل العدد لا
الذات يحقر جمع القلة على بنائه من غير تغيير فيه لان هذا الجمع
موضوع للقلة فلا يكون بينه وبين زيادة التصغير الذي يدل على
التقليل تناقض نحو أُكَيْلب في اكلب وأُجَيْمال في اجمال وأُجَيْرِبة
في اجربة وغُلَيْمة في غلمة وجمع الكثرة لذلك ايضا لا يحقر على بنائه
وذلك لان جمع الكثرة الذي يدل على كثرة العدد وبين زيادة
التصغير الذي يدل على تقليله تناقضا بل يرد الى واحده فيصغر ثم
يجمع الواحد جمع السلامة بالواو والنون ان كان الواحد مذكرا
عاقلا لكونه بالتصغير صار صفة والا جمع بالالف والتاء او يرد
الى جمع قلته ان وجد جمع القلة نحو غُلَيْمة في غلمان فانه يرد الى
جمع القلة ثم يصغر وان شئت غُلَيِّمون اي لك ان ترد جمع الكثرة
الى الواحد مع وجود جمع القلة فترد غلمانا الى غلام فتصغر ثم تجمع
بالواو والنون لانه مذكر عاقل وقد يجيء التصغير للتعظيم نحو وكل
اناس سوف تدخل بينهم • دويهية تصفر منها الانامل • ويكون
ذلك من باب الكناية يكنى بالتصغير عن بلوغ الغاية في العظم لان
الشيء اذا جاوز حده جانس ضده ويجوز ان يقال ان تصغير دويهية
للتحقير ايضا على حسب اعتقاد الناس للداهية وتهاونهم بها
لان المراد بها الموت اي يحسبونها بلا شيء محتقرة ولا يستعدون
ويجيء التصغير للمدح نحو قوله انا جُذَيْلها المُحَكَّك وعُذَيْقها
المُرَجَّب قاله الحباب بن المنذر الانصاري يوم السقيفة حين
اختلف الناس في البيعة والجذيل تصغير الجذل بالكسر وهو عود

يُنصبُ للأُبلِ الجربي فيحتك به فيستشفي اراد انه يستشفي برأيه كما استشفي
الابل بالاحتكاك والعذيق تصغير العَذق بالفتح وهو النخلة والمرجب
من الترجيب وهو التعظيم يقال ان فلانا لمرجب اي معظم والترجيب
ايضا الدعم وكانوا اذا مالت النخل الكبيرة رجّبوها اي دعموها
لئلا يسقط ويجيء التصغير للدنو من الشيء اي لتقليل ما بين الشيئين
باعتبار المماثلة او باعتبار المسافة نحو مُثيل هاتيا فالمراد منه ان بينهما مماثلة
قليلة لان الذات الموصوفة بالمثل حقيرة ودُوين ذاك فان المراد منه تقليل
المسافة الحسية بين الشيئين وكذا تصغير باقي الجهات الست فانه يفيد
قرب مظروفها مما اضيفت اليه من الجانب الذي افادة تلك الجهة
فيعني خبيجي قُبيل قيامك قرب الخروج من القيام من هذا الجانب وهو جانب
القبل ومنه أُسَيدُ في تصغير اسود اي لم يبلغ السواد اي ليس بتام
السواد بل فيه طرف منه وانما قال منه لان ما قبله لتقليل ما بين الشيئين
وفي اسيد التقليل باعتبار معنى السواد لا باعتبار ما بين الشيئين وقد
يجيء للشفقة والتلطف نحو يا بنيّ وللملاحة نحو هو لطيف وقوله شعر يا
ما أُميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن بين الضال والسمر اعتراض
فان ما اميلح فعل التعجب مع انه صغر والتصغير من علامات الاسم فاجاب
عنه بقوله ليس التصغير على ظاهره لان المراد من هذا التصغير ليس
تصغير الفعل وانما المراد منه تصغير الذي وصف بالملح وهو المتعجب منه
اي الغزلان المليحات وانما جاز التصغير في فعل التعجب دون سائر
الافعال لانه لتجرده عن معنى الزمان ومشابهته لافعل التفضيل
في امور كثيرة منها انهما لا يبنيان الا من باب واحد صار كانه اسم

في معنى

في معنى الصفة كاسود ولهذا كان التصغير فيه راجعا الى الوصف المضمون
لا الى الموصوف كما في سائر الصفات فان التصغير في ما احيسن زيدا راجع
الى حسنه لكن لو صغر زيد لم يعلم ان تصغيره من اي جهة أمن جهة
الحسن او من غيرها فصغر احيسن تصغير التلطف ليعلم ان تصغير زيد
راجع الى حسنه لا الى سائر صفاته ومنها اي ومن علامات الاسم
…ة اليه اي الى الاسم لان النسبة انما تكون للفظ دال على
…مطابقة وهو الاسم بالحاق آخره ياء مشددة احترازا عن ياء
…م فانها ليست بمشددة وانما لم يقل نسبته الى المجرد عنها
قال ابن الحاجب او علامة للنسبة كما قال جار الله احترازا عما لحقت
آخره ياء مشددة للوحدة نحو رُومي وروم وعما لحقته لا بمعنى نحو كرسي
لان الياء عنده في نحو رومي وكرسي للنسبة ايضا ويحذف لها اي
لاجل النسبة تاء التانيث سواء كان ذو التاء علما او لا وانما يحذف
لئلا يقع تاء التانيث في الوسط في النسبة ولئلا يجتمع تاءان قبل
الياء وبعدها اذا كان المنسوب الى ذي التاء مونثا كما تقول
مثلا امراة كوفتية ويحذف لها ايضا نون الجمع ونون التثنية لانها
تدل على تمام الكلمة وياء النسبة كالجزء منها وتعرضه لنونيهما
واعراضه عن واو الجمع ويائه والف التثنية ويائها يوهمان بانهما
لا يحذف منهما وليس كذلك لانها يحذف ايضا لانها اعراب والاعراب
انما يكون في الآخر لا في الوسط نحو بصري في بصرة وقنسري في قنسرين
اسم موضع وسبعي في سبعان اسم موضع فيمن يقول مررت بالسبعين
اعلم ان المثنى والمجموع بالواو والنون اذا جعلا علمين فان ابقي اعرابهما

ليدل على

بالحروف كما كان اولا لا يجب الحذف ايضا لبقاء المحذور وان جعلت
النون بعد الالف في المثنى وبعد الياء في الجمع معتقب الاعراب يجب
ان ينسب اليهما بلا حذف لزوال المحذور ولان الالف والياء حينئذ
لم يكونا للاعراب ولم يدل النون على تمام الكلمة بل كانت الكلمة معهما
كسكران فيقال في قنسرين وفي سبعان عند جعل نونيهما معتقب الاعراب
قنسريني وسبعاني وتبدل كسرة ما قبل الآخر فتحة في الثلاثي المجرد
وجوبا على الاطراد سواء كان مجردا عن تاء التانيث او لا وسواء كان
مفتوح الفاء او مضمومها او مكسورها نحو نمري ودئلي وابلي
في شقرة لاستكراه توالي الامثال من الكسرتين واليائين فيما هو المقصود
منه التخفيف وهو الثلاثي المجرد ومنهم من يبقي الكسرة على حالها في
الثلاثي مكسور الفاء لان اللسان عمل في جهة واحدة وانما لم تبدل في
نحو عضد وعنق فتحة مع انها اثقل من الكسرة لان الطبع لا ينفر من توالي
المختلفات كما ينفر من توالي المتماثلات واما اذا لم يكن وضع الكلمة
على اخف الابنية وهو الثلاثي المجرد وذلك بان تكون زائدة
اي عدم كون الكلمة على اخف الابنية
على الثلاثة فلا يستكره توالي الامثال فيها لان المطلوب منها
في اصل الوضع ليس الخفة نحو تغلبي وجندلي ومستخرجي ومدحرجي
وجحمرشي بكسر ما قبل الآخر واجاز المبرد ابدال الكسرة فتحة فيما
كان على اربعة احرف اذا كان الثاني منه ساكنا وابقاء الكسرة على
حالها قياسا مطردا لان الثاني كالمعدوم فصار بمنزلة نمر قال
الشارح فانه وان توالى الكسرتان في الرباعي مع اليائين لكنه حصل
التخفيف بسكون ما قبل الكسرتين بخلاف الثلاثي فانه يجب حركة الاول

فيه

فيه وفي الرباعي يجب سكونه قطعا اقول يلزم من قوله هنا ان
يبدل الكسرة في نحو تغلبي وجحمرشي فتحة مع انها لا تبدل
لاتفاقهم على ابقائها على حالها ويحذف الياء والواو من كل فعيلة
وفعولة لاستكراه توالي الامثال من الكسرتين واليائين فيما هو قريب
من الثلاثي المجرد ولذا لم يحذفا الياء من اميلي وسكيتي لكن لما
لم يكن ثلاثيا مجردا لم يستكره الثقل العارض في النسبة غاية الاستكراه
فلم يبق بين المذكر والمؤنث كما سوى بينهما فيه فلم يحذف الواو
والياء من فعيل او فعول لانه لما حذف التاء في المؤنث حذفتا ايضا
لان الحذف يذكر الحذف ولانه انما حذفت الواو والياء منهما للفرق
بين المذكر والمؤنث ولما كان الالتباس انما حصل بينهما اذا وصل
الى المؤنث فصل بينهما بالحذف فيه مع فتح العين في فعيلة لانه لما
حذفت الياء صارت ثلاثيا مكسور العين ففتح كما في نمر وكذا فتح
العين من فعولة وان لم تفتح نحو عضد نحو حنفي في حنيفة وشنائي
في شنوءة الا ما كان مضاعفا او معتل العين من فعيلة وفعولة فانه
لا يحذف الواو والياء منهما نحو شديدي في شديدة وطويلي في طويلة
لانه لو حذفتا منهما فان ادغم العين في اللام في المضاعف وقلب
الواو والياء الفا في المعتل العين لزم زيادة التغيير مع اللبس لانه
التبس بالنسبة الى شد وطال وان لم يدغم ولم تقلب لزم الاستثقال
بوجود شرائط الادغام والقلب حينئذ بخلاف ما لم يحذفا فانه لا يحصل
شرائطهما لوجود الفاصل بين المتماثلين في المضاعف ولوجود الساكن
من بناء الكلمة بعد الواو والياء في المعتل العين وهو مانع من القلب

قال الشارح اذ لو حذف الياء وقيل طولي فاما ان يعل او لا يعل فان لم يعل
جاء الثقل وهو بقاء الواو المتحركة مع فتح ما قبلها اقول هذا البقاء باق
مع عدم الحذف ايضا فالاولى ان يقول في تعليله ما قلنا ويحذف
الياء من كل فعيلة مضمومة الفاء نحو جهني في جهينة وكان عليه
ان يقول الا ما كان مضاعفا لان المضاعف من فعيلة لا يحذف منه الياء
لانه لو حذف الياء من مديدي في مديدة لزم المحذور المذكور في شديدي
بخلاف المعتل العين من فعيلة فانه يحذف الياء منه فيقال في قويمة
قومي بحذف الياء وذلك لانه اذا حذف الياء لم يكن ما قبل الواو مفتوحا
كما يكون في طويلة ويحذف الياء من كل فعيل مفتوح الفاء وفعيل مضموم
من المعتل اللام لا فرق فيه بين المذكر والمؤنث بالتاء لانه يحذف
الياء منهما نحو غنوي في غني وغنية وقصوي في قصي وقصية
فانه لما حذف الياء الاولى من غني صارت الياء الاخيرة ثالثة فيجب
قلبها واوا كما سيجيء فصار غنوي ويحذف الياء المتحركة من كل ما
اي سواء كان على مثال فيعل كميت او على مفعيل كمبين او على افيعل
كأسيد او على فعيل كحيي او على غير ذلك قبل آخره ياآن احدهما
مدغم في الثانية وكانت الثانية مكسورة والحرف الاخير صحيحا
وذلك لاستكراههم اكتناف ياءين مشددتين بحرف واحد مع كسرة
الياء الاولى وكثرة الحرف الفاصل نحو سيدي في سيد وكان
عليه ان يذكر القيود التي ذكرناها وذلك لانه لا يحذف الياء
المتحركة من حيي لعدم الادغام ولا من نحو مبين بالفتح لان الياء
مفتوحة ولا يجب الحذف في نحو المحيي لان اللام حرف علة

تعالى

وقالوا مهيمي في تصغير مهوم من هوم اذا نام نوما خفيفا على التعويض فرقا
بينه وبين مهيمي من هيمه الحب اذا صيره هائما متحيرا وذلك لانه ان
لم يعوض في هذا المصغر عند النسبة اليه الياء من احدى الواوين
اللذين كانا في المكبر فان لم يحذف فيه الياء المتحركة حصل الثقل
المذكور في سيدي وان حذفت التبس بالمنسوب الى اسم الفاعل
من هيم فعوض الياء ليحصل الفرق والخفة معا اذ لو لم يعوض كان	وقيل مهيمي
الفرق حاصلا ايضا لكن مع الاستثقال واذا عوض زال بعض
الثقل لان الفاصل بين الياءين المشددتين حينئذ حرفان الياء
الساكنة والميم فتباعدهما اكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفا
واحدا وهكذا ينبغي ان ينسب الى تصغير مهيم اسم فاعل من هيم بياء
التعويض قال الشارح فيقال مهيوم فيجب قلب الواو ياء وادغامها
فيه اقول اذا حذف احدى الواوين من مهوم في التصغير يجوز الا	دغام
وتركه كما في اسيود هكذا قال الشيخ الرضي رحمه الله ويمكن توجيه الوجه
ايضا بان يقال انما يجب الادغام اذا كان المحذوف للتصغير الواو
المتحركة فانه اذا حذفت المتحركة بقيت الواو الساكنة واذا كان الواو
التي اجتمع مع ياء التصغير ساكنة في المكبر يجب قلبها ياء وان كان
في غير الطرف وادغام ياء التصغير فيها كما في نحو عجوز فانه يقال
عجيز ولا يجوز ان يقال عجيوز وتقلب الالف في آخر الاسم حال كونها
ثالثة سواء كانت منقلبة عن واو نحو العصا او عن ياء نحو الرحى او
اصلية نحو متى او رابعة حال كون الرابعة منقلبة عن حرف اصلي سواء
كان واوا نحو الاعلى او ياء نحو المرمى او عن حرف الالحاق نحو الارطى

واوًا كعصوي واعشوي لانه لو لم تقلب لم يمكن الحاق ياء النسبة به
لاجتماع الساكنين وانما لم يحذف الالف كما يحذف في نحو المتنى ألقطي
لانه لو حذفت وجب بقاء ما قبل الالف على فتحته لان ما حذف لعلة
لا نسيًا تبقى حركة ما قبله على حالها للدلالة على المحذوف ولو ابقيت
فتحته على ما كانت لزم انخرام اصلهم الممهد وهو ان ما قبل ياء
النسبة يجب ان يكون مكسورًا لفظًا للتناسب وانما لم تقلب ياء كراهة
اجتماع الياآت والشارح جعل قوله منقلبة قيدًا في قوله ثالثةً و
رابعةً وليس كذلك لانه قيد في رابعة لان الثالثة تقلب واوًا كيف
كانت كما ذكرنا وفي ذكره منقلبة ايضًا نظر لان الرابعة ان كانت
اصلية كملهى وحتى او للالحاق كالارطى فالاشهر قلبها واوًا ايضًا
لكونها اصلًا او ملحقة بالاصل وفي الالف الزائدة الرابعة يجوز الحذف
والقلب واوًا فرقًا بين الزائدة الصرفة وبين الاصلية او كالاصلية
كحبلي وحبلوي الا ان تكون العين مما فيه الالف الرابعة الزائدة
متحركة كجمزي فان حكمه حكم ما وراء ذلك الحذف لا غير للاستثقال
بزيادة الكلمة سواء كانت الالف فيه منقلبةً او لا كحباري ومستدعي
وانما كان حكمه حكمه لان الحركة لكونها بعض حروف العلة بمنزلة حرف
فيكون الالف فيه كانها وقعت خامسةً ويونس جعل الخامسة المنقلبة
التي قبلها حرف مشددة كالرابعة في جواز القلب نحو معلى فان الالف
فيه عنده بمنزلة الالف في اعلى والياء التي في اخر الاسم المكسور ما
قبلها حال كونها ثالثة تقلب واوًا كعموي في عم واصله عمي فقلب
الياء واوًا لاستثقال الياآت مع حركة ما قبل اولاها ويجعل الكسرة فتحة

اي ما وراء الرابعة وهي الالف الواقعة خامسة فما فوقها
وفيه اي وفيما وراء ذلك
صح صح

كما في نمر واما الياء التي ما قبلها ساكنًا فلا تقلب واوًا وفي الياء الرابعة يجوز
القلب اي قلب الياء واوًا مع فتح ما قبلها ان كان الثاني ساكنًا لكون
الساكن كمعدوم فكان الياء وقعت ثالثة والحذف لان الالف الرابعة
مع خفتها يجوز حذفها فالياء الرابعة مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها تكون
بالحذف اولى كقاضي وقاضوي في قاض واما اذا كان الثاني متحركًا
فلا بد من حذفها وفيما وراء ذلك اي وفيما وراء الرابعة وهي الياء الخامسة
فما فوقها الحذف لا غير لان الالف مع خفتها يحذف في هذا الموضع كمشترى
في مشترى ومستقي في مستقى وياء النسبة تحذف في النسبة كشافعي
في شافعي فانه منسوب الى شافع ثم صار مع ياء النسبة علمًا فاذا نسب
الى هذا العلم يحذف ياء النسبة الاولى لان الجمع بينها وبين ياء
نسبة اخرى في غاية الاستثقال فيكون المنسوب والمنسوب اليه
بلفظ واحد وكذا الحذف كل ياء مشددة رابعة ثانيهما اصلي كمرمي
في مرمي للاستثقال على الاعرف ويجوز حذف الياء الاولى و فتح
ما قبلها وقلب الثانية واوًا احترامًا للحرف الاصلي فتقول مرموي
واما اذا كانت الياء مشددة خامسة يجب حذفها سواء كانت الثانية
اصلية كما في الاجاجي او لا كما في بخاتي اسم رجل فتقول في النسبة
الى بخاتي وهو غير منصرف بخاتي بالصرف لانخرام صيغة الجمع بزيادة
ياء النسبة فيه وهمزة الممدود تثبت حال كون الممدود منصوبًا كالكسائي
في كساء الهمزة فيه منقلبة عن حرف اصلي وحربائي في حرباء الهمزة
فيه للالحاق وفي كلامه نظر لان همزة الممدود ان كانت اصلية كقراء
تثبت على الاكثر وان كانت منقلبة عن حرف اصلي ككساء ورداء

اوملحقة به كعلباء وحرباء يجوز فيه وجهان ثبوتها لمشابهتها الهمزة
الاصلية لكون احدهما منقلبة عن اصل والاخرى ملحقة به وقلبها
واوا لمشابهتها الهمزة الزائدة الصرفة من حيث ان عين الهمزة ليست
بلام الكلمة كما كانت في قراء وتقلب همزة الممدود واوا قلبا واجبا اما
كونه غير منصرف لاجل كونه ممدودا وتلك الهمزة هي همزة التانيث
وانما تقلب واوا مع عدم استثقال الهمزة قبل الياء استثقال الياء
قبلها للفرق بين الاصلي المحض والزائد بالتغيير اولى كحمراوي في
حمراء صفة وزكرياوي في زكرياء علما وانما قلنا لاجل كونه ممدودا لان
الممدود لو كان غير منصرف بسبب اخر لا لكونه ممدودا لا يجب قلبها واوا
نحو كسائي اسم امراة فان عدم صرفه ليس لكونه ممدودا بل للعلمية و
التانيث واذا نسب الى الجمع الذي له واحد قياسي ولم يكن له
جمع سلامة رد هذا الجمع الى الواحد كفرضي في النسبة الى فرائض
وذلك لاستثقال لفظ الجمع مع ياء النسبة مع ان النسبة الى الواحد
تفيد ما يفيد النسبة الى الجمع لان المقصود النسبة الى هذا
الجنس وان كان له واحد غير قياسي فقيل ينسب الى لفظ الجمع
كمحاسني في جمع حسن وقيل ينسب الى واحده نحو حسني وان كان
الجمع جمع سلامة بالواو والنون او بالالف والتاء فلا يرد
الى الواحد بل يحذف منه الزوائد تقول في ضربات وارضين
علمين ضربي وارضي بفتح العين فيهما الا ان يجري
الجمع مجرى اسماء الاعلام فان النسبة فيه الى لفظ
الجمع من غير رد الى الواحد كانصاري في انصار جمع ناصر

في الاصل الا انه غلب على القوم المشهور من الصحابة وانباري
في انبار جمع نبر بالكسر وهو دويبة الا انه صار علما للبلدة وانما
لم يرد هذا الجمع الى الواحد لانه لم يقصد فيه معنى الجمع فلا
يستثقل ولان النسبة الى الواحد هنا لا تفيد لان العلم هو
الجمع لا الواحد وقوله وشعوبي في شعوب جمع شعب بالفتح
وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم والجمع الشعوب و
قال الشارح انه جمع شعب بالكسر اقول هذا سهو منه
لانه بالكسر الطريق في الجبل وجمعه شعاب اعتراض لانه نسب
الى الجمع من غير رد الى الواحد فاجاب عنه بقوله ما قال
بانه منسوب الى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى وجعلناكم
شعوبا وقبائل دون معناه لانهم تمسكوا بظاهر هذه الاية
فلا يفضلون العرب على العجم اذ الفضل عندهم بالتقوى وانما
لم يجعل شعوبيا من قبيل الانباري لان الشعوب قبل النسبة لم
يكن جاريا مجرى العلم وانما جرى مجراه بعد الحاق ياء النسبة
به وذلك لان الطائفة الذين لا يفضلون العرب على العجم
هي الشعوبية لا الشعوب كاخشوشني وتعددي فانهما اولا
ايضا لانهما فعلان للامر من قول عمر اخشوشنوا وتمعددوا
اي تشبهوا بمعد في الغلظة فانهم كانوا اهل خشونة في
المطعم والمشرب والنسبة من علامات الاسم وتاويلهما بان
النسبة الى لفظ الفعل دون معناه وينقسم المنسوب انقسام
التانيث الى حقيقي وهو ما كان مؤثرا في المعنى بان يجعل

اللفظ صفة وحق العبارة ان يقول انقسام المونث او يقول
الى حقيقية والى غير حقيقي وهو ما تعلق باللفظ فحسب ككرسي
وبُرْدِيّ وهو بالضم ضرب من اجود التمر وبالفتح نبات
معروف وكما جاء التاء فارقة بين الجنس وواحده نحو تمر
وتمرة فان التمر للجنس والتمرة للواحد فكذلك الياء
اي ياء النسبة قد يجيء في بعض المواضع فارقة بين
الجنس وواحده كرومي وروم فان الرومي للواحد والروم
للجنس فهذه الياء للنسبة ايضا لان معنى رومي شخص
منسوب الى هذه الجماعة بكونه واحدا منهم الا انه
طرا عليه معنى الوحدة ومنها اي من علامات الاسم
الكناية عنه اي عن الاسم بالضمير نحو زيد ضربته
فالضمير في ضربته كناية عن زيد وهو اسم ولا يجوز
ان يكون الضمير كناية عن الفعل والحرف والا لجاز ان
يكون الضمير عاملا لقيامه مقام ما هو عامل فيه قوله ونحو من
كذب كان شرا له اعتراض لان الضمير في كان كناية
عن كذب وهو فعل ماض فاجاب عنه بقوله فالمكني اي الشيء
فالذي يكنى عنه بالضمير المصدر المدلول عليه بالفعل
دونه اي دون الفعل لان المعنى كان الكذب
شرا له فالضمير كناية عن الاسم لا عن الفعل وهذا
كقوله اعدلوا هو اقرب للتقوى فان هو كناية عن
العدل المدلول عليه المدلول عليه بلفظ اعدلوا

علامات

واما علامات الفعل فمنها صحة دخول قد عليه وله لانه موضوع
لتحقيق تقريب الماضي من الحال ولتقليل معنى المضارع على ما يجيء ودخول
حرفي الاستقبال وهما السين وسوف لكونهما وضعا للدلالة على تاخير
الفعل من الحال الى الاستقبال وعدم التضييق في الحال ودخول الجوازم حروفا
كانت او اسماء وذلك لانه لا جزم في الاسم فلا يكون فيه الجازم ولحوق
البارز المتصل احتراز عن المستكن فانه ليس من علامات الفعل لان
الضمير المستكن قد يستكن في الصفات ايضا من الضمير المرفوع احتراز عن
المنصوب لانه ليس من علاماته لصحة لحوقه بالحرف نحو انك وبالاسم
ايضا نحو الضاربك وانما اختص هذا الضمير بالفعل لان مثنى الاسم و
جمع سلامته يستحقان الالف والواو فلو لحقهما هذا الضمير وفيه
الواو لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما
لزم الاشتغال وان حذفت لزم الالتباس واما ما يلحق بعض اسماء
الافعال من الالف والواو والنون نحو هاء هاءا هاؤا هات هاتيا
هاتوا هاتي هاتيا هاتين فليست بضمائر وانما هي حروف دوال على تعيين
المستكن فيها ولحوق تاء التانيث ساكنة في اصل الوضع سواء كانت
ساكنة في الحال نحو ضربت او لا نحو ضربتا واحترزنا بالساكنة عن المتحركة
فانها مختصة بالاسم وانما اختصت الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم طلبا
للتعادل وذلك لثقل الفعل وخفة الاسم طلبا للتعادل وذلك لثقل الفعل
وخفة الاسم واما تا اخت وبنت في حالة الوقف فانها لا تلحقهما
ساكنة حتى يرد النقض بهما بل تسكن لاحقه ولهذا اختار المص الحال على
الصفة نحو قد فعل مثال الدخول قد على الفعل وسيفعل وسوف يفعل

الالف

الاسم

مثالان لدخول السين وسوف ولم يفعل مثال لدخول الجازم عليه وفعلا
وفعلوا مثالان لمحوق الضمير البارز المرفوع به وفعلت مثال لمحوق تاء التانيث
الساكنة قال الشارح يحتمل صورته المكتوبة اربعة اوجه فعلت بضم
التاء وفتحها وكسرها ليكون امثلة للبارز المتصل المرفوع والرابع ان يسكن
التاء ليكون مثالا لتاء التانيث اقول وان احتمل ذلك الا ان غرضه انه
مثال لتاء التانيث لانه لو كان مثالا لاحد الوجوه الثلثة الاول لما كان
لتاء التانيث مثال وله اى وللفعل ثلثة امثلة احدها المفتوح الاخر
نحو ضرب في الثلاثى ودحرج فى الرباعى وهو اى هذا المثال الذى آخره
مفتوح الفعل الماضى ويسكن آخره عند الاعلال وذلك اذا كان آخره
واوا او ياء ما قبلها مفتوح فانه تقلب الفا نحو دعا ورمى ويسكن ايضا
آخره مع المتحرك من الضمير المرفوع نحو ضربت لئلا يتوالى اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل ولا سيما اذا كانت ضميرا متصلا كالجزء
من الفعل ولهذا لا يسكن اذا كان الضمير ساكنا نحو ضربا او كان منصوبا
نحو ضربك لانه لا يلزم فيه ذلك التوالى ويضم آخره لفظا او تقديرا مع
الواو اى مع واو الضمير نحو ضربوا ودعوا لمجانسة الواو والمثال الثانى ما
يتعاقب فى صدره واوله الزوايد الاربع وهى الهمزة للمتكلم الواحد
مذكرا كان او مونثا والنون له اى للمتكلم اذا كان معه غيره سواء كان
مذكرا او مونثا مفردا او مثنى او مجموعا ويجئ للواحد المعظم مجازا فعدّه
كالجماعة والتاء للمخاطب مطلقا اى سواء كان مذكرا او مونثا مثنى او
مجموعا وللغائب المونث والمونثين دون جمع المونث فانه بالياء والياء
لما عداها اى لما عدا المتكلم والمخاطب وغائب المونث والمونثين فيكون

الاربع

لاربعة اشياء لواحد المذكر الغائب ومثناه وجمعه وجمع المونث و
يسمى هذا المثال الذى يتعاقب فى صدره الزوايد الاربع المضارع وذلك
لمضارعته الاسم اى مشابهته اياه من اللفظ والمعنى والاستعمال على ما سيجى
ان شاء الله تعالى ويشترك المضارع بين الحاضر من الزمان وهو الحال والمستقبل
وقيل انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال لانه عند تعريه عن القرينة
لا يحمل الا على الحال ولا ينصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان
الحقيقة والمجاز وقيل انه حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفاء
الحال والقول بانه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال هو الاولى لما ذكرنا
ولا خفاء فى الحال لان الحال عند النحاة الحد المشترك بين الماضى والمستقبل
لا الآن الذى اختلف فيه ولاجل ذلك يقال ان يصلى فى زيد يصلى
حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها مستقبل واللام فى قولك
ان زيدا ليفعل مخلصة للحال كالسين او سوف فانهما مخلصان للاستقبال
واما اللام فى قوله ولسوف يعطيك فلمجرد التاكيد ولا يكون للحال لئلا يلزم
التناقض وحروف المضارعة مضمومة فى مجرد الرباعى نحو يدحرج لا
فى المزيد فيه منه وما يوازنه اى فيما كان على اربعة احرف بالوضع سواء
كان ملحقا بالرباعى نحو يجلبب او لا نحو يكرم وانما قلنا بالوضع ليدخل فيه
نحو اهراق يهريق ويخرج عنه نحو قتل يقتل من باب الافعال
مفتوحة فيما سواهما اى سوى المجرد من الرباعى وما يوازنه وهو الثلاثى
المجرد كيضرب والثلاثى المزيد فيه كيستخرج والرباعى المزيد فيه كيتدحرج
والثالث من الامثلة الثلثة مثال الامر وهو المثال الذى على طريقة
المضارع حال كون هذا المثال للفاعل المخاطب فان هذا المثال مخص

بالفاعل المخاطب وان قصدت امر ما لبس بفاعل ولا مخاطب او فاعل
وليس بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل زدت لام الامر داخلة على المضارع
وهو على صيغته من غير تغيير منها نحو ليضرب مجهولا غائبا وليضرب معلوما
غائبا ولتضرب مجهولا مخاطبا ولاضرب انا لانها لئلا تخالف بصيغته اى
بصيغة الامر صيغته اى صيغة المضارع وذلك لانك تجد فاء الفعل
وعينه فى صيغته على ما هما عليه فى صيغة المضارع تقول اضرب فتجد
الضاد ساكنة والراء مكسورة كما تجدهما كذلك فى تضرب وتقول عد
فتجد العين مكسورة فيها كما انها كذلك فى تعد الا ان تنزع الزائدة و
هى التاء من الزوائد الاربع وفى قوله فيما اوله متحرك تعسف حقه وهو
منه اخذ هذه العبارة فتقول من تضع ضع من غير زيادة همزة الوصل بل
تبتدئ فى الامر بذلك المتحرك وانما قال فيما اوله متحرك اى فيما يصير اوله
بعد نزع الزائدة ولم يقل فيما ثانيه متحرك كما قال غيره لئلا يرد وهى انك تقول
فى تقيم اقم ولم تبتدئ فيه بعد نزع الزائدة بالمتحرك الذى بعده وهو القاف
وانما تبتدأ بالهمزة وذلك لان تقيم فى الاصل تؤقوم حذفت الهمزة
لوجود حرف المضارعة فيه حملا له على اقيم فلما حذف حرف المضارعة
لبناء الامر عادت الهمزة وصارت اولا فابتدئ به وكذلك الكلام
فى تكرم فانه لما حذف حرف المضارعة منه عادت الهمزة فصارت
اولا فابتدئ بها ولا تجتلب همزة الوصل وان كان ثانيه ساكنا وان يكن
اوله اى ما يصير اولا بعد نزع الزائدة زدت لئلا تبتدأ بالساكن همزة
الوصل مكسورة الا ان يكون العين مضمومة بضمة اصلية فان الهمزة
تكون مضمومة ايضا تقول فى تضرب اضرب وفى تنصر انصر والا

فى تكرم تؤكرم لان المضارع انما يكون بزيادة حرف المضارعة على
اول الماضى وماضى تكرم اكرم فلما زيد فى اوله التاء صار تؤكرم وانما حذف
الهمزة منه حملا على اكرم فانه فى الاصل اؤكرم حذفت الهمزة الثانية
لاجتماع الهمزتين فعلى هذا الاصل خرج اكرم وذلك لانه اذا حذف
حرف المضارعة الذى هو كان سبب الحذف الهمزة الثانية عادت الهمزة
لزوال سبب حذفها وصارت الهمزة اولا وهى متحركة فابتدئ بها من
غير زيادة همزة وصل وهو اى مثال الامر موقوف اى مبنى على السكون
عند اصحابنا البصريين لان الاصل فى الافعال البناء والاصل فى البناء
السكون وانما اعرب منها ما اعرب واخرج عن اصل البناء ما اخرج
لحصول المشابهة بينه وبين الاسم ولا مشابهة بين مثال الامر وبين
الاسم بوجه من الوجوه فابقى على اصل البناء والكوفيون على انه معرب
مجزوم وعلى ان اصله اللام داخلا على المضارع المخاطب صوابه ان
يقول واصله المضارع داخلا عليه اللام كما فى امر غير المخاطب كامر الغائب
نحو ليفعل وامر المتكلم نحو لافعل فانه مضارع داخل عليه اللام ثم حذف
اللام للكثرة اى لكثرة استعمال امر المخاطب فانه لا شك ان توجيه الامر
الى الفاعل المخاطب اكثر من توجيهه الى غيره ثم حذف حرف المضارعة
للهرب من الالتباس بين الامر والمضارع فانه لو قيل تفعل من غير حذف
التبس بالمضارع الموقوف وقد استعمل الاصل من قرأ فبذلك فلتفرحوا
وهذه قراءة النبى صلى الله عليه وسلم قيل انه عليه السلام لما كان مبعوثا
الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر والجواب ان
علة الاعراب فى الفعل المضارع هو حرف المضارعة وهو محذوف فى

شال الامر فيكون الاعواب منتفيا لانتفاء علته **وقد عرض لبعض الافعال**

بحث المدح والذم

ان لزم طريقة واحدة وسمي الجامد لعدم تصرفه **فمنه** اى فمن الجامد **فعلا المدح والذم نحو نعم وبئس** مكسوري الفاء ساكني العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم **والاصل فيهما فعل** بكسر العين لانهما فعلان وليس بفعل مكسور الفاء ساكن العين من صيغ الافعال **وفيهما لغات كسر العين مع فتح الفاء** على وزن علم وهو الاصل **وكسرها** اى مع كسر الفاء باتباع الفاء للعين في الكسرة **وسكونها** اى سكون العين كذلك اى مع فتح الفاء وكسرها فهذه اربع لغات الا ان الاكثر فيهما خاصة كسر الفاء وسكون العين **وكذا كل فعل او اسم على فعل** بكسر العين **ثانيه حرف حلق** فانه يجوز فيه هذه اللغات الاربع واما اذا لم يكن ثانيه حرف حلق نحو كتف فانما يجوز فيه ثلث لغات الاصل وكسر الفاء او فتحها مع سكون العين ولا يجوز فيه اتباع الفاء للعين في الكسر وذلك لان حرف الحلق لثقله يجوز ذلك فيه دون غيره من الحروف والدليل على كونهما فعلين لحوق تاء التانيث والضمائر المرفوعة البارزة المتصلة بهما في بعض اللغات على ما حكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا **ومنه ليس في من جعله فعلا** وعليه الجمهور والدليل على فعليته لحوق الضمائر المرفوعة المتصلة به نحو لست لستما لستم ولحوق تاء التانيث الساكنة نحو ليست وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف لعدم تصرفه وعدم دلالته على الحدث والزمان وانما لم يذكر الاختلاف في نعم وبئس كما ذكره في ليس لانه ذكر الاختلاف في بئس قبل فلا حاجة الى اعادته ههنا **وهو مسكن من ليس** مكسور العين كما يسكن عين علم فيقال علم

ولا يجوز ان يكون في الاصل مفتوح العين لان الفتحة من العين لا تحذف تخفيفا **ولم يجعل ليس** لجموده ومخالفته اخواته كسائر الافعال الناقصة في عدم التصرف **على لفظ صيد** من غير اعلال بل الزم فيه التخفيف بالاسكان بخلاف صيد فانه يجوز فيه التخفيف بالاسكان وعدم التخفيف به والمفهوم من كلام الشارح ههنا انه لا يجوز في صيد التخفيف وليس كذلك **ولا على لفظ هاب** بالاعلال **ولكن جعل على لفظ ما ليس بفعل كليت** تحقيقا لجموده وعدم تصرفه **ولذا** اى ولجموده ايضا **لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء في لست** كما نقلوها اليه في المعتل العين من الافعال عند لحوق الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة بها نحو صدت وهبت **ومنه** اى ومن الجامد **عسى** ويجيء بيانه ان شاء الله **ومنه** اى ومن الجامد **صيغتا التعجب وهما ما افعله وافعل به** وانما كانا جامدين غير متصرفين لمشابهتهما الحروف بواسطة معنى الانشاء فيهما **ولا يبنيان الا من الثلاثي** احترازا به عن الرباعي المجرد والمزيد فيه **المجرد** احترازا به عن الثلاثي المزيد فيه فانه لا يجيء بناؤهما منها لانه لو حذف منها شيء لزم الالتباس ولو لم يحذف لم يمكن بناؤهما **مما ليس بمعنى افعل او افعال** كالثلاثي الدال على اللون فان الغالب في الالوان ان تاتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود فحمل كل ما جاء من الثلاثي بمعنى اللون عليهما لامتناع الصيغتين منه واما الثلاثي الدال على العيب المحسوس فانه وان لم يكن الغالب فيه ان تاتي افعاله على افعل وافعال لكن يكون بعض العيوب المحسوسة استعمال افعل اكثر من استعمال الثلاثي كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا

صيغتا التعجب

لوم

في امتناع

في م

من حول وعور نحو حول وعور عليهما في الامتناع واما البعض الذي
لا يكون استعمالهما فيه اكثر من استعمال الثلاثي او لم يجيا منه كالنحر
والعرج والعمى فلم يبن الصيغتان من هذا الثلاثي ايضا لكون بعض العيوب
المحسوسة التي يدل عليها هذا الثلاثي لا تقبل الزيادة والنقصان
كالعمى فلم يبنيا منه وحمل عليه غيره او نقول لما كان بناء الوصف من الا لوان
والعيوب المحسوسة على افعل لم يبن منه افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما
بالاخر فلما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب منه
ايضا لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا في امور كثيرة ق
هذا التعليل اولى لكن لما كان مقصود المص التعليل الاول يدل على
ذلك قوله مما لبس بمعنى افعل وافعال بدل قولهم مما ليس بلون ولا
عيب ذكرناه وينبغي ان تعلم انه لا بد لذلك الثلاثي ان يكون تاما
مثبتا متصرفا قابلا معناه للتكثير وانه في الماضي مستعملا واحترزنا
بهذه القيود عن ان يكون فعلا ناقصا ككان او منفيا او غير
متصرف كيدع ويذر او غير قابل للتكثير نحو فني او غير واقع مستعمل فان التعجب
لا يجيء منها خلافا للكوفيين فيما هو اصل الالوان وهو السواد والبياض
فانهم اجازوا بناء افعل التفضيل وصيغتي التعجب لان السواد والبياض اصلا ن
للالوان فجاز ان يثبت لهما ما لا يثبت لغيرهما والجواب ان علة الا متناع
قائمة فيهما كما في سائر الالوان واما نحو جارية في درعها الفضفاض اي الواسع
ابيض من اخت بني اباض ونحو لانت اسود في عيني من الظلم فهما
عند البصريين من الشواذ ويتوصل فيما وراءه اي ما وراء الثلاثي المجرد
الذي ليس بمعنى افعل وافعال من الثلاثي المزيد فيه والرباعي والثلاثي الذي

~~بمعنى افعل وافعال من الثلاثي المزيد فيه والرباعي والثلاثي الذي~~
بمعنى الالوان والعيوب الظاهرة نحو اشد وابلغ اي يبنى صيغتا التعجب من
فعل يصح بناؤهما منه ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناؤهما
منها نحو اشد دحرجته واستخراجه وما ابلغ سواده وقد شذ مجيء صيغتي
التعجب من باب افعل عند غير سيبويه مع كثرته وعنده قياس لقلة العمل
فيه نحو ما اعطاه وما اولاه فانه لم يكن لهما فعل ثلاثي ويكون التعجب من الفاعل
دون المفعول اي لا يبنى فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول قياسا لان الفاعل
اكثر من المفعول وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يجعل صلة لما المصدرية
واقيم مقام المتعجب منه ويتوصل في التعجب بنحو ما اشد واشد نحو ما
اشد ما ضرب واشدد بما ضرب الا ما شذ من نحو ما اشهاه وما امقته
يعني قد يبنى صيغتا التعجب من المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل
بان يتعدى الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او بعند نحو ما امقته الي وما
احظاه عندي ومعنى ما افعله عند سيبويه شيء من الاشياء لا اعرفه
جعله فاعلا تقديرا اي يقدر ذلك الاصل لتصحيح الاعراب لان
معناه بعد النقل انشاء التعجب بالفعل وهو افعل مسندا الى ضميرها وما مبتدا
مع كونه نكرة غير مخصوصة عند سيبويه والجملة خبره وقال الاخفش في
احد قوليه ان ما مبتدا وهي موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف اي
الذي جعله فاعلا حاصل وموجود وهو ضعيف لان فيه حذف الخبر
وجوبا مع عدم ما يسد مسده وقال الفراء ما استفهامية مبتدا وما
بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كانه جهل السبب فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم

لانه لو صيغ منه صيغتا التعجب لم يتبين الفاعل من المفعول لكثرة الاشتباه
هذا المعنى مراد الان
لان م

الدين وضعيف من حيث اللفظ لانه نقل من انشاء الى انشاء
ولم يثبت ذلك ومعنى افعل به باعتبار الاصل والتقدير عند سيبويه
صار ذا كذا والمجرور بالباء مرفوع معنى لانه فاعل والتزم زيادة الباء
في الفاعل ههنا ولا ضمير في الفعل وهو افعل وان كان على صورة صيغة
الامر التي يلزم استتار الفاعل فيها واللفظ على الامر والمعنى على الخبر
تقديرا وضعّف المص هذا القول بقوله واحسن منه ان يكون المعنى صيغة
بالفعل على زيادة الباء في المفعول ويكون الهمزة للتعدية ويكون احسن
بزيد امرا لكل احد بان يجعل زيدا حسنا واثما يجعله كذلك بان يصفه
بالحسن وكانه قيل صِفه بالحسن فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في
شخص وهذا مذهب الفراء وصيّره ذا كذا على التعدية بالباء وهو مذهب
الزجاج فيكون الهمزة للصيرورة وانما ضعف القول الاول لان الامر
بمعنى الماضي مما لم يعهد ولان زيادة الباء في الفاعل وقول الفراء احسن
من قول الزجاج لان همزة التعدية اكثر من همزة الصيرورة ثم جرى افعل
به مجرى المثل وحق الامثال ان لا تتغير بل تحكى على موردها الاصلي فلم يغير
افعل به عن لفظ الامر لان معنى الامر ازيل عنه وصار معنى افعل به كمعنى
ما افعله فلم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع باعتبار احوال المخاطب و
اما الزجاج فاعتذر لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب
لمصدر الفعل اي يا حُسن احسن بزيد وضعّفه قولهم احسن بزيد يا عمرو اذ
لا يخاطب شيئان في حالة واحدة بخطابين ولهذا اي ولكونه جاريا مجرى المثل
لا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتاخير فلا يقال زيدا ما احسن ولا بزيد
احسن وفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما لا يجوز

اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله بالاجنبي ولا سيما اذا كان ضعيفا وكذا
ان تعلق بهما وكان غير ظرف فلا يقال لقيته فما احسن امس زيدا على ان يكون
امس متعلقا بلقيته ولا يقال ايضا ما احسن قايما زيدا على ان يكون قايما متعلقا بهما
وقد اجيز الفصل بالظرف بين الفعلين والمتعجب منه اذا تعلق الظرف بهما
من المجيزين الفراء والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وجاز ان يزاد كان
بين ما وافعل عند الاكثرين نحو ما كان احسن زيدا للدلالة على المضي ويكون
المعنى انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما
قبله واما علامة الحرف فالتعري عن علاماتهما اي علامات الاسم والفعل
قيل العلامة لا يجب ان تنعكس فكم من اسم او فعل قد يخلو من علامته فينبغي
ان يكون حرفا قلنا خلوه عن بعض علامته يجوز واما من جميعها فلا ومراده ذكر
لان الجمع المضاف يفيد العموم ثم انه اي ان الشان قد يجري بينها اي بين
الكلم التاليف اما على وجه الاسناد وهو اي الاسناد تركيب الكلمتين سواء
كانتا ملفوظتين نحو زيد قايم او مقدرتين كنعم في جواب من قال ازيد قايم
او احديهما مقدرة والاخرى ملفوظة نحو ان زيد قام وفصير جميل او ما يجري
مجريهما من المركبات التي في حكم المفردات نحو غلام زيد غلام عمرو وزيد ابوه
منطلق تركيبا بحيث يفيد السامع اي بحيث يحسن السكوت عليه وقد احترز
بذكره عن التركيب بين المضاف والمضاف اليه وبين التابع والمتبوع ويسمى
المولف هذا التاليف كلاما او جملة فان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام
بالترادف بين النحويين وقيل بينهما فرق وهو ان الجملة ما تضمن الاسناد
الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ و
الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس

باحسن

علامات الحروف

تركيب الكلمتين

وهي الجملة اربع وجه الحصر ان الجملة لا تخلو من ان لا يكون المسند فيها موخرا عن
المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او كان الثاني هو الاسمية والاول اما ان لا يكون
سند المسند ظرفا او ما يجري مجراه او سند والثاني هو الظرفية والاول اما ان لا يكون
مصدرة باداة الشرط او كان والاول هو الفعلية والثاني الشرطية وهذا التقسيم
اقناعي لتفهيم المخاطب والا فهي على الحقيقة على ضربين فعلية واسمية عبر ان
الشرط لما خالف الظاهر من حيث جرى الجملة فيه مجرى المفرد في امتناعها من
ان تستقل بنفسها عدت مفردا او الظرف لما كان اعتمادا لفعل ملتزما معه ونابا
عن الفعل في احتمال الضمير وقيامه مقامه صار في حكم ما ليس من الفعل في شيء فعلية
نحو خرج زيد واقايم الزيدان وهيهات الامر على مذهب المص وانما قدم الفعلية
على الاسمية لان الفعل هو الاصل في الاسناد والفاعل هو الاصل في الاسناد
اليه والمبتدا والخبر فرع عليهما فيهما واسمية سواء كان الجزء الثاني مفردا
او جملة نحو زيد قايم او زيد ابوه قايم وشرطية سواء كانت مركبة من فعليتين
او من شرطيتين نحو ان تكرمني اكرمك وان كان متى كان زيد يكتب فهو يحرك يده
فمتى لم يحرك يده لم يكتب وظرفية سواء كان في ملفوظا في الظرف او مقدرا
فان الجار والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا نحو ما في الدار او ما قدامك زيد بمعنى الذي
حصل فيها او الذي حصل قدامك زيد ولا يجوز ان يكون التقدير الذي حاصل
فيها لان صلة الموصول لا بد وان تكون جملة واسم الفاعل مع فاعله لا يكون
جملة على ما سيجي بيانه ان شاء الله تعالى وقد يكون التاليف لا على وجه الاسناد
نحو عارف زيد على الاضافة او زيد العارف على الوصف وما اشبه ذلك
من المركبات التي لا يصح السكوت عليها ولا يسمى المؤلف لا على وجه الاسناد
كلاما ولا جملة واعتبار النحوي وقصارى امره منوط برعاية النحوي حيثيات

علامة من الاختلافات الحادثة بالحركات والحروف لازمة للكلم بعد التركيب اي بعد
تركيبها مع العوامل لفظا او تقديرا اذ لولا التركيب لما حصلت تلك الهيآت
على تفاوتها اي تفاوت تلك الهيآت بحسب المواضع فانها في بعض المواضع
بالحركات وفي بعضها بالحروف قال الشارح قوله على تفاوتها اي تفاوت
تلك الكلم وهيآتها بحسب المواضع اشارة الى الجمل الاربع اقول الاشارة
الى ما ذكرنا فان التفاوت في الهيآت انما يكون بحسب المواضع فانها قد يكون
الاعراب في بعضها بالحركات وفي بعضها بالحروف ولا تتفاوت الهيآت
بحسب الجمل وحاصلها اي حاصل الهيآت يرجع بشهادة الاستقراء الى انها
اختلاف اواخر كلم كالمعربات دون كلم كالمبنيات اختلافا لا على نهج واحد
بل على انحاء مختلفة واعني باختلاف الاواخر اتصافها بصفة لم تكن عليها
قبل التركيب فان زيدا مثلا قبل التركيب لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضمت
آخره بعد التركيب مع العامل في حالة الرفع فقد اتصف آخره بما لم يكن متصفا
به وهو الانتقال من حال السكون الى حال الضمة وكذا في حال انتقاله من
السكون الى الفتحة والى الكسرة وكذا قد اختلف حال الالف والواو في
نحو مسلمان ومسلمون فانهما صارتا الشيئين وهما علامة التثنية والجمع و
علامة الرفع بعد ان كانتا لشيء واحد وهو علامة التثنية او الجمع والنون
فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر
الكلمة فكذا النون وقوله لاختلاف اشياء معهودة اشارة الى العوامل
والمعاني المقتضية للاختلاف من الفاعلية والمفعولية والاضافة فال
الشارح فعلى كل تقدير يلزم عدم التنبيه اما على العلة الغائية ان
حملنا الاشياء على العوامل او على الفاعلية ان حملناها على المعاني المقتضية

اقول ان حملناها عليهما جميعا لا يلزم ذلك ولا مانع من ذلك الحمل لا لفظا ولا
معنى على انا نقول لو كان ذلك اشارة الى المعاني المقتضية يكون فيه تنبيه
على العوامل لان المعاني انما تحصل فيها لورودها العوامل في اولها **فعليه**
اي فيلزم مما قلنا على النحوي **البحث** عن علل الاختلاف الاربع **عن صورة**
الاختلاف وهو الاعراب اذ الاختلاف معه بالفعل وسمي الاعراب اعرابا
لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعرب الرجل من حجته اذا بين او لانه
يزيل اللبس والفساد من قولهم عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب
وعن ما فيه الاختلاف وهو المعرب القابل للاختلاف **وعن ما به الاختلاف**
وهو العامل فان النحاة جعلوا العامل كالفاعل المؤثر للاختلاف وان كان
فاعله في الحقيقة هو المتكلم والعامل علامة لا علة **وعن ما لاجله الاختلاف**
وهو المقتضي للاختلاف من المعاني المتعاقبة على المعرب **وانا اسوق الكرة**
الاربعة المذكورة **بعون الله تعالى مبنية على اربعة اقسام** وكذلك انا
اتمحض زبدة معاني اقسام الكتاب واخرج عن محض اللباب بعون الملك
الوهاب **القسم الاول في الاعراب** وانما قدمه على الاقسام الباقية
لانه المقصود من النحو بالذات **ووجوهه في الاسم ثلثة الرفع والنصب و**
الجر ويكون الاعراب **لفظا** اي ملفوظا في جميع الاحوال **او تقديرا**
في جميعها **او لفظا** في بعضها **وتقديرا** في آخر وقوله **بحركة او**
حرف قيد في الاقسام الثلثة فيكون الاقسام ستة حاصلة من ضرب
اثنين في ثلثة ثم شرع في الاقسام الستة على الترتيب بقوله **فاعرابه**
اي فاعراب الاسم **لفظا بحركة** في جميع الاحوال **فيما آخره** حرف
صحيح نحو زيد **او حرف علة جار مجراه** في احتمال الحركة نحو ظبي وكرسي

ودلو وغزو فان الياء والواو الساكن ما قبلهما لم يستثقل الحركة عليهما و
هذا القسم يشتمل على اقسام واشار الى القسم الاول بقوله **ثم ان كان ما** ثلثة
آخره حرف صحيح او جار مجراه **منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع فبالضمة**
رفعا اي فذلك الاسم مع الضمة حال كونه مرفوعا فرفعا مصدر بمعنى
المفعول حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وكذا قوله **والفتحة نصبا**
والكسرة جرا نحو جاء في زيد ورجال **ورايت زيدا** ورجالا **ومررت** ب
بزيد ورجال وانما بدا بهذا القسم من الاقسام الثلثة لاستيفائه الحركات
الثلث كل واحد منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في حالة
النصب والكسر في حالة الجر واشار الى القسمين الباقيين من القسم الاول
بقوله **والا يكن منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع فبالضمة رفعا والفتحة**
نصبا وجرا ان كان غير منصرف غير ملحق به ذلك فجره محمول على النصب
وهذا هو القسم الثاني **او الكسرة نصبا وجرا** ان كان ملحقا به ذلك سواء
كان منصرفا او لا فنصبه محمول على الجر وهو القسم الثالث **نحو هذا احمد**
ورايت احمد ومررت باحمد وجائني مسلمات وزينبات **ورايت مسلمات**
وزينبات **ومررت بمسلمات** وزينبات وانما ينقص من غير المنصرف
الكسر واتبع الفتح ومن الملحق به الالف والتاء الفتح واتبع الكسر **اجراء**
للفرع وهو غير منصرف والملحق به ذلك وهو جمع المؤنث السالم **على**
وتيرة اي طريقة **الاصل** وهو الفعل وجمع المذكر السالم وذلك لان
غير المنصرف لما شابه الفعل صار فرعا على الفعل فحذف لاجل المشابهة
الكسر الذي لا يوجد في الفعل واما جمع المؤنث السالم فلما كان فرعا على جمع
المذكر السالم ونصبه محمول على جره على ما سياتي حمل نصب جمع المؤنث

السالم ايضا على جمع وان كان الاصل معربا بالحروف واعرابه تقديرا بالحركة
في جميع الاحوال فيما آخره الف مقصورة لفظا او تقديرا نحو عصا وحبلى
فان اعرابه متعذر لفظا اذ لا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا وسمي هذا
القسم مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا من مطلق الحركة والقصر
المنع والفرق بين المعرب التقديري وبين المبني ان المانع من الاعراب في
المعرب التقديري حرفه الاخير لا غير بخلاف المبني فان المانع منه في
جملته وهو مناسبته للمبني فلا يمكن تقدير الاعراب فيه لقيام
علة البناء فيه او فيما اضيف الى ياء المتكلم حال كونه مفردا او جمعا
اعرابه بحركة احتراز عن الجمع الذي اعرابه بحرف فان اعرابه ليس
بحركة تقديرا عند الاضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني على تقدير
فان اعرابه متعذر في جميع الاحوال لان محل الاعراب مشتغل بحركة
لازمة لاجل ياء الاضافة واستحالة احتمال الحرف الواحد لحركتين مثلين
او مختلفتين والاعرف الاشهر بين النحاة انه اي ان المضاف الى ياء
المتكلم مبني على الكسر لاضافته الى ياء المتكلم المبني وبعضهم الراي
الاول قولهم مسلماي في التثنية بالالف في حال الرفع ومسلمي
بفتح الميم بالاعراب لظهور الاعراب في التثنية بانقلاب الالف الى ياء
فيها في حالتي النصب والجر بخلاف الواحد والجمع نحو مسلمي ومسلمي
فانه لا اختلاف في آخرهما فالاضافة الى ياء المتكلم لو كانت سببا للبناء
مطلقا لما تخلف عنها الحكم وقد تخلف كما في التثنية قال
الشارح مسلمي بفتح الميم وكسرها ليشمل التثنية والجمع قلنا لا يكون
الاعراب في الجمع ظاهرا لعدم اختلاف آخره في الاحوال فلا فرق بين الوا

والجمع ومنه اي ومما فيه الاعراب المحكي في الاصل او مفردا نحو تابط شرا فانه
في الاصل جملة فلم تتعاقب انواع الاعراب على الجزء الثاني منه لاشتغال
محلها باعراب محكي وقول اهل الحجاز من زيدا ومن زيد في استعلام من يقول رايت
زيدا ومررت بزيد فان مذهبهم في العلم ان يحكيه المستفهم كما نطق به فهو معرب
مقدر الاعراب لاشتغال المحل بحركة الحكاية ونحو خمسة عشر حال كونه علما
واحترز به عن كونه عددا فانه حينئذ مبني واعرابه محلي يحتمل ان يحصل منه اي مما فيه
الاعراب تقديرا فيمن يبقيه اي يجريه على الفتح بعد العلمية فانه قبل العلمية كان مبنيا
لتضمنه حرف العطف وبعد العلمية زال التضمن فاعرب لكن ينبغي ان يحكى البناء كما
يحكى في المنقولات وحكاية البناء مانعة من اعرابه لفظا فاعرب تقديرا
ويحتمل ان يجعل بعد العلمية مبنيا اعرابه محلي كسائر المبنيات رعاية لتضمنه
الاصلي واعانة لمن يبقيه على الفتح لانه يجوز فيه ايضا وجهان آخران كما في
معديكرب احدهما التركيب مع اعراب الثاني ومنع الصرف والثاني الاضافة و
مع الاضافة جاز في المضاف اليه الصرف وتركه وانما جاز اعراب الثاني مع كونه
متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك التضمن زال بالعلمية وانما يجوز فيه ترك
البناء المحكي ولا يجوز في تابط شرا ترك الاعراب المحكي احتراما للاعراب واعرابه
لفظا في بعض الاحوال وتقديرا في بعضها بحركة فيما آخره ياء مكسور ما قبلها
نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان فاعرابه رفعه وجره تقديري
وذلك لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة على حرف علة في حالة الرفع
واستثقال اجتماع ثلث كسرات في حال الجر ورايت القاضي بالفتح فان
الفتحة لخفتها لا تستثقل على الياء وان انكسر ما قبلها وقد جاء الاسكان ايضا
في حالة النصب ضرورة كما قد جاء قليلا التحريك في حالة الجر نحو قوله ولو ان

تقديرا في جميع الاحوال ما فيه
محكي جملة منقولة كان ما فيه ا
صح

الاعراب صح

وابن بالمدينة دارٌ وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا ونحو لا بارك الله في
الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب وسمي هذا القسم منقوصا لنقصان حركتين منه
واعلم انه لو مثل في المقصور بالمعرف كما مثل هنا به لكان اولى لان التمثيل به اظهر
لظهور حرف الاعراب فيه واعرابه لفظا في جميع الاحوال بالحرف وهذا القسم ايضا
على ثلثة اقسام في الاسماء الستة حال كونها مضافة احترازا عنها غير مضافة نحو
اب واخ فان اعرابها بالحركة لفظا الى غير ياء المتكلم احترازا عنها مضافة اليه فان
اعرابها حينئذ بالحركة تقديرا على الرأي الاقوى وهو القسم الاول من الاقسام
الثلثة وهي ابوه واخوه وحموها الحم قريب زوج المرأة من ابي زوجها واخيه وابنه
وهنوه الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك
وفوه وذو مال وتصريحه بهذه الاسماء على هذه الصورة يغني عن الاحتراز عن
تصغيرها وتثنيتها وجمعها وانما يجب الاحتراز عن ذلك لانها لو كانت مصغرة كان
اعرابها بالحركة لفظا ولو ثنيت وجمعت كان اعرابها كاعراب ساير الاسماء
المثناة والمجموعة وانما قدمها على غيرها لاستيفائها الحروف الثلثة كلا في
محلها فانها بالواو رفعا اي حال كونها مرفوعة وبالالف نصبا وبالياء جرا وانما جعل
اعرابها بالحروف مع ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لخفتها وثقل الحروف
توطية لجعل اعراب المثنى والجمع بالحروف لاستكراههم ان ينتقلوا بغتة عن
المفرد بالاعراب بالحروف التي هي اقوى من الحركات وفضلوها عليهما باستيفائها
للحروف الثلثة كلا في موضعه وانما اختاروها لمشابهتها المثنى في استلزام كل
واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا بحال الاضافة ليقوى
المشابهة ذكلنا للازم وخصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى لصلاحية
لام بعضها وعينا الاخر ان يقوم مقام الحركات وجعلوا الواو التي هي اصل في هذه

لظهوره

الاسماء علامة للرفع الذي هو اسبق الاعراب ثم قلبوها الفا في النصب وياء في الجر
ليكون الالف اعرابا مثل الفتحة والياء اعرابا مثل الكسرة وجعلت سواكن للتخفيف قال
المص وقد ذكر جدي في تعليل اعراب هذه الاسماء بالحروف وجها حقا لا مزيد عليه
وهو ان اعراب الواحد والمفرد بالحركة وكان الواحد على النصف من المثنى والمفرد
على النصف من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو
ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد
بالحركات لزم اعراب المثنى والمضاف الزايدين عليه بشطر بالحروف الزوايد على
الحركات بشطر وخصوا الاسماء الستة دون ساير المضافات للاضافة المحذوفات
الاواخر لانها اطرد ردها الى الاصول في التثنية اعني ابوان واخوان ولا يقال
يديان الا فيمن يقول في الواحد يدى كعصا وانما قال في الاكثر لان من العرب من
يجعل اعرابها بالحركة مثله في المفرد ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول جاءني
ابه ورايت ابه ومررت بابه ومنهم من جعلها اسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال
الثلث من ذلك قول الشاعر ان اباها وابا اباها واعرابه لفظا بالحرف في التثنية
وهو القسم الثاني ويلحق بها اثنان في الاعراب لكون وضعه وضع المثنى اذ هو
~~كقولك اثنان في الاعراب لكون وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك~~ ابنان واسمان
لانه من الثني ومعناه معنى التثنية ولكنه ليس تثنية حقيقة لانه لم يثبت
للمفرد اثن ويلحق بها ايضا كلا حال كونه مضافا الى مضمر من متكلم ومخاطب وغايب
نحو كلاهما وكلاكما وكلانا وذلك لشدة شبهه بها لفظا لكون آخره الفا ولا
ينفك عن الاضافة حتى تتبين عنها بتجرده عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى وانما
خص ذلك بحال اضافته الى المضمر لانه اذا كان مضافا الى الغايب فالاغلب
كونه تاكيدا للمثنى نحو جاء في الرجلان كلاهما فجعل موافقا للمتبوع في الاعراب

بلغ

آخر
قد بلغنا في الجد غايتاها

مع انه موافق له لفظا ومعنى ثم طرد ذلك في المضاف الى المتكلم والمخاطب واما اذا
اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاء في اخواك كلا اخويك
فلم يلحق بالمثنى وجعل اعرابه بالحركة تقديرا في الاحوال نظرا الى كونه مفردا اللفظ
فانها اي فان التثنية واثنين وكلا بالالف رفعا وانما جعل اعراب التثنية بالحروف
لانها ضعف الواحد واعراب الواحد بالحركة فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة اعني
حروف المد واللين ولما كان الجمع السالم على حد التثنية في سلامة بناء الواحد
حمل عليها وانما جعل رفعها بالالف لان الالف زيد في التثنية قبل الاعراب
علامة لها لمناسبته بخفته لقلة عدد المثنى او لكثرته لاشتراك العقلاء وغيرهم
من الحيوان والجماد والنبات في التثنية فجعل علامة للرفع الذي هو اسبق الاعراب
والياء نصبا وجرا وذلك لانه لما جعل الالف علامة للرفع ولم يبق من حروف
اللين التي اولى بالقيام مقام الحركات غير الياء للنصب والجر لان الواو اخص
بالجمع كالجمع والجر اولى بها فقلبت الالف ياء وجعلت الياء علامة للجر ثم تبع
للنصب جرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع
وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب مع علم
استثقالها واعرابه لفظا بالحرف في الجمع المصحح المذكر اي الجمع بالواو والنون
ليدخل فيه نحو ارضون وثبون وهو القسم الثالث ويلحق به في الاعراب
اولو فانه موضوع وضع جمع السلامة وليس به لانه لم يات اول في المفرد
بخلاف ذوو فانه جمع ذو حقيقة ويلحق به ايضا عشرون واخواتها من
ثلثين الى تسعين فانها ليست بجمع السلامة وان كانت موضوعة وضعها
وليس عشر وثلث واربع احادا العشرين وثلثين واربعين والا لقيل عشرون
لثلاثين عشرا فانه مع كل عقد يزيد عليها لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون

للتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها فانها اي فان هذه الثلثة بالواو رفعا وانما جعل رفعها
بالواو لان الواو زيد في الجمع قبل الاعراب لمناسبته بثقله لكثرة عدد الجمع
او لقلة هذا الجمع لانه مختص باولي العلم فجعل علامة للرفع والياء نصبا وجرا
لانه لما جعل الواو علامة للرفع قلب في حالة الجر ياء واتبع النصب الجر وقلب
الضمة قبل الياء كسرة لاستثقالها قبل الياء الساكنة وانما كسر النون في المثنى
لكونه في الاصل تنوينا ساكنا والاصل في تحريك الساكن ان يحرك بالكسر وفتح
في الجمع للفرق ولم يعكس مراعاة للاعتدال في المثنى بين خفة الالف وثقل الكسرة
وفي الجمع بين ثقل الواو وخفة الفتحة والنون في التثنية والجمع دليل على تمام
الكلمة كالتنوين والفرق بينهما ان التنوين مع كونه دليلا على التمام على خفة
اقسام كما مر بخلاف النون ولذا يسقط التنوين مع لام التعريف والبناء ولا يسقط
النون معهما نحو الرجلان ويا زيدان واعرابه تقديرا بالحرف في جميع الاحوال في
الجمع المذكور اي المصحح حال كونه مضافا كانه احترز به عن كونه غير مضاف فانه
لا يكون اعرابه بالحرف تقديرا لعدم موجب حذف علامة الاعراب وهو التقاء
الساكنين بسبب حذف النون بالاضافة ملاحقا ساكنا بعده احترازا عن نحو صالحا
بلدك واعلم انه لو قال بدل قوله مضافا ملاحقا ساكنا بعده ملاحقا لام ساكنا لكان
اولى ليدخل فيه نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة فيمن قرا بالنصب فانه ليس
بمضاف مع ان اعرابه بالحرف تقديرا وليخرج عنه نحو مصطفوا القوم فانه
مضاف ملاحق ساكنا بعده مع ان اعرابه بالحرف لفظا لوجود علامته بخلاف
ما اذا حذف علامته لالتقاء الساكنين فانه حينئذ يكون اعرابه بالحرف
تقديرا ولا اعتبار بصورة الكتابة نحو جاء في صالحوا القوم ورايت صالحي
القوم ومررت بصالحي القوم وبعضهم لا يعتبر هذا القسم لظهور عدمه

ولذا يسقط ... مع النون ...
وقرا الحسن والشيخ الصلوة بالنصب على نية النون وقرا ابن مسعود والمقيمين الصلوة على الاصل
علامة

الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه ههنا كالجزء من
المضاف وكذا الاسماء الستة اعرابها بالحروف تقديرا حال كونها ملاقية ساكنا بعدها
نحو هذا ابو البشر ورايت ابا البشر ومررت بابي البشر وكذا ما يحكى من التثنية فهي
يجوز ذلك فيهما منية اي مما يحكى من التثنية قول من قال دعني من تمرتان في جواب
من قال ها ان تمرتان فان اعرابها بما مقدرة قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول
لرجل ساله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فاعرابه لفظا وتقديرا بحرف في
التثنية اذا اضيفت التثنية ولاقاها ساكن بعدها نحو هذا ثوبا ابنك ورايت ثوبي
ابنك ومررت بثوبي ابنك فهي معربة بالحرف تقديرا في حالة الرفع لسقوط الالف
بالتقاء الساكنين ومعربة لفظا بالحرف في حالتي النصب والجر لوجود الياء التي
هي علامتهما فيهما وان تحركت لالتقاء الساكنين وفي الجمع بالواو والنون حال كونه
مضافا الى ياء المتكلم نحو هؤلاء مسلمي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي فالياء في
الرفع منقلبة عن الواو لاجتماع الواو والياء والسابقة منهما ساكنة فقلبت
الواو ياء والضمة كسرة لتقريبها من الطرف الذي هو محل التغيير وادغمت الياء
في الياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة فيكون اعرابه في حالة الرفع بالحرف
تقديرا بخلافهما اي بخلاف الياء في حالتي النصب والجر فان الياء التي هي
علامة النصب والجر فيهما باقية واما وجوهه اي وجوه الاعراب في الفعل

اعراب الفعل المضارع

المضارع فالرفع والنصب والجزم قد عرفت علة اعرابه واختصاصه بالجزم فالرفع
يكون بالضمة لفظا فيما كان آخره صحيحا احترازا عن المعتل الآخر فان رفعه ليس
بالضمة لفظا بل تقديرا غير ملحق به ضمير مرفوع احترازا عن المنصوب نحو يضربه
بارز نحو يضرب واحترز بالبارز عن المستكن نحو اضرب وانما لم يقل ساكن احترازا
عن المتحرك نحو يضربن لان كلامه فيما كان له اعراب ويضربن مبني او يكون بالضمة

تقديرا فيما آخره معتل كذلك اي غير ملحق به الضمير المذكور واحترز به عن المعتل الملحق
به ذلك نحو يغزوان فان اعرابه لفظا بحرف لا تقديرا بالحركة نحو هو يغزو ويرمي و يخشى
فان رفعها بالضمة تقديرا لاستثقال الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة و لعدم
امكان تحريك الالف مع بقائه الفا ويكون الرفع بحرف وهو النون لفظا فيما اتصل
به ذلك الضمير المذكور وهو الف الضمير او واو او ياؤه في الامثلة الخمسة سواء
كان صحيح الآخر او لا نحو هما يفعلان وانتما تفعلان وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت
تفعلين وانما كان اعرابه بالحرف لانه لما اشتغل محل الاعراب بالضمة والفتحة
والكسرة للتناسب بينها وبين الواو والالف والياء لم يمكن ان يعرب محله ولم
فيه علة البناء حتى يبنى فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو واعلم
اعراب الفعل بعد فاعله لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء مع انه على حرف واحد
من حروف المد فصار الكلمة بسببها كنصفه وقد يكون الرفع بحرف تقديرا عند
اتصال نون الوقاية نحو يضرباني فان سيبويه يحذف حينئذ نون الاعراب
واما النصب فقد يكون بالفتحة لفظا فيما آخره غير الف سواء كان آخره صحيحا او واو
او ياء واحترز به عما آخره الف نحو يخشى فان نصبه بالفتحة تقديرا لا لفظا ولم
يتصل به الضمير المذكور واحترز به عن المتصل به ذلك نحو لن يضربا ولن يضربوا فان
نصبه بحذف النون نحو لن يضرب آخره صحيح ولن يرمي آخره ياء ولن يغزو وآخره
واو وقد جاء بالاسكان في المعتل اليائي والواوي في حالة النصب نحو قول الشاعر
فاليت لا ارثي لها من كلالة ولا من حفى حتى تلاقي محمدا اي لا ارق لها
ولا ارحم الناقة من كلالة واعياء يصيبها بل اجريها حتى تلاقي الناقة محمدا صلى
الله عليه وسلم فمن روى حتى تلاقي واما من روى حتى تزور فلا استشهاد فيه
واما المعتل الواوي فنحو ابى الله ان اسمو بام ولا اب او يكون النصب بالفتحة

تقديرا فيما اخره الف نحو لن يخشاها وانما الحق هاء الضمير به ليكون ظاهرا في ثبوت
الالف ويكون النصب بالحذف اي حذف النون التي هي علامة الرفع في الافعال
الخمسة نحو لن تفعلا واخواته نحو لن يفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلا ولن تفعلوا
ولن تفعلي وانما حذف النون لانه علامة الرفع ولا يكون علامته موجودة في
حالة النصب واما الجزم فقد يكون بالسكون فيما اخره صحيح احتراز عن المعتل
الاخر فان جزمه بحذف اخره ولم يتصل به الضمير المذكور احتراز عن المتصل به
فان جزمه بحذف النون نحو لم يضرب وقد يكون بحذف اي بحذف النون في
الافعال الخمسة نحو لم يضربا واخواته وانما حذف النون لكونه علامة للرفع و
بحذف حرف علة فيما اعتل اخره واوا كان او ياء او الفا غير متصل به الضمير
نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش وانما يحذف حرف العلة في المعتل الاخر لان الجازم
يحذف الرفع في الاخر والرفع فيه محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما
دخل الجازم لم يجد في اخر الكلمة الا حروف علة مشابهة للحركة فحذفها ووجه
المشابهة ان الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها ولانها مركبة من الحركات
اذ ضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بعض الواو وكسره اتيان بعده
ببعض الياء وفتحه اتيان بعده ببعض الالف وبضد ذلك سكون الحرف وانما
سمي الحرف متحركا عند الاتيان فيه ببعض هذه الحروف لانك حركت الحرف الى
مخرج حرف المد الا ما شذ من اثبات الواو والياء والالف في حال الضرورة
حالة الجزم فيقدر انها كانت متحركة فحذف حركتها للجزم او نقول انها حذفت
للجزم والحرف الموجود الان للاشباع من نحو هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو
زبان لم تهجو ولم تدع اي لم تهج بسبب الاعتداد ولم تدع الهجو لانك اتيت به قبل
الاعتداد فالواو في تهجو ثابتة مع انه مجزوم ومن نحو الم ياتيك والانباء تنمي

بما لاقت لبون بني زياد فالياء في ياتيك ثابتة في حالة الجزم وفاعل ياتيك ضمير
راجع الى النباء او يكون فاعله الموصول والباء زائدة ومن نحو اذا العجوز غضبت فطلق
ولا ترضاها ولا تملق فالالف في ترضاها ثابتة مع وجود الجازم وهو لا للنهي وقد يقال
الاعراب صريح وغير صريح والصريح ان يختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل كما ذكر
وغير الصريح ان يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب وذلك الاعراب
الغير الصريح في المضمر لا غير قال المصنف ان الضمائر لما نابت مناب الاسماء
الظاهرة ومست الحاجة فيها الى تبيين ما كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن
منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناءها صيغ لكل واحد منها
الاحوال صيغة ليكون بها لم يبطلوا اعرابها ويحصل لهم المقصود من التمييز بين هذه الاحوال
فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا
انها لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا
قال الشارح اختلاف الصيغة في الوضع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
لا يوجب ان يكون معربا وهو الحق اليقين اقول فيه نظر لان المراد من الاعراب غير
الصريح غير الاعراب الصريح ولا منافاة بينه وبين البناء وانما المنافاة بينه
وبين الاعراب الصريح وهو اي المضمر ما وضع احتراز عن ظاهر اريد به متكلم او
مخاطب او غايب فانه لا يطلق عليه المضمر لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره
اي ذكر الغايب فان شرط الغايب تقدم ذكر المفسر عليه لان الواضع وضعه
معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يرجع اليه فان ذكرته ولم يتقدم مفسره بقي مبهما
منكرا لا يعرف المراد به وتنكيره خلاف وضعه لا ينحرف به عن هذا الوضع الا
لغرض كما في ربه رجلا لفظا اي تقدما لفظيا تحقيقا وتصريحا ان ذكر المفسر
قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب غلامه

زيد

او متأخراً نحو ضرب زيداً غلامه او تقديراً نقديراً الا لفظا ان ذكر المفسر بعد
الضمير لكنه من حيث التقدير متقدم نحو ضرب غلامه زيد فان زيداً لكونه
فاعلاً متقدم تقديراً فهو عطف على لفظاً على تحقيقا كما قال الشارح لان
عادتهم جارية بجعل التقدير قسيما للفظ ولو كان عطفا على تحقيقا لكان قسما
منه ولان لفظ المفسر ليس مذكوراً قبل الضمير في ضرب غلامه زيد وكيف
يكون التقدم لفظياً وتوجيه قول الشارح هو ان التقدم اللفظي هو ان يكون
هناك لفظ يرجع اليه الضمير على قسمين لفظي تحقيقي وهو ان يكون المرجع له
مذكوراً قبل الضمير ولفظي تقديري وهو ان لا يكون مذكوراً قبله بل بعده ويرجح هنا
الوجه قرب المعطوف عليه وكون قوله تحقيقا تقييداً للاحتراز على هذا الوجه
لا للتحقيق والتاكيد كما في الوجه الاول او تقدماً معنى بان كان قبل الضمير لفظ يدل
على المفسر تضمنا نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل لان الفعل يدل على العدل
تضمنا او كان سياق الكلام يدل عليه التزاما نحو قوله ولابويه فانه لما ساق الكلام
قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان ثمة مورثا يجري الضمير عليه من حيث
المعنى او تقدما حكما ان كان المفسر مؤخراً لفظاً وليس هناك ما يقتضي تقدمه
على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن مقدما على الضمير لا تحقيقا
لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم التقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب نحو ان الجنة
حقه من غوية والتوحيد يحمي انفه برورقم فان هذه الضمائر الخمسة راجعة
الى ما تقدمها لفظا تحقيقا ونحو على اهلها تحني براقش الضمير في اهلها
راجع الى براقش وهو متقدم على اهلها تقديرا لان حق المفعول والجار
والمجرور ان يقع بعد الفاعل وبراقش اسم كلبة وعادت لعترها لميس الضمير
في عترها عايد الى لميس وهي متقدمة عليه ايضا تقديرا لانها فاعل عادت

والعتر بالكسر الاصل ولميس اسم امرأة وهو اللازم في لعترها يعني الى ضرب لمخنة عادة
سوء تركها ونحو هو اقرب للتقوى ونحو ولابويه مثالان للتقدم المعنوي وانما فصل
بينهما بالتقطة نحو ولم يفصل بين المثالين للتقدم التقديري فانه لا اختلاف بينهما
ونحو قل هو الله احد مثال للتقدم الحكمي فمتصل اي فالضمير متصل ان لم يستقل
في التلفظ بنفسه ويحتاج في التلفظ الى عامله ويكون كالتتمة له والا اي وان
استقل في التلفظ بنفسه ولا يكون كالتتمة من عامله بل يكون كالظاهر سواء
انفصل عن عامله نحو الاضربوا الا اياه او اتصل به نحو ما انت منطلقا فهو منفصل
والمتصل اما المرفوع او المنصوب والمجرور لان الضمير قائم مقام الظاهر كما عرفت
فكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كذلك الضمير القائم مقامه والمنفصل
اما المرفوع او المنصوب دون المجرور نظائه لا منفصل له لان الفصل بين الجار والمجرور
في السعة مع الظاهر قبيح فامتنع مع الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله فعلى هذا
يكون الضمير على خمسة انواع كل نوع منها الثمانية عشر معنى لان كل واحد منها
اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد
او مثنى او مجموع فصارت تسعة وكل واحد من هذه التسعة اما ان يكون لمذكر
او مونث فصار لكل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة الفاظ بحسب القسمة
العقلية لكن للمتكلم لفظان ولكل واحد من المخاطب والغائب خمسة الفاظ اربعة
نصوص وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث فصار المجموع اثني عشر لفظا
لثمانية عشر فالاول اي المتصل المرفوع وانما قدمه لان المرفوع مقدم على غيره
كما ان المتصل مقدم على المنفصل لانه اخص نحو ضربت وضع للمتكلم التاء
المضمومة سواء كان مذكرا او مونثا ولم يفرق بين المذكر والمونث لان المشاهدة
كافية في الفرق ضربنا لفظة نا تحمل المثنى المتكلم وجمعه لعدم اللبس بسبب

المشابهة وانما لم يجروا مثناه وجمعه مجرى سائر المثنيات والجموع بزيادة الالف
في التثنية والواو في الجمع لفقدان شرطهما وهو اتفاق الاسمين في المثنى في التكلم وا
الاسماء في الجمع فيه ضربتا التاء المفتوحة للمخاطب فحسب مع ان اصلها الضم لتناسب
حركة الفاعل فرقا بين المتكلم والمخاطب الحضربتما زيد الميم قبل الف المثنى في ضربتما
وقبل واو الجمع في ضربتم لئلا يلتبس المثنى بالواحد المشبع فتحه والجمع بالمتكلم المشبع
ضمته والاختصاص بالميم في دفع الالتباس لقربهما من حروف العلة في الغنة والمخرج
وانما كسر التاء في المؤنث نحو ضربت فرقا بينه وبين المذكر وانما زيد في الجمع المؤنث
نون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في الجمع المذكر والاختصاص بالنون لتناسبهما
بالغنة للميم والواو معا وتضربين الى تضربن الياء للمخاطبة المؤنثة والنون
لجمع المؤنث الغائب وانما لم يذكر غيرهما للذكر في الماضي وزيد ضرب نويا فيه
الضمير الى ضربن وليس المنوي في ضرب وضربت هو لفظ هو وهي كيف يكون
كذلك ولابد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع انهما مستقلان في التلفظ
ولكنهم اضطروا الى هاتين اللفظتين عند التصريح بالمقدر فيهما لضيق العبارة
عليهم وذلك لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل
لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر وانما استتر ضمير الغائب والغائبة لانهما لما كان
مفسرهما لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغائب
اخص من ضميريهما فحذف في اللفظ في المفرد اذ لا اخف من المحذوف واقتصر
في المثنى على الالف الذي هو علامة التثنية وعلى الواو في جمع المذكر وعلى النون
في جمع المؤنث والتاء في ضربت وضربتا ليست بضمير بل حرف التانيث والنا في
وهو المتصل المنصوب والمصنف تبع جار الله في تقديم المنصوب المتصل على المرفوع
المنفصل لاتصاله وبعضهم قدم المرفوع المنفصل على المنصوب المتصل لان المرفوع

عين فضلة بخلاف المنصوب ضربني وضع للمتكلم وحده والياء اما ساكنة او مفتوحة
ضربنا وضع لفظة نا للمتكلم مع غيره وضربه الى ضربهن حذف حركة الواو من المرفوع
المتصل للغائب وهو هو وجعل ضمير المنصوب المتصل وكذا حذف حركة الياء من
هي وقلب الياء الفا والكسرة فتحة فصار على لفظها وانما فعل ذلك لئلا يلتبس
المذكر الذي تقلب واوه ياء عند انكسار ما قبلها بالمؤنث نحو به وضربك
الى ضربكن الكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف والثالث وهو المتصل المجرور
غلامي غلامنا وغلامه الى غلامهن وغلامك الى غلامكن ولفظا المنصوب
والمجرور سواء وذلك لحمل ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول بواسطة
وانما حملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا الا ان ياء المتكلم
المنصوب وهو الياء يلحق ما اتصل به ياء المتكلم المنصوب من الفعل والحرف المشابه
له نحو ضربني واني قبلها اي قبل ياء المتكلم المنصوب وقبل يتعلق بيلحق نون صونا
له من اخي الجر وهو الكسر لانه اصل علامات الجر فيحفظ من الكسر مبالغة
في البعد به من الجر وانما قال من اخي الجر ولم يقل من الكسر ليكون ذكرا انه ما
الى علة صونه من الكسر فانه لما كان الكسر اخا الجر وقد ثبت امتناع الجر على
الفعل امتنع الكسر لامتناع الجر وانما لم يحفظ من الكسر للساكنين في نحو قل ادعوا
لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين واما الكسر اللازم
في نحو تضربين فليس بداخل على اخر الفعل لانه صار بواسطة الحاق ضمير الفاعل
به وسطا وجاز حذفها اي حذف نون الوقاية مع نون الاعراب واقامة نون
الاعراب مقامها لاجتماع المثلين مع ان الثقل انما نشا منها لا من نون الاعراب
وهذا مذهب بعضهم كالجزولي واما مذهب سيبويه فالمحذوف عنده
نون الاعراب لانها معرضة للحذف بالنصب والجزم ولا معنى لها ويحذفه
اي محل جزمه

اثباتها ايضا مع نون الاعراب لانها كالجزء من الفعل ومع الاثبات يجوز
الاظهار والادغام واحترز بنون الاعراب عن نون الضميرين ونون التأكيد
فانه لا يجوز حذفها مع احديهما واقامتها مقامها لان نون الاعراب كنون
الوقاية في ان كل واحد منهما الاثر لفظي بخلاف نون الضمير ونون التاكيد و
جاز حذفها مع انّ واخواتها وذلك لان جواز الحاق النون بها للمشابهة بالفعل
لا بالاصالة فيجوز حذفها مع اجتماع الامثال في انّ وانّ وكانّ ولكنّ الا
انه اي ان حذف النون مع ليت ضعيف لعدم اجتماع الامثال فيه
لا يجي في السعة وانما يجي في ضرورة الشعر كقوله كمنية جابر اذ قال ليتي
اصادفه وافقد بعض مالي وانما لا يكون حذف النون مع لعل ايضا ضعيفا
مع عدم اجتماع الامثال فيه لان اللام قريبة من النون في المخرج ولان بعض
لغاتها لعن وفيه اجتماع الامثال ولا كذلك في متكلم الجر فانه لا يلحق
ما اتصل به قبله نون صونا له من الكسر لعدم امتناع دخول الكسر على الاسم
والحرف الذي لم يشبه الفعل الا مع لدن وقط وقد بمعنى حسب ومن وعن
فانه يلحق به النون باواخر هذه الكلمات ابقاء على السكون اللازم لانهم
يحافظون على السكون اللازم ولم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين ولذا
قال سيبويه يقال في لد لدي بغير النون لان المبني على السكون يشابه
فعل الامر نحو خذ فاجري مجراه في الحاق النون وجاء الحذف اي حذف
النون في هذه الكلمات وهو اي الحذف ضعيف فيها لا يجي الا في ضرورة
الشعر عند سيبويه نحو ايها السائل عنه وعني لست من قيس ولا قيس مني
وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي والرابع وهو المرفوع المنفصل انا للمتكلم
وحده مذكرا كان او مؤنثا وقد تبدل همزته هاء فيقال هنا وقد يمد همزته

نحو آنا وقد يسكّن نونه في الوصل والالف انما يؤتى بعد النون في حالة الوقف لبيان
الفتحة لانه لولا الالف لسقطت الفتحة فلهذا كتبت بالالف لان الخط
مبني على الوقف والابتداء نحن للمتكلم مع غيره وانما بني على الحركة للساكنين و
على الضمة لكونه ضميرا مرفوعا او للدلالة على الجمع الذي حقه الواو هو
للغائب المذكر والواو فيه عند البصريين من نفس الكلمة وانما حذف من هما
وهم وان كان القياس هوما وهوم للتخفيف وكذا الياء من هي من نفس الكلمة
عندهم وعند الكوفيين الضمير هو الهاء وحده والواو والياء للاشباع وقيل
هو الوجه لان حرف الاشباع لا يحرك ولا يثبت الا ضرورة وحذف الياء ايضا
من تثنية هي وجمعه للتخفيف وجاز حذف الواو من هو في ضرورة الشعر نحو
فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب اي بينا هو يشري
ويبيع رخو الملاط اي سهل الجنب وكذا الياء من هي جاز حذفها في حال الضرورة
ايضا نحو هل تعرف الدار على تبراكا داره لسلمى اذه من هواكا التبراك بالكسر
موضع وقد يسكن الواو والياء فيهما قياس واسد ويشدّدهما همدان نحو وان
لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم الى هن وكان اصله
هين كما عرفت وانت الى انتن والخامس وهو المنفصل المنصوب اياي وحده
ايانا له مع غيره واياه للغائب الى اياهن واياك للمخاطب الى اياكن واللواحق
باياي حروف دوال على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة
والضمير هو ايا المشترك على اسد المذاهب وهو مذهب سيبويه وقال الخليل
ان ايا مضمر مضاف الى مضمر لمجي اضافته الى المظهر واشار الى الجواب عن دليله
بقوله ونحو قول العرب في التحذير عن الجماع في الكبر اذا بلغ الرجل الستين
فاياه واياه والشواب اي فليتق نفسه ان يتعرض للشواب وليتق الشواب

أن يقتنه وفيه شذوذان اضافة إيّا واستعماله في التحذير غيبة وانما يستعمل
التحذير على الخطاب لا غير نحو ايّاك والاسد مما لا يعتدّ به لأن الضمائر
لا تضاف وقال السيرافي إن ايّا اسم ظاهر مضاف الى المظهر كأنّ ايّاك
بمعنى نفسك وقيل إنّ ايّاي وايّاك وايّاه اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس
في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره بالياء والكاف والهاء
وقال ابن كيسان إنّ الضمائر هي اللاحقة بايّا وايّا تقبل بسببها منفصلة
وكذا اللواحق بأنت في أنت الى انتن حروف دوالّ على احوال المرجع اليه
اجماعا من البصريين فانّ أنْ عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فاستعملوا
بالمتكلم وكان القياس أن يبينوه بالتاء المضمومة نحو انتُ الا ان المتكلم
لما كان اصلا جعل ترك العلامة علامته وبيّنوا المخاطبين بتاء حرفية بعده
أن كالاسمية في اللفظ وفي التصرف واما الكوفيون فانّ الفراء
منهم قال إنّ انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة **القسم الثاني** من
الاقسام الاربعة في المعرب الكلم صنفان معرب ومبني فالمتعين المبني لا مكان
تعداده وضبطه يتعيّن المعرب اذ بضدها تتبين الاشياء وهو اي المبني
انواع فمنها الحروف برمتها وجملتها وذلك لعدم توارد المعاني المقتضية
للاعراب عليها مع عدم مشابهتها لما له عرق في الاعراب ومنها الافعال
الماضية لفظا فانها مبنية ايضا لعدم توارد تلك المعاني عليها والامر
بغير اللام احتراز عن الامر باللام فانه معرب ومنها المضارع حال كونه
متصلا به نون جماعة النساء فانه حينئذ مبني عند الجمهور لانه لما سكن
آخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جازما وقع ايضا حمله
عليه وقيل انه معرب لضعف علة البناء فقدر الاعراب لالتزامهم في محله

السكون او متصلا به نون التأكيد فانه حينئذ مبني عند الجمهور لتركيبه مع النون
وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط والنون حرف لاحظ
له في الاعراب فبني الجزآن ولم يعرب الكلمة على النون عند الامتزاج كما أعرب
الاسم بالتاء على التاء ولا على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه
بالتنوين على ما قبلها لان الاسم لاصالته في الاعراب يراعى اعرابه
بقدر الامكان بخلاف الفعل فانه يرجع الى اصله من البناء بادنى سبب
حال كون النون خفيفة ساكنة او ثقيلة مفتوحة مع غير الالف فتحت
لثقل النون وخفة الفتحة مكسورة معها اي مع الالف ضمير اثنين كانت
الالف نحو اضربانّ او مجتلبة بينها اي بين نون التأكيد وبين نون ضمير
نحو اضربنانّ وانما كسرت تشبيها لها بنون الاعراب الواقعة بعد الالف
في المضارع فانها تكسر ولا تلحق نون التأكيد الا مستقبلا لان الحاصل في
الماضي او الحال لا يحتاج الى التأكيد لامكان اطلاع المخاطب على ضعفه
على قوته غالبا فيه معنى الطلب لان وضع النون لتوكيد ما فيه معنى
الطلب لان ما يطلب يقصد تأكيده ليحصل كالامر فانه لطلب وجود
الفعل نحو اضربنّ والنهي فانه لطلب عدمه نحو لا تضربنّ والاستفهام
سواء كان ادواته اسما او حرفا فانه سؤال عن حصول الفعل والتمني والعرض
والتحضيض فانها لطلب وجود الفعل او عدمه نحو ليتك تخرجنّ ونحو الا
تنزلنّ والقسم نحو والله لاضربنّ فانه وان لم يلزم فيه معنى الطلب
قد يقسم الانسان على ما يفعله مما هو ليس من مطلوبه كقول من اتى كبيرة
والله لاعاقبنّ لكن دخلته النون اما لانه انما يقسم في الغالب على ما هو
مطلوب المتكلم وحمل بقية الباب عليه لانها منه واما لانه فعل مستقبل

اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب على ما يقتضي
توكيده ويجري مجراه اي مجرى القسم الشرط اذا كان مستقبلا لفظا ومعنى
المؤكد حرفه او اسمه فلو قال بدل قوله حرفه اداته ليشمل الحرف والاسم لكان
اولى بما وان لم يكن فيه معنى الطلب فانه لما اكد فعل الشرط بما الزائدة قبله
اكد اخره بنون التاكيد كما ان القسم لما اكد اوله اكد آخره بالنون وذلك
لانه لما دخل على اوله ما يدل على التاكيد من القسم وما المزيدة كان دخوله
عليه توطئة للحوق نون التاكيد باخره نحو اما تفعلن واياما تفعلن افعل
واينما تكونن اكن وحيثما تجلسن اجلس ويجوز ان يكون الضمير في مجراه عائدا
الى ما فيه معنى الطلب من المستقبل وجريانه مجراه باعتبار انه مستقبل
اشتمل على ما يقتضي توكيده وهي ما المزيدة على اداة الشرط كاشتمال الطلب
على الطلب المقتضي لتوكيده وكذلك يدخل النون في جزاء الشرط المؤكد
اداته بما نحو قوله فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا
وقلت زيادة النون في النفي لانه خبر وانما جوز زيادته فيه مع قلتها تشبيها
للنفي بالنهي لانهما من واد واحد ولانهما غير موجبين قال الشاعر
يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وما يجري مجراه نحو قلما
تقولن وربما تقولن وقد يحمل التكثير على التقليل حمل النقيض على النقيض
يقال كثيرا ما تقولن ومنه قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
اي كثيرا ما اشرفت على جبل اشالت ثوبي ريح الشمال فانه مدح نفسه
بالشجاعة فلو لم يكن رب للتكثير بل يكون للتقليل كما قال الشارح لكان مدحه
بالطلا وما قبلها حال كون النون مع ضمير جماعة الذكور وهو الواو مضموم
سواء كان ما قبلها ما قبل الضمير ان كان ما قبله مضموما نحو اضربن فانه

لما اتصل بالواو في اضربوا فنون التاكيد والنون وان كانت كالجزء من الكلمة لشدة
الاتصال الا انها كلمة منفصلة على كل حال فكان التقاء الساكنين على غير
حده حذفت الواو واكتفاء بالضمة او نفس الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا نحو
اخشون وانما لم يحذف واو الضمير ههنا لانه لا دليل بعد حذفه عليه وانما
ضم لالتقاء الساكنين ولم يكسر ولم يفتح اجراء لما قبل النون في جمع المذكر
في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضمة وما قبلها مع ضمير المخاطبة
وهو الياء مكسور سواء كان ما قبلها ما قبل الضمير ان كان ما قبله مكسورا
نحو اضربن او نفس الضمير ان كان ما قبله مفتوحا نحو اخشين وانما كسر
لالتقاء الساكنين ولم يفتح اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع
مجرى واحدا قال الشارح فالمراد بقوله ما قبلها اي ما قبل النون اخر الفعل
وعلى ما شرحنا يعرف ان المراد ليس ذلك وما قبلها فيما عداهما مفتوح وهو
الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائب اضربن وليضربن
ولتضربن واما ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث فليس مفتوحا بل الف قبلها
والنون الخفيفة تقع في مواقع الثقيلة الا بعد الالف سواء كان الالف ضمير
اثنين او مجتلبة بين النونات لا تقول اضربان واضربنان لاجتماع الساكنين
على غير حده والذي على حده هو ان يكون الاول من الساكنين حرف لين والثاني
مدغما من كلمة واعلم ان نون التاكيد الثقيلة من جهة عدم استقلاله بنفسه يكون
كالجزء من الكلمة ومن جهة انه موضوع على حرفين وليس بلازم للكلمة لا يكون
كالجزء منها فحيث عرض لهم غرض في اعطائه حكم الجزء اعطوه وحيث لم يكن لهم ذلك
لم يعطوه فلذلك لم يحذف الالف من نحو انصران تخفيف اللبس بالواحد لان
النون انما كسرت لاجل الالف فلو حذفت الالف لانفتحت النون فالتبس بالواحد

ولان نحو انصرنان ايضا لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل
الوقوع فيما فرّ منه وحذفت من نحو انصرنّ واضربنّ اذ لا لبس ههنا خلافا ليونس
فانه يجوز الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المونث والمروي عنه ان يبقي النون
ساكنة لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من زيادة المد كقراءة نافع محياي
بسكون الياء وصلا وقيل تحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله نحو ولا تتبعانّ
تخفيف النون وحكمها اي حكم النون في المعتل الاخر مع الضمير البارز وهو الواو
لجمع المذكر والياء للواحد المونث اذا لم يكن ولم يوجد الالف اي الف الضمير
والف الفصل فانه لو وجد الالف لم يكن بين الصحيح والمعتل فرق تقول
اضربان واضربنان كما تقول ارميان وارمينان حكم المنفصل اي حكم الكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يعطي ماقبل النون من ضم او كسر او حذف ما يعطى
آخر اولى الكلمتين المنفصلتين لان الضمير فاصل فان لم يكن الضمير البارز
فكالمتصل اي كان النون مع الفعل كالكلمة المتصلة واراد بها الفعل الضمير
ولنا الذي ذكرنا من ان حكمها حكم المنفصل مع وحكم المتصل اخرى يقال هل
ترونّ بضم واو الضمير وهل ترينّ بكسر ياء الضمير وهل تغزنّ بحذف
واو الضمير وارمنّ بحذف ياء الضمير كما يقال ولا تنسوا الفضل بضم واو
الضمير مع المنفصل ولا تخشي القوم بكسر يائه معه ولم يغزُ والجيش بحذف
واو الضمير واغزِ الجيش بحذف يائه ويقال رَيَنّ واخشَينّ واغزونّ
برد اللامات وفتحها كما يقال رَيَا واخشَيا واغزوا برد اللامات وفتحها
مع الالف قيل في قوله فكالمتصل على اطلاقه نظر لان الواو والياء في اخشونّ
وادعونّ من المتصل مع انه لا يثبت معهما كما يثبت مع الالف والنون اقول
المحذوف قد يرد معها ايضا كما مع الالف لكن حذف بعد رده لعلة اخرى

والخفيفة

والخفيفة اذا لقيها ساكن بعدها حذفت حذفا مطردا مع بقاء حكمها للفصل
بينها وبين التنوين فانه لا يحذف مطردا وانما يكسر التنوين مطردا عند ملاقاة
ساكن بعده نحو اضربَ القومَ وكقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه وكان الخفيفة اولى بالحذف لان التنوين داخل
على الاسماء فله فضل على النون الداخل على الافعال وفي الوقف على ما فيه
النون الخفيفة يرد المحذوف بسببها وذلك اذا كان مضموما ما قبلها او مكسورا
فانها تحذف حينئذ لان التنوين في الاسم اذا انضم ما قبلها او انكسر تحذف
فكذا هذه النون نحو هل يضربون في هل يضربنْ فانه لما حذف نون التاكيد
في الوقف ردت الواو ونون الاعراب اللتان حذفتا لاجلها والنون الخفيفة
المفتوح ما قبلها تنقلب الفا في الوقف كالتنوين المفتوح ما قبلها فانها
تنقلب ايضا الفا فيه ونون اذن فانها ايضا تنقلب الفا ومنها اي ومن
انواع المبني الاسماء المبنية وهي التي تناسب مالا تمكن له اصلا من الحروف
والفعل الماضي والامر وانما لم نقل بدل تناسب تشابه لان بعض الاسماء
المبنية لم تشابه ما لا تمكن له اصلا كالمضاف الى المبني وتلك المناسبة
ستة اوجه اما بتضمن معناه نحو اين او بالمشابهة كالمبهمات او بوقوعه موقعه
كنزال او بمشاكلة للواقع موقعه كفساق او بوقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم او باضافته الى ما لا تمكن له اصلا او الى ما اشبهه نحو على حين
عاتبت المشيب على الصبى ونحو هذا يوم لا ينطقون او بوضع لا لغرض التركيب
كالاصوات التي تزجر بها البهائم والسباع او تدعى او تسكن كحب لزجر
الجمل وقيل الغرض من وضع الكلم التركيب لامتناع وضعها لا لفائدة و
امتناع الفائدة فيها غير مركبة لامتناع استعمالها من اجل افادتها المسميات

بمعنى الكتاب السامع تصور ذلك المعنى منه بعد ان كان جاهلا به لا بمعنى لفتانه
الى ذلك المعنى وتذكيره له بعد ذهوله عنه اذا كان عالما بالوضع لاستلزامه الدور
لتوقف افادتها المسميات على العلم بكونها مختصة بها لانها مستوية النسبة اليها
والى غيرها لاستحالة ترجيح احد المستويين على الآخر وتوقف العلم باختصاصها
بها على العلم بها انفسها ابتداء والجواب لا نسلم الدور وذلك لان معنى كون الالفاظ
مختصة بالمعاني كونها موضوعة لها وحينئذ نسلم ان افادتها موقوفة على وضعها
لكن لا نسلم ان وضعها موقوف على افادتها بل موقوف على تصور اصل المعنى واصل
اللفظ او وضع لتادية الهيئة اي هيئة الصوت من غير تصرف وتغيير فيه
كالاصوات المحكية كغاق حكاية لصوت الغراب فلا تلزم بناؤها ان لم يوجد لها
حالة اعراب قبل بناءها اصلا والاصل فيه اي في البناء اللازم السكون لانه
اخف من الحركة ولا يعدل عنه الى الحركة الا ان يضطر الى الحركة التقاء الساكنين
نحو منذ او يضطر الى الحركة ابتداء بساكن لفظا ككاف التشبيه فانه يصح تقديمها
في اول الكلام نحو كزيد اخوك فلو لم يبن على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن
وهو متعذر او حكما ككاف الضمير نحو اكرمتك فانها في حكم المنفصل عن اكرمت
وان كان متصلا به لفظا او الا ان اريد بيان تحرف اللين بالحركة ان امكن
البيان نحو هو وهي فانهما بنيا على الحركة ليعلم ان الواو والياء فيهما من
نفس الكلمة لا للاشباع فان حرف الاشباع لا يتحرك بخلاف متى وما قابله لا
يمكن بيان الالف بالحركة لانها لا يمكن تحريكها او اريد بيان عنه اي عن حرف
اللين نحو انا فان الفتحة فيه تدل على الالف المرجوع اليه في الوقف فهي
نائبة عنه وكاشفة لها والاصل في حركة الساكن الكسر لانه لقلته تناسب
السكون الذي هو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا اذا طلبت خفة كا ين

لزوم

قطعا

فانه بني على الفتح تخفيفا او طلب تجانس نحو قبل وبعد فانه لما حذف المضاف
اليه منهما جبر ذلك النقص بالضم الذي فيه قوة او طلب اتباع كمنذ ضم الذال
لاتباع ضمة الميم او طلب تنبيه على قوة نحو نحن وقط فان الاول يدل على قوة
لوروده للتعظيم او الكبير والثاني يدل ايضا على قوة لوروده للعموم والضم
لقوته تناسب القوة والا اي وان وجد لها حالة اعراب فعارض بناؤها و
البناء العارض بالتحريك على الاول وهو اللازم تنبيها بالتحريك على عروض بنا
فكل ما كان عارض البناء كان متحركا ولا ينعكس كليا في الاول وهو لازم البناء
اسماء الاصوات فيمن لم يجعلها حروفا وانما بنيت لانها في الاصل اصوات ساذجة
غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضي الاعراب وانما سميت اصواتا وان كان
غيرها من اقسام الكلمات ايضا من جنس الاصوات لكونها في الاصل اصواتا
ساذجة لا كلمات دالة على معان سواء لزمتها الحكاية بان تكون ابدا حكاية
كطيخ مكسور الطرفين فانه حكاية صوت الضاحك ومض في قولهم ان في
مض لسيبي مكسور الطرفين ونقل الفتح في ضاده وهو اسم لصوت يخرج
عند التصويت بانفراج احدى الشفتين عن الاخرى عند رد المحتاج و
ليس الرد بمثابة رد يابس بالكلية بل فيه طمع ما والناقل ان في مض لطمعا
وكاصوات الحيوانات العجم او الجمادات المحكية كغاق بكسر القاف لصوت
الغراب وطق بفتح الطاء او بكسرها مع سكون القاف لصوت وقع الحجارة
بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة او لم تلزمها الحكاية
بان تكون تارة حكاية وتارة نفس الصوت كالاصوات التي ينبه بها
او يتوجع او يتعجب فانها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة
بل دالة بالطبع على معان في انفسهم تكون تارة حكاية كقولك قال

بحث الاصوات

رجل وتارةً نفسَ الصوت كقولك ويٌ عند التعجب بخلاف طيخ ومض وغاق
فان هذه الفاظ مركبة من حروف صحيحةٍ متحركةٍ بحركات صحيحةٍ وليس المحكي
كذلك لانه شبه المركب من الحروف فان مضٍ ليس عينَ ما صوّت به الشخص
عند ردّ ذي الحاجة بل شبهُ ما تحرّك به شفتاه وكذا غاق وطق اذا الحيوانات
العجم والجماد لا تحسن لا تصلح بالحروف احسان الانسان اوكالتي تزجر بها البهائم
والسباع والطيور او تدعى البهائمُ والسباعُ والطيورُ اوتسكن كويْ للتندم او
للتعجب واوّه بتشديد الواو مع فتحها في التوجع وواهًا في التعجب وما يجري مجراها
كاف وتف في الكره ومحوحل لزجر الناقة وحبْ بسكون الباء وكسرها من ناقة
لزجر الجمل في قولهم حل لا حلبت بكسر الباء وحبَ لا مشيت بفتح الباء وعدس
لزجر البغلة في نحو عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحميلين طليق ويحتمل
ان يكون عدس في البيت زجرًا للبغلة وعلما لها الا ان الوقف على السين يقوي
كونه زجرًا وعباد اسم ملكٍ حبشيّ صاحب هذه البغلة ودَه بسكون الهاء
وتشديدها زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعل بمعنى المصدر
فيراعى اصلها في البناء في قولهم الاده فلاده اى الا يكن ضربٌ الان
فلا يكون ضربٌ بعد هذا ومنه اي ومما لم يلزم الحكاية دج للصيلح كلج
وتشوّ سا للحمار على المورد في قولهم اذا وقف الحمار على الردهة فلا تقل
له سا والردهة نقرة في صخرٍ يستنقع فيها الماء يضرب للرجل يعلم ما يصنعه
اي كل اليه الامرَ ولا تكرهه على فعله اذا رايت رشده ومنه هدع لتسكين
صغار الابل اذا نفرت وهذه الاصوات التي تزجر بها الحيوانات العجم او
تدعى او تسكن تحتمل ان تجعل من اسماء الافعال بمعنى الامر كما ذهب اليه
بعضهم وذلك لان الله تعالى جعلها في فهم المطلوب من هذه الاسماء

بمنزلة العقلاء فلا باس بان تخاطب وتكلم بما يفهمه الحيوانات كالعقلاء ومن لم يجعلها
اسماء الافعال قال هذه الاصوات ليست مما تخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال
انها اوامر ونواهٍ لانها لا تصلح لان تكون مخاطبةً لعدم فهمها الكلام لكن لما كان
الشخص يقصد انقياد بعض الحيوانات بشيء من هذه الافعال فيصوّت اما بصوت
غير مركبٍ من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوتٍ مركبٍ منها لا
معنى تحته ويقارن ذلك التصويت اما ضربَه وتاديبه او ايناسه واطعامه فكان
ذلك الحيوانات يمتثل المراد منه اما رهبةً من الضرب او رغبةً في ذلك البرّ وكان
يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك
عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك التصويت ما يصحبه من الضرب او
البر والمحكي منها اي من هذه الاصوات يقدر في محله الاعراب لانه لفظ حكي به
الصوت ويستحق به اطلاق لفظ الكلمة عليه بخلاف غير المحكي فانه لا يقدر
في محله الاعراب لكونه صوتًا مجردًا لا يستحق اطلاق اسم الكلمة عليه فلا يستحق
اعرابا وانما لا يقدر الاعراب في محله اذا لم يجعل اسم فعل اما اذا جعل اسم فعل فله اعراب
محلي ومنه اي ومن الاول اللازم البناء اسماء الافعال كرويد واخواته وانما بنيت
هذه الاسماء لمشابهتها المبني الاصل وهو فعل الماضي والامر وسنذكر اسماء الافعال
في آخر الكتاب في الاسماء العاملة ولا محل لها من الاعراب على رايٍ لوقوعها موقع
ما لا اعراب له من الفعل فان الفعل لا محل له من الاعراب في الاصل فكذا اسم الفعل
وان كان له في الاصل اعراب لكن لما انتقل الى معنى الفعلية لم يبق له ايضا محل من الاعراب
كاف ذلك فانه في الاصل له اعراب لكونه اسما فلما انتقل الى المعنى الحرفية لم يبق
له محل من الاعراب لان الحرف لا اعراب له ومرفوعة المحل بالابتداء على رايٍ ولا
خبر لها استغناءً بالفاعل عن الخبر كما استغني به عنه في اقائم الزيدان اذ المقصود هو

المنسوب والمنسوب اليه وقد حصلا واغناؤها غناء الفعل ومجرد وقوعها موقعه غير
مانع من وقوعها مرفوعة المحل بالابتداء بدليل اقائم الزيدان فان اقائم قائم مقام
ايقوم مع انه مرفوع بالابتداء وفيه نظر لان اقائم معناه معنى الاسم وان شابه
الفعل اي اذو قيام فصح ان يكون مبتداء بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية
فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع في قولك تسمع بالمعيدي خير من ان تراه مبتداء
وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم والنصب في محلها على المصدرية اوجه
عندي من الرفع فيه ويكون التقدير في رويد زيدا ارود ارواداً زيداً اي ارود ارواداً
زيدا قال المصنف انما كان هذا اوجه لتحقق اسمية هذه الاسماء فينبغي ان
تكون موضوعة مواضع مصادر الافعال السادة مسد الافعال لينطبق تعريف
الاسم عليها ولانه تدخل اللام الجارة في فاعلها في مثل قولهم هيهات لذلك و
هيهات لما توعدون كما تدخل اللام في فاعل المصدر نحو سقيا له ولو كان هيهات
بمعنى بعد لم تدخل اللام في فاعله كما لا تدخل في فاعل بعد والجواب ان انطباق
التعريف عليها حاصل مع كونها بمعنى الفعل كما ذكرنا بيان ذلك في حد الاسم ولا
يلزم من امتناع دخول اللام في معمول الفعل الصريح امتناعه في معمول الفرع الذي
هو بمعناه الا ترى لا تقول ضربت لزيد وتقول انا ضارب لزيد هذا مع ان
جعلها منصوبة على المصدر يوجب ان تكون افعالها مقدرة قبلها وحينئذ يخرج
من ان تكون اسماء الافعال الا ترى ان سقيا ورعيا وخيبة لما كانت مصادر و
كان الفعل معها مقدرا وجب خروجها عن كونها اسماء الافعال ويوجب ان تكون
معربة اذ معنى الفعل حينئذ انما هو في الفعل المقدر لا في المصدر وذلك لا
يوجب بناء المصدر والا لوجب ان يكون سقيا مبنيا ومنه اي ومن الاول اي اللازم
البناء ما يجيء وصيغ على فعال وفعال المبني على اربعة اقسام اما بمعنى الامر المبني

كنزال

كنزال بمعنى انزل ولنا بني وهو معدول عن الامر عند النحاة عدل عنه للمبالغة قال
ابن الحاجب لو قيل ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا
لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل اقول هذا القول ليس
ببعيد من الصواب اذ لا دليل لهم على العدلية فيها مع ان الاصل في كل معدول عن
الشيء ان لا يخرج عن نوع ذلك الشيء من استقراء كلامهم ونزال بالنسبة الى انزل
ليس كذلك لانه اسم والمعدول عنه فعل او معدولة عن المصدر المعرفة كفجار فانه
معدول عن الفجرة ومنهم من جعله من اعلام المعاني كسبحان وهجاج من قولهم ركب فلان هجاج
اي الباطل معدول عن الهجة يقال هج فلان اذا لم يمض في طريق مقصوده ونحوه نحو
حماد للمحمدة وجماد للجمود او معدولة عن الصفة حال كون فعال مختصة بالنداء و
لازمة له نحو يا خباث ويا فساق اي يا فاسقة ويا خبيثة او معدولة عن الصفة
غير مختصة بالنداء سواء كانت باقية على معنى الوصفية كطمار للمكان المرتفع كا
طامرة اي واثبة وقطاط اي قاطعة كافية ولا تبل فلانا عندي بلال اي بالة
اي لا تصيبه عندي ندى وخير ولا يصله مني صلة من بله يبله اذا وصله ومحل
بلال مرفوع بانه فاعل لا تبل او صارت بالغلبة اعلاما جنسية كحلاق وجماد للمنية
فان كل واحد منهما في الاصل صفة عامة لكل ما يحلق ويجتنبه اي يجتنب ثم اختصا
بالغلبة بجنس المنايا او معدولة عن فاعلة حال كونه حاصلا في الاعلام الشخصية
ومن جملتها كحذام وقطام علمين لامراتين وعرار اسم بقرة في قولهم باءت عرار
بكحل اسم بقرة اخرى وهما متساويتان في القتل ثم تناطحتا فماتتا ثم صار مثلا للمتساويين
يقع احدهما بازاء الآخر يقال باء الرجل بصاحبه اذا قتل به قال جار الله يجوز صرف
كحل وعدم صرفه واعلم ان فعال المعدول عن الصفة والمعدول عن المصدر مبنيان
بالاتفاق واختلف في علة بنائهما فقال المبرد لاجتماع ثلثة اسباب فيه التانيث

صوابه وبجمل

والعدل والعلمية فان بالسببين منع الاسم من بعض التمكن فيستحق بالثلاثة زيادة
السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفيه نظر لا دليل على العدل فيهما ولا
على علمية المعدول عن المصدر والاولى ان نقول ان علة بنائهما مشابهتهما النزال
بمعنى الامر وزنا ومبالغة فان نحو حماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعاء كما ان نزال ابلغ
من انزل لانه بمعنى انزل ثلث مرات واما المعدول عن فاعلة في الاعلام الشخصية
فعند بني تميم غير منصرف لعدم مشابهته للذي بمعنى الامر اذ لا يتصور المبالغة
في العلم الشخصي وعند اهل الحجاز مبني اجراء للعلم الشخصي مجرى العلم الجنسي و
اي ومن الاول اللازم البناء المضمرات كما سبق ذكرها وعلة بنائها احتياجها
الى المفسر من الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب احتياج الحرف
الى الغير او عدم موجب الاعراب فيها وهو تواراد المعاني المختلفة على صيغة
واحدة فانها مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب ومنه
المبهمات وهي ما كان متضمنا للاشارة بحسب الوضع الى غير المتكلم والمخاطب احترازا
عن ضمير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط ان يكون ذلك الغير سابقا في الذكر
البتة احتراز عن ضمير الغائب وعن المعرف باللام العهدية فانه يشترط فيهما
ان يكون لهما ذكر سابق قطعا وانما لم يقل من غير ان يكون لان اسم الاشارة قد
يكون له سبق في الذكر لكن لا يشترط فيه ذلك نحو جاء في رجل وذا عالم وقوله
البتة قيد لقوله سابقا والمبهم شيئان اسم الاشارة والموصول وكل واحد منهما
متضمن للاشارة اما تضمن اسم الاشارة فظاهر واما تضمن الموصول فلان كل
مستعمل للموصول يجد من نفسه اشارة الى شيء معلوم من مضمون جملة خبرية الا
ان الاشارة في اسم الاشارة حسية اي بالجوارح والاعضاء وفي الموصول عقلية
وفي التعريف نظر لانه لو كان المراد بالاشارة الاشارة الحسية وهي المفهوم

من اسم الاشارة لان يطلق الاشارة حقيقة في الاشارة الحسية لا العقلية تخرج عن
التعريف الموصول ولما احتيج الى الاحتراز عن المضمرات ولو كان المراد بها مطلق
الاشارة لدخل فيه جميع المظهرات لان نحو رجل وفرس وعمرو يشار به الى ماهية
معينة او شخص معين كما يشار بالضمير الى المعهود اليه ثم ان كان المبهم المتضمن للاشارة
بحيث يستغني عن قصة وجملة خبرية فهو اسماء الاشارة وانما بنيت لاحتياجها الى
القرينة الرافعة لابهامها من الاشارة الحسية او الوصف احتياج الحرف الى غيره
نحو ذا للمذكر واصله ذيّ على وزن فرس حذفت اللام شاذا كما في يد ودم وقلب العين
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل انه على وزن ثوب حذفت العين شاذا وقلبت
اللام الفا لكن الاول اولى لان حذف اللام اكثر وقيل ان اصله ذوي على وزن
فرس لان باب طويت اكثر من باب حييت وعند الكوفيين اصله الذال والالف
زائدة وانما جعله البصريون من الثلاثية لا من الثنائية لغلبة احكام ما كان ثلاثيا
عليه من الاسماء الظاهرة من وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وتا بقلب
الذال تاء وتي بالجمع بين التاء والياء وذي بقلب الالف من ذا ياء لان الياء
قد تكون في الوقف عوضا من تاء التانيث فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء
عنها وان كان في حال الوصل بالوصل اي باشباع الهاء منهما ياء تشبيها بهاء
الضمير والسكون اي سكون الهاء منهما في الوقف ومنهم من يقول بالوصل ايضا
في الوقف وقوله للمونث خبر لقوله وتا مع المعطوفات عليه وكذا تثنيتهما اي
تثنية ذا وتا من المبني اللازم فيمن قال ذان وتان في الاحوال الثلثة من الرفع
والنصب والجر فانها على هذا القول بلا خلاف مبنية وعليه حمل قوله تعالى
ان هذان لساحران على احد الوجوه قيل فيه ان هذا على لغة كنانة لانهم يتركون
المثنى على الالف في الاحوال الثلثة وقيل ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان

وهو الصواب

مبتدا ولساحران خبره وانما دخل اللام في خبر المبتداء وكان قليلا لانه يجوز ذلك مع قلته
منه ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه وقيل التقدير انه هذا ان
لساحران على حذف ضمير الشان واما فيمن يقول ذان وذين فليس مما نحن فيه
من قياد المبني على الظاهر اذ دعوى ان ذان صيغة للرفع مرتجلة مبنية غير
مبنية على واحد والا قيل ذيان وذين صيغة اخرى للنصب والجر خلاف الظاهر
ومن ادعى ذلك قال انهما مبنيان لقيام علة البناء فيهما كما في المفرد والجمع والنون
فيهما بدل من الحركة والتنوين على قول من قال انهما معربان لاختلاف آخرهما باختلاف
العوامل لان الاسم لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد لا
يستحق ذلك وقال الزجاج منهم لم تثن شيء من المثنى لقصدهم ان تجري اصنافه
على نهج واحد لانه لا يختلف فيه مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان
لا يختلف اعرابا وبناء بخلاف الجمع واما مثنى الضمير نحوهما فانما غير عن وضع واحد
ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة تخرج عن نسق
المثنيات قال الشارح اعرابه فاسد لقيام علة البناء فيه مع الاختلاف
اقول ليس بفاسد لان هذا مذهب جمع عظيم مع ذلك القصد منهم واولا
بالمد والقصر لجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث جميعا اي سواء كان ذلك الجمع
عاقلا او غير عاقل والا لم يكن بحيث يستغني من القصة فهي الموصولات وانما
بنيت لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعائد احتياج الحرف الى الغير والقصة
هي مبتدا خبره قوله بعد سميت صلة التي تتم الموصولات بها اي بالقصة
جزءا تاما من الجملة كالمبتداء والخبر وكالفاعل على معنى انه لو اريد ان تجعله خبرا عن
الجملة لم يمكن الا بتلك القصة وهي احدى الجمل الخبرية وانما يجب ان تكون
جملة لان وضع الموصولات على ان يطلقها المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه

بكونه

بكونه او كون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له او لمتعلقه عنده نحو
زيد الذي ضربني او زيد الذي ضربني غلامه او يعتقد ان المخاطب يعرف بكونه
او كون سببه حكما على شيء نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه والحكم
على شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما يشابههما من الصفات مع فاعلها والمصدر
مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما
يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا لا بالشبه وهو الجملة وانما يجب ان
تكون خبرية لانه لما وجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب
قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية لا يعرف مضمونها الا
بعد ايراد صيغتهما وجب ان تكون خبرية لكون وقوع مضمونها معلوم الوقوع
له قبل حال الخطاب ولا بد فيها من ذكر من ضمير وغيره يعود اليها اي الى الموصول
لانه لو لم يذكر في الصلة نائب للموصول وهو الضمير العائد اليه لبقي الحكم
المتعلق بالموصول بكونه او بكون سببه محكوما عليه او محكوما به اجنبيا عنه
لان الجملة مستقلة بنفسها لولا الرابطة التي فيها ومن ان تكون معلومة للمخاطب
في اعتقاد المتكلم لما ذكرنا من ان الحكم الذي تضمنته الصلة يجب ان يعتقد
المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله له او لمتعلقه سميت تلك القصة صلة
لوصلها للموصول وحشوا اما لان الموصول لما لم يكن تاما في الجزئية كان
بمنزلة الشيء الخالي الفارغ فلما ذكرت صلته معه صار محشوا به واما لانها
قد يقع حشوا ووسطا بين الجزئين من الكلام نحو الذي ابوه منطلق زيد وقد تحذف
الصلة في نحو قولهم جاء بعد اللتيا والتي يعني لتيم حذفها مع اللتيا معطوفا
عليها التي اذا قصد بها الدواهي ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف
المكني عنه اي انما حذفت الصلة ليفيد الحذف على ان الداهيتين الصغيرة

والكبيين بلغتا من شدتهما وشناعة شانهما مبلغا لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان

فتركتا على الابهام بغير صلة مبنية وهي اي الموصولات الذي وهو عند البصريين

على وزن عمٍ واللام فيه زايد تحسينا للفظ وليس للتعريف لان الموصول معرفة

وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام والتزم اللام فيه لانها لو نزعت تارة

وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في الرجل ورجل وقد وضع الذي وصلة الى

وصف المعارف بالجمل قال المص لان الجمل نكرات فلا يجوز ان يوصف المعارف بها

لان المعرفة لا توصف بالنكرة فلما كان كذلك وقد مست الحاجة الى ان يصفوا

بالجمل توصلوا به الى وصفها بها كما توصلوا في وصف النكرات باسماء الاجناس

بذو وفي قوله لان الجمل نكرات تساهل لان التعريف والتنكير من خواص المفردات

الا انها اذا اولت بمفرد نكرة فقيل انها في حكم النكرات والتي لمؤنثه بقلب ذال

الذي تاء كما في ذا وتا وقد شدد ياوهما نحو الذيّ والتيّ وعند الجزولي يعرب

المشدد بانواع الاعراب كما في ايّ ولا وجه لذلك لان التشديد ليس بموجب

ولا مانع للبناء وعند بعضهم يبنى على الكسر لانه الاصل في الالتقاء الساكنين

وحكى جار الله انه مبني على الضم وكان الجزولي سمعه بالضم كما هو منقول عن

جار الله ورآه مكسورا ايضا فحكم باعرابه وقد خففا اي الذي والتي لا

بالصلة مع كثرة الاستعمال بحذف الياء منهما مع بقاء كسرة ما قبلها نحو قوله

واللذ لو شاء لكنت صخرا او جبلا اصم مشمخرا وقد خففا بحذف حركة ما

قبلها مع حذفها نحو قوله كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وحذفهما اي حذف

الذال والياء من الذي والتاء والياء من التي رأسا اي بالكلية والاجتزاء

والاكتفاء عنهما باللام في اسمي الفاعل والمفعول لا في الصفة المشبهة

مع تضمنها الحكم المطلوب في الصلات لنقصان شابهتها الفعل واعلم

واعلم انهم اختلفوا في هذا اللام فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة

وقال غيره انها اسم موصول وذهب جار الله والمص الى انها منقوصة من الذي وذلك

لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فيتنازل ما هو كالكلمة الواحدة

بكون احد جزئيها جملة تخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه كما خفف تارة بحذف

بعض الصلة كالضمير ونوني التثنية والجمع نحو قوله الحافظوا عورة العشيرة ولا

ان نقول انها اسم موصول لا حرف كما قال المازني لانها لو كانت حرفا لم يحذف

النون معها قياسا كما في نحو الحافظوا عورة العشيرة كما لا يحذف مع المجرد عنها

ولكان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي اولى بترك العمل من المجرد عنها لبعده

عن شبه الفعل بدخول ما هو من خواص الاسماء عليه وهو لام التعريف في نحو لو

لم يذكر لفظة في لكان اولى اللذ بحذف الياء مع بقاء حركة ما قبلها واللذ بحذف

الياء والحركة والضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو بحذف الياء والذال

والاكتفاء باللام واسم الفاعل وكذا اسم المفعول هنا اي عند كونه صلة

للام على الخصوص بمعنى الفعل حقيقة اذ لا فرق بين قولك الذي ضرب زيد و

بين قولك الضارب زيد فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب

والمضروب الذي ضرب والذي ضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للام

التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصيروا الفعل المبني للفاعل في

صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لتقاربهما في المعنى ولكونهما

فعلين حقيقة في صورة الاسم عملا بمعنى الماضي ولم يعملا بمعناه عند تجريدهما

عن اللام وان كانا معتمدين على حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما

الفعل اقوى من طلب الموصول له وهو اي اسم الفاعل هنا مع الضمير المرفوع

جملة واقعة صلة اللام وبه يندفع ايراد من قال ان الصلة يجب ان تكون

جملة وهنا مفرد وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول وهو اللام هنا لانه
المقصود من الكلام وانما جي بالصلة لتوضيحه الا انه لما كانت في صورة لام التعريف
الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية وكذا اللات بحذف الياء مع بقاء الحركة
واللات بحذف الياء والحركة والضاربة زيدا هند بحذف التاء والياء
ومثناهما اللتان واللتان بحذف الياء منهما ليس من الباب اي من باب اللازم لانه
في اكثر اللغات لكونهما معربين عند جمع عظيم على ما ذكرنا من الخلاف في ذان وتان
وقد جاء اللتان واللتان في الاحوال الثلث في غير الافصح هنا هو التحقيق في هذا
المقام وفي ذلك والالى على وزن العلى واللاؤون بالواو في حالة الرفع والياء
في حالتي النصب والجر وليس اللاؤون من الباب لكونه معربا بخلاف اللائين بالياء
في الاحوال الثلث فانه منه وكذا اللذون في لغة بني عقيل وبني كنانة ليس من
الباب لانه في لغتهم بالواو في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر وعلى الاكثر
الاشهر انه في الاحوال الثلث بالياء ويكون من الباب قوله
قالوا نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا الجمع المذكر خبر لقوله
والالى مع ما عطف عليه وجاء حذف النون من المثنى والجمع لاستطالتهما وذكر
لكل واحد مثالا نحو ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا فحذف
النون من اللذان ونحو قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا على احد الوجوه اي
كالذين خاضوا وقيل انه صفة موصوف مفرد اي كالخوض الذي خاضوا
او كالجمع الذي خاضوا فقال بالذي باعتبار لفظ الجمع وخاضوا باعتبار
معناه وقيل ان الذي حرف مصدر كان واللائي على وزن فاعل بهمزة
بعدها ياء ساكنة واللواتي واللاتي واللات بحذف الياء من اللاتي واللاي
بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة واللوائي وكذا اللوائي ولم يذكر المصنف

كانتا جمعا الجمع المونث خبر قوله اللاتي مع ما عطف عليه واعلم ان الالى كما يجي
لجمع المذكر يجي لجمع المونث وكذا اللائي الا ان الالى في جمع المذكر اشهر واللائي
ثمة واللائي بعكسه ولهذا ذكر ههنا مع ما عطف على الذي ولا تقع ما الموصولة صفة
بخلاف الذي فانه لكونه على وزن الصفات يوصف به بخلاف من وما وتكون
ما موصوفة ايضا كما كانت موصولة اما بمفرد نحو هذا ما لدي عتيد اي شيء عتيد
او بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي انفراج سهل
كحل عقال الدابة وجاز ان يكون ما كافة مهيئة لدخول رب على الجملة كما في قوله
تعالى ربما يود الذين كفروا قال الشارح لكن الاولى جعلها
موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من
الامر وذلك ضعيف اقول لو جعلنا من متعلقة بتكره وهي للتبعيض كما في اخذت
من الدراهم اي من الدراهم شيئا لا يلزم ذلك فان من التبعيضية يجوز ان تجعل
لغوا متعلقة بما يتعلق به الجملة التي مجرورها بعضها وان تجعل مستقرة
او حالا من تلك الجملة ومنه اي ومما يقع فيه ما موصوفة بجملة نعم ما فعلت
وبئس ما فعلت اي نعم شيئا فعلته وبئس شيئا فعلته ولا يجوز ان تكون ما
موصولة لان فاعل نعم ينبغي ان يكون معرفا باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
نحو نعم رجلا زيد وتكون ما نكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة اقول
قوله من غير صلة صلة لان قوله نكرة يعرف منه انها غير موصولة وتسمى
تامة لعدم احتياجها الى صلة او صفة نحو فنعما هي قال جار الله
اي فنعم شيئا هي وقال سيبويه انها فيه معرفة بمعنى الشيء اي
فنعم الشيء وتكون متضمنة معنى الاستفهام نحو وما تلك بيمينك ومتضمنة
معنى الجزاء والشرط نحو وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه والفهما صيغها الخ

في الاغلب حال كونها استفهامية غير واقعة بعدها ذا مع الجواز وهي الحروف الجارة لا المضافات وليس المراد من الجواز الحروف الجارة لا بعدها كما فهم الشارح لانه كما يحذف الفها مع الحروف الجارة فكذلك يحذف مع الاسماء المضافة وانما حذفت الالف مع الجار لان لها صدر الكلام لكونها للاستفهام ولم يمكن تاخير الجار عنها فركب الجار معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام وجعل حذفها دليل التركيب وانما لم يحذف اخر من وكم مع الجواز لكونه حرفا صحيحا ولا اخر اي لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات وانما قلنا غير واقعة بعدها ذا لانه لو وقع بعدها ذا لم يحذف الفها لان ذا لما لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار ما مع ذا كلمة واحدة وصارت الالف كانها في وسط الكلمة والحذف في الوسط قليل ويصيب الفها القلب بالهاء حال كونها استفهامية في نحو قول ابي ذويب قال ابو ذويب قدمت المدينة ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه فقالوا هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وحال كونها جزائية عند الحاق ما المزيد بآخرها في مهما تاتنا على اختلاف فيه وانما لم يذكر ما الصفة وهي التي تلي النكرة لافادة الابهام نحو مثلا ما لانها عند حرف زايد وقيل انها اسم صفة فمعنى مثلا ما اي مثلا اي مثل وفايدتها التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه ومن من الموصولات وهي كما في وجوهها الا انها لا تقع نكرة غير موصوفة ولا موصولة اي لا تقع تامة من غير صفة ولا صلة فالموصولة نحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك والموصوفة بالمفرد كما في قوله ورب عين في قوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا مجرورا على ان يكون صفة لمن ومرفوعا على ان يكون خبر مبتدا محذوف والمبتدا مع خبره مجرور المحل

على

على الوصفية ويجوز ان يكون من على تقدير الرفع موصولة حذف صدر صلتها اي على الذي هو غيرنا او بالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع وتختص من في وجوهها بمن يعلم ولا تقع على ما لا يعلم الا قليلا كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال ــــــ ومنهم والضمير راجع الى كل ذي روح فغلب العلماء في الضمير ثم بني على هذا التغليب فقال من يمشي بخلاف ما فانها في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا نحو سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وتقع من على الواحد كما ذكرنا والاثنين كقوله فان كنت قد عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان وعلى الجمع كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك وعلى المذكر والمونث نحو قوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتها اجرها تعمل وتذكر يقنت ولفظها مذكر والحمل عليه اي على اللفظ لما يعبر عنه به من الضمير والاشارة ونحوهما هو الكثير والاغلب من الحمل على المعنى لان اللفظ اقرب من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى ويجوز الحمل على المعنى نحو من هي محسنة جاريتك قال ــــــ الشيخ الرضي يجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى كما في هذا المثال فانه لا يجوز محسن لانه خبر لهي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتداء تذكيرا وتانيثا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه وقال ــــــ ابن مالك والذي حمل ابن السراج على جواز من هي محسن جاريتك شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال عن علامته

تعال فان عاهدتني

بخلاف احمر فان اجراءه مثله على مؤنث لم يقع فلذلك اتفق على منع من هي
احمر جاريتك ومن احسنت جاريتك هذا جائز بلا خلاف حملا على المعنى
ولا يحتاج هنا ان يضمر قبل احسنت لفظة هو ولا هي لكون احسن مع فاعله جملة
بخلاف قولك من حمراء فانه يحتاج فيه الى اضمار وتقول من حمراء جاريتك
تريد من هي حمراء جاريتك ولم يجز من احمر جاريتك للفظ احمر لانه ليس فعلا
تدخل التاء في تانيثه ولا هو ايضا باسم فاعل يجري مجرى الفعل في تذكيره و
تانيثه وانما لا يجوز من احمر على تقدير ان يكون المقدر من هو احمر لانه لا
يجوز مسئلة من هو احمر جاريتك لقبح تاكيد تذكير من بهو والاتيان بعده
بمؤنث هو عبارة عن من هكذا قال ابن السراج ومن يحسن جاريتك جائز لا
تقول يحسن وتحسنه كما تقول احسن واحسنت فليس بين يحسن وتحسنه في
اللفظ والبناء الا التاء والمقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث و
الاصل الحمل على اللفظ فقدر منكرا واحمر حمراء ليس كذلك فانه للمذكر
لفظ وبناء غير بناء المؤنث واعلم انه ان تقدم على المحمول على من ما يعضد المعنى
يختار مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك من من احبها منهما اولى من قولك
من احبه لتقدم لفظة هن ويجب مراعاته ان حصل بمراعاة اللفظ لبس
فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النسوان الا ان تكون هناك قرينة
واجاز الكسائي والكوفيون وقوعها اي وقوع من حرف صلة اي زائدة
وانشد الكسائي ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة والاثرون
من عددا اي الاكثرون عددا وانتصاب عددا على التمييز نحو بالاخسرين
اعمالا ومن مزيدة والنقيبان انما ابعد عددا عندهم فيكون من نكرة موصوفة
لا زائدة وعددا مصدر لفعل محذوف والجملة منصوبة المحل على انها صفة لمن

ويحتمل ان يجعل عددا مصدرا بمعنى المفعول اي انسانا معدودا ولا تشتغلان هي
وما اي من وما لا تقعان حال كونهما موصولتين موصوفتين لا تقول مررت
بمن او بما اكرمته الظريف على ان يكون الظريف صفة لمن او لما لان وضعهما
وضع الحروف فلا يجوز ان يوصفا بخلاف الذي فانها توصف بالمعرف
باللام نحو مررت بالذي اكرمته الظريف وتؤكدان اي من وما مثلهما اي
تاكيدا مثل تاكيد الذي نحو نظرت الى ما عندك نفسه والى من عندك نفسه
كما تقول نظرت الى الذي عندك نفسه وانما يجوز تاكيدهما ولا يجوز وصفهما
لان مشابهتهما الحرف لا يمنع التاكيد كما يمنع الوصف لان الحرف يؤكد ايضا
واذا استفهم بها اي بمن الواقف على من عن اسم نكرة قابل الواقف في من
حركة اي حركة ذلك الاسم حال كونه واقعا في لفظ الذاكر مقابلة بما يجانسها
اي يجانس ذلك الحركة من حروف المد اذا كان الاسم النكرة مذكرا وافردا
تقول منو اذا قيل جاء رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل
والمراد من المقابلة هي حكاية اعراب ذلك الاسم وحكاية علامات تثنيته
وجمعه وتانيثه في لفظة من وانما اشترط الاستفهام عن ذلك الاسم في
الحكاية لان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من ان يحكي مذكور قبل الحكاية
تثبت فيه تلك العلامات حتى تحكى وغرضهم من الحكاية ان يعلم المخاطب ان
المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره وانما اشترط فيها كون من موقوفا عليها
لان من مبنية فقصدوا تبعيدها عن الاعراب فاشتغال العلامات في حالة
لا يكون فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف
ولهذا لم يشترط في اي الوقف فلم يستنكر على اي حكاية اعراب لا وصلا
ولا وقفا لكونه معربا وانما اشترط فيها كون المسئول عنه نكرة لان المعا

اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجي
لان الاستفهام عن النكرات اكثر من المعارف لان احتياجها الى التميز بالاستفهام
اكثر من احتياج المعارف اليه فلم يطلب التخفيف بحذف المعارف كما يطلب
بحذف النكرات والا يكن مذكرا واحدا وهو خمسة اقسام مثنى او جمع
لمذكر او مفرد او مثنى وجمع لمونث الحق الواقف على من بمن علامة اي
علامة غير المذكر الواحد على حسب احوال من الاعراب وانما الحق تنبيها
على حال الذات والاعراب الذي في ذلك الاسم النكرة تقول منان و
منين بسكون النون اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت
برجلين ومنون اذا قيل جاءني رجال او مسلمون وفي النصب والجر منين
فان الالف والواو والياء تدل على ذات المسئول عنه وعلى اعرابها
فان تعذر اجتماع الدلالتين اي الدلالة على حال الذات والدلالة
على الاعراب كما في المونث واحدا كان او جمعا لا مثنى فانه يمكن فيه
اجتماع الدلالتين نحو منتان ومنتين باسكان نون من اذا قيل جاءني
ضاربتان او رايت ضاربتين وانما يسكن نون من في منتان ومنتين
ولم يلتزم حركته وان كان ما قبل تاء التانيث للتنبيه على ان التاء
ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي تانيث لحكاية كلمة اخرى
اقتصر على الدلالة الاولى ولم يعكس لان الاعراب فرع الذات
فاذا امتنع اجتماع مراعاة حال الذات والفرع كان حفظ الاصل اولى
تقول منه اذا قيل جاءتني امراة وقد يسكن النون في منه فيقال منت
لكن الاكثر تحريكها ومنات اذا قيل جاءتني نساء وانما تعذر في
الواحد المونث الدلالة على الاعراب لعدم امكان اثبات حرف المد

الدالة

الدالة على الاعراب في منه لان هاء التانيث في الوقف لا تكون الا ساكنة
واعلم انه لا يتعذر الدلالة على الاعراب في منات لامكان الاتيان بحرف
المد لكنهم اجروهما مجرى واحدا ومنهم من لا يزيد على حرف المد واللين في
الاحوال كلها ولا يحكي علامات المثنى والجمع والمونث اجراء لمن على اصلها
من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال
او امراة او امراتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر ومنهم من اوقف
من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات اخر كما في حال الوصل
والواصل لمن بغيرها لا يغيرها بحال نحو من يا فتى من غير زيادة حروف
لحكاية الاعراب او لعلامات اخر وقد جمع شذوذا من قال
اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وقولهم عموا كلمة
تحية كانه محذوف من نعم ينعم بالكسر كما تقول كل في اوكل محذوفا منه
الالف والنون استخفافا الالحاق اي الحاق علامة الجمع وصلا وتحريك
النون وصلا وكان النكرة التي استفهم عنها الواصل كانت في لفظ
الجن ويحتمل ان يكون البيت على لغة من يقول فيما حكاه سيبويه ضرب
من منا قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا لا يقبله كل احد وذلك
لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام بالاعراب اي اعراب من لا بحكاية
الاعراب فانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية وعلى
هذا التقدير لا يكون في البيت شذوذ الا من اذا كانت معربا جمع جمع
السلامة فيقال منون كمسلمون فلا يكون الحاق علامة الجمع ولا تحريك النون
على خلاف القياس وقيل ان اعرابها حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب
رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء فيها واما المعرفة فغير

ضعف
اجروها مجرى واحدا

العلم يعاد بعد مَنْ ويرتفع في الاحوال الثلث في الوقف والوصل على انه خبر
مَنْ بلا خلاف عند بني تميم واهل الحجاز تقول مَنْ اخو زيد اذا قيل جاء في اخو
زيد او رايت اخا زيدا او مررت باخي زيد وحكى المبرد عن يونس ان غير العلم
يُذكر بعد مَنْ محكيا كالاعلام وقيل انه لم يذكر بعد مَنْ ويُلحق علامات الحكاية
بها لكن الوجه الاول هو الاشهر ولذا اقتصر المصنف عليه وكذا العلم
يعاد ويرفع في لغة تميم ويحكى العلم على لفظ الذاكر في لغة اهل الحجاز
دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره ولكونه ادل على المسمى
والمراد من الحكاية تخصيص المذكور ورفع الايهام وهو بما هو اكثر استعمالا
اليق والحكاية على قولهم مشروطة بان لا يكون المسؤول عنه منعوتا ولا مبدلا
منه ولا موكدا ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع
توابعها تغني عن حكاية اعرابها لان المقصود من الحكاية معرفة المخاطب
ان المسؤول عنه هو المذكور وباعادتها يعرف ذلك فتقول لمن قال
رايت زيدا الظريف او نفسه او ابا محمد مَنْ زيدٌ الظريفُ ومن زيد نفسه
ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير وبان لا يدخل حرف العطف على مَنْ نحو ومَن
زيدٌ او فمن زيد فانه لا يجوز حينئذ الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذا العطف
على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره واعلم
انه اذا حكى ما بعد مَنْ فمَن مرفوع المحل بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا
فهو مرفوع على الحكاية لا على انه خبر المبتدا لان رفع الخبر مقدر وكذا
ان كان منصوبا او مجرورا وانما قدر اعرابه لفظا لاشتغال محله
بحركة مجلوبة للحكاية وقيل ان ما بعده مبتدا حذف خبره او مفعول
حذف فعله او مجرور اضمر جاره والمستفهم بها اي عن صفة العلم

اذا لم يكن الصفة منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فانها لو كانت
كذلك لا يجوز التقدير والتعقيب لا يقال المني اتفاقا قال
المبرد القياس المكي او الماوي في تميم تصديرها المستفهم بلام التعريف
لانه كذلك في المسؤول عنه لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لا بد فيها
من اللام ويعقبها المستفهم بياء النسبة مع الحاق العلامة اي علامة
المثنى والمجموع في المثنى والمجموع فاذا قيل جاءني زيد تقول المني اي
القرشي فتعقبها بياء النسبة كما تعقب المسؤول عنه به فان الاكثر
ان الاستفهام بالمني مخصوص بما اذا كانت الصفة منسوبة لان
الصفات المنسوبة اهم عندهم وابلغ من غيرها لكونها ذريعة الى التفاخر
في الانساب فتعقبها به لان دلالة على الصفة المنسوبة اظهر لوجود
ياء النسبة فيه وسئل المبرد فيما اذا قال رجل رايت زيدا واردت
ان تسال عن صفته قال اقول المني كما في الظريفي او العالمي قال
السيرافي هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع ولكن يحتمل ان تجعل
الياء في الظريفي ونحوه للتاكيد كما في احمري واعلم انه يحكى بالمني
اعراب العلم المسؤول عن نسبته سواء كان السائل واصلا او واقفا
تقول لمن قال جاءني زيد المني يا فتى وكذا المني يا فتى والمني قال ان
والمنيين والمنيون والمنيين والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات
واعلم ان ادخال همزة الاستفهام على المني اشهر واكثر من عدمه
مع ان المصنف لم يتعرض لذلك فتقول االمني بالمد لانه كذلك
في المسؤول عنه لانك تقول االقرشي او الهاشمي مع ضعف تضمن
الاستفهام فيها لصيرورتها معربة بسبب معاملتها معاملة المعرب

التي لا تتضمن معنى الحرف من دخول لام التعريف عليها والحاق ياء النسبة
بها وبعضهم لا يدخله الهمزة اكتفاء بما في مَن من معنى الاستفهام وذو الطائية
من الموصولات لكنها تختص بلغة طيّ قال ابن مالك وهي مبنية على الاشهر
وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب ذو بمعنى صاحب ويروى بالوجهين قوله
واما كرام موسرون اتيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ويستوي فيها
المذكر والمونث والمفرد والمثنى والجمع على الاشهر ويتميز بعضها عن
بعض بالعائد او بما يجي له في نحو قوله لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم لانتحين
للعظم ذو انا عارقه الانتحاء التعرض والعارق من العرق يقال عرقت
العظم اعرقه اذا اكلت ما عليه من اللحم وهذا مبالغة في التخويف اي
لا اقتصر على اخذ اللحم من العظم بل ازيد واتعرض للعظم بكسره ايضا فذو
ههنا للواحد المذكر وفي نحو قوله فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو
حفرت وذو طويت اي التي حفرتها فذو فيه للواحد المونث ومنهم من
يقول في المونث ذات مضمومة اي مبنية على الضم ويوحدان اي ذو
وذات في كل حال فيقال ذو لمفرد المذكر ومثناه وجمعه وذات لمفرد
المونث ومثناه وجمعه وعن بعضهم هذان ذوا تعرف اي اللذان تعرفهما
وهاتان ذواتا تعرف اي اللتان تعرفهما وهولاء ذوات تعرف اي
اللواتي تعرفهن بضم التاء في الاحوال الثلث فانه مبنية على الضم و
اعلم ان الشيخ الرضي رضي الله عنه ذكر فيه اربع لغات اشهرهن
ما ذكر المصنف اولا والثانية ما ذكر ثانيا والثالثة هي كالثانية
الا انه يقال لجمع المونث ذوات والرابعة هي التي تصريفها تصريف
ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى

صاحب وكل هذه اللغات طائية وذكر ابن مالك من تلك اللغات الاولى
والثانية قال ومنهم من يقول رايت ذات فعلت وذوات فعلن بمعنى
التي فعلت واللاتي فعلن فالمفهوم من كلامهما ان ذوات لجمع المونث
وحده لا لجمعي المذكر والمونث على ما قال الشارح والمفهوم من كلام الرضي
انه لا يجي ذوا وذواتا لتثنية المذكر والمونث عند حمله وهذه على
ذو بمعنى صاحب في الاعراب وقال ابن السراج فاما التثنية في ذو و
ذات فلا يجوز فيه الا الاعراب في كل الوجوه فيدل كلامه على مجيهما
ولعل المصنف نقل منه وبهذا القول من التانيث والتثنية والجمع
يعرف انها اي ان ذو الطائية ليست بالتي تضاف الى الجملة الفعلية
في نحو اذهب بذي تسلم وان كانت في اللفظ مثلها ووقعت بعد
كل منهما جملة فعلية فان التي تضاف مفرد مذكر بمعنى صاحب معرب
لا تونث ولا تثنى ولا تجمع على لغة عند اضافتها الى الجملة لان
موصوفها مفرد مذكر كما يجي بحثها ان شاء الله تعالى بخلاف هذه
فانها مبنية على الاشهر وتونث وتجمع عند بعضهم وذا من الموصولات
ايضا في قولهم ماذا خاصة عند سيبويه في احد قوليه واعلم ان ذا
اذا وقع بعد ما الاستفهامية او بعد من الاستفهامية هكذا قال
ابن مالك والشيخ الرضي ولم يكن ذا ذا ايضا كما في ماذا الذي صنع
ومن ذا الذي يقرض الله فان ذا ذا ايضا فيهما يجي الموصول بعده
مع احتمال ان يكون اسم اشارة بدليل قوله تعالى امن هذا الذي
هو جند لكم يكون ذا على احد قوليه موصولا وما استفهامية
والقول الاخر ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة بمعنى اي شيء وذا

مطلقا عند الكوفيين من الموصولات فانهم قالوا ان ذا وجميع اسماء
الاشارات تجيء موصولات سواء وقعت بعد ما الاستفهامية
او لا نحو ماذا صنعت بمعنى اي شيء الذي صنعته فيكون ذا موصولا
وما بعده صلته والعائد منه اليه محذوف والاحسن في جوابه
الرفع على ان يكون ذلك الاسم المرفوع خبر مبتداء محذوف هو ضمير
راجع الى ذا الموصولة لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتداء وما خبر
مقدم لكونها نكرة وعند سيبويه ما مبتداء مع تنكيره وذا خبر لانه
يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وانما كان الاحسن
اذن في جوابه الرفع لان الاولى في الجواب ان يكون مطابقا للسؤال
او بمعنى اي شيء صنعت فيكون ماذا بمنزلة كلمة واحدة منصوبة المحل
على انها مفعول لصنعت وقيل ان ذا في ماذا زائدة وجوابه بالنصب
احسن على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ماذا في السؤال حذف لدلالة
السؤال عليه واعلم ان الرفع على الجواب على ما ذكرنا ما النصب انما يكون
اذا كان المجيب موافقا للسائل في اعتقاده في كلامه فيحذف ويستغني
بدلالة كلام السائل عليه عنه فعلى هذا لا يكون قوله تعالى اساطير
الاولين جوابا لقوله تعالى ماذا انزل ربكم لفساد المعنى اذ المعنى يصير
حينئذ الذي انزله ربنا اساطير الاولين والقائلون بهذا كانوا كفارا
غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما تدعون انزاله
منزلا بل هو اساطير الاولين وكذا اذا لم يكن المجيب موافقا له في الفعل
تعذر تقديره لاخلاله بالمعنى اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد له
كما اذا قال له وقد سمع صوتا ظنه ضربا منه من ضربت فيقول هو صوت

منادى فالنصب ههنا لا يستقيم ونحو قوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت
وهذا تحملين طليق استدل الكوفيون على ان هذا موصول اذ المعنى الذي
تحملينه طليق فاجاب المص عنه بقوله مع شذوذه عند البصريين يحتمل
ان يوجه على غير الموصول بان يقال هذا ههنا على اصله وهو اسم اشارة
ومحله مرفوع بالابتداء وطليق مرفوع على انه خبره وتحملين منصوب المحل
على الحال اي هذا حال كونك حاملة له او حال كونه محمولا منك طليق فلا
يتعين للاستدلال على انه موصول وحمل الزجاج قوله تعالى ذلك هو الضلال
البعيد يدعو لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير على انه اي
على ذلك بمعنى الذي كما قال الكوفيون منصوب المحل بيدعو بعده اي
يدعو الذي هو الضلال البعيد ليكون ما بعده وهو قوله لمن ضره الى اخره
جملة ابتدائية فيفتح اللام الذي في قوله لمن ضره في موقعه لانه داخل
على اول الجملة حينئذ ولا يجوز ان يكون لمن ضره مفعول يدعو لان اللام
لا يدخل على المفرد في غير الضرورة والاحسن انه اي ان ذلك على اصله
وهو كونه اسم اشارة ويكون مبتداء وقوله هو الضلال البعيد خبره وما
بعده يدعو وهو قوله لمن ضره الى اخره جملة محكية للكافر يوم القيمة اي
الكافر يوم القيمة عند كشف الغطاء يدعو ويقول لمن ضره اقرب من
نفعه لبئس المولى فمن مع صلته مبتداء وخبره الجملة القسمية فيكون يدعو
بمعنى يقول ويجوز ان يحكى بعد القول الجملة على حالها من كونها مصدرة
باللام واما تقديم الناسخ في اللام الى ما بعده من بان يقال التقدير من
لضره اقرب من نفعه فيكون من مفعول يدعو وضره مبتدا وخبره اقرب
واللام داخلة في التقدير على المبتداء وان كان في اللفظ داخلا على المفعول

أيٌّ من الموصولات

فتقسف وذلك لان اللام حينئذ جزء من صلة من وما في حيز الموصول لا
يتقدم عليه وانما كان الوجه الثاني منهما الاحسن لبقاء ذلك على اصله مع
عدم لزوم اشكال فيه او تعسف وأيٌّ من الموصولات اذا كان مضافا
الى معرفة ليكون موصولة معرفة والاضافة اما ظاهرة او مقدرة نحو
ايا ضربت ويجوز الحاق التاء بها موصولة كانت او لا نحو لقيت ايتهن و
بعض العرب يجوز فيها التثنية والجمع نحو اياهم اخواك وايهم اخوتك
لتصرفها في باب الاعراب وهي تكون في اوجهها الاربعة فالموصولة لقيت
ايهم ضربت والاستفهامية ايهم اخوك والشرطية ايا ما تدعو فله الاسماء
الحسنى والموصوفة يا ايها الرجل واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة
نحو مررت باي معجب وقد تقع اي صفة ايضا بالاتفاق وانما لم يذكره
المصنف لان الصفة اصلها الاستفهامية فان معنى مررت برجل اي
رجل رجل عظيم لا يعرفه كل احد فيسأل عنه ثم نقلت من الاستفهامية
الى الصفة وليست اي من الباب اي من المبني فانها معربة للزومها
حقيقة الاضافة التي من خواص الاسم فقوي امر الاسمية فيها فردت
الى اصلها من الاعراب الا موصولة مضافة محذوفة صدر الصلة اذا كانت
الجملة اسمية وكان صدرها ضميرا راجعا الى اي وانما بنيت حينئذ لان
الشيء اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها ولما حذف
الصدر صارت كانها متضمنة لما يحتاج اليه فبنيت على الضم كما بني من
قبل ومن بعد عليه نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فمن
قرأ بالضم وجاء في الشواذ ايهم اشد بالنصب والبناء على الضم هو
الاكثر وهو مذهب سيبويه قال والاعراب مع حذف

الصدر

الصلة لغة جيدة واما اذا لم تضف ايا نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب
وقد اجيز البناء قياسا لا سماعا فقيل اكرم اي افضل قال الجزولي اعرابه مع
حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان
حذفه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد واما اذا كانت الجملة فعلية فلا
يحذف منها شيء فلا يبنى اي وكذلك اذا لم يكن صدر الصلة ضميرا
لا يحذف الصدر نحو اضرب ايهم غلامه قائم بخلاف الضمير فان الضمائر
كثيرة الحذف في الصلة وكذلك اي مبنية اي اذا حذف المضاف
اليه ولم يكن مقدرا كما في النداء نحو يا ايها الرجل اما لكونها غير مضافة
او لتاكيد الامر المقتضي للبناء بدخول حرف النداء عليها والمصنف
لم يذكر ذلك وقول الخليل والكوفيين بارتفاعه اي بارتفاع اي في
مثل هذا الموضع على الابتداء وما بعدها خبرها وهي على هذا استفهامية
لا موصولة على الحكاية بتقدير القول قالوا ان ايهم في الآية مبتدأ و
خبره اشد ومن كل شيعة مفعول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام قال
الله تعالى واوتيت من كل شيء فيكون من للتبعيض والجملة اعني ايهم اشد
محكية اي انها صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم
اشد ضعيف اذ الحكاية واضمار القول على خلاف الاصل قلما يصار اليه
في سعة الكلام وانما يصار اليه في ضرورة الشعر قال سيبويه لو جاز اضرب
ايهم افضل على الحكاية كما اجاز الخليل على معنى اضرب الذي يقال له
ايهم افضل لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له
الفاسق الخبيث وكذا قول يونس بالتعليق اي بتعليق الفعل الذي قبل
اي عن العمل فانه لا يجوز تعليق غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل

ايهم افضل ضعيف اذ لا يعرف تعليق المؤثر من الافعال عما ليس من افعال القلوب
ولان المعلق يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا
يكون جملة وفي نظر الشارح ههنا نظر لان يونس يجيز تعليق الفعل سواء
كان من افعال القلوب او لا وليس مذهبه ان التعليق مختص بافعال
القلوب وبما هو بمعناه حتى يلزم نظره على المصنف ولا يليها من الافعال
ولا يكون العامل فيها منها الا المستقبل دون الماضي قال
الكسائي وقد خلقت كنا اي وضعت كذا قال ابن السراج ان
ايا بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض
الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضعت اي له والمستقبل
ليس كذلك وقال المصنف ولعل هذا معنى قول الكسائي انها
خلقت كذا فكانه عبر عن وضعها للمعنى الذي ينافي الماضي دون المستقبل
بانها خلقت كذا والمستفهم بها اي باي عن نكرة وصلا يطابقها به
اي يطابق المستفهم ايا بالنكرة تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا
واعرابا حكاية الا انه لا يلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل يعرب بالحركات
في الوصل نحو اي يا فتى وايا يا فتى واي يا فتى وايان وايين وايون
وايين يا فتى وايه وفي تلك العلامات من الحروف والحركات
وجهان احدهما انها اعراب ويكون رفعها بالابتداء وخبرها محذوف
ونصبها على المفعولية وفعلها محذوف وجرها على اضمار الجار والثاني
ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع
بالابتداء والتقدير اي هو اي اي رجل هو وهو اولى من الاول لقلة
اضمار الجار وضعف تثنية اي وجمعها لغير الحكاية والى الوجه الثاني

المستفهم بأي

الشارح

اشار بقوله حكاية فانه قيد في الجميع وبجوز الافراد في الاحوال الثلث المذكورة
والاقتصار على اعرابها مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد المذكر
والمونث والمثنى والمجموع ويسقط المستفهم الحركة من ياء اي ونون
تثنيته وجمعه ومن تاء واحد المونث وتاء جمعه على القول الاشهر وهو
قول من راعى المطابقة ويسقط التنوين من اي بلا بدل في حالتي الرفع و
الجر ومع ابدال الالف عنه في حالة النصب وقفا اي يسقطها في حالة
الوقف سواء روعي المطابقة او جوز الافراد وبالجملة كان حكم اي في
الوقف حكم الاسماء المعربة لانها معربة وفي المعرفة عند الاستفهام الرفع
واجب لا غير وان كان المعرفة علما نحو اي زيد لمن قال رايت زيدا واي
الرجل لمن قال رايت الرجل وانما وجب الرفع تفاديا واحترازا عن المخالفة
بينهما اي بين اي والمعرفة التي بعدها لفظا لو قيل اي زيد او زيدا على
الحكاية وذلك لان الاعراب ظهر في اي فيمكن ان يخالفها ما بعدها في
الاعراب بخلاف من زيدا او من زيد فانه لا يظهر المخالفة بينهما لان من
مبني ومن حكم الموصول ان ينزل مع صلته منزلة اسم واحد ولذا يقع مع
صلته فاعلا فلا يوصف ما وصف منه كالذي والتي واما ما لا يوصف منه
كمن وما فانه لا يوصف لا قبل تمام الصلة ولا بعدها ولا يؤكد ولا يبدل منه
قبل تمام الصلة سواء كان هذه التوابع واقعة بين الموصول وصلته او
بين بعض منها وبعض لانها لا تجيء الا بعد تمام الكلمة وتمام الموصول انما هو
بصلته ومن ثمه اي من اجل انه لا يوصف ولا يؤكد ولا يبدل قبل تمامها لم
يجز مررت بالذين اجمعين في الدار لوقوع تاكيد الموصول وهو اجمعين قبل
الصلة وهي في الدار وبالضاربين اجمعين زيدا كذلك لم يجز لوقوع تاكيد قبل

المذكر

تمام الصلة لان زيدا معمول ضاربين وهو صلة اللام فيكون زيدا من تتمة الصلة
وجاز بالضاربين اجمعون زيدا على ان يكون تاكيدا للضمير المستكن في الضاربين
لان اجمعون حينئذ من اجزاء الصلة على البعض الآخر لان بعض الصلة و
البعض الآخر منها وكانا كالجزئين الا انه لا يجب ترتب احدهما على الآخر بل
يجوز تعقب كل منهما عن الآخر بخلاف الصلة والموصول فان تأخر الصلة
لكونها مبينة له واجب عنه وانما لا يجوز بالضاربين اجمعين على ان يكون
اجمعين تاكيدا لضاربين بقطع النظر عن الموصول لانه حينئذ يكون نكرة
ولا يجوز تاكيد النكرة باجمعين عند البصريين ولا يجوز الذي الذي كان
ابواه راغبين فيه منطلق لان الذي الاولى مبتداء والذي الثاني
ايضا مبتداء وكان ابواه راغبين فيه جملة واقعة صلة للموصول الثاني
منطلق ان جعلته خبرا للثاني كان الثاني بصلته وخبره صلة للاول
والعائد اليه هو الضمير المجرور في فيه ولا بد من ان يذكر او يقدر
للاول خبر لان الموصول الثاني مع صلته وخبره صلة للموصول الاول و
الموصول مع الصلة بمنزلة اسم مفرد فلا بد له من خبر بعينه
منطلق نحو اخوك مثلا ليتم الكلام لا قبله والا لكان الاخبار عن الموصول
قبل تمام الصلة وان جعلته خبرا للاول فلا بد للثاني من خبر لان الثاني
مع صلته بمنزلة اسم مفرد والمفرد لا يصلح صلة للموصول فلا بد له من
خبر قبل منطلق ليتم جملة ومعنى قوله حتى يجيء لاحدهما بخبر ظاهرا او مقدرا
ان المذكور خبر لاحدهما فلا يجوز هذا الكلام حتى يجيء للآخر بخبر ظاهر
او مقدر وتقول جاءني القائم اليه فاعل جاء في الشارب ماؤه فاعل
القائم الساكن داره فاعل الشارب الضارب اخاه فاعل الساكن زيد

ويجوز تقديم بعض اجزاء الصلة مع

فاعل

فاعل الضارب فكل واحد من المعرفات جزء صلة للمعرف قبله فلو جئت للقائم
بتابع من التوابع قبل شيء مما ذكر من هذه المعرفات لم يجز لان الكل في
صلته اي في صلة القائم ومن تتمتها ولا يجوز ذكر تابع للموصول قبل تمام
صلته واذا قلت الضارب مفعول اكرم هيج وانما قدمه للابهام و
الالغاز فان الغرض من هذه المسئلة تمرين المتعلمين ورياضتهم الشاتم
مفعول الضارب المكرم مفعول الشاتم المعطيه مفعول المكرم والضمير
المنصوب وهو عائد الى اللام مفعوله الاول درهما مفعوله الثاني القائم
فاعل المعطي في داره يتعلق بالقائم اخوك فاعل القائم سوطا مفعول
مطلق للضارب بشر بكرا عمرا خالدا عبد الله اكرم الآكل فاعل اكرم
طعامه مفعول الآكل غلامه فاعل الآكل فالبدل الاول وهو بشر للموصول
الاخير وهو اللام في القائم والبدل الذي بعده وهو بكر بدل للذي
قبله اي قبل القائم وهو المعطيه وهكذا على الترتيب بان يكون عمرا
بدلا من المكرم وخالدا من الشاتم وعبد الله من الضارب والا اي
وان لم يكن البدل الاول للموصول الاخير والذي بعده للذي قبله
فالابدال يكون قبل تمام الصلة فانك لو نصبت بشرا ليكون بدلا
من المعطي مثلا ونصبت بكرا ليكون بدلا من القائم لكان بكرا من توابع
القائم بدلا نائبه في صلة المعطي فكنت قد ابدلت من الموصول وهو
المعطي قبل تمام الصلة وعلى هذا فاعتبر نحو هذه المسئلة وما شاكلها
ان تبتدأ بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والبدل
وهكذا تتصاعد الى الموصول الاول ولا يجوز لك ان تقدم البدل من
الموصول الاول وهو الضارب على اسم من المبدلات الباقية ولا من الابدال

ما القائم ٣

حق

لانها كلها في صلة الضارب قيل ان بشر بدل من القائم فيكون من تتمته وسطا
ليس من تتمته لانه من تتمة الضارب فهو اجنبي وقع بينهما قلنا سلمنا انه
واقع بينهما لكنه ليس بواقع بين اجزاء الصلة اذ آخر صلة القائم قوله اخوك
غاية ما في الباب انه اجنبي واقع بين البدل وهو بشر ومبدله وهو القائم
وهذا واقع كثير كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن
كان يرجو الله واجاز الفراء الذي نفسه محسن اخوك على ان يكون نفسه
تاكيدا لمبتداء محذوف وهو هو العائد الى الذي ومحسن خبره والجملة صلة
الذي وهو مع صلته مبتداء خبره اخوك واجاز الذين اجمعون محسنون
اخوتك على ان يكون اجمعون تاكيدا لضمير محذوف عائد الى الذين وهو
هم واجاز الذي وزيد ضاربان اخوك على ان يكون زيد معطوفا على الضمير
المحذوف العائد الى الذي فالتابع في هذه الصور للمحذوف كما يشاهدون
الموصول والا لزم وقوع تابع الموصول قبل تمام صلته ولا يجوز الفراء
الحذف اي حذف الضمير العائد الى الذي مع الفعل نحو الذي ضرب
اخوك ومع الظرف نحو الذي في الدار اخوك بتقدير الذي هو ضرب
او الذي هو في الدار لالباسه اي لالباس الحذف مع الفعل والظرف
فانه لم يعلم حينئذ ان الجملة التي وقعت صلة فعلية وظرفية او اسمية
وانما يكون الالباس مع الفعل والظرف حيث لا تابع للمحذوف اما اذا
كان له تابع نحو الذي نفسه ضرب اخوك والذي نفسه في الدار اخوك
فلم يجوز الفراء ايضا مع وجود القرينة الدالة على المحذوف طردا
للباب وهذا معنى قوله فتبعه اي فتبع ما لا تابع له الذي فيه الالباس
المتبوع اي ما له تابع دال على المحذوف في امتناع الحذف او يكون

المراد بالمتبوع الاصل وبالتابع الفرع فتبع الاصل الفرع الذي لم يكن فيه
تلك القرينة اصل بالقياس الى ما لم تكن فيه ومنه اي ومن المبني اللازم
ما يتضمن معنى حرف الاستفهام او معنى حرف الجزاء غير اي فانها مع تضمنها
معنى حرف الاستفهام والجزاء تكون معربة لما ذكرنا قبل كما ومن واين وقوله
للمكان متعلق في اين وقوله استفهاما وجزاء قيد في الثلاثة ومثله متى للزمان
كذلك اي تكون استفهاما وجزاء وايان في معناها اي في معنى متى في
انها للزمان كمتى استفهاما الا ان متى اكثر استعمالا وايان مختص بالامور
العظام نحو ايان مرسيها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكيف للحال
استفهاما نحو كيف زيد فانه سؤال عن احواله اي صحيح ام سقيم وانى للحال
اي للحال استفهاما نحو انى ومن اين ابك الطرب وجزاء نحو قوله فانه
انى تاتها تلتبس بها ومثل كم الاستفهامية فانها مبنية لتضمنها معنى الا
ويلحق بها اي بالاستفهامية الخبرية في البناء لشبهها بها او بنيت لتضمنها
معنى الانشاء الذي يكون بالحروف غالبا او لكونها موضوعة وضع الحروف
ولها في وجهيها اي الاستفهامية والخبرية صدر الكلام اما الاستفهامية
فللاستفهام واما الخبرية فلتضمنها معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام ومخرج
له عن الخبرية وكل مؤثر في معنى الجملة فحقه صدر تلك الجملة فان تقدمها
الجار اسما كان الجار او حرفا فالمعنى الموجب لها اي لكم الصدارة وهو
الاستفهام مقدر قبلها اي قبل الجار لاتحاده بها فانه لشدة اتصال الجار
بالمجرور مع امتناع تاخر الجار عنه جعل الجار معها بمنزلة كلمة واحدة مستحقة
للتقدم فالاستفهام في بكم اشتريت مقدر قبله التقدير ابكم اشتريت
ومحلها عند تقدم الجار الجر والا يتقدمها الجار فالواقع بعدها ان كان

لان ما فيه القرينة

متى

ايان

كيف

انى

اي الكلام الواقع

عطف على جواب الشرط

اي الواقع بعدها فعل او ما جرى مجراه مما يعمل عمل الفعل فان اسند هذا
الفعل والجاري مجراه الى ضميرها نحو كم رجلا جاءك او كم رجل في الدار او
اسند الى متعلقها نحو كم رجل جاءك غلامه فان الغلام متعلق الضمير لكن
عاد الضمير في متعلقها الى كم لان الضمير كناية من كم فمتعلقه يكون متعلق
كم في الحقيقة فالرفع بالابتداء اي يكون محل كم مرفوعا بالابتداء وان لم
يسند الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها او متعلقها فان كان هذا الفعل
او الجاري مجراه واقعا عليها فالنصب اي فمحلها النصب بالمفعولية وان
ان كان واقعا على ضميرها سواء كان الضمير ظاهرا او مقدرا نحو كم رجلا ضربته
وكم رجل ضربت على تقدير ضربته او واقعا على متعلقها نحو كم رجل ضربت
غلامه فالوجهان جايزان الرفع على الابتداء والجملة بعدها خبر والنصب
على المفعولية اضمارا على شريطة التفسير ولابد في الثاني من الوجهين
المذكورين وهو النصب من تقدير ناصب بعدها اي بعد كم لاقتضائها التصدر
فيكون التقدير كم رجل ضربت ضربته وكم رجل اهنت ضربت غلامه وفيه
نظر لانها انما تقتضي التصدر اللفظي لا التصدر التقديري لان المقدر
كالمعدوم لفظا فلا يجب تقدير الناصب بعدها وفسر الشارح الثاني بما كان
الفعل واقعا على الضمير او متعلقه وليس على ما فسر لانه لا يجب فيه تقدير
الناصب اذا كانت مرفوعة المحل على الابتداء والا يكن الفعل واقعا
عليها ولا على ضميرها ولا على متعلقها فلابد من ان تكون ظرفا ان كان مميزها
ظرفا نحو كم يوما ضربت او يكون كم مصدرا ان كان مميزها مصدرا نحو
كم ضربة ضربت وان كان الواقع بعدها اسما مفردا اي غير جار مجرى
الفعل فالرفع بالابتداء ان لم تكن ظرفا نحو كم مالك فان كم مبتداء عند

سيبويه وما بعدها خبرها لانه يجوز ان يخبر بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام
وعند غيره خبر ما بعدها ابتداء والرفع بالخبرية ان كانته اي ان كانت كم ظرفا
ويعلم كونها ظرفا بمميزها فان كان مميزها ظرفا فهي ظرف نحو كم يوما سفرك
فكم ههنا منصوب المحل اولا بما يتعلق به الظرف اي كم يوما كاين سفرك و
مرفوع المحل ثانيا لقيامها مقام عاملها الذي هو خبر المبتداء وهكذا حكم اسماء
الاستفهام والشرط تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم
والظرف منها كمتى واين يكون ابدا منصوبة المحل على الظرفية اذا لم تكن مجرورة
بحرف جر وقد يكون محلها مرفوعا على الخبرية ومنصوبا على الظرفية اذا كان
خبر مبتداء نحو متى عهدك الا ان الشرط من هذه الاسماء لا يقع بعده الا
لاقتضاء الشرط الفعل ولا تكون اسماء الشرط الظرفية الا منصوبة على
الظرفية ابدا وحكمها اي حكم كم استفهامية كانت او خبرية في جواز عود
الكناية اي الضمير الى لفظها ومعناها حكم من فان كم مفرد اللفظ مذكر
فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسئول عنه مثنى او مجموع ويجوز
الحمل على المعنى نحو كم رجلا جااك وجاؤك وقيل انه مفرد اللفظ مجموع المعنى
نحو كل فلا يجوز على هذا عود ضمير المثنى اليه ومنه اي ومن المبني للازم ما يجب
فيه الاضافة الى الجملة فانه اذا لزم اضافته الى الجملة واضافتها اليها كلا اضافة
لانه وان كان في الظاهر مضافا اليها لكنه في المعنى مضاف الى مضمونها اشبه
الغايات التي حذف منها ما اضيفت اليه ولهذا لزم البناء فيه لان الاضافة
لازمة كاذ فانها لازمة الاضافة واذا فيها خلاف هل هي مضافة الى شرطها
او لا زمانيتين كانتا او مكانيتين فاذ حال كونها زمانية للماضي اي لزمان من
ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به فاذا دخلت على الفعل

وَالا فبالخبرية
بكذا في شرحي الثالي والخافي
بدل مرة وبالخبرية ان كانت
ولا يخفى ان المختار في ضربه
كان الاشتغال

قلبه الى الماضي كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وعكسه جملة
زمن بابه ونادى اصحاب الجنة وتضاف اذ الى كلتا الجملتين الاسمية و
الفعلية وذلك لعدم ظهور معنى الشرط عليها بخلاف اذا نحو جئتك اذ
زيد قائم واذ قام زيد الاولى اسمية خبرها مفرد والثانية فعلية فعلها
ماض واذ يقوم زيد فعلية فعلها مضارع واذ زيد يقوم اسمية خبرها
فعل مضارع واستقبح اذ زيد قام اي استقبح وقوع جملة اسمية خبرها
فعل ماض بعد اذ لان الخبر من مظان الاسم او ما يضارعه كالفعل
المضارع الا اذا دعت ضرورة الى العدول عن الاسم وعن مضارعه ولا
ضرورة هنا لان الغرض وهو الدلالة على المضي حصل من نفس اذ فلا ضرورة
الى الاتيان بالماضي في الخبر بخلاف قولك زيد قام حينئذ فان هذا الغرض
لا يحصل الا بالاتيان في الخبر ولان اذ موضوعة للماضي فايلاؤها الماضي
اولى للمناسبة ولا يرد على هذا الوجه اذ اذ زيد يقوم لان اذا داخلة على
يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر على مذهب سيبويه ولان يقوم ليس
مختصا بالاستقبال ولانه لا يلزم فيه العدول عن الاصل واذا للمستقبل
اي لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به
في اعتقاد المتكلم وقد يكون للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
وحتى اذا جعله نارا ولتضمنها اي لتضمن اذا معنى المجازاة والشرط لا
تضاف الا الى الجملة الفعلية اما ظاهرة او مقدرة عند المبرد فقوله
تعالى اذا السماء انشقت بتاويل اذا انشقت السماء على سبيل الوجوب
عنده وعلى سبيل الاولى عند سيبويه والاخفش وانما لم يوجبا الفعل
بعدها كالمبرد لانها ليست بعريقة في الشرط كان ولو بل هي متضمنة

معناه تضمنا عارضا على شرف الزوال لانها موضوعة للامر المقطوع المتضمنة
للشرط الذي كان وجوده مفروضا بخلاف سائر الاسماء الجوازم المتضمنة
معناه فان تضمنها له صار بعد العروض عريقا لانها ليست للامر المقطوع
وانما لم يوجبا الفعل في حال السعة لجواز اضافتها الى الجملة الاسمية الخالية عن
الفعل في حال الضرورة نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب
قوله ___ الشارح بخلاف اذ فانها لا
تتضمن معنى المجازاة لان وضعها للمضي والشرط انما يكون في المستقبل
لا في الواقع اقول ___ الشرط هو المفروض
وجوده وهو قد يكون في الماضي والكلمة الموضوعة له لو وقد يكون في
المستقبل والكلمة الموضوعة له ان والاصل فيها اي في اذا القطع بوجود
الشرط والجزم به ولهذا كثر استعمالها في الكتاب العزيز لقطع علام
الغيوب تعالى بالامور المتوقعة لكن قد تستعمل بمعنى ان من غير قطع وجزم
وذلك لانه لما ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نقطع بوقوعها
على خلاف ما نتوقع جوز في اذا تضمن معنى ان كما في متى من غير قطع في
لهذا الجزم بها في الشعر كقوله اذا اقصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى
اعدائنا فنضارب بخلاف ان فان الاصل فيها الشك في وجود الشرط
من غير ترجيح لوجوده على عدمه وليست للقطع وذلك لان كلمة الشرط
تطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون
الثانية والفرض ينافي القطع ولما كان الاصل فيها غلب وقوع الماضي
بعدها استعمالا لان الماضي مقطوع به وقد تجرد اذا عن تضمن
معنى المجازاة لمعنى الظرفية في نحو والليل اذا يغشى فانه لو كان في اذا

فانه لو كان في اذا معنى الشرط لكان جوابها اما ما بعدها او مدلولا عليه بما قبلها وليس بعدها ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه الا القسم ولا يصلح القسم للجواب والا كان التقدير اذا يغشى الليل اقسم فيلزم ان يكون القسم معلقا بغشيان الليل وهو خلاف المقصود اذ القسم بالضرورة منجز حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا او تشتغل اذا السماء صحا مجردا عن معنى الظرفية ايضا في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاذا ههنا ابتداء وخبر نص على ذلك سيبويه وان لم يكن له شاهد من كلام العرب اما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فليس مما نحن بصدده لان اذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة ظرف مكان وقال

الزجاج انهما ظرفا زمان ويختص الاولى وهي اذ المكانية بالجملة الفعلية التي فعلها ماض والثانية وهي اذا المكانية بالاسمية ايقاعا للتخالف بينهما اي بين المكانية من اذ واذا وبين الزمانية منهما فان اذ الزمانية تدخل الجملتين والمكانية تختص بالفعلية واذا الزمانية تختص بالفعلية والمكانية بالاسمية نحو بينا زيد قائم اذ راى عمرا وبينا زيد قائم اذا طلع عليه والاغلب مجي اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا والاصمعي لا يستفصح الا طرحهما اي طرح اذ واذا في جواب بينا وبينما وانشد الاصمعي فبينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضة وزناد راع فان اتانا جواب لبينا من غير اذ واذا وانما

وانما لا يستفصح لان الظاهر ان العامل في بينا وبينما هو الجواب كما في اذا الزمانية فان العامل فيها على الصحيح وعند الاكثرين هو الجزاء لا الشرط لان الشرط مخصص لها وتخصيصه ليس لكونه صفة لها والا لكان الاولى فيه الاتيان بالضمير كما في قوله يوما تسود فيه الوجوه على ما سيجي فيكون التخصيص لكونه مضافا اليه اذ لا مخصص ثالثا الا الاستقراء واذا كان الشرط مضافا اليه لا يجوز ان يكون عاملا لان كل كلمتين كانتا بمنزلة كلمة واحدة في وقوعهما معا جزء كلام لا يجوز ان يعمل الثانية منهما في الاولى لانه لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه ومؤخر من وجه فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى وقال

ابن الحاجب في شرح المفصل التخصيص حاصل في اذا بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه الشمس فلا يلزم الاضافة فلا يلزم فساد عمل الشرط فيها وفيه نظر لان التخصيص في الزمان انما يكون بالصفة لا بمجرد الفعل ذكر بعده اذ لو كان مجرد ذكره كافيا في ذلك لزم تخصيص متى في متى قام زيد مع انه غير مخصص اتفاقا فيلزم على تقدير ان يكون العامل هو الجواب تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف لان الجواب مضاف اليه لاذ واذا وفيه نظر لان العامل مع وجود اذ واذا هو معنى المفاجاة او نقول لا نسلم ان اذ واذا المكانيتين مضافتان حتى يلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف لانه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وقيل انما لا يستفصح الا طرحهما لكثرة مجي جوابهما بدونهما وفيه نظر لان الكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح وانما تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين علي رضي الله عنه بينا هو يستقيلها في

وليس قبلها ما يدل عليه

عليه السلام

حيوته اذ عقدها لآخر بعده وفاته وانما ادخلت اذ واذا المفاجاة في جواب
بينا وبينما لانه لما لزم مضمون الجملة الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ادخلتا
للدلالة على اقتران مضمون الاولى بالثانية مفاجاة بلا تراخ ليكون اكد
في معنى اللزوم وعن بعضهم ان اذا في قولهم خرجت فاذا السبع خبر وما بعده
مبتداء وليست اذا مضافة كما يقال خرجت فثم السبع اي فبالمكان السبع
وان كانت اذا زمانية كما قيل كان التقدير ففي ذلك الزمان حصول السبع على
حذف مضاف لان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة والصحيح ان الخبر محذوف
اي خرجت فاذا السبع واقف حملا لاذا على الكثير الشائع وجاز في نحو خرجت
فاذا زيد قائم الرفع في قائم على انه خبر زيد والنصب حملا على حذف الخبر
والمنصوب حال اي فاذا زيد حاصل بحال كونه قائما ويجوز عند الكوفيين في
المعرفة النصب نحو خرجت فاذا عمرو القائم على ان عمرو مرفوع بالظرف
لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان وان القائم منصوب بوجدت الدال
عليه اذا المفاجاة فالتقدير خرجت فوجدت عمرا القائم واما قولهم كنت
اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اي الزنبور هي اي
العقرب فلا يجوز فيه اي في هي الا الرفع على الخبر عند سيبويه والكوفيون
يقولون فاذا هو اياها وحكي ان سيبويه وفد على البرامكة فطلب ان
يناظر الكسائي في مجلس يحيى بن خالد فسئل عن هذه المسألة فاذا هو هي
ولا يجوز النصب فقال الكسائي لحنت وليس من كلام العرب
فقال يحيى اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما قال
الكسائي العرب اجتمعت ببابك وقد قنع بهم اهل المصرين فاذ خلوا
فوافقوا الكسائي وقال الكوفيون القياس ان اذا

فقال

اذا كانت

اذا كانت للمفاجاة كانت ظرف مكان والظرفية تقع ما بعده ويعمل في الخبر عمل
وجدت وقال ثعلب اعتاد الكوفيين ان هو عماد واذا كوجدت
مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها والحق مذهب
البصريين وموافقة العرب للكسائي لا حجة فيها للتهمة اذ روي انهم اعطوا
جعلا على متابعة الكسائي وقولهم اذا بمعنى وجدت باطل لانه لم يعمل عمله
وكذا ما ذكره ثعلب لان الفصل والعماد عند الفريقين فضلة يجوز حذفها
ولا يخل به الكلام ولا يجوز حذف هو في هذه المسألة وروي عكس
هذا في المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه فانه قيل سأله الفراء
في مجلس الرشيد عن هذه المسألة فقال فاذا هو اياها وخطاه الكسائي
وادخل القشيريون من بني شيبان فكل يقول فاذا هو هي فسكت سيبويه
خجلا وزعم بعضهم كابن بري ان اذا حرف مفاجاة وهو المروي عن الاخفش
عند وقوع الجملة بعدها ظاهرة الجزئين اولا وعلى قوله خبر المبتداء
الذي بعده محذوف وقال ابن مالك وهو الصحيح عندي لانها
لو كانت ظرفا لم ترتبط بين جملتي الشرط والجزاء في نحو وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اذ لا يكون كذلك الا الحرف و
بينا وبينما هكذا مشبعة او متصلة بما المزيدة اعلم ان بين في الاصل مصدر
بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك
ودخولك اي زمان فراقهما وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما قصدا اضافته
الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة اشبعت الفتحة فتولدت الف
ليكون الالف دليلا على عدم اقتضائه للمضاف اليه لانها انما يؤتى بها
للوقف كما في انا وما الظنونا او زيدت ما الكافة لانها تكف المقتضي عن

الظروف الزمانية

الاقتضاء من الظروف الزمانية فانه اذا كف بما واضيف الى الجملة لا يكون
الا للزمان وان كان عند اضافته الى المفرد مستعملا في الزمان والمكان كاذ كون
لانه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث مع انه في الحقيقة مضاف الى زمان
مضاف الى الجملة فالتقدير في بينا زيد قائم بين اوقات زيد قائم اللازمة الاضافة
الى الجملة الاسمية قال الشيخ الرضي ويدخلان في الماضي
والمستقبل وقال ابن مالك ويلزمان الاضافة الى الجملة وبما
قيدها بالاسمية والعامل فيهما اي في بينا وبينما الجواب اذا كان الجواب مجردا
عن كلمتي المفاجاة وهما اذا واذ اذ لامانع يمنعه من العمل واما اذا لم يكن مجردا عن كلمتي
المفاجاة فمعنى المفاجاة المتضمنة هما اي اذ واذا اياه اي هذا المعنى هو العامل
في بينا وبينما وليس العامل هو الجواب لانه مجرور باضافة اذ واذا اليه وما
في صلة المضاف اليه لا يتقدم المضاف والاولى ان نقول في بيان اعرابهما
الحكي ما قال الشيخ الرضي عند دخول اذ واذا في جوابهما وهو ان اذ واذا
اذا كانا ظرفي مكان كما هو مذهب المبرد كانا منصوبي المحل على انهما ظرفا
مكان لما بعدهما ولا يجوز على هذا القول ان يكونا مضافين الى الجملة بعدهما
لان ظروف المكان لا تضاف الى الجمل الا حيث وكان بينا وبينما ظرفي زمان
له فتقدير بينا زيد قائم اذ رأى هندا اي زيد هندا بين اوقات قيام ٢
زيد في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان كانا ظرفي زمان على ما هو
مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدأن
خبرهما بينا وبينما فالتقدير على هذا وقت رؤية زيد هندا كائن بين
اوقات قيامه ومثل حيث للمكان فانه ايضا من الظروف اللازمة الاضافة
الى الجملة وبني على الضم تشبيها بالغايات لان اضافته الى الجملة كلا اضافة
كقبل وبعد

بين وبينما

حيث

وتضاف حيث الى كلتا الجملتين الاسمية والفعلية لانها لمكان النسبة
وهي كما تكون في الاسمية كذلك تكون في الفعلية وقد شذ اضافتها الى
المفرد نحو اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا ومنهم
من يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود فعلى هذا
تكون ايضا مضافة الى الجملة واعلم ان حيث ليست بلازمة للظرفية فانها
في البيت مفعول برأيت اي مكان سهيل كما في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل
رسالاته ولما من الظروف اللازمة الاضافة الى الجملة بمعنى حين
وهي لوقوع الشيء لوقوع غيره وهي ظرف عند ابي علي وكلام سيبويه يحتمل
فانه قال لما لوقوع الامر لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف
وقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرط
في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني
لثبوت الاول ولا تضاف لما الا الى الجملة الفعلية التي فعلها ماض لفظا
او معنى لتضمنها معنى الشرط فرق الى المجازاة كلو والعامل في لما الجواب وجوابها فعل
ماض او جملة اسمية مع اذا المفاجاة كقوله تعالى فلما كتب عليهم القتال
اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا
وليس من الباب اي من باب اللازم البناء كلما وان كانت من الظروف
اللازمة للجملة الفعلية متضمنة معنى المجازاة لما فيه من معنى العموم و
الاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط وانما لم تكن من الباب
لانها كل اضيف الى المصدر لان ما مصدرية السادة مسد الظرف
لانه قد يذكر المصدر ويراد منه الظرف نحو اتيك طلوع الشمس فيكون
الزمان المضاف الى ما المصدرية مقدرا منصوبة على الظرفية لعدم ما

او مستند متضمنة

وقال الرضي يعمل لما

يوجب بناءها من اضافتها الى الجملة وقيل ما في كلما نكرة موصوفة بمعنى حين
والجملة بعدها صفة لها والضمير فيها محذوف فيكون التقدير في كلما طلعت
الشمس آتيك كل حين طلعت الشمس فيه آتيك والاولى ان تقول ان حكم كلما
حكم بينما فيكون كلما في الاصل كل وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما اريد
اضافته الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة كفت بما وبنيت على الفتح الذي
كان يستحقه حالة الاعراب كما بني بينما عليه ومنه اي ومن اللازم البناء
ما جاء على لفظ الحرف لفظا وتقديرا فان الف على اسما لا يقدر لها اصل
كما لا يقدر لالف على حرفا اصل بخلاف الى واحد الآلاء فانه وان كان على
لفظ الى حرفا لفظا الا انه ليس على لفظه تقديرا لان الفه منقلبة
عن الياء بخلاف الحرف مع قرب معناه اسما من معناه حرفا وانما لم يقل
مع ان معناه معناه لان معنى الكاف اسما المثل ومعناه حرفا التشبيه
في لفظ الحرف كعلى وعن والكاف ومذ ومنذ فان هذه الكلمات انما بنيت
للمشابهة بينها اسماء وبينها حروفا لفظا ومعنى ومنه اي من اللازم البناء
كلمات خالفها نظام الضبط بحيث لا تدخل تحت ضابطة فلا بد من عدها
تفصيلا وهي الآن وهي للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وقد وقعت
في اول الوهلة وفي ابتداء الوضع بالالف واللام وهو علة بنائها على ما ذكر
يحتمل ان يكون هذا اشارة الى ما قاله السيرافي وهو ان الآن يشبه
الحرف بلزومها في اصل الوضع طريقة واحدة وبقائها في الاستعمال عليها
وهي التعريف باللام بخلاف سائر الاسماء فانها تكون في اصل الوضع نكرة
ثم تتعرف فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف او اشارة الى
قول ابي علي فانه قال بني الآن لتضمنه لام التعريف واما اللام الظاهرة

ما جاء على لفظ الحرف

على
عن
ك
مذ
منذ

الآن

فليست للتعريف اذ شرط لام التعريف ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن
لم يسمع مجردا عنها قال الشارح وفيه نظر لجواز
ان يكون تعريفه بكونه علما لجنس الزمان الحاضر لا لانه متضمن للام التعريف
اقول النظر انما يرد على قول ابي علي لا على قول
السيرافي وكلام المصنف محتمل للوجهين وامس فمن يرى بناءه على الكسر
كالحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريف فان كل يوم مقدم على يوم
فهو امسه فهو في الاصل نكرة فلما اريد امس الى امس يوم التكلم قصدا
معرفة بتضمنه اللام نحو لقيته امس الاحدث واما بنو تميم فسيبويه نقل
عنهم اعرابه غير منصرف في حالة الرفع وبناءه على الكسر في حالتي النصب
والجر وقط وعوض وهما للزمان الماضي والمستقبل اي قط للماضي نحو ما فعلته
قط وعوض للمستقبل نحو ما افعله عوض على سبيل الاستغراق والعموم وقد
يستعمل عوض للمضي ولا يستعملان الا مع النفي وربما يستعمل قط بدون النفي
لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما وقد يستعمل بدونه لفظا لا معنى نحو
هل رايت الذيب قط وانما بنيا لتضمنهما معنى لام التعريف الاستغراقية
لانهما موضوعان لاستغراق الزمان وقيل بني عوض على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الدا
والداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر وكان المعنى ما بقي في الدهر
داهر وحمل عليه قط في بنائه على الضم قال الشاعر رضيعي لبان ثدي ام تقاسما
باسحم داج عوض لا نتفرق وما قبل البيت تشب لمقرورين يصطليانها
وبات على النار الندى والمحلق تشب توقد والمقرور الذي اصابه القر
اي البرد وعنى بالمقرورين الندى وهو الجود والمحلق وهو اسم رجل و

امس

قط
عوض

عطفا الحلق على الذى نوع فصاحة كانه يريد انهما من جنس واحد بل اخوان امهما
واحدة واللبان بالكسر لبن المرأة خاصة وتقاسما اى تحالفا لا نفارق احدهما
الآخر والاسحم الاسود والداجي الشديد السواد وعوض بأسحم داج الليل
وهو ليس بالمشهور به بل هو ظرف بمنزلة ان يقول تقاسما فى ليل داج يكون
تآلفهما فيه واستيناس كل منهما بصاحبه اكثر وقيل هو الرحم اى تحالفا فى
الرحم قبل الولادة وفيهما اى فى قط وعوض لغات اما قط ففيه خمس لغات
قط مفتوحة الفاء او مضمومة مع ضم الطاء مشددة او مخففة ومفتوحة
الفاء ساكنة الطاء وفى عوض ثلث لغات مفتوحة الفاء مثلثة اللام
ولدى وهو من المبنيات التى خانها نظام الضبط وانما بنى لمشابهته الحرف
فى عدم التصرف ومعناه اول غاية الزمان او المكان وفيها لغات منها
لدن كان الاصل فيها لدن فخفف بحذف الضمة كما فى عضد فالتقى
ساكنان فاما ان يحذف النون فصار لد او يحرك الدال فتحا او كسرا
للساكنين فصار لدن و لدن او يكسر النون فصار لدن او خفف بنقل
الضمة من الدال الى اللام بعد حذف حركته فالتقى ساكنان فاما ان
يحذف النون او يكسر للساكنين فصار لد او لدن وقد جاء لد بحذف
نون لدن وفى قوله ومنها لغات نظر لانه ليس فى لدى اللغات
بل فى لدن لغات واما لدى فهو اسم بمعنى لدن ويشبه نونها بالتنوين
من حيث انها تحذف كما يحذف التنوين ومن حيث ان الدال قبلها يفتح
ويضم ويكسر كما ان ما قبل التنوين كذلك ولذلك التشبيه نصبتها
العرب غدوة خاصة تشبيها بالتمييز فى راقود خلا نحو لدن غدوة
حتى الاذ يخفيها بقية منقوض من الظل قالص الا اذ لصق وقلص الظل

انقضم ومن وما الموصوفتان من المبنيات التى خانها نظام الضبط بخلاف
الموصولتين والاستفهاميتين والشرطيتين فانهما داخلان تحت ضابط
وما غير موصوفة ولا موصولة اى تامة فانها ايضا مما خانها نظام الضبط
وكم الخبرية وكاين فى معناها وهى محمولة فى البناء على كم الخبرية المحمولة
على الاستفهامية فيه وكيت وذيت مما خانها نظام الضبط حال كونهما
كنايتين عن القصة والكناية هو ان يعبر عن شىء معين لفظا او معنى بلفظ
غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض وانما بنيتا لان كل واحدة
منهما واقعة موقع الجملة والجملة من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء وكان
يجب على هذا ان لا يكونا مبنيتين ايضا كالجملة لكن لما لم يجز ان يخلو المفرد
عنهما بنيتا على الاصل الذى ينبغى ان يكون الكلمات عليه وهو البناء
وبناؤهما على الفتح لثقل الياء ولا يستعملان الا مكررتين بواو العطف
نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وانما لم يجعل الكناية
بابا مفردا من المبنيات كما جعلها غيره لان جميع الكنايات ليست
مبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق مع اعرابهما ولهى ابوك اصله
لله ابوك حذف لام الجر ولام التعريف لكثرة الاستعمال ثم قلبت
الهاء الى موضع العين وسكن لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت
الالف الى اصلها من الياء على ما هو احد مذهبى سيبويه وهو ان اصله
من لاه يليه اذا تستر وبنى لتضمنه لام التعريف وعلى الفتح لخفته على
الياء وقد تحذف الياء فيقال له ابوك ولاه لا افضل اصله بالله لا
افضل حذف الباء الجارة ولام التعريف فصار لاه ثم رجع الى اصله على
ما قيل ان اصل لاه وله لان القلوب توله وتضطرب لمحبته تعالى

مركبات

ثم سكن اللام لان القسم مما يتوخى فيه انواع من التخفيف وبني لتضمنه لام التعريف
ومن الثاني وهو العارض للبناء المركبات بجعل الكلمتين كلمة واحدة وقوله
الكلمتين يشمل اقساما ستة والصدر من المركب هو المبني فقط اذا لم يتضمن
العجز منه الحرف كحرف العطف وحرف الجر تضمنا تحقيقا نحو خمسة عشر او
تضمنا تقديريا نحو الخاز باز فان الثاني منه متضمن للحرف تقديرا على ما يجئ
كبعلبك وحضرموت فانه بني الصدر منها على الفتح لكونه محتاجا الى الثاني
فيشابه الحرف وجعل الثاني معربا غير منصرف على الافصح لكونه غير متضمن للحرف
وقد بني ايضا لتشبيهها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر وبادي بدا الكلمة الاولى
اسم فاعل من بدأت الشيء اي فعلته ابتداء والثانية على وزن دعا واصله
بداء كبات وهو مصدر بمعنى المفعول تقول اعطه بادي بدا فبادي اسم
فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما
يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدا مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء
فعلى هذا كان كلا جزئيه معربا فكثر استعماله بحيث يستفاد من الكلمتين ما
يستفاد من كلمة واحدة من غير نظر الى مدلول كل واحد منهما فان معنى بادي
بداء مبتدئا فخففا الكلمتان لانهما بمنزلة كلمة واحدة باسكان الهمزة من
الاولى وقلبها ياء وحذف الهمزة من الثانية وبنيت الاولى لصيرورتها
كجزء كلمة والثانية تشبيها لها بثانية نحو خمسة عشر هذا مذهب
سيبويه فانه جعل الثانية مبنية وان كان على جهة التشبيه من غير ضعف
بخلاف معديكرب فان بناء الثانية فيه ضعيف لقصدهم التخفيف
والكلمة بالبناء تكون اخف لتطامنها بالاعراب لدخول التنوين والاعراب
في المعرب وان كان تقديريا والمصنف تبع جار الله في جعل بادي بدا وايادي

سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا والايدي كناية عن الابناء لانهم في
التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون انتصابه في الاصل على
الحال على حذف المضاف اي تفرقوا مثل اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم
سيل العرم في تفرقهم في البلاد او على المصدر اي تفرقا مثل تفرق ايادي
سبا وحكمه في بناء الاول والثاني حكم بادي بدا ولهذا اسكن الاول وقلب
همزة سباء الفا وقد يحصل والجاعل صاحب المفتاح منه اي مما بني منه الصدر
فقط نحو ضاربة وهاشمي فانه قال انهما كلمتان مركبتان من اسم وتاء تانيث
او ياء نسبة صارتا من شدة الامتزاج بمنزلة كلمة واحدة والا اي وان
تضمن العجز الحرف فكلاهما مبني كالعشر مع ما نيف وزاد عليها نحو احد عشر
الا اثني عشر فان الجزء الاول منه معرب لظهور الاختلاف في الفه
كما في الف الزيدان لتنزل الثاني منزلة نون التثنية وذلك لانه لما حذف
الواو المؤذنة بالانفصال من اثني عشر لاجل التركيب وجب حذف النون
ايضا لانه يدل على الانفصال ايضا فقام عشر بعد حذف النون مقامها
فصار اثني عشر كاثنين وكانه لا تركيب فيه ولهذا لا يضاف اثنا عشر كما
تضاف اخواته تقول ثلثة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنيك وانما
بني الجزء الثاني من احد عشر لان الاصل فيه العطف بالواو فلما قصد
امتزاج الاسمين حذفت الواو ولما ذكرنا من انها دليل الانفصال وانما قصد
امتزاج هذا المعطوف والمعطوف عليه دون غيرهما لانهما معا ههنا عدد
واحد كعشرة بخلاف غيرهما نحو لا اب وابنا فبني الجزء الثاني لتضمنه
معنى الحرف وبني الاول لانه بمنزلة الصدر من الكلمة وعلى الفتح ليتعادل
بعض الثقل الحاصل من جعل الاسمين اسما واحدا وكذلك الحادي عشر

الى التاسع عشر يعني اذا اشتق اسم فاعل من العدد كالحادي والثاني وركب
مع العشر كان الثاني متضمنا الحرف اذ اصل جاءني ثالث عشر جاءني
واحد من ثلثة عشر فعشر في التقدير معطوف على ثلثة لا على الثالث
حتى يخفى معنى العطف فيه ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة
وعطف عشر عليه اضطرادا وذلك لانه لا يمكن بناء اسمي فاعلين
من الجزئين والا لكانا دالين على مفردين لان كل اسم فاعل من العدد
يدل على مفرد من المتعدد وهو خلاف المقصود ولا يمكن بناء اسم فاعل
واحد من الجزئين مع بقاء حروفهما لانه انما يبنى مما كان على ثلثة احرف
ليمكن البناء ولا مع حذف بعض حروفهما نحو ثالث ثلث مثلا من ثلثة عشر
لحصول الالتباس حينئذ فيبنى اسم فاعل من اول الجزئين ايذانا من اول
الامر بان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطفنا الثاني عليه
لفظا وان كان من حيث المعنى معطوفا على العدد المشتق هو منه وجاز
اسكان الياء من الحادي عشر وان كان القياس ان يفتح كاحد عشر وانما
اسكن لاستثقال اصل الحركة على الياء مع تثاقل المركب بالتركيب كما جاز
اسكانها في ثماني عشر لذلك والاضافة لهذه المركبات ودخول اللام فيها
لا يخلان بالبناء وان كان كل واحد منهما يرجح جانب الاسمية والاعراب
لبقاء علة البناء فيها معهما مع ان اللام فيها انما تباشر الجزء الاول
منها وتعسر اعرابه للزوم طريانه على ما هو بمنزلة الوسط خلافا للاخفش
في الاضافة فانها لما باشرت الثاني نحو ثلثة عشر زيد جوز اعرابه
وكذلك كلا الجزئين من المركب في قولهم وقعوا في حيص بيص مبني اي وقعوا
في فتنة عظيمة فالحيص الهرب والبوص التقدم والسبق اي وقعوا

في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبت الواو ياء للازدواج وقد
يقال حوص بوص للازدواج ايضا لكن الاول اولى لان الياء اخف من الواو
ولقيته كفة كفة اي متواجهين كان كل منهما يكف صاحبه عن الاعراض
ولقيته صحرة بحرة اي ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع
في غير مضيق فيمن لم يضم اليها نحرة وهو بمعنى الاظهار ايضا واما من ضمها
اليها فاعرب الثلاثة نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع لانه تعذر تركيب
ثلث كلمات قال الشارح وفي لفظ الكتاب نظر لانه يوهم ان بناء
صحرة بحرة مقيد بان لا يضم اليها نحرة وليس كذلك لانهما مبنيان بحالهما
دون الثالث اقول ان الشيخ الرضي رحمه الله نص على انه اذا ضم
الثالث اليهما كانت الثلاثة معربة فيكون بناؤهما مقيدا بعدم انضمام نحرة
اليهما وهو جاري بيت بيت اي ملاصقا بيتي وبيته اي بيت منه منتهيا
الى بيتي او ملاصقا البيت مني ووقع بين بين اي بين هنا وبين هذا
ومساء واتيك صباح مساء اي صباحا فمساء اي كل صباح ولقيته يوم يوما اي
يوما فيوما اي كل يوم فمعنى العموم يستفاد من الفاء كما في قولك انتظرته
ساعة فساعة اي في كل ساعة لان فاء التعقيب يفيد ان الثاني عقيب الاول
بلا فصل الى ما لا يتناهى وتفرقوا شغر بغر اي منتشرين من شغرت عليه
ضيعته اذا فشت وانتشرت وبغر من بغر النجم اي هاج بالمطر ونشره وشذر
مذر اي متفرقين وشذر من التشذر وهو التفرق ومذر من التبذير
وهو الاسراف والتفريق ايضا والميم في مذر بدل من الباء وخذع مذع
اي متقطعين خذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع
اي كذاب يفشي الاخبار وينشرها وتركوا البلاد حيث بيث اي متفرقين

وهما من الاستخاثة والاستباثة وهما بمعنى واحد يقال استخثت الشيء اذا ضاع
في التراب فطلبته وقوله لان تضمن الثاني من هذه المركبات لمعنى الحرف ظاهر
متعلق بقوله وكذلك وقعوا في حيص بيص ومنه اي ومما بني الجزآن الخاز باز
هو مركب من اسم فاعل خزاه اي قهره واسم فاعل بزاه اي ادفع كانه قيل
هو الخازي والبازي فركبا وجعلا اسما واحدا وله خمسة معان ضرب من
العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور
في لغاته السبع المبني هو فيها والمبني منها اثنان خاز باز ببناء الاسمين على
الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز ببناءهما على الفتح تشبيها بخمسة عشر
والخمسة الباقية معربة وهي خاز باز باعرابهما واضافة الاول الى الثاني
مع صرف الثاني وعدم صرفه وخاز باز ببناء الاول على الفتح او الكسر مع
عدم صرف الثاني للعلمية والتركيب لكونه علم الجنس كاسامة وخاز باء
كقاصعاء وخزباز كقرطاس وليست تان اللغتان باسمين في الاصل
ركب احدهما مع الاخر بل كل واحد منهما اسم واحد صيغ من اسمين كما قيل
عبقسي في عبد القيس واذا دخله اللام لم يتغير ما كان منها مبنيا عن
بنائه ويتغير ما كان منها غير منصرف فانه يجر بالكسر كما في سائر غير المنصرف
ولما كان تضمن الثاني فيه الحرف غير ظاهر قال لانه كانه في الاصل با
لاحد الوصفين على الاخر فانه لما لم يكن لنا دليل على ان اصله خاز وباز
تحقيقا ولا بد لبناء الجزء الثاني من علة حكم بتضمنه الحرف تقديرا حيث
استعمل مبنيا الحاقا له بما عرف التضمن اي تضمن الحرف فيه حقيقة كخمسة
عشر ومنه لدى ومن القسم الثاني الغايات وهي ما كان اصل الكلام فيه
ان ينطق به مضافا لكونه دالا على امر نسبي لا يتم الا بغيره ولذا سميت

غايات

غايات فانها لما كانت متضمنة لمعنى نسبي كان حقها ان لا تكون غاية وانما تكون
الغاية هو المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم غريب ايذانا
بانها وقعت مخالفة لوضعها ثم بترك الاضافة لفظا فبني لاحتياجه الى
معنى ذلك المحذوف وانما لم تبن مع وجود الاضافة كما بني الموصول مع
وجود ما يحتاج اليه وهو صلته لان ظهور الاضافة حقيقة يرجح جانب
الاسمية بخلاف ظهور الصلة فانها لا ترجحها وانما بنيت على الضم جبرا
باقوى الحركات لما نقص منها وقوله لانية اشارة الى ما قال بعضهم انه
اذا ترك الاضافة نية اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة كقوله شعر فساغ
لي الشراب وكنت قبلا اي قديما وقيل انما اعرب قبلا لان التنوين فيه
عوض من المضاف اليه فعلى هذا القول لم يكن فرق في المعنى بين ما اعرب
من الظروف المقطوعة عن الاضافة وبين ما بني منها بخلاف القول الاول
فانه اذا بني كان المضاف اليه في حكم الثابت واذا اعرب كان في حكم الساقط
نسيا فما كان المضاف المقطوع عن الاضافة كلفظة من قبل ومن بعد ومن
فوق ومن تحت وكذا باقي الجهات الست نحو امام وقدام وخلف
ووراء ولا يقاس عليها ما هي بمعناها نحو يمين وشمال وفضلة اول
ودون ومن عل وفيه اي في عل لغات من عل بالاعراب كيد ومن عال
كقاض ومن معال كمرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح الفاء مثلث
اللام او غير ظرف كحسب حذف المضاف اليه منه لكثرة الاستعمال وبني
على الضم تشبيها بغير لانه لا يتعرف بالاضافة ولا غير وليس غير شبيه
غير بالظروف في حذف المضاف اليه منه وبنائه على الضم لشدة الابهام
فيه كما في الغايات وانما يحذف المضاف اليه من غير اذا كان مع لا النفي

قال الرضي وهو الحق

الغايات

الجنس او مع ليس وذلك لكثرة استعماله معهما ويجئ بمعنى حسب الا انه اي يجئ
من القسم الاول اللازم البناء ومنه اي ومن القسم الثاني ما اضيف الى ياء
المتكلم فمن يرى بناءه وقد عرفت ان الاعرف في المضاف الى ياء المتكلم انه
مبني على الكسر ومنه اي ومن القسم الثاني ما يضاف الى الجمل من الظروف
الزمانية اضافة غير لازمة فالجملة التي تضاف اليها الظروف ان كان
صدرها ماضيا يجوز بناؤها لتقوي العلة العارضة للبناء بوقوع المبني
الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه
المضاف احكامه ويجوز اعرابها لعدم لزومها للاضافة الى الجملة وان كان
صدرها فعلا مضارعا نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم او اسما معربا
او مبنيا نحو جئتك يوم انت امير فعند بعض البصريين لا يجوز فيها الا
الاعراب لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤها
لاعتبارهم العلة الضعيفة والى اذ فانه يجوز بناء الظروف المضافة
اليه لوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا واعرابها لعروض علته
كقوله تعالى ومن خزي يومئذ قرئ بفتح اليوم وجره من اسماء الزمان
بيان لما الموصولة في قوله ما يضاف الى الجمل وقوله فمن يبنيه فيه
في ما يضاف الى الجمل والى اذ فان عند بعض يكون معربا كما عرفت الان
ومثلها اي مثل اسماء الزمان المضافة الى الجمل والى اذ في جواز
الاعراب والبناء مثل وغير مع ما وان اي مثل مع ما وغير مع ان
مخففة ومشددة فانه يجوز بناؤهما لمشابهتهما لاذ واذا في انهما مضافان
في المعنى الى المصدر وفي الابهام مع وقوع المبني وهو ما وان مشددة
ومخففة موقع المضاف اليه ويجوز اعرابهما لعروض علة البناء كقوله تعالى

شل وغير مع ما وان

انه لحق

[illegible]

انه لحق مثل ما انكم تنطقون وفتح مثل مع انه صفة لحق او خبر بعد خبر لان ويجوز
ان يكون منصوبا على المصدرية اي انه لحق حقا مثل حق نطقكم وكقوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فتح غير مع
انه فاعل لم يمنع والكوفيون اجازوا بناء غير بمعنى الا على الفتح مطلقا اي سواء
كان مضافا الى ان او لا وذلك لتضمنه معنى الا ومنه اي ومن الثاني ما بني
من المنادى على الضم وهو المفرد المعرفة على ما يجيء ومنه اي ومن الثاني
ما بني من المنفي بلا على الفتح وهو المفرد الذي لا يضارع المضاف على ما يجيء
اي ليس مضافا ولا شبيه مضاف
ان شاء الله تعالى ومنه لات اوان فانه حذف المضاف اليه من اوان وبني
على الكسر وعوض التنوين عنه في قوله طلبوا صلحنا ولات اوان
فاجبنا ان ليس حين بقاء اي لات اوان صلح فاجبنا ان ليس الحين حين
بقاء اي ابقاء ومساهلة فمن لم يجعل لات حرف جر فان لات ان كان حرف
جر كان اوان معربا بالجر مجرورا بلات وان كان لات بمعنى لا لنفي الجنس او بمعنى
ليس على ما سيأتي الاختلاف فيه كان اوان مبنيا على الكسر لانه لو كان
معربا يجب ان يكون اما مرفوعا او منصوبا فهذا ما بني من الكلم وقد استوفى
اقسامه وما عداه معرب وهو اي المعرب على نوعين الاسم المتمكن والفعل
المضارع والاول اما ان يستوفي حركات الاعراب مع التنوين ويسمى المنصرف
المتمكن وهو الاسم
او لا تستوفيها مع التنوين بمعنى انه لا يوجد فيه الجر ولا التنوين وانما كان
كذلك لان غير المنصرف لما شابه الفعل مشابهة ضعيفة باعتبار ان كل
واحد من اسباب منع الصرف متفرع على اصل كما ان الفعل متفرع على الاسم
افادة واشتقاقا فحذف منه بهذه المشابهة علامة تمكنه وهي التنوين ثم
تبعه الكسر ليعلم ان سقوط التنوين لمنع الصرف لا لغيره فانما قد تحذف

المعرب

وحدها للوقف والاضافة واللام والبناء فحذف الجر هنا تبعا للتنوين ايذانا
من اول الامر على ان سقوطه لمنع الصرف لا لغيره وانما خص الجر بذلك
لما بينه وبين التنوين من المعاقبة وعند بعضهم سقوط الجر ليس تابعا
لسقوط التنوين قالوا ان غير المنصرف لما شابه الفعل حذف منه التنوين
والجر معا والاول اولى لان الجر لو لم يكن تابعا للتنوين في السقوط لما يعود
في حال الضرورة الى اعادة التنوين لا الى اعادة الجر كقوله شعر
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره فان مع الضرورة انما يرتكب قدر الحاجة ولا حاجة
هنا الى اعادة الجر لاستقامة الوزن باعادة التنوين وحده ويكون الذي لا
ينصرف مع التنوين بالفتحة جرا اي في حالة الجر وذلك لانه لما منع الجر
منه يجب تحريكه للهرب مما هو اصل البناء وهو السكون وكان اولى الحركات
بان يقوم مقامه النصب لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة وفي المعنى
نحو مررت بزيد وجئت زيدا وفي الكناية نحو مررت بك ورايتك وقال الاخفش
والمبرد والزجاج انه في حالة الجر مبني على الفتح لانه لما شابه الفعل والاصل
في الفعل البناء حذف منه علامة التمكن وبني في حالة الجر ليكون كالفعل
في خلوه عن الجر وانما يكون في حالة الجر بالفتح حال كونه غير مضاف ولا
معرف باللام اما اذا كان مضافا او معرفا باللام فانه يكون في حال الجر
بالكسر نحو باحمركم وبالاحمر اما على قول من قال ان المقصود بالمنع هو التنوين
والجر تابع له فلان سقوط التنوين لم يتصور لمنع الصرف مع وجود اللام او
الاضافة فلم يصح سقوط التابع وذلك لان التنوين قد خرج عن حيز الوجود
لسقوطه بسبب اللام او الاضافة واما على قول من قال ان الجر مقصود
بالمنع ايضا فلان الاسم اذا دخله اللام او الاضافة خرج عن شبه الفعل

وصار

وصار منصرفا لدخول ما لا يكون في الفعل عليه فاعيد اليه ما سقط منه لاجل
المشابهة وهو الجر واما التنوين فلم يمكن عوده مع وجود اللام والاضافة
فلا يعود ويسمى هذا النوع غير المنصرف لكونه ممنوعا من الصرف واسباب
منع الصرف عشرة والمشهور انها تسعة زاد المصنف عليها الف الالحاق
وتسمية كل واحد منها بانه سبب مجاز لانه جزء السبب لا السبب التام
فان الاسم لا يصير غير منصرف الا باجتماع اثنين منها او بوجود واحد يقوم
مقامهما وهي اي الاسباب التعريف وهو فرع على التنكير لان كل ما فرض
كان مجهولا ثم يعرض التعريف والتانيث وهو فرع على التذكير لاحتياج
المؤنث الى زيادة علامة دالة على التانيث بخلاف المذكر ووزن الفعل
وهو فرع على وزن الاسم اذا وجد في اوزان الاسماء لان الاصل في وزن
كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع آخر والعدل وهو فرع على المعدول والوصف
وهو فرع على الموصوف والجمع وهو فرع على الواحد والتركيب وهو فرع على
الافراد والعجمة وهي فرع على لغة العرب لان لغة كل قوم عندهم متقدمة
على ما ياخذونه من غيرهم والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث
وهما فرعان على الفي التانيث وعلى ما زيدا عليه والف الالحاق وهو الزائد
على التسعة متى اجتمع في الاسم اثنان منها او يوجد فيه واحد منها يقوم
مقامهما كالجمع الاقصى فانه جمع ليس على زنته واحد فكونه جمعا سبب
وكونه ليس على زنته واحد بمنزلة جمع آخر فالسبب الثاني فيه هو تكرره
في نفسه لا سبب آخر مخالف له واما الفا التانيث المقصورة والممدودة فان
الالف يكون تانيثا كالتاء ولزومها للكلمة من حيث ان الكلمة صيغت
عليها بمنزلة تانيث آخر فههنا تانيثان احدهما لفظي وهو نفس الالف

والثاني معنوي وهو لزومها لم ينصرف وانما لم يمتنع بواحد من الاسباب
غير قائم مقام السببين في منع الصرف لان المشابهة بالفرعية مشابهة
غير ظاهرة لان الفرعية في الفعل ليست من علامات الظاهرة فانه
يحتاج في اثباتها الى مزيد تكلف وتمحل فلم يمتنع بواحد منها وانما لم يبن
الاسم بهذه المشابهة كما بني الاسم بادنى مشابهة للحرف كالموصولات
فانها بنيت لاحتياجها الى غيرها كالحروف لان الحرف عريق في البناء
لانه لم يوجد فرد من افراده معربا بخلاف الفعل فان امره في البناء ضعيف
بسبب تطفل المضارع على الاسم في الاعراب فلم يبن من الاسماء التي
شابهت الفعل الا ما كان معناه معنى الفعل بعينه نحو اسماء الافعال
فالتعريف شرطه ان لا يكون بحرف من اللام والميم ولا اضافة لان كلا
واحد منهما يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف قيل المضمر
والمبهم ليس بحرف ولا اضافة فينبغي ان يكون معتبرا في منع الصرف
فاجاب عنه بقوله ولا يلزم المضمر والمبهم للزوم بنائهما فلا مدخل لهما
في غير المنصرف لانه معرب والذي اعرب من المبهمات كاي واية ان كان
مضافا ولا بد ان يكون المضاف اليه معرفة فلا اشكال لانه منصرف
وان كان مفردا مقطوعا عن الاضافة كلقيت ايا ضربت فقد قيل بتنكيره
قال ابو عثمان انها نكرة كمن وما في الاستفهام قال
والدليل على ذلك انك تقول اية صاحبتك ولو كانت معرفة لم تنصرف ولا
اضافة فيه لانه منصرف وقد قيل بتعريفه ومنع صرفه مؤنثه لان الصيغة
اي صيغة مؤنثة كانها موضوعة للتانيث وان كان التانيث بالتاء التي
وضعها على العروض وعدم اللزوم فان المعتبر في التانيث هو اللزوم وهو حاصل

هنا الوضع الكلمة عليه قال الشيخ الرضي عند ابي عمرو واية اذا حذفت منها
ما يضاف اليه منعت من الصرف قال لتعريفها بالصلة والتانيث فزاد على
مذهبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف وقال ابن مالك
وكان ابو عمرو يمنعها من الصرف اذا قطعت عن الاضافة ونويت للتانيث و
التعريف لان التعريف بالاضافة المنوية شبيه بالتعريف العلمي فحمل على
الثقلين يلزم الاشكال في منع صرف اية وذلك لانه يلزم منه اعتبار التعريف
الاضافي او تعريف الموصول وقيل اية منصرف لا يسوغ حذف تنوينه لكنه
اي لكن التنوين لوقوعه وسطا تقديرا لانه في التقدير مضاف كان في حكم
خير منك فلا يحذف التنوين منه كما لا يحذف من خير منك مع انه غير منصرف قال
الشارح وفيه نظر لانه يلزم احد الامرين اما تقدير التنوين في حال الاضافة
حتى يكون تنوين وسطا وهو فاسد واما ان لا يقدر المضاف اليه فيكون التنوين
اخرا لا وسطا بخلاف خير منك فانه فيه في الوسط ظاهرا اقول الفاسد ظهور
التنوين في حالة الاضافة لا تقديره وهذا قول الاخفش حكاه عنه ابو عثمان
وفيه نظر وهو ما ذكر في التعليق من ان الظاهر انها نكرة لانك اذا قلت اية
صاحبتك فكانك قلت اية امراة صاحبتك فتكون في التقدير مضافة الى النكرة فتكون
نكرة وان كان قد حكى ذكر جماعة من النحاة فتقول اية صاحبتك كان معرفة
على تقدير ايتهن ولكن لا يلزمه منع الصرف لوجهين احدهما ان الاضافة مقدرة
وهي مانعة والثاني ان التانيث ليس بلازم لعدم شرط اعتبار لزومه وهو العلمية
اقول في نظره نظر لان الاضافة انما تمنع من عدم الصرف اذا كان المضاف اليه
ظاهرا لان حكم منع الصرف لا يظهر معه اما مع حذفه فلا مانع من اعتباره
كما اعتبره الخليل في اجمع واما الجمع فمن لم يجعل تعريف التاكيد اصلا في باب

منع الصرف فالوصفية الاصلية مقدرة فيه لانه في الاصل افعل التفضيل وكان
معنى قرات الكتاب اجمع اي اقرا جميعا فهو اقرا من كل شي ثم ازيل عنه معنى
الوصفية وجعل بمعنى جميعه فهو مما غلبت الاسمية كاسود وارقم ولا اثر للتعريف
في الجمع في منع صرفه كما قال الخليل انه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف
قال لان الاصل في قرات الكتاب اجمع بجميعه واغا لم يكن له اثر لانه بالاضافة
تقديرا على ما قال الخليل والتعريف الاضافي لا يؤثر في منع الصرف وفيه النظر لكونه
وفي نسخة اي في قول من يجعل تعريفا للتاكيد اصلا فلا اشكال في منع صرفه لانه
غير منصرف لوزن الفعل وتعريفا للتاكيد عنده تعريف وضعي كالاعلام لانه
وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فالموثر في منع الصرف من المعارف
ما يتعين قطعا وبالاتفاق هي العلمية وما عداها من انواع المعارف اما ان لا
يوثر قطعا او يوثر على ما فيه من الخلاف وهي اي العلمية كون الاسم معلقا
على شي سواء كان تعليقه عليه بالوضع او بالغلبة كالنجم فانه ليس بموضوع
لشي بعينه لكنه صار علما بغلبة الاستعمال وكثرته في فرد من افراد جنسه
وقوله بعينه صفة لشي اي شي معين تعيينا شخصيا او نوعيا واحترز به عن
النكرات غير متناول ما اشبهها يخرج به المبهم والمضمر والمعرف باللام فان
الواضع وضعها لتطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فانه وضع لشي معين
بحيث لا يتناول معينا اخر بهذا الوضع لشخص كان العلم كطلحة او لجنس معينا
كان الجنس كاسامة فانها موضوعة للحقيقة الذهنية للاسد فلا يتناول
غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا
مقبلا فليس ذلك الاطلاق بالوضع بل لمطابقة تلك الحقيقة لكل فرد فلا
فيكون اطلاقها على كل فرد بطريق المجاز بخلاف اطلاق اسم الجنس كالاسد على

افراده

افراده فانه بالحقيقة لانه موضوع لفرد خارجي على البدل او معنى حدثا كان
ذكر المعنى كسبحان فانه علم للتسبيح بمعنى التنزيه لا للتسبيح مصدر سبح بمعنى قال
سبحان الله لفظ وهو قول سبحان الله ووزن بر فانه علم للكلمة او وقتا كغدوة
وبكرة فانهما علمان لغدوة يوم كذا وبكرته والحامل لهم على انهم جعلوا هذه الاسماء
اعلاما للاجناس ولم يجعلوها اسماء الاجناس انهم راوا في حكمها حكم الاعلام
من منع صرف بعضها وعدم دخول اللام عليه واسماء العدد دالة على مجرده
اي على مجرد العدد لا على المعدود معدودة في الاعلام على راي النحو
ضعف ثلثة فان ستة غير منصرف فلو لم يكن علما لم يكن لمنع صرفه توجيه ولا
لكونه مبتدا ايضا توجيه ولان المراد به كل ستة فلو لم يكن علما لزم استعمال
المفرد النكرة في الايجاب للعموم وقوله على راي اشارة الى ما قال ابن الحاجب
من ان عد الاعداد في الاعلام ضعيف لادائه الى ان يكون جميع اسماء الاجناس
اعلاما اذا جعلت مبتدا بالتاويل المذكور واعلم انه اذا قصد بكلمة لفظها دون
معناها نحو اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض يكون علما منقولا من مدلول
هو المعنى الى مدلول هو اللفظ وكذا الامثلة التي يوزن بها معدودة في
الاعلام اذا عبر بها عن موزونها فانها اجريت مجرى الاعلام لبعدها عن
النكرات لانها اذا عبر بها عن موزونها لم تقع على فرد شائع لان المقصود
فيها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف
كل فرد فرد من هذا الجنس ولقربها من الاعلام لان بعضها منقولة من مدلول
الى اخر كمثل الاعلام نحو افعل فانه وضع لغة للزائد في الفعل وبعضها مرتجلة
كارتجالها نحو فعللة فانها لا معنى لها لغة الا ان فيها فضلة لان ما يستعمل
منها وزنا للافعال خاصة بحيث لا يستعمل وزنا للاسماء حكمه حكم ما مثل

اي من تلك الامثلة

به من موزونه في البناء والاعراب والتجرد عن التنوين اينا انا بان المراد منه افعل
الذي لاحظ له في الصرف وتركه فاذا قلت استفعل حكمه كذا كان حكم لفظه
حكم لفظ موزونه وهو استخرج في البناء على الفتح وكذا كان حكم يستفعل حكم
يستخرج في الاعراب ومايستعمل لغيرها اي لغير الافعال ايضا بان يستعمل وزنا
للاسماء خاصة او للاسماء والافعال فان كان موضوعا لجنس مايوزن به بحيث
لايقع على فرد شايع منها بل يراد منه الاستغراق فهو علم اي علم للجنس كاسامة
الا ان ينكر بدخول كل اورب او من الاستغراقية او غيرها من علامات
التنكير عليه فلا اي فالموضوع لجنس مايوزن به حكم نفسه في الصرف
ان لم يكن فيه مايوجب ترك الصرف وتركه ان كان فيه مايوجب تركه نحو
فعلان الذي مؤنثه فعلى لاينصرف فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف
فعلان في المثالين غير منصرف للعلمية والالف والنون وله حكم نفسه
في عدم الصرف وان كان موزونه في المثال الثاني منصرفا اوكل افعل اذا كان
صفة لاينصرف فلا افعل حكم نفسه في الصرف وان كان موزونه غير منصرف
وانما كان منصرفا لان لفظ افعل ههنا ليس بوصف لان المراد منه كل ماكان
على هذا المثال ولا علم لدخول لفظ كل المختص بالنكرات عليه والا يكن
موضوعا لجنس مايوزن به فحكم الممثل اي فحكمه حكم المثل به في الصرف وتركه
وهو مذهب سيبويه ان كان كناية عن موزونه بان يكون المراد منه معنى الموزون
كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل على حسب القرينة الدالة على المراد
قال المتنبي في مرثية اخت سيف الدولة المسماة بخولة
كان فعلة لم تملا مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب والمراد في نظر الى لفظ
الكناية لا الى الموزون المكني عنه فيمنع من الصرف نحو فعلى ومفاعل لا

على سبب منع الصرف علمين كانا او لا وتصرف نحو افعل وفعلة نحو مررت برجل
افعل اي احمق ومررت بفعلة اي حمقة قيل لعدم الوصفية في افعل وعدم
العلمية في فعلة ومذهب سيبويه هو الحق لان الكناية عن العلم علم وكذا
عن الصفة كانت صفة وان لم يكن كناية عن موزونه كان موزونه مذكورا معه
على ماهو مستعمل النحاة كما تقول وزن اصبع افعل وهو اي هذا القسم ملحق بالا
الذي لحكم نفسه على احد المذهبين وهو مذهب جار الله لاجرائه مجرى العلم لكونه
منقولا من معنى الى معنى آخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا
من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له وملحق بالثاني الذي له حكم موزونه
على المذهب الثاني فان الاكثر انه لايجري مجرى الاعلام لكونه ليس كالعلم
منقولا الى مدلول آخر اعني الموزون او مرتجلا لان افعل في قولك وزن
اصبع افعل ليس عبارة عن الموزون بل عن الوزن اي وزن اصبع هذا الوزن
لا هذا الموزون وفيه نظر لانه منقول الى مدلول آخر وهو الوزن كما ذكرناه
وعلى المذهبين تقول وزن طلحة فعلة غير منون اما على المذهب الاول فلمنع
الصرف يكون غير منون ومنع صرفه للعلمية والتانيث واما على المذهب الثاني
فلاجرائه مجرى موزونه يعني كان القياس ان يقال وزن طلحة فعلة بالتنوين
لانه ليس في فعلة العلمية حتى يحذف التنوين منها لمنع الصرف لكنه حذف
لتقابل موزونها في التجرد من التنوين وعكسه اي عكس هذا المثال ضارب ضاربة
على وزن فاعل مفاعلة بالتنوين في مفاعلة على المذهبين اما على المذهب الثاني
الذي له حكم موزونه فظاهر علة وجود التنوين في مفاعلة لوجوده في موزونه
وهو مضاربة فالتنوين على هذا تنوين الصرف واما على المذهب الاول الذي
له حكم نفسه فالتنوين في مفاعلة للمماثلة والمقابلة بين الوزن والموزون

دون التمكن لكون مفاعلة على هذا المذهب غير منصرفة للعلمية والتانيث وقوله
لاطراده في المثل علة لقوله فالتنوين للمماثلة ومراده ان وجود التنوين لما
كان مطردا في جميع صور الموزون في مفاعلة مصدر فاعل روعي المماثلة فيها
بخلاف افعل فانه لما لم يكن وجود التنوين في موزونه مطردا لكونه مرة
غير منصرف واخرى منصرفا لم يراع المماثلة ويظهر الخلاف بين المذهبين
في قولهم وزن اصبع افعل بغير التنوين وافعل بالتنوين فان افعل ان كان
لحكم نفسه كان غير منصرف وان كان له حكم موزونه كان منونا لوجود
التنوين في موزونه ولم يجب المماثلة لعدم اطراده في موزونه والتانيث
قد يكون بالتاء وهي تاء زايدة في اخر الاسم مفتوح ما قبلها تنقلب هاء
في الوقف فالتاء في اخت وبنت ليست بمحض التانيث فلو سمي به مذكر
صرف لفظا وظاهرا وشرطه العلمية سواء فيه اي في هذا الشرط
المذكر والمونث كفاطمة وحمزة فالاول مونث والثاني مذكر وانما اشترط
العلمية لان اصل وضع التاء للفرق بين المذكر والمونث ولا يجي لهذا
المعنى في الصفات والاسماء الاعيان لازمة نحو ضاربة وضارب و
امراة وامراء ورجلة ورجل فاذا جعل علما صارت التاء لازمة لان
التسمية باللفظ وضع له وكل حرف يوضع الكلمة عليه لا تنفك
عنها فصار التاء كبعض حروفها او يكون بالتاء تقديرا لا لفظا فيما جاوز
الثلاثي وشرطه العلمية ايضا لان حكم المقدر عندهم حكم الملفوظ
والملفوظ شرطه العلمية والفرق بينهما ان العلمية مع التانيث بالتاء
الظاهرة توثر وجوبا وان كانت الكلمة ثلاثية ساكنة الوسط نحو
شاة علما بخلاف ما كان بالتاء المقدرة فانها انما توثر وجوبا اذا سدت

التانيث

فيه

مسد الحرف الرابع كسعاد وزينب فانهما غير منصرفين اذا كانا علمين وان كانا
لرجلين وذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فيكون بمنزلة ما فيه
التاء ظاهرة كحمزة واعلم ان المونث المعنوي الزائد على ثلثة ان كان علما لمذكر
يشترط فيه ايضا ان لا يكون منقولا عن المذكر وان لا يكون تانيثه محتاجا الى
تاويل غير لازم فعلى هذا في قوله وان كانا لرجلين على اطلاقه تنظر لان ذباب
اسم امراة اذا سمي به مذكر انصرف لانه قبل تسمية المونث به كان مذكرا بمعنى
الغير وكذا كل جمع مكسر خال عن علامة التانيث نحو رجال فانه لو سمي به مذكر انصرف
لان تانيثه لاجل تاويله بالجماعة وهو تاويل غير لازم لجواز ان يأول بالجمع فيكون
مذكرا او يكون بالتاء تقديرا في ثلاثي متحرك الاوسط وشرطه العلمية لما ذكرنا
مع كونه لمونث نحو سقر لجهنم وقدم في اسم امراة فان جميع النحاة اتفقوا على
منع صرفه للتاء المقدرة وقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام
التاء فسقر اسم رجل منصرف عندهم لضعف امر التانيث فيه لعدم وجود التاء
فيه ولا الساد مسدها وهو الحرف الرابع وانما لا يكون الحرف الثالث قائما مقام
التاء لان التاء في كلامهم انما تزاد رابعة فصاعدا لا ثالثة حتى يسد الثالث
مسدها ولذلك اشترط فيه كونه لمونث او يكون بالتاء تقديرا في ثلاثي ساكن
اي ساكن الاوسط سواء كان سكونه وضعيا كهند او اعلاليا كدار وشرطه
مع ذلك المذكور من العلمية وكونه لمونث العجمة فانه لو لم يكن فيه مع العلمية
وكونه لمونث العجمة نحو هند ودعد لم يكن متحتما في منع الصرف بل يجوز فيه
الامران وذلك لضعف تانيثه لعدم التاء فيه وعدم النائب عن النائب
وهو حركة الاوسط وانما اشترط العجمة فيه لان العجمة تقوي السببين حتى
صار تاثيرهما في عدم الصرف واجبا وانما قال في اللغة العليا لان نحو هند

وهو الحرف الرابع وعدم النائب عنه

ودعد في اللغة الاخرى متحتم في منع الصرف من غير العجمة الا ان يكون الثلاثي
الساكن الاوسط منقولا عما يغلب في اسماء الذكور فانه لا يشترط فيه مع العلمية
وكونه لمونث العجمة للفرق بين المنقول عن الغالب في الذكور وبين المنقول
عما ليس غالبا فيها قال سيبويه والخليل وابو عمرو يجب منع صرفه — كما يجب منع صرفه
ماه وجور لظهور امر التانيث بالطريان وقيل يجوز فيه الامران ولكن منع
اولى من صرفه نحو هند ودعد نظرا الى الاصل يجوز فيه مع العلمية وكونه علما
لمونث العجمة وكزيد اسم امراة فانه منقول عما يغلب في اسماء الذكور واما هند
فمنصرف فيها اي في اللغة العليا لفقدان العجمة فيه وعرفات لما ان تاءها
الملفوظة ليست للتانيث لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت
والتاء فيه علامة لجمع المونث لا للتانيث ولذلك لا تنقلب هاء في الوقف — والباقية
واختصاصها اي اختصاص صيغة عرفات بجمع المونث يابى ويمنع تقدير
التاء فيها قال الشارح لانها مخصوصة بجمع المونث وما يكون لجمع
المونث لا يمكن تقدير التاء فيه منصرف خبر لقوله عرفات وقوله لما ان
تعليل لانصرافه وحاصله انه منصرف لعدم التاء فيه لفظا وتقديرا وفيه
نظر لان عرفات مونث وان لم يكن فيها علامة تانيث لا متمحضة للتانيث
ولا مشتركة ولهذا يونث الضمير العائد اليها تقول هذه عرفات مباركا
فيها ولا يجوز ان تقول مباركا فيه والاولى ان يقال ان التنوين فيها
للصرف وانما لم يسقط منها مع وجود السببين فيها المانع الصرف لانه
لو سقط لزم ان يصير الكسر المتبوع في الجمع بالالف والتاء تابعا وذلك
لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما وضع
عليه جمع المونث السالم والمبرد والزجاج حذفا التنوين مع بقاء الكسر

قوله ووحشية لسنا نرى من يصيدها عن المتك فضلا ان نرى من يصيدها
فضلا في البيت نصب على المصدرية من قولك فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره
وبقي اقله ويتوسط بين الادنى والاعلى ويقع بعد نفي صريح كقوله لسنا نرى او ضمني
كما قيل تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها اي لم تبلغ الهمم ظواهر
العلوم فضلا عن دقائقها ولما كان مشتملا على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة
والكثرة وقع الخلاف في تقدير الكلام فمنهم من قدر فضل اي بقي انتفاء روية
الصيد عن روية الصيد اي انتفت روية الصيد بالكلية وبقي انتفاء روية
الصيد وعلى هذا يلزم فوات شيئين معتبرين في اصل استعمال فضل احدهما كون الباقي
من جنس الذاهب وثانيهما كونه اقل منه لان الباقي وهو انتفاء روية الصيد التي
هي ادنى ليس من جنس الذاهب مع هو روية الصيد التي هي اعلى واما فوات الثاني
فلانه لا معنى لكون انتفاء الادنى اقل من الاعلى ومنهم من قدر فضل انتفاء روية
الصيد عن انتفاء روية الصيد يعني ان انتفاء روية الصيد قليل بالنسبة الى انتفاء
روية الصيد لان الاول انتفاء ممكن والثاني انتفاء مستحيل وانتفاء الممكن قليل
بالنسبة الى انتفاء المستحيل وعلى هذا التقدير يلزم فوات معنى الذهاب والبقاء الذي
هو معتبر في اصل استعمال فضل وتقدير النفي بعد فضلا وان تعلق كلمة عن المقدرة
بفضلا باعتبار معنى القلة يكون على وجه التضمين بمعنى ضم معنى القلة معنى التبعد او
باعتبار الاستعمال الاصلي الذي هو معنى الذهاب والبقاء دون المعنى المراد الذي
هو معنى القلة والكثرة ومنهم من قدر فضلت روية الصيد عن روية الصيد اي ذهبت
روية الصيد وبقيت منها روية الصيد ثم ورد النفي الذي هو قوله لسنا على البقية
التي هي روية الصيد ليحصل المبالغة في انتفاء روية الصيد لانه اذا انتفى روية
الصيد التي هي بقية لروية الصيد بعد انتفاء روية الصيد كان روية الصيد اقدم
منها في الانتفاء

يَفتحُ التاءَ مع حذف التنوين وقيل التنوين فيه عوضٌ من منع الفتحة وقيل انه للمقابلة
وقد يكون التأنيث بالالف حال كون الالف مقصورةً وممدودةً كبُشرى وصحراء
وانها للزومها الكلمةَ وبناءِ الكلمة عليها نُزِّلت منزلةَ السببين فانّ التأنيثَ
سببٌ وكونه لازماً بمنزلة سببٍ آخر بخلاف التاء فانّ بناءها على العروض على ما
عرفتَ ولهذا لم يَصِرْ لزومُه بسبب العلمية بمنزلة سببٍ آخر لان لزومه ليس بالوضع
وانما هو بالعلمية واما وزن الفعل فشرطه ان يكون مختصاً بالفعل كشَمَّرَ اسمَ
فرس لان هذا الوزن لم يوجد في الاسماء الا منقولاً من الفعل كبَذَّرَ اسمَ ماءٍ
وخَضَّمَ اسمَ رجل اصلهما الفعل او مرتجلاً للعلمية كشَلَّمَ اسمَ مدينة بيت
المقدس او عجمياً كبَقَّمَ في الصحاح وفي شرح الرضي والمقتصد ان شَلَّمَ اعجميٌّ
او يكون اوله اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادةٌ كزيادته اي كزيادة
الفعل من حروف أتين وغيرها فان هذه الزيادات لاطّراد زيادتها في اول الفعل
صارت اشدَّ اختصاصاً به فيضاف الوزن الى الفعل وان لم يكن غالباً عليه بغير هاءٍ
اي بغير تاء التأنيث المتحركة كأحمر وانما اشترط ذلك لان الوزن بلحوق التاء
به يخرج من اوزان الفعل لان الفعل لا يلحقه هذه الهاء فلذلك ينصرف يَعمَلٌ
لجواز لحوق التاء به نحو يَعْمَلَةٍ وهذا اي قوله او يكون اوله الى آخره اولى من قولهم
او يَغلبه اي يغلب هذا الوزنُ الفعلَ بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم
لما يلزم عليه اي على قولهم هذا منع المسمّى بخاتم من الصرف صوابه ان يقول منعُ
خاتم المسمّى به لان الممنوع من الصرف هو خاتم اذا سُمّي به لا المسمّى به لكون
الوزن اي وزن فاعَل في الفعل اكثرُ منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثرُ
من ان يُحصى والماضي منه فاعَل بخلاف فاعَل في الاسم فانه لا يجيء منه الا كلماتٌ
معدودةٌ على انّ الكثرة في افعَل في الامثال ممنوعة لان كل فعلٍ ثلاثيٍّ ليس

وزن الفعل

الكلام هو الذي دفع على العلمية ومن قال نصيب [illegible]
[illegible] الفعل مختصاً [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] عجمية [illegible]

كما يجب منع صرفه

والباقية

من الالوان والخلق يجي منه افعل التفضيل ومنها يجي افعل فعلاء ومما اسما ن
وافعل من الفعل لم يجي الا ماضيا من باب الافعال من بعض الافعال الثلاثية
وقد يجي افعل ماضيا من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا نحو اشحم واجسم
لكن يقابله في القلة وقوع افعل في الاسماء من غير فعل كاجدل واخيل وا ما
ما يحكى على افعل حكاية عن النفس ثم ما جاء منه الالوان والعيوب ومن باب
ويجي افعال التعجب ثم ما جاء منه افعل التفضيل فلا يدل على غلبة افعل الفعل
اذ الغلبة فيه ليست بظاهرة مع مجي افعل اسما من هذه الاشياء ثم الاسم
قد يكون منقولا عن الفعل اما مجردا عن الضمير فمنع الصرف ان كان الوزن
ما ذكر من كونه مختصا بالفعل او مزيدا في اوله ما زاد في اول الفعل كتغلب
ويشكر وان لم يكن الوزن ما ذكر صرف خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل
مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب ومنع من الصرف نحو جبل وجعفر
وخاتم اذا كانت اعلاما وخلافا لعيسى بن عمر فانه اعتبر بشرط ان يكون
منقولا من الفعل ككعب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني فان جلا اسم علم فلو لم يكن غير منصرف
الوزن والعلمية لكان منونا واجيب بان الفعل يحكى مع الضمير فيكون
من حكاية الجمل وقيل في الجواب ان جلا باق على فعليته وهو صفة موصوف
مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف او منقولا عن الفعل مع الضمير
فيحكى ذلك الاسم كما هو عليه قبل نقله من الاعراب والبناء تقول
هذا يزيد ومررت بيزيد ورايت يزيد بضم الدال في الاحوال نحو شعر
نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد فان ضمة الدال
في يزيد تدل على انه منقول عن الفعل مع الضمير لانه لو كان منقولا بدونه

العدل

لكان يجب فتح الدال لانه غير منصرف لوزن الفعل والعلمية قوله ظلما منصوب
على انه مفعول له اي لهم صياح للظلم او حال اي ظالمين واما العدل فهو ان
يذكر ويراد غيره هكذا عرفه عبد القاهر لكن يرد عليه جميع الكنايات وقد
يستدل عليه اي على العدل بدليل غير منع الصرف يدل على انه عدل ويسمى
هذا القسم عدلا تحقيقيا وقد يستدل على العدل الا به اي بمنع الصرف
ويسمى هذا عدلا تقديريا فمن الاول احاد وموحد وثناء ومثنى الى عشار
ومعشر والدليل على عدليته ان فائدة ثلث واخواته تقسيم امر ذي اجزاء
على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد
بالاستقراء نحو قرات الكتاب جزءا جزءا وجاء في القوم رجلا رجلا فحكم
في ثلث بانه في الاصل لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة حفظا من هدم قاعدة تم
ومنه سحر عند من يجعله معربا غير منصرف فانه معدول عن السحر لان الاصل
في اسم الجنس المفرد اذا استعمل معرفة ان يكون معرفا باللام ولا يجوز ان يكون
تعريفه بالعلمية حتى يكون الدليل على عدليته استعماله غير منصرف فيكون
من القسم الثاني لان الاعلام التي غلبت من الثابتة اصلها بحكم الاستقراء
ان تكون باللام او الاضافة وسحر منها وليس بمضاف فالاصل ان يكون باللام
كالنجم وانما قال علما اي حال كون السحر علما لانه لا يجوز ان يكون معدولا عن
السحر وهو غير علم والا لزم انصرافه لانه لا سبب ثان فيه وخصوصا عند من
قال ان شرط التعريف العلمية وانما قلنا عند من يجعله معربا لان بعضهم جعله
مبنيا لتضمنه معنى لام التعريف كامس الا ان الجمهور على ان فتحته
اعرابية ولازمة للزوم ظرفيته وليس تعريف سحر عندهم لكونه معدولا
عن ذي اللام حتى يلزم بناؤه لتضمنه اللام بل لكونه علما فلا يكون متضمنا

ومثله أمس فإنه معدول عن الأمس فمن يجريه ومنعه الصرف للعلمية والعدل
في الأحوال الثلث كبني تميم نحو قوله لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجايزا مثل
السعالي خمسا أو في حال الرفع فقط فمن يقول مضى أمسُ بالضم وقمت أمسِ
وخرجت أول من أمس بالكسر هذا ما نقل سيبويه عن بني تميم كما ذكرنا قبل
واللغة العليا بناؤها على الكسر في الأحوال كلها لتضمنها الحرف وهو مذهب
الحجازيين كما ذكر من قبل ومنه أي ومن الأول أُخَر وهو جمع أخرى وهو تأنيث
آخر وهو أفعل التفضيل وكان في الأصل بمعنى جاءني زيد ورجل آخر رجل أشد
تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فإنه معدول بلا خلاف
لأن حق أفعل التفضيل أن يستعمل إما مع من أو الإضافة أو اللام وهو
غير مستعمل مع أحدها فلا بد أن يكون معدولا لكن اختلف في تعيين المعدول
عنه وأشار إليه بقوله عن الآخر على رأي فإن بعضهم قال الدليل على
عدل أخر أنه لو كان مع من المقدرة كما في الله أكبر لوجب أن يقال بنسوة
آخر على وزن أفعل لأن أفعل ما دام مع من ظاهرة أو مقدرة يجب إفراده
ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة لأن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا
جاز اظهاره وهنا لا يجوز اظهاره فلم يبق إلا أن يكون أصله المعرف
باللام واعترض الفارسي عليه بأنه لو كان معدولا عن الآخر لوجب
أن يكون معرفة قال (أي أبو علي) فالصحيح أن يكون معدولا عن آخر
من قلنا لم لا يجوز المخالفة بين المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا
على أنا نقول إنه معدول عن المعرف باللام لفظا ومعنى أي عدل عن
التعريف أيضا الى التنكير ومعدولا عن آخر من على الرأي الصحيح وهو رأي
ابن جني فإنه قال إن قياس أفعل التفضيل إذا تجرد عن اللام والإضافة

أن يستعمل مع من ويفرد لفظه في الأحوال ولما كان أخر مجردا عنهما وليس مع
من علمنا أنه معدول عن آخر من وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكون آخران وآخرون
وأواخر وأخرى وأخريان معدولات أيضا على أن أخر لما يجب فيه المطابقة
لمن هو له فالأولى أن يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة وهو المعرف باللام
فلهذا كان الصحيح هو الرأي الأول لا الثاني ومنه أي ومن الأول جُمَع
وأخواته نحو كُتَع وبُصَع وبُتَع لأنه معدول عن جُمْع مسكنا العين على رأي لأنه
جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء أفعل فُعْل كحمراء أحمر وحُمْر ومعدول عن جماعى
على رأي أبي علي قال ليس قياس كل فعلاء أن يجمع على فُعْل بل هو قياس فعلاء
مؤنث أفعل المجموع على فُعْل أيضا وأجمع مجموع على أجمعون فجمعاء بمنزلة
أسماء وقياس جمعه فعالى بفتح اللام وكسرها وفعلاوات كصحارى وصحراوات
ومن الثاني الذي لا يستدل على عدليته إلا بمنع الصرف عُمَر فإنه لم يوجد
إلا علما غير منصرف ولم يكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل فقدّر
العدل فيه لئلا يلزم خرم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد
فيكون معدولا عن عامر علما ولهذا أي ولكونه لم يوجد إلا علما غير منصرف
قالوا إنه أي أن عمر لا يثنى ولا يجمع فيقال جاءني عمر كلاهما في التثنية
وجاءني عمر كلهم في الجمع كما يقال جاءني تأبط شرا كلاهما وكلهم قال عبد القاهر
في المقتصد قال أبو عثمان إن القياس أن يقال في التثنية والجمع كلاهما عمر
وكلهم عمر ولا ينكر فيقال العمران والعمرون لأنه صيغة خصت بالعلمية
ومنه أي ومن الثاني باب قطام والمراد بابه ما كان على وزن فعال مما هو
علم أعيان مؤنثة من بين الأقسام الأربعة لفعال على ما عرفت في لغة تميم
فإن باب قطام غير منصرف عند بني تميم وأما في لغة أهل الحجاز ففيه أيضا

وهو رأي أبي علي

عدلٌ مقدّرٌ لكنه مبنيّ والكلام في المعرب الذي هو غير المنصرف وانما قدّر
تميم العدل فيه وان لم يكن محتاجا اليه لأن قطام غير منصرف للعلمية و
التأنيث لانه من باب حضار الذي وجب عندهم تقدير العدل تحصيلا للكسر
اللازم بسبب البناء الذي هو سبب الامالة المطلوبة فيما فيه الراء فقدّر
العدل فيما لم يكن فيه الراء طردًا للباب واغاقل على ما ذكر لانه ينبغي
ان لا يجعل من القسم الثاني لانه انما يحكم بعدليته لاطراد الباب لا لكونه
غير منصرف اذ لا يحتاج في منع صرفه الى تقدير عدل فيه لوجود العلمية
والتأنيث فيه وفي الحجاز مبني على الكسر على ما عرفت علته وعليه قولنا اذا
قالت حذام فصدّقوها فان القول ما قالت حذام الا ما كان اخره راء
من هذه فان تميما وافقوا الحجاز في بنائه على الكسر ومنه اي مما كان
اخره راء وبني على الكسر قولهم من دخل ظفار حمّر ظفار اسم قرية باليمن يكون
فيها المغرة وهي الطين الاحمر وحمّر تكلم بالحميرية قالوا ان واحدا دخل على
بعض ملوك حمير فقال له ثب وهو بلغتهم اقعد فوثب الرجل فتحيّر الملك وقال
ليس عندنا عربيّت من دخل ظفار حمّر وقيل حمّر معناه صبغ ثوبه بالحمرة لانه
يعمل بها المغرة الا القليل منهم اي من تميم فانهم اعربوا ما كان فيه الراء ايضا
قال الشاعر ومرّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبار وبار اسم ارض كانت لعاد
وهو في البيت غير منصرف فالتنوين لضرورة الشعر واما الوصف فشرطه
ان يكون في الاصل وصفا فلا يقدح فيه الغلبة بمعنى ان يكون اللفظ في
اصل الوضع عاما في اشياء ثم تصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث
لا يحتاج في وقوعه عليه الى قرينة بخلاف سائر ما كان فيه ما صدقت عليه كأسود
فانه كان في اصل الوضع عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء

حتى لا يحتاج في استعماله فيها الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السود
فانه يحتاج في استعماله في كل واحد منها الى قرينة نحو ليل اسود وعبدي اسود
من الرجال ولهذا الشرط صرف مررت بنسوة اربع لعدم الوصفية الاصلية في
اربع لانه في الاصل موضوع للعدد المخصوص وفيه نظر لجواز ان يكون صفة لكونه
قابلا للتاء وانما لم يؤثر الوصف في اربع ويؤثر في المعدول عنه وهو رباع لانه
لم يوضع الا وصفا بخلاف المعدول عنه فانه انما وضع اسما ثم عرض له الوصفية
ولهذا منع من الصرف اسود اسما للحية السوداء ونحو ادهم للقيد وارقم للحية
التي فيها سواد وبياض لانها في الاصل صفات غلبت الاسمية وقد منع من الصرف
قوم اجدل واخيل وافعى لتوهم معنى الوصفية فيها على ما قيل ان الاجدل وهو
الصقر ماخوذ من الجدل وهو القوة وان الاخيل وهو طائر ذو الوان ماخوذ
من الخيلان جمع خال وان الافعى وهي الحية الخبيثة ماخوذ من فوعة السم اي
شدته وانه اي وان منع هذه الكلمات من الصرف ضعيف لانه لم يتحقق كونها
اوصافا في اصل الوضع مع ان مستعملها لا يقصد معنى الوصف لا عارضيا ولا
اصليا لانه اذا قيل لقيت اجدلا اراد هذا الجنس لا طائرا ذا قوة وكذلك
الاخيل والافعى اراد منهما الجنس واما الجمع فشرطه مع كونه اوله مفتوحا
ان يكون بعد الفه حرفان سواء ادغم احدهما في الاخر او لا او بعد الفه ثلثة
اوسطها ساكن كمساجد ودواب ومصابيح وبخاتي فانه مع هذا الشرط كان
على وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع
فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير وللاعتبار هذا الشرط
صرف حمر جمع احمر مع ان فيه سببين الوصفية والجمعية وخرج عن
هذا نحو مدائني لان بعد الفه اربعة احرف فيكون منصرفا واغاقل

اوسطها ساكنٌ احترازاً عما يكون اوسطها متحركاً كنحو ملائكة فانه منصرف ايضاً
لمشابهته المفرد نحو كراهية لفظاً ومعنىً وانّما اي وانّ هذا الجمع مع هذا الشرط
للزومه اي الجمع جرى هذا الجمع مجرى السببين ولا يلزمنا باب افعل كاكلب
وافعال كانعام وان كانا لازمين للجمع لجريهما مجرى الواحد في قول الكسير
كما تقول في اكلب اكالب وفي انعام اناعيم وفي قول التصغير كما أُكيلب و
أُنيعام واذا جريا مجرى الواحد ضعف امر الجمعية فيهما فكانهما ليسا بجمعين
وهذا الايراد غير وارد حقيقة لا على قوله واما الجمع فشرطه لفقدان شرط
الجمع المذكور فيه ولا على قوله للزومه جرى مجرى السببين لان الضمير
وانه راجع الى الجمع المذكور المشروط بذلك الشرط وانما يرد هذا الايراد
على قول من قال انه جمع لا نظير له في الآحاد وامتنع من الصرف حضاجر
حال كونه علما للضبع علم الجنس كاسامة وانما امتنع من الصرف وان لم يكن
فيه الا الشرط وهو الصيغة دون المشروط وهو الجمع لكونه منقولا عن
جمع حضجر والمعتبر في الجمع ان يكون في الاصل جمعا كما في الوصف فلا يضر
زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال وليس بين العلمية والجمعية تضاد
حتى لا يصح اعتبار الجمعية في حال العلمية وذلك كما سمي جماعة معينة من
الرجال بكرام فيكون معنى الجمعية باقيا مع العلمية بخلاف العلمية والصفة
فان بينهما تضادا فلا يجوز اعتبار الصفة في حال العلمية واما دخول اللام
في الاعلام المنقولة عن الصفات نحو الحسن والحسين فليس دخولها حال
العلمية حتى يلزم اعتبار الصفة في حالها وانما يدخلها بعد اخراجها
العلمية واطلاقها على المسمين بها القابا لقصد المدح او الذم وذلك
لتضمنها احدهما واعلم ان امتناع حضاجر يجوز ان يكون لاشتماله على العلم

والتانيث لانه علم للضبع والضبع لا يقع الا على الانثى والذكر ضبعان وامتنع سراويل
من الصرف عند الاكثر لانه مثل والذي تقديرا فيكون الجمع فيه مقدرا لا محققا كما ان
العدل في عمر مقدر وقال سيبويه في تعليل امتناعه من الصرف انه اسم اعجمي مفرد
حمل على ما اشبهه من اوزان العرب كقناديل ونحو جوار اي ما كان ناقصا في هذا
الجمع حكمه حكم قاض رفعا بلا خلاف في انه منوّن ومقدر رفعه وجرا على الاعرف
وحكم ضوارب نصبا بلا خلاف في انه غير منصرف ومعرب باعراب لفظي كما انّ ضوارب
كذلك وقيل حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا فيقال رايت جواري ومررت بجواري
كما يقال رايت ضوارب ومررت بضوارب وعلى هذا القول يكون منع الصرف مقدما
على الاعلال وعلى القول الاعرف يكون الاعلال مقدما على منع الصرف وبهذا
القول الذي حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا سقط اعتراض عبد الله بن ابي اسحق
النحوي على الفرزدق في قوله فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى
مواليا قيل لما قال الفرزدق وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا
او مجلف لحّنه عبد الله بن ابي اسحق لانه لا توجيه لرفع مجلف فهجاه الفرزدق
في هذا البيت فقال اللحن في هذا البيت ايضا حين حرك ياء موالي في حال الجر
وانما سقط اعتراضه لان هذا مروي عن بعض العرب والتنوين بدل عن الياء
المحذوفة عند سيبويه في احدى الروايتين لكون الاسم ممتنعا من الصرف
فانه قدم الاعلال على منع الصرف لان سبب الاعلال قوي وهو الاستثقال
الظاهر بخلاف سبب منع الصرف فانه ضعيف وهو المشابهة الخفية وكان اصله
جواري سكنت الياء للاستثقال فالتقى ساكنان فحذفت الياء ثم لما كان صيغة
الجمع ثابتة تقديرا لان كل ما حذف للاعلال موجب كان بمنزلة الباقي
حذفت تنوين التمكن والحقت به تنوين العوض حذرا من رجوع الياء

بسبب زوال التقاء الساكنين في اسم مستثقل لفظاً لكونه ناقصاً مبنياً على بناء منتهى
ومعنى لكونه جمعاً متصفاً بالفرعية والتنوين للتمكن في الرواية الاخرى عنه وكذا عند
الزجاج اذ لم يبق بعد استمرار الحذف اي حذف الياء بعد الالف الا حرف
واحد فخرج الاسم بعد الاعلال عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب
مصروف ونيف هذا القول بان الياء المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء
الكسرة فلما حكم ببقاء الياء لاجل الكسرة ينبغي ان يحكم ببقائه لمنع الصرف لان
كل واحد من الكسرة ومنع الصرف حكم لفظي ولان المحذوف لاعلال موجب
كالثابت بخلاف المحذوف نسياً منسياً ومثله اي مثل جوار في كل ما ذكر نحو
واشقي اذا صغر فانه في حالتي الرفع والجر يكون منصرفاً على قول وغير منصرف
على آخر وفي حالة النصب يكون غير منصرف بالاتفاق وعلة الصرف وعلة
منع الصرف ما ذكرنا في جوار واما التركيب فشرطه تاثيره في منع الصرف
العلمية لان العلمية تومن من النقصان ولم يكن التركيب معها في معرض الا
وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب انتفاء الجزئين على حالهما
قبل العلمية بعد ان يكون التركيب بين اسمين احترازاً عما يكون التركيب بين
الاسم والحرف نحو اشتي علماً فانه لشدة اتصال الحرف به يتنزل منزلة احد حروف
الكلمة فلا يظهر حكم التركيب وشرط وجوب تاثيره اي وجوب تاثير التركيب ان
لا يكون الثاني متضمناً للحرف قبل العلمية لانه لو تضمن له لا يجب عدم انصرافه
فبعلبك ممتنع من الصرف وجوباً لعدم تضمنه الحرف وخمسة عشر علماً جاز اعرابه مع
منع الصرف وجاز الابقاء على الفتح وذلك لتضمنه الحرف وقد عرفت الكلام فيه
مستوفى من قبل واما العجمة فهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية وشرطها علمية
في اللغة العجمية يعني ان يكون قبل استعمال العرب لها علماً وليس هذا بشرط بل

الشرط ان يكون في اول استعمالها في كلام العرب علماً سواء كانت قبل استعمالها فيه علماً ايضاً
كابرهيم او لا كقالون فانه في لغة الروم اسم الجنس بمعنى الجيد فجعل علماً
لراوي نافع وهو عيسى لجودة قراءته وانما اشترط ذلك لانه اذا وقع اولاً
في كلام العرب وهو علم امتنع من دخول اللام والاضافة فمنع من التنوين لكونه
مفارقاً عنهما ومنع الكسر ايضاً تبعاً له واما اذا لم يقع في اول استعماله في كلامهم
علماً فيجوز دخول اللام والاضافة فلا يمنع من التنوين فيقبله مع الجر فيصير كالكلمة
العربية فان جعل بعد ذلك علماً كان جعل الكلمة العربية علماً وشرطها ايضاً
في كونها سبباً الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط كابرهيم زايد على الثلثة
ولمك متحرك الوسط قال الشيخ الرضي عند سيبويه واكثر النحويين تحرك الاوسط
لا تاثير له في العجمة فنحو لمك منصرف وجوباً كنوح ولوط وهو الحق وذلك لان
تحركه في المونث نحو سقر انما يوثر لقيامه مقام التاء لسده مسد علامة التانيث
ولما لم تكن للعجمة علامة فلا يسد تحركه مسدها بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثياً
سواء سكن وسطه او لا يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن اوزان كلام
العجم لان وضع كلامهم على الامتداد فنحو نوح منصرف في الاكثر لعدم الزيادة
على الثلثة وتحرك الاوسط والمصنف تبع جار الله لانه اجاز صرف نوح وترك
صرفه مع توجيه الصرف وجزم الشيخ الرضي وعبد القاهر بصرفه نحو نوح و
لوط لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام فصيحاً كان او غير
فصيح واما الالف والنون فان كانتا في اسم غير صفة فشرطه اي فشرط الاسم
الذي فيه الالف والنون العلمية لان العلمية تمنع من زيادة التاء كما تمنع من
الحذف وهما انما توثران في منع الصرف لمشابهتهما الف التانيث الممدودة في
الوجه الضعيفي للمشابهة بحيث لا تقتران بدونه انتفاء التاء نحو عثمان فانه

غير منصرف لوجود شرطها بشرطها وهو العلمية فهما سببان والعلمية سبب آخر
وقيل انها معتبرة لسببين في الاسم والصفة كالف التانيث والعلمية سبب
انتفاء التاء وان كانتا في الصفة فانتفاء فعلانة اي شرطها انتفاء فعلانة
وقيل شرطها وجود فعلى وليس هذا الشرط مقصودا بذاته بل الغرض منه انتفاء
التاء لان كل ما جاء منه فعلى لا يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض
بني اسد وانما يكون الشرط هذا او ذاك بعد ان كانت فعلى على فعلان في
المذكر فيتغير فعلان الى صيغة فعلى تحقيقا للمضارعة والمشابهة بينهما و
بين الف التانيث من حيث ان صيغة ما فيه الالف والنون مخالفة لصيغة
مونثه نحو سكران وسكرى كما ان صيغة ما فيه الف التانيث مخالفة
لصيغة مذكره نحو احمر وحمراء وقد يكون بينهما مشابهة بوجوه اخر ككونهما زيادة
الزيادتين في الموضعين معا وككون الزائد الاول منهما الفا وكتساوي
الصدرين منهما في الوزن فان سكر من سكران مثل حمر من حمراء لكن
الوجه الضروري للمشابهة هو انتفاء التاء ولهذا انصرف ندمان مع وجود
بعض هذه الوجوه من المشابهة فسكران ممتنع من الصرف لوجود الشرط
فيه على المذهبين لانتفاء فعلانة فيه ووجود فعلى وندمان منصرف
لانتفاء الشرط فيه على المذهبين لانه يقال لمونثه ندمانة ولا يقال
ندمى ورحمن مختلف فيه فمن قال الشرط فيه انتفاء فعلانة فمنعه من
الصرف لانتفائها فيه لانه مختص بالباري تعالى فلا يطلق على غيره حتى
يونث ومن قال الشرط فيه وجود فعلى صرفه لانه لم يوجد فيه رحمى الا
قلنا من تخصيصه بالباري جل شانه واما الف الالحاق فهي الف
تلحق الآخر وحدها اي منفردة غير منضمة اليها همزة واحترز به عن

الف الالحاق الممدودة لا للتانيث سواء كانت للالحاق كارطى فانه ملحق بجعفر او لا
كقبعثرى وشرطها العلمية نحو ارطى ان سمي به فانها بالعلمية تمنع من تاء التانيث
فتشبه الف المقصورة من جهة الصورة ومن جهة امتناع التاء وابو الحسن
يحمل ارطى افعل ويجعل الالف منقلبة عن لام الفعل فيمنع صرفه على قوله
لوزن الفعل والعلمية وانما احترز عن الممدودة نحو علباء لانها لم يحصل
شبها وان شابهت الف التانيث الممدودة وذلك لضعف الممدودة في باب
التانيث لكونها في الاصل الفا بخلاف المقصورة فان امرها فيه قوي كانها
للتانيث وليست منقلبة عن ما هي علامته ويدل على انها اي ان الالف
في ارطى لغير التانيث مجيء ارطاة فلو كانت الالف للتانيث لما جاز لحاق
التاء بها وهنا الاخيران وهما الالف والنون والف الالحاق لا يعدان
سببين اصليين بل هما فرعا الف التانيث لان المشبه فرع على المشبه به قال
الشارح فيه نظر لان النحاة ذكروا انه فرع ما زيدتا عليه اقول فيه
خلاف بعضهم قال انهما فرعا الف التانيث وقال بعضهم انهما فرعا ما زيدتا عليه
والمص اختار المذهب الاول وهو اختيار عبد القاهر فانه قال في الالف
والنون فهذا ليس بسبب على انفراده في الحقيقة وانما هو فرع على التانيث
تابع له من حيث يضارع علامته ويجوز صرفه اي غير المنصرف للضرورة لان
الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصلها والاصل في الاسماء الصرف مطلقا
مطلقا اي في كل بناء من ابنية غير المنصرف نحو ما ذكرنا ان لنا ان ذكر
قال الشارح يستثنى ما في آخره الف التانيث المقصورة كحبلى
فانه لا يجوز صرفه للضرورة لانه اذا صرف بدخول التنوين عليه يلزم
حذف الالف لالتقاء الساكنين اقول يجوز تحريك التنوين عند

التقاء الساكنين ولا يجوز تحريك الألف فيجوز أن يؤتى بالتنوين ويحرك
فاستقام الوزن خلافا للكوفيين في أفعل من كما فإنهم منعوا صرف أفعل
التفضيل المستعمل مع من ظاهرة وما تمسكوا به من أن من مع مجرورها كالمضاف
إليه فلا ينون ما هو كالمضاف يبطله لحوق التنوين بخير منه وشر منه
فإن وجود من فيهما لا يمنع من لحوق التنوين مع أنهما في الأصل أفعل ولأن
الكلام في حال الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف ويجوز صرفه
للتناسب مثل سلاسلا وأغلالا إذا قرئ منونا فإن أواخر الآي يعتبر
توافقها وتناسبها كما في القوافي ولا يجوز عكسه أي منع صرف المنصرف
للضرورة أو التناسب لأن الضرورة لا تخرج الأشياء عن أصولها وإنما تردها
إليها وأهل الكوفة جوزوا منع الصرف عند الضرورة للعلمية وحدها من غير
سبب آخر من الأسباب لقوتها متمسكين بقوله فما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع قيل في الجواب إن الرواية شيخي وفيه نظر
لأن يفوقان مرداس أيضا منقول نقلا صحيحا كما في صحيح مسلم على ما قال
الشارح وما الحديثية كسعاد أو أحد أسبابه كأذربيجان العلمية
عند التنكير لما أنها لا تكون سببا إلا مع ما هي شرطه كالتعريف والتأنيث
بالتاء لفظا أو تقديرا والتركيب والعجمة والألف والنون في الاسم
وألف الإلحاق وإلا مع العدل ووزن الفعل اللذين ليست بشرط فيهما
وهما متضادان بحسب الاستقراء فلا يجتمعان مع العلمية في اسم حتى
يقال إنه بعد التنكير يكون أيضا غير منصرف لوجود سببين العدل و
وزن الفعل إذ العدل لا يكون إلا في أوزان المذكورة وهي فعال و
مفعل كثلاث ومثلث وفعل كعمر وفعل كأمس وفعل كأخر وفعال

كقطام

كقطام وليست هذه الأوزان من أوزان الفعل فلا يكون مع العلمية إلا أحدهما
فإذا نكر ما فيه العلمية سبب بقي بلا سبب إن كانت شرطا فيه كأذربيجان فإن
فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون فإذا زالت العلمية
زال تأثير الجميع لأن المشروط لا يؤثر بدون الشرط أو بقي على سبب واحد إن
كانت سببا ولا يكون شرطا نحو ضرب سعاد بقي بلا سبب وضرب قطام بقي على
سبب واحد إلا نحو أحمر وسكران إذا نكر بعد العلمية فإنه لا ينصرف مع
أنها أحد سببيه وإنما قال عند سيبويه لأنه عند الأخفش منصرف لزوال
الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير حال كونه اعتبارا أي معتبرا بالوصفية
الأصلية أو لاعتباره بها وليس المراد بالاعتبار أن الوصفية ترجع بعد
العلمية حتى يكون بمعنى رب أحمر رب شخص فيه الحمرة بل المراد أنه كالثابت
لكونه أصليا مع زوال ما يضاده من العلمية حتى لو أريد إثبات الوصف لا
لجاز بالنظر إلى اللفظ لزوال مضاده والمراد بنحو أحمر ما كان لفظه مشعرا
بالوصفية ويكون معنى الوصف فيه ظاهرا كسكران سكرى وأحمر حمراء
وأما أفعل التفضيل بعد التنكير بعد العلمية فإن كان مجردا من من انصرف
بلا خلاف فيه وذلك لضعف معنى الوصف فيه حتى صار كأفكل اسما وكذا أفعل
التأكيد منصرف بالاتفاق لكونه في معنى الوصف أخفى من أفعل التفضيل وإن
كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معناه فيه بسبب وجود العلامة
الدالة عليه وهي من التفضيلية ولا يلزمه أي سيبويه باب حاتم والمراد
به كل ما كان صفة ثم جعل علما فإن الأخفش قال لو جاز اعتبار الوصف الأصلي
بعد زواله لكان نحو حاتم غير منصرف للعلمية والوصفية الأصلية وإنما لم يلزمه
لما يلزم من اعتبار اجتماع متضادين معا وهما الصفة الدالة على العموم والعلمية

المراد بالعموم الإبهام والخصوص التعيين

الدالة على الخصوص في حكم واحد وهو الحكم بمنع الصرف لانه يحتاج فيه الى اجتماع
السببين ويلزم منه اعتبار اجتماع المتضادين في حالة واحدة واما اذا لم يكن اعتبار
المتضادين في حكم واحد فجاز اعتبارهما لانه لا يلزم منه اجتماعهما في حالة واحدة
كما اذا حكمنا بجمع احمر علما على حمر لانه في الاصل صفة وعلى احامر لاجل العلمية
فقد حصل فيه اعتبار متضادين لكن في حكمين وانصرف احاد ونحوه كثلاث
ومثلث حال كونه علما عند اكثر النحاة لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل
ببطلان معنى العدد بسبب العلمية وقال الجزولي انه غير منصرف
لاعتبار العدل الاصلي مع العلمية وفيه نظر لانه يلزم من اعتباره مع العلمية
اعتبار الوصفية معها واذا نكر نحو احاد بعد التسمية فحكمه حكم احمد
لامكان اعتبار العدلية بعد التنكير وطريق تنكير العلم ان يتأول بواحد
من الامة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى
بزيد وحينئذ صار اسم جنس متواطئا يدخل فيه كل من يسمى به او يكون صاحبه
اي صاحب العلم قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على
ذلك المعنى لافادته ذلك المعنى كافادة اسم الجنس اياه نحو قولهم لكل فرعون
موسى اي لكل ظالم مبطل عادل محق ويجوز ان يكون العلم باقيا على حاله
في هذا المثال ويكون المضاف محذوفا اي لكل مثل فرعون مثل موسى والتصغير
لا يخل بسبب من اسباب منع الصرف الا العدل والجمع ووزن الفعل ما خلا
صدره عن الزائد المطرد زيادته في اول الفعل وهو الوزن المختص به فان
التصغير في هذه الثلثة يخل بالاسباب لانخرام الصيغة اي صيغة العدل
والجمع ووزن الفعل بالتصغير نحو احيد في تصغير احاد فان التصغير فيه يخل
بالعدل لان الوزن في العدل معتبر لانه اخراج الكلمة من وزن الى وزن

فاذا

فاذا انخرم الوزن في المعدول اليه بالتصغير لم يبق عدل [illegible] ومسيجد في
المسمى بمساجد فانه انخرم صيغة الجمع بالتصغير لزوال وزنه المعتبر وخضيضم
في تصغير خضم اسم رجل فان صيغة خضم لا تبقى في خضيضم بخلاف احيمد
وتغيلب فانه لما كان في صدده زائد من الزوائد المطرد زيادتها في اول الفعل
لا ينخرم هذا الوزن بالتصغير لان صيغة المكبر كانها محفوظة في الما في
اي في احيمر من حيث يمكن الاستدلال عليها بهذه الزوائد وهي اي صيغة
المكبر في الاول اي خضيضم مجهولة لا يمكن ان تعرف لانه لا دليل فيه يدل
عليها ولان احيمر وتغيلب على وزن مضارع فيعل نحو يبيطر بيطر ثم التصغير
لانتقال الاسم به من الاسمية الى الوصفية لجواز ان يجمع بالواو والنون
نحو غليم وفتي تصغيري غلام وفتى نحو غليمون وفتيون مع امتناع ذلك الجمع
في مكبريهما لان الجمع بالواو والنون انما يكون للعلم من ذوي العلم او الصفة
منه ومكبريهما ليس بعلم للعالم ولا صفة له بخلاف المصغر فانه صار بالتصغير
صفة ولهذا الذي ذكر من انتقال الاسم بالتصغير الى الوصفية قيل
يمتنع صرف ادير اعتبارا بالصفة العارضة في التصغير لان التصغير وضع
مستأنف كما اعتد بالصفة العارضة في نحو رباع لكونه وضعا مستأنفا
كما ذكرنا مع صرف مكبره وهو ادور وذلك لعدم كونها صفة فقوله خليق
اي حقيق خبر قوله ثم التصغير بان يخل اي التصغير بالعلمية لان التصغير
يجعل الاسم صفة وهي تضاد العلمية كالنسبة فانها تخل بها وتجعل
الاسم صفة ولهذا يعمل المنسوب عمل الصفة الا انهم لم يفرقوا بين المصغر
والمكبر في اعتبارها اي في اعتبار العلمية فقالوا هذا مليحة غير منصرف
كما قالوا هذا طلحة غير منصرف وانما لم يفرقوا بينهما لان المصغر كان جعل

المصغر نبنا ولقبا لما كان المكبر علما له وحينئذ لا يكون فيه الوصفية لطريان
العلمية عليه ولهذا لا يعمل المصغر كما عمل المنسوب لا انه جعله اي جعل المصغر
وصفا له اي لاجل التصغير محضا فلا يكون على هذا التصغير منافيا للعلمية او نقول
لا نجعل المصغر عين المصغر نفسا حتى يلزم عدم اعتبار العلمية مع التصغير بل جعل
اللفظ الواحد وهو المصغر كالموصوف والصفة ووصفا للاعلام شايع
كثير فلا يكون بين التصغير والعلمية تناف والمراد بالوصف المحض ما لا يدل الا على
تعيين الذات كضاربة وحسن بخلاف طليحة فانه يدل على ما يدل عليه طلحة
مع زيادة وصفه بالحقارة فالمصغر مثل الواحد والمثنى نحو رجل ورجلان
في دلالتهما على العدد والمعدود فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما فكذلك
المصغر لم يحتج الى ذكر موصوف قبله وان كان صفة لدلالته على الصفة و
الموصوف معا ما الكلمات المتهجى بها في اوايل السور فمن جعلها اسماء لها
اي كالوايل للسور لا فمن جعلها حروفا مقتطعة من كلمات فانه قيل ان معنى
الم انا الله اعلم ومعنى المص انا الله اعلم وافصل فما لا يتاتى ولا يتيسر
فيه الاعراب منها نحو كهيعص والمر فمحكي ليس فيها الا الحكي ولا يجوز فيه
الاعراب والا لزم ان تجعل خمس كلمات اسما واحدا واما ما يتاتى فيه
الاعراب ولا يلزم من اعرابه محذور وهو على ثلثة اقسام واشار اليها
بقوله بان يكون اسما فردا كص ونحو نحو ن وق او يكون اسماء عدة مجموعها
على وزن مفرد كطاسين بوزن قابيل وكذا طاسين ميم بجعلها اي بجعلها
اسما واحدا كدارابجرد فسايغ وجايز فيه اي فيما يتاتى فيه الاعراب
الحكاية لانها كلمات حقها ان توقف عليها وسايغ فيه الاعراب لانه
اسم مفرد قابل للاعراب او عدة مفرد مع منع الصرف للعلمية لكونها

فيترك فيه السواكن على حالها وانما يجوز فيه الحكاية

اعلاما كحوامل للسور والتانيث اي تانيث السورة لسان السراج وان سميت
بحاميم لم ينصرف لانه اعجمي كهابيل واما جعل اعجميا لانه ليس من اسماء العرب
وكذلك طس ويس وان اردت الحكاية تركته موقوفا وعليه اي على الاعراب
ومنع الصرف قوله يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم
ثم المعرب كلا نوعيه وهما الاسم المتمكن والفعل المضارع اما انه يستحق الاعراب
على سبيل الاستبداد والاستقلال او تبعية على سبيل التبع لغيره والمستحق
له الاعراب اما مرفوع او منصوب او مجرور او مجزوم وهذا بيان ذلك المستحق
المشتمل على هذه الانواع من الاعراب المرفوع انما قدمه لانه جزء من الكلام
بخلاف المنصوب فانه فضلة وهو من الاسم انواع منها اي من الانواع الفاعل
وهو ما كان المسند اليه من فعل من في من فعل بيان للموصول الذي هو اللام
في المسند والضمير في اليه راجع الى الموصول الاول وهو ما في ما كان او شبهه
وهو ما يعمل عمل الفعل ويلاحقه في الاشتقاق كاسم الفاعل والمفعول وكان
عليه ان يقول او معناه ايضا وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون ملاحقا
له في الاشتقاق كالظرف لان العامل عنده في الاسم المرفوع هو الظرف كما
ذلك في العامل المعنوي لقيامه مقام العامل اللفظي وعند الاكثرين العامل
هو الفعل المقدر او اسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما كان مذهب ابن
الحاجب هنا مذهب الجمهور لم يقل في تعريفه او معناه مقدما عليه احترازا
عن توهم متوهم يظن ان زيد في نحو زيد قام مسند اليه قام ولا يجب الا
عنده لانه يجب الاحتراز عن الشيء الذي لم يكن من جملة المحدود ويكون
داخلا في الحد وقام وحده في المثال ليس بمسند الى زيد بل هو مع الضمير
فيه مسند اليه ولا يصدق عليه مع الضمير انه فعل او شبه فعل فبقوله

المرفوعات

الفاعل

والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر ان اعمل وكذا الظرف تال

من فعل وشبهه خرج امثاله الا ان يقال كما قال ابن الحاجب في شرح المفصل ان

قوله من فعل او شبهه لم يأت به قاصدًا الى انه من جملة الحد لما فيه من التردد

الذي هو مناف للتحديد وانما اتى به كالفضلة تبيينا لاقسام المسند فلما لم يكن

ذكره مقصودًا في الحد ورد عليه لو اقتصر على قوله ما كان المسند اليه زيد قائم

وزيد قام ابوه لان الجملة وهي الفعل مع الفاعل المضمر او المظهر مسند الى زيد

وقوله ابدا قال الشارح انه تأكيد للتقديم الا ان يقال المفعول به ايضا مسند

اليه والفعل مقدم عليه لا ابدا اذ المفعول به قد يتقدم على الفعل نحو زيدا ضربت

ضربت او احتراز عن خبر المبتداء اذا قدم الخبر عليه نحو قام زيد فزيد فاعل

لصدق تعريفه عليه ولا يكون الفاعل الا واحدا يعني انه لا يجوز ارتفاع

اسمين مختلفين لجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف اذا المسند من

الفعل وشبهه الى الفاعل لا يسند مرة اخرى الى فاعل آخر وذلك لانه

اذا اسند الفعل الى الفاعل تم الاسناد فلو اسند معه الى شيء آخر

لزم ان لا يكون الاسناد تاما ولان نسبة الفعل الى الفاعل على جهة

الاسناد والاسناد لا يختلف فلا يتعدد الفاعل بخلاف نسبته الى

المفعول فانها على جهة التعلق والتعلق يختلف جهاته اذ قد يتعلق

الفعل بالمفعول على انه الذي فعل وهو المفعول المطلق او على انه الذي

فعل به وهو المفعول به او على انه الذي فعل فيه وهو المفعول فيه

او على انه الذي فعل معه وهو المفعول معه او على انه الذي فعل لاجله

وهو المفعول له وقوله وقولهم قام الزيدان سؤال فان الفاعل وهو الزيدان

متعدد ليس واحدا فاجاب عنه بقوله فالمسند اليه المجموع لا كل واحد

منهما فان جهة الاسناد لما لم يختلف كان الزيدان متحدين في اسناد

الفعل

الفعل اليهما معا ويجوز التعبير عن المتعدد بلفظ واحد في الفاعل بخلاف المفعولات

فانها لما كانت متعددة في المعنى ومختلفة فيه لا يجوز ان يعبر عنها بلفظ واحد

واما قوله تواهق رجلاها يداها وراسه لها قتب خلف الزميلة رادف فمن رواه

يداها بالالف واما فمن رواه بالياء فليس مما نحن بصدده والمواهقة المسايرة

وفي رواية السيرافي يديه اي يدي العير والمعنى ان العير يقدم الاتان

ويسير خلفها فيداه تعملان عمل رجلي الاتان وراسه فوق عجزها كالقتب

على ظهر البعير والزميل الرديف وروي خلف الحقيبة وهما كنايتان عن الكفل

والرادف من ردفه اي تبعه فقد قيل ان الفاعل في البيت لما لم يتميز عن

المفعول به بالذات بل بالوضع وفي اللفظ لكون الفعل وهو تواهق مما

يستوي فيه الطرفان وهما الفاعل والمفعول لاستواء نسبة الفعل اليهما

فان الرجلين كما انهما مواهقتان لليدين كذلك اليدان مواهقتان لهما وانما

كان هو كذلك لان الفاعل من باب المفاعلة مفعول في المعنى كما ان المفعول

منه فاعل بحيث ينعكس عكسا سواء كما في ضارب زيد عمرا فانه يصح ان

ينعكس ويقال ضارب عمرو زيدا من غير تفاوت في المعنى رفع الفعل

الاسمين بعد على توهم الفاعلية فيهما معا لما كانت الفاعلية تصح في

كل واحد منهما على البدل والمعدول به اي بالبيت الى غير ذلك الوجه

الذي هو الكل رفع الاسمين على التوهم مندوحة وسعة للسامع والجواز

الجواز ان يقال ان يداها مفعول تواهق على لغة من جعل التثنية

بالاحوال الثلث بالالف او يقال انه فاعل فعل محذوف اي تواهقهما

يداها او خبر مبتداء محذوف اي المواهقتان يداها ولا يكون الفاعل

الا بعد الفعل لان تصور الفعل مما يستعقب تصور الاسناد لان

الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبة ذلك الحدث الى شيء وهو المرام
من الاسناد وتصور الاسناد ممّا يستعقب تصور ما اليه الاسناد لان
النسبة تقتضي المنسوب اليه فذكر الفاعل بعد الفعل ليكون الوضع مطابقا
للطبع واذا تقدم الفعل ما لو تاخر لكان فاعلا فان كان معرفة او مجرى
مجراها بان يكون نكرة مفيدة غناء المعرفة لم يكن الا مبتدا لفظا لانه لا
يجوز ان يكون فاعلا لفظا لانه لا يتقدم الفعل وتقديرا لانه لا حاجة الى
تقدير تاخيره لكونه حاصلا على شرط المبتدا من تعرفه او تخصصه ولا
يسوغ فيه نية التقديم والتاخير لانه لا ضرورة ملجئة اليها نحو زيد
خرج ورجل من بني هاشم جاءني فانه لا يكون لزيد ولرجل من بني هاشم
الا احتمال الابتداء لكونه في موضع الابتداء مع انه على شرطه وان كان
نكرة محضة غير مخصصة بشيء من المخصصات لم يكن مبتدا الا لفظا
ويكون في التقدير فاعلا ولولا هذا التقدير لم يصح جعله مبتدا بوجه
ما لفوات شرط كونه مبتدا وهذا معنى قوله ولا يسوغه اي لا يجوز
كونه مبتدا الا نية التقديم والتاخير فيه نحو رجل جاءني اي ما جاءني
الا رجل فانه يفيد التخصيص بواسطة التقديم وان لم يصلح للفاعلية
وذلك في الضماير المنفصلة ساغ فيه الامران اي يجوز ان يكون مبتدا
لفظا وتقديرا ويكون الكلام جاريا على الظاهر من غير تقديم وتاخير الا
في اللفظ ويجوز ان لا يكون مبتدا الا لفظا ويكون في التقدير
مؤخرا نحو انا ضربت وانت ضربت وهو ضرب فانك اذا قلت ضرب هو
لم يكن هو فاعلا لان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل على غير
ما هو له في موضع الالتباس او تقدم على هذا الضمير لفظة الا

تقديره

اوموضع

او معناه نحو ما ضرب الا هو وانما يدافع عن احسابهم انا واذا لم يكن فاعلا احتمل التقديم
على الفعل فاذا قلت هو ضرب كان له احتمال التقديم وكان الاصل ضرب
هو فقدم لافادة التخصيص واحتمال التقديم من غير تقديم وتاخير لكونه
في موضع الابتداء مع كونه على شرطه وهكذا الثاني في انا عرفت وانت عرفت
وقولهم اتعلمني بضب انا حرشته من حرش الضب حرشا اي صاده وهو ان
يحرك يده على جحره ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها فياخذه من قبيل الامر
الثاني وهو ان انا مبتدا لفظا لا تقديرا لانه يفيد التخصيص ولا يحصل
التخصيص الا بواسطة نية التقديم والتاخير بخلاف الامر الاول فانه انما
يفيد تقوي الحكم لان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء
فاذا جاء بعده شيء له صلاحية الاسناد الى المبتدا صرفه المبتدا الى
نفسه فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان ذلك الشيء متضمنا الضمير صرفه ذلك
الضمير الى المبتدا ثانيا فيتقوى بذلك الحكم والاصل في الفاعل ان يلي الفعل
بحيث لا يقع بينهما من مقتضيات الفعل شيء لانه كالجزء منه اي من الفعل
لشدة احتياج الفعل الى الفاعل فالاصل ان لا يقع بينه وبين الفعل
فصل ولذلك اي ولدلالة على ما ذكر اسكان اللام في نحو ضربت اي في الفعل
المتصل به الضمير المرفوع المتصل المتحرك فلو لم يكن الفاعل كالجزء ولا
سيما اذا كان ضميرا متصلا لم يسكن اللام لانه انما يسكن دفعا لتوالي
اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة ووقوع اعراب الفعل بعده اي بعد
الفاعل في يفعلان واخواتها الاربع فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يقع
اعرابه بعد فاعله وردّ العين في قولا فانه حذف الواو من قل لالتقاء
الساكنين فلما حركت اللام بواسطة ضمير الفاعل وهو الالف ردت الواو

البيان

لزوال التقاء الساكنين بالحركة اللازمة ولم يرد في قل الحق لان اللام وان
كان الاصل فيه الحركة الا ان حركتها الان عارضة لان الكلمة الثانية
منفصلة ليست كالجزء من الكلمة الاولى وردّ اللام فيهما ماضي يقول
برد اللام نظراً الى ان الحركة كاللازمة لانها لاجل الالف التي بعدها
وهي كالجزء من الكلمة ومن لم يرد اللام وقال دمتا وهو الاكثر نظر الى
ان اصل هذه التاء السكون بخلاف اللام في قولا فان الاصل فيه
الحركة وتثنيته اي تثنية الفاعل وجمعه لتثنية الفعل وجمعه اذا اريد
تكرير الفعل مرتين او اكثر ثني الفاعل وجمع في نحو القيا فان المراد منه
الق الق فثني الفاعل لاجل تكرير الفعل وربما ارجعون جمع الفاعل
لتكرير الفعل مراراً وتانيث الفعل لتانيثه اي لتانيث الفاعل نحو ضربت
هند فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يونث الفعل لاجل تانيث
فاعله وتنزلهما منزلة كلمة واحدة في حبذا فان الفعل مع فاعله في حبذا
جعل كاسم واحد او كفعل واحد ولهذا لم يجز تانيث ذا وتثنيته وجمعه
والغاء الفعل معه اي مع الفاعل في باب ظننت ولو لم يكن الفاعل
كالجزء منه لم يحكم بالغائه معه وزيادته معه اي مع الفاعل في نحو
قوله فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام فان الزائد هو
كان وحده لكن لما كان الفاعل كالجزء منه حكم بزيادتهما معاً ويدل
على ذلك النسبة اليهما جميعاً وان كان المراد النسبة الى الفعل وحده
في قوله فاصبحت كنتياً واصبحت عاجناً وشر خصال المرء كنت وعاجن
الكنتي الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا والعاجن الذي
لا يقدر على النهوض من الكبر الا بعد ان يعتمد على يديه اعتماداً

تاماً كانه يعجن وقد يقال كنتني بنون الوقاية تحفظاً للضم تانبه كقوله شعر
وما انا كنتي وما انا عاجن وشر الرجال الكنتني وعاجن فالحاق ياء النسبة
بكان مع فاعله يدل على ان الفاعل كالجزء منه فاذا تقدم عليه اي على الفاعل
غيره كان في النية والتقدير موخراً بناء على هذا الاصل ومن ثمة اي ولاجل
ان غيره موخر في النية جاز ضرب غلامه زيد يعني يجوز ان يكون في المفعول
المقدم على الفاعل ضمير عائد اليه لانه وان كان موخراً لفظاً الا انه مقدم تقديراً
فلا يلزم اضمار قبل الذكر وامتنع عند غير ابن جني والاخفش ضرب غلامه زيداً
يعني لا يجوز ان يكون في الفاعل المقدم على المفعول ضمير عائد اليه لان الاضمار
قبل الذكر لا يجوز الا في ضمير الشان لغرض تعظيم القصة او في الضمير الذي
يفسر بعده منصوباً على التمييز واما قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل احتج الاخفش وابن جني بهذا البيت على جواز
ضرب غلامه زيداً فان الضمير في ربه وهو فاعل عائد الى المفعول الموخر
عنه وهو عدي بن حاتم فاجاب عنه بقوله فمحمول على الضرورة والكلام
في سعة الكلام اذ ليس للبحث بين منعه اصلاً مع قولهم في باب التنازع بما فيه
او محمول على ان الضمير للمصدر المدلول عليه بلفظ الفعل اي جزى
رب الجزاء ويجب تقديمه اي تقديم الفاعل بعد ان كان جائزاً على المفعول
اذا انتفى الاعراب فيهما لفظاً منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا
تقديره وانتفى القرينة الدالة على فاعلية احدهما سواء كانت لفظية نحو
ضربت موسى حبلى وضرب موسى عيسى الظريف وضرب فتاه موسى او معنوية
نحو اكل الكمثرى موسى نحو ضرب موسى عيسى فانه لما انتفى لفظ الاعراب فيهما
والقرينة وجب ان يكون كل واحد منهما في مركز ليتميز احدهما عن الاخر بالمركز

الاصلي او كان الفاعل ضميرا متصلا فانه حينئذ يجب تقديم الفاعل على المفعول لئلا
يصير المتصل منفصلا سواء كان المفعول ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا
نحو ما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك ويجب تاخيره اي تاخير الفاعل
اذا كان المفعول ضميرا متصلا وهو اي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد
اما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فيجب تقديم الفاعل ايضا كما ذكرنا ولا
يلزم فيه صيرورة المفعول المتصل منفصلا عن عامله لان الفاعل لما كان ضميرا
متصلا صار كبعض حروف الفعل او اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير اي ضمير
المفعول فانه يجب تاخير الفاعل عند غير الاخفش وابن جني لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر نحو ضرب زيدا غلامه واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي
والاستثناء فالاولى تقديم الفاعل وفي عكسه وهو قصر المفعول على الفاعل
الاولى تقديم المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا فان ضاربية زيد محصورة
في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال
يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وما ضرب عمرا الا زيد فان مضروبية
عمرو محصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية
على الاحتمال وانما كان كذلك لانه اذا ذكر قبل كلمة الاستثناء
في الاستثناء المفرغ معمول خاص للفعل العامل فيما بعدها يجب ان يكون ما للعامل
المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتاخر
وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لاقتضاء التركيب ذلك
وانه اي وان تقديم الفاعل في صورة الاولى وتقديم المفعول في الصورة
الثانية واجب مع انما نحو انما ضرب زيد عمرا وانما ضرب عمرا زيد لان
التاخير ههنا ملتبس فانك اذا قلت انما ضرب زيد عمرا كان ضاربية زيد

محصورة في عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال ولو قدمت المفعول ههنا وقلت
انما ضرب عمرا زيد كان فيه انعكاس المعنى بخلافه اي بخلاف التاخير فيه
اي في ما ضرب زيد الا عمرا فان كل ما وقع بعد الا من الفاعل والمفعول فا
فيه سواء قدم مع الا على الاخر او لا وذلك لانك اذا اردت في ما ضرب زيد
الا عمرا الى تعكيس المعنى وان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب
احد احدا الا عمرا زيد اختل المعنى لان مضروبية عمرو في ما ضرب زيد
الا عمرا على الاحتمال وعلى هذا التقدير صارت مخصصة بزيد وكان المصنف
لا يجوز ذلك لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف غير جائز
مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء واما اذا قدم الواقع بعد
الا على الاخر بدون الا فمثاله ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد
فينعكس المعنى وللتعليل الذي ذكر المصنف اختار التقديم في الصورة الا
وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب حكم في الصورتين بالوجوب
قال ابن مالك حجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل الحصر بالا على
وذلك لان الاسمين بعد انما لا يعرف متعلق الحصر منهما الا بالتاخير
وجعل المقرون بالا متاخرا وان كان لا يخفى كونه محصورا ولو لم يتاخر ليجري
الحصر على سنن واحد ولم يلتزم الكسائي ذلك لان الاقتران بالا يدل
على المعنى والتوسيع عند وضوح المعنى اولى من التضييق بمنع احد الاستعمالين
ويضمر الفاعل اما مضمرا منفصلا اذا فصل بينه وبين عامله بالا لفظا
او تقديرا نحو قوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا
مثال للفصل بالا لفظا وقطر من قولهم طعنه فقطره اي القاه على احد
قطريه اي جانبيه ونحو قول الاخر انا الذائد الحامي الذمار وانما

الا عمرا زيدا ان زيدا
مقدم معنى ما قاله ...
ما ضرب ...

يدافع عن احسابهم انا او مثلي مثال للمنفصل بالا تعديتا اذا التقدير لا يدافع
عن احسابهم الا انا الذائد من الذود وهو الطرد والحامي الذائد والذمار
ما وراء الرجل مما يحق عليه ان يحميه سمي بذلك لانه يجب على اهله التذمر
له اي حث بعضهم بعضا في الحرب واما اذا اضمر العامل في الفاعل نحو اذا انت
لم تفعل كذا فافعل كذا عند الاكثر من الفعل محذوفا اي اذا لم تفعل
فلما حذف الفعل وهو تفعل لذكر مفسره صح صار الضمير المستتر
فيه بارزا منفصلا واما اذا اجرى الفعل على غير ما هو اي الفعل له في
موضع يلتبس في ان الفعل هل لما هو له او لما جرى عليه والمراد
بالجري ان يكون الفعل نعتا او حالا او صلة او خبرا لشيء ويكون
في الحقيقة عبارة عن شيء آخر نحو زيد عمرو يضربه هو فان يضربه
جاز ان يكون لزيد وان يكون لعمرو والزيدان العمران نصرتهما هما
والتزم ذلك اي اضمار الفاعل منفصلا في الصفات الجارية على
غير من هي له كاسم الفاعل والمفعول مطلقا سواء كان في موضع يلتبس
او لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي وانما التزم في الصفات مطلقا
ولم يلتزم في الافعال الا في موضع اللبس لان الصفات تنقص في
القوة عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال ضمائر ما ليست جارية عليه
مع قوتها تحملها الصفات مع ضعفها ولان اكثر الافعال صيغ ضمائرها
بارزة فيعرف بها من هي له بخلاف الصفات فانه انما يتصل بها ضمير
مستكن لا بارز فلا يلزم من تحمل الافعال هذه الضمائر مع وجودها
بارزة في الاكثر تحمل الصفات اياها لعدم كونها بارزة الا ان يكون
الفاعل قد اضمر على شريطة التفسير فانه لا يلزم ابراز الضمير فيها ايضا

نحو قوله. قضى كل ذي دين فوفى غريمه. وعزة ممطول معنى غريمها فان ممطول
ومعنى موجهان الى غريمها فاعمل الثاني كما هو مذهب البصريين فيكون ممطول
جاريا على عزة فانه خبره وهو للغريم لان الممطول هو الغريم وانما لم يبرز
الضمير في ممطول لتفسيره بعده وكان التقدير وعزة ممطول غريمها فلا
حاجة الى الضمير واعلم انه ليس في البيت تنصيص على محل الاستشهاد ولا
ترجيح له لجواز ان يكون غريمها مبتدأ ثانيا وممطول خبره مقدما عليه ومعنى
خبر بعد خبر او حال ثم لا ضمير في ممطول فالصفتان جاريتان على ما هما له و
قوله وان امرأ اسرى اليك ودونه. من الارض موماة وبيداء سملق.
لمحقوقة ان تستجيبي دعاءه. وان تعلمي ان المعان موفق. اي ان
امرأ اسرى اليك اي سار اليك الماءة وذاك ودونه موماة اي مفازة وبيداء
سملق اي قاع صفصف ويجب عليك استجابة دعائه واعانته وان تعلمي
ان المعان على سبيل الصالحات والخيرات موفق من الله محمول على الضرورة جعل
لقوله وقوله وان امرأ وبيانه ان محقوقة خبر ان فيكون جاريا على امرأ
وهو في المعنى للمرأة فكان القياس ابراز الضمير وان يقول لمحقوقة انت
لكنه لم يبرز الضمير لضرورة الشعر او يضمر الفاعل مستكنا اما لازما
استكنانه وهو في اربعة افعال افعل ونفعل وتفعل وافعل امر المخاطب
وتفعل للمخاطب لا للغائبة وكذلك يلزم الاضمار في اسم فعل الامر في
الواحد وفي غيره فان هذه الكلمات الخمس لا تسند الى مظهر ولا الى
مضمر بارز واما ما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة فتأكيد للمستتر
لا فاعل بدليل انه لا يقال لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت او غير لازم
استكنانه وهو في فعل الواحد الغائب في الماضي والمضارع مذكرا كان او

مونثا نحو فعل ويفعل في المذكر وفعلت وتفعل في المونث وفي الصفات الجارية على
ما هي له نحو زيد ضارب وكذا في الظروف عندي على اذا اعتمد وانما لم يلزم
الاستتار في هذه الاشياء لانه كما يستتر فيها الفاعل يظهر ويضمر منفصلا
نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وما قام الزيدان وما قام هما او يضمر الفاعل
متصلا بارزا وهو فيما عدا ما ذكرنا من مواضع كونه منفصلا وكونه مستترا
نحو فعلت وفعلنا وقد يضمر الفاعل لتقرره في النفوس وارتفاع اللبس وان لم
يجر له ذكر وذكر عند قرينة دالة عليه وليس هذا اضمارا قبل الذكر لان
القراين قائمة مقام الذكر نحو اذا كان غدا فاتني اذا نصبت غدا على الظرفية
اي اذا كان ما نحن عليه من السلامة وغدا يتعلق بكان ان كانت تامة وبمحذوف
ان كانت ناقصة واما ان رفعت غدا على انه فاعل كان فلا يكون الفاعل مضمرا ومنه
اي ومما اضمر الفاعل لتقرره في النفوس قوله • لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى
اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر • اي اذا حشرجت وترددت النفس اي
الروح لا يغني عن المرء اذا جاء اجله ومنه قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن
قرا بالنصب اي تقطع الامر فاضمر الفاعل لتقرره في النفوس ومن قرا
برفع بينكم يكون بينكم فاعل تقطع وفي المثل فلم خلقت ان لم اخدع الرجال
اي لم خلقت اللحية ومتى كان الفاعل ضميرا مستترا المونث او ضميرا بارزا
لتثنية من المونث لا غير حقيقيا كان المونث او غير حقيقي لزم التاء في
فعله الماضي اذا كان متصرفا للدلالة بتانيث الفعل على تانيث الفاعل لانه
هو كالجزء من الفعل مع خفاء المضمر المتصل وانما قال لا غير احترازا عن
الجمع بالالف والتاء فانه لا يلزمه التاء اذا اسند الفعل الى ضميره نحو
الهندات قمن وانما قلنا اذا كان متصرفا احترازا عن نحو نعم وبئس فانه لا
يلزم

اي عند ما كان الفاعل ضميرا مستتر المونث

التاء فيه عند ذلك بل كل واحد من اثبات التاء وحذفه فصيح لمشابهته بعدم
التصرف الحرف نحو هند قامت الفاعل فيه ضمير مستتر لمونث حقيقي والهندان
قامتا الفاعل فيه ضمير بارز لتثنية والشمس طلعت الفاعل فيه ضمير مستتر
لمونث غير حقيقي ومتى كان الفاعل مظهرا او مضمرا منفصلا مونثا لم يلزم التاء
في فعله اعتمادا على ظهور لفظ المونث الا عند المونث الحقيقي حال كون الحقيقي
يلي الفعل حال كونه من الادميين اذا كان واحدا او اثنين لا غير فانه يلزم
حينئذ التاء في فعله نحو عرفت المراة وحكى سيبويه عن بعض العرب قال
فلانة استغناء بالمونث الظاهر عن علامته وانما قلنا واحدا او اثنين لا غير
لانه لو كان جمعا نحو قال نسوة وقال الهندات لم يلزم التاء في فعله لان
التانيث الطاري ازال حكم التانيث الحقيقي كما انه ازال حكم التذكير الحقيقي
في نحو رجال وجاز طلع الشمس لكون المونث غير حقيقي وجاز حضر القاضي
اليوم امراة لان المونث الحقيقي لا يلي الفعل لوجود الفصل بينهما فلا يلزم
التاء في فعله لانه اذا بعد الفاعل من الفعل ضعف قوته من استدعاء لحوق
التاء وجاز سار الناقة لكون المونث من غير الادميين فلا يلزم التاء في
فعله لان غير الادمي لا يتميز بعضه من بعض لاتحاده في الصورة فلا يقتضي
تانيثه وتذكيره قصد الحقيقي في الادمي فاشبه غير الحقيقي وان كان
الاتحاد في الصور الثلث لحوق التاء للايذان من اول الامر بان الفاعل مونث
وقوله ونحو • فلا مزنة ودقت ودقها • ولا ارض ابقل ابقالها اعتراض
فان ابقل مسند الى ضمير المونث وهو الارض مع عدم لحوق التاء فضلا عن
لزومه فاجاب عنه بقوله متاول بان الارض بمعنى الموضع وهذا مذكر فاجري
مجراه وعكسه اتته كتابي فاحتقرها فان الكتاب مذكر مع لحوق التاء بفعله

الا اذا تعدد صح

لا يلزم التاء

وتاويله بان الكتاب بمعنى الصحيفة واعلم انه اذا جعل ما فيه علامة التانيث
على المذكر حقيقي لا يجوز لحوق العلامة بفعله والمؤنث الحقيقي ما بازائه ذكر
سواء كانت فيه علامة التانيث كامرأة او لا كعناق وانما قال في الحيوان احترازا
عن نحو النخلة فانه وان كان بازائه ذكر لكنه ليس بمؤنث حقيقي لانه ليس بحيوان
وغير الحقيقي ما يرجع الى الاصطلاح والوضع مما ليس بازائه ذكر في الحيوان
فمنه اي فمن غير الحقيقي ما في لفظه شيء يدل على تانيثه وهو ان يكون
جمعا غير ما جمع بالواو والنون مذكرا كان واحده او مؤنثا حقيقيا كالهندات
او غير حقيقي كالعرفات فان هذا الجمع مؤنث غير حقيقي لكون تانيثه
بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة وهذا التانيث الطارئ ابطل التانيث
الحقيقي وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في نحو الزيدين
لبقاء لفظ المفرد فيه فلم يبطله احتراما له ولا يلزم على هذا ان يبقى
التانيث الحقيقي في الجمع بالالف والتاء مع بقاء لفظ الواحد فيه لان
تانيث واحده كانه زال لزوال علامته بحذفها ان كان تاء نحو العرفات
او بقلبها ان كانت الفا نحو الحبليات والصحراوات واعلم انه لو قال
بدل قوله غير ما جمع بالواو والنون غير جمع المذكر السالم بالواو والنون
القياسي لكان اولى لان حكم البنين حكم الابناء مع انه بالواو والنون
وذلك لعدم بقاء واحده وهو ابن او ان يكون في اخره تاء تنقلب
هاء في الوقف نحو طلحة او يكون في اخره الف زائدة اما مقصورة
رابعة فالوزن اي وزن ما فيه الالف الرابعة فعلى بضم الفاء وفتح
العين نحو شعبى وادمى او بضم الفاء وسكونها اي سكون العين
نحو بشرى او فعلى بفتح الفاء والعين نحو جمزى وبشكى وقوله مطلقا

قيد في هذه الاوزان الثلثة اي هذه الاوزان مختصة بالف التانيث مطلقا
بخلاف فعلى نحو ارطى فانها انما تكون للتانيث اذا لم تكن الفا للالحاق وانما كانت
هذه الثلثة مختصة بالف التانيث لان الالف فيها لا تكون الا للتانيث اذ
لو كانت للالحاق لوجب ان يكون في الاصول مماثل لها وليس لها فيها مماثل لعدم
وجود فعلل عند سيبويه ولا فعلل ولا فعلل ولانه لو كان شيء منها للالحاق
لجاز فيه الانصراف مع انه لا يجيء في شيء منها اتفاقا الا عدم الانصراف او الوزن
فعلى كسلمى او فعلى كذكرى بفتح الفاء في الاول وكسرها في الثاني وسكون
العين فيهما اذا لم يكن الالف فيهما للالحاق احترازا عما يكون الالف فيه للالحاق
نحو الارطى والمعزى او مقصورة فوق ذلك اي فوق الرابعة مما ليست الالف
فيه للالحاق نحو سفرجل الا في نحو قبعثرى فان الالف فيها مع انها ليست للالحاق
بسفرجل لا تكون للتانيث قال في الصحاح الالف فيها ليست للتانيث وانما
زيدت ليلحق بنات الخمس ببنات الستة لانك تقول قبعثراة فلو كانت
الالف للتانيث لما لحقه تانيث اخر وفيه نظر لانه ليس في الاصول سداسي
حتى يلحق به اللهم الا ان يقال ان مراده من الالحاق ما اراد المصنف
في باب ما لا ينصرف او يقال ما قال السيرافي قدس انه زعم بعض الناس ان قبعثرى
لو كان في الكلام سداسي اصلا لكان ملحقا به ودليل انها ليست للتانيث
لحوق التاء بها كما يقال في ارطى ارطاة والف التانيث لا يلحقها التاء
وصرف الاسم استعمالا نحو علقى ومعزى ونحوهما فان صرفها دليل على
انها ليست للتانيث واما ممدودة والوزن غير فعلاء بسكون العين والفاء
غير مفتوح اي يكون مضموما او مكسورا فان الفيهما للالحاق نحو علباء و
خشاء واما غيرهما كالقصباء والسوداء ودحضاء وسيراء فالفه للتانيث

الرحضاء العرق
القصباء القصب

ومنه ما ليس كذلك اي ليس في لفظه شيء يدل على تانيثه نحو
ارض فيرجع في تانيثه الى ان يسمع في تصغيره التاء او في صفته التاء او في
فعله التاء نحو اريضة في تصغير ارض وارض مبقلة في صفته التاء وقالت
الارض في فعله التاء ويجيء الفاعل وناصبه مضمر على سبيل الجواز كقولك
لمن قال من فعل تحقيقا او تقديرا اي قولا محققا مصرحا به او قولا مقدرا
زيد فزيد على قوله فاعل فعل محذوف اي فعل زيد والاولى ان يكون زيد
مبتدأ وخبره محذوف اي زيد فعل ليطابق الجواب السؤال لان السؤال انما
وقع في الجملة الاسمية ولان الفاعل هو الاهم لا الفعل لكن السؤال عن الفاعل
في الجملة الاسمية ولان الفاعل هو الاهم لا الفعل لان السؤال عن الفاعل
لا عن الفعل وعليه اي على ما كان السؤال فيه مقدرا لا محققا قوله تعالى
يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن قرأ يسبح مفتوح الباء كان سائلا
يسأل من يسبحه فقال له رجال اي يسبحه رجال ومن قرأ يسبح مكسور
الباء كان رجال فاعله ويلزم ذلك الاضمار اذا فسر ذلك الرافع المضمر
بظاهر نحو هل زيد خرج فان زيدا فاعل فعل يفسره هذا الظاهر ولا يجوز ان يكون
مبتدأ وخبره خرج مراعاة لاصل هل فانها في الاصل بمعنى قد بدليل استعمالها
على الاصل كقوله تعالى هل اتى على الانسان وقد من لوازم الافعال فلا يجوز
اختيار هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر فلو
جاء في كلامهم مثل هل زيد خرج على استكراه قدر الفعل مراعاة لاصلها
قال الشيخ الرضي وانما دخل هل على الجملة الاسمية التي لا يكون خبرها فعلية
نحو هل زيد خارج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه ذاهلة ولا تدخل على الاسمية
التي خبرها فعل لانها اذا رأت فعلا في حيزها تذكرت الصحبة القديمة فلم

تقنع

تقنع الا بان تعانقه ونحو اذا السماء انشقت فالسماء فاعل فعل مضمر على الاعرف
اي اذا انشقت السماء ولو ذات سوار لطمتني فذات مرفوع بانه فاعل فعل مضمر
لطمتني وان ذو لوثة لانا لان ذو لوثة فالضابط انه يلزم اضمار فعل الفاعل
بعد كل لفظ داخل على اسم مرفوع لا يليه الا الفعل كحرف الشرط وحرف التحضيض
اذا كان لذلك الفعل مفسر اما فعل صريح من جنس المضمر كهذه الامثلة واما حرف
متضمن لمعنى الفعل مثل ان الموضوعة للتحقيق بشرط ان يكون خبرها في صورة الفعل
المفسر ليكون ان مع الفعل كالفعل الصريح المفسر وذلك انما يكون بعد لو ولذلك قال
ومنه ولو انهم صبروا اي لو ثبت وتحقق انهم صبروا فقصله عما قبله وانما كان منه
لان ان المفتوحة تدل على الثبوت والتحقق فكانت ان مع صبروا وهو في صورة
الفعل المضي لانه ماض كالمقدر كالمفسر الصريح فلجريت ان مجراه اي مجرى المفسر
في لزوم الاضمار وانما يلزم الاضمار مع وجود المفسر لان الغرض من حذفه والاتيان
بالظاهر الابهام ثم التفسير ومع اظهاره لا يبقى هذا الغرض والفاعل اذا كان علما
نعم وبئس وهما للمدح العام والذم العام بمعنى انهما لا يدلان على خصوص الخصلة التي
بها المدح والذم فانهما يدلان على مطلق المدح والذم انشاء اي انهما لانشاء المدح
والذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المراد
ان المدح موجود في الخارج في احد الازمنة وانت تقصد مطابقة هذا الكلام
اياه حتى يكون خبرا التزم في هذا الفاعل ان يكون مضمرا مبهما مفسرا بنكرة منصوبة
على التمييز موضحا هذا المضمر لابهامه باسم معرفة قال الشارح انما اشترط ان
يكون معرفة لان الاصل في الاوضح ان يكون بالمعرفة اقول التعريف ليس بشرط
بل شرطه التخصيص على ما قال الشيخ الرضي وابن مالك فلو قال المص باسم معرفة
او مقارن لها بالتخصيص لكان اولى مرفوع على انه مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف مجانس

اي ضم

الفاعل اذا كان علما كنعم وبئس

كما قال ابن مالك

لداي للفاعل في انه يصدق عليه ويصح الاخبار به عنه لانه تفسير له ووجب مطابقة
التفسير للمفسر يعني هذا الاسم مخصوصًا بالمدح او الذم اوالثم ان يكون الفاعل مظهرًا
معرفا بلام الجنس او مضافا اليه اي المعرف باللام او مضافا الى المعرف باللام المضاف الى
وهلم جرا نحو نعم وجه قريب غلام الرجل وليست اللام في نعم الرجل لاستغراق الجنس
كما قال ابو علي والاصح اضافة كل اليه ولا للاشارة الى ما في الذهن كما قال ابن الخطاب
اذ لا فايدة في اللام حينئذ لان تجرد الاسم مجردا عن اللام يدل عليه موضحا هنا
المظهر بالمخصوص المذكور لان المعرف باللام والمضاف اليه لا يدل الا على تعيين
المخصوص فذكر المخصوص للتعيين واعلم ان التزام فاعلهما ان يكون على ما ذكر
انما يكون على قول غير المبرد وابي علي واما على قولهما فيجوز ان يكون فاعلهما الذي
اذا كانت صلتها عامة وكذا من وما او مضافا اليها كقول امير المومنين علي عليه
السلام ولنعم دار من لم يرض بها دارا وتقول نعم الذي عند زيد نحو نعم رجلا زيد هو
الفاعل مضمر مفسر بالنكرة ونعم الصاحب او صاحب القوم عمرو فالفاعل
في الاول معرف باللام وفي الثاني مضاف الى المعرف به وفي المونث نحو نعمت
امراة هند اتفق اهل المصرين على ان الضمير المبهم الذي في نعم وبئس لا يثنى
ولا يجمع ولا يونث لعدم تصرفهما ولان القصد بهذا الضمير الابهام فما كان
ادخل في الابهام كان اولى والضمير المفرد المذكر اذا لم يكن عايدا الى شيء معين
اشد ابهاما من غيره لانه لا يستفاد منه الا معنى شيء وهو يصلح للمثنى والمجموع
والمذكر والمونث بخلاف غيره فانه يستفاد منه معنى التثنية او الجمع او التانيث
فعلى هذا كان في قوله وفي المونث نحو نعمت امراة نظر لانه انث هنا الضمير
ولا يجوز تانيثه اتفاقا من اهل المصرين الا على قول من ردوده ونعمت او نعم الفتاة
او صاحبة القوم دعد اي يجوز الحاق التاء بنعم وبئس كما جاز عدم الحاقه

بهما اذا كان فاعلهما المظهر مونثا حقيقيا وذكر لعدم التصرف فيهما قال الشارح وانما
جاز التذكير والتانيث مع ان الفاعل هو الصاحبة لان التقدير نعم التي صحبت فهو
باعتبار الوضع ليس بازائه ذكر من الحيوان حتى يقال ان تانيثه حقيقي اقول ينبغي
على هذا التعليل ان لا يجوز نعم المراة هند مع جوازه في حال السعة فالاولى في
التعليل ان نقول ما ذكرناه وفي التثنية والجمع نعم رجلين الفاعل فيه مضمر مفسر
بالنكرة او نعم الرجلان اخواك الفاعل فيه معرف باللام ونعم رجالا او نعم الرجال
اخوتك يعني يجوز التصرف في تمييز الفاعل المضمر وفي نفس الفاعل
المظهر افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا ولا يجوز التصرف في الفاعل المضمر في هذه
الاشياء بالاتفاق من اهل المصرين على ما عرفت وحكي والحاكي هو الكسائي
نعما رجلين ونعموا رجالا بالتصرف في الضمير ويجوز الجمع عند المبرد وعند ابي
علي بين الفاعل الظاهر والمفسر تاكيدا مع انه انما يجيء بالمفسر بعد الفاعل المضمر
نحو قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا الجمع بين الفاعل
الظاهر وهو الزاد وبين المفسر وهو زادا ومنع سيبويه ذكر لان وضع التمييز
لرفع الابهام ولا ابهام ههنا فقال ان زادا مفعول تزود ومثل حال منه ويجوز
حذف المخصوص اذا كان معلوما نحو نعم العبد اي ايوب فحذف لدلالة الكلام
عليه وارتفاعه اي ارتفاع المخصوص بالابتداء على راي والجملة قبله خبره
التقدير في نعم الرجل زيد زيد نعم الرجل وانما استغني في هذه الجملة عن
العايد الى المبتدا لان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل والجنس مشتمل
على افراده فكان مشتملا لا محالة على زيد وغيره واذا كان لذلك كان
زيد داخلا تحت الرجل في المعنى فجرى دخوله تحته في المعنى مجرى اللفظي
وبانه خبر مبتدا محذوف على راي فكانه لما قيل نعم الرجل سئل وقيل من

الرجل الممدوح فقيل زيد اي هو زيد فالكلام على هذا جملتان وعلى الوجه الاول
جملة واحدة وحبذا اصله حبب اي صار حبيبا فادغم جار مجرى نعم في انشاء
المدح وفي احكامه وهو مسند الى اسم الاشارة وهو اي اسم الاشارة في
في ابهام الضمير مثل نعم فانه خلع منه معنى الاشارة لغرض الابهام تحقيقه
المعنى حب الشيء ومن ثمه اي ومن اجل انه في مثل ابهام الضمير فسر اسم
الاشارة بما فسر به الضمير في نعم وهو النكرة المنصوبة على التمييز فيقال
حبذا رجلا زيد كما يقال نعم رجلا زيد ولاجل ذلك ايضا التزم الافراد فيه
كما التزم في الضمير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال
حبذان وحبذ اولاء وحبذه فيكون على ما ذهب اليه المص اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم وقال ابن السراج والمبرد ان تركيب حب مع ذا ازال الفعلية
حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبر اي المحبوب وقيل ان
التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المتقدم فحبذا فعل والمخصوص فاعله
الا انهم سوغوا وجوزوا ترك التفسير فيه نحو حبذا زيد ولم يسوغوا في
نعم رجلا زيد تفضيلا للظاهر وهو اسم الاشارة على المضمر وامنا من التباس
المخصوص بالفاعل هنا اي في حبذا زيد فان ذا فيه ظاهر فاعليته بخلاف نعم
فانه قد يلتبس المخصوص بالفاعل فيه في بعض المواضع لولا التمييز نحو نعم
السلطان وساء جار مجرى بئس في احكامه كقولك ساء الرجل زيد وكقوله
تعالى ساء مثلا القوم الذين فساء جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في
بئس رجلا ومثلا تفسير والقوم هو المخصوص على حذف المضاف التقدير
ساء مثلا مثل القوم. واذا توجه وتنازع الفعلان الاولى ان يقول العاملان
فصاعدا ليشمل نحو انا ضارب وشاتم زيدا ونحو ضربت واهنت واكرمت زيدا

مبحث تنازع الفعلين

الا انه اقتصر على الفعل الذي هو الاصل في العمل وعلى اول المتعدد وهو الاثنان
الى اسم واحد بحيث يمكن ان يعمل فيه كل واحد من الفعلين وهو في مكانه لولا
يعمل فيه الاخر وانما قال بعدهما لانه لو كان قبلهما نحو زيدا ضربت واهنت
او بينهما نحو ضربت زيدا واهنت فيتعين ان يكون منصوبا للاول اما يتوجهان
اليه بجهة الفاعلية حسب نحو قام وقعد زيد واما يتوجهان بجهة المفعولية
حسب نحو ضربت وشتمت زيدا او يتوجه احدهما بجهة الفاعلية ويتوجه الاخر
بجهة المفعولية وهذا القسم على قسمين نحو ضربني واكرمته زيدا او ضربت و
اكرمني زيد او يتوجهان اليه بجهة الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد
عمرا الا ان المص لم يذكر هذا القسم لانه يعلم من القسمين الاولين لانهما اذا
توجها اليه بجهة الفاعلية والمفعولية معا فقد توجها بجهة الفاعلية وتوجها ايضا
بجهة المفعولية فالذي من الفعلين يعمل فيه اي في هذا الاسم الواحد احدهما
لا غير اي لا كلاهما خلافا للفراء فانه قال ان كان توجههما اليه بجهة الفاعلية
نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعملا فيه حذرا من الاضمار قبل الذكر ومن حذف
الفاعل قال ابن مالك والذي ذهب اليه الفراء غير مستبعد لانه نظير قولك
زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه فان خبر المبتدأ عنده مرفوع
بما هو خبر له فيلزمه ان يكون منطلقان مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه
لانهما معا يقتضيانه واختار البصريون اعمال الثاني مع جواز اعمال الاول
لانه اقرب اي اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به
دون الابعد ولانه لو اعمل الاول مع العطف لزم الفصل في نحو قام وقعد
زيد بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة واختار الكوفيون اعمال الاول
من الفعلين مع جواز اعمال الثاني لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذكره

المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولكل من الفريقين حجج والصحيح هو الاول لان
اعمال الثاني اكثر في كلامهم من اعمال الاول وموافقة الاكثر اولى من موافقتهم
الاقل فان اعمل الثاني بناء على اختيار البصريين اضمر الفاعل في الاول وان لزمهم
اضمار قبل الذكر لجي التفسير بعده على وفق الظاهر في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث ولا يحذف الفاعل من الاول خلافا للكسائي فانه يحذف
الفاعل حذرا من الاضمار قبل الذكر وفي قوله نظر لان حذفه اشنع من الاضمار
قبل الذكر ويظهر الخلاف الذي بين الفريقين في التثنية والجمع نحو قاما وقعد اخواك
وقاموا وقعد اخوتك فانه اذا اعمل الثاني اضمر في الاول ضمير التثنية والجمع وان
اعمل الاول اضمر في الثاني فيقول قام وقعدا اخواك وقام وقعدوا اخوتك واما
في الواحد المذكر فلا يظهر الخلاف نحو قام وقعد زيد لان ضمير الواحد مستتر لا بارز
والفراء لا يجيز اعمال الثاني ان كان مقتضيا للمفعول والاول مقتضيا للفاعل
واوجب اعمال الاول ههنا لافضائه الى حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي
او اضماره قبل الذكر واما ان كان الثاني مقتضيا للفاعل ايضا فيعمل الفعلين
فيه كما ذكرنا وحذف المفعول من الاول ان اعمل الثاني والاول يستدعي المفعول
ان استغني عنه كما في غير افعال القلوب لانه فضلة فلو لم يحذف لزم الاضمار
قبل الذكر فيما هو فضلة يحذف في السعة نحو ضربت وضربني زيد فلا يجوز ضربته
وضربني زيد الا عند ابن مالك والا يستغن عنه لكونه احد مفعولي باب
علمت مع ذكر الثاني اظهر المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
منطلقا بعد حسبني لانه لا يجوز حذفه لامتناع الاقتصار على احد المفعولين في باب
حسبت ولا يجوز اضماره ايضا لان الاضمار قبل الذكر في المفعول لا يجوز
وان كان هنا كالفاعل في عدم الاستغناء عنه وان اعمل الاول بناء على اختيار

الكوفيين

الكوفيين اضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف لانه لا يلزم منه الاضمار
قبل الذكر لكون هذا الاسم من حيث كونه معمولا للاول مقدما على الثاني تقديرا وان
كان مؤخرا عنه لفظا نحو قوله حتى اذا زلجت عن كل حنجرة الى الغليل ولم يقصعنه نغب
فان زلجت ويقصع متوجهان الى نغب فاعمل الاول واضمر الفاعل في الثاني وهو من زلجت
الضمير وزلجت اي انحدرت والغليل حرارة العطش والقصع القتل يقال قصع
حرارته اي قتل عطشه بالري يعني اذا انحدرت جرع من الماء قليلة في كل طبقة
من حلقه وحنجرته وتلك النغب لم تقتل العطش واضمر المفعول ايضا على المختار مع جواز
حذفه نحو اذا هي لم تستك بعود اراكة تنخل فاستاكت به عود اسحل اي انها
اذا لم تستك بسواك شجر الاراك احضرت من المساويك طايفة حتى تختار منها الكل
واحدا فقد اعمل الفعل الاول وهو تنخل بمعنى تخير واضمر المفعول وهو به في الثاني وهو
استاكت وانما كان اضمار المفعول هو المختار اذ الحذف هنا لا يطابق مفصله لانه
لا يلزم من الاضمار هنا الاضمار قبل الذكر في المفعول بخلاف ما اذا اعمل الثاني
فان الحذف فيه طبق مفصله لانه يلزم من اضمار المفعول في الفعل الاول الاضمار
قبل الذكر في المفعول مع ان الاولى بالعمل في هذا الاسم هو الثاني فاذا لم يعمل فيه
فالاولى ان يعمل فيما يقوم مقامه من الضمير لئلا يظن بسبب عدم تاثيره فيه
انه موجه الى غيره ولهذا اي ولكون اضمار المفعول في الثاني هو المختار حمل قوله
تعالى اتوني افرغ عليه قطرا وهاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني فانه لو اعمل
الاول لزم ان يقال افرغه واقرؤه والا لزم ان يكون افصح الكلام على غير المختار
وهو حذف المفعول من الثاني مع اعمال الاول وبهاتين الايتين استدل البصريون
على اعمال الثاني قالوا لو اعمل الاول لكان الاحسن ان يقال افرغه واقرؤه
لكنه لما لم يقل كذلك دل ذلك على انه لم يعمل الاول وقوله الا ان يمنع مانع

استشاد من قوله والمفعول على الخفا اي اضمر المفعول ايضا على الخفا الا ان يمنع مانع من اضماره فتظهر حينئذ المفعول نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فانه اعمل الفعل الاول في منطلقا ولذلك رفع الزيدان بالفاعلية له واعمل الثاني متوجه ايضا الى منطلقا لان التنازع انما يكون في الذات الموصوفة بالاضمار وافراده وتثنيته بحسب اقتضاء المحل وكان القياس اضماره لكن لا يجوز اضماره لانه لو اضمر مفردا لا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الاول في باب حسبت مع وجوب تطابقهما في الافراد والتثنية والجمع لكونهما عبارة عن المبتدا والخبر ولو اضمر مثنى لزم المخالفة بين الضمير والمرجوع اليه في الافراد والتثنية والجمع ولا يجوز حذفه ايضا لانه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت فلما امتنع الحذف والاضمار وجب الاظهار وفيه نظر لانا مع تسليم امتناع الحذف لا نسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمرجوع اليه عند الامن من اللبس كقوله تعالى وان كانت واحدة مع تقدم فان كن نساء هذا الذي ذكر من احكام توجيه الفعلين اذا لم يكن الاسم الموجه اليه مضمرا فان التوجيه اليه اي الى المضمر يوجب الاستواء في الاتصال بينهما اي بين الفعلين ان كان متصلا نحو ضربت واكرمت لان الفعل الاول لا يستغل عمله في المضمر المتصل بالفعل الثاني لان الضمير المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كالجزء منه لا بعامل آخر وان كان الاسم الموجه اليه مضمرا منفصلا سواء كان مرفوعا او منصوبا واقعا بعد الا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وما ضربت وما اكرمت الا اياك وكذا حكم الظاهر الواقع هنا الموقع نحو ما قام وقعد الا زيد فالحذف اي حذف المفعول او الفاعل من الاول واعمال الثاني كما هو مذهب الكسائي واجب ليس الا الحذف والبصريون يوافقونا

بجواز

في ذكر الا ان يختلفا اي المضمران الواقعان بعد كل من الفعلين من غير حذف ولا اضمار نحو ما ضربت الا اياك وما شتمني الا انت لا غير فيما اظن وانما يجب الحذف لان اضمار الاسم مع الحرف وهو الا ممتنع لان الحرف لا يضمر واضماره بدون الحرف ملبس لانك اذا قلت ما ضربت فاكرمت الا انا فاضمر الضمير في ضربت لم يعلم ان الفعل منفي عن الضمير او مخصص فيه بناء على جواز الاضمار فيه مع حذف الحرف والاظهار مستغنى عنه لدلالة المضمر الثاني على الاول لانه هو الاول بعينه وقلنا لا حذف فيما اذا اختلف المضمران رفعا ونصبا كما ذكر لان صيغة الضمير المرفوع مغايرة لصيغة الضمير المنصوب فلا يكون لاحدهما دلالة على الاخرى وقوله ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال فيه استدلال للكوفيين في كون اعمال الاول هو المختار فان الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة لعدم انكسار وزن البيت باعمال الثاني والفصيح لا يختار الا الفصيح فاجاب عنه بقوله ليس منه اي ليس قول الشاعر من باب توجيه الفعلين الى اسم واحد بعدهما اذ لم يوجه فيه الفعل الاول وهو كفاني الى ما وجه اليه الفعل الثاني وهو لم اطلب لان الاول موجه الى قليل والثاني الى المجد المحذوف الدال عليه قوله بعد هذا البيت ولكنما اسعى لمجد مؤثل او يكون مفعوله محذوفا نسيا منسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط اي لم يكن مني طلب مع القليل من المال والا اي وان وجه الاول الى ما وجه اليه الثاني كان الاخبار بان سعيه ليس لادنى معيشة اي بان طلبه ليس لقليل من المال وبان القليل من المال يكفيه لان قوله لم اطلب منفي فيدل على الاثبات فيكون طلبه لقليل من المال وهو اثبات ما نفاه اولا فيلزم التناقض لما في لو من امتناع الشيء لامتناع غيره اي لولا انتفاء

دفعا ونصبا فان هناك الاثبات اي اثبات هذين الضميرين عقيب كل فعل من الفعلين

الظاهر ان يقول اذ لم يوجه الفعل الثاني الى ما وجه اليه الاول

شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين او منفيين فلو كانا مثبتين يجب انتفاؤهما ولو كانا
منفيين يجب ثبوتهما ولو كان احدهما مثبتا والآخر منفيا يجب نفي المثبت وثبوت
المنفي لان نفي النفي اثبات وحكم المعطوف على جزائها حكمه قال الشارح في
العبارة ادنى تامل من وجهين احدهما ان عدم السعي لاجل معيشة لا ينافي
كون القليل كافيا له فلا تنافي بين عدم السعي وبين كون القليل كافيا له
والثاني ان اللازم من سياق لو ان لا يكفيه القليل فلا يكون اخبارا بان
القليل يكفيه بل بانه لا يكفيه اقول لا شك ان الجواب معلوم مما وجهنا كلامه
عليه ولا يكون فيه تامل وتمام حمله سيبويه على اعمال الثاني وان كان تنازع
الفعلين ليس على سبيل العطف قوله ولقد ادري تغني بر سيفانة تصبي
الحليم ومثلها اصباه فان ادري وتغني متوجهان الى سيفانة فاعل الثاني
وتغني من غني بالمكان اي اقام به ورجل سيفان اي طويل ممشوق ضامر
وامراة سيفانة ومثلها اصباه اي مثل السيفانة جعل الحليم ذا صبوة و
كما لحسنها والمتعدي الى ثلثة من المفاعيل قيل لم يجي في هذا الباب اي في باب
التنازع فمنعه الجرمي وحكم بامتناعه لعدم السماع واجازه غيره قياسا
على الفعل المتعدي الى واحد واثنين فتقول اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا
على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه زيد عمرا
منطلقا على اعمال الاول واضمار الثاني ويجعل المفعول فاعلا باسناد الفعل
اليه اي الى المفعول اذا بني له اي للمفعول الفعل بان ضم اوله سواء كان
اوله فاء الفعل او لا حال كونه ماضيا مع كسر ما قبل اخره سواء كان ما قبل
الآخر عين الفعل او لا وهذا عام في كل ماض نحو ضرب واضرب ودحرج
وتدحرج لئلا يلتبس الفعل المبني للمفعول من باب ضرب لو اقتصر على احدهما

اياه

مفاعيل

من ضم الاول وكسر ما قبل الاخر الا ترى انه لو قيل في اضرب اضرب واقتصر على الضم
التبس بالمضارع المتكلم المبني للمفعول من باب ضرب ولو قيل في علم علم واقتصر
على كسر ما قبل الاخر التبس بالامر من هذا الباب عند الوقف وانما غير فعل
الى فعل دون سائر الاوزان لبعد هذا الوزن من اوزان الاسم وضم الثالث
مع همزة الوصل نحو استخرج وضم الثاني مع الفاء اي مع ما في اوله تاء زائدة
وهو ثلثة ابنية تكلم وتدحرج وتجاهل وانما ضم الثالث والثاني معهما دفعا للبس
فيهما اي فيما اوله همزة الوصل وفيما اوله التاء الزائدة لو اقتصر على ضم الاول
وكسر ما قبل الاخر الا ترى انك لو قلت استخرج ولم تضم الثالث التبس
بالامر من هذا الباب وكذا لو لم تضم الثاني في الابنية الثلثة تقول تكلم و
تدحرج وتجاهل لالتبست هذه الابنية بصيغة مضارع كلم ودحرج وجاهل
عند الوقف ومعتل العين سواء كان واويا او يائيا بالياء في المبني
للمفعول من الثلاثي المجرد نحو قيل وبيع في الافصح لخفة الكسرة والياء والاصل
فيهما قول وبيع فحذف الكسرة عند ابن الحاجب لاستثقالها على الياء فبقي
قول وبيع بياء ساكنة بعد الضم فبعضهم يقلب الياء واوا لضمة ما قبلها
فيقول قول وبوع وبعضهم يقلب الضمة كسرة وهو الاولى لان تغيير الحركة
اقل من تغيير الحرف فبقي بيع ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فقلبت
ضمته كسرة وواوه ياء والجزولي ينقل كسرة الواو والياء الى ما قبلهما لا
اخف من حركة ما قبلها فبقي بيع وقول فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وجاء
الاشمام وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو ولا تفرز بضمة لحركة ما قبلها وانما يشم ايذانا بان الاصل
فيه ضم اوله وقد جاء الواو وهي اقل اللغات لثقل الضمة والواو نحو قول وبوع

وقد عرفت توجيه هذه اللغة وهذه اللغات الثلث في مجرد الثلاثي وفي افتعل وانفعل
للمشاركة بين هذين البابين والثلاثي المجرد في العلة وفي استثقال الكسرة على
حرف العلة مع انضمام ما قبلها ومعتل العين بالياء فحسب دون الاشمام والواو في
افعل واستفعل نحو اقيم واستقيم اصله اقوم واستقوم نقلت كسرة الواو الى ما
قبلها وقلبت الواو منهما ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانما لم يجز فيهما الاشمام والواو
لان ما قبل حرف العلة في هذين البابين ساكن بخلاف الثلاثي وبابي افتعل وانفعل
فان ما قبلها فيها مضموم فجوز فيها الضم ابقاء لما قبله على حاله والاشمام اشارة
الى ضمته الاصلية ومعتل العين بالتصحيح من غير قلب حرف العلة التي هي عين له
فيما عدا ذلك المذكور وهو الثلاثي المجرد وبابا افتعل وانفعل وبابا افعل واستفعل
تقول في بين وقوم وعاون وباين قوم وبين وعوون وبوين وضم اوله اي اول
الفعل حال كونه مضارعا حملا للمضارع على الماضي وقيل ضم اوله ماضيا ومضارعا
للدلالة على ان المحذوف في الكلام هو الفاعل مع فتح ما قبل آخره خوفا للبس فانه
لو اقتصر على الضم ويقال في اضرب للمتكلم من ضرب يا ضرب لالتبس بالمتكلم المعلوم
من اضرب وكذلك لو اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير ضم في اعلم للمتكلم من علم التبس
باعلم فعل ماض من الاعلام عند الوقف قال الشارح لو اقتصر على فتح ما قبل الآخر
في انطلق انا الصادا انطلق فلو وقف عليه ووقع في الدرج سقطت الهمزة نحو وانطلق
فالتبس المضارع بالماضي الموقوف عليه اقول لا يسقط هذه الهمزة في الدرج لانها
همزة القطع لا همزة وصل ولذا اي ولكون ما قبل الآخر مفتوحا ينقلب معتل العين
الفا فيه اي في المضارع المبني للمفعول نحو يقال ويباع اصلهما يقول ويبيع
نقلت الفتحة الى الفاء وقلبت الواو والياء الفا حملا لهما على قيل وبيع ويسمى
المفعول الذي جعل فاعلا باسناد الفعل اليه مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول

ما عاده عن الفعل اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله

الفعل

الفعل الذي لم يذكر فاعله كما يقال الفعل ما لم يسم فاعله والمراد فعل المفعول الذي لم
يسم فاعله وتعين المفعول به المتعدي اليه الفعل بغير حرف من حروف الجر وهو الذي
يتعدى اليه الفعل بنفسه لجعله فاعلا لانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو ضارب
زيد عمرا ولان الفعل اشد طلبا له من طلبه لساير المفاعيل اذا كان هنا اي المفعول
به في الكلام عند البصريين وعند الكوفيين لا يجب اقامته مقام الفاعل بل يكون
اقامته مقامه اولى وقوله ونحو قوله فلو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو
الكلاب اعتراض فانه مع وجود المفعول به المتعدى اليه بغير حرف وهو الكلاب
اقيم الجار والمجرور وهو بذلك مقام فاعل لسب فاجاب عنه بقوله من الشواذ على قول
البصريين وبهذا البيت استدل الكوفيون على انه لا يجب اقامته مقام الفاعل وان
لم يكن هنا المفعول به في الكلام فالمسند اليه الفعل اما المجرور بحرف الجر او
المصدر او احد الظرفين على السواء اي هذه المفاعيل مستوية الاقدام في
اقامتها مقام الفاعل لا تفاضل بينها عند الاكثرين وقيل الجار والمجرور اولى
لانه مفعول به لكن بواسطة وقيل الظرفان والمصدر اولى لانها مفاعيل بلا
واسطة وقيل المفعول المطلق اولى لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى
ان يقال كل ما كان اهتمام المتكلم بذكره اشد فهو اولى فتقول في سير بزيد
سيرا شديدا يوم الجمعة امام الامير ما يقام مقام الفاعل ويترك غيره على
نصبه نحو سير بزيد اقيم الجار والمجرور مقام الفاعل او سير سير شديد بزيد
اقيم المصدر مقامه او يوم الجمعة اقيم ظرف الزمان مقامه او امام الامير
اقيم ظرف المكان مقامه واستحسن وصف المصدر القائم مقام الفاعل
ليفيد فائدة لا تستفاد من نفس الفعل ووصف المبهم من الزمان لان الفعل
يدل على زمان ما فلا يكون في ذكر المبهم من غير وصفه فائدة قال

وقيل لسب فعل الامر وقيل الكلاب منصوب بتقدير رامي

فوقع على السواء حال من المجرور والمصدر واحد الظرفين

الشارح بخلاف المبهم من المكان فانه لاحاجة الى وصفه لان الفعل بالوضع يدل
على الزمان ولا يدل على المكان قال الشيخ الرضي وابن مالك وشرط
في المصدر انه لا يكون لمجرد التاكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله
في افادة ما لم يفده الفعل فلا يقال ضُرِبَ ضَرْبٌ بل ضُرِبَ ضَرْبَةٌ او الضربُ
الفلاني فعلى هذا لو قال المصنف بدل قوله وصفًا للمصدر ان لا يكون لمجرد التاكيد
لكان اولى وقال ايضا الشيخ الرضي وكذا يشترط الفائدة المتجددة في جميع ما
يقوم مقام الفاعل فلا يقال ضُرِبَ شيءٌ ولا جُلِسَ زمانٌ او مكانٌ او في موضعٍ لان
هذه الاشياء مدلول عليها بمجرد الفعل ولا فائدة متجددة فيها وكذا قال ابن مالك
او ظرفٌ مختصٌّ وما قيد الشيخ ولا ابن مالك الظرف بالزمان ففي قوله من الزمان
ايضا نظرٌ وقد اجاز سيبويه قيمَ وقُعِدَ بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل
قال ابن مالك وقد اجاز قوم من المتاخرين اقامة المصدر المدلول عليه بالعامل
مقام الفاعل ولا سبيل اليه لان الفعل انما يدل على المصدر الذي لمجرد التاكيد
ولا فائدة في الاسناد اليه وهو ملفوظ فكيف اذا نُوِيَ ولم يُلفَظ به وقال
وفي كلام الزجاجي اشعارٌ بان سيبويه يجيز ذلك قال ابن خروف لا يجيز احدٌ
ذلك وما ادعاه الزجاجي انه مذهب سيبويه فاسدٌ لان سيبويه لا يجيز
اضمار المصدر المؤكِّد في هذا الباب والذي اجازه سيبويه لا يمتنعه احدٌ
وهو اضمار المصدر المقصود مثل ان يقال لمتوقِّع القعود قد قُعِدَ اي قُعِدَ
القعودُ الذي تنتظر وقوعه والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر وانما
الدالُّ عليه امرٌ آخر هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح هذا آخر كلامه فعلى
هذا لو قال بدل قوله المدلول عليه بالفعل بامرٍ غير الفعل لكان هو الصواب
ليكون مطابقا لما ذهب اليه سيبويه على ما حققه ابن خروف ومنه اي

ومما اسند الفعل الى المصدر المضمر المثل اهمّ بامرِ الحزمِ لو استطيعه وقد حِيلَ
بين العيرِ والنزوانِ فان بين للنسبة الظرفية لا يقوم مقام الفاعل فيكون
القائم مقامه هو المصدر ومن هنا يُعلم ان الظرف انما يقوم مقامه اذا
لم يكن لازمَ الظرفية كما قال الشيخ الرضي وابن مالك والمثل لصخر بن عمرو
حين سُئلت امرأته كيف نوجها فقالت لا حيٌّ فيُرجى ولا ميتٌ فيُنعى فاشتد
السيفَ وهمّ بقتلها فلم يستطع لضعفه فقال في ابيات هذا البيت وقيل
ان المصدر والظرفين مما يُسند اليها الفعل بعد حذف الفاعل لوجهين
لما استمر فيها اي في هذه الثلثة من الاتساع والاجراء مجرى المفعول به
حتى كان كل واحد منها مفعولا به في قولهم ضُرِبَ ضَرْبَةٌ كان الضربَ مضروبٌ
واليومَ فيه ولم يقولوا قمتُ فيه وفرسخان سِيرَتْهما ولم يقولوا سِرتُ
فيهما فلهذا الاتساع كانت هذه الثلثة في حكم المفعول به قوله واسناد
مجرور بانه معطوف على قوله لما استمر اي انما يُسند اليها الفعل لاسناد
الفعل اليها مجازا لجعل كل واحد منها فاعلا على المجاز في قولهم شعرٌ شاعرٌ اسند
الى المصدر اي شعرُ الشعرِ ونهارُه صائمٌ اسند الفعل الى الزمان اي صام
النهارُ وعرفة ناطرةٌ الى موضع كما اسند الفعل الى المكان اي نظرت العرفةُ
ويُسند الفعل الى المفعول الثاني من باب اعطيت وان كان المفعول الاول
اولى بالاسناد اليه لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه آخذ
وقال ابن مالك لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين من باب اعطيت اذا
أُمِنَ اللبسُ نحو اعطيت زيدا درهما ولا في منعها اذا خيف اللبس نحو اعطيت
زيدا عمرا فيجوز في المثال الاول ان يقال أُعطِيَ درهمٌ زيدا لان اللبس فيه
مأمونٌ لعدم صلاحية درهم ان يكون آخذا ولا يجوز في المثال الثاني

ان يقال اعطي عمرو زيدًا لان عمرًا ماخوذ مع صلاحية كونه آخذًا فلو اقيم
مقام الفاعل لتوهم كونه آخذا ولا يسند اليه اي الى الثاني في باب علمت عند
المتقدمين قالوا لانه مسند الى الاول فلو اقيم مقام الفاعل صار في حالة واحدة
مسندًا ومسندًا اليه وفيه نظر لجواز ان يكون الشيء مسندًا الى شيء ومسندًا
اليه شيء آخر في حالة واحدة نحو اعجبني ضرب زيد عمرًا او قيل يسند اليه اي
الى الثاني في البابين اي باب اعطيت وعلمت عند امن الالباس كما هو مذهب
المتاخرين كابن مالك قال الصحيح جواز ذلك ان امن اللبس ولم يكن ثاني
المفعولين جملة ولا ظرفا ولا جارًا ومجرورًا كما اذا لم يكن للثاني في باب اعطيت
صلاحية الآخذية وكما اذا كان الثاني في باب علمت نكرة والاول معرفة
اذ بالتنكير يعرف انه الثاني لان الثاني هو الخبر في الاصل والاصل فيه ان
يكون نكرة نحو اعطي درهم زيدًا فان درهم هو الثاني لعدم صلاحية الآخذية
له وعلم منطلق عمرًا فمنطلق يحقق انه الثاني لكونه نكرة وعمرًا معرفة بخلاف
اعطي بشر خالدًا فانه لا يتعين فيه الثاني من الاول لصلاحية كل واحد منهما
ان يكون آخذا فلو اقيم الثاني مقام الفاعل لم يتميز الآخذ من الماخوذ وبخلاف
علم اخوك زيدًا فانه لا يتميز فيه ايضًا الثاني من الاول لصلاحية كل واحد
منهما ان يكون اول المفعولين لكونهما معرفتين والثالث من باب اعلمت بمنزلة
الثاني من باب علمت في انه لا يسند اليه عند المتقدمين ويسند اليه عند
المتاخرين عند الامن من اللبس وانما كان بمنزلته لان المفعول الزائد بواسطة
همزة النقل هو الاول والثاني والثالث منه هما الاول والثاني من باب علمت
ولا يسند الفعل الى المفعول له لان شرط حذف اللام منه ان يكون فعلا لفاعل
الفعل المعلل فلو اسند الفعل اليه صار فاعلا فيفوت الشرط ويمتنع حذف

اللام فلا يقال ضرب تاديب ولكن للتاديب ولا الى المفعول معه لانه لا يجوز
اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء من الفعل ولا بدون الواو لانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه ومنها
اي ومن انواع المرفوع المبتدا والخبر اما المبتدا فيحصل بالاشتراك اللفظي
على شيئين احدهما الاسم لفظا او تقديرًا المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية
وتاثيرها معنى سواء لم يكن فيه عامل لفظا ايضا نحو زيد قائم او كان فيه عامل
لفظا لكنه معدوم معنى وحكما كالمبتدا المجرور بحرف زائد من حيث هو اسم
للاسناد اليه قال الشارح قوله من حيث هو اسم قيد للتجريد اي انما يعتبر
التجريد للاسناد اليه من حيث هو اسم اما اذا كان صفة كما هو القسم الثاني
فلم يعتبر فيه التجريد للاسناد اليه اذ المبتدا هو المسند في القسم الثاني
اقول ان كان الاسم في قوله من حيث هو اسم في مقابل مطلق الصفة
فلا يجب في التجريد لاجل الاسناد اليه ان يكون اسما بل يجوز ان يكون
صفة ايضا نحو عالم من قريش جار في وان كان في مقابلة الصفة المعتمدة
على الاستفهام والنفي فهو استعمال غير واقع فالاولى ان نقول ان
قوله من حيث هو اسم قيد للملابسة اي تجريده عن الملابسة معنى
من حيث هو اسم واحد وانما قال ذلك ليدخل في تعريفه الناس في قوله
سمعت الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على حكاية الجملة فان الناس
مبتدا وهو من حيث هو اسم واحد مجرد عن ملابسة سمعت معنى وان
من حيث هو مع خبره جملة فيكون غير مجرد عن ملابسته معنى لان
المسموع هو هذه الجملة وانما كان مجرد الناس مجردا عن ملابسته معنى
لان المراد على تقدير رفعه حكاية الجملة فلا يكون لسمعت تاثير في

بحث المبتدا والخبر

برقم ٣١٤٥٥

اللام فلا

الناس وحده كما كان لباب علمت تاثير في كل واحد من جزئي الجملة لان
المراد فيه مضمونها ولكن يرد عليه نحو علمت لزيد منطلق لان المبتدأ
فيه عين مجرد عن ملابسة العوامل معنى من حيث هو اسم واحد وروي
الناس منصوبا فان سمع قد ينصب المبتداء والخبر ويكون المراد حينئذ
مضمون الجملة اي سمعت اجتماعهم نحو زيد قائم المبتداء فيه مجرد عن
العوامل اللفظية لفظا ومعنى ويحتمل دخول المبتداء فيه مجرد عن العوامل
اللفظية معنى وحكما لان البارز ايضا وسمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت
لصيدح انتجعي بلالا وقد عرفت بيان ذلك ووجدنا في كتاب بني تميم
احق الخيل بالركض المعار فان وجدنا عين مؤثر معنى في احق وهو مبتدأ
لان المعنى وجدنا هذه الجملة والمعار من عار الفرس اذا ذهب ههنا
وههنا واعاره صاحبه اي احق الخيل بالركض ان يكون ذاهبا في
الجهات والثاني الصفة كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
او الجاري مجراها كالمنسوب نحو ما قرشي اخواك المعتمدة على احد حرفي
الاستفهام والنفي فان الصفة مع فاعلها اما قضيتين جملة كالفعل
اذا دخلها معنى يناسب الفعل كمعنى النفي والاستفهام وانما يجب
ان يكون الاعتماد على احدهما لانه لو كان على غيرهما لكانت الصفة
خبرا او نعتا او حالا فلا يكون مبتداء رافعة لظاهر احتراز في الظاهر
عن الصفة الرافعة لضمير متصل نحو اقائمان الزيدان فانها خبر مبتداء
لا مبتداء او ما يجري مجراه اي مجرى الظاهر في الاستقلال كالضمير
المنفصل وانما قال ذلك ليدخل فيه نحو اقائم انتم فان الظاهر
والضمير المنفصل كلاهما يسدان مسد الخبر اذا ارتفعا بالصفة المذكورة

وزاد ههنا ابن مالك قيدا آخر فانه قال او وصف سابق رافع ما انفصل واغنى فال
واحترزت بكون المرفوع مغنيا عن نحو اقائم ابواه زيد فانه غير مغن اذ لا يحسن
السكوت عليه فليس مما نحن فيه بل زيد مبتداء وقائم خبر مقدم وابواه مرتفع
به نحو اقائم او هل قائم او ما قائم او ان قائم اخواك ويجري مجرى النفي غير لكونه
بمعناه نحو غير قائم الزيدان بخلاف اقائمان اخواك فانها اي فان الصفة خبر
وما بعدها مبتداء لانها رافعة لمستتر ويحتمل ان يكون مبتداء ما بعدها فاعلها
على لغة اكلوني البراغيث وفي نحو اقائم اخوك اي فيما اذا كانت الصفة مفردة
وما بعدها مفردا ايضا ساغ الامران وهما كونها مبتداء وما بعدها فاعلها وكونها
خبرا عن ما بعدها او الصفة المفردة التي ليس ما بعدها مفردا مبتداء لا غير
وما بعدها فاعلها وغير المفرد خبر لا غير على الاظهر وما بعدها مبتداء
اما الخبر فهو المجرد من الاسم والفعل المسند الى ما تقدمه لفظا نحو زيد قائم
او تقديرا نحو قائم زيد ويضرب في زيد يضرب داخل فيه لانه مسند الى الضمير
المستتر فيه وهو مع الضمير مسند الى زيد وهو في يضرب زيد خارج عنه لانه
ليس بمسند الى ما تقدمه بخلاف قول من قال هو المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة فانه داخل فيه فتعريفه هذا احسن من ذلك التعريف لاختصار
وخروج نحو يضرب زيد عنه والاصل في المبتداء التقديم لانه المحكوم عليه
ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه
ليكون الوضع مطابقا للطبع وانما قدم الحكم في الجملة الفعلية على المحكوم
عليه لانه عامل ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول ومن ثمه اي ومن اجل ان
الاصل في المبتداء التقديم جاز في داره زيد وفي داره قيام زيد وان كان
في الظاهر اضمارا قبل الذكر وانما جاز ذلك لان زيدا وان كان موخرا لفظا

اصل المبتدا ان يكون معرفة

الا انه مقدم تقديرا لانه مبتداء وامتنع صاحبها في الدار لان الضمير في صاحبها
راجع الى الدار وهو متاخر عن صاحبها لفظا وتقديرا لكونه جزءا من الخبر والاصل
في المبتداء ان يكون معرفة لانه لما كان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار
عن غير معين لا يفيد كان الاصل في المبتداء التعريف ولهذا اذا اخبر عن
معرفة لم يتوقف الافادة على زيادة من قرينة لفظية او معنوية بخلاف النكرة
فان حصول الفائدة بالاخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية او معنوية والمعارف
خمس العلم قصديا كان العلم وهو ما كان بالوضع نحو زيد وعمرو او اتفاقيا
وهو الذي يصير علما لا بوضع واضع معين بل انما يصير علما لاجل الغلبة وكثرة
استعماله في فرد من افراد جنسه ولما كان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراد
المعين اذا كان معرفا باللام او بالاضافة كان العلم الاتفاقي على قسمين
معرف باللام ومضاف واشار الى القسمين بقوله نحو ابن عمر فانه غلب بالاضافة
على عبد الله بن عمر من بين اخوته والنجم فانه مثلا اسم لكل نجم معهود بين
المخاطب والمخاطب ثم صار علما على الثريا بالاستعمال والصعق غلب بالاستعمال
على خويلد بن نفيل وما غلب على واحد معين بالاستعمال وهذا تعميم بعد
تخصيص من الاسماء الشايعة العامة التي تصلح ان توضع على آحاد متعددة
وليس المراد من الشايعة ان يكون تكرارا لما ذكرنا الان من ان العلم الاتفاقي
اما معرف باللام او بالاضافة ومنه اي مما غلب من الشايعة الدبران و
العيوق والسماك والثريا لانها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما
يوصف بهذه الاوصاف وهي الدبور والعوق والسموك والثروة
فالدبران فعلان بمعنى الفاعل كالعدوان بمعنى العادي وانما سمي بذلك
لان الدبران خلف الثريا والعيوق يعوقه عن ذلك فلذلك هو فيما بينهما

القسمين

تطلق

لانه يدبر الثريا والعيوق فيعول بمعنى الفاعل كالقيوم بمعنى القائم وانما سمي بذلك

والسماك فعال بمعنى الفاعل سمي بذلك لسموكه وارتفاعه واما الثريا فهو تصغير ثروى
تانيث ثروان من الثروة وهي الكثرة سمي بذلك لانها ذات الثروة الحقيقة اما
ثروتها فلانها ستة انجم ظاهرة في خللها نجوم متكثرة خفية واما تحقيق
ثروتها فظاهر فعلم ان كل واحد من هذه الاسماء جنس في الاصل بالنظر الى
الدليل والامارة وانما قال منه لانها ليست في الظاهر صفات غالبة كالصعق
وانما هي اسماء موضوعة باللام في الاصل اعلاما لمسمياتها ولا تجري صفات
وما لم تعرف باشتقاق من هذا النوع فليلحق بما عرف كالمشتري والمريخ فانا وان
كنا علمنا ان المشتري بمعنى الفاعل من الشرى والمريخ فعيل من المرخ وهو بمعنى
الفاعل الكثير الفعل كالضحك للضاحك الكثير الضحك وانه لا بد من ان
يكون بمعنى الاشتراء والمرخ ملحوظا في الكوكبين دفعا للاشتراك والمجاز
لكنا لا نعرف تفصيل وجود المعنيين فيهما كما عرفناه في الدبران واخواته والمبهم
والمراد منه اسماء الاشارات والموصولات وانما سمي كل واحد منهما مبهما وان
كان معرفة لان اسم الاشارة بلا اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند
المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان تكون مشارا اليها وكذا الموصول
بدون الصلات مبهمة عند السامع [illegible] وقد تقدم ذكره والداخل
عليه اللام اما للتعريف العهد الوارد بالتحقيق او بالتقدير وهي اللام التي
عهد اي ادرك المخاطب مدلول الاسم الداخلة هي عليه اما بجري ذكر
المعهود قبل وتخصيصه بخبر وقصة نحو اكرمني رجل فالرجل مكرم فان
العهد فيه وارد بالتحقيق لتقدم ذكر الرجل او المكرم بجري هذا العهد
وارد بالتقدير وذلك لعدم تقدم ذكر مكرم صريحا بل ضمنا بدليل اكرمني او
بعلم المخاطب به قبل الذكر من غير جري ذكره لشهرته نحو قولك خرج الامير

عطف على العلم

فيه

اذا لم يكن في البلد الا امير واحد مشهور او للجنس اي لتعريف الجنس نحو الرجل خير من
المرأة اي هذا النوع خير من ذاك واعلم ان الفرق بين اسم الجنس المعرف والنكرة
والمعرفة المعهودة هو ان كل اسم دخلها اللام فان لم يكن معه قرينة دالة على انه
بعض مجهول او معين من كل فاللام فيه لاستغراق الجنس سواء كان ذلك الاسم
مع علامتي الوحدة والتثنية نحو الضربة والضربتين او لا كالضرب والماء كقوله
صلى الله عليه وسلم الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم وانما
يجب حمله على الاستغراق لان الالفاظ موضوعة بازاء الماهية الخارجية
لا الذهنية فهي اما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في
الخارج وليس المراد بعض الافراد لعدم علامته وهو التنوين لانه في الاسم المتمكن
غير العلم يدل على التمكن والتنكير بمعنى شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة
فوجب كونه لجميع الافراد وان كانت معه قرينة دالة على ان المراد ليس هو
الاستغراق فان كان هناك قرينة عهد فاللام للعهد فان لم يكن عهد فلا فرق
بين المعرفة والنكرة بمعنى ان كان في ذلك الاسم علامة الوحدة والتثنية
نحو ما اعطيتكم الا التمرة والتمرتين فانه بمنزلة ما اعطيتكم الا تمرة وتمرتين و
ان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشتريت اللحم ورأيت الرجال فالفرق بين ذي
اللام والمجرد عنها هو ان المجرد يدل على ان الاسم بعض من جملة لان
التنوين فيه يدل على التنكير وذو اللام يدل على ان المراد منه الماهية المجردة
عن البعضية والبعضية انما تستفاد من القرينة كالاشتراء والرؤية فالمجرد
وذو اللام بالنظر الى القرينة بمعنى واحد وبالنظر الى مفهوميهما مختلفان ولاجل
ذلك يجوز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على
اللئيم يسبني وهو اي هذا النوع شيء واحد وكل ما فرضت من ابعاضه

فهو اي فهذا النوع داخل فيه اي في البعض المفروض دخول الجزء في الكل من حيث
ان لم الحقيقة النوعية فيكون اطلاقه على ذلك البعض بطريق الحقيقة بخلاف
علم الجنس كاسامة فانها للكلي موضوعة للحقيقة الذهنية لا لكل فرد خارجي
من افراد الجنس لم يكن اطلاقه على الفرد الخارجي بطريق الحقيقة وانما يكون
بطريق المجاز والمضاف الى احد هؤلاء الاربعة من الاسماء غير المتوغلة في الابهام
وكذا المضاف الى المضاف الى احدها اضافة حقيقية احتراز عن الاضافة اللفظية
فان المضاف فيها لا يتعرف بالاضافة نحو غلام زيد المضاف اسم عين وبقاء الانسان
المضاف اسم معنى وانما يتعرف المضاف بالمضاف اليه لان المضاف متحد بالمضاف
اليه من جهة اللفظ والمعنى فياخذ المضاف حكمه اي حكم المضاف اليه في
التعريف بالاتفاق في جميع المواضع كما ياخذ حكمه في التانيث حيث يكتسب التانيث
بالمضاف اليه عن المضاف في بعض المواضع في قولهم سقطت بعض انامله فانه يصح
ان يقال سقطت انامله ولا يسوغ تنكيره اي تنكير المبتدأ الا عند ابن دهان
فانه قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت كقولك كوكب انقض الساعة
الا اذا تخصص المبتدأ المنكر بوجه ما وذلك التخصيص قال الشارح اي وكذلك
الوجه وليس ذلك بوجه لان قوله بالوصف يتضمنه [illegible]
عنده او بالوصف تقديرا لا لفظا نحو شخب في الاناء وشخب في الارض اي
شخب واحد او شخب من اللبن في الاناء وشخب آخر في الارض يقال شخب
اللبن اذا خرج ممتدا والشخب بالفتح المصدر وبالضم الاسم واصل المثل
في حالب يحلب فتارة يخطي فيحلب في الارض وتارة يصيب فيحلب في الاناء
يضرب لمن يتكلم فيخطي مرة ويصيب اخرى وان ذهب عير فعير في الرباط
اي عير آخر والرباط ما يشد به الدابة يقال قطع الظبي رباطه اي حبالته

يقال للصائد ان ذهب عير فلم يعلق في الحبالة فاقتصر على ما علق فيها يضرب
للرضا بالحاضر وترك الغائب او بالوصف معنى كما في كم الخبرية نحو كم رجل ضربته
فان معناه كثير من الرجال فالوصف فيها من تمام معناها وليس الوصف فيها مقدرا
مع لفظها كما يقدر مع لفظ تعجب او ذلك التخصيص بكونه فاعلا بمعنى قدم للتخصيص
والحصر نحو كل أدامها وكلا اي ما أدامها وكلا الا كل اي انما اجتنه لكل
اولادها والمثل لبيهس الملقب بنعامة حين قتل اخوته واجتنه امه فهنا ا
فاعل في المعنى والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه
اذا اختص بمن الحكم كان الحكم على غير المختص ولا يكون الخبر ههنا اي حيث كان
المبتدا فاعلا في المعنى الا جملة فعلية ليمكن ان يجعل المبتدا فاعلا وقولهم شر
اهر ذا ناب اهر اذا حمله على الهرير وذو الناب السبع يضرب فيما يتبين
به على وقوع الشر وما اكرم زيدا فمن جعل ما نكرة غير موصوفة لا فمن جعلها موصولة
او استفهامية فانها على هذين الوجهين ليست مما نحن بصدده لانها على القول
الاول معرفة وعلى الثاني مختصة بالاستفهام لا بكونه فاعلا في المعنى قوله
يحتمل خبر لقوله وقولهم الامرين اي يحتمل ان يكون شر وما فاعلين في المعنى اي
ما اهر ذا ناب الا شر وما جعله كريما الا شيء ويحتمل ان يكونا موصوفتين في
التقدير اي شر عظيم لا يحيط به الوصف اهر ذا ناب وشيء عظيم جعله
كريما او بكونه مصدرا منتسبا الى الفاعل رفع لغرض الثبوت نحو سلام عليك
قال الشارح اذ اصله سلمت سلاما عليك اقول معنى سلمت قلت سلام عليك
فمعنى سلاما الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فيكون معنى سلام عليك
قولي للفظ سلام عليك عليك وهذا غير مستقيم فالصواب ان نقول اصله سلمك
الله سلاما اي جعلك سالما حذف الفعل لكثرة الاستعمال ورفع سلاما قصدا

للدوام

للدوام نحو سلام الله واستمرار لان النصب دال على الحدوث والتجدد وانما قدم
على خبره مع تنكيره وكان الخبر جارا او مجرورا لكونه اهم وللتبادر الى ما هو المراد
لانه لو قدم عليك انما يذهب الوهم الى معنى اللعنة ولا يكون هذا النوع من
التخصيص الا في الدعاء له او في الدعاء عليه نحو ويل له او بكونه مصدرا بهمزة
الاستفهام حال كون الهمزة يعادلها ام متصلة اما تصديرا ومعادلة تحقيقا نحو
ارجل في الدار ام امراة او تصديرا ومعادلة تقديرا كما في كم الاستفهامية فان
معنى كم معنى الهمزة وام فاذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير اعشرين غلاما
اشتريت ام ثلثين قال ابن الحاجب المجوز لتنكير المبتدا في ارجل في الدار ام
امراة ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم وتبعه المصنف في ذلك ولهذا قيد
تصدير الهمزة بمعادلة ام وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل في
الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظ ام الدالة على ثبوت الخبر عند المتكلم
فالاولى ان نقول المجوز لذلك وقوعه في سياق الاستفهام وذلك لان
النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذلك
الجنس وليس المراد واحدا بعينه او لا بعينه او بكونه نكرة تتناول كل
واحد واحد من افراد جنسه على سبيل الاستغراق لا على سبيل البدل
لان النكرة حينئذ تتعين بكونها كل فرد فرد نحو تمرة خير من جرادة فان
معناه كل تمرة بحسب الاستعمال وما احد خير منك فان النكرة في سياق النفي
تفيد العموم فيكون النكرة المحكوم عليها متعينة بكونها كل فرد فرد والحكم
وهو عدم الخيرية ثابت له فيفيد المخاطب بخلاف ما لو حكمت على واحد
غير معين فانه لم يحصل للمخاطب فائدة وشيء مرغوب اليه فيحصل د يا ن
اي شيء كل مرغوب اليه فاكتسى شيء العموم من المضاف اليه واصل المثل

ان الناقة لا تكاد تدر الا على ولدها او على بو وهو جلد حوار يحشى ثم يعطف عليه
الناقة اذا مات ولدها فاذا كان الفصيل بان لم يمرها فبقي اوبارها من غير
لبن يضرب للغني الحاجة اليه محتاج وكل شاة برجلها معلقة هذا من قول وكيع
بن سلمة وكان ولي امر البيت بعد جرهم ولما حضره الموت جمع اياد وقال لهم
اسمعوا وصيتي الكلام كلمتان والامر بعد البيان من رشد فاتبعوه ومن
غوى فارفضوه وكل شاة برجلها معلقة او بكونه مقدما عليه الظرف
خبرا نحو في الدار رجل فانه لما قدم الخبر عليه اشبه الفاعل بتقديم الحكم عليه
فجاز ان يكون نكرة كالفاعل قال سيبويه وقد يكون المبتدا نكرة على غير هذا
التخصيص باحد الوجوه المذكورة نحو امت في الحجر لا فيك وهو مثل لها بانه
لا اعوجاج فيه وهو شاذ على ما قال سيبويه وذكر صاحب الينابيع فيه انه
دعاء بالبقاء له بعد هلاك الحجر ... الامت ان يغلظ مكان
ويدق مكان يقال امتلا السقاء فما به امت وقيل الامت اللين والضعف
من سرت سيرا لا امت فيه اي لا ضعف فعلى هذا يكون من باب سلام
عليك وحق الخبر ان يكون نكرة لان الاخبار بما يكون معلوما للمخاطب غير
مفيد لان المسند اذا كان معلوما عند السامع كان المسند اليه معلوما
عنده واذا كانا معلومين فماذا يستفيد ولانه اذا كان معرفة مسبوقا
بمعرفة توهم كونهما موصوفا وصفة وبمجيء الخبر نكرة يرتفع ذلك التوهم
فكان اصلا وقد يجيئان معرفتين معا ولا يجوز ان يكون الخبر معرفة و
المبتدا نكرة الا عند سيبويه اذا كانت النكرة متضمنة معنى الاستفهام
نحو من ابوك اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت اي انت ما تغيرت
عما كنت عليه وكقوله انا ابو النجم وشعري شعري اي شعري هو المشهود

بلغ

المعروف

المعروف بنفسه لا بشيء آخر وشعري على ما ثبت في النفوس من جزالته ومثل ذلك تماما
كان الخبر مثل المبتدا في اللفظ كثير وقد يفعل مثل ذلك في الجواب للشرط ايضا
كقولك من قصدني فقد قصدني اي فقد قصد من عرف نجاح قاصده ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله اي
فهجرته الى من كان في الهجرة اليه نجاة والفائدة في قولنا الله الهنا ومحمد نبينا
الرد على منكري الهية الله ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم والخبر قد يكون مفردا
خاليا عن ضمير المبتدا اذا كان جامدا غير مأول بمشتق نحو زيد اخوك وهذا اسد
مشيرا الى الحيوان المعروف ومتضمنا له اي لضمير المبتدا اذا كان مشتقا او مأولا
به او مصدرا بدلا من الفعل عند سيبويه في نحو زيد منطلق ونحو هذا اسد مشيرا
به الى رجل شجاع قال ابن مالك فبقي اسد ضمير مرفوع به لانه مأول بما فيه معنى
الفعل ولو اسند الى الظاهر لرفعه نحو رايت رجلا اسدا ابوه بدليل ابرازه في
نحو زيد الخبز آكله هو فانه لما كان آكله جاريا على الخبز وهو لزيد ابرز الضمير
المستتر فيه وهو هو فلو لم يكن فيه ضمير لما امكن ابرازه ويكون الخبر احدى
الجمل الاربع نحو زيد قام غلامه الجملة الفعلية خبر للمبتدا او زيد قام رجل يحدث
مع عمرو في داره الجملة فيه ايضا فعلية لكن الضمير العائد الى المبتدا ليس في
نفس الفعل ولا في الفاعل بل في متعلق صفة الفاعل وزيد ابوه قائم الجملة اسمية
او زيد غلامه جاريته زوجها ابنه امراته دارها سقفها خشبه سلج فخشبه
مبتدا تاسع وهو وخبره وهو سلج خبر عن المبتدا الثامن وهو سقفها وهكذا
الى المبتدا الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن
الاول ويضاف كل واحد من المبتدات الى ضمير متلوه الا المبتدا الاول و
حاصل المعنى زيد خشب سقف دار امراة ابن زوج جارية غلامه سلج وزيد

عندك الجملة ظرفية والظرف فيه ظرف مكان او القتال يوم الجمعة والجملة فيه
ايضا ظرفية لكن الظرف فيه ظرف زمان ومنه اي ومما وقع فيه ظرفية بشر من
الكرام فيكون الجار والمجرور جاريا مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه
احتياج الظرف ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في
حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا فلهذا فصله عما قبله بقوله منه وقوله لان
التقدير عند الاكثر حصل قليل لكون عندك ويوم الجمعة ومن الكرام جملة
ظرفية وانما كان التقدير كذلك لان الظرف لابد له من متعلق عامل فيه و
الاصل في العمل هو الفعل ولما اختزل الفعل واقتطع وحذف سد بالظرف
مسده واحتوى هو اي الظرف على الضمير الذي كان مستكنا فيه اي في
الفعل وهذا مذهب ابي علي ومن تابعه وعند السيرافي الضمير محذوف مع
المتعلق ومنهم من يقدره هنا اسم الفاعل كابن السراج لكونه مفردا والاصل
في خبر المبتدأ ان يكون مفردا وهكذا اي يعد هنا المقدر فيه الظرف مفردا
لانه نائب عن مفرد ولان اسم الفاعل مع فاعله مفرد الا نحو اقائم الزيدان
اظهارا لفرعيته لان الاصل في احتمال الضمير هو الفعل والاسم فرع له
ولانه لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في انا عارف وانت عارف
وهو عارف اشبه الخالي عن الضمير فلم يحكم عليه بانه جملة وجواز الوصل
به اي بالظرف وايقاعه صلة للموصول في نحو ما عندكم ينفد فان ما موصولة
وعندكم صلتها مما يعضد المذهب الاول وهو كونه مقدرا بالفعل لانه
لو كان مقدرا باسم الفاعل لكان مفردا فلا يجوز ايقاعه صلة للموصول
وظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير مستمر فان استغرق ذلك الحدث
جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير

الجملة صح
بلغ
واسم الفاعل

شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو مع تنكير الزمان المنا
لكونه خبرا ويجوز نصبه وجره بفي نحو الصوم يوما او في يوم وان كان الزمان معرفة
فالرفع غير غالب عند البصريين وان لم يستغرق جميع الزمان او اكثره فالاغلب
نصبه او جره اتفاقا من الفريقين سواء كان الزمان معرفا او منكرا نحو الخروج يوما
او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة وقد يرفع نحو قوله تعالى الحج اشهر
معلومات على تاويل اشهر الحج اشهر او الحج عمل اشهر او للايذان بان افعال
الحج كانها مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة وذلك لتاكيد امر الحج ولا يجوز زيد
يوم الجمعة لان زيد اسم عين لا حدث ولا يجوز ايضا طلوع الشمس يوم الخميس
لعدم الفائدة لان الحدث مستمر لان طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا
يختص بيوم دون يوم واما قولهم الهلال الليلة فانما ساغ وقوع ظرف الزمان
خبرا عن الهلال وهو اسم عين من حيث تجدده لانه يقع حادثا فيشبه اسم الحدث
في الحدوث وقتا دون وقت قال الشارح ليس المراد حدوثه بل
تجدده وهنا حدث اي تجدد الهلال حصل في الليلة اقول
كانه فهم اي المصنف ان المضاف ههنا محذوف كما قيل وليس مراده
ذلك بل مراده انه لما كان في نفس الهلال تجدد وحدوث صار عنده كالحدث
غير المستمر وقوله واما نحو اليوم الجمعة او اليوم السبت ايراد فان اليوم
ظرف زمان وقع خبرا عما ليس بحدث وهو الجمعة والسبت فاجاب عنه بقوله
فعلى تاويل الجمع اي الاجتماع والسبت مصدرين قال ابن مالك اذا قلت
اليوم الجمعة او اليوم السبت جاز نصب اليوم لان الجمعة بمعنى الاجتماع
والسبت بمعنى الراحة وكذا اليوم العيد واليوم الفطر واليوم النحر ونحو كل
هذه يجوز معها نصب اليوم بلا خلاف لان ذكرها منبئة على عمل يقع في ذلك اليوم

هو مع صح
معلومات صح
فيشبه صح
بلغ

ولهذا التاويل لا يجوز في ساير الايام عند غير الفراء وهشام فلا يقال اليوم السبت
اذ لا يمكن تقدير الثلثاء بعضده اذ لا دلالة لها على عمل يقع فيها حتى يأول بالضيد
فلا يجوز في اليوم الا الرفع واما نحو اليوم يومك بنصب اليوم فعلى تاويل غلبتك
وسلطانك وشأن امرك حاصلة في هذا اليوم فلم يجر بالمجرى واقع وموقع فيه وقد
اجاز سيبويه اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الآن قال لان الرجل قد يقول انا
اليوم افعل ذلك ولا يريد به يوما بعينه اقول
معنى كلامه ان الآن اعم من يومك فتجعله واقعا في الآن كما تقول في هذا الوقت
اليوم ولهذا اجاز الفراء وهشام اليوم الاحد واليوم الاثنان على معنى الآن
الاحد والآن الاثنان ونحو بكر ان تعطه يشكرك هذا مثال لكون الجملة شرطية
وقد يكون مجموع الشرط والجزاء خبرا للمبتداء من غير ان يكون معهما حرف الشرط
فلا بد حينئذ ان يكون المبتداء اسما من الاسماء الشرطية او اسما مضافا اليه اي
الى الاسم من الاسماء الشرطية نحو من يأتني او غلام من يأتني اكرمه فان النحاة
قالوا ان من مبتداء مع تضمنه معنى الشرط ومجموع الشرط والجزاء خبر له
وقال الجنبذي الحق في اعرابه ان يقال من مبتداء من حيث هو اسم
ومجموع الشرط والجزاء مع معنى حرف الشرط الذي تضمنه من خبر المبتداء
وبعضهم على ان الخبر ههنا اي حيث كان المبتداء اسما من الاسماء الشرطية
او مضافا اليه الجزاء وحده والشرط من صلة المبتداء كما في قولك الذي
يأتيني فله درهم فان الذي مع تضمنه للشرط مع صلته مبتداء وفله درهم
وجه ازمنا يلي فاني اشكر بما يعضد المذهب الاول لانه لو كان الجزاء وحده
هو الخبر يلزم ان يكون فيه ضمير عايد الى المبتداء وليس هنا في الجزاء
ضمير لان الضمير العايد الى ما في الشرط وهو يكن ولا بد في الجملة الواقعة

خبرا المبتداء من ضمير فيها يرجع الى المبتداء لان الجملة في الاصل مستقلة فاذا جعلت
جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وهي الضمير لانه موضوع للربط
الا اذا كان المبتداء ضمير الشان فانه حينئذ لا يحتاج الى الضمير للربط المعنوي
بينهما لكون الجملة عبارة عنه نحو قل هو الله احد وكذا لا يحتاج الى الضمير في
كل جملة تكون عبارة عن المبتداء نحو مقولي زيد قائم او اذا كانت الجملة الواقعة
خبرا مشتملة على جنس يندرج فيه هو اي المبتداء وغيره ايضا نحو زيد نعم الرجل
ان اللام لما كان للجنس كما قيل والجنس يشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا
على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي وههنا قدم المخصوص
في نعم وان كان قليلا وقيل لا يجوز تقديمه عليه ونحو اما القتال فلا قتال
لكم ولكن سيرا في عراض المواكب فان قوله لا قتال لما كان مشتملا على القتال
الاول لكونه للنفي الجنس كان المعنى القتال الذي ذكرت منفي عنكم لانك
انفيت عنهم كل القتال فقد نفيت ذلك المذكور فجرى هذا الذكر المعنوي مجرى
اللفظي وعلى هذا قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين
فان المحسنين لما كان مشتملا على الصابرين والمتقين جرى ذلك مجرى الذكر اللفظي
واعلم ان الشارح قال نقل المبرد هذا البيت على انه حذف الفاء لضرورة
الشعر وهو في الكتاب مذكور في النسخ مع الفاء ولعل تمثيله غير ما نقله
ني دا ويكون الفاء سهوا من الناسخ اقول ذكر ابن مالك هذا البيت
عامه في حذف الفاء من جواب اما في ضرورة الشعر وكذا ذكر الشيخ الرضي
شراع الاول بغير الفاء مع اني وجدته في بعض نسخ اللباب بغير الفاء
ثنا واعلم ان وضع الظاهر موضع الضمير في معرض التعظيم والتفخيم جايز
سا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وفي غيره يجوز عند سيبويه في

الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان
لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر كنية زيد ومن ثمه اي ومن اجل انه (اذا كان ابو طاهر)
لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير لم يجز علي بزيد كان ذا مال كما ذكر ابو علي
لان علي مبتدأ وبزيد معمول به والضمير في كان ان عاد اليه لزم ان يكون العلم
ذا مال وان عاد الى زيد بقي المبتدأ بلا عائد قال المصنف اقول
لو جعل الضمير لعلي وذا مال حالا يسد مسد الخبر لكان يصح فيما اظن والمعنى
علي بزيد كان اذا كان ذا مال وكذا لو جعلت كان تامة وذا مال حالا تسد مسد
الخبر كما يقال معرفتي بزيد ذا مال ويجوز ان يكون ذا مال خبر كان وهو مع معموله
حال سد مسد خبر المبتدأ المحذوف اي علي بزيد حاصل والحال انه كان
ذا مال وحينئذ لا يكون الخبر جملة وقد يحذف الضمير العائد اذا كان العائد
معلوما حذفا على سبيل السماع نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وعلى سبيل القياس كما اذا كان الضمير
مجرورا بمن والجملة التي وقعت خبرا اسمية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ
الاول كما يحذف الجملة الواقعة خبرا اساسا في قوله تعالى واللائي لم يحضن
فان قوله تعالى واللائي لم يحضن مبتدأ وخبره جملة محذوفة وهي عدتهن
ثلثة اشهر حذفت لدلالة ما قبلها عليه وهو قوله واللائي يئسن من
المحيض فعدتهن ثلثة اشهر وذلك الحذف المعلوم على سبيل القياس
نحو البر الكر بستين اي الكر منه بستين فان كون المبتدأ الثاني جزءا
من المبتدأ الاول موذن بالضمير فيحذف الضمير مع الجار فان كان المبتدأ
الثاني معرفة كهذا المثال كان الجار والمجرور حالا من الضمير في الخبر العائد
المبتدأ الثاني والعامل فيه الخبر اي البر الكر كائن بستين كائنا منه وان

كان

كان المبتدأ الثاني نكرة كان صفة له نحو السمن منوان بدرهم اي السمن منوان
كائنان منه بدرهم ولا بد من ان يكون الجملة الواقعة خبرا محتملا هنا الخبر للصدق
والكذب فقوله وان يكون عطف على قوله من ضمير لقربه منه لا على قوله وفي
الخبر ان يكون نكرة كما قال الشارح لبعده عنه مع فساد من جهة المعنى
وهذا مذهب ابي بكر الانباري وبعض الكوفيين نظرا الى ان الخبر حقه
ان يكون محتملا للصدق والكذب والجملة الطلبية ليست كذلك وهذا نظر
واه ووهم ساه لان خبر المبتدأ في اصطلاح النحاة ليس المراد به ما يحتمل
الصدق والكذب وانما المراد به ما عرفه المصنف وكان خبر المبتدأ لا خلاف
في ان اصله ان يكون مفردا والمفرد من حيث انه مفرد لا يحتملهما فالاولى في
الجملة الواقعة موقعه ان لا يشترط فيها احتمالها للصدق والكذب لان نيابتها
عما لا يحتملهما وايضا فان وقوع الخبر مفردا طلبيا نحو كيف انت ثابت بالاتفاق
فلا يمتنع وقوعه جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع ومع ذلك فهو مسموع
شائع في كلامهم كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم ونحو زيد اضربه متاول بتأويل
باضمار القول اي زيد مقول او اقول فيه اضربه وبكونه محمولا على المعنى
اي زيد مأمور بضربه او واجب عليك ضربه واذا كان المبتدأ ضمير الشأن
والقصة فالخبر لا يكون الا جملة لان الخبر مفسر للقصة التي هي جملة ومفسر
الجملة يجب ان يكون جملة وقد يتعدد الخبر لفظا لا معنى نحو هذا حلو حامض فان
الخبر هنا وان تعدد لفظا الا انه متحد في المعنى لان حلو حامض بمنزلة
مز وكان في كل واحد منهما ضمير راجع الى مجموع المبتدأ على معنى ان في جميع
اجزائه حلاوة وحموضة الا انه لما امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر
احدهما بالاخر حصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما وقد يتعدد ايضا لفظا

ومعنى بالعطف نحو زيد عالم وعاقل وبغير العطف كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ولا ساغ وجاز لدخول الفاء فيه اي في خبر المبتدا لان نسبة خبر المبتداء من المبتداء كنسبة الفاعل من الفعل لانه معمول اول الجزئين وثانيهما فحقه ان لا يدخل عليه الفاء كما لا يدخل على الفاعل فاذا دخلته فلا بد لدخولها من سبب موجب او مجوز واشار الى ذلك السبب بقوله الا اذا تصدر المبتداء باما فانه لا بد من دخول الفاء في خبره لتضمن اما معنى الشرط ولا تحذف الفاء الا في ضرورة الشعر نحو قوله اما الصدود لا صدود لديكم او وقع قول مخبر به مستغنى عنه بمقوله كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال لهم اكفرتم او اذا تضمن المبتداء معنى الشرط وذلك المبتداء المتضمن اما اسم موصول بفعل او ظرف وانما يجب ان يوصل باحدهما لان الموصول ككلمة الشرط والجملة كالجزاء الذي يدخله الفاء فكان حق الموصول ان يكون مبهما ككلمات الشرط لكن جاز ان لا يكون مبهما لانه ليس بعريق في معنى الشرط كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية فان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة وكذا حق الصلة ان لا تكون الا فعلا مستقبلا كشرط من وما الا انها لم تكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا تكون فعلا صريحا بل كونه فعلا صريحا او شيئا مقدرا معه الفعل كالظرف وجاز ان لا يكون مستقبل المعنى نحو وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وكان حق الخبر ايضا ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكنه من حيث انه ليس بجزاء للشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون او نكرة موصوفة باحدهما اي بالفعل او بالظرف

بلغ

حيث صح

والخبر

لما صح

او معرفة موصوفة بموصول به اي باحدهما من الفعل والظرف وفي هذه الاقسام من قوله اما اسم موصول الى ههنا يجوز دخول الفاء فيه لا لحاقها في الذكر بما يجب دخول الفاء في خبره والحاق ما لا يجب دخوله في خبره بها في الذكر ايضا وهو قوله او اسم من اسماء الشرط والجزاء مما لم يتطرق اليه الجزم كما اذا كان الجزاء جملة اسمية او طلبية مما لا يصلح وقوعه شرطا فانه يجب دخول الفاء في خبره نحو اما زيد فمنطلق المبتداء مصدر باما او الذي او كل رجل او الرجل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فقوله ياتيني او في الدار قيد في كل واحد من هذه المبتدات وقوله فله درهم خبر لكل واحد منها واعلم ان في تمثيله للنكرة الموصوفة بالفعل او الظرف بكل رجل ياتيني او في الدار تساهلا لان المبتداء كل وهو غير موصوف بالفعل ولا بالظرف وانما الموصوف باحدهما هو النكرة المضاف اليها كل فالاولى ان يقول نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه النكرة كل كما قال ابن مالك مثاله رجل عندي حزم فسعيد ورجل يسعى في نجاته فلن يخيب ومن ياتيني فله كذا المبتداء اسم من الاسماء الشرطية والجزاء لا يصلح ان يقع شرطا وقد دخل الفاء في المثال الاخير اول الجزء الاخير من الخبر او دخل اول الخبر على الاختلاف السابق ذكره فان الخبر ان كان مجموع الشرط والجزاء فقد دخل الفاء في اول الجزء الاخير من الخبر وان كان الخبر هو الجزاء وحده فقد دخل الفاء في اول الخبر وليت ولعل مانعان باتفاق من دخول الفاء في خبره وكذا جميع نواسخ الابتداء غير ان وان ولكن لان نواسخه غيرت معنى في الجملة والمؤثر معنى فيها لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر كالشرط الا ان هذا المبتدا لما لم يكن بعريق في الشرط جاز ان يدخله ما لا يؤثر معنى في الجملة كان وان ولكن وان عند سيبويه على ما نقل عنه جاز

ينبغي الخبر الاان في كلامه ايهام انه يجب

اما اذا كان الخبر ما يصلح ان يقع شرطا فلا يجب دخوله في خبره

زيد مبتدا خبره منطلق والجملة جواب لكلمة الشرط المحذوف شرطها والتقدير مهما يكن من شيء فزيد منطلق

فيعني ان المبتدا اذا كان اسما من الاسماء الشرطية فذهب بعضهم الى ان الخبر مجموع الشرط والجزاء وبعضهم الى ان يكون الجزاء في من ياتيني فله كذا والى ذا اشار بقوله وقد دخل الفاء

اذا دخلا على مبتدا تضمن معنى الشرط مانعان من دخول الفاء في خبره باتفاق

وجاز تقديم الخبر على المبتدأ

مانع من دخول الفاء في خبر خلافا للاخفش ونقل شارح اللمع ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش في منع قال لان ان لا يدخل الشرط فكان القياس ان لا يدخل ما يتضمن معناه ومن اجازه قال لان ان لا تغير معنى الجملة لكن الاستعمال وارد بخلافه اي بخلاف المنع من دخول الفاء في خبر ان كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ويجوز تقديمه اي تقديم خبر المبتدا عليه للاهتمام بذكره حيث اريد قصر الموصوف على الصفة قصر افراد او قصر قلب نحو تميمي انا تقول هذا لمن يردد بين قيس وتميم او لمن ينفك عن تميم ويلحقك بقيس وسواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك سواء علي فسواء خبر مبتدا والفعلان بعده في تقدير المصدر بانهما مبتدا آن ولا يثنى ولا يجمع سواء لانه في الاصل مصدر وجاز ابو علي ان يكون سواء مبتدا والفعلان خبره ويجوز ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف وسيجيء بيان ذلك ان شاء الله تعالى في العطف بالحرف ومررت برجل سواء هو والعدم اذا رفع سواء بكون هو مبتدا والعدم معطوف عليه وسواء خبرهما مقدم وسواء مصدر بمعنى اسم الفاعل مثنى التقدير مررت برجل هو والعدم مستويان واما اذا جر سواء فلا يكون المثال نظيرا للخبر بصدده لان سواء حينئذ بمعنى اسم فاعل مفرد يقع صفة لرجل وهو تاكيد للضمير المستكن في سواء والعدم عطف على ذلك الضمير وانما اكد ليستحسن العطف على المرفوع المتصل وفي المثل مكرم اخوك لا بطل فاخوك مبتدا ومكرم خبر مقدم عليه للاهتمام بذكره وهذا من قول ابي حنش خال بيهس وذلك ان بيهس بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون فيه وهم قاتلوا اخوته فقال لخاله هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى

اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال ابو حنش هذا المثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه ويلزم تقديم خبر المبتداء عليه اذا كان الخبر مفردا احتراز عن قولك زيد من ابوه فان الخبر فيه جملة فلا يلزم تقديمه كما يجيء متضمنا للاستفهام او ظرفا متضمنا لما اي للاستفهام محتويا هذا الظرف على ضمير المبتداء بان يكون فيه ضمير عائد اليه واحترز به عن نحو زيد اين غلامه فانه لا يجب تقديم الخبر ههنا لان الظرف وان تضمن الاستفهام لكنه غير محتو على ضمير المبتداء لان غلامه ان كان فاعلا له فلا يكون محتويا على ضمير وان كان مبتداء فالظرف المقدم عليه خبر فكذلك لا يكون محتويا على ضمير المبتداء الاول وانما لم يلزم ههنا لان لما يقتضي صدر الكلام انما يقتضي صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني هذه الجملة ولا يقتضي صدر كل جملة نحو كيف زيد الخبر وهو كيف مفرد واين عمرو ومتى القتال الظرفان في هذين المثالين محتويان على ضمير المبتداء لكن احد الظرفين ظرف مكان والاخر ظرف زمان او كان تقديم الخبر مصحح لمجيء النكرة مبتدا نحو في الدار رجل فانه انما ساغ تنكيره لانه بتقديم الحكم عليه اشبه الفاعل فلو اخر لبطل تشبيهه بالفاعل فلا يصح حينئذ كونه مبتداء ولان تاخيره يوهم كونه صفة وتقديمه يومن من ذلك او اتصل بالمبتداء ضمير لمتعلقه اي لمتعلق الخبر واراد بالمتعلق الجار والمجرور وبالخبر العامل فيه المقدر وانما يلزم تقديم الخبر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لو قدم المبتداء ومنه المثل في بطن زهمان زاده فان زاده مبتداء وفيه ضمير عائد الى زهمان وهو جزء الخبر لان الخبر هو مجموع في بطن زهمان وزهمان بفتح الزاء وضمها اسم كلب يضرب لمن يكون منعة

لزوم تقديم الخبر

عن شيء مما يحتاج اليه وقال ابو عبيد اصله ان رجلا نحر جزورا فقسمها فاعطى
ذهمان نصيبه ثم رجع ذهمان ليأخذ ايضا مع الناس فقال صاحب الجزور في
بطن ذهمان ناده يضرب لمن يطلب الشيء وقد اخذ منه او كان الخبر
عن أنّ مع اسمها وخبرها سواء كان الخبر ظرفا نحو حق ان زيدا قائم
او ظرفا نحو عندي انك قائم وانما يلزم التقديم هنا لانه لو اخر الخبر هنا
لالتبس المفتوحة بالمكسورة وذلك لانه ربما يظن انه خبر لانّ المكسورة
بعد خبر وان كان ظرفا فقد يظن ايضا انه متعلق بخبر انّ المكسورة ولا
يرتفع الالتباس بالفتحة لخفائها مع انها وقعت على هذا التقدير في صدر
الكلام وهو موضع المكسورة واذا تقدم الخبر عرف انه خبر المبتدا وانه
ليس في حيز المفتوحة ولا المكسورة واذا تعين ان المقدم خبر تعين ان
ما بعد الخبر هي المفتوحة لا المكسورة لانها مع ما في حيزها جملة وهي
لا تقع مبتدا بخلاف المفتوحة فانها في تقدير المفرد وامتنع تقديم الخبر
على المبتدا اذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام كالاسماء
الشرطية نحو من جاءك فهو مكرم والاسماء الاستفهامية نحو من قام
ومثل ضمير الشان نحو هو زيد قائم فانه للابهام فلو قدم الخبر زال الابهام
المقصود منه ومثل ما التعجبية نحو ما اكرم زيدا فانه لا يجوز التصرف
فيها بالتقديم والتاخير ومثل كم الخبرية نحو كم غلام اشتريته فانها لما
كانت لانشاء التكثير تقتضي الصدارة واذا كانا معرفتين ولا قرينة
دالة على تعيين المبتداء فانه حينئذ يجب تقديم المبتدا لانه لا يتميز
من الخبر الا بذلك التقديم نحو زيد المنطلق فانه لا يتعين فيه المبتدا عن
الخبر بخلاف قوله • بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد

فان المبتداء والخبر فيه معرفتان مع انه تقدم الخبر على المبتداء لوجود القرينة
من حيث المعنى فانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي
يذكر الجملة لاجله فهو الخبر وهو قوله بنونا اذ المعنى ان بني ابنائنا مثل بنينا
لا ان بنينا مثل بني ابنائنا او كانا متساويين نحو افضل منك افضل مني فانهما
مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص بالمعمول فلو لم يجب تقديم
المبتداء على الخبر لزم اللبس المذكور في المعرفتين او كان الخبر فعلا له و
المبتداء يصلح فاعلا له لو تاخر او يصلح تاكيدا لفاعله لو تاخر كما في زيد قام
فان المبتداء لو اخر التبس بالفاعل وانا قمت فانه لو اخر التبس بتاكيد الفاعل
بخلاف نحو زيد قام ابوه فانه لو اخر المبتداء ويقال قام ابوه زيد لا يلتبس
المبتداء بالفاعل ولا بتاكيد لعدم صلاحيته لواحد منهما وبخلاف اكلوني
البراغيث فمن يجعله مبتداء كالسيرافي فانه ذكر ان احد وجوه اعرابه
ان البراغيث مبتداء واكلوني خبر مقدم وقيل ان البراغيث فاعل والواو
حرف زيد ليؤذن من اول الامر ان الفاعل جمع وهو المروي عن سيبويه
وقيل الفاعل مضمر على شريطة التفسير والبراغيث بدل منه وكان حقه
ان يقال اكلتني لان البراغيث ليست مما يعقل وزعم السيرافي انها لما وصفت
بصفات العقلاء مجازا اجريت مجرى ما يعقل كما في رايتهم لي ساجدين
فان الاكل ليس المراد منه حقيقته بل المراد منه الجور والتعدي كما
يقال اكل فلان جاره اذا تعدى عليه والتعدي من خواص ذوي العقول
ومن زعم وهو ابن الانباري بان الحكم في قول الضب في بيته يؤتى
الحكم مبتداء تقدم عليه الخبر وهو يؤتى فقد سها لان الحكم يصلح فاعلا
ليؤتى فلا يجوز تقديم الخبر لئلا يلتبس المبتداء بالفاعل واصل الحكم

على ما زعمت العرب عن ألسن البهائم قالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها
الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان الى الضب فقالت الارنب يا ابا الحسل
فقال سميعا دعوت قالت أتيناك لنختصم اليك قال عادلا حكمتما قالت
فاخرج الينا قال في بيته يؤتى الحكم قالت اني وجدت تمرة قال حلوة فكليها
قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته قال بحقك اخذت
قالت فلطمني قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث حديثين امرأة
فان ابت فاربعة فذهبت اقواله كلها امثالا ويحذف المبتدا جوازا عند
الدلالة عليه نحو قوله لا يبعد الله التلبب والغارات اذا قال الخميس
نعم التلبب التشمر وهو في الاصل من لبب الرجل تلبيبا اذا جمعت
ثيابه عند صدره ونحره في الخصومة ثم جررته والخميس الجيش الذي
له خمسة اركان الميمنة والميسرة والقلب والمقدمة والساقة وعدده
خمسة الاف والنعم ههنا الابل وهي خبر مبتدا محذوف اي هذه
نعم فاغنموها وفي المثل احدى حظيات لقمن اي هذه احدى حظيات
لقمن والحظية تصغير الحظوة وهي السهم الصغير وقيل هي التي لا
نصل لها وكان بين لقمن بن عاد وبين رجلين من عاد قال وكانا
ربي ابل وكان لقمن رب غنم فاعجبته الابل فابيا ان يبيعاها منه
وكان يلتمس ان يغفلا عن ابلهما ولم يجد فيهما مطمعا لعدم غفلتهما
عنها ومعهما جفير من نبل كثير فقال ما تصنعان بها فانما هي حطب
فوالله ما اخذ معي غير سهمين فنبذاها غير سهمين فعمد لقمن الى
النبل فحواها وكانت شجرة يستظلان بها فاخذ بها عشيا وجاء
ان يصيب منهما غرة فلما وردت الابل تجرد عن الرجلين واحد

وهو

وهو المنتهي بعمرو واكب على البير يستقي فرماه لقمن من فوقه بسهم في ظهره
فقال حس احدى حظيات لقمن اي انه فعلة من فعلات لقمن
وخير قليل ويروى نفع قليل وفضحت نفسي اي هذا الفعل خير قليل واول
من قاله فاقرة امرأة مرة الاسدي وقد غاب عنها زوجها فهويت
عبدا لها كان يرعى ماشيتها فانتهى اليها الزوج وقد قام عنها العبد
وقد ندمت وهي تقول خير قليل وفضحت نفسي وسمع ذلك مرة فدخل
عليها غضبان فلما علمت فاقرة انه علم ما فعلته شهقت شهقة فماتت
ثم قام الى العبد فقتله ويلزم ذلك اي حذف المبتدا في نحو زيد
الخبز اكله بنصب الخبز اذ لا بد من اضمار ناصب للخبز لكون اسم الفاعل
الذي بعده مشتغلا عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا بانه
خبر زيد والتقدير زيد آكل الخبز هو آكله واذا كان هو خبرا له لا
يجوز ان يكون آكله ايضا خبرا له لاستغناء المبتدا عنه ولا يجوز
ان يكون تاكيدا للخبر المحذوف لان المؤكد لا يحذف فيكون خبر
مبتدا محذوف هذا اذا كان الخبز منصوبا اما اذا كان مرفوعا فلا يكون
المسئلة مما يجب فيه حذف المبتدا لان الخبز مبتدا ثان وآكله خبره
والجملة خبر الاول ويجب على هذا ان يقال آكله هو لجريه على غير ما هو
له لانه لزيد وقد جرى على الخبز ويحذف الخبر جوازا نحو قوله ايا
ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام سالم تقديره
آانت تلك الظبية ام ام سالم ويجوز آانت احسن ام ام سالم
والوعساء والجلاجل والنقا اسماء مواضع في الصحاح جلاجل
بالفتح موضع ويروى بالحاء مضمومة وفي المثل كلاهما وتمرا فمن

يروي كلاهما مرفوعا واول من قال ذلك عمرو الجعدي دفع اليه رجل قد اقتحمه العطش والسغوب وعمرو قاعد وبين يديه زبد وتمر وتامك فدنى منه الرجل فقال اطعمني من هذا الزبد والتامك فقال عمرو نعم كلاهما وتمرا اي لك كلاهما وازيدك تمرا والخبر وهو لك محذوف روي ان الرجل قال انلني مما بين يديك فقال عمرو ايهما احب زبد ام سنام فقال الرجل كلاهما اي مطلوبي كلاهما واريد تمرا ومن روى كليهما منصوبا كان التقدير اطعمك كليهما وتمرا او اعطني كليهما وزدني تمرا وخرجت فاذا السبع وقد عرفت بيان الاختلاف فيه واعلم ان الحذف بعد اذا المفاجاة قليل ولذلك لم يجي في القرآن مبتدا بعدها الا وخبره ثابت كقوله تعالى فاذا هي حية فاذا هي بيضاء فاذا هم جميع فاذا هم قيام ينظرون ويجب ذلك الحذف عند وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر فيما التزم في موضعه غيره نحو لولا زيد لكان كذا في احد المذهبين وهو مذهب البصريين فان حذف خبر المبتدا الواقع بعد لولا واجب عندهم لحصول القرينة الدالة على تعيين الخبر وهي لفظة لولا لانها تدل على ان الاسم الذي بعدها موجود بدلالة انتفاء جوابها والتزام غير الخبر في موضعه وهو جواب لولا وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل فعل محذوف لانها لو التي لامتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وهي لازمة للفعل لكونها حرف شرط ومعناها مع لا باق على ما كان عليه فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي فينتفي انتفاء وجود علي وانتفاء الانتفاء اثبات وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الواقع بعدها لاختصاصها بالاسماء فعلى هذا لو قال بدل قوله في احد المذهبين في احد المذاهب لكان اولى وضربي

وجوب حذف خبر المبتدا

حذف خبر المبتدا جوازا

زيدا قائما قال البصريون يحذف خبر المبتداء وجوبا اذا كان المبتداء مصدرا صريحا او بمعنى المصدر كافعل التفضيل المضاف اليه معنى فاعلا الى الفاعل او المفعول واقعا بعده حال من الفاعل او المفعول او منهما معا نحو ضربي زيدا قائما او قائمين وانما يجب حذفه للقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل لان الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لا يمكن الا بعد حصوله وتمامه والتزام الحال في موضع الخبر فالتقدير في ضربي زيدا قائما ضربي زيدا حاصل اذا كان وجد قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك اي حاصل عندك ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال لقيام الحال مقام الظرف لان فيه معنى الظرفية ولا يجوز ان يكون فيه كان المقدرة ناقصة وقائما منصوبا على انه خبرها لان هذا المنصوب بعد هذا المصدر لا يجي الا نكرة فلو كان خبرا لها لجاز تعريفه ولا يجوز ان يكون التقدير هكذا ضربي زيدا حاصل قائما فحذف حاصل لما ذكرنا لانه يلزم منه اختلاف العامل في الحال وصاحبها وذلك لان العامل في الحال هو حاصل وفي صاحبها وهو ياء المتكلم او زيدا المصدر وعلى ما ذهب اليه ابن المالك من جواز اختلاف العامل فيهما يجوز ان يوجه التقدير على هذا الوجه واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز ويجوز ان يقدر هنا زمان مضاف الى ما يكون لكثرة وقوع ما المصدرية ظرفا اي اخطب اوقات ما يكون الامير اي اوقات كون الامير فقد جعل الوقت اخطب كما يقال نهاره صائم وليله قائم فنسب الصوم والقيام الى النهار والليل لانهما يقعان فيهما فكذ

جعل اوقات الامير خاطبة على سعة الكلام لكونه خطيبا فيها حتى كانه قيل
خطب اوقات الامير واخطب ما يكون البر ملتان بدرهم او مدين جاز في ملتان
الرفع على الابتداء والخبر بدرهم والجملة منصوبة المحل على الحال والعايد الى
ذي الحال محذوف والتقدير اخطب اكوان البر حاصل اذا كان وجد والحال
انه ملتان منه بدرهم وجاز حذف الواو من الحال هنا وان كانت جملة اسمية
انما يكون على قول الكسائي واما غيره فيوجب دخول الواو فيها اذا كانت جملة
اسمية كقوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
واما النصب في مدين فعلى الحال كما في قوله كلمته فاه الى في كما سيجيء بيانه
في بحث الحال انشا الله تعالى وقد روي في قوله الحرب اول ما تكون
فتية تسعى بزينتها لكل جهول رفع الاسمين وهما اول وفتية على ان تكون
الحرب مبتدأ واول مبتدأ ثان وفتية خبره والجملة خبر المبتداء الاول اي
الحرب اول احوالها التي تكون عليها فتية وجوّز ان يكون في هذا الوجه
اول بدلا من الحرب بدل الاشتمال ونصبهما على ان اول منصوب على
الظرفية وفتية خبر تكون وخبر الحرب قوله تسعى ويجوز ان يكون فتية
حالا من الضمير المستكن في تكون واختلفهما ان يكون اول منصوبا
على الظرفية وفتية مرفوعا على الخبرية للحرب او يكون اول مرفوعا
على انه مبتدا ثان حذف خبره وفتية منصوب على الحال سد مسدّ
الخبر ولهذا الوجه ذكر البيت اي اول اكوان الحرب او اول اوقاتها
حاصل اذا كانت فتية والخبر في هذه المسائل هو الظرف وهو اذا بعد
حذف عامله الذي هو الخبر في الحقيقة المضاف الى الحال اي العامل في الحال
وهو كان قوله المحذوف في موضعه لانه صفة الظرف وانما حذف سدا

بلغ

بالحال مسده اي مسد الظرف لان في الحال دلالة على الظرف فان معنى
جاء في زيد راكبا اي في وقت الركوب فالظرف خبر عن المصدر كما يكون
ساير ظروف الزمان اخبارا عن المصادر نحو القتال يوم الجمعة ومذهب
الكوفيين وهو ان قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه
المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتداء محذوف بعد الحال وجوبا اي
ضربي زيدا قائما حاصل يخرج هذا المذهب الكلام عما هو المقصود اذ
ان وقوع الحدث انما هو في هذه الحال لا في غيرها من الاحوال لاتفاق
الكل على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى
لا يستفاد الا من تقدير البصريين لان المصدر الذي هو اسم الجنس
باق على العموم لانه اذا استعمل اسم الجنس ولم يكن هناك قرينة تخصصه
ببعض الجنس فهو في الظاهر لاستغراق الجنس نحو النوم ينقض الطهارة
والتراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هذه الحقايق والمصدر في تقديرهم
غير مقيد بحال لان الحال قيد في الخبر فيبقى المصدر على العموم فيكون المعنى
كل ضرب واقع مني على زيد حاصل في حال القيام وهو المقصود وتقديرهم
اي تقدير الكوفيين يفيد ان الحدث الواقع في هذه الحال واقع وهذا
لا ينافي وقوعه في غير هذه الحال مراده ان تقديرهم لا يفيد الحصر لان
المصدر الذي يفيد الاستغراق فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال
القيام حاصل وهو غير مفيد للحصر لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد
بالقعود ايضا في وقت آخر وايضا على تقديرهم لا يكون الحال في موقع الخبر
بل هو من تتمة المبتداء لان المبتداء عامل فيها فلا يلزم حذف الخبر لعدم
التمام غير الخبر في موضعه لان موضع الخبر في تقديرهم بعد الحال وليس

على ما بيناه مقيد بالحال المخصص
تقديرهم فلا يفيد الاستغرا

بالقيام حصول الضرب المقيد بالقيام

بعد الحال في ضربي زيدا قائما شيء واقع موقع الخبر يدل عليه اي على ما ذكره
من عدم الانحصار وعدم لزوم حذف الخبر على تقديرهم جواز ضربي زيدا
قائما خير من ضربه قاعدا فانه لما كان هنا مع المصدر قرينة تخصيصه ببعض افراد الجنس
لم يفد الاستغراق فلم يفد الحصر ايضا وكذلك لما كان خبره وهو خير بعد
الحال فلا يجب حذفه لعدم التئام الحال في موضعه ومن زعم كابن درستويه
بانه اي ان ضربي زيدا قائما بمنزلة الجملة الفعلية لان معناه اضربه قائما
فلا خبر له كما في قائم الزيدان فانه بمنزلة ايقوم الزيدان فكما لا يفتقر ما هو بمنزلته
اليه يكذبه عدم استقلال الكلام بدون الحال فانه لو كان بمنزلة الجملة الفعلية
جاز ان يحذف الحال ويستقل الكلام بدونها كما جاز ذلك في اضرب زيدا
قائما مع انحراف الكلام على هذا الزعم عن سننه وطريقته المصوغ هو اي الكلام
لاجله وهو معنى الحصر وذلك لان المصدر على هذا الزعم مقيد بالحال فلا يفيد
الحصر كما لا يفيدك قولهم اضرب زيدا قائما والزمان المقدر وهو اذا منصوب
المحل على الظرفية سواء كان المصدر صريحا اولا ومرفوعه ايضا على انه خبر
مبتدا بدليل قولهم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب فان يوم
الجمعة منصوب على الظرفية ومرفوع المحل على الخبرية والوجه فيه ان
يجعل المصدر الصريح او ما المصدرية عبارة من تقدير الزمان فكانه قال
اخطب كون الامير ووجوده فيجعل كونه ووجوده مما يخطب كما قال الشاعر
فانما هي اقبال وادبار فجعلها من الاقبال والادبار حتى كانها تجسمت منهما
فيكون قولك اذا كان ظرف زمان يقع خبرا عن المصدر لان قولك ما يكون
اذا كان مصدرا كان اخطب بعضا منه واذا كان كذلك جاز ان تقول اخطب
كون الامير حاصل وقت قيامه كما جاز ان تقول ضربي زيدا حاصل وقت قيامه

ايقوم الزيدان الى جر كذا لكن لا يفتقر ...

بلغ

ويجوز فيما هو مصدر بما المصدرية ان يقدر بالزمان المضاف الى ما المصدرية
وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف بخلاف المصدر الصريح فان
وقوعه موقعه قليل فيكون الزمان المحذوف وهو اذا مرفوع المحل على الخبر
فيكون التقدير على هذا في اخطب ما يكون الامير قائما اخطب اوقات كون
الامير وقت قيامه فكما ان قولك وقت قيامه مرفوع بانه خبر المبتداء وغير
متعلق بفعل فكذلك هو ايضا ولا يجوز حينئذ ان يكون منصوب المحل على
الظرفية لاختلال المعنى الا ترى انك لو قلت اخطب اوقات الامير يقع
وقت قيامه كان ظاهر الاختلال اذ المعنى على انه هو لا على انه واقع فيه
ويدل على صحته اي على صحة كون المحذوف مرفوع المحل مجيء اخطب ما يكون
الامير يوم الجمعة بالرفع لفظا مسموعا وحينئذ لا بد من ان يكون التقدير
اخطب اوقات كون الامير يوم الجمعة ولا يجوز ان لا يكون الزمان مقدرا
ويكون التقدير اخطب وجود الامير يوم الجمعة لان الزمان غير المصدر
فلا يقع خبرا عنه وعند بعضهم جاز هذا اي كون المحذوف مرفوع المحل
وجعل الشارح هذا اشارة الى تقدير المصدر بالزمان لكن قول المصنف يعني
على تقدير مضاف محذوف يدفعه في الكل اي فيما يكون المبتدا مصدرا
صريحا او غير صريح على تقدير مضاف محذوف فيكون التقدير في ضربي زيدا
قائما وقت ضربي زيدا وقت قيامه ومنه اي ومما يجب فيه حذف خبر
المبتداء كل مبتداء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع بشرط ان يكون نصا
في قصد المصاحبة وذلك حيث يكون المعطوف دالا على الاقتران و
الاجتماع نحو كل رجل وضيعته وحرفته وكل عمل وجزاؤه وكل ثوب و
قيمته فانه واجب حذف الخبر عند البصريين اي كل رجل وضيعته مقرونان

حذف خبر ال...

وفيه اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسدّ مسدّ الخبر فكيف حذف وجوبا قال
ابن مالك وانما يجب ههنا حذف الخبر لان الواو ومابعدها قام مقام مع وما
يجر بها مع ظهور المعنى فكما انك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج الى مزيد عليها
وعلى مايليها في حصول الفائدة كذلك لاتحتاج اليه في اللفظ مع الواو و
مصحوبها في الاستغناء بهما عن الخبر وقال الكوفيون ان وضيعته خبر
المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكما لايحتاج الى الخبر كل رجل مع ضيعته كذلك لا
تحتاج اليه ماهو بمعناه وانما شرطنا ان يكون نصا في قصد المصاحبة لانه لو لم
يكن كذلك وذلك حيث لايكون المعطوف دالا على الاقتران لايجب حذف
الخبر كقول امير المومنين علي عليه السلام انتم والساعة في قرن ولعمرك
لافعلن كذا الضابط فيه ان كل مبتدأ في الجملة القسمية صريح في القسم يجب
حذف خبره لان تعيينه للقسم دل على تعيين الخبر والجواب سد مسده
واما لو كان المبتدأ صالحا لغير القسم نحو عهد الله فانه لايشعر بالقسم
حتى يذكر المقسم عليه فلم يجب الحذف فجاز ان يقال علي عهد الله
لافعلن فيوتى بالخبر وجاز ان يقال عهد الله لافعلن فيحذف الخبر
وقريب منه زيد الخبز اكله قال المصنف لان زيدا مبتدأ و
الخبر محذوف يدل عليه التفسير والتزم حذفه استغناء عنه بتفسيره
الا ان التفسير لما لم يكن في موضع الخبر وانما هو بعد معموله جرى مجرى
الامثلة السابقة فلذلك قال قريب منه قال الشارح وفيه
نظر لانا نقول الخبر معمول الخبر وواقع موقع الخبر وهو اكل كما ان
في ضربي زيدا ماما لفظا قائما من متعلق الخبر وواقع موقعه اقول
في نظره نظر لان ماوقع موقع الخبر ينبغي ان يكون له دلالة على تعيين الخبر

خذف المبتدأ

على تقدير هو ايوب

ولادلالة ههنا للخبر عليه فلم ذلك من الامثلة السابقة التي التزم فيها عن الخبر
في موضعه وقد المبتدأ والخبر جميعا فان معا في نعم العبد اي ايوب فمن جعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف كان المبتدأ والخبر كلاهما محذوفين واما من جعله مبتدأ
والجملة قبله خبره فالمحذوف هو المبتدأ وحده ويضمر اي يحصل احدهما من المبتدأ
والخبر ضميرا نحو انا زيد وزيد انا ويضمر كلاهما نحو انت انت ويكون هنا الضمير
منفصلا لاغير اي لا يجوز ان يكون متصلا لان الاتصال انما يكون بعامل لفظي
والعامل في المبتدأ والخبر معنوي الا فيمن قال لولاك ولولاي فان الكاف
والياء في محل الرفع على الابتداء عند الاخفش والفراء وان الرفع محمول على الجر
ونائب عنه هنا كما ان الجر محمول على الرفع ونائب عنه في قولهم ما انا كانت
وعند سيبويه محلها الجر وان لولا مع المكني اي الضمير حالا ليت لدى غير
مراده انه لاينكر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غيره حرف
ابتداء بعدها ومثل ذلك سيبويه بلدن فانها تجر مابعدها بالاضافة الا في غدوة
غدوة فانها تنصبها ويرد على سيبويه ان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق
ولامتعلق للولا هنا وانما قال فيمن قال لان المبرد منع من مجيء الضمير المجرور بعد
لولا وقال هو خطأ لكن الصحيح مجيئه بعدها لولاك هذا العام لم احجج والشائع
الكثير لولا انت ولولا انا بالاتيان بالضمير المنفصل وهو القياس لانه اما مبتدأ
او فاعل فعل محذوف او مرفوع بلولا كما عرفت بيان ذلك قبل ويجب على هذه
الاوجه الثلاثة الانفصال واذا كان الخبر معرفة صح ان يقع فصلا بين المبتدأ او مضارعا
لها اي للمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا والفعل المضارع
ولافعل شبه خاص بالمعرف باللام وهو ان تخصص افعل حرف تقتضيها من الفعل
معنى كما ان تخصص ذي اللام كذلك جاز تخلل ضمير الفصل الاولى ان يقول

كقوله بحال قولي دراذا كان الخبر

صيغة ضمير الفصل لانه حرف عنده ولذا قال لعهده ولا محل له من الاعراب عند بعضها
فانه حرف عندهم الكلهم الا ان يقال يسمى بذلك باصطلاح جديد وان كان حرفا سميا
اي بين المبتداء وهذا الخبر وهو اي ضمير الفصل احد الضماير المنفصلة المرفوعة
كونه مطابقا للمبتداء في الافراد وفرعيه وفي التذكير وفرعه والغيبة والخطاب
والتكلم وانما تخلل اينما انا بانه خبر لا نعت ولهذا سماه البصريون فصلا لانه
يفصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المطلق جاز ان يتوهم
السامع كون المطلق صفته فينتظر الخبر فجيئ بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة
لان الضمير لا يوصف به وسماه الكوفيون عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا
يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فعلى هذا
كان الاصل فيه ان لا يتخلل الا حيث التبس الخبر بالصفة الا انه اتسع فيه
وتخلل حيث لا التباس بدونه ايضا كما تقول الدين هو النصيحة وكان زيد هو
القائم واني انا الغفور الرحيم وايضا انا بضرب من التاكيد فان معنى زيد هو
القائم زيد نفسه القائم وعلى هذا فالشرط في الخبر ان يكون ذا لام لانه
اذا كان كذلك افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتداء بالفصل
نحو زيد هو المطلق الخبر معرفة او زيد هو افضل منك الخبر افضل من او زيد هو
يضرب الخبر الفعل المضارع فان المازني اجاز وقوع ضمير الفصل قبل
المضارع للمشابهة المذكورة كقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور وقال
ولا يجوز زيد هو قال وجاز تخلل ضمير الفصل بعد دخول العوامل اللفظية
على المبتداء والخبر وهي ابواب علمت وكان وان وما الحجازية نحو ان ترن
انا اقل منك وان كنا نحن الغالبين وانه هو الغفور الرحيم وما زيد هو
المنطلق ولا محل له اي لضمير الفصل من الاعراب عند اصحابنا البصريين

فانه حرف عندهم ككاف الخطاب في ذلك واولئك وغيره اي غير كاف الخطاب
كاللواحق بايا في اياي وايانا واياه واعلم ان بعض البصريين جعله اسما ملغى
لا محل له من الاعراب وبعض اخر منهم جعله حرفا فعلى هذا يكون في قوله فانه
حرف عندهم نظر وانما جعله حرفا من جعله حرفا استنكارا لخلو الاسم من الاعراب
لفظا ومحلا ولان الغرض منه لما كان دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف
وهذا معنى الحرف خلع عنه معنى الاسمية وجعل حرفا ولهذا الزمته صيغة معينة
وهي صيغة ضمير المرفوع وان كان ما بعدها منصوبا لكنه بقي فيه نوع تصرف
واحد كان فيه حالة الاسمية وهو كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا
ومتكلما ومخاطبا وغائبا وذلك لعدم عراقته في الحرفية وانما لم يجعل اسماء
الشرط والاستفهام حروفا مع وجود معنى الحرفية فيها كما جعل ضمير الفصل حرفا
لوجوده فيه للفرق بينهما وذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمجرد الاستفهام
والشرط قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها فيكون معنى الحرفية مدلولها
ضمنا لا مطابقة بخلاف ضمير الفصل فان معنى الحرفية وهو كون ما بعده خبرا
لا صفة مدلول لضمير الفصل مطابقة خلافا للكوفيين فانهم يجعلون له محلا من
الاعراب فان حكمه في الاعراب حكم ما قبله عند بعضهم فيكون توكيدا له لان زيدا
هو المطلق بمنزلة زيد نفسه المنطلق وحكمه حكم ما بعده في الاعراب عند الاخرين
لانه معه كالشيء الواحد لانه يحقق ويوكد ان ما بعده خبر لا نعت فهو مؤكد
لحكم الخبرية ولذلك يدخل لام الابتداء عليه نحو انك لانت الحليم ويبطل
المذهب الاول ان المضمر لا يقع تاكيدا للمظهر لان ضمير الفصل ليس من الالفاظ
المخصوصة التي تقع توكيدا معنويا كالنفس والعين واخواتهما فلا يكون توكيدا
معنويا وليس بتكرير اللفظ الاول فلا يكون توكيدا لفظيا ايضا ويبطله ايضا

انه اي ان الضمير لا يختلف رفعا ونصبا وجرا باختلافه اي باختلاف ما قبله
نحو ان زيدا هو المنطلق ولو كان الضمير تاكيدا له لاختلف باختلافه رفعا
ونصبا وجرا ولوجب ان يقال علمت زيدا اياه الفاضل وكذا يبطله دخول
اللام فيه لان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تاكيد اسمها ويبطل الثاني
الثاني انه لا تعلق له بما بعده تعلق اعراب اذ لم يعهد اسم تبع ما بعده في الاعراب
ويبطله ايضا انه لا يختلف في الاعراب باختلافه اي باختلاف ما بعده كقوله
تعالى كنت انت الرقيب عليهم ويدخل عليه لام الابتداء نحو ان كان زيد
لهو الظريف اقول اللام في هذا المثال هي اللام الفارقة بين ان المخففة
والنافية لان ان فيه هي المخففة فالاولى ان يمثل بقوله تعالى انك لانت
الحليم لان اللام الفارقة عند غير لام الابتداء على ما سيجي وكثير
من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنيا عليه على انه يكون خبرا له فيطابق
ما بعده في الافراد وفرعيه وفي التذكير والتانيث فلا ينصبون ما بعده
في باب كان وعلمت وما الحجازية ويقرؤون في غير قراءة السبعة وما
ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل منك بالرفع على ان
يكون هم مبتدأ والظالمون خبره وانا مبتدأ واقل خبره ومن هذا الباب
اي من باب المبتدا والخبر الاخبار عن الشي حال كونه مكنيا عنه بالذي
اما اللام التي بمعناها بان تجعل الذي لابهامها كناية عنه وتجعل مبتدأ
وذلك الشي خبرا عنه فقوله بالذي يتعلق بقوله مكنيا عنه لا بالاخبار
على ما فهم الشارح وجعل الباء للاستعانة وتمحل تمحلا لا يليق بهذا المقام
ويقال الاولى اي الذي وكذا التي في الاخبار بهما اوسع من مجال الكتاب
وهي اللام من حيث دخلت الاولى الجملتين الاسمية والفعلية تقول في

الاخبار عن زيد في زيد ضرب الذي هو ضرب زيد وفي ضرب زيد الذي
ضرب هو زيد واختصت الثانية بالفعلية لانه لما كرم دخول اللام الا
المشابهة للام الحرفية لفظا ومعنى على صدر الجملة وجب ان يحصل الجملة في
مفرد وانما يمكن بناء المفرد كاسم الفاعل والمفعول من الفعلية التي يجيء
بمعناها ولا يمكن بناؤه من الاسمية اذ ليس اسم فاعل او مفعول بمعنى الجملة
الاسمية حتى يسبك عنها احدهما حال كونها متصفا فعلها اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وعسى وليس وحبذا لا يجي منه اسم فاعل ولا اسم مفعول
فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول
ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين و
سوف وحرف النفي وحرف الاستفهام بعد صوغه اي صوغ هذا الفعل
حال كونه مبنيا للفاعل او المفعول اسم فاعل وهو مفعول صوغه او اسم
مفعول فيه لف ونشر اي بعد صوغه اسم فاعل ان كان مبنيا للفاعل لمناسبة
معنى اسم الفاعل معناه نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب وبعد صوغه
اسم مفعول ان كان مبنيا للمفعول لمناسبة معنى اسم المفعول معناه نحو زيد مضروب
اي ضرب او يضرب واعرابه اي اعراب اسم الفاعل والمفعول باعراب الموصول
المقدر قوله المقدر صفة للاعراب وان كان حقهما ان لا يكون لهما اعراب لانهما
صلتا الموصول وصلة الموصول لا اعراب لها وانما يكون الاعراب للموصول الا ان
لما كان تقدير الاعراب في اللام الموصولة المشابهة للام التعريف الحرفية
وظهور صورة الاسم الواقع في التركيب عن الاعراب اظهر في الاسم بعدها
اعراب ما بعد الا بمعنى غير باعرابه اي باعراب غير نحو ما جاءني رجال الا زيد
فانه لما كان تقدير اعراب غير في الا لكونه حرفا اظهر اعرابه فيما بعده

سائغ وجائز عن كل اسم في جملة لان كل اسم جاز ان يعبر عنه بالمظهر ينبغي ان
يجوز ان يعبر عنه بالمضمر الا اذا تعذر الوفاء بشرطه اي بشرط الاخبار
المذكور فانه حينئذ لا يجوز الاخبار عن ذلك الاسم وشرطه تصدير الجملة
بالموصول حال كون الموصول مبتداء وتاخير الاسم المراد عنه الاخبار خبرا
خبرا نصب على الحال او مفعول ثان لتاخير الاسم لتضمنه معنى الجعل
اي جعله خبرا متاخرا وهنا شرط ثان بوضع اي انما يوخر خبرا بسبب وضع
ضمير للموصول موضعه اي موضع ذلك الاسم وهنا اشارة الى شرطين اخرين
من شروطه وهما وضع الضمير موضعه وكون الضمير عائدا الى الموصول فاذا
تعذر شرط من هذه الشروط الاربعة يتعذر الاخبار وايه اي وان
هذا الضمير فالضمير راجع الى الضمير لا الى الاسم المراد عنه الاخبار كما قال
الشارح حال كونه منصوبا جاز ايلاوه الفعل حال كونه ضميرا استقلاليا
وان لم يلد الاسم الموضوع هو اي هذا الضمير موضعه وانما جاز ذلك الا
اذا لم يلبس تقول في اعطيت زيدا درهما الذي اعطيته زيدا درهم فجعلت
متصلا بالفعل وان لم يله الاسم الموضوع هو موضعه وهو درهما والاصل
ان يقال الذي اعطيت زيدا اياه درهم لكنه عدل عنه اختيارا لاختصار
المتصل مع عدم اللبس واما مع اللبس فلا يجوز ايلاوه الفعل متصلا فلا يجوز
ان يقال في اعطيت زيدا عبد الله الذي اعطيته زيدا عبد الله لان المفعول
الاول منه انما يتميز عن الثاني بتقديمه لان كل واحد منهما صالح لان يقع
مفعولا اول وجاز حذفه اي حذف الضمير حال كونه متصلا احترازا عن المنفصل
قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف المنفصل بعد الا نحو الذي ما ضربت الا
اياه زيد فانه لا يحذف واما في غيره فلا يمتنع من حذفه نحو الذي انا ضاربه

زيد اي ضارب اياه وقال ابن مالك لا يجوز حذف المنفصل اذ لو حذف جهل
كونه منفصلا فالمفهوم من كلامه انه لا يحذف المنفصل سواء وقع بعد الا او لا
منصوبا ايضا كما يجوز ايلاوه الفعل واحترز به عن المرفوع فان الضمير المرفوع
لا يحذف الا اذا كان مبتدا وعن المجرور فانه لا يحذف الا ان يجر باضافة
وصف ناصب له تقديرا نحو الذي انا ضاربه زيد فانه يجوز ايضا ان يكون
المحذوف فيه مجرورا في محل النصب اي ضاربه او يجر بحرف جر متعين لانه
لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار لامتناع بقاء حرف الجر بلا مجرور
فيجب ان يتعين امنا من اللبس كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي بما تؤمر به
وكان على المص ان يقول متصلا بالفعل او بالوصف لان الضمير اذن فضلة
يجوز حذفها بخلاف الضمير المتصل بالحرف فانه لا يحذف نحو الذي انه
زيد قلنا لا حاجة الى ذلك لان سياق كلامه يدل على انه متصل بالفعل
او بالوصف في صلة اللام كان الضمير فانه يجوز ان يقال في الضاربه
انا زيد الضارب انا زيد وقال ابن مالك لا يحذف عائد الالف واللام
لانه يكمل صلتهما ويبدي من التانيث والتثنية والجمع ما لا يبدو بانه او في
صلة الذي تقول في ضربت زيدا الذي ضربته زيد وجاز ان تقول الذي
ضربت زيد بخلاف الضمير وانما يجوز حذف المتصل بالوصف فمن يجعل
الضمير المتصل بالوصف كاسم الفاعل والمفعول منصوبا لفظا ومعنى كسيبويه
فانه جعل المتصل بالوصف المعرف باللام اذا لم يكن مثنى او مجموعا على حده
منصوبا وكالاخفش فانه قال ان الضمير بعد الوصف المجرد عن اللام منصوب
قال الشارح وكان الاولى ان يقول في صلة الذي كان او في صلة
اللام فيمن يجعل لان قوله فيمن يجعل الى آخره مختص باللام فان الخلاف

في الوصف اذا اتصل به ضمير اقول مراده ان قيد الشيء ينبغي ان يكون
مذكورا معه لا مع غيره لكن قوله فمن يجعل ليس مختصا باللام حتى يذكر
مع اللام فان الخلاف في الوصف اذا اتصل به الضمير وكما يجوز ان يكون
الوصف تشبه صلة اللام يجوز ان يكون جزءا من صلة الذي نحو الذي
انا ضاربه زيد فان هذا الضمير عند الاخفش منصوب والا يجعل المتصل
بالوصف منصوبا لفظا ومعنى بل يجعل مجرورا لفظا ومنصوبا معنى كما
في احد قوليه وجاء الله فانهما قالا ان الضمير بعد ذي اللام مفردا
كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة وكثير الاخفش وهشام فانهم
قالوا ان الضمير بعد المجرد عن اللام مجرور بالاضافة فهو اي تخفيف
الضمير ضعيف فيه اي في هذا الوصف قال الشارح اي في هذا
اقول المتصل هو الضمير المحذوف فلو كان الضمير في فيه عائدا اليه لزم
ان يكون محذوفا ومحذوفا فيه ومن هذا الذي ذكر من شرطه يظهر انه
يمتنع الاخبار فيما يستحق الصدر من ضمير الشان وكم الخبرية وغير ذلك
كالاسماء المتضمنة لمعنى الشرط والاستفهام وانما يمتنع الاخبار لعدم
التاخير في هذه الاشياء فانه لو اخر ضمير الشان لم يحصل الابهام قبل
وكذا كم الخبرية فانه لا يجوز تاخيرها لاقتضائها التصدر لما فيها من معنى
الانشاء واذا تعذر التاخير فيها تعذر الاخبار عنها لانه من شرطه
ويمتنع الاخبار فيما يلزم التنكير اي في كل اسم لازم التنكير من الحال و
التمييز المنصوب والمنفي بلا لنفي الجنس كاسم لا لنفي الجنس وخبرها و
المجرور برب ونحو ذلك كالمجرور بكم وكالنكرة المفيدة للاستغراق لتعذر
الاضمار اي لتعذر جعل هذه الاسماء ضمائر لان الضمائر معارف

وهذه

وهذه الاشياء لازمة للتنكير وقيل يجوز ان يجعل المجرور برب ضميرا
فينبغي ان يجوز الاخبار عنه لعدم تعذر اضماره فاجاب عنه بقوله ولا
يقاس على ربه رجلا لشذوذه والشاذ لا يقاس عليه على ان هذا الضمير
ليس بمعرفة لانه مبهم يرمى به من غير قصد الى معين وكذا يمتنع الاخبار
في الموصوف بدون الوصف فلا يقال في جاءني رجل عالم الذي جاءني هو
رجل عالم وكذا يمتنع في الوصف بدون الموصوف فلا يقال في المثال المذكور
الذي جاء هو عالم رجل وانما يجوز الاخبار عن الموصوف والصفة معا فيقال
في المثال المذكور الذي جاء هو رجل عالم وكذا يمتنع في المضاف بدون
المضاف اليه فلا يقال في جاءني غلام زيد الذي هو زيد غلام لامتناع
الوصف للضمير اي لامتناع جعل الضمير موصوفا فلا يجوز الاخبار عن
الموصوف وحده وبه اي لامتناع الوصف بالضمير اي لامتناع جعل الضمير
صفة فلا يجوز الاخبار عن الصفة بدون الموصوف ولامتناع اضافته اي
اضافة الضمير فلا يجوز ان يخبر عن المضاف وحده وجاز الاخبار في المضاف
اليه فتقول في جاء غلام زيد الذي جاء غلامه زيد لجواز كون الضمير مضافا
اليه الا اذا لم يستقل المضاف اليه بان كان المجموع من المضاف والمضاف
اليه علما لشيء فانه حينئذ لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه وحده لانه
صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة ولعدم استقلاله في المعنى كجاد قياسا
للقوية وسام ابرص للدويبة ايضا وحكى المازني جواز ذلك الاخبار
عن المضاف اليه وان لم يستقل في الشعر واذا كان المضاف اليه المركب
من العشر مع ما نيف وزاد عليها والمضاف الى هذا المضاف اليه اسم
الفاعل المشتق من العدد ولا يكون المضاف الا منه يعني لا يكون المضاف

الذي هو اسم الفاعل الا واحدًا من المضاف اليه لا بمعنى انه يصير المضاف
اليه العدد الذي كان هو مشتقا منه لان التصيير يختص بالعشرة فما
دونها نحو ثالث ثلثة عشر بحسب العدد المحذوف من المضاف لان اصل
ثالث ثلثة عشر ثالث عشر ثلثة عشر فحذف عشر من ثالث عشر كراهة
اضافة اسم قد جمع فيه بين اسمين مثلهما واجاز سيبويه ايضا ثالث
عشر ثلثة عشر ويكون المركب الاول بجزئيه مضافا الى الثاني بجزئيه
والكوفيون لا يجيزون الا ثالث ثلثة عشر وانما يجب رده لزوال العلة
وهي تلك الكراهة لانه لما اقيم الضمير مقامه زالت الكراهة فتقول في
هذا ثالث ثلثة عشر الذين هذا ثالث عشرهم ثلثة عشر ولا يسوغ
فيه اي في مثل هذا المضاف والمضاف اليه اللام لاختصاصها بالفعلية
وهذه الجملة اسمية وكذا لا يسوغ اللام في كل ما اضيف من اسماء الفاعلين
الى العدد المشتق هو اي اسم الفاعل منه اي من هذا العدد لان
اسم الفاعل حينئذ بمعنى الواحد لا بمعنى المصير لانه انما يكون مصيرا اذا كان
المضاف اليه له انقص من العدد المشتق هو منه بدرجة نحو رابع ثلثة وخامس
اربعة واذا لم يكن بمعنى المصير لا يكون فيه معنى الفعل حتى يجوز الاخبار باللام
لان اللام انما يدخل الفعلية تحقيقا او تقديرا واما في اسم الفاعل المضاف
الى ما دونه من العدد بدرجة نحو رابع ثلثة ولا يكون ما دونه وهو المضاف
اليه الا فيما دون العشر لانه اسم فاعل حقيقة لانه بمعنى المصير واسم الفاعل
لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر لما فوق العشر بخلاف
ما دونها من الاثنين الى العشر فان لكل منها فعلا ومصدرا نحو ثنيت الواحد
ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف

حلق كاربع هكذا قال الشيخ الرضي واما اسم الفاعل بمعنى الواحد فليس باسم
فاعل حقيقة وانما هو في صورته فلا يحتاج الى المصدر ولا الى فعل فيجوز ان
يبنى من اول جزئي المركب من العشرة وما ينيف عليها فلم يمتنع من جواز الاخبار
فيه باللام فيجوز ان يقال في هذا رابع ثلثة الذين هذا رابعهم ثلثة وان يقال
الرابعهم هذا ثلثة لانه مما يؤخذ من الفعل اشبه قال ابن السراج في
كتاب الاصول اذا قلت ثالث اثنين او رابع ثلثة فهو مما يؤخذ من الفعل الا
انك تريد هذا الذي جعل اثنين ثلثة والذي جعل ثلثة اربعة ومع ذلك
فهو ضعيف لانه ليس له فعل معلوم وانما هو مشتق من العدد وليس مشتق
من مصدر معروف كما اشتق ضارب من الضرب او من ضرب واذا قلت هذا
رابع ثلثة فاخبرت عن الثلثة قلت الذين هذا رابعهم ثلثة وبالالف واللام
الرابعهم هذا ثلثة وانما يجوز مثل هذا عندي في ضرورة الشعر هذا اخر كلامه
قال الاخفش وجاز في القياس وان لم يسمع الاخبار عن انا في انا
ثاني اثنين فيقال الثاني اثنين انا لانه في المعنى الذي ثنى اثنين انا واستهجن
الاخفش الاخبار عن اثنين في انا ثاني اثنين بان يقال الثانيهما انا اثنان
لعدم الفائدة لما ان اللذين انت ثانيهما لم يكونا الا اثنين فاخبرت عنهما
بشيء كشف الضرورة امره بخلاف الضاربهما انا رجلان في انا ضارب رجلين
لانك اذا قلت الضاربهما لم يعلم ارجلان ام امرأتان هكذا قال ابن السراج
نقلا عن الاخفش وكذا يمتنع الاخبار في الاسم العامل بعد معموله فلا يقال
في اعجبني ضرب عمرا الذي اعجبني هو عمرا ضربه لتعذر اعمال الضمير لان
لفظ الاسم العامل مراعى في العمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا يمتنع في الاسم
الذي يضارع الفعل من جهة اللفظ والمعنى احترازا عن الاسم الذي لم يكن مضارعا

اياه تامة كما في المصدر فانه يجوز الاخبار عنه مع معموله تقول في ضربي زيدًا
حسن الذي هو حسن ضربي زيدا الكامل عمله احتراز عن غير العامل فانه يجوز
الاخبار عن قائم في زيد قائم اذا لم تحمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في
الاصل مستغنيا عن الفاعل امتناعا مطلقا اي مع معموله وبدونه لعدم صلوحه
للاخبار عنه لانه بمنزلة الفعل ولا يكون الفعل مخبرا عنه بوجه لانه لا يتعرى
ابدا من الخبرية الا ترى انك اذا قلت زيد جاءني لم يجز ان يقال المخبر عنه جاءني
فقل الذي زيد هو جاءني على حدة قولك الذي قام غلامه زيد فان زيدا
مخبر عنه في المعنى بقيام غلامه بدليل جواز ان تجعله مخبرا عنه لفظا فتقول
زيد هو الذي قام غلامه وقوله وضعفهم في الاخبار عن منطلق وهو اسم عامل
في الضمير المستكن في زيد منطلق الذي زيد هو منطلق فالذي مبتداء وزيد
مبتداء ثان وهو خبره والجملة صلة الذي ومنطلق خبر المبتداء الذي هو الذي
سؤال فان منطلق اسم مضارع للفعل عامل مع انهم اخبروا عنه فاجاب عنه
بقوله فالمخبر عنه فيه في الحقيقة الموصوف المحذوف السادّ هو اي منطلق
مسدّه وفيه ضمير عائد الى ذلك الموصوف لا الى الموصول التقدير الذي زيد
هو رجل منطلق فيجري مجرى زيد في قولك الذي قام غلامه زيد في كونه
مخبرا عنه في المعنى وكذا كل اسم مخبر عنه بالموصول يجب ان لا يكون متضمنا
ضمير نفس الموصول لانه اذا تضمن الضمير صار خبرا محضا فلا يتصور فيه
معنى الاخبار عنه قال الشارح وفيه نظر لانه يأتي هذا الجواب ايضا
لو اخبر عن اسم الفاعل العامل في المظهر اقول من اياته فيه لا يلزم فسادا
لانه يجوز الاخبار عنه ايضا بهذا التاويل كما قال عبد القاهر في زيد منطلق
غلاماه يجوز الاخبار عن منطلق غلاماه فتقول الذي زيد هو منطلق غلاماه

اي ان تجعل الضمير في غلاماه راجعا الى الموصوف المقدر كانك قلت الذي
هو رجل منطلق غلاماه وهذا صحيح لان رجلا مخبر عنه في المعنى من حيث
انه اسم محض وكذا يمتنع الاخبار فيما يلزم الظرفية نحو ذات مرة او يلزم المصدرية
نحو سبحان الله ولبيك لعدم صلوح الخبرية بان يجعل مرفوعا لالتزام النصب فيه
وجاز الاخبار عن الظرف غير ما ذكر وهو الظرف الذي لم يكن لازم الظرفية
واشترط اظهار في في المضمر القائم مقام الظرف وان لم تكن ظاهرة في الظرف
فاذا اخبرت عن يوم الجمعة في صليت يوم الجمعة تقول الذي صليت فيه
يوم الجمعة اشتراطا مثل اشتراط اظهار اللام في المفعول له اذا اخبرت
عنه تقول في ضربت زيدا تاديبا الذي ضربت زيدا له تاديب وانما
اشترط ذلك فيهما لفوات شرط الحذف اي حذف في من الضمير القائم
مقام الظرف لان الضمير وان كان عائدا الى الظرف لكنه ليس بظرف
حتى يجوز حذف في منه لان لفظ المظهر مراعى لاجل الظرفية وحذف اللام
من الضمير القائم مقام المفعول له لان شرط حذفها ان يكون مصدرا والضمير
ليس بمصدر الا اذا اتسع فيه اي في الظرف بان يجري مجرى المفعول به
فانه لا يشترط فيه اظهار في تقول في سرت اليوم الذي سرته اليوم وجاز
الاخبار عن المصدر الذي لم يسد مسد فعله نحو الضرب قبيح واما المصدر
الذي سد مسد فعله بان حذف فعله لازما فلا يجوز الاخبار عنه كما يمتنع
عن الفعل واجاز المازني في ذلك وقبح الاخبار في المصدر الوارد لمجرد التاكيد
فلا تقول في ضربته ضربا الذي ضربته ضرب لعدم الفائدة في الخبر لاشتمال
المبتداء على ما يفيد فائدته اما اذا كان المصدر للنوع او للعدد فيجوز
الاخبار عنه لوجود الفائدة واجيز وأجيز المازني الاخبار عن الضمير في

في وَيحَهُ رجلا فيقال الذي ويحه رجلا هو لان لفظة كلفظة الخبر والاطلب
منعه اي منع الاخبار عنه لان وَيحه دعاء فيكون بمنزلة الامر والنهي
وكما لا يوصل بالامر والنهي لانهما لا يوضحان الموصول كذلك لا يوصل بالدعاء
ولان الضمير في ويحه مبهم مميز بالنكرة بعده غير راجع الى مذكور سابق فلا
يجوز الاخبار عنه والا لوجب ان يقام مقامه ضمير عائد الى الموصول وكذا لا
يجوز الاخبار عن الضمائر في رب ونعم وبئس لانها لا تجيء الا مبهمة مميزة بما
بعدها وكذا يمتنع الاخبار في الضمير الذي يستحقه غيره اي غير الموصول
مبتدأ كان غيره نحو زيد ضربته او موصوفا كان نحو جاء رجل ضربته او موصولا نحو
الذي ضربته زيد وكذا يمتنع الاخبار في الاسم المضاف اليه اي الى الضمير
الذي يستحقه غيره نحو زيد ضربت غلامه او في الاسم المشتمل عليه اي على
هذا الضمير نحو زيد ابوك رجل يحبه واعلم ان قوله والمضاف اليه غير محتاج
اليه لان قوله والمشتمل عليه مشتمل عليه وانما لا يجوز الاخبار عن هذا
وعن المضاف اليه وعن المشتمل عليه لخلو المستحق وهو غير الموصول من المبتدأ
والموصوف والموصول عما يستحقه من الضمير مثلا اذا قلت في زيد ضربته الذي
زيد ضربته هو فان جعلت الضمير في ضربته عائدا الى الموصول لزم ان تكون
الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ خالية عن الضمير الذي يستحقه المبتدأ
وان جعلت الضمير عائدا الى زيد كما كان لم يجز لان الضمير القائم
مقام المخبر عنه يجب ان يكون عائدا الى الموصول وكذا اذا قلت زيد ابوك
رجل يحبه فرجل يحبه مشتمل على ضمير زيد فلو اخبرت عنه قائلا الذي
زيد ابوك هو رجل يحبه لم يجز وهكذا تقول في الموصوف والموصول وكذا
يمتنع الاخبار في الموصول بدون صلته لتعذر وصل الضمير اي جعل الضمير

موصولا لان الجملة التي كانت صلة للموصول صارت الآن صلة للضمير ولتعذر
خلوه اي خلو الموصول الذي جعل خبرا عن الصلة لان الغرض انه جعل خبرا
بدون الصلة واما الاخبار عن الموصول مع الصلة فلا يمتنع اذ لا يلزم منه
وصل الضمير ولا خلو الموصول عن الصلة كالموصوف والمضاف فكما ان الموصوف
والمضاف يمتنع الاخبار عنهما بدون الصفة والمضاف اليه كذلك يمتنع عن
الموصول بدون صلته وكما جاز الاخبار عنهما مع الصفة والمضاف اليه جاز
عنه مع صلته والجامع كون كل جزء ثان منهما بمنزلة حرف من حروف الكلمة
وجعل الشارح الموصوف والمضاف مشبها بالموصول والامر بالعكس كما قلنا
لان اداة التشبيه انما تدخل على المشبه به وهي ههنا داخلة على الموصوف
فيكون مشبها به لا مشبها ولانه لو كان مشبها لنفي في كلامه تكرار لذكر حكم
الموصوف والمضاف قبل ذلك موصولا كانت الصلة او غيره يعني يجوز الاخبار
عن الموصول مع صلته سواء كانت صلته مصدرة بموصول او غير مصدرة به
ولما كان هذا الكلام مظنة لتوهم ان يتوهم ان الموصول كيف يوصل بموصول
قال فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي وانما قال في القياس لان
ابن السراج قال دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما وضعه
النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم ويحتاج الموصول الثاني حال كونه مبتدأ
الى امرين الى الصلة لكونه موصولا والى الخبر لكونه مبتدأ والموصول الثاني
بصلته وخبره صلة للسابق اي للموصول السابق ولا بد فيه اي في الثاني اي
في صلة الثاني من ضميرين احدهما له اي للموصول الثاني لوجوب العائد من
الصلة الى الموصول والضمير الثاني للاول لان الموصول الثاني مع صلته
صلة للموصول الاول فيجب ان يكون فيه عائد اليه نحو الذي الذي في دار

التدريب جت
وجا الآن شدن

عنه زيد فهي دار صلة للذي الثاني وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبره
وهو مع صلته وخبره صلة للاول وعائده الهاء المجرور في داره وزيد خبره وان
كان الموصول الذي بعد الموصول السابق موصولين اثنين او موصولات
ثلثة او اربعة او خمسة او ما بلغ فالحكم ما ذكر من افتقار كل واحد من الموصولات
الى ما يكون صلة للموصول الذي سبقه كالمسئلة المحكية عن المازني وهي الذي
التي اللتان اللتي ابوهما ابوها اختها اخواك اخته زيد فالموصول الرابع وهو اللتي
مبتدأ وصلته الجملة التي بعدها وهي ابوها ابوهما وخبره اختها والعائد
الضمير في ابوها وهو مع خبره صلة اللتان وهما ايضا مبتدا خبره اخواك والعائد
الضمير في ابوهما وهو مع خبره ايضا صلة التي وهو مبتداء واخته خبره والعائد
اليه الضمير في اختها وهو مع خبره ايضا صلة الذي وهو مبتدا خبره زيد والعائد
اليه الضمير في اخته وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد فاحذر
الغلط واعط كل موصول حقه وامتحان صحته اي صحة هذا الحكم باقامة
اسم صريح مقام كل موصول بصلته في معناه حتى يرتد الجميع اي جميع هذه
الموصولات الى موصول واحد فتقيم اختهما موقع التي ابوها ابوهما لان التي
ابوها ابو شخصين آخرين هي اختهما فيصير الكلام الذي التي اللتان
اختهما اختها اخواك اخته زيد ثم تقيم اخواها مقام اللتان اختهما اختها
لان اللذين اختهما اخت امراة قد يكونان اخويها فيصير الكلام الذي التي
اخواها اخواك اخته زيد ثم تقيم اختك مقام التي بصلتها لان التي اخواها
اخواك قد يكون اختك فيصير الكلام الذي اختك اخته زيد فان اردت
الاخبار فيها اي في المسئلة المحكية عن المازني عن الموصول الاول
بصلته او عن الموصول الثاني بصلته فلك ذلك الاخبار اذ لا مانع منه

تقول

تقول في الاخبار عن الموصول الاول وآخر صلته اخته الذي هو زيد الذي التي
اللتان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته والمعنى الذي هو زيد الذي اختك
اخته وتقول في الاخبار عن الثاني وآخر صلته اخواك التي الذي هي اخته زيد
التي اللتان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اي التي اخوها زيد التي اخواها
اخواك وكذا يجوز الاخبار عن خبر الموصول الاول اذ لا مانع فيه منه ايضا
نحو الذي الذي التي اللتان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته هو زيد
واما سائر ما في صلته اي باقي ما في صلة الاول واعاد قال سائر لان الثاني
مع صلته في صلته ومع ذلك يجوز الاخبار عنه فلا يتاتى فيه ذلك الاخبار الا
في خبر الموصول الثالث وهو اخواك فانه لا مانع من الاخبار عنه تقول اللذان
الذي التي اللتان التي ابوها ابوهما اختها اخته زيد اخواك وما لا في
المتصل به اي بخبر الموصول الثالث وهو الكاف في اخواك فانه لا مانع من
الاخبار عنه تقول الذي الذي التي اللتان التي ابوها ابوهما اختها اخواه
اخته زيد انت واما لا يتاتى الاخبار في سائر ما في صلته حيث لا يتاتى وبيان
حيث يتاتى لما تقدم من شرائط الاخبار الاربع فتذكر لتعلم صحة ما صح
الاخبار عنه وامتناع ما امتنع فلا يجوز الاخبار عن الموصول الثالث بصلته
لا تقول اللتان الذي التي هما اخواك اخته زيد اللتان التي ابوها ابوهما
اختها لاشتمال الثالث مع صلته على ضمير مستحق لغير الموصول لانه
مشتمل على ضمير الموصول الثاني وهو الهاء في اختها وكذا حكم الموصول
الرابع وكذا لا يجوز الاخبار في هذه المسئلة عن المضافات الى الضمائر
الغائبة بعينها لما ذكرنا من ان الضمير لا يضاف ولا عن هذه الضمائر
لاستحقاقها لغير الموصول الذي صيرته حالة الاخبار واما الاسمان

حال كونهما معطوفا احدهما على الآخر في جملة واحدة نحو ضرب زيد وعمرو فقد يتأتى الاخبار عن كل واحد منهما وحده تقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب هو وعمرو زيد لفظ هو تأكيد للمستكن في ضرب وانما اكد ليتأتى العطف عليه وفي الاخبار عن عمرو الذي ضرب زيد وهو عمرو وعن كليهما نحو اللذان ضربا زيد وعمرو مع رعاية ما يشترط في الاخبار من الشرائط الاربع وفي العطف من تأكيد المتصل المرفوع عند العطف عليه وغيره واما الاسمان في جملتين معطوف احدهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما اي بين الجملتين بغير العطف نحو ضرب زيد واكرم خالد فلا يتأتى الاخبار في واحد منهما اي من الاسمين لانه يلزم خلو الجملة الواقعة صلة للموصول او خلو المعطوفة عليها عن العائد اليه فانك لو اخبرت عن خالد وقلت الذي ضرب زيد واكرم هو خالد يلزم خلو الصلة عن العائد ولو اخبرت عن زيد وقلت الذي ضرب هو واكرم خالد زيد يلزم خلو الجملة المعطوفة على الصلة عن العائد اما اذا كان بين الجملتين ملابسة بغير العطف نحو ضرب زيد واكرم غلامه فيجوز الاخبار عن الاسم الاول نحو الذي ضرب هو واكرم غلامه زيد ولا يجوز عن الاسم الثاني والا يلزم خلو الصلة عن العائد الى الموصول واما المبدل فمنهم من ابى الاخبار عنه الا والبدل معه كالموصوف فكما لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة لا يجوز عن المبدل بدون البدل قياسا عليه لانه تابع مثل الصفة ومنهم من اجاز اي اجاز الاخبار عن المبدل بدون ذلك اي بدون كون البدل معه بصرف البدل عند الاخبار عن المبدل بدونه الى المضمر لانه اذا اخر المبدل وجعل في موضعه ضمير صار البدل بدلا عن المضمر بعد ان كان بدلا عن المظهر ولعله اي لعل جواز الاخبار عن المبدل بدون البدل الظاهر الراجح اذ لا منع من الابدال من المضمر فان

الضمير

الضمير قد يبدل منه مضمر آخر ومظهر بخلاف الوصف فان المضمر لا يوصف فيكون القياس باطلا واما البدل فان اردت الاخبار عنه بدون المبدل في نحو مررت برجل اخيك قلت في الاخبار عنه باللام المار انا برجل به اخوك وانما ابرزنا الضمير لان الصفة وهي المار جارية على اللام وهي للمتكلم وقلت في الاخبار عنه بالذي الذي مررت برجل به اخوك واستقبحه المازني قال لانك جئت بالبدل بعدما قدرت كلامك تقديرا فاسدا قال ابن السراج قال ابو بكر معنى قول المازني قدرت كلامك تقديرا فاسدا يعني ان حق الكلام ان يستغني تماما قبل دخول البدل لان حق البدل ان يكون بمنزلة ما ليس في الكلام وان يكون متى اسقط استغنى الكلام فلو قلت المار انا برجل اخوك لم يجز لانه لا يرجع الى الالف واللام شيء وكان الكلام فاسدا وكذلك لو قلت زيد ضربت اخاك اياه لم يجز لانه لم يرجع الى زيد شيء وقولك اياه يصير بمنزلة ما ليس في الكلام قال الكلام المازني وكلا القولين مذهب وليس ابعد من هذا آخر كلام ابن السراج ومن اجاز هذا اي المار انا برجل به اخوك نظرا الى وجود المضمر في البدل الذي هو المقصود من الكلام اجاز زيد ضربت اخاك اياه لان معناه زيد ضربته لان المبدل في حكم الطرح والاخبار عن خبر كان واخواته لا يمتنع لانه في الاصل خبر المبتدأ كما لا يمتنع عن خبر المبتدأ تقول في كنت قائما الذي كنت اياه او كنته قائم وقد اباه بعضهم لان معنى كان زيد قائما كان ام كذا لكذا فكان الخبر من حيث المعنى جملة ولا يجوز الاخبار عن الجملة فكذا ما هو بمعناها والجواب عنه انا لا نسلم ان الخبر مفرد بمعنى الجملة بل الامر بالعكس واذا اردت الاخبار عن الاسم الذي يتنازعه فعلان معطوف احدهما على الآخر في الفاعلية والمفعولية حال كون هذا الاسم فاعلا لاحدهما

والمفعول محذوف من الآخر حذفًا واجبًا ان كان الآخر هو الفعل الاول او
مرجوحا ان كان الفعل الثاني نحو ضربتُ وضربني زيدٌ او ضربني وضربتُ
زيد فاعما يتاتى الاخبار باضمار المفعول بعد ان كان حذفه واجبًا او مرجوحا
تقول في المثال الاول الذي ضربتُه وضربني زيدٌ وفي الثاني الذي ضربني
وضربتُه زيدٌ وان حُذف المفعول حُذف للطول اي لطول الصلة لا على ما
حُذف في الاصل عند التنازع قبل الاخبار فان حذفه هناك لكونه فضلة و
مستغنى عنه ولا يحذف للطول بل حُذف على ما حُذف في الاصل يلزم اخلاء
الصلة او المعطوف عليها عما يعود الى الموصول ورأيُ المازني ان يحصل الكلام
عند الاخبار جملتين اسميتين معطوفا احدهما على الاخرى فتقول على رأيه
في ضربتُ وضربني زيد الضاربُ انا والضاربي زيد محذوف المفعول كما في
الاصل اي لكونه مستغنى عنه لعدم احتياج الموصول اليه لرجوع الضمير المستكن
في الضاربِ اليه ولا يكون محذوفا لطول الصلة كما قال الاخفش فانه قال
اذا قلت ضربتُ وضربني زيدٌ واردتَ الاخبار عن زيد باللام قلتَ الضاربُ
انا والضاربي زيدٌ ولا يحسن عندي ذلك قال الاخفش بعض النحويين قد اجاز
هذا وهو عندي لطول الاسم جائز لانه صيّر الضاربُ انا والضاربي كالشيء
الواحد وذلك لان رأيه ان تدخل اللامَ على الفعلين وتأتي بالمخبر عنه في
الاخير خبرًا عن الموصولين قال الشارح تقرير كلام المازني ان الكلام
على جملتين قبل ورود الاخبار عنه فيجعل الكلام بعد الاخبار ايضا كذلك
على جملتين ليناسبَ الاصل اقول ليس هذا تقرير كلامه حتى يلزم على الله
النظر الذي اورده الشارح عليه على ما سيجيء بيانه وانما يلزم من
تقرير المازني رعاية التناسب بالقصد الثاني والقصد الاول هو الاحتراز

ای القصد بالعرض والتبع

عن حذف الضمير الراجع الى الموصول كما نقل ابن السراج عنه فانه قال المازني
اذا اردت الاخبار عن زيد في ضربت وضربني زيد فان ناسا من النحويين يقولون
الضاربُ انا والضاربي زيد قال ولا ادري ما قالوا الا انحاء الا ان كنت لم تنو
ان يكون في الضارب مفعول محذوف فان كنت اردت ان يكون محذوفا فانتبا
الجود قال وان كنت احذفه كما احذفه في الفعل فان ذلك غير جائز لانك
حين حذفته في الفعل لم تضمر وانت ههنا تحذفه مضمرا لفظه فيما تحلف
قال والقياس عندي ان اجعل الضاربَ مبتداءً وانا خبره والضاربي مبتداءً
وزيد خبره واجعل الضاربَ الاول غير متعدٍ كما كان الفعل الذي بنيته
منه غير متعدٍ فجعلته مبتداءً وانا خبره وعطفت عليه مبتداءً وخبرا ليكونا جملة
عطفتها على جملة كما كان الفعل والفاعل جملة عطفت عليها فعلا وفاعلا ولا
يحسن هذا الرأيُ وهو جعل الكلام جملتين اسميتين عندي اذا اعمل الاول
نحو ضربني وضربتُ زيد ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وذلك
لانك اذا قلت في ضربني وضربت زيد الضاربي والضاربُ انا زيد يتعين ان
يكون زيد خبرا لقوله الضاربي لان اللام والصفة عبارتان عن المتكلم فلزم
عطف الجملة الثانية على الاولى قبل تمامها لان تمامها هو الخبر المذكور
آخرا وهو زيد ولا يلزم ذلك اذا اعمل الثاني نحو ضربتُ وضربني زيد فانه اذا
قيل فيه الضاربُ انا والضاربي زيد كان زيد خبرا لقوله الضاربي لا لقوله
الضاربُ حتى يلزم المحذور المذكور وقيل قول المازني على تقدير اعمال الثاني
يخرج المسئلة عن قاعدة الاخبار لان ما صُدّرت الجملة الاولى به من الموصول
لا يكون الخبر عنه خبرا عنه وهو الموصول الثاني لا يكون مصدرا في صدر
الجملة الاولى قلنا المقصود هو الاخبار عن زيد في الجملة الثانية وقد صدرت

عنه كما يتعين ان يكون الخبر الضارب لان اللام والصفة عبارتان صح

باللام وجعل المخبر عنه خبرا عنه وانما صدرت ايضا الجملة الاولى باللام لانه لو لم
تصدر به وقيل ضربت والضاربي زيد لكان في الظاهر عطفا للجملة الاسمية على
الفعلية وهذا تكلف من المازني فالاولى ان يقال في اعراب الضارب انا والضاربي
زيد ان الضارب مبتداء والضاربي عطف عليه وزيد خبرهما فيكون الكلام جملة
واحدة وانما ابرز الضمير المستتر في الصفة لانها للمتكلم وقد جرت على اللام
التي هي لزيد وعلى هذا كان حذف الضمير المفعول منه للطول لا للاستغناء
عنه لانه لا ضمير في الضارب راجع الى الموصول غيره وعند اكثر النحاة
لا يجوز حذفه لان ضمير اللام لا يحذف كما نقلنا عن ابن مالك وان كان
الاخبار عن غير المتنازع كالاخبار عن التاء في ضربت وضربني زيد فلا فساد
في الحذف اي حذف الضمير لكونه مستغنى عنه كما في الاصل ولا حاجة الى الاعتذار
بانه حذف للطول لانك اذا قلت فيه الضاربه والضاربي زيد انا كان العائد
الى الموصول هو الضمير المستكن في الضارب ولا حاجة الى ضمير آخر وان كان
الاسم المتنازع فيه مفعولا لا لاحد الفعلين والفاعل مضمر في الفعل
الآخر نحو ضربني وضربت زيدا وضربني زيدا فالاخبار واقع على
طريقه ولا فساد لان توهم الفساد كان من الحذف ولا حذف هنا تقول
في الاخبار عن زيد بالذي في المثال الاول الذي ضربني وضربته زيد
وفي المثال الثاني الذي ضربته وضربني زيد وتقول في الاخبار باللام
عن زيد في الاول الضاربي والضاربه انا زيد وفي الثاني الضاربه انا
والضاربي زيد فلا حذف في الكلام لان ضمير اللام مستكن في الوصف
في احدى الجملتين وبارز في الثانية ولا حاجة هنا الى ما تكلفه المازني
ثمه من ابراز الضمير وجعله خبرا لانه انما يحتاج الى ما تكلفه لئلا يلزم حذف

نسخة اظ والضاربه

الضمير

الضمير الراجع الى الموصول وهنا لا يلزم ذلك وان كان المازني لا يفرق بين
الصورتين فان ابن السراج قال قال المازني فان قلت ضربني وضربته زيدا
فاخبرت عن زيد قلت الضاربي هو والضاربه انا زيد فجعلت الضاربي مبتدا
وهو خبره كما كان فاعلا في ضربني ليكون الضارب مستغنى ويكون هو محتاجا الى
ان يفسر كما كان محتاجا وهو في موضع ضربني وليكون جملة معطوفة على الجملة
قال المصنف وليس هذا بالوجه قال الشارح ظاهر هذا الكلام ان
المازني انما جعل الكلام جملتين حيث احتيج الى ابراز الضمير وهو في ضربت
وضربني زيدا اذ قال في الاخبار عن زيد الضارب انا والضاربي زيد لان الضارب
في المعنى للمتكلم وهو جار على اللام الذي هو لزيد في المعنى فجرى على غير من هو له
واما اذا قلت الضاربي والضاربه انا زيد في ضربني وضربت زيدا فالضاربي
جار على اللام وهو لزيد فقد جرى على من هو له فلا حاجة الى ابراز الضمير وق
وفيه نظر لان المازني انما جعل جملتين اسميتين رعاية للمناسبة فحقه ان
لا يفرق بين ما جرى على من هو له وبين ما جرى على غير من هو له ليمكن جعلهما
اسميتين اقول ليس غرضه الاول من جعل الكلام جملتين هو
الاحتياج الى ابراز الضمير بل غرضه ما ذكرنا من قبل من الاحتراز عن اللازم
من قول بعض النحويين فحقه ان يفرق بين ما يلزم منه المحذور المذكور وبين
ما لا يلزم منه ذلك على انه لا يحتاج هنا الى ابراز الضمير وان كانت الصفة
جارية على غير من هي له لا لاتصال على شريطة التفسير كما في قوله وعن مطل
معنى غيرها ومن اراد تحقيق هذا الكلام فليرجع الى كتاب الاصول لابن
السراج وعلى هذا الذي ذكرنا يجري حكم الاخبار اذا كان التنازع في
الفاعلية وحدها تقول في ضربني واكرمني زيد الذي ضربني واكرمني زيد

عنه

او اذا كان التنازع في المفعولية وحدها تقول في ضربت واكرمت زيدا الذي ضربته واكرمته زيد او اذا كان الفعل مما يتعدى الى المفعولين نحو اعطيت واعطاني زيد درهما ضا عند نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما تقول في الاخبار عن زيد الذي اعطيت واعطاني درهما زيد وعن درهما الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم واما المازني فيرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وقد سهل عليك طريقه اي طريق الاخبار عند الوقوف على شرائطه وضوابطه فلا حاجة الى تكثير الامثلة بعد الوقوف على المقصود **ومنها** اي ومن انواع المرفوع الخبر في باب ان وحكمه حكم خبر المبتدا لانه في الاصل خبر المبتدا الا في تقديمه فان خبر المبتداء يتقدم عليه وهو لا يتقدم على اسم ان لانه حرف ضعيف ولان باب ان لما كان فرعا على الفعل في العمل جعل عمله فرعيا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع ولما جعل عمله فرعيا فلفرعيته لم يتصرف في معموله بالتقديم والتاخير اذا لم يكن الخبر ظرفا اما اذا كان ظرفا فيجوز تقديمه على الاسم اذا كان معرفة نحو ان الينا ايابهم ويجب اذا كان نكرة نحو ان من البيان لسحرا التوسعة في الظروف فلان كل شيء من المحدثات لا بد ان يكون في زمان ومكان فلم يكن الظروف اجنبية منها نحو ان زيدا قائم ولا تقول ان قائم زيدا لكون الخبر غير ظرف ولكن تقول ان في الدار زيدا لكونه ظرفا ويحذف الخبر في باب ان في نحو ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا منها الى الاخرة وان في السفر الراحلين عنها مهلا اي انهم لا اي طولا ويروى مثلا اي لا نفهم مثلا وفي حاشيته شرح شرحا لو ان اسيرا اي لو ان فيه اسيرا الحذف الخبر وشرح ههنا

موضع

موضع بعينه واسيم تصغير اسم جمع سمرة قال المصنف هذا مثل قاله لقيم بن لقمان وكان هو وابوه قد نزلا منزلا يقال له شرح فذهب لقيم يشتي ابله وقد كان لقمان يحسد ابنه واراد هلاكه فاحتفر له خندقا وقطع كل ما كان هناك من السمرة ثم ملأ بها الخندق فاوقد عليه ليقع فيه لقيم فلما اقبل عرف المكان وانكر ذهاب السمر فعند ذلك قال هذا الكلام يضرب في شيئين يتشابهان في شيء ويفترقان في شيء قال الزمخشري اي اشبه هذا المكان الذي رحت اليه المكان الذي غدوت عنه لو ان السمر التي عهدتها به كانت قائمة الآن وفي نحو يا ليت ايام الصبى رواجعا عند اصحابنا فان الخبر عندهم محذوف ورواجعا منصوب على الحال من الضمير المستكن في الخبر اي يا ليت ايام الصبى حاصلة لنا حال كونها رواجع خلافا للكسائي فانه قال ان رواجع منصوب على انه خبر كان مقدرة اي كانت رواجع وكانت مع خبره خبر ليت ومذهب البصريين اولى من مذهبه لكثرة حذف الخبر وقلة اضمار كان والفراء اي وخلافا للفراء فانه قال انه منصوب بليت لان ليت تنصب الاسمين جميعا لانه بمعنى تمنيت ومذهب الكسائي اولى من مذهبه لثبوت اضمار كان في مواضع وفي نحو لعل ذاك هذا قول عمر بن عبد العزيز لقرشي توسل اليه بقرابته وقال انا ابن عمك فقال فان ذاك اي فان ذاك مصدق ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك اي لعل ذاك المطلوب حاصل والتزم حذف الخبر في قولهم ليت شعري هل كان كذا اي ليت علمي حاصل بما يجاب به هذا القول وهذا كقولك علمت من ابوك اي علمت ما كان يجاب هذا الاستفهام وانما التزم الحذف ههنا لسد الجملة الاستفهامية مسد الخبر كما في قولك لولا زيد لكان كذا وهذا مذهب ابن يعيش وقال

ابن الحاجب هذا الاستفهام قام مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار

وفي القولين نظر لان مضمون الجملة الاستفهامية مفعول شعري من حيث المعنى

فلا يجوز ان يكون قائما مقامه كما في ليتك في الدار لانه من تتمة المبتداء ولا ان

يكون سادا مسده كما في لولا زيد لكان كذا لان حق الخبر ان يكون بعد جميع معمولات

المبتداء فيكون محله بعد الاستفهام فلا يكون الاستفهام سادا مسده فالاولى

ان يقال ان الخبر محذوف هنا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال ويكون التقدير

ليت شعري عما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل **ومنها** خبر لا التي

لنفي الجنس وهو اي خبر لا هذه ثابت في قول اهل الحجاز نحو لا غلام رجل ظريف وانما

عمل لا هذه لمشابهتها لان على ما يجيء في القسم الرابع وانما مثل بالخبر بعد

الاسم المضاف لان الاسم لو كان مفردا مبنيا نحو لا رجل ظريف لم يتعين

ظريف للخبرية لان ما ذكره قال ان ارتفاعه بانه خبر المبتدأ

ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء لانه لما صار الاسم بدخول لا مبنيا صار

دخول لا عليه سبب بنائه مع قربه من لا لم يجز ان يكون للخبر يستحق بسببها

اعرابا مع بعده عنها فابقي الخبر على اصله من الرفع بالابتداء ولان ظريف

في لا رجل ظريف لم يتعين للخبرية لجواز ان يكون صفة بخلافه في لا غلام

رجل ظريف فانه تعين للخبرية لان المضاف الحقيقي بلا لا يوصف الا عند

عند بعض النحاة لان لا لا يبطل معنى الابتداء فلا يجوز الحمل على محل اسمها

بخلاف ان فانها لم تعد اذ انها معنى الابتداء يجوز الحمل على محل اسمها

وحكمه حكم خبر ان لما ذكرنا من انها محمولة على ان الا في جواز تقديم الظرف

فان خبر ان اذا كان ظرفا يجوز تقديمه على اسمها بخلاف خبر لا فانه

لا يتقدم على اسمها وان كان ظرفا لانها محمولة على ان فانحط مرتبتها عن

عن مرتبة اصلها ويحذف خبر لا نحو لا باس اي لا باس عليك كما يحذف اسمها نحو

لا عليك اي لا باس عليك لكن لا يجوز حذف الخبر الا مع وجود الاسم كما لا يجوز

حذف الاسم الا مع وجود الخبر لئلا يكون ذلك اجحافا ومنه كلمة الشهادة نحو

لا اله الا الله اي لا اله في الوجود الا الله ولا يجوز ان يكون الا الله خبرا

لانه مستثنى وهو لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا لتعيين

بما قصد من المستثنى منه ولا يثبت الخبر في تميم اصلا **قال**

الخبر لي بنو تميم لا يلفظون به الا ان يكون ظرفا **و قال**

الاندلسي الحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او دل عليه قرينة

غير السؤال والا فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه والمصنف فقد

بجار الله حيث قال في المفصل بنو تميم لا يثبتونه اصلا **ومنها**

اسم ما ولا بمعنى ليس عملا عمل ليس لمشابهتهما به في النفي والدخول على

المبتداء والخبر نحو ما زيد قائما وما رجل **قال** هذا ليعلم ان ما يدخل

على المعرفة والنكرة خيرا منك ولا رجل افضل منك ولا يجوز لا زيد منطلقا

اي لا لا يعمل في المعرفة لنقصان مشابهتها اي مشابهة لا لليس لانها

للنفي المطلق بخلاف ما فانها لقوة مشابهتها بليس لانها في الاظهر لنفي

الحال كليس تعمل في المعرفة والنكرة ويكون في العمل اكثر تصرفا من لا ولا تضمر

منفصلا بعدها لا غير اي يجيء اسم ما ضميرا منفصلا نحو ما انت او ما هي

او ما انا فاما بخلاف لا فانها لما لم يدخل على المعرفة لم يدخل على المضمر الذي

هو اعرف المعارف ولا يجوز الفصل باجنبي بينه اي بين اسم ما ولا وبين

بين عامله وهو ما ولا فلا تقول ما طعامك زيد ياكل لان طعامك وهو مفعول

ياكل وقع فصلا بين ما وبين اسمها كما لا يجوز الفصل باجنبي بين العامل ومعموله

في سائر المواضع نحو كانت زيدا الحمى تاخذ على ان تكون الحمى اسم كانت لان
زيدا حينئذ وهو معمول تاخذ وقع فصلا بين كانت واسمها اما لو جعل اسم
كانت ضميرا القصة والشان وجعل الحمى مبتداء وتاخذ خبره وزيدا مفعول
تاخذ فيجوز ذلك لانه ليس فيه الفصل باجنبي بين العامل والمعمول و
كذلك لا يجوز ضربت وذهب عمرا زيد لان ذهب وقع فصلا بين ضربت
ومعموله وهو اجنبي عنهما وكذلك عمرا وقع فصلا بين ذهب ومعموله وهو
زيد وبالجملة فالفصل بين العامل والمعمول باجنبي ممتنع بخلاف الجمل المؤكدة
فانه يجوز الفصل بها بينهما لانها لما كانت تاكيدا لغيرها لا تكون اجنبية
عنها نحو خرج والله زيد ونحوه كالنداء والدعاء واما مرفوع الفعل
المضارع الواقع حيث يصح وقوع الاسم سواء كان ذلك الاسم مرفوعا كما
في زيد يضرب اي ضارب او منصوبا او مجرورا نحو رايت رجلا يضرب و
مررت برجل يضرب اما حال كون المضارع مجردا او مع حرف لا يكون عاملا
فيه لانه لو كان عاملا فيه لم يكن مرفوعا نحو زيد يضرب فانه مجرد عن ذلك
الحرف او زيد سيضرب فانه مع حرف لا يكون عاملا فيه قيل السين من
خواص الفعل فلا يكون يضرب في سيضرب واقعا موقع الاسم لامتناع
دخول السين على الاسم قلنا ان السين صار كاحد حروف الفعل فيكون الواقع
موقعه هو الفعل مع السين لا الفعل وحده ويضرب الزيدان فان يضرب
واقع موقع الاسم مع انه لا يجوز ان يقال ابتداء ضارب الزيدان من غير اعتماد
على استفهام او نفي لان مبتدأ الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم لانه جاز
ان يكون في مبتدائه الاسم فصدق انه واقع موقعه اي موقعا يصح ان
يقع فيه اسم من الاسماء وان لم يقع فيه اسم الفاعل على انا نقول يجوز

ان يقع فيه اسم الفاعل نحو ضارب الزيدان ونحو كاد زيد يقوم الاصل فيه
الاسم اي اسم الفاعل وقد عدل عنه الى لفظ الفعل عدولا لازما لغرض
وهو ان وضع كاد لتقريب الفعل من الحال فالمناسب ان يكون خبره فعلا مضارعا
لظهور دلالته على الحال عند تجرده عن علامة الاستقبال وقد استعمل
الاصل المرفوض فيمن روى قوله فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها
فارقتها وهي تصفر فالفعل واقع موقع الاسم نظرا الى هذا الاصل المرفوض
وانما قال فيمن روى لانه لا استشهاد في رواية ولم اك آيبا
وكذلك يضرب في الذي يضرب واقع موقع ضارب لجواز ان يقال الذي
ضارب هو ولما فرغ من انواع المرفوع اسما كان او فعلا شرع في المنصوب

فقال **المنصوب** هو من النوع الاسمي ايضا انواع الاقسام
كالمرفوع منها المفعول المطلق وانما قدمه على غيره من المنصوبات لانه المفعول
الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور ولان الفاعل الذي هو اول
مقتضيات الفعل انما يصير فاعلا بسببه الا يرى ان زيدا في قولك
ضرب زيد ضربا انما يصير ضاربا لاجل اسناد الضرب اليه وهو ما يدل
على مفهوم الفعل حال كونه مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا هذا التعريف
غير مانع لدخول جميع انواع المصدر فيه ولا جامع لخروج مفعول مطلق يدل
على الزمان عنه نحو صبحت صبوحا فالاولى في تعريفه ان يقال مصدر او
جار مجراه يذكر من جهة صدوره عن الفاعل ويسمى المفعول المطلق مبهما اذا
لا يتعين لنوع وعدد وانه اي والحال انه لتوكيد الفعل فحسب لا بد لو كان
للنوع او للعدد لا يسمى مبهما وفي قوله لتوكيد الفعل توسع لانه في الحقيقة
لتوكيد المصدر المضمون للفعل فان قولك ضربت ضربا بمنزلة احدثت ضربا ضربا

ويكون للنوع وهو المصدر الموصوف سواء كان الوصف معلوما من الوضع نحو
القهقرى او من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه
نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ونحو ضربته ضرب الامير اي ضربا مثل ضرب
او من كونه اسما مصاحبا مبينا كونه بمعنى المصدر لفظة من نحو ضربته انواع
الضرب او الاضافة نحو ضربته اي ضرب واشد ضرب او من كونه مثنى
او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين او من كونه
معرفا بلام العهد نحو ضربته الضرب عند الاشارة الى ضرب معهود والمرة
اي ويكون للمرة وهو الذي يدل على عدد المرات معينا كان العدد او لا سواء
كان العدد معلوما من الوضع نحو ضربته ضربة او من الصفة نحو ضربته
ضربا كثيرا او من العدد الصريح المميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات
او غير مميز به نحو ضربته الفا او من الآلة الموضوعة موضع المصدر
نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا فان تثنية الآلة وجمعها لاجل
تثنية المصدر وجمعه لقيامها مقامه فيكون الاصل فيه ضربته ضربة
بسوط وضربتين بسوط وضربات بسوط ويجوز ان يكون الاصل فيه ضربته
ضربة سوط بالاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد
اجتمع في هذا القسم النوع والمرة كما اجتمعا في نحو ضربته ضربتين اذا
قصد اختلاف الانواع ويسمى المفعول المطلق الذي للنوع والمرة
موقتا المؤقت في الاصل هو الذي حدد وقته ثم جعل عبارة عن
المعين نوع تعيين بحسب النوع والعدد نحو جلست جلسة بكسر الجيم
لبيان النوع ومطلقة بفتحها للمرة والاول الذي للتاكيد لا يتقدم
على عامله لكونه للتاكيد وحق التاكيد ان يوخر عن المؤكد ولا يثنى

الاول ولا يجمع لانه للماهية من حيث هي هي وليس لها شئ يضم اليها ليثنى و
يجمع بخلاف الاخيرين فانه يجوز ان يكون مع النوع نوع آخر فيثنى او انواع
فيجمع وكذا في المرة وقد يقترن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه اي لا يكون
مصدرا للفعل المذكور مصدرا كان لفعل آخر اما ملاقيا له اي للفعل المذكور
في اشتقاقه كانبت نباتا فان نباتا مصدر ملاق لانبت في الاشتقاق لوجود
حروف الاصل في كل واحد منهما او مصدرا غير ملاق له فيه اي في الاشتقاق
كقعدت جلوسا فان مذهب المبرد والسيرافي ان المصدر في هذين المثالين
منصوب بالفعل الظاهر وقال سيبويه انه منصوب بفعله المقدر
اي انبت فنبت نباتا وقعدت وجلست جلوسا او غير مصدر لفعل من الا
كضربته ثلث ضربات فان العدد اكتسى من المضاف اليه حكم المصدرية و
كضربته انواعا من الضرب فان انواعا غير مصدر لفعل لكنه اكتسى حكم
المصدرية من الصفة واشد ضرب اكتسى افعل التفضيل حكم المصدرية
من المضاف اليه وهذا الضرب اكتسى اسم الاشارة حكم المصدرية من
الصفة وضربته سوطا فان سوطا لما كان آلة للمصدر اقيمت مقامه على ما
بينا وجاز ذلك اي ان يقترن بالفعل غير مصدره فيما هو اعم منه اي من مصدره
كقوله عاديت شيئا والدريس كانما يقلبه ورد من الموم مردم اي عاديت
عداء فلفظ شيئا قرن بعاديت مع ان مفهومه اعم من العداء والعداء
الموالاة بين الصيدين وهو ان يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد
والدريس الثوب الخلق والموم البرسام يقال فيه موم الرجل فهو مموم
والمردم من اردمت الحمى اذا دامت يقول الصائد عاديت عداء وكنت
على خوف من ان يخطئ سهمي ولا يصيب الصيد كمثل محموم يقلبه الورد

الذام وفيه النقلب الى الذنب على وجه الكناية اراد انه يتقلقل ويقلبني

ومنه قولهم ما اغفله عنك شيا اذا المعنى انظر او تفكر شيا لكنه حذف لكثرة

قال المص في التعليق ذكر سيبويه هنا وفسّره بقوله اي دع الشك

عنك فرق لحذف هنا لكثرة استعمالهم هذا الكلام وقال ابو سعيد ما

فسّره من مضى الى ان مات المبرد وفسّره الزجاج فقال معناه على كلام قد تقدم كان

قايلا قال زيد ليس بغافل عني فقال المجيب بلى ما اغفله عنك واراد ان يعنّه

على ان يعرف صحة كلامه فقال انظر شيا فانك تعرف صحة ما اقول لك كما

تقول انظر قليلا وفي الينابيع هذا الكلام يقال لمن تعلق قلبه بانسان يوثله

فقال له العالم بحاله ما اغفله عنك دع شيا هذه صفته اي دع الشك فيما

وصفت لك من حاله فلا تعلق قلبك به وفي الصحاح ما اغفله عنك شيا اي دع

عنك الشك وهذا حرف رفعاه سيبويه في باب الابتداء يضمر فيه ما بني على الا

كانه قال ما اعلم شيا مما تقول فدع عنك الشك ويستدل بهذا على صحة الاضمار

في كلامهم للاختصار فيكون نما في الصحاح وهو بالعين المهملة والقاف بخلاف

لما رواه ابو سعيد وغيره وقد يحذف المفعول المطلق ويقام وصفه مقامه

نحو قمت طويلا اي قياما طويلا وضربت شديدا اي ضربا شديدا فان كان

الموصوف ماخوذا في حده اي في حد وصفه بان يكون الاسم موضوعا للمصدر

مع وصفه صلح انتصابه على المصدر نحو قعدت القرفصاء وهي قعدة المحتبي

بيديه دون الثوب ومشى البعير العرضنة وهي مشية في شق فيها نشاط

هذا النوع عند سيبويه على المصدر وقال المبرد انه منصوب لانه

صفة مصدر محذوف اي القعدة القرفصاء والمشية العرضنة وقال

بعض الكوفيين انه منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل نحو قرفص

القرفصاء

جلس القرفصاء ونحو ذلك نحو رجع القهقرى واشتمل الصماء وقد يكون ولا فعل له

من لفظه نحو مات حتف انفه اي مات ولم يقتل واصله ان يموت الانسان

على فراشه فيخرج نفسه من انفه وفيه والحتف الهلاك وهو مصدر لا يبنى منه

فعل وينتصب المفعول المطلق باضمار فعل عند قيام قرينة اما مستعمل اظهاره

نحو خير مقدم اي قدمت خير مقدم ومواعيد عرقوب وجزاء سنمار فانه

اضمار فعلهما يجوز اظهارهما بدليل قوله كقوله وعدت وكان الخلف منك سجية

مواعيد عرقوب اخاه بيثرب قال المص عرقوب اسم رجل من العما

ضربت به العرب المثل في الخلف وذلك انه اتاه اخ له فسأله شيا فقال اذا

اطلع نخلي فلما اطلع قال اذا ابلح فلما ابلح قال اذا ازهى فلما ازهى قال

اذا ارطب فلما ارطب قال اذا صار تمرا فلما صار تمرا جده من الليل ولم يعطه

شيا ويترب بالتاء المنقوطة بنقطتين وفتح الراء اسم موضع قريب من

اليمامة ويروى بالثاء ذات الثلث وهي اسم مدينة الرسول صلى الله عليه

وسلم والاول هو الاصح لان العمالقة لم يسكنوا المدينة ومثل قوله جزتنا

بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب قال المص سنمار

اسم رجل رومي بنى الخورنق للنعمان بن امرئ القيس فلما فرغ منه القاه من

اعلاه فخر ميتا لئلا يبني لغيره مثله فضربت به العرب المثل او باضمار

فعل غير مستعمل اظهاره سماعا نصب على المصدر اي نسمع هذا الامر

سماعا ولا يقاس عليه نحو سقيا ورعيا وعقرا من قولهم عقر الله جسده و

جدعا وغيا الغي الخيبة والضلال وبؤسا من بئس اذا افتقر وخيبة

له ويقال عقرا لفلان وبؤس له وخيبة له بالابتداء اي برفع بعض هذه

المصادر على الابتداء لاجل معنى الدوام انما المفعول المطلق دال على الفعل

الدالّ على الحدث والعجددة لــ سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد
قيل له كيف اصبحت فقال الحمد لله وثناء عليه ولم يتمم سقيًا له ورعيًا له
ومنه حمدًا وشكرًا لا كفرًا اى شكرت شكرًا لا كفرت كفرًا وانما فصله عما قبله
لان المصادر قبله للدعاء وهذا في الخبر وعجبًا ولا افعل ذلك ولا كيدًا
ولا همًّا يقول هذا القول الراد على الاخر اي لا اكاد ان افعله كيدًا ولا
اهم بفعلها همًّا ومنه جاء زيد وعمرو وايضًا وهو مصدر آض يئيض اي عاد
ومنه فصله في نحو قوله ووحشية لسنا نرى من يصيدها عن الفتك فضلًا ان
نرى من يصيدها لــ المتم فضلًا في البيت نصب على المصدر والتقدير
فضل انتفاء ان نرى انسانا يصيدها عن الفتك فضلا عن انتفاء رؤيتنا
انسانا يصيدها اذ الفضل ههنا مصدر فضل منها ثلثة فما بقي منها اقل
مما انفق كذلك انتفاء رؤيتنا الصيد اقل من انتفاء نفيه الصيد اي لا
يصد فكيف يصاد وكان صيدها مستحيل وصيدها ممكن قليل وانتفاء
المستحيل اكثر من انتفاء الممكن القليل وهذا كقولهم لا ينظر زيد الى الفقير
فضلا عن اعطائه الدرهم اي انتفاء النظر اليه اقل من انتفاء اعطائه
الدرهم لانه كالمستحيل بخلاف النظر ومنه ويلك وويحك وويسك
وويبك كلها بمعنى الويل ومعناها الدعاء بالهلاك وقد يدعى بها في
معرض التعجب وانما فصلها عما قبلها بقوله منه لانها لا فعل لها مشتق
من لفظها بخلاف ما قبلها ومنه تربًا وجندلًا وفاها لفيك وانما فصلها
عما قبلها لانها اسماء غير مصادر تجري مجرى المصادر فهي على قسمين
جواهر وصفات فالاول مثل هذه الالفاظ فان تربًا وجندلًا اسمان ليسا
غير مصدرين الا ان المتكلم لم يرد بقوله تربًا وجندلًا الا الدعاء

فوجب

فوجب ان يكونا مصدرين اذ لا فرق بين قوله خيبة وبين قوله تربًا وجندلًا وهما في الحقيقة الثاني للمصدر اقيما مقامه اي رميت رميًا بترب وجندل اثل
ضربته سوطًا واما فاها لفيك فالهاء عائد الى الارض وفم الارض التراب
وهذا كما يقال تربًا لفيك وقيل الهاء للداهية ولم يرد به الفم وانما قصد
الخيبة واصابة الداهية كانه قيل دهيت دهيًا وقيل انه انتصاب فاها
على انه مفعول به اي جعل الله فا الداهية الى فيك واشار الى القسم الثاني
من القسمين بقوله ومنه هنيئًا مريئًا غير داء مخامر لعزة من اعراضنا ما
استحلت هما صفتان في الاصل استعملا بمعنى المصدر اي هنئ ما استحلته
عزة من اعراضنا لعزة هناءة ومراءة من هنوء الطعام ومن مرء هناءة ومراءة
انما صار هنيئًا مريئًا وقيامًا عطف على قوله سماعا والمراد به ان يكون هنا
ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط فيما اذا وقع المفعول المطلق
مثبتًا بعد نفي فلو كان منفيًا نحو ما زيد سيرًا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سير
سيرا لم يجب حذف الفعل لانه حينئذ لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للتأكيد
الموجب للحذف او معناه يريد به معنى الحصر الذي في انما داخل صفة لنفي
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه الا مجازا احتراز عن نحو ما سيري
الا سير شديد ودخول النفي على هذا الاسم ليس بشرط لجواز ان يقال انما
انتصاب المصدر في ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سيرا البريد
على انه مفعول مطلق فالشرط ان لا يكون النفي داخلا على فعل لا يكون
من نواسخ الابتداء احتراز عن نحو ما زلت الا سيرًا نحو ما انت الا سيرًا
الشروط حاصلة فيه وهو واقع بعد النفي وانما وجب حذف الفعل هنا
لان المقصود من مثل هذا الحصر وصف الشيء بدوام صدور الفعل منه

لدو وضع الفعل على الحدوث والتجدد فحذف ولكنا اذا اردنا زيادة المبالغة
جعل المصدر نفسه خبرًا نحو ما زيد الا سير لان في نصبه دلالة على الحدوث
وانما انت خلاف الضبع الراكب لان الضبع اذا رات راكبا خالفته و
اخذت في ناحية هربا منه والذئب يعارض الراكب مضادة للضبع نفعي ب
لمن يخالف الناس فيما يصنعون او وقع المفعول المطلق حال كونه مكررا
بعده اي بعد الاسم الذي لا يكون خبرا عنه نحو زيد يضرب ضربا ضربا اي
زيد يضرب ضربا وانما وجب حذفه لما ذكرنا في القسم الاول بخلاف
نحو قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا فانه لا يجب حذف فعله ولذا كان
مذكورا الا انه وان وقع مكررا الا انه لا يكون بعد الاسم المذكور او
وقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة المراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول وبيان غرضه المطلوب
منه وانما سمي اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصوله كالاثر
الذي يكون بعد المؤثر وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله
تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي فتمنون منا او تفدون
فداء فمضمون الجملة شد الوثاق والمطلوب منه القتل او الاسترقاق
او المن او الفداء وقد فصل تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد
واما فداء وانما وجب حذف الفعل هنا لدلالة الجملة عليه فيكون في
ذكرها اغناء عنه مع استثقال ذكر الفعل بواسطة ذكر بيان انواعه
المحتملة او وقع المفعول المطلق للتشبيه احترازا عن ان يقع لغير
التشبيه نحو لزيد صوت صوت حسن بعد جملة احترازا عن ان يقع بعد
غير الجملة نحو الصوت صوت حمار مشتملة على اسم بمعناه احترازا عن

نحو مررت به فاذا له ضرب صوت حمار ومشتملة على صاحبه اي صاحب هذا الاسم
الذي قام به ذلك المصدر واحترز به عن نحو مررت به فاذا في الدار صوت
صوت حمار فان الوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل نحو مررت به فاذا
له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع للتشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار بعد جملة
وهي فاذا له صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو المبتدأ المرفوع وعلى صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير المجرور باللام فيجب حذف فعله عند اكثر النحاة
اي له صوت يصوت به صوت حمار اي تصويت حمار وانما وجب حذفه لدلالة
الجملة المتقدمة عليه دلالة تامة كما يظهر عليك ذلك وظاهر كلام سيبويه
يدل على ان ناصبه الجملة الاسمية لانها بمعنى الفعل والفاعل اي بمعنى
يصوت لدلالتها على المصدر الحادث وعلى ما قام به هذا المصدر وقيل
دل ما قبلها على زمانه ايضا وقيل ناصبه الاسم الذي بمعناه فعلى هذين
الوجهين لا يكون مما نحن بصدده وكان عليه ان يذكر قيدا اخر بعد قوله
على اسم بمعناه ويقول على اسم بمعناه غير لازم لصاحبه احترازا عن نحو
قولهم له علم علم الفقهاء فان الوجه فيه الرفع لان الجملة المتقدمة
لا تدل على معنى الفعل وهو الحدث لان معنى له علم علم الفقهاء الثبوت
والاستمرار ولم يرد فاذا هو يعلم كما اريد فاذا له صوت صوت حمار و
اعلم ان غير سيبويه اجاز رفع هذا المصدر المنصوب اما على البدل او
على الوصف على تقدير حذف مضاف عند الخليل اي مثل صوت حمار وعلى
تاويله بالمشتق عند غيره اي له صوت منكر او وقع المفعول المطلق
تاكيدا لنفسه وهو المؤكد لمضمون جملة احترازا عن المؤكد لمضمون مفرد نحو
ضربت ضربا فان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل بدون الفاعل لانه

على الضرب وضحك لا يحتمل له غيره اي لا يحتمل مضمون تلك الجملة من جميع
الا ذلك المصدر نحو له علي الف درهم عرفا اي اعترافا فاعترافا اي كذا الاعتراف
الذي تضمنته الجملة بكمالها وتدل عليه نصا وانما وجب حذف فعله لنيابة
الجملة المتقدمة عن فعله وتاديتها معناه ولهذا قيل ايضا ان العامل فيه تلك
الجملة كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار او وقع توكيدا لغيره لا لنفسه فالضمير
في لغيره عائد الى المصدر لا الى مضمون الجملة كما قال الشارح اذ كان له اي لمضمون
الجملة السابقة محتمل غيره نحو هذا زيد حقا في النكرة او الحق في المعرفة التقدير
فيه اقول هذا زيد قولا حقا مطابقا للخارج لان المتكلم اذا تكلم بجملة فقد
قال بها فيكون الجملة مقولة للقول وهذا المصدر مفعول مطلقا له وهو
وان كان موكدا لنفسه لان الموكد وهو حقيقة هذا القول ومطابقته
للخارج ثابت في الجملة من حيث مدلولها ولان الخبر من حيث اللفظ لا يدل الا
على الصدق واما الكذب فليس بمدلول له لانه نقيض مدلوله بل احتمال
الكذب انما يكون من حيث العقل لكنه يسمى موكدا لغيره مع انه موكد لنفسه
لانه انما يوكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة
في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانه اكد باللفظ النص في
المعنى لفظا محتملا له ولنقيضه فالنص غير المحتمل والشارح جعل او لغيره
عطفا على لمضمون الجملة ولذا قال او الموكد لغير مضمون الجملة وقال الكا
في لغيره اما ان يكون للعلة او صلة للموكد اي الموكد غيره فان كان للعلة
فالموكد غير مذكور لفظا واللام للتعليل على حذف مضاف اي لاجل دفع
الغير وهذا الكلام لا يخلو عن فساد لفظا ومعنى على ما لا يخفى على الفطن
المتامل فالاولى ان نقول انه عطف على قوله اما لنفسه لانه في

مقابلته ويكون اللام صلة فيستقيم الكلام لفظا ومعنى ولا افعله البتة
او بتة اي جزمت بان لا افعله وقطعت به قطعة واحدة لا اتردد فيها
بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر
بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر والاكثر بحسب الاستعمال في المثال
الاول التنكير وفي المثال الثاني التعريف فاللام في البتة في الاصل
للعهد اي لا افعله القطعة المعلومة التي لا اتردد فيها وقطع الهمزة من
البتة بمعزل عن القياس لان الهمزة فيها همزة وصل لكنه اي لكن قطع
الهمزة فيها مسموع لانه انما يقال لا افعله البتة بفتح الهمزة او وقع مثنى
مضافا الى الفاعل او المفعول واحترز به عن مجرد كونه مثنى فان مجرد كونه
مثنى ليس من الضوابط التي يجب حذف الفعل معها سواء كان المراد من
التثنية التكرير كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا
او غير التكرير نحو ضربته ضربتين نحو لبيك عند سيبويه كان اصله البا لك
البابين اي اقيم لامتثال امورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع
من الب بالمكان اي اقام به والمراد من التثنية التكرير ويكون المعنى
البابا كثيرا كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فان المراد التكرير اي
كرة بعد كرة حذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد
الى الثلاثي ثم حذف الجار من المفعول واضيف المصدر اليه وانما فعل
ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية ويتشمر لامتثال المامور به
وقد حكي ايضا ان لب بالمكان بمعنى الب فيكون لبيك تثنية لبا من
غير حذف ورد خلافا ليونس فان لبيك عنده مفرد نحو لدى فان اليا
فيه عنده مثلها في لديك وعليك اي تقلب الفها ياء عند اضافتها

الى المفعم كما يقلب الف لدى وعلى ياء عند دخولها على المضمر وقوله
دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور اي دعوت لما نابني مسورا
لما نابني من الحاجة فلبى اي فلباني واجابني ثم قال فلبي يدي مسور اي
قال لبي يدي مسور لبا بعد لباب اي اقيم في اجابته اقامة بعد
اقامة حجة عليه اي على يونس ورفع حجة على انه خبر لقوله وقوله
وانما كان حجة عليه لكونه مضافا الى المظهر فلو كان الفه كالف لدى ينبغي
ان لا تقلب ياء عند الاضافة الى المظهر واعتذر ابو علي ليونس وقال
يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف
على افعى وقال افعي بالياء وسعديك وحنانيك اي رحمة بعد رحمة
والحنان الرحمة قال الخليل في حنانيك معناه كلما كنت في رحمة منك
فلتكن موصولا باخرى ودواليك من المداولة اي مداولة بعد مداولة
قال الشاعر اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس
للبرد لابس ويروى حتى كلنا غير لابس ويروى هذاذيك حتى ليس
للبرد لابس قال ابو عبيدة كان من شان فتيان الاعراب اذا جالسوا
مع الفتيات للتغزل ان يتعابثوا بشق الثياب طلبا لتاكيد المودة
وشدة الملاحة وقيل انهم يزعمون انه اذا شق عند البضاع شيء
من ثوب صاحبه دام الود بينهما والا تهاجرا وقيل انه اي
دواليك في البيت في موضع الحال اي متداولين وكذلك هذاذيك
اي اسرع اسراعا بعد اسراع من الهذ وهو الاسراع في القطع والقراءة قال
الشاعر ضربا هذاذيك وطعنا وخضا يمضي الى عاصي العروق النحضا
اي ضربا يقال فيه هذاذيك كقولهم جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط

او هذا بالهذ هذا بعد هذ والوخض الطعن غير الجائف والنحض اللحم المكتنز
اي يمضي الطعن في اللحم الى العروق العاصية وحاصله قال الشارح اي
حاصل القياس يرجع الى السماع لانه لولا الصور المسموعة من العرب لما
حصل الضابط القياسي الا ان حذف الفعل قياس بعد معرفة الضابط
فقياس صورة لم يسمع من مفرداته على ما سمع منها اقول المص اخذ هذا
من ابن الحاجب فانه قال في شرح الكافية وحاصله اعني كونه مثنى راجع
الى السماع لانه خلاف القياس ووجوب حذف الفعل قياس فاذا وجد
المثنى حكم بوجوب حذف الفعل قياسا فهذا معنى القياس فعلى هذا ينبغي
ان يوجه كلام المص على هذا الوجه على ان ما ذكره الشارح بالنسبة
الى هذا قليل الجدوى او وقع غير متصرف وهو ما لزم النصب على المصدرية
نحو سبحان الله ومعناه سبحت الله تسبيحا اي نزهته تنزيها ويكون سبحت
بمعنى نزهت لا بمعنى قلت سبحان الله ومعاذ الله اي اعوذ بالله معاذا
وعمرك الله اصله عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد
من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ومعنى عمرتك
اي اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن معنى السؤال
عدي الى المفعول الثاني وهو الله واجاز الاخفش رفع الله ليكون
فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان يكون نصب عمرك على انه مفعول
به اي اسال عمرك الله او على نزع الخافض اي اسالك بحق تعميرك
الله اي باعتقادك بقاءه فعلى هذين الوجهين لا يكون مما نحن بصدده
وقعدك الله بفتح القاف وقال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به
والاصل فيه عند سيبويه قعدتك الله تقعيدا ومعنى قعدتك الله

وان كان غير مستعمل جملتك قاعدًا متمكنًا بالسؤال من الله ويجوز في نصبه الوجهان المذكوران في عمرك الله اي اسأل الله قعدك اي تقعيدك وتمكنك على حذف الزوايد واسالك بحق تقعيدك الله اي تثبيتك ايا الى البقاء والدوام لانه من القعود الذي معناه الثبات والقيام ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اي قعيدك العالم بحوالك وهو الله تعالى فان الله عطف بيان له ومنه سلامك ربنا في كل وقت بريًا ما تغيبك الذموم اي نسلمك وننزهك يا ربنا من كل سوء ونقص وقبيك من تغيبه اذا جعله ذا عيب ويروى ما تغشك من قولهم جاء في متغشيًا اذا جاء يطلب ذلك او وقع معطوفًا عليه اي على غير المتصرف نحو سبحان الله وريحانه اي رزقه فان ريحانه مصدر متصرف لكن حكمه حكم غير المتصرف لكونه معطوفًا عليه الا انه اي ان المعطوف على غير المتصرف لا يلزم النصب كما يلزمه غير المتصرف كقوله سلام الاله وريحانه ورحمته وسماء درر فان ريحانه ههنا لا يلزمه النصب لكونه مرفوعًا درر اي ذات درر والسماء المطر والدرر جمع درة يقال للسحابة درة اي صب ويضمر المفعول المطلق حال كونه متوسعًا فيه منزلًا منزلة المفعول به بان يجرى مجراه حتى كانه مفعول به كما في الظرف اذا توسع نحو ويوم شهدناه نحو لعجبني الضرب الذي ضربته اي ضربت الضرب وغيره متوسع منه نحو زيد اظنه منطلق فالضمير راجع الى مدلول الفعل اي الظن ظني ولا يجوز ان يكون راجعًا الى زيد لانه لو رجع اليه لكان منصوبًا على انه مفعول اول فيجب ان يكون منطلق منصوبًا على انه مفعول ثان وهو مرفوع ومنه المعلم والمعلمه زيد عمرًا خير الناس

اياه انا فاياه عايد الى المصدر اي الاعلام واصله اعلمت واعلمني زيد عمرًا خير الناس اياه ثم اخبر عن التاء في اعلمت باللام فالمعلم مبتداء والمعلمه عطف عليه وزيد فاعل المعلمه والهاء مفعوله الاول وعمرًا مفعوله الثاني وخير الناس مفعوله الثالث وانا خبر المبتداء واياه ضمير المصدر وانما لا يجوز ان يكون متوسعًا فيه بان يجعل كالمفعول به لان التوسع في الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل لا يجوز الا عند الاخفش لانه ليس لفعل اربع مفعولات حتى يلحق هذا به وانما يجوز الاخبار عن المعلم والمعلمه بخبر واحد لان اللام في الموضعين عبارة عن المتكلم الذي هو فاعل في موضع ومفعول في آخر قال الشارح وانما جعل الضمير في اعلمني غايبًا في الاخبار حيث قال المعلمه ولم يقل المعلمي مع انه كان متكلمًا لانه لما جعل اسم فاعل صلة للام وجب ان يعود اليه ضمير والعايد الى الموصول يكون غايبًا باعتبار لفظ الموصول اقول ليس هذا الجواب بتمام اذ لقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير متكلمًا حملًا على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدرة فالاولى ان نقول في الجواب لانك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم او المخاطب فلابد ان يكون الضمير القايم مقامه غايبًا لرجوعه الى الموصول وهو غايب ولا يجوز ههنا الحمل على المعنى كما في البيت لعدم الفايدة ولذا لا يقال في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا حملًا على المعنى

ومنها اي ومن انواع المنصوب المفعول له الضمير في له عايد الى اللام اي الذي فعل لاجله فعل وكذا في المفعول به وفيه ومعه وهو علة الاقدام على مضمون الفعل سواء تقدم وجوده على وجود

مضمون الفعل كما في قعدت جبنا او تأخرا كما في جئتك اصلاحا لك فان
وجود الاصلاح مسبب عن وجود المجيء وتصوره في الذهن سبب للاقدام
عليه فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا وقوله
مما اجتمع فيه حال من الضمير المستكن في منها اي انما يكون من المنصوب
اذا اجتمع فيه امور ثلثة ان يكون المفعول له مصدرا وفعلا للمقدم اي
للفاعل الذي اقدم على الفعل ومقارنا للمقدم عليه في الوجود بان يكون
وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون
اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك وبالعكس نحو جئتك
اصلاحا لك وانما اشترط في انتصابه هذه الشرائط لان الفعل حينئذ
يقتضيه لانه عند هذه الشرائط داخل في ضمن الفعل فكما ينصب الفعل
جميع انواع مصدره لدخولها في ضمنه كذلك ينصب المفعول له لذلك
واعلم ان قوله غير محتاج اليه لان قوله وفعلا يدل عليه ومنهم من لا
يشترط في انتصابه كونه فعلا للمقدم كقول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في
فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق
للسخطة ابليس والمعطي هو الله تعالى ولا يجوز ان يكونا حالا من المفعول
لان استتماما حينئذ يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يجوز
ذلك لانه لا يجوز عطف حال الفاعل على حال المفعول ومن شرط ذلك
قال فيه حذف اي قصدا لاستحقاق السخطة ولم يشترط ابو علي المقارنة
في الوجود لـ في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم سببا غائيا متأخرا عن الفعل كان المفعول
له نحو قوله واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما

اي للفعل المقدم عليه

فان ادخاره وتكرما علتان غائيتان حاملتان للفاعل على الفعل اي اغفر
زلات الكريم لاجل ان ادخره واتخذه صديقا لي والعوراء الكلمة
القبيحة واعرض عن شتم اللئيم لاجل ان يحصل لي كرامة النفس وقوله
او سببا باعثا للفاعل على الفعل ليس غاية يقصد قصدها اي قصد الغاية
بحيث يكون متأخرا في الوجود عن الفعل نحو ركب كل عاقر جمهور مخافة
وزعل المحبور والهول من تهول الهبور العاقر الرملة التي لا تنبت
شيئا والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها والزعل النشاط
والمحبور الذي يطهشه اي المسرع واشتقاقه من الحبار وهو الاثر
والهول الافزاع والتهول من هو كنه فتهول اي انهدم والهبور جمع
هبر وهو المطمئن من الارض والضمير في ركب عائد الى الثور الوحشي اي
ركب هذا الثور الوحشي كل مشرفة من الرمل مخافة الصائد ولانه كثير
النشاط لانه مخلي من الصائد فهو صاعد لا يهاب ان يكون بين تلك الوهاد
صائد وفيه حجة لمن لم يشترط كونه فعلا للمقدم لان الهول الافزاع لا
الفزع والثور ليس بمفزع الا ان يقال انه يجيء بمعنى الفزع ايضا او
كان الشايع انه بمعنى الافزاع او يقال انه معطوف على ما قبله كل عاقر اي
ركب الهول كما قال ابو علي وقال عبد القاهر انه عطف على مخافة فيكون
ركوبه لاجل امور ثلثة المخافة والنشاط والهول والاصل فيه اي في
المفعول له اللام ليدل على التعليل صريحا فاذا لم يجتمع فيه ما ذكرناه
من الامور الثلثة التزم الاصل نحو جئتك للسمن وزرتك لاعطائك
لي وجئتك اليوم لزيارتي اياك غدا وكلامه يدل على ان ما فيه اللام
ايضا مفعول له لكنه مخالف لاصطلاحهم لانهم لا يسمون بالمفعول له

تعين اللام نحو جئتك للسمن وكذا اذا انتفى كونه فعلا للمقدم نحو زرت لمحاضتك اياي وكذا اذا انتفى المقارنة نحو زرت اليوم لمحاضتي غدا

الا المنصوب الجامع للشرائط الا في نحو قوله تعالى ارايتك ان تكن متى وا
تحسن الي اي الزم اللام في المفعول له اذا فقد فيه شرط
من الشروط الا اذا كان المفعول له أنّ مشددة ومخففة
مع صلتها فانه يجوز حذف اللام منه وان لم يحصل فيه الشرا
لان حذف الجار من أنْ وأنّ قياس مستمر لاستطالتهما بالصلة
وقوله ونحو قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا سوال الان خوفا
وطمعا ليسا بفعلين للمقدم على الارادة وهو الله لتنزهه تعالى
عن الخوف والطمع فاجاب عنه بقوله متاول بان يريكم معناه
يجعلكم رائين وحينئذ يكونان فعلين للمقدم على الرؤية وهم
المخاطبون او بحذف مضاف اي ارادة خوف وطمع والارادة
فعل للمقدم على الارادة والغالب عليه اي على المفعول له ا
بحسب الاستعمال وقيل بوجوب تنكيره لمشابهته الحال والتمييز
لكن مجيئه معرفة كما في قوله تعالى حذر الموت وكما في الابيات
المتقدمة مبطل لهذا المذهب وعند الزجاج انتصابه على المصدر
على حذف المضاف لبيان النوع فمعنى قعدت جبنا وضربته
تاديبا قعدت قعود جبن وضربته ضرب تاديب او على حذف
الفعل اي ضربته وادبته تاديبا ويجوز ان يتقدم المفعول له
عامله كما يتقدم المفعول به ويجوز ان يتقدم المفعول له نحو الناس
ضربت زيدا له ومنها المفعول فيه وهو ما وقع فيه مضمون الفعل
المذكور من زمان او مكان يدخل فيه الدهر في اثبتني الدهر
فان الدهر يقع فيه الفعل المذكور وهو الاثبات مع انه ليس

فالاولى ان يقال في تعريفه هو ما يقتضيه عامله من زمان او
مكان باعتبار وقوع مدلوله فيه قوله مما يصح فيه تقدير في حال
من الضمير في منها اما اذا لم يصح فيه تقدير في وذلك اما بان لا يصلح
ذلك لكونه فاعلا او مفعولا به او يكون في لفظه في فلا
يكون منصوبا على انه مفعول فيه بل يكون مجرورا بفي الظاهرة
او معربا باعراب غير اعراب المفعول فيه بحسب العوامل فظهر
الزمان كله مبهمة وهو الذي لا حد له يحصره سواء كان معرفة
او نكرة وموقتة وهو الذي يحصره حد معرفة كان او نكرة يقبل
ذلك اي تقدير في كالحين مبهم واليوم والشهر والسنة هذه
الثلثة موقتة وانما نصب الفعل كله لان بعض الازمنة وهو
الازمنة الثلثة مدلول الفعل متعدى الفعل اليه والبعض
الاخر حمل عليه اطرادا ومن ظهر المكان المبهم يقبل تقدير
في دون الموقت وانما لم ينصب الفعل الموقت من المكان ونصب
المبهم منه لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية بل عقلية
فنصب المكان المبهم الذي شابه بعض الزمان الذي دلالة
الفعل عليه لفظية وهو الازمنة الثلثة ووجه المشابهة
بينهما التبدل والاستغراق الا ترى ان المكان المبهم كا
الست لا يتقرر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا و
اليمين شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر
ماضيا واذا قلت خلف زيد كان هذا اللفظ مستغرقا لجميع
ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض كما ان لفظ قام زيد مستغرق

لكل زمان من وقت ابتداء خلق الله العالم الى وقت حديثك وكذا
لفظ يقوم قال الشارح لان النصب انما يكون بحسب
الفعل والفعل يقتضي مكانا مبهما على الاطلاق واما الزمان
المعين فهو من مقتضى الفعل والمكان المعين ليس من مقتضاه
فلم ينتصب به هكذا قال ابن الحاجب وفيه نظر لانه لا دلالة للفعل
على الزمان المعين الموقت وانما يدل على المعين من الازمنة الثلثة
وكذلك لا دلالة على المكان المبهم بالتفسير الذي فسر المص به
وانما يدل عقلا على مطلق المكان ويفسر الموقت من المكان بانه
الذي اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه كالدار والسوق
والمسجد فان اسم الدار انما يكون باعتبار الامور الداخلة في
مسماها كالجدران والسقف والبيت ويفسر المبهم من المكان
بانه الذي اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه كجهات الجسم
الست نحو قدامك وخلفك فان اطلاق الاول باعتبار مواجهتك
ذلك المكان واطلاق الثاني باعتبار مدابرتك اياه ولا شيء
من المواجهة والمدابرة بداخل فيه والفرسخ فانه انما يطلق
على المكان باعتبار امر عارض وهو كونه مقدرا باثني عشر
الف خطوة والبريد فانه انما يطلق عليه باعتبار كونه مقدرا
باثني عشر ميلا وقد شذ ذهبت الشام لان الشام مفعول فيه
منصوب بتقدير في مع انه مكان موقت وانما قال وفاقا لان
ذهبت لازم بالاتفاق وشذ دخلت الدار وسكنت الغرفة
ونزلت الخان على اختلاف فيه فقال الجرمي ان دخلت

متعد وما بعده مفعول به فلا شذوذ فيه على قوله والاكثر
على انه لازم وما بعده منصوب على الظرفية فيكون شاذا
وهو الاصح لان مصدره على صيغة الفعول نحو الدخول وهو في
الاغلب مصدر اللازم وكذا السكون والنزول ولان ضد
الدخول الخروج وهو لازم اتفاقا وكذا ضد السكون التحرك وضد
النزول الارتحال وهما لازمان ولان استعمال هذه الافعال
مع في نحو دخلت في الدار وسكنتم في مساكن الذين ظلموا ونزلت
في الخان يقوي ان انتصاب ما بعدها على الظرفية واما المفعول فيه
من الزمان والمكان فلا بد فيه من اظهار في اي الاظهار في سواء كان
موقتا او مبهما لما ذكرنا الا اذا اتسع فيه فيجعل مفعولا به فحينئذ
يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ في نحو ويوم شهدناه سليما و
عامرا اي شهدنا فيه وجاز ذلك الاتساع في غير المتعدي بل
نحو اليوم خرجته وفي المتعدي الى مفعول واحد بالاتفاق
نحو اليوم ضربته زيدا ولا يجوز ذلك الاتساع في الافعال ذوات
الثلثة الا عند الاخفش لما ذكرناه وفي ذوات الاثنين خلاف
نحو يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما فقيل لا يجوز الاتساع فيها
لان المتعدي الى ثلثة معدود فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون
لوجود المتعدي الى ثلثة في كلامهم وكذا مظهر موقت المكان
لا بد فيه من اظهار في ثم ان الظرف كلا نوعيه اما مستعمل
اسما بان يقع مرفوعا ومجرورا ومنصوبا على غير الظرفية و
ظرفا بان يقع منصوبا على الظرفية ويسمى متصرفا وهو ما جا

للاتفاق

ان يتعقب عليه العوامل او مستعمل ظرفا لا غير ويسمى غير متصرف
وكل واحد من المتصرف وغير المتصرف منصرف او غير منصرف
فالاقسام اربعة والمتصرف المنصرف كثير شائع لانه على الاصل
وهو ما لزم النصب بتقدير في نحو سرنا ذات مرة وهو من باب
اضافة المسمى الى اسمه اي سرنا مدة صاحبة هذا الاسم ولقيته
بعيدات بين اي فراق وذلك اذا كان الرجل يمسك عن اتيان
صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير
تقريب زمان اللقاء وبكرا وسحرا وسحيرا وضحى وعشاء وعشية
وعتمة ومساء وضحوة وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة
اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشاءه وعشيته وعتمة
ليلتك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك
وليلتك يعني ان هذه الظروف انما تكون غير متصرفة اذا كانت
متعينة وذلك لانه لما كانت هذه الظروف نكرات وتعينت
بمجرد عناية المتكلم لا بآلة تعريف ولا بالعلمية فيكون تعريفها
مخالفا لتعريف سائر المعارف لان كل نكرة انما تصير معرفة اما
او بآلة التعريف كاللام والاضافة جعلت لازمة لطريقة واحدة
وهي الظرفية ايذانا بانها مخالفة لسائر المعارف وانما لا يجوز ان
تكون اعلاما لانها لو كانت اعلاما لوجب منع صرف عشية
وعتمة وضحوة من هذه الظروف مع انها منصرفة على الاشهر
اما اذا كانت هذه الظروف غير معينة فلا بد ان تكون متصرفة
تقول صيد عليه غدوة ولا بد فيها من اللام او الاضافة عند

ارادة

ارادة تعينها تقول راتيه عند السحر الاعلى واعلم ان عدم تصرف
هذه الظروف مبني على تعينها من غير العلمية ولا آلة التعريف
وهذا التعين موقوف على السماع فلا يقاس عليها في هذا التعين
مثل شهر وسنة وساعة وعشية وعتمة علمان للجنس وكذلك سحر
علم عند من قال انه غير منصرف كغدوة وبكرة وقوله فيمن لم
يقد في عشية وعتمة لان الخلاف في عدم صرفهما لان سيبويه
ذكر ان بعض العرب يدع التنوين في عشية ورده المبرد وقال
عشية منونة على كل حال والحق عبد القاهر عتمة وضحوة
بسحر في منع الصرف فيهما على قولهما علمان لان منع صرفهما
الى تقدير العلمية فيهما وليس مثلا في غدوة وبكرة لكونهما غير منصرفين
بالاتفاق سواء كانتا معينتين او لا لكونهما من اعلام الاجناس
تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة وبكرة وفي غير التعيين
لقيته يوما غدوة وبكرة فان علم الجنس يجوز اطلاقه على فرد غير
معين منه تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا غير معين
وقال الخليل جاز تنوينهما وان قصد فيهما التعيين واما اذا لم
يقصد فيهما التعيين فيجوز تنوينهما بالاتفاق كقوله تعالى ولقد صبحهم
بكرة والصرف في عشية وعتمة اكثر من عدم الصرف فلا علمية
فيهما عند الصرف لانه انما يحتاج الى تقدير العلمية فيهما لعدم
الصرف فاذا كانتا منصرفتين لا يقدر العلمية فيهما وان كانا
معينين لان التعيين لا يقتضي العلمية ومنه اي ومن المستعمل
ظرفا لا غير سوى بكسر السين وهو المشهور او ضمها مع القصر

وسَوَاءٌ بفتحها وهو المشهور وكسرها مع المد وانما فصله عما قبله
بقوله منه لان سوى في الاصل صفة مكان نزلة لـ... قال
الله تعالى مكانا سوى اي مستويا فحذف الموصوف واقيم الصفة
مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى اي مكانا فان
سيبويه جعل صفة الظرف القائمة مقامه مما يلزمه الظرفية لتكون
ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب على الاعرف
وهو مذهب البصريين فان مذهبهم انه لازم النصب على الظرفية
واما عند الكوفيين فيجوز خروجه عن الظرفية والتصرف فيه
رفعا ونصبا وجرا ومستندهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وهو عند البـ... لا يجوز الا في ضرورة
الشعر ومنه وسط الدار بالسكون ظرف قليل التصرف
وهو اسم مبهم لداخل الدائرة وا... سط بتحريك السين وهو
اسم لعين ما بين طرفي الشيء كمركز الدائرة فمتصرف يجوز
اعتقاب العوامل عليه وقريب منه اي من المستعمل ظرفا
لا غير عند بكسر الفاء وقد يضم ويفتح ومعناه القرب حسا
نحو عندك زيد او معنى نحو عندي انك غني فانه قليل
لقوله قريب منه يجر بمن خاصة ومن لا يخرجه من الظرفية
كما في قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة اي بعض الليل
بخلاف غيره من الظروف اللازمة للظرفية فانه لا يجر
بحرف من حروف الجر ومثله اي مثل عند في كونه قريبا من
لازم الظرفية دون بمعنى قدام فانه نادر التصرف وقد جاء

وقد جاء تصرفه كقوله لم تريا اني حميت حقيقتي وباشرت حد
الموت والموت دونها بالرفع وظاهر كلام الاخفش اطراد ذلك
فانه حكم بان دون من قوله تعالى ومنا دون ذلك مبتدا ولكنه بني
لاضافته الى مبني وغيره يجعل التقدير ومنا ما دون ذلك قال
مالك وقول الاخفش اولى بالصواب وقد يجي دون الذي بمعنى
قدام بمعنى اسفل نحو انت دون زيد ثم يتصرف فيه فيقال هذا شيء
دون اي خسيس وبمعنى غير ولا يتصرف فيه الا بادخال من عليه
كما يدخل على عند كقوله تعالى أأتخذ من دونه آلهة كان المعنى
اني اذا وصلت الى الآلهة اكتفي بهم ولا اطلب الله الذي
هو وراءهم فكانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه وان جاء
في المثل دخول في عليه نحو في دون هذا ما تنكر المراة صاحبها
واصله ان حكم بن صخر قال خرجت حاجا منفردا فرايت بامرة
وهي موضع جاريتين من مزينة لم ار كجمالهما وظرافتهما فكسوتهما
واحسنت اليهما ثم حججت من قابل وكان معي اهلي فلما وصلت
بامرة وقد اعتللت اذا احديهما جاءت فسالت سوال منكرة
فقلت فلانة قالت فدى لك ابي وامي واني تعرفني وانكرك
قلت الحكم بن صخر قالت رايتك عاما اول شابا سوقة و
اراك اليوم شيخا ملكا وفي دون هذا ما تنكر المراة صاحبها
فذهب مثلا وما في ما تنكر مصدرية اي انكار المراة
صاحبها واقع في دون هذا التغيير ويستعمل عند في الزمان
ايضا وان كان الاصل فيه ان يستعمل في المكان في مثل

قولهم عند الصباح يحمد القوم السرى ويتجلى عنهم غيابات
الكرى يضرب للرجل يتحمل المشقة رجاء الراحة والغيابات جمع
الغيابة وهي كل شيء اظل الانسان فوق راسه مثل السحابة والظلمة
ومنه اي ومن المستعمل ظرفا لا غير مع وقد جاء دخول من عليه نحو
كان معها فانتزعته من معها اي من صاحبها ونحو جئت من معه
اي من عنده وابو علي يحكم عليها بالحرفية اي بحرفية مع اذا
اسكنت عينها نحو فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم
لماما يقال فلان يزورنا لماما اي في الاحايين والاولى ان تقول
انه معرب لازم الظرفية لدخول التنوين فيه كقوله افيقوا بني حرب
واهواؤنا معا وارحامنا موصولة لم تقضب ويلزم اضافته ان ذكر
قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان
يكون غير مضاف منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا اي في
زمان وكنا معا اي في مكان وقيل ان انتصابه على الحال اي مجتمعين و
الفه عند الخليل بدل من التنوين وعند يونس والاخفش بدل من
لام الكلمة فهو نقيض اخ في انه ترد اللام في غير الاضافة وتحذف
في الاضافة لقيام المضاف اليه مقامه ويضمر عامله اي عامل المفعول
فيه اضمارا جوازا اي جائزا في قولك يوم الجمعة في جواب من قال
متى سرت اي سرت يوم الجمعة ووجوبا في نحو اليوم سرت فيه
اي فيما اضمر عامله على شريطة التفسير وهذا مثل ما اضمر عامله
في المفعول به في انه يختار رفعه تارة ونصبه اخرى ويستوي الامران
اخرى ويجب النصب اخرى على ما يجيء ان شاء الله تعالى ونقدم

اضمار عامل المفعول فيه جوازا

المفعول

المفعول فيه عامله تقدما جوازا في نحو اليوم سرت ووجوبا في نحو اي
يوم سرت فانه لتضمنه معنى الاستفهام يقتضي صدر الكلام ونحوه
مما تضمن صدر الكلام كالشرط نحو متى تأتني آتك ومنها اي من
انواع المنصوب المفعول معه وهو المذكور بعد الواو احترازا عن المذكور
بعد الفاء وغيره بمعنى مع احترازا عن المذكور بعد واو العطف بعد
فعل او معناه احترازا عن المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد غير الفعل
ومعناه نحو كل رجل وضيعته والمراد من الواو بمعنى مع هو المصاحبة
وهي مشاركة ما بعد الواو لمعمول الفعل الذي قبله في ذلك
الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او في مكان واحد نحو
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ولم يحسن حملها اي حمل
هذه الواو على العطف وان كان الاصل فيه العطف بل نصب
على انه مفعول معه سواء صح عطفه على مصاحبه من جهة المعنى
او لا نحو ما صنعت واباك مثال لما لا يصح عطفه عليه من جهة المعنى
واستوى الماء والخشبة مثال لما لا يصح عطفه عليه من جهة
لان معناه ارتفع الماء مع الخشبة والاخفش يشترط في نصبه
صحة عطفه على مصاحبه من جهة المعنى ويقول في المثال الثاني
ان استوى ههنا بمعنى تساوى اي تساوى الماء والخشبة في
العلو فليس الخشبة ادفع من الماء والخشبة هنا مقياس يعرف
به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها وانما لم يحسن حملها على العطف اذ العطف لا يؤدي
المعنى المقصود وذلك لانه انما عدل عن العطف الى النصب

للتنصيص على ان المراد انما هو المصاحبة فان قولك ما صنعت انت
وابوك يحتمل ان يكون السؤال عن صنع كل واحد على انفراده ويكون
المعنى ما صنعت انت وحدك وما صنع ابوك وحده فلا يفهم المعية
بخلاف النصب فانه يدل على ان السؤال ههنا عن صنع المخاطب مع
ابيه فكان نصا في المصاحبة ونحو ما شانك وزيدا وما لك وعمرا
هذان مثالان للمذكور بعد معنى الفعل والمراد بنحوهما على ما
فسره ابن مالك هو كل جملة مصدرة بما الاستفهامية على سبيل
الانكار قبل ضمير مجرور باللام او بالشان وفيها واو المصاحبة
اذ المعنى في هذين المثالين ما تصنع اما في الاول فلان قولك
شانك بمعنى فعلك وصنعك فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى
الفعل فهو مع الاستفهام يدلان على الفعل واما في الثاني فلان
الجار والمجرور اعني لك متعلق بفعل او بما فيه معناه فهو مع الاستفهام
قبله يدلان على الفعل دلالة ظاهرة ولا يسوغ الجر في زيد وعمرو
في المثالين حملا على المكني اي المضمر لانه لا يجوز العطف على
المضمر المجرور عند البصريين من غير اعادة الجار قال
الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على
المصاحبة وقال ابن مالك يجوز الجر لا على العطف بل
على حذف مثل ما جر به الضمير لدلالة السابق عليه فاذا جيء
بالظاهر في مقام المكني في المثالين وتقول ما شان زيد وعمرو
وما لزيد وعمرو كان الجر على العطف الاختيار وكذا قال ابن
مالك وصاحب المفصل قال الشارح في هذا الكلام نظر

لانه

لانه يقتضي ان يكون الحمل على العطف ان لم يمنع مانع هو الاولى
وليس كذلك اذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود فالمانع من الحمل
على العطف ينبغي ان يكون عدم صحة اداء المعنى المقصود لا
الامر اللفظي فقط وهو كونه عطفا على ضمير مجرور بحيث اذا
انتفى هذا المانع اللفظي صح كونه للعطف اقول مراده ان الحمل
على العطف هو الاولى ان كان واو العطف بمعنى المصاحبة
ولم يمنع مانع من العطف وههنا كذلك فان الواو في المثالين
بمعنى مع وان كان للعطف فالمعنى المقصود وهو المعية حاصل
وان لم يجعل المذكور بعد الواو مفعولا معه وانما كان الاختيار
لانه لا يلزم منه اخراج الواو عن اصلها الذي هو العطف مع
اداء العطف المعنى المقصود واذا لم يكن المذكور بعد الواو بمعنى
مع بعد فعل او معناه لم ينتصب لعدم الناصب وعدم اللفظ النائب
عنه الدال عليه نحو كل رجل وضيعته فانه يجب رفع وضيعته
وان قصدت المصاحبة وقد اجيز نصبه بالخبر المقدر اي كل
رجل مقرون وضيعته وكيف انت وزيد فانه يجب رفع زيد
الا فيمن تاوله على كيف تكون فانه يجوز نصبه حينئذ بالفعل
المقدر قال سيبويه اذا انتصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته
وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية وتكون بعد كيف
وذلك لكثرة وقوعها ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع
جاز حذفه تخفيفا قال المبرد لا معنى لتخصيص ما بالماضي
وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله

لانه يجوز ان تقول جاء زيد وعمرو قبله او بعده او معه فيكون المعطوف ... وقد لا يكون ... اي مع عمرو ... العطف لا يؤدي المعنى المقصود ولا يتعين به المعية المقصودة ... ذكرنا في استوى الماء والخشبة
قال

التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن ومنه اي مما جاز
فيه النصب بتأويل اضمار كان قوله فما انا والسير في متلف يبرح
بالذكر الضابط اي ما اكون انا مع السير في مهلكة وعنى بالذكر
الضابط البعير الذكر والباء في بالذكر للتعدية واذا كان المذكور
بعد الواو بمعنى مع بعد الفعل وحسن مع ذلك اي مع كونه بعد
الفعل العطف جاز فيه الامران العطف والنصب على انه مفعول
معه وان افتق وكثف العطف على الرجحان لان الاصل في الواو
العطف نحو جئت انا وزيد بالرفع والنصب فانه لما حسن فيه
العطف بسبب تأكيد المتصل المرفوع بالمنفصل جاز الامران
واما ان لم يحسن فيه العطف نحو جئت وزيدا فالمختار النصب و
قيل النصب واجب وهذا مبني على ان العطف على الضمير
المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف
عليه قبيح ممتنع كما يجي في باب العطف ان شاء الله تعالى
هذا البحث كله فيمن يجعل الباب اي باب المفعول معه قياسيا
ولم يقتصر على السماع كالاخفش وابي علي فانه يستقيم هذا على
قولهما واما من جعله سماعا فلا يمكن هذا البحث فيه لانه لا
يتجاوز ما سمع منه ويضمر منفصلا اي يكون المفعول معه ضميرا
منفصلا نحو قوله وكان واياها الحرّ ان لم يفق عن الماء اذ لا
قاه حتى تقددا اي كان العاشق مع محبوبه كعطشان لم يترك
شرب الماء حتى تقدد وتقطع من غاية شربه ونهاية امتلائه
ولا يتقدم المفعول عامله كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها رعاية

١٨

لاصل الواو الذي هو العطف ومنها المفعول به اي الذي
فعل به فعل يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري
ما يفعل بي ولا بكم وانما اخره عن سائر المفاعيل مع انه اقواها
واشد تعلقا بالفعل وبالفاعل لانه لو الحق فلو قدمه على سائر
لوقعت هذه اللواحق بين المفاعيل وهي اجنبية بالنسبة اليها
وهو ما يقع عليه فعل الفاعل والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي
وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك
الشيء وليس المراد من الوقوع الامر الحسي اذ ليس كل الافعال
بواقعة على مفعولها حسا نحو علمت زيدا واردته وشافهته وعلى هذا
يدخل في هذا التعريف الجار والمجرور مفعول به ولهذا قسم المفعول
به اليه والى غيره وان كان مطلق المفعول به لا يقع عليه في اصطلا
اما وقوعا وتعلقا بغير واسطة من حروف الجر كضربت زيدا وهو اي
المفعول به الذي بغير الواسطة الفارق بين المتعدي من الافعال
وغير المتعدي بخلاف المفاعيل الاخر فان المتعدي وغيره يشتركان
فيها ويكون المفعول به الذي بغير الواسطة واحدا فصاعدا الى الثلثة
على ما سيأتي بيانه وانواعه في القسم الثالث واما بواسطة
حرف جر نحو مررت بزيد ويسمى هذا المفعول به الذي بالواسطة
في اصطلاحهم ظرفا ايضا كما يسمى المفعول به لمشابهته الظرف في
احتياجه الى ما تضمن الفعل احتياج الظرف اليه ولان الظرف
في الحقيقة جار ومجرور لكونه مقدرا بفي فلغو خبر مبتدأ محذوف
اي فالظرف لغو لا مفعضة لغو على ما قال الشارح لظهور فساده

وعند الجار والمجرور

على المسائل وانما يسمى لغوا لانه زائد غير محتاج اليه اذا كان العامل
فيه شيئا من خارج عن الظرف اي ليس الظرف بمتضمن له فعلا كان
الشيء او معناه سواء كان مذكورا نحو مررت بزيد او مقدرا نحو
من يضمن لك وقوله مستقر بفتح القاف خبر بعد خبر ان كان
بمعنى الاستقرار او الحصول اي بمعنى من معاني الافعال العامة
كالثبوت والكون والوجود مقدرا فيه وقوله غير مذكور رد
على ابن جني فانه قال يجوز اظهاره ولا حجة له واما قوله تعالى
فلما رآه مستقرا عنده فليس مستقرا فيه بمعنى كائنا حتى يكون
حجة له وانما هو بمعنى ساكنا غير متحرك وانما سمي هذا الظرف
مستقرا لان الفعل وهو استقر او ما هو بمعناه مقدر قبله
نحو كان زيد في الدار اي مستقر في الدار فالظرف مستقر
فيه فحذف الجار واستتر الضمير فيه وانتصابه اي انتصاب
المفعول به الذي بواسطة حرف الجر لا يظهر لفظا لانه مجرور
لفظا الا في تابعه نحو يذهبن في نجد وغورا غائرا فقوله
عن قصد هل جوائر فان غورا منصوب لانه عطف على محل
نجد والمنصوب المحل عند التحقيق هو المجرور فقط دون
الجار والمجرور لان الجار هو المعدي للفعل اليه كالهمزة
والتضعيف في نحو اذهبت زيدا وكرمت عمرا لكن لما كان
والتضعيف من تمام الفعل والجار منفصل عنه ومتصل
بالمجرور توسع النحاة في العبارة وقالوا هما في محل النصب و
يتقدم المفعول به كلا نوعيه على عامله اذا اريد به الاختصاص

وهو اثبات

وهو اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه في الاثبات وبالعكس في
النفي نحو زيدا ضربت فانه انما تقول ذلك اذا اعتقد فيك السامع
انك ضربت انسانا واصاب في اصل الضرب لكن اخطأ في صفته
فاعتقد ذلك الانسان غير زيد وانت تقصد رده الى الصواب
فتقول زيدا ضربت مخصصا ضربك بزيد دون غيره هذا باعتبار
قصر القلب واما باعتبار قصر الافراد فتقول ذلك لمن يردد
ضربك بين زيد وعمرو وبكر ومررت فانه افاد ان سامعك
كان يعتقد مرورك بغير عمرو او يعتقد مرورك بعمرو وزيد بالا
فازلت عنه الخطاء مخصصا مرورك بعمرو دون غيره ويلزم
ذلك التقدم فيما تضمن صدر الكلام كالاستفهام نحو اي رجل
ضربت ويمتنع التقدم اذا كان العامل صلة لفظا نحو ضربي زيدا
حسن او مصدرا مقدرا كالفعل المصدر بان المصدرية نحو ان
تضرب زيدا حسن او اسم فعل نحو رويد زيدا وستعرف علة امتناع
تقديم المفعول في هذه الاشياء ان شاء الله تعالى او فعل
تعجب وقد عرفت علة امتناع التقديم فيه او كان العامل مضافا
اليه فانه لا يجوز تقديم معموله عليه فلا يقال انا زيدا غلام ضارب
ويجيء علة ذلك وقوله وقولهم اما زيدا غير ضارب ايراد لانه
يجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه اذا كان المضاف غيرا
واجاب عنه بقوله متاول وتاويله ان غيرا عند لا لا اجرائه
مجراه وكانه قيل انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها
وتدل على اجرائه مجراه العطف على غير بزيادة لا نحو قوله تعالى

غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين
ويضم كل منهما اي من المفعولين حال كونه متصلا والاتصال في
الضمائر هو الاصل لان الضمير المتصل اخصر من المنفصل فلا
يعدل عنه الا لمانع نحو ضربتك الكاف مفعول بغير الواسطة
لا غير يكون ضميرا منفصلا بخلاف المفعول بالواسطة فانه
لا يكون منفصلا لما عرفت ان الضمير المجرور لا يكون الا
متصلا اذا فصل بينه اي بين الاول وبين عامله بالا و
معناه لغرض افادة الحصر وكذلك اذا فصل بينهما باما لغرض
افادة الشك من اول الامر نحو رايت اما اياك او عمرا و
بالجملة يجب انفصاله اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم ذلك
الغرض الا بالفصل او تقدم الاول العامل او اذا اضمر عامله
فانما لزم الانفصال في هذه المواضع لان الضمير المتصل
ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا وقع بينهما فصل او لم
يكن قبله عامل بل كان اما موخرا عنه او مضمرا لا يمكن ان
يجعل كالجزء الاخير من العامل نحو ما ضربت الا اياك مثال
لما فصل بينه وبين عامله بالا وقوله ونحو ومابنا الي اذا ما كنت
جارتنا الا يجاورنا الاك ديار ايراد بان الضمير فيه
متصل مع انه فصل بينه وبين عامله بالا فاجاب عنه بقوله شاذ
لا يقاس عليه وانما ضربت اياك مثال لما فصل بينهما بمعنى الا
اذ المعنى ما ضربت الا اياك واياك اعني فاسمعي يا جارة
مثال لما تقدم عامله قال المص قاله سهل بن مالك الفزاري حين

راى اخت حارثة بن لام ووقع في نفسه منها شيء فجلس بفناء
الخباء يوما وهي تسمع فجعل ينشد يا اخت خير البدو والحضارة
كيف ترين في فتى فزارة اصبح يهوى حرة معطارة اياك
اعني البيت يضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب ويعرض لغيره بما
يتفطن له وهو حاضر واياك والاسد الضمير منفصل لاضمار
عامله واذا اضمر مفعولان في باب اعطيت وعلمت جاز ان يتصلا
على قول المبرد خلافا لسيبويه فانه منع اتصال الثاني في غير
الغائبين نحو الدرهم اعطيتكه لان الضمير الاول لما كان متصلا
فكان الثاني ايضا متصل بالعامل لاتصال الاول وجاز ان ينفصل
الثاني نحو اعطيتك اياه لان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كا
المرفوع حتى لا يجوز انفصاله كما لا يجوز في ضربتك وهو اي
انفصال الثاني المختار في الغائبين سواء كان في باب اعطيت اولا
نحو اعطيته اياه واما في غير الغائبين فيجب الانفصال على قول
سيبويه لاستقباح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وذلك لعود كل
منهما الى عين ما عاد اليه الاخر بخلاف الغائبين فان اجتماع المثلين
فيهما في اللفظ لا في المعنى لعود كل منهما الى غير ما عاد اليه الاخر
وفي باب علمت اي هو المختار في باب علمت مطلقا اي سواء
كانا غائبين او لا نحو علمته اياك وعلمتك اياه وعلمته اياه وانما
كان كذلك لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث
المعنى لانه اخذ فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل بخلاف الاول
في باب علمت فانه ليس فاعلا من حيث المعنى مع انه حقهما الانفصا

باعتبار الاصل لانهما في الاصل مبتداء وخبر فالاولى الانفصال
في الثاني رعاية للاصل وانما لم ينفصل الاول ايضا لتلك الرعاية
لقربه من الفعل وقد جاء اتصال الثاني في الغائبين قال
سيبويه وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال
الثاني كقوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع
العظم نابها قال المصنف البيت من قصيدة للقيط بن مرة يرثي
فيها اخاه ابطا وهجا مرة ابن عداء ومثله كثير بن حصن وقبله
وابقت لي الايام بعدك مدركا ومرة والدنيا قليل عتابها قرينين
كالذيبين يفترساني وشر صحابات الرجال ذيابها وقد جعلت
البيت يقول قد جعلت نفسي تطيب لان اضغمهما ضغمة يقرع
لها الناب العظم واللام في لضغمهما يتعلق بيقرع والجملة
صفة ضغمة واضاف الناب الى ضمير الضغمة لان الضغم انما هو
بالناب والهاء لضغمهماها يعود الى الضغمة وانتصابها انتصاب
المصادر وقال الشيخ ابن الحاجب انه يقول طابت نفسي للشدة
التي اصابتني لاجل وقوع القاصدين لي في اعظم منها والضغمة
عبارة عن الشدة وقوله جعلت من افعال المقاربة وقوله ضغمة
مفعول به لتطيب على اعمال الفعل في المفعول به وليس بمعنى المفعول
له لانه لم يرد طابت لاجل الضغمة وانما اراد طابت بها و
التعليل هو قوله لضغمهماها اي طابت نفسي لما اصابتني
من الشدة لاصابة من قصد في مثلها والضغمة العظة يكنى
بها عن المصيبة ويقال ضغم الشدة وضغمته الشدة وجاء

البيت

البيت على الوجهين فقوله لضغمة من قولهم عضته الشدة وقوله
لضغمهماها من قولهم عضضت الشدة فقوله يقرع العظم نابها
مبالغة في انه عض الشدة عضا قويا بلغ منتهى ما يبلغه العض
وقال بعض الافاضل قوله لضغمهماها بدل من قوله لضغمة
والضمير الاول في لضغمهماها للسبعين والثاني ضمير ضغمة
ومنها اشتقاق الضيغم وهو فيعل والضمير في نابها للضغمة
وهذا من باب اضافة الشيء بادنى ملابسة بينهما كانه يقول
اني لكثرة ما ابتليت به من المحن قد طابت نفسي ان يعضني سبعا
نابا هما يقرعان العظم ويعض بانه وقرع الناب كناية عن التصوت
وقيل ضمير التثنية عائد الى الذئب والضبع وهما عائد الى النفس
تقديره وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة سبع يقرع العظم ناب تلك
الضغمة لضغمة هذين السبعين النفس والمراد به ان طعمة سبع
واحد اهون من ضغمة سبعين واذا اتصلا اي المفعولان وجب تقديم
المتكلم على غيره وهو المخاطب والغائب اي يجب تقديم الاعرف
على غيره وذلك لانه اذا اتصل الاول وهو اشرف لكونه اعرف
لم يتمكن تعلق الثاني واتصاله بما هو اشرف منه كما يجب تاخير
الغائب عن غيره وهو المتكلم والمخاطب لانهما اعرف منه نحو
اعطانيك زيد مثال لتقديم المتكلم على المخاطب واعطيتكه مثال
لتقديم المخاطب على الغائب واذا انفصل المفعول الثاني لم يجب تقديم
الاعرف نحو اعطيتك اياه الاولى في المثال ان يقول اعطيته اياك
اذا الاعرف الغائب عن غيره
ويحذف المفعول به كثيرا نوعية لفظا ويراد معنى لكونه غير مستغنى

نحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه و﴿فاصدع بما تؤمر﴾ اي تؤمر
به فحذف الضمير لفظا ههنا ويجوز ان يكون ما في بما تؤمر مصدرية
فلا حذف حينئذ ويكون التقدير فاصدع بامرك ونحوهما مما يعود
الى الموصول وكذا يحذف المفعول به لفظا ويراد معنى اذا كان ضميرا
عائدا الى المبتدأ او الى الموصوف وانما يحذف مع ارادته معنى اذا
لم يكن سبقه عائد اليه اي الى الموصول مذكور نحو الذي
زرته اكرمته زيد او في حكمه نحو الذي ان زرت اكرمته زيد
فلا يحذف الضمير الثاني لفظا ويراد معنى لانه لا دلالة على
حذفه لانه لا ضرورة اليه لان العائد الى الموصول قد وجد
قبله واعلم ان في اشتراط سبق الضمير الاخر وفي كونه في حكم
المذكور نظرا لانه ان عاد الى الموصول من الصلة ضميران لا يحذف
احدهما سواء كان مسبوقا او سابقا قال الشيخ الرضي ولا يجوز
حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في
داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه
دليل فعلى هذا لا يشترط السبق ولا يجوز ان يكون في حكم المذكور
لانه انما كان في حكمه اذا لم يحذف ولا يجوز حذفه فلم يجز الذي
ليس اضرب زيد ولـــــ الشارح اي لم يجز حذف الضمير من
اضرب لفظا وارادته معنى لكونه مستغنى عنه للعائد الثاني
الى الذي في ليس اقولـــــ بالنظر الى الموصول يستغنى عن
هذا الضمير واما بالنظر الى ان اضرب خبر لليس ولا بد
فيه من ضمير عائد الى اسمه فلا يستغنى عنه وان كان اسمه

عبارة

عبارة عن الموصول لوجب ضمير في خبر المبتدأ عائد اليه اذا كان
جملة فالمثال المطابق لغرضه الذي اهنته وضربته زيد فان كل
واحد من الضميرين يرجعان الى الموصول الا اذا اضمرت ضمير الشان
في ليس فانه يتعين ان يكون العائد الى الموصول هو مفعول اضرب
فحينئذ يجوز ان يحذف لفظا ويراد معنى لعدم ضمير آخر عائد
الى الموصول وليس الضمير المحذوف عائدا الى اسم ليس حينئذ لان
الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لا يعود منها ضمير اليه واذا عطف
عليه اي على الضمير المفعول الذي يعود الى الموصول لم يحسن حذفه
نحو الذي ضربت وعبد الله زيد على ان يكون عبد الله عطفا على
الضمير المحذوف في ضربت ويكون التقدير الذي ضربته وعبد الله
ويجوز العطف عليه مع حذفه على قبح لكونه في حكم المذكور وجعل
المفعول بعد الحذف نسيا منسيا كما يجعل بعده منويا نحو قوله تعالى
﴿الله يبسط الرزق لمن يشاء﴾ اي لمن يشاؤه كان فعله غير متعد نحو
فلان يعطي ويمنع فان المراد منه ان يفعل الاعطاء والمنع وربما
يعدى الفعل الذي حذف مفعوله نسيا وجعل كانه غير متعد
بحرف من حروف الجر نحو وان تعتذر بالمحل عن ذي ضروعها
الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي فاعل تعتذر ضمير عائد
الى الناقة والمحل القحط وذو الضروع اللبن والعراقيب جمع عرقوب
وهو العصب الغليظ الموتر فوق عقب الانسان والمراد انه
ان لم يكن للناقة لبن في الضرع نحرتها لاجل الضيف فجعل يجرح
كانه فعل غير متعد على تاويل يفعل الجرح في عراقيبها نصلي سيفي

الظاهر ان يقال يرجع

اي اضربه

اذا كان الغرض اثبات الفعل للفاعل او نفيه عنه مطلقا من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه

ونحو يا خادعَ البخلاءِ عن اموالهم هيهات تضربُ في حديدٍ باردٍ
معناه تفعل الضرب في حديدٍ باردة قال الشيخ الرضي المحقق
ثنيا اما للتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم كقوله وان تعتذر
البيت واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع
ويضمر عامله اي عامل المفعول به عند الدلالة اي دلالة قرينة
معنوية على خصوصيته اضمارًا جوازًا اي جائزًا نحو مكةَ للحاج
اي تقصدُ مكةَ والقرطاسَ للرامي اي تصيبُ القرطاسَ او عند
دلالة قرينة لفظية نحو زيدًا لمن قال من اضرب ومنه اي مما
اضمر عامله جوازًا كاليوم رجلًا اي لم ار كرجلِ اليوم رجلًا
على حذف الناصب لرجلًا وحذف المضاف الى اليوم وكاليوم
حال مقدم على رجلًا ومعناه لم ار رجلًا كرجلٍ رأيته اليومَ وفيه
تعجب كانه راى رجلًا اليوم فاق كل رجل رآه في غيره من الايام
ويجوز ان يكون كاليوم منصوبًا بالفعل نصبَ المفعول به اي ما
رايت رجلًا مثل رجلِ اليوم حذف الموصوف واقيم الصفة
مقامه والمضاف واقيم المضاف اليه مقامه فصار ما رأيت كاليوم
ثم فسّر برجلًا اما تمييزًا او عطفَ بيانٍ والتقدير الاول اولى
من الثاني لما فيه من كثرة الحذف وانما فصله عما قبله بقوله منه
اما لان القرينة فيه تقديرية في الاصل ثم كثر استعمالهم له
حتى صار كان القرينة فيه موجودة واما لانه صار بعد الحذف
بمنزلة ما لزم فيه الحذف واللهم ضبعًا وذئبًا اي اجمع في الشاء
ضبعًا وذئبًا قيل انه دعاء للغنم لانهما متى اجتمعا فيها تشاغلا

بالمخاصمة فسلمت الغنم وقيل هو دعاء عليها باجتماع عدوين عليها ويضمر
عامله اضمارًا سماعًا او وجوبًا وعلة وجوبه كثرة الاستعمال في نحو امرأً و
نفسَه اي دع امرأً ونفسَه والواو بمعنى مع او للعطف وهذا لو كان
اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير اذعم هذا
ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا ازعم زعماتك وكذب دين سعد
القين قال المص ذكر الزمخشري ان اصله ان القين مضروب به
المثل في الكذب ثم ان قينًا ادعى اسمه سعد فدعي به زمانًا ثم تبين
كذب دعواه فقيل له ذلك اي جمعت باطلين يا سعد القين وفي
تثنية الباطل ان القين مشهور بالكذب في الشعر وقد ضم اليه
انتحال الاسم والدهدرين الباطل فدهدرين منصوب بفعل مضمر
وسعد منادى مفرد معرفة والقين صفة له وهو مرفوع او منصوب
وقال هذا اصح ما يودي اليه النظر والاجتهاد في تفسير هذا
المثل يضرب لمن جاء بباطلين ويضمر عامله وجوبًا قياسًا في مواضع
منها المنادى وانما لم يحذه لظهوره لانك اذا قلت يا عبد الله فالا
فيه يا اياك اعني نص عليه اي على هذا الاصل سيبويه فاقيم المظهر
وهو عبد الله مقام المضمر وهو اياك تنبيها للمخاطب ان القصد
متوجه اليه لا غير وذلك لان الضمير يتناول كل احد على البدل
بخلاف الاسم الظاهر كالعلم فانه لا يتناول غيره فقوله تنبيها علة
لقوله اقيم لا لتقدير الكلام بيا ولا لمجموع قولك يا اياك اعني
على ما قال الشارح لفساده من جهة اللفظ والمعنى على ما لا يخفى
على الناظر فيه ثم حذف الفعل وهو اعني حذفًا لازمًا لامرين

لنيابته يا عنه فلو لم يلزم حذفه لزم الجمع بين النائب والمنوب وبلا في
اي في حذف الفعل من دفع اللبس اي لبس الانشاء بالخبر لان لفظ
[illegible] يكون خبرا يحتمل ان يكون انشاء بخلاف لفظ يا فانه
[illegible] ونحو يا اياك يعني اذا وقع المضمر منادى على ما هو الاصل
النداء جاز ان يكون منصوبا منفصلا نظرا الى كونه مفعولا وقد قالوا
ايضا يا انت اي جاز ان يكون مرفوعا منفصلا نظرا الى اللفظ اي الى
لفظ انت فانه مفرد معرفة والمفرد المعرفة في المظهر اذا وقع منادى كان
مضموما لفظا ومنصوبا محلا قال الشاعر ٭
يا اقرع بن حابس يا انتا ٭ انت الذي طلقت عام جعتا ٭ وقيل
انما نصب ايا في يا اياك لانه اي لان ايا مضاف الى الضمير بعده ولا
يجوز نصب انت لانه مفرد وهذا مبني على مذهب الخليل والسيرافي
فانهما قالا ان ايا مضاف الى الضمير بعده وقد عرفت الاختلاف
فيه ثم انه اي ان المنادى ينتصب لفظا او تقديرا كالمضاف نحو
يا عبد الله والمضارع له اي للمضاف وهو ما تعلق به شيء هو من تمام
معناه سواء كان ذلك الشيء معمولا للاول او لا نحو يا خيرا من زيد
ويا ضاربا زيدا ومضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلثة وثلثين
اسم رجل قال الشيخ الرضي اذا كان المعطوف والمعطوف
عليه اسما لشيء واحد يكون مضارعا للمضاف نحو يا ثلثة وثلثين لان
المجموع اسم لعدد معين وهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا
فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون
علما او لا فانه مضارع للمضاف لارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى

كما في يا خيرا من زيد وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال الاندلسي في
[illegible] هو انما [illegible] المضاف اذا كان علما واما اذا لم يكن علما فقال
[illegible] يا ثلثة والثلثون او الثلثين كيا زيد والحارث
هذا اذا قصد جماعة معينة ويقال [illegible] اذا قصد جماعة
معينة وكان المص اختار مذهبهما فلذا قال اسم رجل كما قال عبد القيس
وانتصب الجزء الاول وهو ثلثة للنداء والجزء الثاني وهو ثلثين وان
كان القياس يقتضي ان لا ينتصب الجزآن لان كل واحد منهما بمنزلة جزء
من الكلمة وانما انتصب ثباتا على المنهاج الاول الذي قبل التسمية اي
متابعة المعطوف المعطوف عليه في الاعراب فانك قد عرفت ان اعراب
المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه مثل يا عبد الله وان لم يكن
فيه معنى عطف على الحقيقة وذلك لان المعطوف عليه فيه لا يستقل
من جهة المعنى دون المعطوف ومثل النكرة فانها ايضا تنتصب لفظا
كالمضاف والمضارع اما موصوفة بغير الجملة والظرف نحو يا رجلا صالحا
او لا نحو يا رجلا ولا يجوز عود الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظ الغيبة لا غير اي لا
يجوز فيه الخطاب كما جاز في التاكيد نحو يا تميم كلكم نحو يا ليلة شرفها
من عمري وانما لا يجوز فيه الخطاب وان كان الموصوف في حكم
المخاطب لان المنادى هو الموصوف مع الصفة لان الصفة تدل على
معنى في الموصوف فكانت كالجزء منه فلا يكون المنادى هو الموصوف
وحده حتى يكون في حكم المخاطب بخلاف التاكيد فانه انما يجيء بعد
تمام المتبوع لدفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحينئذ فيجوز
عود الضمير من التاكيد اليه على لفظ الخطاب نظرا الى عروض الخطا

في المؤكد ويجوز على لفظ الغيبة ايضا نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه
باعتبار الوضع ويدل على ان الصفة من تمام الموصوف انك اذا قلت جاء
تميم ولم تقل كلهم كان الاسم على حاله في دلالته بخلاف الصفة فانك اذا
قلت جاءني رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها اذا قلت جاءني رجل
لان قولك رجل ظريف يفيد الخصوص وقولك رجل لا يفيد وانما
قلنا موصوفة بغير الجملة والظرف لانها لو كانت موصوفة باحدهما لكانت
مضارعة للمضاف نحو يا جوادا لا يبخل وكقوله الا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام وذلك لاضطرارهم الى جعل نحو يا حليما
لا يعجل مضارعا للمضاف مع قصد التعريف لانه لا يجوز فيه جعل
الموصوف منادى مفردا معرفة مستقلا لامتناع وقوع الجملة والظرف
صفة للمعرفة ولذا لا يجوز في الموصوف باحدهما ان يوصف بالمعرفة
فيقال يا حليما لا يعجل الغفار للذنوب لاستكراههم وصف الشيء
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة نحو يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب على تاويل
انه كان موصوفا بتلك الصفات قبل النداء واما النكرة الموصوفة بغير
الجملة والظرف فليست مضارعة للمضاف لانها يجوز جعلها مفردا معرفة
مستقلا نحو يا رجل الظريف او نكرة غير موصوفة عند البصريين كقول
الاعمى لمن لا يضبطه الاعمى يا بصيرا خذ بيدي فانه لا يريد واحدا
بعينه واما الفراء والكسائي فلا يجوز عندهما ان يكون المنادى
نكرة غير موصوفة لا لفظا ولا تقديرا او ينتصب المنادى محلا لا
لفظا كالمفرد وهو الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له المعرفة
وهو الذي يقصد قصده سواء كان معرفة قبل النداء او لا مبهما

فان المفرد المعرفة او غير مبهم فانه اي فان المفرد المعرفة يبنى على ما يرفع
به من الضمة والالف والواو واذا كان مبنيا كان نصبه محليا نحو يا زيد
يا رجل مبنيان على الضم احدهما معرفة قبل النداء والثاني معرفة بالنداء
ويا ايها الرجل مثال للمبهم ويا زيدان مبني على الالف ويا زيدون مبني
على الواو وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع ضمير الخطاب وهو
الكاف في ادعوك وذلك لان يا زيد بمعنى ادعوك فبني لوقوعه موقعه
ولكونه مثله في الافراد والتعريف واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا
لعدم مشابهتهما له في الافراد وكذلك المفرد النكرة لا يبنى لعدم مشابهته
له في التعريف وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان عارض البناء وبين
ما كان عريقه وعلى الضم لانه لو بني على الكسر لاشتبه بالمنادى المضاف
الى ياء المتكلم المحذوف ياؤه ولو بني على الفتح لاشتبه الحركة الاعرابية
بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمر ولم يبن المضاف وحده لانه
انما يقع موقعه مع قيد الاضافة قال الشارح لان تعريفه بواسطة
الاضافة ولا يقع الا اذا كان معرفة فلو بني المضاف وحده كان تعليق
الحكم البناء على علته اقول كما يجوز ان يكون معرفة بالاضافة
يجوز ايضا ان يكون معرفة بحرف النداء وقد يجب ان يكون تعريفه
به لا غير وذلك عند كون المضاف اليه نكرة نحو يا رجل سوء
على قوله ينبغي ان يبنى نحوه فالاولى ان نقول في تفسير كلامه ان
المضاف مع المضاف اليه هو المنادى لان المضاف اليه كالجزء منه
فيكون الواقع موقع الضمير هو المضاف مع المضاف اليه فلو بني المضاف
وحده كان تعليقا للحكم وهو البناء على العلة اي على علة الحكم

وقوعه موقع الضمير لانه انما يقع موقع الضمير بعد ان يتم دلالته على متسمّا
ولئن يتم دلالته عليه الا بعد ان يحصل فيه معنى الاضافة ولا يحصل
هذا المعنى الا اذا اتصل بالمضاف اليه ولو اراد الشارح بقوله لانه يعرف
بواسطة الاضافة هذا لما ورد عليه السؤال المذكور ولا يجوز الجمع بين
ما لعدم مشابهتهما الضمير في الافراد ونداء العلم بعد تنكيره على تاويل
وهو رأي المبرد فيكون يا زيد في تاويل يا مسمى بهذا اللفظ وذلك
لاستكراه اجتماع تعريفين متغايرين وفيه نظر لجواز ان يقال يا هذا ويا ايّها
ويا اياك وعند الاكثر تعريف العلمية باق لان الممنوع اجتماع التعريفين
اذا كانا علامة لفظية كالنداء والالف واللام واما قوله سلام الله
يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فقبيح بعيد عن القياس لانه
مطر وهو اسم رجل منادى مفرد معرفة مع انه قد نونه لانه شبهه
بباب ما لا ينصرف من حيث ان المنادى فرع على المضمر كما ان غير المنصرف
فرع على الفعل فانه قد نون غير المنصرف عند الضرورة فكذلك قد نون
المنادى المفرد المعرفة عند الضرورة لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها وانما لم ينتصب مع التنوين كما يكون النكرة المنونة منصوبة
لانه يرتكب مع الضرورة الا قدر الحاجة ولا حاجة هنا الى اعادة
النصب لان الوزن يستقيم بدون اعادته وبعضهم ينصبه مع التنوين
عند الضرورة او مثل الداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة او
للتعجب اي انما دخلت اللام علامة للاستغاثة او للتعجب فانه
مجرور لفظا ومنصوب محلا واللام لتعديته ادعو المقدر عند سيبويه
او بحرف النداء القائم مقامه عند المبرد وجاز ذلك مع ان ادعو فعل يتعدى

بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف القائم مقامه وانما اختيرت اللام من بين
حروف الجر لمناسبة معناها لمعناها لان المستغاث والمتعجب منه مخصوص
من بين امثالهما بالدعاء وبالاستحضار واللام الداخلة على المنادى
المستغاث والمتعجب منه مفتوحة بخلاف ما عطف عليه بغير يا فان
اللام فيه مكسورة وانما فتحت اللام فرقا بين المدعو وهو المستغاث
والمتعجب منه والمدعو اليه وهو المستغاث له والذي يتعجب لاجله
وذلك لانه قد يلي يا ما هو مستغاث له مكسور اللام والمنادى محذوف
نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم فلو لم تفتح في المستغاث لم يكن
بينهما فرق ولذا تكسر اللام فيما عطف عليه بغير يا لحصول الفرق
بينهما بعطفه على المستغاث وانما قلنا بغير يا لانه لو عطف عليه مع
يا فلا بد من ان يفتح اللام ايضا لعدم الفرق حينئذ نحو يا للعطاش
ويا للرباح والفتحة به اي بالمدعو اولى منها اي من الفتحة بالمدعو
اليه لشبهه اي لشبه المدعو وهو المنادى المستغاث والمتعجب منه
بضمير الخطاب لوقوعه موقع ضمير الخطاب الذي يفتح لام الجر
معه ولذا لا يفتح لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو يا لله
للمسلمين فتحت اللام في يا لله لانه مستغاث وكسرت في للمسلمين لانه
مستغاث له واللام الداخلة فيه تتعلق بما يتعلق به اللام الاولى فالمعنى
في يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين ونحو قوله
يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب فتحت
اللام في المستغاث وكسرت في المعطوف عليه بغير يا وقوله وقولهم
يا للبهيتة وهي البهتان ويا للفليقة وهي الداهية ويا للعضيهة

وهي الامكن والمتهان سواء فان اللام الداخلة على المنادى المدعو في
هذه الامثلة مكسورة فاجاب عنه بقوله على ترك المدعو اي ترك المدعو
وهو مراد كانه قيل يا قوم للبهسنة وكذا في باقي الامثلة اي ادعوكم
لهذه الامور لتنظروا اليها وتعجبوا منها فاللام داخلة على المدعو له
والمنادى المدعو محذوف قال الشارح فالسؤال ان هذه
اللامات في الامثلة المذكورة مكسورة وهي للمدعو اليه فانما يكسر اذا
تقدمها مدعو نحو يا لله للمسلمين ولم يتقدم هنا مدعو اقول يكسر اللام
في المدعو اليه سواء تقدمه مدعو لفظا او لا نحو يا للمظلوم على ان
المص لم يذكر انه انما يكسر اللام اذا تقدمها مدعو حتى يرد عليه هذا
السؤال فالسؤال الوارد ما ذكرنا ويدخل اللام الجارة الضمير المنادى نحو
قوله فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل ونحو
قوله يا لك من قبرة بمعمر خلا لك الجو فبيضي واصفري ونقري
ما شئت ان تنقري قد رحل الصياد عنك فابشري ورفع الفخ فماذا
تحذري لا بد من صيدك يوما فاصبري قال المص ان طرفة
بن العبد قد نزل مع عمه على ماء فنصب فخا له للقنابر وهي جمع القنبر
لغة في القبر وبقي عامة يومه فلم يصد شيئا ثم القى فخه ورجع الى عمه و
تحملوا من ذلك المكان فراى القنابر يلقطن ما نثر لهن من الحب فقال هذه
الابيات والقبرة نوع من الطير والمعمر المنزل الواسع من جهة الماء والكلاء
او الالف للاستغاثة عطف على قوله اللام فيكون التقدير او كالداخل عليه
الالف كما قال الشارح لكن الاولى ان نقول في تقديره او كالملحق به
الالف فيكون من باب علفتها تبنا وماء باردا فلا كلام مع الالف ق ل

الخليل لان اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث والمتعجب منه فلا يجتمعان
وقيل لكن الجمع بينهما لانهما لو اجتمعا لالغي اثر اللام اثر الالف او
اي وكالملحق به الالف للندبة فانه اي فان المنادى الملحق باخره الالف
يفتح نحو يا زيداه فيكون منصوبا محلا لا لفظا والهاء للوقف خاصة
اي انما يلحق الهاء بعد زيادة الالف للوقف دون الوصل خلافا للكوفيين
فانهم يثبتونها وقفا ووصلا وانما يلحق الهاء في الوقف بيانا للالف لانها
في غاية الخفاء لكونها حرفا هوائيا ليس له مخرج يعتمد عليه فربما خفيت
فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت ولا يجوز تحريكها اي تحريك الهاء
الا للضرورة فانه يجوز تحريكه عند الضرورة بالكسر لالتقاء الساكنين
وبالضم تشبيها لها بهاء الضمير الواقعة بعد الالف وبالفتح عند بعضهم
لمناسبة الالف قبلها نحو قوله يا رب يا ربتاه اياك اسل عفراء يا ربتاه
من قبل الاجل اي اسالك يا ربي وصل عفراء قبل حلول الاجل و
عفراء اسم امراة ونحو قوله يا مرحباه بحمار ناجية او مثل ما كان
من المنادى مبنيا قبل النداء فانه ينتصب محلا ويبقى بناؤه على ما
كان قبل النداء سواء كان تقدم بناؤه على النداء تحقيقا او تقديرا
نحو يا خمسة عشر فان خمسة عشر بني قبل النداء وتقدم بناؤه عليه تحقيقا
لوجود استعماله مبنيا بلا نداء ويا حذام بني قبل النداء وتقدم بناؤه
عليه تحقيقا ايضا ويا لكاع بني قبل النداء لكن تقدم بناؤه عليه تقديرا
لانه لم يستعمل الا في النداء الا انه بحيثية لو استعمل في غير النداء
كان مبنيا ايضا ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقا اي سواء
كان قبل النداء معرفة او بالنداء على الاعرف الاشهر خلافا للاصمعي فانه

قال لا يجوز وصفه لوقوعه موقع الضمير الذي لا يجوز وصفه فقولهم يا ذا
الظريف بالرفع عنده على حذف المبتداء اي انت الظريف وبالنصب
على حذف الفعل اعني اعني الظريف وانما جاز وصفه لانه وان وقع
موقع ما لا يوصف وهو الضمير لم يجر مجراه في كل حال ولم يتضيق عن حكم
الغيبة دائما ولو كان له حكم الضمير مطلقا لانصرف عن حكم الغيبة دائما
لكنه لم ينصرف عنه لجواز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة نحو يا تميم
كلهم نظرا الى الاصل لان المنادى لم يكن في الاصل من اعلام الخطاب
ولا يجوز ذلك في الضمير المحض فلا يقال انتم كلهم فكذلك يجوز ان
يقال يا زيد الظريف وان لم يجز ان يقال انت الظريف على الوصف و
استثنى بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء مثل يا رجل فانه ليس مما يوصف
بالمعرفة لانه نكرة قبل النداء وحكى يونس جواز وصف النكرة المتعرفة
بالنداء بالمعرفة نحو يا فاسق الخبيث وليس استثناؤهم بقياس لان الغيبة
ان يجوز وصفه كما يجوز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة فالعلة اي علة
استثنائهم النكرة المتعرفة بالنداء استطالتهم اياه اي مثل يا رجل
بوصفه لانه في تخصيصه مفتقر الى الوصف واذا كان مستطالا بوصفه
كان حكمه حكم المضارع للمضاف الذي يجب نصبه فلا يوصف لئلا يلزم
هذا المحذور مع ما ذكر في امتناع بناء المضاف من انه لو بني المضاف لزم
تقديم الحكم على علته لانه انما يقع موقع الضمير مع صفته واما العلم فلما لم
يكن مفيدا من بين الالفاظ ولا معنى له الا الاشارة على ما قال القدماء
العلم يشير ولا يفيد والصفة تفيد ولا تشير اي ان العلم يشير الى تعيين
الذات ولا يفيد الوصف والصفة تفيد الوصف ولا يشير الى تعيين الذات

بلغ

كالعلم

كالعلم فانه يفيد وصف العلمية ولا يشير الى تعيين الذات لم يستطل العلم
بالوصف لان تعينه بنفسه فلا يفتقر الى الوصف حتى يستطال به فاذا
انتهيت الى الظريف من قولك يا زيد الظريف كانك قلت يا ظريف ومراده
وصف العلم لما كان زائدا يأتي بعد تمام الاول كان الوصف بمنزلة منادى
آخر مستأنف فعلى هذا لا يلزم في العلم استطالته بالوصف ولا تقديم
الحكم على علته فالمفرد منه اي من الوصف او ما هو في حكمه كالمضاف بالاضافة
اللفظية فانه يجوز فيه الرفع وان كان مضارعا للمضاف لان المضارع له
اذا كان تابعا للمضموم لا يجب نصبه كما يجب نصب المضاف واما اذا كان
منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب اذا كان جاريا على منادى مضموم
غير مبهم احترازا عن المبهم فانه يجب رفع صفته على ما سيجيء انشاء الله تعالى
جاز فيه اي في هذا الوصف النصب حملا على الموضع لان موضعه منصوب
ومثله ذهب امس الدابر فالدابر مرفوع لانه محمول على محل امس وان كان
لفظه مكسورا وهكذا حكم سائر المبنيات فان توابعها تحمل على مواضعها دون
الفاظها ومنه قوله • فما كعب بن مامة وابن سعدى • باكرم منك يا عمر الجوادا
فالجواد منصوب لانه محمول على محل يا عمر وجاز الرفع حملا على اللفظ اي
على لفظ المضموم وان لم يجز في سائر المبنيات الحمل على اللفظ فلا يقال جاء
هؤلاء الكرام بجر الكرام حملا على لفظ هؤلاء وانما يقال برفعه حملا على
موضعه وانما يجوز فيه الحمل على اللفظ لان الضم لاطراده ههنا اي في
المنادى المعرفة بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على
ما يرفع به اشبه الرفع في الفاعل فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك الضم
في المنادى مطردة لــــــــــــــا الشارح وقيل ان حركة المنادى عارضة

المفرد

فاشبهت لعروضها حركة المعرب لانها تحدث بعروض حرف النداء وتزول
بزوالها وهذا كانه اظهر ثم قال اما الاطراد فليس سببًا لجري المعرب
على لفظه فان نحو هؤلاء ايضا كسره مطرد ومع هذا لا يوجب اجراء
الصفة على لفظه اقول ليس هؤلاء وامس بداخل تحت ضابط
كلي حتى يقال ان كسره مطرد اذ ليس كل ما كان جمعًا لاسم الاشارة كهؤلاء
وظرفا كامس يطرد فيه البناء على الكسر وهنا اي على جواز النصب والرفع
يا زيد الكريم الحليم رفعا ونصبا وانما جاز فيه الرفع وان كان مضافا لانه
في حكم المفرد لان اضافته لفظية واذا كان الوصف مضافا او كان الوصف
لمضاف سواء كان بالاضافة الحقيقية او لا من المنادى فالنصب واجب
ليس الا النصب وذلك لان الوصف اذا كان مضافا كان حكمه حكم
المنادى اذا كان مضافا في وجوب النصب واما اذا كان الوصف لمضاف
فيجب نصبه ايضا لان المنادى المضاف لا يجوز بناؤه على الضم حتى
يرفع صفته حملا على لفظه نحو يا زيد ذا الجمة الوصف مضاف
ويا عبد الله الظريف الوصف لمضاف وكذا سائر التوابع من التاكيد
وعطف البيان والبدل والمعطوف بحرف يجوز فيها النصب والرفع اذا
كانت مفردة جارية على مضموم غير مبهم الا البدل والا نحو زيد
وعمرو من المعطوفات التي لا تكون مصدرة بلام التعريف فان
حكمهما وكذا حكم التاكيد اللفظي على الاكثر لانه هو الاول لفظا
ومعنى حكم المنادى بعينه في الاعراب والبناء مطلقا اي سواء
كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا وذلك لان
البدل في حكم تكرير العامل لانه المقصود بالذكر والاول كالتوطئة

لذكره وكذا المعطوف المخصوص لان حرف العطف قائم مقام العامل فاذا لم يكن
معه في اللفظ لام التعريف التي لا يجتمع مع حرف النداء جعل في اللفظ كالمنادى
المستانف باشرة حرف النداء كسائر التوابع مضافة في ان حكمها حكم
المنادى نحو يا زيد زيد ويا زيد صاحب عمرو اذا ابدلت الم تبع
ابا علي والزمخشري في انه جعل زيد الثاني بدلا من الاول وسيبويه
جعله عطف بيان والظاهر انه تاكيد لفظي لافادة البدل وعطف
البيان ما لا يفيده الاول ونحو يا زيد وعمرو ويا زيد وعبد الله اذا
عطفت تقول في التوابع غير البدل والمعطوف المخصوص يا تميم اجمعين
بالنصب واجمعون بالرفع وهذا مثال للتاكيد المفرد ويا تميم كلهم
او كلكم مثال للتاكيد المضاف ويا غلام بشر وبشرا مثال لعطف البيان
المفرد ويا غلام ابا عبد الله مثال لعطف البيان المضاف وجاز في
قوله اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا اربعة
اوجه ضم الاول ونصب الثاني والثالث على عطف البيان من موضع
الاول او التاكيد او على المصدر بمعنى يا نصر انصر نصرا نصرا او على
ان الثاني عطف بيان والثالث مصدر او بالعكس وضم الاول
ورفع الثاني على انه عطف بيان من اللفظ ونصب الثالث اما على انه
عطف بيان من الموضع او على المصدر وضم الاول والثاني على ان
الثاني بدل من الاول ونصب الثالث على عطف البيان او على المصدر
ونصب الاول وجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا
كما يقال طلحة الخير وحاتم الجود والتنكير للتفخيم ونصب الثالث اما
انه عطف البيان او على المصدر قال الصغاني انشد سيبويه هذا البيت

لرؤبة وليس لرؤبة ومع ذلك تصحيفٌ والرواية لقائل يا نضر نضرا انضرا
بالضاد المعجمة والنضر هنا صاحب بن سيار وبعده بلغ هداك الله
بلّغ نضرا نضرَ بنَ سيار عيشي وَقْرا ويا عمرُو والحارث مثال للمعطوف
المصدر بلام التعريف فيجوز رفعُهُ ونصبُه ولا يُجعل كالمنادى
المستأنف لوجود ما يمنع من ذلك وهو لام التعريف ويختار الخليل
في المعطوف المصدر بلام التعريف الرفعَ مع تجويز النصب تنبيها على
كونه مستقلا في المعنى غيرَ تابع للاول ويختار ابو عمرو بنُ العلاء
النصبَ لانه بسبب اللام يمتنع وقوعُهُ موقعَ المعطوف فامتنع انْ يُجعل
حركتُهُ كحركة ما باشر حرفَ النداء ويختار ابو العباس المبرّدُ الرفعَ فيما
يصح نزع اللام عنه لانه اذا صح نزعُ اللام عنه جاز تقديرُ دخول
حرفِ النداء عليه فكان الاَولى ان يُحرَّكَ بحركة المنادى تنبيهًا
على كونه منادى مستقلاً في المعنى كالحسَن فان الاَعلامَ المنقولةَ
عن الصفات تكون اللام فيها عارضةً لانها لم تُجعل مع اللام اعلامًا
حتى يكون اللام كاحد حروفها فلا يصح نزعُها كما في البيتِ والنجمِ و
انما جاز دخول اللام على هذه الاعلام للمح الوصفية الاَصلية
ولمدح المسمّى بها ان كانت متضمنة له نحو الحسَن والحُسَين او للذم ان
متضمنةً له نحو القبيح فكانها اُخرجتْ عن العلمية واطلقتْ على ا
بها اوصافا ويختار النصبَ فيما لا يصح نزعُ اللام منه لانه اذا لم
يصح نزعُهُ منه امتنع مباشرة حرف النداء مطلقا كالنجم والصعق من
الاعلام الغالبة الاتفاقية فانه لا يصح نزعُهُ منها لانها انما صارت
اعلاما معه فصار كبعض حروف الكلمة وكذلك نحو الرجل مما يلزمه اللام

وقوعه موقع المعطوف

بلغ

لقصد التعريف فان حرف التعريف لا تحذف مما يُعرَّف به لئلا يُظن
بقاؤُهُ على اصل التنكير فان اختيار المبرّد فيه النصبُ اذا عطف على
المنادى المضموم نحو يا زيد والرجلَ حيث لم يسوّغوا يا زيد ورجل كانهم
كرهوا بناءه من غير علامة تعريف لانه انما يكون مبنيا لكونه مفردا معرفة
فلو نزع اللام عنه لم يبق فيه تعريف اللام وليس بما مذكورا معه فلا يشابه
الضميرَ فكيف يُبنى بخلاف العلم فانه جاز ضمه اذا كان معطوفا نحو يا زيد
وعمرو لوجود مشابهته مع الضمير بالافراد والتعريف وان لم يكن معه
حرف النداء واذا وُصِف المنادى المضمومُ بابنٍ وبابنةٍ لا بِبنتٍ وهو اي
الابن بين علمينِ بُني المنادى معه اي مع الابن على الفتح والظاهر ان
المصنّف تبع في هذا عبدَ القاهر فانه قال جُعل الابن مع الاول شيئا واحدًا و
بُنيا على الفتح فيكون حركة الاول وحركة الابن حركتي بناء عنده كانه
جعلهما بمنزلة كلمة واحدة نحو خمسة عشر وقيل انهما حركتا اعراب والصحيح
ان حركة الاول حركة بناء وحركة الابن حركة اعراب والاَولى ان يقول
هكذا اذا وصف المنادى العلم المضمومُ بابنٍ المتصل بموصوفه المضاف
الى العلم اختير فتح هذا المنادى لكثرة استعماله فاحترزنا بالعلم عن
نحو يا رجلُ ابنَ زيدٍ وبالمضموم عن المنادى المنصوب والمجرور وبالمتصل
بموصوفه عن نحو يا زيدُ الظريفُ ابنَ عمرٍو وبالمضاف الى العلم عن نحو
يا زيدُ بنَ اخينا فان المنادى في هذه الامثلة لا يبنى على الفتح لعدم كثرة
الاستعمال فيها اتباعا لحركة الاول لحركة الثاني فانه لما كثر استعماله
خُفّف بالاتباع لان الاتباع اخفُّ من مخالفة الاعراب وجعل الاول
تابعًا للثاني مع ان الثاني تابع له لانه لو جعل الثاني تابعا للاول لوجب

بلغ

وصف المنادى بابن وابـ

ضمه لضم الاول والفتحة اخف من الضمة ولانه لا بحث في صحة لان
الفتحة هي الحركة المستحقة في الاصل لكونه مفعولا به بخلاف ضم الثاني
فانه لا وجه له وتنزيلهما منزلة كلمة واحدة لشدة الاتصال بين هذا الموصوف
وصفته فما نزّلا منزلة كلمة واحدة لشدة الاتصال أُتبع لان مثل هذا
الاتباع انما جاء في كلمة واحدة نحو ابنم وامرء بخلاف ما اذا لم يقع الابن
على الشرائط المذكورة فانه لا يبنى مع المنادى على الفتح كما بيّنا ذلك
وكذا في غير المنادى نزّل الابن المشروط بما ذكرنا مع موصوفه بمنزلة
كلمة واحدة فيحذف التنوين من الموصوف بابن حال كونه واقعا بين
علمين حذفا واجبا ويحذف الف ابن خطا كل ذلك لكثرة الاستعمال
نحو يا زيد بن عمرو فتح المنادى لاجتماع شرائط الفتح فيه ويا زيد
ابن اخي لم يفتح لان الابن مضاف الى غير العلم وهذا زيد بن عمرو
حذف التنوين من زيد الموصوف بابن والفه لاجتماع شرائط الحذف
فيه وزيد ابن اخي لم يحذف التنوين والالف لان الابن مضاف الى
غير العلم وجوّزوا في الوصف اي في حالة الوصف بابن اثبات التنوين
في موصوفه في الضرورة لا في غيرها لان اثبات التنوين ردّ الاسم الى
اصله كما في غير المنصرف عند الضرورة وانما قال في الوصف لانه يجب اثباته
في حالة الخبر بابن في غير الضرورة ايضا نحو قوله تعالى وقالت اليهود
عزيرٌ ابنُ الله بالتنوين واثبات الالف اذا كان خبرا ويحذفهما اذا كان
صفة نحو جاريةٌ من قيسٍ بن ثعلبه قباء ذات سرة مقعبة فاثبت التنوين
في قيس مع شرائط حذفه لضرورة الشعر وقال بعضهم ان ابن ثعلبة بدل
وقصده ان يخرجه عن الشذوذ وهو بعيد لان المعنى على الوصف القباء

ضامرة البطن والمقعبة السرة التي دخلت في البطن وعلا ما حولها وصار
موضعها كالقعب ولا ينادى ما فيه الالف واللام كراهة اجتماع علامتي
التعريف اما لان الاستغناء باحدهما حاصل او لان بينهما تنافرا لان
حرف النداء في المفرد المعرفة يقتضي البناء واللام كانها تقتضي الاعراب
لانها ترجح جانب الاسمية لانها بمنزلة التنوين لمعاقبتها اياه بل يتوسل
في ندائه بالمبهم المحتاج في الدلالة على تعيين الذات الى اسم آخر وانما
يتوسل به ليحتاج لرفع الابهام الى ما هو المقصود بالنداء والمبهم الذي
يتوسل به في نداء المعرف باللام شيآن اي مقطوع الاضافة لانه بالمضاف
اليه يختص نحو اي الرجال فلا يصلح للتوسل لان الوسيلة كما عرفت لا
ينبغي ان تكون بمبهمة واسم الاشارة فانه انما يتوسل به لابهامه وشدة
احتياجه الى المعرف باللام الذي هو المقصود بالنداء نحو يا ايها
هاء التنبيه فيه عوض من المضاف اليه لاي مع انه مناسب للنداء
لان النداء ايضا هو التنبيه ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل جعل اسم
الاشارة فيه صفة اي لانه اوضح من اي ولا يسوغ في الوصف المفرد
هنا اي حيث يتوسل بالمبهم في نداء المعرف باللام الا الرفع وان
كان القياس يقتضي جواز نصبه ايضا لانه وصف مفرد لمنادى مضموم
لانه المقصود بالنداء والمبهم وسيلة الى جعله منادى فنبه بالزام
الرفع على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشر حرف النداء فجعل لفظه
موافقا للفظ المنادى اذ لا فرق بين الضم والرفع من حيث اللفظ و
كذا لا يسوغ في توابعه اي توابع هذا الوصف الا الرفع لانها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني

المضموم ويدل على اعرابه اي اعراب هذا الوصف وان كان في الحقيقة
هو المنادى فينبغي ان يكون مبنيا نحو قوله يا ايها الجاهل ذو التنزي
لا توعدني حية بالنكز فان هذا الوصف لو كان مبنيا لوجب في تابعه
المضاف وهو قوله ذو التنزي النصب كما يجب في تابع المنادى المضموم
المضاف ولا يجوز ان يكون ذو التنزي صفة لأي بعد صفة لانه
حينئذ يجب نصبه ايضا قال سيبويه تقول يا زيد الطريف ذو الجمة
اذا جعلته صفة للطريف وان حملته على زيد تنصب والتنزي النزو
والتسرع اي لا ارهب وعيد موعد وان كان خبيثا داهية ولهذا
اي للفظ هذا دون اي وجه آخر وهو ان يكون هذا بمنزلة غيره من
الاسماء المستقلة بانفسها ولا يكون وسيلة الى نداء المعرف باللام
وذلك لكون هذا اوضح من اي ولهذا قد يقتصر على يا هذا من دون
الصفة بخلاف اي فانه لا يستقل بنفسه فلا يقال يا ايها من دون
الصفة فجاز في وصفه على هذا النصب كما جاز الرفع نحو يا هذا الطويل
لانه ليس الوصف حينئذ مقصودا بالنداء حتى يجب رفعه وينبغي
ان لا يكون الوصف في هذا اذا جعل هذا اسما مستقلا اسم جنس
ولكن يكون الوصف مشتقا لانه اي لان هذا لا يوصف باسم الجنس
الا وهو غير معلوم بتمامه ولا مستقل بنفسه لانه اذا كان غير معلوم
بتمامه ينبغي ان يوصف باسم الجنس ليتعين الذات المشار اليها
المبهمة به ولا يوصف بالمشتق لانه عام لا يدل على تعيين ذات
دون ذات فاذا جعل مستقلا بنفسه جعل وصفه مشتقا تنبيها على
انه اسم مستقل غير متوسل به الى نداء المعرف باللام وهذا يعني

كلام الشيخ الرضي فانه قال وفصل بعضهم في وصف هذا وقال ان كان مما
لا يستغنى عنه يلزمه الرفع نحو يا هذا الرجل وان كان مما يستغنى عنه نحو
يا هذا الطويل جاز الرفع والنصب وقالوا يا الله خاصة اي لم يدخل حرف
النداء من جملة ما فيه اللام الا على لفظ الله حيث تمحضت اللام في الله
للتعويض من الهمزة لان اصل الله الاله وهو فعال بمعنى مفعول من الالهة
وهي العبادة فحذف الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار اللاه فسكن
اللام الاولى وادغمت في الثانية لزوما وجعلت اللام عوضا من الهمزة و
لذا قطع الهمزة ايذانا من اول الامر على ان اللام لم تبق على دلالة التعريف و
انما تمحضت للتعويض حال كونها منخلعا عنها معنى التعريف استغناء
بالتعريف الذاتي واذا انخلع عنها معناه كانت لازمة للكلمة فيكون سبب
جواز دخول حرف النداء عليه اجتماع امرين في لامه كونها عوضا من همزة
الاله ولزومها للكلمة فعلى هذا لا يجوز دخول حرف النداء على نحو النجم والصعق
لان اللام فيها وان كانت لازمة الا انها ليست عوضا من شيء وكذا لا يجوز
دخوله على نحو الناس لان اللام فيه وان كانت عوضا عن همزة اناس الا انها
ليست بلازمة وقد شذ قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة
بالوصل عني وانما كان شاذا لانه ليس فيه سبب دخول حرف النداء عليه
من اجتماع الوجهين لانه انما حصل فيه وجه واحد وهو كونها لازمة واشد
منه في الشذوذ قوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا
وانما كان ابعد لانه ليس فيه وجه من الوجهين لا اللزوم ولا العوض واذا
كرر المنادى بلفظه في حال الاضافة جاز فيه نصب الاسمين على حذف
المضاف اليه من الاول وانما حذف لدلالة المضاف اليه في الثاني عليه لانه

لانه هو بعينه وانما جاز نصبهما لان الاول على هذا التقدير منادى مضاف و
الثاني تابع له على انه بدل او عطف بيان او تاكيد وتابع المضاف يجب نصبه
سواء كان مضافا او مفردا وقال الشارح لان كل واحد منهما منادى مضاف
وفيه نظر لان الثاني ليس بمنادى او نصبا لاسمين على اقحام الاسم الثاني
بين المضاف والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه فانه قال ان الثاني مقحم تاكيد
لفظي للاسم الاول ولما كان حكم التاكيد اللفظي حكم المنادى المؤكد في
الاعراب والبناء حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا لان الاول
محذوف التنوين للاضافة وانما جاز هنا الفصل بين المضاف والمضاف اليه
في السعة مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظرف لانه
لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل
وقال السيرافي ان الاسم الاول كان مضموما ففتح اتباعا
لنصب الثاني كما يا زيد بن عمرو وجاز ضم الاول على ان يكون منادى مفردا
معرفة ولا يجوز ضم الثاني لانه مضاف او كالمضاف نحو يا تيم تيم عدي لا
ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر معناه اقروا بفضلي وكفوا عن
اذاي لئلا اصبتم واذا اضيف المنادى الى ياء المتكلم نحو يا غلامي جاز اسكان
الياء وهو الاكثر في الاستعمال اذ لم يلزم من اسكانه اجتماع الساكنين
وذلك لعدم الاحتياج الى الحركة لوقوعه ابدا بعد كلمة اخرى مع انه
حرف العلة وجاز فتحه وهو الاصل عند بعضهم قالوا لان واضع
المفردات نظر الى الكلمة حالة افرادها دون تركيبها وكل كلمة على
حرف واحد كواو العطف وفائه فالاصل فيها الحركة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن والاصل في تلك الحركة الفتحة لعدم احتمالها الحركة الثقيلة

المنادى الى ياء المتكلم

من الضمة والكسرة لخفتها بسبب كونها على حرف واحد كما جاز الاسكان و
الفتح في غير النداء وجاز حذفه اي حذف الياء في النداء اجتزاء عنه بالكسرة
فانها لما كانت اخت الياء كانت تدل عليه بعد حذفه اذا كان قبله كسرة
احترازا عن نحو يا فتاي فانه لا يحذف منه الياء لعدم الكسرة قبله وهو
اي حذف الياء في غير النداء قليل لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
من الكلام غير النداء فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليتوجه الى المقصود لكن
حذفه في غير النداء في الفواصل والقوافي ليس بقليل نحو قوله تعالى تقبل
دعاء اي دعائي وكيف كان نكير وكيف كان نذير وجاز ابداله اي ابدال
الياء الفا لانه نوع من التخفيف كما يبدل في لغة طي الياء الواقعة بعد
الكسرة الفا فيقال في دعي دعا ولا يكاد ابداله الفا يوجد في غير النداء
وانما يوجد كثيرا في النداء نحو يا ربا تجاوز عني وعليه يحمل قوله صلى الله
عليه وسلم انفق بلالا ابا لالف فانه في الاصل يا بلالي فحذف حرف
النداء وقلب الياء الفا واما من رواه مضموما او منونا على جعل بلال
بمنزلة اسم جنس نحو لكل فرعون موسى فليس مما نحن بصدده وقيل معناه
انفق بغير لفظة لا بمعنى انه اذا سئلت فلا تجب بلا وجاز ابداله تاء
تانيث في يا ابت ويا امت خاصة يعني اذا كان المنادى المضاف الى
ياء المتكلم ابا وامّا يجوز فيهما ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى
ياء المتكلم مع جواز ابدال الياء فيهما تاء خاصة وذلك لانهما مظنتا
التفخيم والتاء قد تدل عليه نحو علامة ونسابة وجاز فيه اي في التاء
الحركات الثلث الكسر وهو الاكثر لمناسبتها التاء التي هي بدل منها والفتح
لانها بدل من ياء حركتها الفتح اذا حركت والضم لانه تاء تانيث يشبه تاء

تقف والاتحش من ذو الاجل

فمن روى بلالا

تا وطلحة فيضم وحكى يونس جواز حذف التاء المبدلة عن الياء للترخيم و[illegible]
فتح ما قبلها للا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء نحو [illegible]
الشارح الاصل يا ابا ويا اما [illegible] حذف الالف
اقول [illegible] س واما المحكي عنه ما ذكرنا على ما [illegible]
ح مع انه لو كان مراد المص ذلك لوجب ان يذكر هنا البحث
حيث ذكر جواز ابداله الفا والوقف عليه اي على التاء بالهاء عند [illegible]
لانها تاء تانيث والقراء يقف عليه بالتاء لانه ليس محض التانيث
كما في اخت وبنت وجاز مع التاء الالف فيقال يا ابتا ويا امتا لانه جمع
بين العوضين وهو جائز دون الياء اي لا يجوز مع التاء الياء فلا
يقال يا ابتي لانه جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جائز نحو قوله
يا ابتا علك اوعساكا ونحو قولها اي قول امراة يا امتا ابصرني راكبا
يسير في مسحنفر لاحب فقد جمع في البيتين بين الالف والتاء
والمسحنفر الواسع واللاحب الطريق الواضح ويا ابن ام ويا ابن عم
خاصة مثل باب يا غلامي اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى ا[illegible] ابن عم
او الام المضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف
الى ياء المتكلم وذلك لكثرة الاستعمال وجاز الفتح في ميمهما مطردا
شاما اجتزاء بالفتحة عن الالف وان لم يجز الفتح في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم الا على وجه الشذوذ وذلك لكثرة الاستعمال
وزيادة الاستثقال فان المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم اثقل
من المضاف الى ياء المتكلم هذا هو المشهور في جواز الفتح في ميمهما
وقول المص لخمسة عشر بجعل الاسمين اسما واحدا اشارة الى ما نقل

ابن السراج عن ابي العباس فانه قال قال ابو العباس سالت ابا عثمان عن
قول من قال يا ابن ام لا تشغل فقال فيه عندي وجهان احدهما ان يكون
اراد يا ابن امي فقلب الياء الفا فقال يا ابن اما ثم حذف الالف استخفافا
من اما والوجه الاخر ان يكون ابن جعل في ام على خمسة عشر وحكم المندوب
وهو المتفجع عليه نحو وا زيداه او المتوجع به نحو وا ويلاه ولحقت بقوله بمنزلة اما
وهو مشترك بين النداء والندبة او بوا وهو مختص بالندبة عن نحو تفجعت
على زيد حكم المنادى في البناء والاعراب فيقال وا زيد وا عبد الله و
اما المتعجب خبر اذا كان معرفا وكذا حكم توابع المنادى على التفصيل المذكور
وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة ولانه مخصوص بالتفجع
عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال والاكثر ان يلحق اخره
الفا لطلب مد الصوت لاظهار التفجع والاعلام بالمصيبة وجاز تركه
اي ترك الالحاق سواء كان التفجع بيا نحو يا زيداه او بوا وقال الاندلسي
يجب الحاقها مع يا للا يلتبس بالنداء المحض وتقول يا غلامهوه في
يا غلامه ويا غلامهموه في يا غلامهم فالحق بهما الواو دون الالف
وان كان الاصل في باب الندبة الالف لان المد فيه اكثر منه في
الواو والياء هربا من الالتباس وذلك لانه لو الحق بهما الالف وقيل
يا غلامهاه يا غلامهماه في يا غلامه يا غلامهم ما ه التبس غلام المذكر الغائب
بغلام المونث الغائب والتبس غلام الجمع بغلام المثنى وكذا يلحق الياء
في يا غلامكيه في غلام المخاطبة للا يلتبس بغلام المخاطب ويلحق الالف
المضاف اليه وان كان المندوب هو المضاف لشدة الاتصال بين
المضاف والمضاف اليه مع انه لو الحق المضاف لانفصل عن المضاف

النداء

لانهم ما اقاموها الا وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فبقى يا رجل فكرهوا
ان يحذفوا حرف النداء وقيل لا يجوز حذفه من اسم الجنس لانه ان كان
نكرة لا يجوز حذفه لانه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا على
المنادي ومتهيا لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة وان كان متعرفا
بحرف النداء فكذلك لا يحذف لان حرف التعريف لا يحذف مما تعرف
به لئلا يظن بقاوه على اصل التنكير وكذلك لا يجوز حذفه من اسم
الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم
مشارا اليه وبين كونه منادى اي مخاطبا تنافر فلما اخرج عن اصل وضعه
بجعله مخاطبا بسبب النداء احتيج الى علامة ظاهرة دالة على ظاهر
ذلك وهي حرف النداء ولا في المستغاث والمندوب وهما المستغاث والمندوب
من المخفف على تقدير حذف حرف النداء عنهما المنافي لمقتضاهما لان
مقتضاهما مد الصوت والتطويل لطلب الاستغاثة واظهار التفجع وحذف
حرف النداء مناف لهما نحو يوسف اعرض عن هذا حذف حرف النداء من يوسف
لكونه علما وايها الرجل كان القياس ان لا يحذف حرف النداء من اي ايضا
لانه اسم جنس على ما قررناه لكن لما كان المقصود بالنداء صفته كما عرفت
وهي قبل النداء معرفة جاز حذفه ومثل اصبح ليل اي ادخل في الصباح
وصر صبحا يا ليل قيل اول من قال هذا امراة طرقها امرؤ القيس وكان
مبغضا عند النساء فجعلت تقول يا خبيث الفتيان اصبحت فيقول لا فرجعت الى
خطاب الليل كانها تستعطفه لفرط مشقتها فقالت اصبح ليل فذهب مثلا
يضرب في شدة طلب الشي وافتد مخنوق اي يا مخنوق وهو مثل يضرب
لكل مضطر يحمل بافتداء المال تخليصا لنفسه عن الشدائد واعور عينك

اليه نحو طاميين المؤمنيناه وكذا يلحق الجزء الاخير من المضاف نحو يا
طالع الجبلاه وكذا يلحق آخر الصلة نحو وامن حفر بير زمزماه ولا يلحق
الصفة وانما يلحق الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصاله بصفته
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته خلافا ليونس و
الكوفيين فانهم اجازوا الحاق الالف باخر الصفة نحو وازيد الظريفاه
وليونس ان يقول اتصاله بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال
بين المضاف والمضاف اليه الا انه من جهة المعنى اتم وذلك لان الصفة
عبارة عن الموصوف وصادقة عليه بخلاف المضاف اليه والصلة فانهما
لا يصدقان على المضاف والموصول ولا يندب الا الاسم المعروف المشهور
سواء كان علما او لا وليس كونه علما شرطا فلو كان علما غير معروف لم يجز
ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته لان المراد من الندبة تفجع
المتكلم للنادب والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهما لا يحصلان الا
بعد ان يكون المندوب معروفا مشهورا الا ان يكون المندوب متجا به
نحو واحسيناه فانه لا يشترط فيه ان يكون معروفا فلا يقال وارجلاه
لان معناه ليس معنى مبكيا لكونه غير معروف بخلاف العلم فانه ربما
اشتهر بالخير والصلاح فاذا سمع بذكره يتفجع بمصيبته ويجوز حذف حرف
النداء الا من اسم الجنس والمراد بالجنس هنا ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء او لا ومن اسم الاشارة ومن المستغاث ومن
المندوب لما في الاولين وهما اسم الجنس واسم الاشارة من وجوه
الحذف على ما قال ابن الحاجب ان اصل يا رجل يا ايها الرجل واصل
يا هذا يا ايهذا فحذف الالف واللام استغناء عنهما بيا وحذف اي

والحجر يا اعور احفظ عينك واطرق يا كروان وافتد مخنوق واصبح ليل واطرق كرا يا اعور احفظ عينك واحنا الحجر شاذ لانه قد حذف حرف النداء
في هذه الامثلة من اسماء الاجناس والتزم حذفه اي حذف حرف النداء
في اللهم لوقوع الميم خلفا وعوضا عنه واختص الميم تبركا باسمه تعالى وقال
الفراء اصله يا الله امنا بالخير فلما كثر وروده في الكلام حذف بعض الكلام
طلبا للخفة وليس قوله بوجه لانه لو كان اصله ذلك لما جاز ان يقال اللهم
العنه والكهم لا تؤمنهم وقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما شاذ
ويحذف المنادى عند الدلالة اي دلالة القرينة عليه لانه مفعول به فيجوز
حذفه كما يحذف المفعول به نحو الا يسجدوا فيمن قرأ الا بالتخفيف على انها
حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا واما فيمن قرأ الا بالتشديد
فلا يكون مما نحن بصدده لان اصله ان لا فادغمت نون ان في لام لا
ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب ولا زائدة اي فهم لا يهتدون
لان يسجدوا وللنداء احكام اخر تختص تلك الاحكام به من الزيادة
في المنادى والحذف منه واختلاف الصيغة بان يستعمل في النداء
صيغة لا يستعمل في غيره فالاول الحاقهم الزائد باخر هن وهو كلمة كناية
ومعناه شيء واصله هنو في احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذ
والتانيث ويكون الالحاق لغير الندبة والاستغاثة فيقال في الواحد
المذكر يا هناه اقبل على وزن فعال وفي تثنيته يا هنانيه اقبلا قال
ابن السراج وان كان القياس ان يقال في تثنيته يا هناهان اقبلا ولا
اعلم احدا يقول هذا وفي جمعه يا هنوناه اقبلوا وتقول في المؤنث
يا هنتاه اقبلي ويا هنتانيه اقبلا ويا هناتوه اقبلن وتكون تلك الزيادة
من الالف والواو والياء مجانسة لحركة المنادى وهو هن كما رايت في

الامثلة فان نون التثنية لما كانت مكسورة كانت الزيادة فيها الياء ولما كان
نون الجمع مفتوحا كانت الزيادة فيها الالف الا في الواحد المذكر فانها
اي فان الزيادة فيه الف نحو يا هناه ولو كانت الزيادة مجانسة
لحركته لوجب ان يقال يا هنوه بالواو لما قال الشارح فالزيادات مجانسة
لحركة المنادى فالالف في حال الرفع للمثنى والواو في حال الرفع للجمع
اقول ان كان المراد من قوله فالالف في حال الرفع الى اخره ان الزيادة
المجانسة هي الالف والواو فهو خطا فاحش لان الزيادة في المثنى
هي الياء لا الالف كما انها في الجمع هي الالف لا الواو وان كان المراد
ان الالف يلحق به في المثنى والواو في الجمع في حال الرفع فلا مناسبة
لهذا الكلام مع ما قبله ولا يليق هذا البحث بهذا المقام والهاء في
هناه بدل من الواو التي هي لام لهن اذ اصل هن هنو على راي وهو راي
البصريين اصله هناو ابدلت الواو هاء وبدل من الهمزة المنقلبة عن
الواو على راي فان اصله لما كان هناو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا
بعد الف زائدة ثم قلبت الهمزة هاء لكونهما من حروف الحلق والهاء
على راي لان هنا يصغر على هنيهة واصله من هنه وزائدة لغير الحاق
كبيان الحركة على راي وزائدة للوقف على راي وهو مذهب الكوفيين
وضعفوا المذهب الاخير بجواز تحريكه اي تحريك الهاء في المفرد والمثنى
والمجموع على رواية الاخفش حال السعة فيقال يا هناه فلا يجوز ان
يكون للوقف والمذاهب الثلثة الاول يبطلها ان العلامات اي علامات
التثنية والجمع والتانيث لا تلحق قبل اللام او ما هو بدل من اللام وهنا
العلامات لاحقة به قبل الهاء على ما ذكرنا الامثلة فلو كانت الهاء

كلما اوبد لا عنها لوجب الحاق العلامات بها فيقال هناهان في تثنية
المذكر وهناهون في جمع المذكر فبقي ما هو الصحيح من هذه المذاهب المذهب
الرابع والثاني من الاحكام المختصة بالنداء الترخيم وهو حذف في آخر
الاسم صوابه ان يقول هو حذف آخر الاسم لئلا يلزم ان يكون المحذوف هو
المحذوف فيه على سبيل الاعتباط جزافا او الاعتباط نحر البعير من غير علة بها
كذلك الترخيم حذف من غير علة موجبة له سوى التخفيف وهذا التعريف
شامل لترخيم المنادى ولترخيم غيره ولذا قال في اخر الاسم ولم يقل
في اخر المنادى لكنه جعل من الاحكام المختصة بالنداء لانه انما يجيء
في غيره في حال الضرورة ولا يجيء في حال السعة ويدخل فيه حذف تاء
التانيث لانه اخر الاسم بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج عنه الحذف في
في نحو يا غلام لان المضاف اليه ليس باخر الاسم وكذلك يخرج بقولنا
جزافا حذف لام يد ودم لانه واجب وشرطه اي وشرط الترخيم ان
لا يكون المنادى مضافا ولا مضارعا له لانه لا يجوز ترخيم آخر المضاف
اليه والا لم يكن الترخيم في اخر المنادى لان المضاف اليه ليس بممتزج
بالمضاف امتزاجا تاما لبقاء اعراب المضاف والاعراب لا يكون الا
في الاخر فلا يكون من تتمته فلا يجوز حذفه بالكلية ولا حذف اخره
وكذا لا يجوز ترخيم اخر المضاف لان المضاف اليه وان لم يمتزج بالمضاف
امتزاجا تاما لكنه لم ينفصل عنه بحيث يصح حذف اخره بدليل حذف
التنوين وهو علامة تمام الكلمة ولا مستغاثا لان المقصود من المندوب
التطويل ومد الصوت المنافي للترخيم ولا مستغاثا لما يكون في اخره زيادة
المد لان الزيادة تنافي الترخيم وكذا لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم

ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يجر فيه الترخيم الذي هو من
خصائص المنادى ولا جملة لان الجملة اذا سمي بها بقي على حال جزئيتها
قبل العلمية في استقلال كل منهما باعرابها من حيث اللفظ ودليل عن كل
واحد منهما معنى الاستقلال من حيث المعنى لان تأبط شرا من حيث المعنى
كزيد فلم يجز الحذف من الاول نظرا الى المعنى ولا من الثاني نظرا الى
اللفظ وشرطه ان يكون المنادى اما علما لان العلم لكثرة استعماله
منادى يليق به التخفيف مع انه لشهرته يكون ما ابقي منه دليلا على
ما القي زائدا على ثلثة احرف لاستكراههم نقص الاسم بسبب الترخيم
نقصا قياسيا مطردا بلا علة موجبة عن الثلاثي الذي هو اقل ابنية
المعرب واما بتاء تانيث فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة
احرف نحو ثبة وذلك لان وضع التاء لما كان على الزوال يكفيه
ادنى مقتضي للحذف مع انه لا يلزم منه نقص الاسم عن الثلاثي بسبب
الترخيم لانه مع وجود التاء كان ايضا ناقصا عنه لان التاء كلمة
اخرى ومثل يا صاح في ترخيم يا صاحب واطرق كرا في ترخيم اطرق
كروان على لغة من يقول يا حار فقيه شذوذان الترخيم وحذف بالضم
حرف النداء من اسم الجنس هذا على قول المبرد فانه قال انه مرخم
كروان ولا ضرورة الى ما قال لان الكرى ذكر الكروان فلا يكون فيه
الترخيم قال في الصحاح يقال للذكر منه الكرى ويقال له اذا صيد
اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرا وهو
مثل يضرب لمن يتكلم ويحضرته من هو اولى منه بذلك ومعناه
اخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعام قد اصطيدت

وحملت الى القرى من الشواذ لانتفاء العلمية فيها وتاء التانيث قران المحذوف
من المنادى يكون كالثابت في التقدير لان الترخيم فيه لما كان قياسا
مطردا صار الحذف فيه كالواجب فجعل المحذوف كالثابت كما يجعل
في واجب الحذف كذلك نحو قاض فيبقى ما قبل المحذوف على حركته او
سكونه الا ان يفضي الحذف الى التقاء الساكنين فيعود ما قبل الحذف
الى الحركة الاصلية وذلك عند ما كان المحذوف مدغما فيه وكان
المدغم متحركا في الاصل وقبله ساكن تقول يا راد في رادّ اسم فاعل من
ردّ فانه لما حذف الدال الثانية التقى ساكنان الالف والدال الاولى
فحركت الدال الاولى بحركة الاصلية واما ان لم يكن المدغم متحركا
في الاصل نحو اسحارّ وهو نبت فسيبويه يفتح المدغم ويقول يا اسحارَ
اتباعا لما قبله من الفتحة والالف وغيره يكسر للساكنين . او يجعل
عطف على قوله يكون ما بقي كانه اسم براسه نظرا الى ان الترخيم وان
كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فصار المحذوف فيه لكونه بلا
علة موجبة قياسية نسيا منسيا فمتفق على الاول وهو ان يكون المحذوف
كالثابت يا حارِ بكسر الراء في يا حارث ويا هرقْ بسكون القاف في يا
هرقل ويا ثمو في يا ثمود ويا كروَ في يا كروان ويا حمراو في المسمى بحمراوي
ويا شا ادجي في يا شاة ادجي من دجن فلان دابته دجنا اي حبسها
واساء علفها حتى تهزل ودجنت هي بنفسها يتعدى ولا يتعدى فهي
شاة داجن ويا طلح في يا طلحة وعلى الثاني وهو ان يجعل ما بقي
كانه اسم براسه يا حارُ ويا هرقُ بضم الراء والقاف ويا ثمي في يا
ثمود فانه لما حذف الدال وجعل الباقي كاسم براسه صار الواو في

آخر اسم متمكن في الاصل قبلها ضمة فقلب الواو ياء والضمة كسرة كما في ادلٍ
جمع دلو بخلاف من لم يجعل الباقي كاسم براسه فانه لم يكن الواو حينئذ في
الطرف تقديرا ويا كرا في كروان فانه لما حذف الالف والنون منه وجعل
الباقي كاسم براسه اذ تفع المانع من قلب الواو الفا وهو وقوع الساكن بعد
واما من لم يجعل الباقي كاسم براسه فيكون المانع موجودا تقديرا فلا يقلب
الواو الفا ويا حمراء في حمراوي فيمن عمّا بقلب الواو همزة فانه لما حذف
ياء النسبة وجعل الباقي كاسم براسه صارت الواو في الطرف بعد الالف
الزائدة فقلب همزة كما في كساء ورداء بخلاف من لم يجعله كاسم براسه فان
الواو حينئذ غير واقعة في الطرف وانما هو في الوسط تقديرا فلا يقلب همزة
قال الشارح في تعليله لانه واو بعد الف زائدة فحقه ان يقلب همزة كما هو
قاعدة الاعلال في نحو قائل ويقتضي هذا ان يقلب الواو ايضا همزة على الاول
لوجود تلك العلة بعينها ثم قال فلذلك قال المص فيما زعموا اي قالوا هكذا
وليس ببعيد لان يقتضي هذه العلة قلب الواو همزة في الموضعين اقول
لو كان العلة ما ذكره الشارح لاقتضى ذلك ان يكون مقتضاها القلب في
الموضعين ولكن العلة هي ما ذكرنا وكذلك علة القلب في نحو قائل ليس
ما ذكره بل العلة فيه هي وقوع الواو عينا في اسم فاعل اعل فعله هكذا
ذكر اهل التصريف واما قوله فيما زعموا فالاولى ان يقال انه اشارة
الى انه ينبغي ان لا يجوز في يا حمراوي الوجه الثاني للاحتياج ان يكون
فعلاء بفتح الفاء لغير التانيث وهو غير موجود فالواو حمراء هذه الكلمة
تصرف ان سمي بها وينفك عن النداء لبعد التانيث فيها لان همزته
اذن ليست منقلبة عن الف التانيث وانما هي منقلبة عن الواو المنقلبة

عن الهمزة المنقلبة عن الف التأنيث وفيه نظر لانها بدل عن حرف التأنيث
وان كان بمراتب والاولى ان لا يتصرف نظرا الى الاصل او نقول الهمزة
في يا حمراء المرخمة هي الهمزة التي كانت فيها قبل الحاق ياء النسبة
بها وذلك لانها انما قلبت همزة وفاقا لوجود ياء النسبة بعدها فلما حذفت
الياء ثانيا رجعت الواو الى اصلها وتقول على الوجه الثاني يا شاه بالهاء
في يا شاة بتاء التأنيث وذلك لان اصل شاة شوهة بدليل شويهة في
التصغير فحذفت الهاء وقلبت الواو الفا فصار شاة فلما رخم على الوجه الثاني
اعيد لام الكلمة وهي الهاء فصار يا شاه وانما اعيد لان ما قبل المحذوف
ان كان ثاني الكلمة وهو حرف لين يرد لان المنادى المضموم حكمه حكم
المعربات ولا يجيء في المعربات اسم على حرفين ثانيه حرف لين لئلا يبقى
الاسم المعرب على حرف واحد لانه يجب حذف حرف اللين عند
التقائه ساكنا او مع التنوين للساكنين قال الشارح اصله
شوهة فلما رخم اعيد لام الكلمة لئلا يبقى اسم متمكن على حرفين اقول
بقاء الاسم على حرفين ليس لاجل الترخيم بل كان ثابتا قبله لان تاء
التأنيث من شاة بمنزلة كلمة واحدة هذا على ان ما ذكره الشارح لو كان
علة للاعادة لوجب اعادته في نحو عدة وثبة لوجود ذلك فيه مع انه
لا يعاد فيه بالاتفاق فيقال يا عد ويا ثب ويا طلح بضم الحاء وقد
اجازوا يا طلحة في ترخيم يا طلحة على الوجه الثاني باقحام التاء
اي تاء التأنيث الساكنة التي كانت فيه قبل الترخيم بين الحاء
وفتحة لانه لو لم تقحم وقيل يا طلح بالضم لا يعلم ان المنادى
طلح او طلحة مرخمة وانما يكون التاء ساكنة لانه لا وجه لكسرها ولا

لانه منادى مفرد معرفة

لفظها ولا يجوز ضمها ايضا لئلا يلتبس المرخم بغير المرخم وانما فتحت الحاء مع انها
صارت ساكنة باقحام التاء بينها وبين حركتها لان ما قبل تاء التأنيث يجب ان
يكون مفتوحا وهذا الكلام على ما ترى لا يخلو من تعسفات وتمحلات بعيدة
فالاولى ان يقال في توجيه فتح تاء نحو يا طلحة ما قال الشيخ الرضي وهو قوله
ولغلبة الترخيم فيما آخره التاء عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع
معاملة المرخم اعني فتح التاء ومنه قوله كليني لهم يا اميمة ناصب
وليل اقاسيه بطيء الكواكب فانه اقحم التاء في يا اميمة بين الميم و
فتحته على ما قال المص او عومل آخر غير المرخم معاملة المرخم على ما اخترناه
ولا يجوز هذا الوجه الثاني في نحو يا صلح مما كان ترخيمه شاذا فلا يضم
يا صلح لان ضم التام لترخيمه الذي هو شاذ والتام ما هو شاذ اشد
من ارتكاب مجرد الشذوذ ولا يجوز الوجه الثاني في ترخيم المسمى بحبلوي
لما يلزم من كون الف فعلى لغير التأنيث وذلك لانه اذا حذف ياء النسبة
للترخيم وقيل يا حبلو يجب ان يقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ويقال يا حبلى فيلزم ان لا يكون الف فعلى مضمومة الفاء للتأنيث لانها
الف منقلبة عن الواو والف التأنيث لا تكون منقلبة عنها وفيه نظر
لجواز ان يقال لما حذفت ياء النسبة عادت الواو الى اصلها وهو
الالف ولا يجوز الوجه الثاني في المسمى بطيلسان على لغة كسر اللام
فلا يقال فيه يا طيلس بالضم وانما يقال يا طيلس بالفتح لما يلزم
في هذا الوجه مما ليس من ابنيتهم لانه ليس في الابنية بناء
فيعل في الصحيح بكسر العين وانما جاء في المعتل العين نحو سيد ولم
السيرافي ذلك نظرا الى ان المثال ليس باصل الا ترى انه

يجوز ان تقول يا منصُ في يا منصورُ اتفاقا مع ان منصورُ ليس من ابنيتهم فان
كان في آخر الاسم زيادتان في حكم زيادة واحدة بان تكونا زيدتا معًا لا بان
تكونا معًا لمعنىً واحدٍ لان كل واحدة من زيادتي سلمانٍ لمعنى آخر مع انهما قد
لانهما زيدتا معًا حذفتا ايضًا معًا سواء بقي بعد الحذف على اكثر من حرفين
او لا نحو يا اسمَ في يا اسماءُ اذا جعلناها فعلاء من الوسامة على ما هو
مذهب سيبويه فاما من جعلها افعالا جمع اسم فلا يكون تمامه زيادتان
زيدتا معًا وانما هي من باب منصورٍ وعمّارٍ ويا عثمُ في يا عثمانُ وتقول في
نحو بيانٍ ودمانٍ يا بيَ ويا دمَ بحذف الزيادتين لان بقاء الكلمة على
حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك خلافا للجرمي فانه
ذهب الى منع حذف الزيادتين في نحو بيان وان كان في آخره حرف
صحيح غير تاء احترازا عن نحو سعلاة فانه لا يحذف منه الا التاء لانه
بمنزلة كلمة واحدة قبله مدة زائدة كالالف والواو الساكنة المضموم
ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها حذفتا ايضا ان كان الباقي
بعد الحذف على اكثر من حرفين نحو يا منصُ في منصور لانه لما حذف
الحرف الصحيح لانه هو الآخر صارت المدة آخرًا فتبعته في الحذف
لانه بالحذف اولى من الصحيح وان لم يكن كذلك فالصحيح يحذف لا غير
فلا يحذف الواو والياء من سنَّورٍ وهبيّخٍ لتقويتهما بالحركة ولا من
بردُونٍ وقُبيطٍ لانهما لعلة المدة فيهما صارتا شبيهتين بالحرف الصحيح
ولا يحذف المدة من نحو مختار لانها ليست زائدة لانه مختير ولا من
نحو سعيد لئلا يبقى الاسم بعد الحذف على حرفين والجزء الثاني
من شطري المركب بمنزلة التاء لانه كلمة زيدت على الكلمة الاولى

لمعنى آخر اي لمعنى مغاير لمعنى الآخر

رجح مذهب سيبويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجموع ومذهب غيره بان قلب الواو المفتوح همزة لم يات الا في احد وبان اسماء وصفاء صفة بمعنى الحسناء لم يثبت لكون اسماء علما منقولا منها

في الاصل

بلغ

فاشبهت تاء التانيث فيحذف الجزء الثاني كما يحذف تاء التانيث قالوا
يا بعلَ في بعلبكَّ ويا خمسةَ في المسمى بخمسة عشر وفي الوقف يقلب
التاء هاءً على اللغتين ولا يجوز الترخيم في غير النداء الا في
الضرورة وذلك لكثرة استعمال المنادى ولكون المقصود بالنداء
هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للشروع في المقصود ويجوز
فيه اي في الترخيم في غير النداء المذهب الاول وهو ان يكون المحذوف
كالثابت عند المبرد خلافا لسيبويه وانما لم يسوغ فيه ذلك لان ارادة
المحذوف يدل على انه ترخيم والترخيم انما يكون في النداء اما اذا جعل
المحذوف نسيا فكانه لم يحذف منه شيء فلا يكون فيه ترخيم في
الظاهر وما انشد سيبويه من نحو الا اضحت حبالكم رماما واضحت
منك شاسعة اماما اي امامة فحذفت التاء وترك الميم على فتحه فلو لم
يكن المحذوف كالثابت لوجب ان يرفع اماما لانه فاعل اضحت فقد رد
المبرد وقال الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما والظاهر مذهب سيبويه
لانه قد جاء الترخيم في غير النداء على المذهبين اما على المذهب الاول
فكما في هذا البيت واما على المذهب الثاني فكقوله ديار مية اذ مي
تساعفنا اي اذ مية فرخم مية وجعل الباقي كاسم برأسه ولذا نونه
واما اختلاف الصيغة فقولهم يا نومان وهو كثير النوم ولم يستعمل
في غير النداء وكذا المعدول نحو يا فسق فانه معدول عن فاسق ولم يستعمل
فسق الا في النداء وهو معرفة ويا لكاع من لكع الرجل اذا لؤم و
الضابط ان كل ما هو على وزن فُعَل في سب المذكر وعلى فَعالِ في سب
المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع كان مختصا بالنداء ويا ملأمان

اي يا لئيم ويا مكرمان اي يا كريم وكذا كل ما هو على مفعلان فانه مختص
بالنداء ونحو اطوف ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع من
الشواذ لان لكاع فيه مستعمل في غير النداء فانه خبر للمبتداء وهو
قعيدته ومنه قولهم يا فل اقبل وليس بمرخم فلان بل هو اسم مبني على
حرفين جعل بمنزلة دم لان النداء موضع تخفيف ولا ادري وان كان
مرخم فلان قيل فلا كما يقال في ترخيم يا اهلال يا اهلا لكن ليس احد يقول
يا فلا ولقولهم في المونث يا فلة اقبلي ولو كان يا فل مرخم يا فلا
لكان يا فلة مرخم يا فلانة فينبغي ان يقال في ترخيمه يا فلان بحذف
التاء وابقاء الالف والنون وابقاء التاء لان الترخيم انما يكون في
آخر الكلمة وقول ابي النجم في لجة امسك فلانا عن فل من الفتنة استعمل
صيغة فل في غير النداء يقال سمعت لجة الناس بالفتح اي صوتهم
وصخبهم وعند نحويين فل نقديرا والذاهب عنه الواو التي هي لام الفعل
فكان اصله فلو كفسق حذف الواو منه كما حذف من يد ودم ومنها
اي من المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا باب الاختصاص ويكون
الاختصاص على طريقة النداء يعني ان يكون منقولا عن النداء وذلك
بان يذكر اولا ضمير المتكلم ويوتى بعده باي ويجرى مجراه في
النداء من ضمه والاتيان بعده بهاء التنبيه ووصفه بذي اللام
او يذكر بعد ضمير المتكلم في مقام اي اسم مضاف منصوب دال
على مفهوم ذلك الضمير وذلك اما ان يكون لمجرد بيان المقصود بذلك
الضمير لا للافتخار والتواضع نحو انا افعل كذا ايها الرجل اي انا
افعل كذا مختصا من بين الرجال بفعله وقد يكون للافتخار نحو انا اكرم

اي اكثر الطواف من طواف
ثم ارجع الى بيت امرأت
وصاحبته لئيمة

[illegible]

الضيف ايها الرجل اي انا اكرمه مختصا من بين الرجال باكرامه وللتواضع نحو انا
المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال فكل هذه صورته
صورة النداء وليس بنداء لان المراد من ضمة اي هو ما دل عليه ضمير
المتكلم السابق لا المخاطب وقولك ايها الرجل في محل النصب لانه حال لا
في تقدير مختصا من بين الرجال وانا معاشر العرب نفعل كذا كان الاسم المضاف
فيه قائم مقام اي ودال على مفهوم ضمير المتكلم ولا يثبت فيه حرف النداء
لاستكراههم استعمال علم النداء فيما لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة
كما في يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب لانه منقول من باب النداء
الى باب الاختصاص لان المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله وقد يكون
الاختصاص على غير طريقته اي طريقة النداء بان لا يكون منقولا من النداء
نحو نحن العرب اقرى الناس فانه ليس منقولا من النداء لان المنادى
لا يكون معرفا باللام فيكون نصبه بفعل مقدر اعني اعني العرب واخصهم
وقوله بنا تميما يكشف الضباب اي اخص تميما وليس منقولا عن النداء
والا لوجب ان يقال تميم بالضم لانه مفرد معرفة والضبابة سحابة
تغشى الارض كالدخان واعلم ان المص تبع ابن الحاجب في هذا الكلام
فانه قال ان المعرف باللام ليس منقولا عن النداء والمضاف يحتمل
الامرين اي ان يكون منقولا عن المنادى بنصبه بيا المقدرة كما في ايها
الرجل وان يكون بفعل مقدر كاعني واخص وقال
الا ان الاولى ان يقال انه منصوب نصب العرب اذ القول بانه على القياس
بجعله اصلا في نفسه مع صحته اولى من جعله منقولا وقال الشيخ الرضي
الاولى ان يقال نصب الجميع على انه منقول عن النداء اجراء لباب

فاعراب مفردات قولك ايها الرجل بعد انقـ
ـل اعرابها قبل النقل من بناء اي على
الضم لفظا ونصبه محلا بادعو او ونحوه وزد
الرجل صفة لان كل ما نقل من باب الى
باب فان اعرابه بحسب المنقول عنه لجلا
في محل النصب على الحالية

اي قد يكون بعض الاختصاص
منقولا عن النداء دون بعض

الاختصاص مجرى ولهذا لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب
لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف
النداء الذي لا يجامع اللام ومنها ما ينصب على المدح او الشتم او
الترحم انشاء نحو الحمد لله الحميد والحمد لله اهل الملك وحمالة
الحطب فمن قرأ بنصب حمالة واما من قرأ برفعه فيكون خبر مبتداء وهي
امرأته ومررت به المسكين فان هذه المنصوبات تنصب بفعل مضمر لا يظهر
وهو اعني او اخص او امدح او اذم او ارحم على حسب المواضع والغالب
عليه اي ما ينصب على احد هذه الاشياء التعريف بالاضافة او باللام وقد
جاء هذا النصب نكرة في قوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل
السعالي فان شعثا منصوب على الترحم وقبله فاوردها مرصدا حافظا
به ابن الدجى لاطئا كالطحال مفيدا معيدا لاكل القنيص ذا فاقة
ملحما للعيال ويأوي البيت القمير المستكن في اوردها للعير الوحشي
والبارز المنصوب للاتن والدجى الظلمة والدجى ايضا جمع دجية
وهو بيت الصائد وقيل للصائد الذي يرصد به الصائد الوحش ولاطئا
حال من ابن الدجى اي ملتصقا بالارض ليخفى عن الصيد يريد انه لزوقه
بالارض كلزوق الطحال بالجنب والمفيد هو المكتسب والمعيد هو الذي
اعاد اكل الصيد مرة بعد اخرى والقنيص الصيد والفاقة الحاجة
والملحم هو الذي يأتي باللحم اهله والغرض من هذه الاوصاف وصفه
بلزومه للصيد لفقره وسوء حاله والشعث جمع شعثاء والمراضيع جمع
مرضع اشبعت الكسرة فتولدت الياء ونحوها مفاليس جمع مفلس
والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان ومنها التحذير

تخصيص المدح

ف جمع مرضاع اي كثير الارضاع

تحذير

وهو اما منصوب هنا شامل لغيره من المنصوبات بتقدير اتق وما يؤدي
معناه واحترز به عن مثل زيدا في جواب من قال من اضرب فانه وان
كان منصوبا الا انه بتقدير اضرب لا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده احترازا
عن نحو زيدا في جواب من قال من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكنه
ليس تحذيرا مما بعده وقوله تحذيرا منصوب على انه مفعول له والعامل
فيه المصدر وهو قوله بتقدير اتق نحو اياك والاسد وماز راسك والسيف
اي نح راسك عن السيف ونح السيف عن راسك قاله قعنب اليربوعي لكنام المازني
حين جاء ليقتل بحيرا القشيري وقد اسر كنام فقال المازني دون اسيري
فقال له قعنب ذلك والسيف في يدي وماز ترخيم مازن فكانما [illegible]
كنام بلقب حتى ثم رخم هنا لان اللقب مما يسري الى الابناء وقيل انه
ترخيم مازني وفيه شذوذ ان ترخيم غير العلم وحذف حرف قبل ياء النسبة
اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يهلكك هكذا قاله جار الله
في تقدير اياك والاسد فحذف اتق لقصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود من
الكلام لان ذلك لا يقال الا اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيقا وكان
القائل يرى ان الوقت اضيق من ان يتكلم فيه بالفعل ثم حذفت النفس لعدم
الاحتياج اليه وذلك لانه انما جيء به عند وجود الفعل لكراهة الجمع بين ضميري
الفاعل والمفعول لشيء واحد ولما حذف الفعل مع الفاعل زال ذلك الاحتياج
وفي هذا التقدير تطويل للعمل فالاولى ان يقال انه في تقدير اياك بعد عن
الاسد والاسد بعد عنك ويجوز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد
اذا كان احدهما منفصلا لان حكم المنفصل حكم الظاهر وتقول اياك من الاسد
اي باعد نفسك منه واياك من ان تحذف الارنب والحذف رمي الارنب

بالعصا والخذف بالخاء المعجمة الرمي بالحصى قوله اياك ان تحذف يعني يجوز ان
يذكر المحذر به واو العطف ويكون الكلام حينئذ على جملتين يجوز ان يذكر
مع من ظاهرة او مقدرة ويكون الكلام على جملة واحدة ويكون من متعلقا بالفعل
المقدر وانما كان من مقدرة اذا كان المحذر منه مع ان فان ان لما كانت موصولة
طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تقدير اسم واحد جاز حذف حرف
الجر منها قياسا للتخفيف ولا تقول اياك الاسد يعني لا تحذف حرف الجر من
الاسم لا متناع تقدير حرف الجر لانه انما حذف من ان وان قياسا ومن غيرهما
انما يحذف سماعا نحو استغفر الله ذنبا اي من ذنب ولامتناع تقدير حرف العطف
لان حذفه اشذ من حذف حرف الجر لانه لم يثبت حذفه الا نادرا وقوله وا
قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب اعتراض لانه حذف
حرف الجر من المراء وهو اسم فاجاب عنه بقوله فشاذ لا يقاس عليه او
محمول على الضرورة والكلام في سعة الكلام او محمول على ان المراء مصدر
جار مجرى ان غادي فيحمل في جواز حذف حرف الجر منه على ما يقدر به من
ان مع الفعل وهذا قول ابن ابي اسحق او محمول على انه اي على ان
المراء شروع في كلام اخر منصوب بفعل مقدر وهو اخذر وما قبله وهو
اياك مستقل بنفسه ويكون من باب الاسد الاسد وهو قول الخليل وهكذا
قال ابن الحاجب وقال الشيخ الرضي هذا قول سيبويه او ذكر المحذر منه مكررا
المص تبع ابن الحاجب في هذه العبارة وفيها نظر لان ذكر ان كان مصدرا
معطوفا على قوله اما منصوب لكان فيه بعد من حيث المعنى وان كان
بلفظ ما لم يسم فاعله يلزم ان تكون او متصلة من حيث المعنى لان
او المتصلة ينبغي ان يليه مثل المذكور قبل واذا لم تكن متصلة تكون

تكون منفصلة وتكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني فيلزم ههنا ان يكون
اضرابا عن قوله اما منصوب بتقدير اتق الى اخره وليس كذلك ولو قلنا انه ذكر
مصدر منصوب على انه عطف على قوله تحذيرا لكان له وجه نحو الاسد الاسد
اي احذر الاسد والجدار الجدار اي احذر الجدار المتداعي والصبي الصبي
اي احذر ايطاء الصبي والطريق الطريق اي خل الطريق ونحو اياك اياك
فانه لا يجوز اظهار العامل عند بعضهم في المكرر نظرا الى تكرير الاسمين مع
ان احدهما منزلة النائب عن العامل وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول
معا وقد اجاز قوم اظهاره اذا كان المكرر اسما ظاهرا نظرا الى ان تكرير
المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كما في قوله تعالى كلا اذا دكت
الارض دكا دكا ومنها الاغراء ويكون مكررا ايضا كما يكون التحذير مكررا
وضابطه كل مغرى به مكرر او معطوف عليه بالواو مع معطوفه نحو اخاك
اخاك اي من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح واما الذي مع العطف
فنحو شانك والحج ونفسك وما يهمها والعامل فيه الزم ونحوه وعلة وجوب
حذفه ما ذكرنا في التحذير ومنها ما يضمر عامله من المنصوبات بشرط
يفسر ذلك العامل اما بلفظه او معناه او لازم معناه وانما يجب اضماره لئلا
يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي المفسر عامل من فعل وشبهه وقع
بعده اي بعد ما يضمر عامله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في
الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لا يعمل فيه بسبب العمل
في ضميره بحيث لو لم يعمل في الضمير لعمل فيه واحترز به عن نحو زيدا ضربت
فانه غير مشتغل بضميره لانه مشتغل به فلا يكون من هذا الباب لان عامله
ظاهر وهو الفعل المؤخر او متعلقه اي او مشتغل عنه بمتعلق ضميره ومتعلقه

قد يكون مضافا الى الضمير نحو زيدا ضربت غلامه او موصوفا بالعامل نحو زيدا
ضربت رجلا يحبه او موصولا له نحو زيدا ضربت الذي يحبه وغير ذلك
من المتعلقات ويشترط فيه ان يكون الضمير او متعلقه منصوبا لفظا او محلا
فالاولى ان يقول مشتغل عنه بنصب ضميره او بنصب متعلقه لفظا او
محلا احترازا عن نحو ازيد ذهب به على ما يجيء ان شاء الله تعالى نحو زيدا
ضربته المضمر مفسر بلفظه او زيدا مررت به المضمر مفسر بمعناه او زيدا
ضربت غلامه المضمر مفسر بلازم معناه اي ضربت في المثال الاول وجاوزت
في المثال الثاني لان مررت بمعناه واهنت في المثال الثالث وذلك لان
ضرب الغلام من لوازمه اهانة مالكه والرفع اي رفع هذا الاسم الذي اضمر
عامله بشرط التفسير بالابتداء وانما قال ذلك لئلا يظن ان داخله فعل
كما ان ناصبه اذا انتصب فعل فبين بقوله بالابتداء ان عامل الرفع في جميع
ما يجوز رفعه في هذا الباب هو الابتداء اجود لاحتياج النصب الى اضمار الفعل و
الاصل عدمه بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي لم يظهر قط حتى يقال
انه قد اضمر عند عدم قرينة خلافه اي خلاف الرفع وهو النصب اي
الرفع اجود عند عدم قرائن النصب التي يكون النصب معها مساويا للرفع
او مختارا او واجبا ولا يريد ان يكون قرائن النصب كلها معدومة وذلك
لان المنتفي من قرائن النصب او عند وجود قرينة للرفع هي اقوى منها
اي من قرينة خلاف الرفع اي من قرينة النصب وهي شيئان على ما ذكر
المتن وغيره كاما مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته
فانه لو لم يكن فيه اما لكان النصب هو الاجود لانه على تقدير النصب
كان عطف الجملة الفعلية على الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف

لان هذا الفعل ومعناه وهو اذهب و
ان امتنع عملها في هذا الاسم المقدم لكن
لازم معناه ان يمكن ان يعمل فيه نحو
ازيدا الا ابس الذباب كما جاز انجزان
اكل عليه اللحم نصا على تقدير الا ابس
اللحم الخزان وازيدا انت محبوس عليه
على تقدير الا ابست زيدا هذا كلام
فيما يجيء وفيه نظر لان الكلام في العامل
المفسر وان المانع في عمله في الاسم المقدم
ليس الا اشتغاله بضميره او متعلقه بحيث
لو لم يشتغل به لجاز عمله وهو متأخر في
ذلك الاسم وهو متقدم وفي ازيد ذهب به
ذهب يمتنع عمله في زيدا بالنصب ايضا بان
يقال ازيد ذهب لان الفاعل لا يتقدم على
عامله فخرج عن هذا الحد بلا زيادة قيد
ودخل في الحد المذكور لان المشتغل بحال ان
عمل اكل ومحبوس في الضمير بواسطة على
ويجوز عملهما في زيدا المتقدم كذلك بان
يقال اعلى زيد انت محبوس واعلى الخزان
اكل اللحم فالشرط ان يعمل المفسر في الاسم
المقدم على نحو ما عمل في الضمير او المتعلق
بنفسه او بواسطة الحرف وهذا ظاهر جلي لكل
الفطن م

الجملة الاسمية على الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان
الرفع هو الاجود لان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام و
فلم يكن معها قصد التناسب لكون وضعها للاستيناف الذي هو ضد
مناسبة ما بعدها لما قبلها فرجعت الجملة بسبب اما الى ما كانت في الاصل
عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الاضمار وانما قال مع غير الطلب لانها
لو كانت مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لكان النصب
هو الاجود نحو ضربت زيدا واما عمرو فاكرمه لانه على تقدير الرفع يلزم
وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتداء وهو قليل في الاستعمال لان جعل
الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل وا
مع سائر انواع الطلب نحو اما زيد فهل ضربته واما زيد فليتك تضربه
فيجب رفع الاسم معها لانه لا يجوز عمل ما بعدها فيما قبلها ومثل اذا للمفاجاة
نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته فان الرفع هو الاجود لان اولوية عطف
الجملة الفعلية على الفعلية يعارضها لزوم وقوع الفعل بعد اذا المفاجاة
فرجح الرفع على النصب لعدم استلزام الرفع الاضمار الذي هو خلاف القياس
ويختار النصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب نحو لقيت القوم وزيدا مررت
به فانه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية على فعلية وعلى تقدير الرفع
يكون عطف جملة اسمية على فعلية والاول اولى للتناسب بخلاف لقيت القوم
واما عمرو فقد مررت به فانه لا يختار فيه النصب لوجود اما لغير الطلب و
لقيت القوم فاذا عبد الله يضربه عمرو فانه لا يختار فيه النصب ايضا
لوجود اذا المفاجاة ويختار النصب في موضع هو بالفعل اولى من الاسم
كالواقع بعد حرف النفي لانه على تقدير الرفع كان حرف النفي داخلا

بلغ

اختيار النصب

على الاسم وعلى تقدير النصب كان داخلا على الفعل ودخوله على الفعل اولى
لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا الى المنفي بنفسه
اولى وبعد حرف الاستفهام وهو الهمزة فقط فانه على تقدير النصب يكون داخلا
على الفعل ودخوله على الفعل اولى لمثل ماذكرنا في حرف النفي وانما قلنا فقط لان
نحو هل زيدا ضربته فانه كان بتقدير الفعل وبعد حيث لانه على تقدير النصب
كان اضافته الى الجملة الفعلية وهي اولى من اضافته الى الاسمية لدلالة
على المجازاة في المكان كدلالة اذا عليها في الزمان ويختار النصب في الامر
والنهي وقد عرفت علة ذلك نحو ما زيدا او ازيدا ضربته وحيث زيدا تجده فا
وزيدا اضربه او زيدا لا تضربه هذه امثلة ما ذكر على الترتيب واما مثل ازيد
ذهب به فالرفع واجب فيه ليس الا الرفع لانه ليس من الباب لانه وان كان
فيه اسم بعده عامل مشتغل عنه بضميره الا انه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل
فيه لان ذهب لا يعمل في مثل زيد المتقدم عليه شيئا من العمل وانما لا يجوز نصبه
عناب ذهب كما يجوز في نحو الخوان اكل عليه اللحم وازيدا انت محبوس عليه
فيكون التقدير الابس الذهاب زيدا كما يكون التقدير الابس اللحم
الخوان والابست زيدا لان الضمير المشتغل به ينبغي ان يكون منصوبا
لفظا او محلا على ما اشرنا اليه قبل وليس الضمير في ازيد ذهب به منصوبا
لا لفظا ولا محلا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ليس منه اي من ما
اضمر عامله بشرط التفسير وان كان في الظاهر انه منه لان ما بعد الفاء
قد يعمل فيما قبله كقوله تعالى وربك فكبر لكن القراء السبعة اتفقوا على
الرفع مع ان النصب مع الطلب هو المختار كما عرفت ولا يجوز ان يكون القرآن
العزيز على غير المختار فتمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم

ان يكون القرآن على خلاف المختار واشار الى ذلك بقوله فان الفاء في فاجلدوا
بمعنى الشرط في الزانية لانه على تقدير التي زنت فيكون المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط
لكونه موصولا صلته فعل عند المبرد فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره
لان المانع فيه ليس اشتغاله بضميره او متعلقه فقط بل المانع هنا ان ما بعد
الفاء اذا لم يكن زائدة وكانت واقعة في موقعها لا يعمل فيما قبلها والفاء
في الاية كذلك اما اذا كانت واقعة زائدة نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله
الى قوله فسبح او كانت واقعة في غير موقعها فما بعدها يعمل في ما قبلها وجملتان
عند سيبويه مستقلتان فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره قال
سيبويه ان الزانية مبتدأ بحذف مضاف وخبر اي فيما يتلى عليكم حكم
حكم الزانية والزاني ثم ابتدأ فاجلدوا فهي جملة اخرى بيان لذلك الحكم
ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة نحو قوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر يعني من مرجحات النصب ان يكون مخلصا من ايهام غير المعنى
المقصود كما في الاية فان نصب كل شيء رفع توهم كون خلقناه صفة لشيء
اذ لو كان صفة له لم يكن مفسرا للنصب قبله واذا لم يكن صفة كان خبرا فيفيد
عموم خلق الاشياء بقدر خيرا كانت او شرا كما هو قول اهل السنة ولو
قرئ كل بالرفع لاحتمل ان يكون خلقناه صفة مخصصة فيفيد غير المعنى المقصود
وان يكون خبرا فيفيد المعنى المقصود والرفع والنصب يستويان في مثل
زيد قام وعمرو اكرمته عنده اي في دار لان الجملة الاولى ذات وجهين
احدهما الجملة الاسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدأ وخبره والثاني
الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى وهي الفعل مع فاعله فان رجح الرفع
بسلامته من الحذف رجح النصب بقرب المعطوف عليه فيتعارضان واما

اي عنزلة خبران
لان مفتوح

بلغ

قال ... عنه او في دان لانه لو لم يذكر احدهما لورد عليه ما ورد على ابن الحاجب من انه لا يصح عطف الجملة الثانية على الفعلية لوجوب الضمير في المعطوف عليه لكونه جملة واقعة خبرا للمبتداء وعدمه في المعطوف ويجب النصب في هذا الاسم اذا وقع بعد كلمة لا يليها الا الفعل كالشرط اي كحرف الشرط غير اما وحرف التحضيض نحو ان زيدا ثم تضربه وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض يجب ان يدخل على الفعل لفظا او تقديرا وههنا لما لم يدخل على الفعل لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الا من جنس المفسر وهو ناصب فوجب النصب وبعضهم يجيز رفع الاسم في ان زيد ضربته على تقدير ان ضرب زيد ضربته وهو خلاف الاصل لان شرط المفسر موافقة المفسر في اللفظ وليس منه اي من الباب وان كان منه ظاهرا وكل شيء فعلوه في الزبر لفساد المعنى المقصود فيكون خارجا عنه بقوله مشتغل عنه بضميره لان المانع من عمله فيما قبله ليس هو اشتغاله بضميره فقط بل المانع من عمله فيه فساد المعنى المقصود وذلك لانه ان اشتغل به لا بضميره صار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فان كان الجار والمجرور اعني قوله في الزبر متعلقا بفعلوا يلزم فساد المعنى لانهم ما فعلوا في الزبر اي في صحائف الاعمال شيئا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان كان صفة لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء ثابت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود في حالة الرفع ولذا وصف المعنى بقوله المقصود لان المراد بقوله كل شيء في الآية ما هو المراد بقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فالرفع لازم على ان يكون كل مبتداء فالجملة صفة له والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة

ومن المنصوبات الحال وهي ما يبين هيئة الفاعل التي يكون عليها الفاعل عند وقوع الفعل منه او يبين هيئة المفعول عند وقوع الفعل عليه واو يفيد منع الخلو وقوله لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا ويخرج عن هذا التعريف الجملة التي تقع حالا ولا صاحب لها نحو قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها ويخرج عنه ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا فيه نحو قوله بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ويمكن الجواب عن الاخير لانه لا يجوز الحال عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما في الآية الاولى فانه يجوز ان يقال بل نتبع ابرهيم بدل قوله بل نتبع ملة ابرهيم فكان الحال في التقدير حالا عن المفعول او كان المضاف الذي هو فاعل او مفعول في المعنى جزءا من المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه لا عن المضاف لكونه جزءا منه والمضاف باعتبار ضمير الذي في مقطوع فاعل نحو ضربت راكبا زيدا حال من الفاعل لفظا وضربت زيدا راكبا حال من المفعول لفظا ولا يجوز ان يكون حالا من الفاعل لانه اذا لم يكن قرينة تبين صاحبها وكان الحال حالا من الفاعل وجب تقديمه على المفعول لدفع الالتباس و زيد ناكر قائما حال من الفاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائما وهذا بعلي شيخا حال من المفعول معنى لان المعنى اشير الى بعلي او انبه عليه في حال الشيخوخة وقد يكون الحال لهما اي للفاعل والمفعول على الجمع ان كان الحالان متفقتين او التفريق ان كانا مختلفتين نحو لقيته راكبين ولا منع من التفريق وان كان الاولى الجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا ولقيته مصعدا منحدرا قال الشارح اي لقيته وانا مصعد وهو منحدر

او بالعكس وكذا قال المص اقول قال الرضي الشيخ وان كانتا مختلفتين فان كان هناك قرينة
يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانتا نحو لقيت هندا مصعدا
منحدرة وان لم تكن فالاولى ان يجعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا
زيدا مصعدا ويجوز على ضعف ان يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو
لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول قدم
من مرتبة الحال اخرت الحالين بجنب صاحبه لما لم يمكن كل واحد بجنبه وعاملها
الفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل ويكون فيه حروفه كاسم الفاعل والمفعول و
تقدمه اي تقدم الحال عامله اذا كان فعلا غير متصرف او افعل التفضيل
او كان مصدرا او كان صلة اللام او صلة لحرف مصدري كما وان او كانت
الحال جملة مصدرة بالواو فلا يقال راكبا ما احسن زيدا لعدم تصرف فعل
التعجب ولا راكبا زيد افضل منه ماشيا لضعف افعل التفضيل في العمل ولا
اعجبني حسنة ضرب زيد هندا لتقديم المصدر بان الموصول وما في حيز
الصلة لا يتقدم على الموصول ولا اعجبني حسنة الضارب هندا ولا اعجبني
حسنة ان ضرب زيد هندا ولا والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو
تقدما جاز انحو شتى تؤوب الحلبة قال المص انهم يوردون
ابلهم وهم مجتمعون فاذا صدروا تفرقوا واشتغل كل واحد بحلب ناقته ثم
يؤوب الاول فالاول يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الاخلاق
وشتى فعلى من شت اذا تفرق وهي حال مقدم على عامله وهو فعل وهو تؤوب
اي يؤوب الحالبون حال كونهم متفرقين وزيد متكئا جالس الحال فيه تقدم
على عامله وهو شبه الفعل ويتقدم لزوما فيما اذا تضمن معنى الاستفهام
نحو كيف ضلت اي كائنا على اي حال ضلت وحينئذ تقول في البدل منه

وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين او شبهه ... فاذا لم يمكن مانع من تقديمها كما اذا ان العامل فعلا

وذلك ...

الحال

كيف

كيف ضلت اقائما ضلت ام قاعدا ويجوز ان يكون صفة لمصدر الفعل الذي بعده
ويكون المعنى اضلالا كائنا على اي حال ضلت وتقول في البدل اضلالا حسنا
ام قبيحا او كيف زيد فاعل اي كائنا على اي حال زيد فاعل او عاملها معناه
اي معنى الفعل وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالمستقر في
الظروف نحو زيد في الدار قائما واسماء الاشارة نحو هذا بعلي شيخا وحرف
التنبيه نحو ها هو زيد مقبلا فمقبلا حال عن هو وهو مفعول به في المعنى
لان المعنى انبه عليه حال كونه مقبلا قال الشارح اي ابن الحاجب
اقبالك على هذه الجملة وهي هو زيد وذو الحال هو الكاف في انبهك و
ليس ذو الحال زيد اذ لو كان هو ذو الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه
والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وذيها واحدا لان العامل في زيد
الذي هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل اللفظية اقول ذو
الحال هو هو على ما ذكرنا ويكون العامل فيه معنى التنبيه باعتبار كونه
مفعولا معنى والتجرد عن العوامل اللفظية باعتبار كونه مبتدا ولا يجوز
ان يكون ذو الحال هو المخاطب على ما قال الشارح والا لزم ان يكون المقبل
هو المخاطب لا زيدا وليس كذلك لان هذا الكلام انما يقول المخاطب عند
اقبال زيد لا عند اقبال المخاطب ونحو ليت نحو ليتك قائما عندنا ولعل نحو
لعلك جالسا في الدار وكان نحو كانه قائما الاسد لتضمنها معنى التمني و
الترجي والتشبيه ونحو ذلك نحو حرف النداء نحو يا ربنا منعما وكاف
التشبيه نحو زيد كعمرو قائما ومعنى التشبيه من غير لفظ دال عليه نحو زيد
عمرو مقبلا وكذا المنسوب نحو انا تميمي مفتخرا فانه عمل نحو عليك زيدا راكبا
ولا تتقدمه اي لا تتقدم الحال معنى الفعل لضعف مشابهته الفعل لعدم وقفته

لدى في الحروف والصيغة خلافا للاخفش فانه يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي
اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا بشرط ان يكون المبتداء مقدما على الحال نحو
زيد قائما في الدار ولا قائما في الدار زيد بخلاف الظرف فانه يجوز تقديمه
على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيرها وان
كان الحال شابها للظرف من حيث المعنى لانها بمعنى الوقت تقول كل يوم
لك درهم فدرهم مبتداء ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر وكل يوم
منصوب على انه ظرف والعامل فيه معنى الفعل الذي في لك ولا تقول قائما
لك درهم وقد اجيز تقديمها اي تقديم الحال على العامل المعنوي ايضا كما
تقديم الظرف حال كون الحال ظرفا مستقرا او اجيز حينئذ تقديمها على العامل المعنوي
تشبيها للظرف المستقر بالظرف اللغو وكان على المص ان يقيد العامل المعنوي
ايضا بالظرف لانه اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يجوز تقديم الحال
عليه ولا تتقدم الحال صاحبها المجرور بالاضافة اتفاقا سواء كانت الاضافة
لفظية او معنوية او بحرف الجر على الاصح وهو قول سيبويه واكثر البصريين
نحو مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذي الحال لانها صفة له في
الاصل فلا تقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بحرف جر لا
يتقدم على الجار بوجه من الوجوه فكذلك الحال لا تتقدم عليه خلافا
لابن كيسان وابن برهان وابي علي فانهم جوزوا تقديم الحال على المجرور بخلاف
الجر وفرقوا بين المجرور بالاضافة وبين المجرور بالحرف بان حرف الجر كالجزء
والتضعيف في تعدية الفعل فيكون من تمام الفعل فيكون قولك ذهبت بهند
راكبة بمنزلة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز في اذهبت هندا راكبة تقديم
الحال على صاحبها يجوز ايضا في ذهبت بهند راكبة لانه بمنزلته وقال

واما نه تأخرت فوافق سيبويه في المنع لكن يجوز عنده ايضا قائما زيد في الدار

[illegible]

ابن السراج انما امتنع هنا لان الفعل لما كان لا يصل الى ذي الحال الا بحرف
جر لم يجز ان يعمل في الحال قبل ذكر الحرف الا ان تكون الحال ظرفا فانه يجوز
تقديمها على صاحبها المجرور ولا حجة للمجوز اي للمجوز تقديم الحال على صاحبها
المجرور مطلقا اي سواء كان الحال ظرفا او لا في قوله تعالى وما ارسلناك الا
كافة للناس فان ابن كيسان استدل بهذه الاية قال ان كافة حال من
الناس وهو مجرور وقد تقدمت عليه اي ما ارسلناك الا الى الناس كافة
اي جميعا وانما لم يكن فيه حجة لان الزجاج ذكر ان كافة ههنا حال من الكاف
في ارسلناك وهو اسم فاعل من الكف والتاء فيه للمبالغة مثلها في علامة
وراوية والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك والكبائر
وقال صاحب الكشاف ان انتصابه على المصدرية والمعنى وما ارسلناك الا
ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم وتتقدم الحال غير المجرور كالمرفوع
والمنصوب جوازا نحو جاء راكبا زيد خلافا للكوفيين فانهم منعوا تقديم الحال
على صاحبها اذا كان ظاهرا مرفوعا او منصوبا او مجرورا الا اذا كان مرفوعا الحال
موخرا عن العامل نحو جاء راكبا زيد لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا
يرجع الى ذي الحال المؤخر وهذا القول مردود لان الحال متأخر في التقدير
النية لان مرتبة الحال بعد مرتبة صاحبها فلا يلزم ذلك ووجوبا في مثل جاء
راكبا الا ذهم صاحبه فانه يجب تقديم الحال هنا على صاحبها لانه لو اخر
الحال مع معمولها وهو الا ذهم لزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير في صاحبه
عائد الى الا ذهم وهو متأخر على هذا التقدير لفظا ومعنى ولو اخرت بدون
معمولها لزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لان معمول المعمول اجنبي
من العامل الاول وكذا يجب تقديمها اذا اضيف ذو الحال الى ضمير معمولها

حق الحال التنكير

الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد لخوف وحقها اي حق الحال ان تكون
نكرة لان التنكير اصل ولا تحتاج الى التعريف فتبقى على الاصل وانما لا تحتاج
اليه لان المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل او المفعول
بالحال وهذا التقييد يحصل من النكرة ولا يحتاج فيه الى التعريف ولذا
اي ولكون حقها التنكير يمتنع اضمارها اي جعلها ضميرا نحو جاءني زيد
قائما وجاءني به عسف على ان يجعل الضمير في جاءني به حالا وانما لا يجوز ذلك
لكون الضمير معرفة ونحو قوله . فاوردها العراك ولم يذدها . ولم يشفق
على نغص الدخال . فالعراك مع كونه معرفة حال يصف حمارا وحشيا واتنه
اي اورد الحمار الاتن معاركة بعضها بعضا لتزاحمها على الماء ولم ينظر
لانه يخاف القناص بخلاف الرعاة الذين يدبرون امر الابل فاذا وردت
الماء جعلوها قطعا قطعا حتى تروى والنغص بالصاد المهملة عدم تتميم
الشرب وبالمعجمة تحريك الراس وكلاهما رواية قال السيرافي يريد ان
بعضها يزحم بعضا حتى لا يقدر ان يتحرك لشدة الازدحام فهو واقف
لا يمكن على الحركة والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من
العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن شرب قال ابو عبيدة يروى فارسلها العراك والنغص الدخال
يقول لم يشفق عليها فاسقاها ثم لم يدعها تداخل الماء ثانية ونحو فعلت
جهدك وطاقتك الجهد بضم الجيم بمعنى الاجتهاد والطاقة بمعنى الوسع
ومررت به وحده اي وحدته فحذف التاء لقيام المضاف اليه مقامه
كما في قوله تعالى واقام الصلوة والوحدة الانفراد وغيره اي غير المذكور
من المصادر المعرفة بلام التعريف او الاضافة الى الفاعل نحو رجع عوده

اي قول لبيد

بالصاد المهملة وفتح الغين وبالمعجمة وسكونها

قال الشيخ الرضي الجهد هنا بالضم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قال الرضي الوحد مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة

وعلى تعلق رجع والحال مؤكدة او بعوده

على بدئه فالبدء مصدر بمعنى الابتداء وقع موقع المفعول اي رجع عائدا على ما
ابتدأ به متأول وفي هذا التأويل قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة
موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وقال ابو علي ان
هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي معتركة
العراك ومجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحده وكذا جاءوا قضهم
بقضيضهم متأول بانه بمعنى كافة والمصدر ههنا بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم
بقضيضهم اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع ازدحامهم
كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره مثل قولهم
كلمته فاه الى في لانه في الاصل فوه الى في الا انه لما فهم من الجملة معنى
المفرد لان معناه كافة ازيل عن الجمل معناها واقيمت مقام المفرد واعرب
ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد ونحو قولهم مررت
بهم الجماء الغفير يقال امرأة جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق من
الجم وهو الكثير يقال جم الشيء اذا كثر والغفير من الغفر وهو الستر
فعيل بمعنى الفاعل وانما حذف التاء منه مع انه صفة الجماء حملا للفعيل
بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول فعلى زيادة اللام في الجماء و
الغفير اي مررت بهم حال كونهم جماعة كثيرة ساترة بكثرتهم وجه الارض
قال الشارح لعل معناه انه بمعنى النكرة كما ان العراك بمعنى معتركة وكان
الاولى ان يقول تأويله انه بمعنى النكرة كما كان العراك بمعنى معتركة اقول
لو كان مراده [illegible] لما فصله عما قبله ولما اوله بتأويل آخر بل مراده مما قبله
ومنه ان العراك معرفة الا انه واقع موقع النكرة وهي معتركة فلا يكون اللام فيه
بخلاف الجماء فانه ليس معرفة واقعة موقع النكرة بل هي بينها نكرة واللام

منها

اي الجماعة الكثيرة الساترة بكثرتهم وجه الارض

فيها زايدة وصاحبها لا يكون نكرة لانه في المعنى مخبر عنه كما ان الحال خبر والمخبر عنه ان يكون معرفة لانه كلما ازداد تخصيصا وتعريفا ازداد الحكم بينا وكلما ازداد الحكم بينا كانت الفائدة اقوى ولانه لو كان نكرة لكان تخصيصه بالصفة اولى من ذكر ما يقيد الفعل المنسوب اليه من الحال الا نكرة موصوفة مختصة بوصف او نكرة مختصة باضافة نحو نظرت الى جا مر اخنا له فلو قال بدل قوله موصوفة مخصوصة ليشمل هذين القسمين لكان اولى او نكرة مغنية عن التعريف او مفيدة وكافية في الافادة غناء المعرفة لاستغراقها وعمومها بانفسها او بوقوعها في سياق النهي والنفي او معناه نحو ما جاءني رجل راكبا فانها اذا كانت مستغرقة كانت متعينة لان المراد منها حينئذ كل فرد فرد او نكرة واقعة في حيز الاستفهام لاحداث الاستفهام فيها دائرة التعريف اما لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة الا يرى ان المعنى من قولك ارجل في الدار اهذا الجنس فيها واما لان الاستفهام بمنزلة النفي في كونه غير موجب او واقعة حالها بعدها بعد الا نقضا للنفي السابق واعلم ان في قوله او بعد الا نقضا فلو قال بدله او قبل الا لكان سالما عن التعسف وانما يجب ان يكون الا نقضا للنفي لان الحال لا تقع بعد الا الا وان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يجيء في الموجب في الاغلب قال المص انما حسن تنكيره لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح الحال ان تكون صفة له لانقطاعه عنه وفيه نظر لجيء ما بعد الا صفة لما قبلها كما يجيء فالاولى ان تقول النكرة هنا ايضا متعينة فعلى هذا لا حاجة الى ذكرها بالقسم وقول الشارح لان النكرة موصوفة لان الاستثناء مفرغ فالتقدير ما جاءني رجل في حال من الاحوال الا في حال الركوب اقول الاستثناء مفرغ فالمقدر يكون

حالا ايضا لا صفة لوجوب مناسبة المستثنى للمستثنى منه في جنسه ووصفه فيكون التقدير على هذا ما جاءني رجل كائنا على حال من الاحوال الا راكبا او مقدما عليها اي على النكرة الحال لان التقديم يؤمن من الالباس بالصفة في حال النصب نحو مررت بحجر راكبا فظرف التقديم جزما او رفعا يجوز تنكيره اذا شاركه معرفة في الحال وذلك من باب التغليب نحو جاءني رجل وزيد راكبين او اذا كان الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف ولما فرغ من الصور المستثناة شرع في امثلتها بقوله نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا النكرة موصوفة ونحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا النكرة لعمومها بنفسها معينة وليس في الاية تنصيص على الاستشهاد ولا ترجيح له لجواز ان يكون حالا من النكرة الموصوفة كما ذكر في شرح التسهيل وان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال من ضمير الفاعل في انزلناه اي آمرين امرا او من الضمير المفعول فيه على ما هو المذكور في الكشاف وقوله لا يركنن احد الى الاحجام متخوفا يوم الوغى لحمام فاحد مستغرق لوقوعه في سياق النهي ونحو فاحد حال منه وهل اتاك رجل راكبا النكرة في سياق الاستفهام وما جاءني رجل الا راكبا الحال واقعة بعد الا وجاءني راكبا رجل النكرة عن الحال وضعف كون صاحبها نكرة في غيرها اي في غير الصور المستثناة واعلم ان الشرط في جواز تنكيره حصول الفائدة وامن الالباس ولا يكون ذلك الشرط في الاكثر الا في صورة من تلك الصور فلو حصل هذا الشرط في غير تلك الصور يجوز تنكيره كما في المبتداء وهي اي الحال في الامر العام والكثر الاحوال اسم مشتق لان المشتق الدال على الهيئة اكثر في كلامهم من غير المشتق الدال عليها وقد تقع الحال مصدرا اما او لا بر اي بالمشتق

فان الاكثرين على انه مأول بالمشتق لا على حذف المضاف نحو اتيته ركضا
اي راكضا ولا يمتنع ان يقال انه على حذف المضاف اي ذا ركض وقتلته
صبرا اي مصبورا محبوسا وانه اي وان وقوع الحال مصدرا قياس
عند المبرد في كل ما دل عليه الفعل الناصب له من المصادر ومعنى دلالة
الفعل عليه ان يكون في المعنى من تقسيمات ذلك الفعل وانواعه نحو اتانا
سرعة ورجلة وبطاء فانها في المعنى من انواع الاتيان قال
الشارح في شرحه انه اي ان ايقاع المصدر حالا ليس فيها التاويل قياس وفي
هذا التقدير نظر لا سيما في قوله بهذا التاويل لان القياس عند المبرد
وهو انما يجعل تلك المصادر الواقعة مواقع الاحوال منصوبة على انها
مفعولات مطلقة للحال المقدرة كما في نحو فاوردها العراك لا على انها
مأولة بذلك التاويل هكذا ذكر في شرح التسهيل وفي شرح الكافية للشيخ
الرضي رحمه الله بخلاف اتانا ضحكا وبكاء ونحو كلا وشربا مما لا
دلالة للفعل عليه فانه لا خلاف في انه ليس بقياس لانها ليست من انواع
الاتيان فلا يقال اتانا ضحكا او اكلا او شربا لعدم السماع وقد جعل
ابن مالك وقوع المصدر حالا قياسا اذا وقع بعد اسم جنس مرادا به
الكمال نحو انت الرجل علما اي الكامل في الرجولية عالما وقيل انه مصدر
اي العالم علما والاولى انه تمييز خلافا لسيبويه حيث قصره اي وقوع
الحال مصدرا على السماع مطلقا سواء كان للفعل دلالة عليه اولا وقد
تكون الحال اسما غير مشتق ولا مصدر على ضرب من التاويل بجعله بمعنى
المشتق نحو جاء البر قفيزين وصاعين فمن لا يجعله اي قفيزين خبرا
لجاء بمعنى صار ويكون نسبة المجيء الى البر على معنى حصوله في نفسه فهو

اثبت له حالا كالقفيزين والصاعين كانه قيل كلت البر مفصلا البر مقدرا بهذا
المقدار واما جعله خبر جاء وهو الاولى لان الحال فضلة وقفيزين هنا
ليس على معنى الفضلة بل على معنى العمدة فليس مما نحن بصدده ومنه اي
ومما يكون الحال اسما ما كرر من اجزاء مجموع بعد ذكره سواء كان بعضها
معطوفا على الاخر بالفاء او بثم اولا للتفصيل اي لاجل تفصيل المجموع
باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر نحو بينت حسابه بابا بابا
اي مفصلا باعتبار ابوابه وجاء القوم ثلثة ثلثة اي مفصلين باعتبار
ههنا العدد ونحو دخلوا رجلا رجلا او رجلا فرجلا اي مرتبين هنا الترتيب
ومنه اي ومن المكرر الجاري مجرى التفصيل وانما فصله عما قبله اما
لانه جار مجرى التفصيل او لانه في الاصل جملة بخلاف ما قبله كلمته
فاه الى في لانه في تاويل مشافها وبايعته يدا بيد لانه في تاويل مبايعا
يدي على يد وبعت الشاء شاة ودرهما اي معوضا شاة بدرهم ودرهم
بشاة والاصل فيها اي في هذه الاحوال الجمل فالتقدير في الاول
الاصل كلمته فوه الى في وفي الثاني يده بيدي اي متصل بيدي او ذو
يد بذي يد اي النقد بالنقد وفي الثالث شاة بدرهم اي كل شاة
بدرهم وانما كان الاصل فيها الجمل لان الهيئة وهي هنا المشافهة و
التصفيق والتعويض انما فهمت منها اي من جميع تلك الالفاظ دون
المفرد من تلك الالفاظ اذ لا دلالة لمجرد قولك فاه ويدا وشاة على
المشافهة والمبايعة والتعويض فيكون تلك الالفاظ في الاصل
الا انهم وضعوها اي هذه الجمل موضع لوازمها المفردة وهي مشافها
ومصفقا ومعوضا وضعا للمبادرة الى الفهم اليها اي الى تلك اللوازم لكنه

الاستعمال مبادئاً من غير نظر الى تفصيل اجزائها بل مادة [illegible] في معنى
شانها حتى يتمم ذلك من لا يخطر بباله قرار المتكلم ولا [illegible] ولهم الحال
الجامد فلما صار كذلك جعلوها كالمفردات تشبيهاً [illegible] غريباً الفا
منها اي من تلك الجملة اعراب الحال تشبيهاً المحض [illegible] تقطهم باباً باباً
وهو اي العامل الجزء الاول وهو مع ويدق في المثالين الاولين وكل منهما
اي كلا الجزئين وهو شاة ودرهماً في المثال الثالث الثالث بعد ابدال [illegible]
العاطف من اداة المصاحبة وهي الباء بمعنى مع واذا ابدلت الباء واواً
وجب ان يعرب ما بعدها باعراب ما قبلها نحو قولهم كل رجل وضيعته
وقولهم امرأ ونفسه هكذا ينبغي ان [illegible] هذا البحث كما [illegible] الشارح
واعلم ان [illegible] بل كل واحد
[illegible] اعرب الجزء الاول بما يستحقه المفرد في غير هذه المسئلة
وما بقي من اجزاء المنسوب اليه بجرّان استحق الجر كالمضاف ا[illegible]
وتبع ان استحق التبعية كالتوابع الخمسة وان لم يستحق اعراباً معيناً نصب
تشبيهاً بالمفعول نحو جاءني القوم الا زيداً فان المجموع في هذه الصورة هو
المنسوب اليه ومنه اي ومما وقع الحال اسماً جامداً ما ذكر لتفضيل الشيء
على غيره او على نفسه باعتبار طورين نحو هذا بسراً اطيب منه رطباً معناه
تفضيل هذا الشيء في حال كونها بسراً عليها في حال كونها رطباً وانما على
في بسراً اسم الاشارة على رأي واطيب على رأي وفعل محذوف على رأي
اي هذا اذا وجد بسراً اطيب منه اذا وجد رطباً الا انهم حذفوا
الظرف وهو اذا او حذفوا ما اضيف هو اي الظرف اليه وهو جملة
وانما حذفوه سداً بالحال مسده كما في ضربي زيداً قائماً وبقي ذا الاحاد

السابق [illegible] اذا وجد في عامل الظرف هل هو معنى الفعل في اسم الاشارة
او اطيب [illegible] انه اي ان العامل في بسراً اطيب كما ان العامل في رطباً هو
بالاتفاق [illegible] لصحته اي هذا الكلام والمشار اليه بلح او رطب
استعمالا [illegible] الاشارة عاملاً في الحال ليتقيّد الاشارة بحال
البسرية لان [illegible] في الحال مقيّد به فيجب ان لا يقال هذا الكلام الا
في حال البسر [illegible] كذلك ولصحته حيث لا اسم اشارة نحو تمر نخلتي
بسراً اطيب [illegible] رطباً فههنا يجب ان يكون اطيب هو العامل لعدم اسم الاشارة
واذا وجب [illegible] يكون اطيب هو العامل ههنا وجب ان يكون العامل فيما فيه
الاشارة [illegible] اطيب لانه بمعناه ولو كان العامل اسم الاشارة لاختلف
المعنى اذ باختلاف العامل يتغير المعنى ولما يلزم في غيره وهو كون العامل
اسم الاشارة [illegible] تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهي حال
[illegible] وهو معقول لاستحالة كون الشيء الواحد مفضلاً ومفضلاً
عليه باعتبار واحد اذ الحال الاول من تمر هذا لان العامل هو هذا
فلم يكن الاطيبية مقيدة بالبسرية اذ لا تعلق له حينئذ به واذا كان
كذلك وجب ان يكون الاطيبية مقيدة بالبسرية واذا كانت مقيدة
بها وجب ان يكون عاملاً في الحال الاول ولما فرغ من الادلة على ان
العامل اطيب شرع في الجواب عن شبهتين لمن قال
ان العامل هو اسم الاشارة الشبهة الاولى هي انه لو كان اطيب هو
العامل في بسراً وقد ثبت انه العامل في رطباً لادّى الى ان يكون الشيء
الواحد مقيداً بحالين مختلفين وهو محال لان التقييد بكل واحد منهما مختلفين
مانع من التقييد بالآخر بتقلبه واختلاج لزوم تقييد الشيء الواحد بحالين

يزول ذلك الاختلاج باختلاف الاعتبار فان لا طيب اعتبارين لانه معناه
زاد طيبه وحينئذ لا فساد في عمله في حالين مختلفين اذ الحال الاول
باعتبار الفاضلية والحال الثاني باعتبار المفضولية فعمل في الاول
باعتبار زاد وفي الثاني باعتبار الطيب حتى يكون حاصل معناه هذا زاد
بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا فعلى هذا لا يكون الشيء الواحد
مقيدا بحالين مختلفين ثم شرع في جواب الشبهة الثانية وهي ان معمول افعل
لا يتقدم عليه بدليل امتناع زيد منك احسن بقوله وعمله في الحال الاول
عمل الفعل الصريح لان دلالته على الحدث الفاضل اظهر من دلالته
على الحدث المفضول مع ان ذا الحال هنا فاعل صريحا فهو باعتبار هذا
الظهور كالفعل الصريح ولذا تقدم الحال الاول وعمله في الحال الثاني
عمل المعنى اي معنى الفعل لان دلالته على الحدث المفضول اخفى فهو باعتبار
هذا الخفاء يكون كمعنى الفعل مع ان ذا الحال في الثاني لما كان مجرورا
من صار العامل بمنزلة معنى الفعل فامتنع التقديم اي تقديم الحال عليه
لكونه بمنزلة العامل المعنوي او نقول لما دل افعل التفضيل على حدثين
يجوز تعلق كل واحد منهما بغير ما تعلق به الاخر ووقوعه في وقت اخر
ومكان اخر وعلى حال اخر جعل متعلق المفضل عليه بجنبه ومتعلق المفضل
بجنبه مع ضعفه في العمل وعدم جواز تقدم معموله عليه دفعا للالتباس
كما يتقدم الحال على اداة التشبيه لذلك نحو زيد قائما مثلك قاعدا وتكون
الحال موطئة اي ممهدة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي حال في
الحقيقة وانما سميت موطئة لان ذلك الجامد وطأ الطريق لما هو حال
في الحقيقة من صفته اي جعل موطأ له نحو انا انزلناه قرانا عربيا والحال الموطئة

فرق بين الحال في الحقيقة ... موطئة
اي طريقا
بيانية لقوله حال في الحقيقة

... التي تقع حالا ... او تكون الحال جملة لان مضمون الحال تقييد
... او كما يقيد مضمون المفرد ديقيد مضمون الجملة فان
... لفرد خبرية لان ذلك التقييد انما يكون تخصيص وقوع
... ت وقوع مضمون الحال ومضمون الطلبية نحو اطلب غير
... القيد لا يقبل تخصيص مضمون العامل بوقت مضمونها ومضمون
... ية نحو بعت غير منظور الى وقت حصوله بل المقصود منها مجرد
... فلو وقعت حالا لزم ان يكون وقت مضمونها منظورا اليه غير
... اليه وذا تناقض فالاسمية بالواو واذا لم تكن متوكلة والضمير نحو
... دوابوه قائم لان الحال فضلة فاحتيج في الاكثر الى مزيد ربط
... الحالية التي اصلها الاستقلال بالواو المهيئة للربط والجمع
... الدال على الاتصال بخلاف الجملة التي وقعت خبرا او صفة
... فانها لا تحتاج الى ذلك المزيد بل يكتفى فيها بالضمير لعدم كونها
... الا اذا حصل للواقعة خبرا او صفة ادنى اتصال بوقوعها بعد
... ما قد تصدر بالواو نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني
... وفقير او بالواو وحدها نحو لقيتك والجيش قادم اخرا لظرف
... الظرف لانها في المعنى ظرف فكما يجوز اخلاء الظرف عن الضمير
... وها عنه وهي اقوى من الضمير وجب لانها في اول الا
... الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها قال المص الحال
... ت لبيان هيئة الفاعل او المفعول بل هي لبيان هيئة زمان صدور
... من الفاعل ووقوعه على المفعول الا يرى ان قولك اتيتك و
... قادم تقديره اتيتك زمان كان الجيش فيه قادما ولهذا قلنا

انه جار مجرى الظرف او بالضمير وحده على ضعف لعدم ذكر الا
سواء كان المبتدأ ضميرَ ذي ا[illegible] او سواء كان مما يقع في اول
او لا نحو فلو لا جَنانُ الليل ما آبَ عامرٌ. الى جعفرٍ سِربالُه لم يُمَزَّق
ونحو جاء في زيد هو راكبٌ وكقوله نصفَ النهار الماءُ غامرُهُ. لكن ا
في المثال الثالث اكثر وعند الاندلسي يجب الواو في المثال الثاني
في قوة المفرد ومعناه فصد[illegible] الواو فانبنا انا بانها جملة لا مفرد وا
المثبت بالضمير وحده لما [illegible]ين اسم الفاعل من الشبه لفظا ومع[نى]
فيكون جاء زيد يركب بمنز[لة] [illegible] زيد راكبا قوله وقولهم في المثل ذو
ذاك ويُنفِقُ الحمارَ جراب [illegible]ل هو ان تُنفَقَ [illegible] وقع حا
مع انه ليس بالضمير وحده فاجاب بانه ليس جملة حالا كما قال المبرد
ان الواو للحال بل هو كلام معطوف على ما قبله اي اذكر ذو لا
الذي تقول في وصف الحمار وليُنفَق الحمار دون ذاك المبالغة في
فيكون يُنفِقُ في معنى الامر معطوفا على ما تقدمه من الامر المقدر
يكون باقيا على معناه من الخبر ويكون المقدر قبله خبرا ايضا اي
دون ذاك قيل ان انسانا اراد ان يبيع حمارا له فقال للمُشوِّر باط
ولك جُعل فلما دخل به السوق قال له المُشوِّر هذا حمارك الذي
تصيد عليه الوحش فقال له الرجل هذا الفعل وما سواهما اي
الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع
المنفي بلم وما ولا المنفي بلن فانه لا يقع حالا والماضي المثبت او
بالواو والضمير او باحدهما ويجوز اجتماعهما والاكتفاء باحدهما
فيه ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة لاستقباحهم في الظ

الجمع بين لفظ الماضي والحال وان كانت حاليته بالنظر الى عامله ولفظة
قد تقرّبُ الماضي من حال التكلم فقط ويجوز حذفها لفظا لا تقديرا خلافا
لسيبويه فانه لا يجوز حذفها لفظا بل يوجب الاتيان وكذا المبرد وخلافا
للكوفيين فانهم لم يوجبوا قد لا ظاهرة ولا مقدرة وتاويله اي تاويل سيبويه
قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم بقوله اي قوما حصرت صدورهم
فيكون حصرت صفة موصوف محذوف هو حال وليس بحال بنفسه وكيف
ذلك التاويل عن ضعف لما ان صفة المحذوف وهو حصرت في حكمها اي في
حكم الحال في وجوب تقدير قد لا سيما والموصوف محذوف فان الصفة
تصير حينئذ في صورة الحال فالاتيان بقد يكون اوجب وتاويل المبرد
قوله حصرت بالدعاء بابطاله باطل وهو قوله او يقاتلوا قومهم وهو معطوف
على ان يقاتلوكم وعن ان يقاتلوا قومهم ونحن لا ندعو بان يضيق صدورهم
عن قتال قومهم بل نقول اللهم الق باسهم بينهم وحكى الاخفش زيادة
الواو في الخبر اذا كان جملة في باب كان نحو كنت ومن ياتي آية وكقول
امير المؤمنين علي رضي الله عنه كنت وما اهدد بالحرب تشبيها
بالحال لانه في معناها اذ المعنى كنت على هذه الحالة واعلم انه اذا كان
خبر كان جملة واقعة بعد الا وكذا خبر ليس وما يجوز تصديرها بالواو
طرادا او ذلك لحصول انفصال الخبر عن الاسم بوجهين بكونه جملة و
لا يجيء بالواو للربط ولا تقع الحال مستقبلا بالنظر الى ضمن عاملها
لنا فانه الحال في الظاهر اذ بين الحال من الزمان والمستقبل منه تنا[قض]
حقيقة والحال المصطلح مناسب للحال من الزمان وقولهم مررت برجل
صائدا به غدا متاول لان صائدا حال مع انه مستقبل لقرينة

غدا وتأويله بانه مقدر بعقيدة الصيد به غدا ومنه قوله تعالى لتدخلن المسجد
الحرام ان شاء الله آمنين محلقين اي مقدرين التحليق فانهم جعلوا المعزوم
عليه المجزوم به كالواقع الحاصل ويضمر عامله جوازا عند وجود قرينة من
حضور معناه نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اي اذهب او تقدم ذكره
في استفهام او في غيره نحو قولك قائما في جواب من قال كيف ضربت
زيدا ونحو قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اي بلى نجمعها قادرين ومنه اي مما اضمر عامله على سبيل القياس ان
تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او بثم ففي
نحو اخذته بدرهم فصاعدا او ثم صاعدا اي فذهب الثمن صاعدا اي ناميا
وآخذا في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والباقي
بازيد وفي غير الثمن نحو قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او فزد
اي فذهبت القراءة زائدة اذ لا يصح عطفه اي عطف صاعدا على ما قبله
وهو الفاعل والمفعول والدرهم اما على الفاعل فلاختلافهما اعرابا و
لاستلزامه ان يكون الصاعد وهو الثمن آخذا واما على المفعول فلاستلزامه
ان يكون ماخوذا ايضا وليس كذلك اذ ليس الغرض انك اخذت الثمن
والمثمن ولا يصح عطفه على درهم والا لزم ان يكون المثمن ماخوذا
بالدرهم والصاعد معا ولا يصلح صاعدا حالا لانه اي مما قبله
لفظا لوجود الفاء ولا معنى لفساد المعنى فيكون حالا مما يدل عليه
قوله اخذته بدرهم وهو الثمن وعاملها مقدر بعد الفاء كما قدر
المصنف ومنه اي ومما اضمر عامله قياسا الحال الذي تضمن توبيخا
على ما لا ينبغي من التقلب في الحال المحل الذي يضرب للتلقين

اي كانت كل يوم في الزيادة

الذي هو مستقر على حالة واحدة أتميميا مرة وقيسيا اخرى اي اتحول
فيمن يراجعها الميمن وهو السيرافي والزمخشري ومثله اي الولاء وادا
لواحد وفي السيادة او لاد العلات بنو العلات اولاد الرجل من
نسوة شتى اي يتحولون على هذه الحالة من كونهم في الولاء متفقين و
السيادة مختلفين وكذا مثله اي السلم اعيادا اجفاء وغلظة وفي
الحرب اشباه النساء العوارك الاعيار جمع عير وارادانهم سفها
كما في المثل عيورا تكادم اي انهم سفهاء تهارش والعوارك جمع
عارك وهي الحائض ويحمل جميع هذه الصور عند سيبويه على المصدر
وهو الحق اذ ليس المراد انك تحول لحال كونك تميميا وانما المراد تحول ههنا
التحول المخصوص وكذا في البواقي ويلزم ذلك الاضمار يلزم من قوله ههنا
والذي قبله ان يكون عامل الحال المبين للازدياد ليس بلازم الحذف
مع ان ابن مالك قال انه لازم قياس في الحال المؤكدة على مذهب
من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية وارتكب في
قوله ثم وليتم مدبرين ان الصفة ههنا قائمة مقام المصدر كما في
قوله اما عنا وقد سار الركب او ماولة عما الغير في التولية وهي المقررة
والمؤكدة لمضمون جملة اسمية يكون جزآها جامدين معرفتين وانما سميت
مؤكدة لانه لا يستعمل هذه الحال الا فيمن اشتهر بالخصلة التي دلت
عليها الحال فاذا الجملة متضمنة لها ومضمون الجملة قد يكون فخرا نحو
انا حاتم جوادا او تعظيما لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغرا في
نفسك نحو نحن المساكين مظلومين او تحقيرا لغيرك نحو هو المسكين مرحوما
او تهديدا نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا

والعامل فيه عند سيبويه مقدر بعد الجملة أي أحقه عطوفا من حققت
الأمر أي تحققته وعرفته وقيل أي يحقني عطوفا وعند ابن مالك العامل
معنى الجملة كأنه قال يعطف عليك أبوك عطوفا لأن الجملة وإن كان جزءاها
جامدين إلا أنه يحصل من إسناد أحد جزئيها إلى الآخر معنى من معاني
الفعل وعلى هذا لا يجوز تقديم الحال على جزئي الجملة ولا على أحدهما
وتقع الحال جملة اسمية ولا تصدر بالواو لاتحادها بما قبلها لكونها
مؤكدة له نحو هو الحق لا شك فيه فإن قوله لا شك فيه جملة اسمية وقعت
حالا غير مصدرة بالواو لكونها مؤكدة بما قبلها ونحو ذلك الكتاب لا
ريب فيه على أحد الوجوه في لا ريب فيه لأنه يجوز أن يكون حالا مؤكدة
لما قبلها وذلك لأنه لما عظم أمر الكتاب المنزل بأن كني عنه بذلك
وهو إشارة إلى البعيد تنبيها لرتبته في الشرف والخبر عنه بالكتاب مطلقا
معرفا بلام الجنس إيهاما بأنه الذي يستأهل أن يسمى كتابا وأن غيره
من الكتب بالنسبة إليه كأنه غير كتاب كأن ذلك لا محالة مما لا يحوم يحول
الشك حوله فيكون قوله تعالى لا ريب فيه مؤكدا أو خبرا بعد خبر لذلك
أو خبر ذلك والكتاب صفة لذلك أو جملة مستأنفة وقد تخلو الجملة الاسمية
عن الضمير والواو وإن لم تكن مؤكدة وذلك عند ظهور الملابسة
نحو قولك خرجت زيد على الباب ومن الأسماء ما يلزم النصب على الحال
استعمالا نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستهجن إضافتهما أي إضافة
كافة وقاطبة فإنه وقع كافة في كلام صاحب الكشاف مضافة غير حال
في خطبة المفصل كقوله محيطا بكافة الأبواب وقد خطئ فيه وكذا وقع
قاطبة في كلام صاحب المقامات مضافة غير حال وبعضهم ألزمهما النصب

ولا تأنيث ولا ثلث نساء إذ لا كثرة ولا ثلثة أكلب إذ لا تأنيث وإنما هو أي القياس نزل
نحو ثلث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم قتل في معركة ردائي
ثلث ملوك من العرب وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات
الثلث وهو من ليل شرفه والأهاتم بنو الأهتم ثم إن كان العدد من الثلثة
إلى العشرة بالتاء يذكر وإن كان بغيرها يؤنث إنما انعكست قضية التذكير
والتأنيث في الثلثة إلى العشرة لأن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على
التأنيث في أصل وضعه حيث كان عبارة عن مطلق العدد نحو ستة
ضعف الثلثة لأن كل جمع إنما يصير مؤنثا بسبب اعتبار كونه عددا فوق الاثنين
فأنث هذا العدد باعتبار تأنيثه أولى ثم لما ثبت معنى الوصف في هذا إلا
كما ذكر قبل أجريت مجرى الصفات المشتقة في اطراد الفرق بين المذكر
والمؤنث بالتاء فإن كان موصوفها جمعا مذكرا كان تأنيثها على الأصل لكونها
صفة للجمع والجمع مؤنث وإن كانت مضافة إلى موصوفها نحو ثلثة رجال
صارت تابعة للمضاف إليه في التأنيث لأن المضاف إليه هو الموصوف بعينه
ثم لما انتهى الأمر إلى اعتبار جمع المؤنث واستحق إلغاء الفرق ومنع
من زيادة تاء أخرى لامتناع علامتي التأنيث لزم حذف التاء وقد ينصب
المضاف إليه المفرد والجمع على سبيل الشذوذ على التمييز نحو ثلثة أثوابا
ونحو إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء فشذوذه
نصبه بترك إضافته والقياس مائتي عام لأن حكم المائة والألف الإضافة
إلى مميزهما مفردين كانا أو لا وكذا حكم ثلثة وقوله تعالى ثلثمائة سنين
فيمن قرأ بالتنوين غير مضاف محمول على البدل لا على التمييز وإلا يحمل
على البدل ويحمل على التمييز يلزم شذوذان أحدهما جمع مميز مائة والآخر

نصبه واذا اجعل بدلا خرج عن الشذوذ واستقام الاعراب فكانه قال
ولبثوا سنين وفي الاضافة اي اضافة ثلثمائة الى سنين وهي قراءة حمزة
والكسائي شذوذ واحد وهو جمع مميز مائة اما الواحد والاثنان فالاستعمال
ان يلفظ بالمميز حال كون المميز واحدا او مثنى فيقال رجل ورجلان ليجمع
الدلالتان الجنسية والمقدار بلفظ واحد وهو لفظ الواحد ولفظ المثنى
فلا يقال واحد رجل ولا واحد رجلين او رجال ولا اثنا رجلين او رجال لان
لفظة رجلين تفيد الاثنينية بخلاف لفظ الجمع فانه لو قيل رجال لم يعلم عدد
ولو قيل ثلثة ... على العدد ... فيبقى الجمع في الجمع بين العدد
والمعدود نحو قوله كان خصية من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
شاذ والقياس حنظلتان قوله وفي غيره اي في غير العدد عطف على قوله في
العدد يفرد المميز المنصوب ان كان المميز جنسا وهو اي الجنس هنا
ما دل من الالفاظ المجردة من التاء للوحدة على القليل والكثير حال كونه
من مسماه نحو تمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس لان الغرض من التمييز
الدلالة على الجنسية وقد حصلت من المفرد الذي هو اخف من الجمع
الا ان يقصد بالجنس الانواع فيجمع حينئذ باعتبار الانواع نحو عندي
ارطال خلولا لانواع من الخل ويثنى ان قصد بالجنس المثنى نحو عندي
رطلان تمرين ثم ان كان المفرد التام بنون التثنية او التنوين الظاهر
جازت الاضافة اختيارا للتخفيف حيث لا مانع من الاضافة نحو رطل زيت
ومنوا سمن والا يكن بنون التثنية والتنوين الظاهر بل بالاضافة
او نون الجمع او التنوين المقدر فلا تجوز الاضافة لا تقول في الذي
تم بالاضافة نحو ما في السماء موضع كف سحابا موضع سحاب بحذف المضاف

لتنوين
...مان الاسم التام الذي ينصب التمييز عنه هو المضاف لا المضاف اليه بل لان
كما قيل اذ لا ابهام فيه وانما لا يجوز حذف المضاف اليه لان المعنى الذي كان
التمييز لاجله من المساحة انما يحصل في موضع بعد اضافته الى الكف فلو حذف
لفسد المعنى ولا يجوز اضافته مع وجود المضاف اليه لامتناع ان يضاف الشيء
مرتين وقد عرفت امتناع اضافة ما تم بنون الجمع نحو عشرون وما تم بالتنوين
المقدر نحو احد عشر فالاضافة ونون الجمع والتنوين المقدر تشترك في ان
تمام الاسم بها لازم كما ان التنوين الظاهر ونون التثنية تشتركان في ان
التمام بهما غير لازم وقد يقع التمييز فيما ليس اياهما اي المقدار والمقياس و
المراد بغيرهما كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويقصد الحاق اسم
الاصل عليه نحو خاتم حديدا والاضافة في غير المقدار والمقياس اكثر من الاضافة فيهما
فيهما وقد عرفت علة ذلك من قبل واما الثاني وهو التمييز عن النسبة الحاصلة
فلا يكون هذا التمييز لا ماد ذا عن نسبة بمعنى ان تلك النسبة مصدر
وسبب لذلك التمييز بواسطة انتساب شي الى شي في الظاهر وان المنسوب
اليه غير ذلك الظاهر في الحقيقة والشارح ظن وان بعض الظن
ان المجرور بعن هو المبهم المميز له وليس كما ظن لانه قد يكون هو المبهم
كما في القسم الاول وقد لا يكون اياه بل يكون سببا ومصدرا للتمييز
وذلك لان لفظة عن تدل على ان ما بعدها سبب لما قبلها سواء كان هو
المبهم اولا في جملة اي كائنة في جملة او عن نسبة في ما ضاهاها اي في
ما شابه الجملة من اسمي الفاعل والمفعول وافعل التفضيل والصفة المشبهة
والمصدر وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو يا الزيد فارسا او عن نسبة
في اضافة وسيذكر بعد ذلك امثلة الجميع على الترتيب فان كان

التمييز عن النسبة اسما كانت اوغير مأول بالصفة يصح جعله اي جعل ذكر الاسم لما انتصب
التمييز عنه يعني يصح الاخبار بالتمييز عن المنتصب عنه واطلاقه عليه والمنتصب عنه
هو الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى يسمى التمييز بسبب قيامه مقامه فضلة كزيد في
طاب زيد نفسا فان الاصل طابت نفس زيد جاز وجهان ان يكون التمييز له اي لما
يطلق ويراد ما انتصب عنه وان يكون لمتعلقه المقدر بان يطلق ويراد متعلقه
وهو المضاف الى المنتصب عنه في الاكثر نحو قوله لله دره فارسا لما
حتى لا اراك به ومن اضعف خلق الله اركانا اي النساء اضعف خلق الله
اجزاء وقد يقع الواحد موقع الجمع في التمييز لمتعلق ما انتصب عنه الواقع بعد
الجمع في غير الجنس مع عدم اللبس نحو قوله فان طبن لكم عن شيء منه نفسا
ونحوهم حسنون وجها فان الافراد هنا اولى من الجمع لانه اخف مع عدم
اللبس ومع ان الجمعية مفهوم مما قبله فاشبه مميز عشرون واخواته و
ان لزم في الافراد اللبس لزمت المطابقة لا نقول طاب زيد دارا وانت
تريد دارين او دورا ونظيره في وقوع الواحد موقع الجمع مع عدم اللبس
في غير التمييز نحو قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن
خميص فان المراد في بعض بطونكم وتعفوا من عف عن الحرام اي كف
عنه زمن خميص اي جائع على معنى جائع اهله كما يقال نهاره صائم وليله
قائم الا ان يكون التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فان التمييز
حينئذ لا يطابق المتعلق نحو طاب زيد علما مع كثرة علومه ومنه
اي من التمييز الذي يكون جنسا قوله تعالى واشتعل الرأس
شيبا فان مطلق الشيب يقع على القليل والكثير وفيه
اللطائف ما لا يتفطن بمواقعها الا الراسخون في علم

نحو طاب زيد النسبة في الجملة او
زيد طيب في الاضافة ابا فان ابا يصح
ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد فطابق
التمييز في الافراد والتثنية والجمع ما
في المنتصب عنه وفي متعلقه من
د والمثنى والمجموع نحو طاب الزيدان
التبس الامر في هذا المثال وكذا
ولنا طاب زيد ابا وطاب الزيدون ابا
التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فيجمع
هذه الصور الى القرائن ان كانت او
طاب زيد ابوين اذا كان المراد بالابوين
اباه وجده او امه ولا لبس هنا فان التمييز
لمتعلق ما انتصب عنه لا له لعدم مطابقته
له وكذا لا لبس في قولنا طاب زيد آباء او
طاب الزيدان آباء او ابا او طاب الزيدون
ابوين او ابا او لا يصح جعله لما انتصب عنه
فهو اي التمييز لمتعلقه نحو طاب زيد دارا
ودارين ودورا وعلما وابوة قيل ان علما في
طاب زيد علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه
ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قطعا المراد
لما انتصب عنه ما ذكرنا الآن من صحة الاخبار
بالتمييز عنه وعلما ليس كذلك فلا يكون له و
ولمتعلقه وانما هو لمتعلقه قطعا وبطابقه
التمييز في الافراد والتثنية والجمع في

اني والبيان الا ان يقصد الانواع بذلك
س فان التمييز حينئذ يطابقه على حسب
صد نحو قوله تعالى بالاخسرين
لا اي انواعا من العمل
ياغة والتجارة والزراعة
ية انثه اي علامة ان التمييز
على سبيل القطع او على سبيل الاحتمال صحة اضافته الى ما انتصب عنه
اردنا ان نرد ما انتصب عنه التمييز الى تركيب الاصلي فان كان التمييز
لما انتصب عنه نجعل ما انتصب عنه مضافا اليه للتمييز فنقول في طاب
وابوة ودارا او علما وتمثيلا طاب ابو زيد وابوة زيد الى آخره وان كان
نفس ما انتصب عنه نجعل ما انتصب عنه بدلا من التمييز او عطف
ر فنقول في طاب زيد ابا طاب اب زيد وان كان التمييز الذي عن
صفة صحيحة كالصفات المشتقة او ما اوله نحو كفى زيد رجلا فان
ملا في الرجولية كانت الصفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه
صفة لم تكن صالحة لهما وعلى ما فسرنا الصفة لا يرد عليه ولا على
ما اورد الشيخ الرضي وغيره عليه فانه قال وما كان ينبغي له
طلاق فان رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه
دهنا عليهما لان رجلا في كفى زيد رجلا مأول بالصفة والصفة يجب
لما انتصب عنه لا لمتعلقه وطابقه اي كانت مطابقة لما انتصب عنه
اد والتثنية والجمع نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس
الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر

وهو ههنا كناية عن فضل الممدوح الصادر عنه وانما اضاف فضله اليه تعالى
للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فمعنى لله دره ما اعجب فضله ويحتمل
ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اي اتعجب من ذلك
اللبن الذي تربى به مثل ذلك الولد الكامل في الصفات واعلم ان الضمير
في دره وكذا في ياله رجلا ويا لها قصة ان كان مبهما لا يعرف المقصود منه
كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة وان عرف المقصود من الضمير برجوعه
الى سابق معين نحو جاءني زيد فياله رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او كان
مقامه كاف الخطاب لشخص معين او اسم مظهر نحو لله درك رجلا ولله
در زيد رجلا كان التمييز عن النسبة في الاضافة لا محالة واما التمييز في
نعم رجلا وبئس مثلا فهو عن نفس الضمير لا غير لابهامه والعامل
هنا في التمييز الضمير لا غير لابهامه ما احتملت الصفة للحال عند بعضهم
والمعنى ما اعجبه في حال فروسيته والتمييز في الصفة اولى من الحال قيل
لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا لا يفيد المدح بحال فروسيته
والظاهر ان المعنيين متقاربان لان معنى التمييز ما احسن فروسيته فلا
في غير حال الفروسية الا بها فالاولى ان يقال في توجيه الاولوية اطراد
زيادة من في هذه الصفة نحو لله درك من فارس ونحو قل عز من قائل
وقاتله الله من شاعر وانما يزاد من في التمييز لا في الحال والتمييز يلزمه
التنكير على الاعرف الذي هو مذهب البصريين لان المقصود منه
رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا
ويجوز للاخر وهو قول الكوفيين فانهم قالوا بجواز تعريفه بقوله تعالى الا
من سفه نفسه فمن قرأ بالنصب فان المراد الا من سفهه نفسا لان سفه

لتمامه بنفسه لا يشتق اكثر
من الاشياء الاربعة

بلغ

لانه لا يتعدى بنفسه الا به وفي القول الاول الاعرف يحمل الاية اي يحمل
نفسه على نزع الخافض اي سفه في نفسه او على التضمين اي جهل نفسه ا
سفهها وشله غبن رايه وبطر عيشته ورشد امره والم بطنه ولا يجوز تقديمه
اي تقديم التمييز على عامله مطلقا اي سواء كان العامل فعلا او اسمي الفاعل
والمفعول او اسما تاما او افعل التفضيل او الصفة المشبهة او المصدر او ما فيه
معنى الفعل وسيجيء تقرير الدليل في ذلك عن قريب خلافا للمبرد والمازني في
والكسائي فيما كان العامل فعلا او اسمي الفاعل والمفعول فانهم جوزوا تقديمه
على احدها نظرا الى قوة العامل حينئذ ولا يجوزون تقديمه اذا كان العامل
اسما تاما او الصفة المشبهة او افعل التفضيل او المصدر او ما فيه معنى
الفعل لضعف العامل حينئذ نحو قوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا
بالفراق تطيب فمن انث الضمير في تطيب فيكون في كاد ضمير الشان
وفي تطيب ضمير سلمى اي وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم
نفسا واما الوروي يطيب بالياء وعلى التذكير فلا يتعين للاستدلال لانه
يحتمل حينئذ ان يكون في كاد ضمير حبيبها ويكون العامل في التمييز هو كاد يعني
وما كاد حبيبها نفسه يطيب بالفراق اي ما كاد نفس الحبيب تطيب بالفراق
ثم ان التمييز سواء كان عن المفرد او عن النسبة في الاصل متصف بما هو اي
التمييز منتصب عنه الا يرى ان الامثلة الواردة من التمييز نحو رطل زيتا
ومنوان سمنا وعشرون درهما وملؤه الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا
وموضع كف سحابا شاذية على ان الاصل عندي زيت رطل وسمن منوان ودراهم
عشرون وعسل ملؤه الاناء وزبد مثل التمر وسحاب موضع كف وكذلك
الاصل في طاب زيد نفسا وتصبب الفرس عرقا واشتعل الراس شيبا

وكذلك في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا طابت نفسه وتصبب عرقا وشتعل
شيب راسه وتفجرت عيونها فيكون التمييز في المعنى فاعلا والفاعل موصوف بها
واعلم ان في عبارته تساهلا وذلك لان التمييز عن النسبة لا يكون متصفا
بالمنتصب عنه بل بالفعل المنسوب اليه كما بينا وانما ازيل التمييز عن اصله تحويلا
وطلبا لضرب من المبالغة والتعظيم فان كون الشي مبهما ومجملا اولا و
مفصلا ثانيا اوقع في النفس من ذكره مفصلا اولا لان النفس تتشوق
الى معرفة ما ابهم عليها ويتوفر دواعيها الى طلب العلم به ولضرب من التاكيد
فانك اذا ذكرت الشي مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما
ذكر مرتين اكد مما ذكر مرة واحدة ومن هذا البيان يعلم تقرير الدليل على امتناع
تقديم التمييز على العامل مطلقا لان تقديم التمييز على العامل مخل بهذا المعنى
من المبالغة والتوكيد ومنها ما انتصب من المستثنى وهو المذكور بعد الا
غير الصفة هكذا في بعض النسخ ولا بد منه لان المذكور بعد الا الصفة
لا يكون مستثنى واخواته كسوى وعدا وخلا وغيرها هذا تعريف حقيقة
المستثنى متصلا كان او منقطعا لان حقيقته ما ذكر واما كون المتصل
مخرجا عن متعدد فلا نسلم انه من اجزائه بل كان ذلك من شرائطه وليس
بتعريف له باعتبار اللفظ كما قال ابن الحاجب فانه قال لا يمكن حد المستثنى
باعتبار المعنى بحد واحد لان المتصل مخرج من حيث المعنى وهو فصل الذي
يمتاز به عن المنقطع والمنقطع غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة لا يمكن جمعهما
في حد واحد لان المختلفين في الحقيقة لا يتساويان في جميع اجزائهما حتى
يجتمعا في حد واحد وانما يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان المختلفين
في الحقيقة يجوز اشتراكهما في اللفظ فتمثيل المستثنى ان كان مخرجا من متعدد

جنسا او حكما لفظا اي حال كون المتعدد ملفوظا به او تقديرا اي حال كونه متروك
الذكر نحو جاءني القوم الا زيدا فان نحو القوم والرجال متعدد جنسا لان له افرادا
متميزة في الحس بعضها عن بعض وقد ضربت زيدا الا راسه فان زيدا مفرد متصل
الاجزاء حسا لكن يصح افتراقها حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالضرب
والبيع وانما لم يذكر مثال المتعدد تقديرا لذكره بعد ذلك قال الشارح ضربت
زيدا الا راسه مثال للمتعدد تقديرا وفيه نظر على ما ذكرنا وان لم يكن مخرجا
عن متعدد فمنقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا
اذا اشرت بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا
وهو اي المستثنى منصوب وجوبا حال كونه واقعا بعد الا لا بعد سوى وغير
وغيرهما حال كون الا غير الصفة قيل احتراز عن الواقع بعد الا الصفة
بمعنى غير فانه لا يجب نصب ما بعده ولا حاجة الى هذا الاحتراز لان الواقع
بعد الا الصفة ليس بمستثنى والكلام في المستثنى في كلام موجب احتراز عن
غير الموجب فان نصب المستثنى لا يجب فيه وانما يجب النصب في الموجب
لانه لا يجوز التفريغ فيه كما يجي ولا الابدال قال المص لان البدل يقوم
مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت في جاءني
القوم الا زيدا جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني وكيفية فيه به وقد
نفيته عنه وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا عن جملة القوم عاريا عن
المجي فاذا جعلته فاعل المجي كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا عكس الغرض
وهو منصوب ايضا وجوبا حال كونه متقدما ايقاعه موقع الاسم الاول بمعنى ان
الاسم الاول لا يصح حذفه استغناء عنه بالثاني نحو لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم فيه اربعة اوجه ومقصود المص منها اثنان الاول ان يكون العاصم

منقطعا بعد الامان نحي تميم نحو
نصبه حال كونه

بمعنى الفاعل ويكون ضمير رحم عائدًا الى من اي لا معصوم الا من رحم الخلق بمعنى
الا الراحم فيكون الاستثناء ايضا منقطعا وعلى التقديرين لا يجوز حذف الاسم
الاول لفساد المعنى وان كان العاصم بمعنى الفاعل ويكون في رحم ضمير من او بمعنى
المفعول ويكون فيه ضمير الله يكون الاستثناء متصلا ومطلقا اي يجب نصب
المنقطع في اللغة الحجازية مطلقا سواء لم يصح حذف الاسم الاول كما ذكر او
صح نحو ماجاءني احد الا حمارا وماجاءني زيد الا عمرا ولا يجوز البدل عندهم
لان بدل الغلط لا يجيء في كلام الفصحاء وفي تميم جاز رفعه اي رفع المنقطع
على البدل حيث يصح حذف الاسم الاول استغناء بالمنقطع عنه كالمثالين
المذكورين سواء صح اطلاق ذلك الاسم على المستثنى بضرب من التاويل
مجازا اولا كالمثال الذي ذكرت فانه لا يجوز حمل احد المتباينين على الآخر
بوجه من الوجوه ولسيبويه في البدل فيما يصح الاطلاق بضرب من التاويل
وجهان الاول ان يجعل المنقطع كالمتصل لصحة اطلاق الاسم المبدل
منه على البدل مجازا والثاني ان يجعل الاصل في لا احد فيها الا حمار
لا فيها الا حمار اي لا فيها شيء الا حمار فخصص المتكلم احدا بالذكر من
جملة المتعدد المنفية لانه يظن ان المخاطب يستبعد خلو الدار من الآدمي
فخصصه بالذكر فقال لا احد فيها الا حمار تاكيدا لنفي كونها للآدمي بها او
دفعا لتوهم المخاطب ان المتكلم لم يتعرض له وابقى المستثنى على اعرابه الاصلي
تنبيها على الاصل وجعل بدلا من ذلك المذكور المستبعد فلا يكون على
هذا الوجه من قبيل الاستثناء المتصل كما في الوجه الاول وليس لسيبويه
في البدل فيما لا يصح الاطلاق الا الوجه الثاني نحو ماجاءني زيد الا
عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه هكذا ينبغي ان يشرح كلامه من

الى الله اي الا من رحمه الله
بمعنى الا المرحوم فيكون
الاستثناء منقطعا لان المرحوم
معصوم لا عاصم فلا يدخل في عاصم
والثاني ان يكون العاصم بمعنى
المعصوم كقوله في عيشة راضية
اي مرضية ويكون ضمير رحم عائدا
صح

قوله ممتنعا الى قوله على البدل فانه شرح له لا نجد لورده مقالا ولا لكلامه مكابر
تحمل مجالا على ما شرحه الشارح فانه لا يوافق النقل الفصيح الصحيح
على ما هو المشهور في الكتب المعتبرة في هذه الصناعة كشرح التسهيل لابن
مالك والشرح للشيخ الرضي فانه فسر المنقطع بانه الذي لا يكون من جنس
الاول وليس كذلك لان المنقطع على ما فسره المصنف وغيره من اهل النحو هو
الذي لا يكون مخرجا من متعدد سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني
القوم الا زيدا اذا كان المراد بالقوم جماعة مخصوصة لا يكون زيد داخلا
فيهم او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حمارا وفسر ايضا قوله ممتنعا
ايقاعه موقع الاسم الاول بانه لا يصح اطلاقه عليه وليس التفسير كذلك
لان المراد بهنا بالامتناع عدم صحة حذفه استغناء بالثاني هكذا قال
الشيخ الرضي وابن مالك نقلا عن تميم وعلى ما فسره ينبغي ان لا يجوز البدل
عند تميم حيث لا يصح اطلاقه عليه لضرب من التاويل نحو ماجاءني زيد الا
عمرا وليس كذلك لانهم يجوزون رفعه على البدل حيث يصح حذف الاسم
الاول استغناء بالثاني عنه سواء صح اطلاقه عليه نحو ماجاءني احد الا
حمار او لا يصح نحو ماجاءني زيد الا عمرو وروي قوله وقفت فيها اصيلا
اسائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد الا اواري لأيا ما ابينها
والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد اصيلا تصغير اصلان جمع اصيل
ابدل نونه لاما في التصغير الاواري جمع الآري وهو محبس الدابة
من وتد او حبل وما الاري البطؤ النؤي الحاجز من تراب يجعل حول
البيت او الخيمة لئلا يسيل الماء اليه والمظلومة الارض التي لم تحفر فحفرت والجلد الارض الغليظة الصلبة مرفوعا ومنصوبا عند تميم

لاسم

لانه يصح حذف الاسم الاول هنا وهو احد استثنائي المنقطع عنه وهو منصوب ايضا
وجوبا حال كونه مقدما على المستثنى منه وواقعا بعد الا نحو ما جاءني الا عمرا احد فانما
يجب نصبه لانه ان كان في الموجب فقد تقدم علة وجوبه وان كان في غيره فكذا
يجب نصبه لانه لا يجوز البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه وان تقدم
المستثنى على صفة المستثنى منه لا على المستثنى منه فهو اي التقديم على صفته
بمنزلة التقديم عليه اي على المستثنى منه في وجوب نصبه على راي وهو اختيار
المازني فانه اختار الاستثناء على البدل لان الصفة كالجزء من الموصوف
فكانه حين تقدم على الصفة تقدم على الموصوف ولان الابدال من شيء
علامة الاستغناء عنه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتناء بحاله والاعتناء
بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد عن الحكمة والفصيح ان لا يكترث ولا
يعتبر بهذا التقديم وهو اختيار سيبويه فانه يجوز الاستثناء ويختار البدل
ولا يعتبر بهذا التقديم لان تاخر المستثنى عن الموصوف كالتاخر عن الصفة
لان الموصوف والصفة بمنزلة شيء واحد فاذا تاخر عن الموصوف فكانه
تاخر عن الصفة ولان الصفة كالعدم لان المقصود هو الموصوف وهو متقدم
عليه نحو ما جاءني احد الا زيد خير منك فالا زيد مستثنى تقدم على صفة
المستثنى منه وهي خير منك وهو منصوب وجوبا حال كونه واقعا بعد ما خلا
وهو في الاصل لازم متعد الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس
لكن الزم فيه تضمين معنى جاوز ليكون ما بعده في صورة المستثنى بالا
التي هي ام الباب وما عدا وهو متعد في غير الاستثناء ايضا وجوز الجرمي
الجر ما بعدهما بناء على ان ما زائدة وهما حرفا جر وبعد ليس ولا يكون
وهما في محل النصب على الحال اذا تضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل

في موضع لا يكون غير نحو لم يكن وما كان حال كون هذه الافعال واقعة بعد كل
كلام موجب او منفي نحو جاءني القوم او ما جاءني ما خلا زيدا وما عدا زيدا
وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه الافعال اما ما خلا وما عدا فلتصدرهما بما
وهي لا تدخل على حرف الجر واما ليس ولا يكون فظاهر مضمر فاعلوها فان فاعل
ما خلا وما عدا ضمير راجع الى مدلول العامل في المستثنى منه التقدير جاءني
القوم ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا ولا يكون الضمير راجعا
الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه كما قال الشارح وغيره لان المقصود
في قولك جاءني القوم ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة
البعض اياه مجاوزة الكل اياه واما فاعل ليس ولا يكون فهو الذات المتصفة
بمضمون العامل المنسوب الى المستثنى منه اي ليس الجائي زيدا ولا يكون فاعلهما
ضميرا راجعا الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه وانما التزم اضمار الفاعل
فيها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا وجاز عطف على قوله منصوب
فيه اي في المستثنى النصب والبدل اي بدل البعض ولم يحتج بدل البعض
هنا الى الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى
منه ولا يمنع البدلية كون الاول منفيا والثاني موجبا او بالعكس لوجود
الحرف المنفي لذلك كما في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف بجعل لا
الحرف مع الاسم صفة لرجل والاعراب على الاسم وهو اي البدل المختار
وانما كان مختارا قصدا للتطابق بينه وبين المستثنى منه مع امكانه فانما نقصد
ذلك اينما يكون من تمام المنسوب اليه فان المجيء في قولك ما جاءني القوم
الا زيدا منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا لا الى القوم فقط والا لزم
التناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه

بخلاف الاستثناء فانه فضلة بعد الا اي جاز فيه النصب مع اختيار البدل حال كونه
ما وقع بعد الا احترازا عما وقع بعد سوى وما خلا وما عدا وغيرها حال كونه متصلا
احترازا عن المنقطع في كلام غير موجب من استفهام او نهي او نفي صريح او
مأول واحترز به عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل كما ذكرنا وذكر المستثنى
منه احترازا عما لم يذكر المستثنى منه فانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل هو معرب
على حسب العوامل قبله احترازا عما ذكر المستثنى منه بعده فانه لا يجوز البدل
فيه ومما علم انه ينبغي ان يقيد اختيار البدل بان يقول ايضا غير مردود به كلام
تضمن الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه واحترز بالقيد الاول
عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا فان النصب هو
المختار لقصد التطابق بين الكلامين وبالثاني عن نحو ما جاءني احد حين
كنت جالسا ههنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان
مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق
وان تعذر البدل حملا على اللفظ ابدل على الموضع وذلك في اربع مواضع
على ما ذكر نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه تعذر الابدال عن لفظ المجرور
بمن الزائدة لانها لا تزاد في الاثبات وكذا في قولنا ما جاءني من رجل تعذر
الابدال عن لفظ المجرور بمن الاستغراقية لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب
شامل لجميع افراد المجرور بها والا ابطلته لعدم الايجاب ولا احد فيها الا
زيد فانه تعذر الابدال من لفظ اسم لا بمعنى نفي الجنس لان عمل لا لاجل النفي
والا ابطلته فلا يعمل مع عدم سبب العمل فابدل حملا على محله المرفوع بالا
ويجوز فيه ان يكون بدلا من الضمير في الظرف المستقر اعني فيها وليس زيد
بشيء الا شيئا لا يعبأ به بالنصب لا غير ولا يجوز الجر حملا على لفظه

المجرور بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب لانها انما وضعت لتدل على تأكيد عدم
مضمون المجرور بها والا ابطلته فتنصب حملا على محل المنصوب بليس وانما وصف
المستثنى بقوله لا يعبأ به ليكون المستثنى مغايرا للمستثنى منه وما زيد بشيء
او شيئا الا شيء بالرفع لا غير حملا على محله فان محله رفع لانه خبر المبتدأ في
الاصل وعمل الابتداء في الخبر يبقى تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه
ولاجل ذلك جاز اعتبار العامل المعنوي المقدر بلا ضرورة اذا كان العامل
حرفا لا يغير المعنى نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غيرت المعنى لا يجوز اعتباره
الا عند الاضطرار اليه كما فيما نحن بصدده ولا يجوز الجر ليكون بدلا من
لفظ شيء المجرور بالباء لما ذكرنا ولا يجوز النصب ليكون بدلا من لفظ شيئا
او من محل بشيء لما ذكرنا في لا بخلاف ليس فانها انما تعمل للفعلية وهي باقية
فان ليس لكونها فعلا كان معناها في اصل الوضع ما كان فهي لنفي كون مضمون
خبرها وما شيء واحد في الحقيقة فلهذا قالوا انها بمعنى ليس وقوله لان
الممتنع اي لان الذي يمتنع عمله الا في النفي لا يعمل ذلك الممتنع في الاثبات
تعليل لتعذر البدل في هذه الصور الاربع وقد عرفت تفصيل ذلك ونحو
في النفي المأول اقل رجل يقول ذلك الا زيد على البدل من الرجل على المعنى
المأول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد او من الضمير في يقول
ان كان خبرا ولا يجوز ان يكون بدلا من لفظ اقل لانه لا كان في حكم النافي
ويكون التقدير يقول ذلك الا زيد وهذا فاسد غير صحيح ولا من الضمير في
يقول ان كان صفة لان القول على هذا التقدير ليس بمنفي لانهم اجروه
اي اقل مجرى النفي لان اقرب الشيء الى النفي القليل كما ان ابعده
الشيء منه الكثير ولذا اي للذي ذكر من كونه يجري مجرى النفي اذ موقع

الصفة لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فيمتنع دخول نواسخ الابتداء عليه
كما لا تدخل على ما النافية لا تقول ليت اقل رجل يقول ذلك ما الا زيد الرفع بالا
لا تقول كان اقل رجل يقول ذلك الا ان ترفع اقل بالابتداء وتضمر في كان
ضمير الشان وخبر الجملة كائنة ما كانت والا زيد على هذا القول بدل من ضمير يقول
وكذا اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون
وانما ثني الضمير وجمع وان كان راجعا الى اقل لان افعل التفضيل اذا اضيف الى نكرة
فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة فمثنى وان كانت جمعا فجمع وقوله
اي الخبر على الاشهر الجملة الفعلية او الظرفية لان الاصل في النفي ان يدخل
في الفعل وقيل والقائل ابو علي ان الجملة وصف للمضاف اليه لاقل والخبر
لاقل محذوف وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه عنه وفيه تعسف اذ لا
معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود وقال ابو علي ايضا ان اقل
مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك كما في اقائم
الزيدان قيل لو كانت الجملة وصفا لا خبرا لجاز طرحه فاجاب عنه بقوله ولا
يجوز الجر في الا زيد بدلا من المضاف اليه لاقل لانه اي لان اقل وهو
افعل التفضيل لا يضاف الى المفرد المعرفة اذا لم يكن جنسا كما سيجيء فلو كان
بدلا من المضاف اليه لكان اقل مضافا الى المفرد المعرفة لان البدل
في حكم تكرير العامل ولانه لا يجوز دخول اقل على زيد مع قطع النظر
عن ذلك وكذا اذا قلت في النفي لما اول به الكلام كما ذكرنا في اقل قال
سيبويه ليس الا زيد بدلا من لفظ الرجل في قل رجل يقول ذلك الا زيد
لانه بمعنى اقل رجل وكما لا يجوز فيه البدل من لفظ رجل لتعذر تقدير
دخول اقل على زيد فكذا في قل رجل لا يجوز البدل ولانه لو كان الا زيد

وقيل ليس بدلا من لفظ الرجل

طرح الوصف كما لم يجز طرح الوصف
المجرور في رب على الاصح لان المقصود
هو الموصوف لان الوصف ادخل
في باب التقليل فان رجلا قائما
اقل من رجل وحده فلا يجوز طرح
الوصف في اقل ورب لتحقيق
التقليل الذي هو مدلولهما دون
المفرد المقطوع عن الوصف وغيره
المتقيد به فانه لا يفيد التقليل كما
الموصوف ولا يجوز

بلغ

٢

بدلا من لفظ رجل لكان العامل في الا زيد قل وهو لا يجوز لفساد المعنى فيكون
قوله لانه تقليل للنفي قال الشارح انه نفي للتقليل وفيه نظر لانه يجوز فيه
البدل من الرجل على المعنى كما يجوز في اقل رجل وهو مرتب على حسب العوامل
ان لم يذكر المستثنى منه في كلام غير موجب وسماه النحاة بالاستثناء المفرغ
وان كان في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه غير مشتغل بمستثنى منه فيعمل
في المستثنى نحو ما جاء في الا زيد فان زيدا مرفوع على الفاعلية وما رأيت
الا زيدا منصوب على المفعولية والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات
الفعل الا المفعول معه لا يقال لا تمش الا وزيدا وتقول ما مررت الا بزيد
وان نظن الا ظنا وما اتيته الا يوم الجمعة وما الا فقالك وما ضربت الا
تاديبا والا راكبا وما انتلا الانار الاماء ومنه اي ومما لم يذكر المستثنى
منه نحو ما جاء في احد الا زيد خير منه وانما فصله عما قبله بقوله ومنه لانه
يكون المستثنى منه مذكورا لوجود اسم صالح للمستثنى منه ولكنه في
الحقيقة المستثنى منه مقدر فما بعد الا وهو زيد خير منه وهي جملة
ابتدائية وصف لما قبله وهو احد واذا كان وصفا له لا بد وان يكون
المستثنى منه ايضا صفة لان المستثنى في الاستثناء المفرغ لا بد وان
يكون مناسبا للمستثنى منه المحذوف في جنسه ووصفه من كونه فاعلا و
مفعولا وذا حال وصفة فيكون التقدير ما جاءني احد موصوف بصفة
من الصفات المضادة للصفة المذكورة بعد الا الا زيد خير منه وهذا
التوجيه في بيان الفصل اوجه مما قال الشارح في توجيهه فههنا اي في المستثنى
المفرغ المستثنى منه محذوف لاستدعاء الا لكونه للاخراج مخرجا منه عاما
مناسبا للمستثنى في جنسه ووصفه وانما يجب عمومه ليدل المستثنى عليه وتحقق

بلغ

الدخول فيه وذلك لان ذلك المخرج منه لو كان بعضا من الجنس غير معين لا يتيقن
الدخول ولو كان معينا يدخل فيه المستثنى حقيقة لا يدل المستثنى عليه فحذف
المستثنى منه لدلالة المستثنى عليه والمستثنى يسمى باسمه اي باسم المستثنى
منه مجازا يعني ان كان المستثنى منه المحذوف فاعلا يسمى المستثنى فاعلا
بعد حذفه وان كان مفعولا يسمى مفعولا وان كان صفة يسمى صفة الى غير ذلك
وذلك لانه لما حذف المستثنى منه وكان المنسوب اليه قبل حذفه هو مجموع
المستثنى منه والمستثنى وآلة الاستثناء صار المستثنى بعد حذفه متعينا
لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب بعد ان كان المستثنى منه قبل الحذف
اولى بذلك لكونه جزءا اولا كما تقدم فيسمى باسمه مجازا لقيامه مقامه يدل
على اعتباره اي اعتبار المستثنى منه المحذوف جواز ما قام الا هند مع امتناع
قام هند وفيه نظر لجواز ان يكون ذلك الجواز لوجود الفصل لا لكون الفاعل
في الحقيقة هو المحذوف وهو مذكر وان يكون هذا الامتناع لعدم الفصل
اذ مع وجوده يجوز ترك علامة التانيث بالفعل نحو قام اليوم امراة والاولى
ان نقول يدل على اعتباره اولوية ما قام الا هند فان مع الفصل بغير الا
يكون الاولى الحاق العلامة لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في
الظاهر ومع الفصل بالا يكون الاولى ترك العلامة لان المرتفع في الظاهر
ليس بالمسند اليه في الحقيقة مع الفصل بالا واما الحاق العلامة في قوله
ان كانت الا صيحة واحدة مقروءا بالرفع فبالنظر الى ظاهر اللفظ الواقع بعد
الا واما ان كان الاصل التذكير لان المقدر مذكر على معنى ما وقع شيء من
الاشياء الا صيحة وهذا الاستثناء المفرغ لا يكون في الاثبات لا تقول
جاءني الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها

او عليها ومخالفة واحد اياها كثير بخلاف اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة
واحد اياها فانه قليل جدا الا ان يستقيم في الاثبات المعنى اي معنى الاستثناء
المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه فانه يجوز فيه ايضا واغلبه ان يكون في
الفضلات كالظرف والجار والمجرور نحو قرات الا يوم كذا وضربته الا بالسوط و
قطعت الرجاء الا من الله وقد يقع في غير الفضلة نحو يحرك الفك الاسفل في
الاكل الا التمساح ولهذا الذي ذكرنا انه لا يكون في الاثبات لا يجوز مازال
زيد الا عالما لان مازال موجب لان النفي اذا دخل النفي افاد الاثبات فيكون
المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال وفيه نظر
لانه يجوز حمل الصفات على الصفات المضادة للصفة المذكورة بعد الا كما
في النفي فيستقيم المعنى ويجوز الاستثناء المفرغ فيما هو جواب النفي وهو
الفعل المضارع المصدر بالفاء المنصوب بان مقدرة نحو وما قام منا قائم في
ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف فان ينطق لما كان في تقدير المصدر المعطوف
على مصدر الفعل الاول وهو منفي فيكون هو ايضا منفيا اذ المعنى ما يكون له
قيام فنطق صح الاستثناء المفرغ فيه وجاز فيه اي في المستثنى الرفع والجر حال
كونه واقعا بعد لا سيما لكن الجر اكثر من الرفع وروي الوجوه الثلثة من
الرفع والنصب والجر في يوم في قوله الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما
يوما بدارة جلجل فالرفع على ان يكون خبر مبتدا محذوف وما موصولة او موصوفة
التقدير ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شيء هو يوم والجر على اضافة سي اليه
وما زايدة ويحتمل ان يكون ما نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها
وسي في الوجهين نكرة لانه بمعنى مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في
الابهام ولهذا جاز دخول لا التي لنفي الجنس عليه والنصب على جعل ما نكرة غير

موصولة ولا موصوفة ويوما منصوب على التمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم
رجلا او على ان تجعل لا سيما بمنزلة الا ليتحقق معنى الاستثناء فيه وهو الاخراج
الا ترى انك اذا قلت اكرمني القوم لا سيما زيدا كان معناه ان القوم اكرموني
وان زيدا قد اكرمني ولكن لا كاكرامهم بل اشد وابلغ فيكون مستثنى منهم بزيادة
الاكرام ويجوز مجيء الواو الاعتراضية قبل لا سيما اذ هي مع ما بعدها تقدير
جملة مستقلة نحو جاء في القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين
القوم الذين جاؤوا وفي اي هو اخص بي واشد اخلاصا في الحب وخبر لا محذوف
وقد تحذف لا من لا سيما لكثرة الاستعمال وجاز فيه النصب والجر حال كونه
واقعا بعد خلا وعدا وكلاهما جاز فيه النصب والجر حال كونه واقعا بعد حاشا
عند المبرد فانه عنده يكون فعلا تارة واخرى حرف جر واذا وليه اللام نحو
حاشا لزيد تعين فعليته عنده واستدل المبرد على كونه فعلا بتصريفه نحو
حاشيت زيدا واحاشيه قال النابغة وما احاشي من الاقوام من احد وبالتصرف
نحو حاش لله والتزم سيبويه كونه حرف جر لقولهم حاشاي من غير نون الوقاية
ولو كان فعلا لم يجز ذلك ولانه لو كان فعلا لدخل عليه ما المصدرية قياسا
مطردا قياسا على خلا وعدا والجواب عن قول المبرد ان التصريف والتصرف
لا يدلان قطعا على الفعلية لجواز اشتقاقه من لفظة حاشا حرفا كقولهم
لوليت اي قلت لولا وبسملت اي قلت بسم الله فمعنى حاشيت زيدا
قلت حاشا زيد ولجواز الحذف من الحرف لكثرة الاستعمال نحو سوف افعل
وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان
وابن الاصبغ اي جانب المغفرة الشيطان فشاذ عند سيبويه ومعناه
في الاستثناء تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه وربما

ولا ارى واحدا في الناس يشبهه

اريد تنزيه شخص من سوء فيبتدأ بتنزيه الله تعالى من السوء ثم يبرأ من اريد
تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون
ابلغ في المعنى وانما يجوز النصب والجر فيما بعدها لكونها حرفا تارة فتجر ما
بعدها وانها الاخرى فتنصب ما بعدها وهو مجرور حال كونه واقعا بعد غير
وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتحها او كسرها مع المد وانما
كان ما بعدها مجرورا لانها اسماء مضافة اليه واعراب غير ان حمل على الا
في الاستثناء اعراب الاسم الواقع بعد الا على التفصيل فيجب نصبه بعد
كلام موجب وعند التقديم وفي المنقطع ويجوز النصب والبدل في كلام غير
موجب تام ويعرب على حسب العوامل في المفرغ وانما يعمل الفعل او معناه
اي ذكر المستثنى منه فلم يكن
في غير بغير وساطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا الا بواسطة
الا لان الاعراب عليه عارية وذلك لانه اسم يحتمل الاعراب وما يشغل
بالحركة لكونه مضافا اليه فجعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر
على نفس غير عارية ولاجل ذلك يجوز العطف على محله نحو ما جاء في غير زيد
وعمرو بالرفع واما اعراب سوى وسواء فمنصب على الظرفية على الاصح
لان سوى في الاصل صفة مكانا نحو قوله تعالى مكانا سوى اي مستويا
ثم حذف الموصوف فاقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى
سوى اي مكانا ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول
انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا
قلت جاء في القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد ايضا لمطلق معنى الا
ولفظة الا تحمل على غير في الوصفية بمعنى ان صار ما بعدها مغايرا لما قبلها
ذاتا او صفة كما ان ما بعد غير كذلك لا نفيا واثباتا على ما هو اصلها في الا

ن
قال قلن حاش لله ما علمنا
عليه من سوء

كما يحمل غير عليها في الاستثناء بمعنى أن يصار ما بعدها مغايرًا لما قبلها نفيًا أو اثباتًا كما
ان بعد الا كذلك لا ذاتًا وصفة كما كان في الاصل وانما تحمل احدهما على الاخر
لاجتماع ما بعدهما في معنى المغايرة لما قبلهما الا ان حمل غير على الا اكثر من
العكس لانه اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف وذلك
الحمل لالا على غير في الوصفية مشروط بشروط ثلثة اشار اليها بقوله
اذا كانت تابعة فان الا اذا كانت وصفا لا تستعمل الا مع الموصوف لا
فرع على غير في الصفة فيجب اظهار الموصوف معها للدلالة على كونها صفة
بخلاف غير فانه لما كان اصلا في الصفة جاز حذف الموصوف منه تقول جاءني
غير زيد ولا تقول جاءني الا زيد وشبهها صاحب الكتاب بأجمعون في
انها لا تستقل بنفسها لجمع اي لما يدل على الجمعية جمعا كان كرجال او لا
كقوم وعشر وانما اشترط هذا الشرط مراعاة لاصلها في الاستثناء من
لا بد له من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد
منكور وانما اشترط هذا لانه لو كان معرفة نحو جاءني الرجال يجوز الاستثناء
لاحتمال ان يراد به استغراق الجنس غير محصور والمقصود اما الجنس
المستغرق نحو ما جاءني رجل او جاءني الرجال الا زيد واما بعض منه
معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ذلك
لانه لو كان محصورا يجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعين الاستثناء
نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وانما يحمل الا على
غير لتعذر الاستثناء حيث لا يعلم دخوله اذ عند هذه الشروط الثلثة
لا يتحقق دخول ما بعد الا فيما قبلها فيضطر الى حمل الا على غير الاستثناء
وهذا كله مبني على ان المستثنى يجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب

الجمهور

الجمهور واليه الاشارة بقوله لا يعلم دخوله فيه واما على مذهب المبرد فيجوز
الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول
وفي الآية مانع آخر معنوي من حمل الا على الاستثناء وهو ان الآية رد
على المشركين الذين يقولون ان مع الله الها آخر فقيل لهم لو كان مع الله
اله آخر لفسدت السماء والارض ولكن لم تفسدا فلم يكن معه اله آخر
وهذا المعنى لا يحصل الا بجعل الا وصفا ولو جعل استثناء لكان المعنى
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن اللازم منتف فيلزم
انتفاء الملزوم فللخصم ان يقول جاز ان يكون انتفاء الملزوم المركب من
الموصوف مع صفته بانتفاء الصفة لا بانتفاء الموصوف اذ لا يلزم من
انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزائه ولا يلزم على تقدير الوصف عدم
المقصود لان انتفاء المجموع وهو الآلهة الموصوفة بصفة المغايرة ان
كان بانتفاء الموصوف وجب فقد حصل المطلوب وكذلك ان كان بانتفاء
الوصف اذ من انتفاء المغايرة يلزم ارتفاع التعدد وكذلك لا يلزم عدم
المقصود على تقدير الوصف من وجه آخر بان يقول يجوز ان يكون الانتفاء
بانتفاء الظرف لانه على هذا التقدير قد انتفى ما قاله الخصم لان كل
من يثبت معه تعالى الآلهة فانما يثبتها في الارض او في السماء فيلزم
الخامس وضعف حمل الا على غير في غير اي في غير جمع المذكور منه قوله
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فانه لم يتعذر هنا
الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حمل على الوصف لضرورة الشعر و
للضرورة ايضا وصف المضاف هنا وهو كل والقياس ان يوصف المضاف
اليه في كل اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط فالذي حمله على ان

اقول انه نحو قولنا كل رجل له درهم الا الاقوى ... فالاستثناء ... ولهذا البيت صحيح ... حد ان يقول وكل اخ اخوه مفارقان الا الفرقدين وكل اخ مفارقه اخوه الا الفرقد وللقائل ان يقول انما صح وكل الا ان كل اخ في المعنى اخوين

الاعراب الاول ان يكون كل مبتداء ومفارقه خبره واخوه فاعل مفارقه الثاني ان يكون كل مبتداء ومفارقه مبتداء ثانيا واخوه خبره والجملة خبر المبتداء الاول الثالث ان يكون كل مبتداء واخوه مبتداء ثانيا ومفارقه خبره المقدم والجملة خبر المبتداء الرابع ان يكون كل مبتداء ومفارقه بدل منه واخوه خبر كل اي مفارقه كل اخ اخوه الخامس ان يكون مفارقه بدلا من كل واخوه مبتداء وكل اخ مفارقه خبره مقدم

يجعل الا صفة هو العامل له على أن يجعلها صفة لكل وتقول في تثنية الا
وتكررها ويكون احد المستثنيات مفرغا والآخر غير مفرغ ويكون المستثنى
منه فيه مذكورا نحو ما أكل احد الا الخبز الا زيدا بنصب الاستثناء الاول
وهو الخبز على المفعولية فان الاستثناء باعتبار مفرغ ونصب المستثنى
الثاني على الاستثناء ولا يجوز فيه الرفع على البدل وان كان الكلام في
الظاهر غير موجب ذكر فيه المستثنى منه لان الكلام باعتبار صار موجبا
لطريان حرف الاستثناء عليه وهو الا الاولى لان الاستثناء من النفي
اثبات فيكون المعنى اكل الخبز وحده كل احد الا زيدا فانه لم ياكله وحده
فيكون الا زيدا مستثنى في كلام موجب ذكر فيه المستثنى منه فيجب نصبه
وتقول في المستثنيات المكررة ويكون احدها مفرغا والآخر غير مفرغ والمستثنى
منه فيه غير مذكور نحو ما اتاني الا زيد الا عمرا ترفع انت احدهما لانه
الفعل اليه لانه لو لم ترفع احدهما لبقي العامل بلا فاعل لان الاستثناء مفرغ
وتنصب انت الثاني على الاستثناء الاولى ان يجعل الآخر بدل الثاني
ليشمل قسمين رفع الاول ونصب الثاني وبالعكس اذ لا يمكن رفعه على
البدلية لانه لا يجوز ان يكون بدلا من المستثنى منه المقدر لان
المبدل لا يحذف ولا من المستثنى الاول اذ ليس المعنى على طرحه ولا
يمكن رفعه على الفاعلية لان الفاعل واحد ليس الا فح لا يجوز رفعهما
وكذا لا يجوز نصبهما لئلا يبقى الفعل بلا فاعل وانما تنصب الثاني في
حال كونك مأولا كلامك على تركيب الناس وراء زيد وسوى زيد
الا عمرا فيكون الكلام بهذا التاويل موجبا وفي الموجب لا يجوز الا النصب
وتقول في تقدم المستثنيات المكررة بغير عطف على المستثنى منه في الكلام

الموجب ولا تفريغ فيه ما اتاني الا زيدا الا عمرا احد منصوبين لكن احدهما يكون
استثناء والآخر غير استثناء في الاصل بل كان بدلا تقدم على المستثنى منه
فنصب ضرورة اذ لا يجوز ان يكونا منصوبين على الاستثناء ابتداء لان
المستثنى المنصوب يشبه المفعول فكما لا يجوز ان يكون لفعل واحد مفعولان
لا يقتضيهما بمعنى ذلك الفعل الا بالعاطف فكذا لا يجوز ان يكون له مستثنيان
كذلك وليس نصب غيرك في قول الكميت وما لي الا الله غيرك ناصر على الاستثناء
بل هو في الاصل صفة لناصر فلما قدم عليه جعل حالا عنه لان التقدير ما لي
الا زيدا احد الا عمرو على الابدال اي ابدال عمرو من احد فلما قدمته اي
الا عمرو على احد نصبته لانه لا يجوز البدل لتعذر تقديم البدل على
المبدل ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح من المستثنى دخوله اي دخول
الثاني فيه لانه لو لم يصح دخوله فيه لم يمكن استثناء المستثنى الثاني
منه كان الاستثناء من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا نحو له علي عشرة
الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد بان تقول الا سبعة الا ستة
الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فاللازم على قائله خمسة
لان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وطريق ذلك ان تسقط
المستثنى الاول من المستثنى منه فما بقي منه تضيف اليه المستثنى الثاني
وتحفظ المبلغ ثم تسقط منه المستثنى الثالث وهكذا الى المستثنى الاخير
كما تسقط تسعة من عشرة فبقي واحد فتضيف اليه ثمانية فصير تسعة فتسقط
منها سبعة فبقي اثنان فتضيف اليها ستة فصير ثمانية فتسقط منها
خمسة فبقي ثلثة فتضيف اليها اربعة فصير سبعة فتسقط منها ثلثة
فبقي اربعة فتضيف اليها اثنين فصير ستة فتسقط منها واحدا فبقي

خبزا

لان صفة النكرة اذا تقدمت انتصبت على الحال

اي دخول الثاني

خمسة والضابط ان تجعل كل وتر منفياً خارجاً وكل شفع موجباً داخلاً في الكل
فعلى هذا لا يجوز في كل وتر الا النصب لانه عن موجب ويجوز في كل شفع الا
والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور واما في
غير الموجب نحو ما له علي عشرة الا تسعة وهكذا الى الواحد فيجعل كل وتر
داخلاً وكل شفع خارجاً فاللازم على هذا ايضاً خمسة لان التسعة يكون
مثبتة داخلة فتسقط منها ثمانية فبقي واحد تضم اليها سبعة تصير ثمانية
تسقط منها ستة يبقى اثنان تضم اليهما خمسة تصير سبعة تسقط منها اربعة
يبقى ثلثة تضم اليها ثلثة تصير ستة تسقط منها اثنان يبقى اربعة تضم
اليها واحداً تصير خمسة ولو ذكرت بعد اي بعد الا واحداً الا اثنين
الى ثلثة وهكذا الى التسعة بان تقول له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية
الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحداً
الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الى الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت
الا اثنين بعد الا واحداً صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقي اللازم
اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا
خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا
قلت الا سبعة بقي اللازم واحداً ما علم ان الاستثناء المساوي عن
المساوي او انقص منه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرجه عن المساوات
وهنا كذلك فتامل وقد يقع الفعل الماضي موقع الاسم المستثنى
في القسم نحو قولهم نشدتك الله الا فعلت من قولهم نشدته فنشد
اي ذكرته فتذكر فنشد الثاني المتعدي الى واحد مطاوع للاول
المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت باسم

سبعة م

اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم م

صح بالله

لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدتك الله على معنى طلبتك الله من بين
الاشياء التي يقسم بها الناس لاقسم عليك به ومعنى الا فعلت الا فعلك فهو
بمعنى المصدر مفعول به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله فكانك قلت
ما اطلب منك الا فعلك ولهذا النفي المعنوي وقع الاستثناء مفرغاً ويكون
الا نقضاً لذلك النفي وانما جعل المصدر في صورة الفعل الماضي للمبالغة
في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضياً فانت تخبر عنه كما
في قوله تعالى ونادى اصحاب النار وقد يحذف المستثنى عند قيام قرينة
دالة على خصوصيته ولذا لا يجوز ان يقال جاء في القوم الا غير جاء في القوم
الا زيداً لعدم القرينة الدالة عليه بعد الا وغير اذا كانا بعد ليس وا
حذف تخفيفاً لكثرة استعمالها في الاستثناء بعد ليس مع الدلالة على المستثنى
نحو جاء في زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيداً وليس غير اي ليس الجائي
غيره بل بحذف المضاف اليه لفظاً وبني على الضم تشبيهاً لغير بالغايات
المبنية عليه ولا يخفى جواز اضماره اي اضمار المستثنى اي يجوز ان
يكون المستثنى مضمراً كما يجوز ان يكون مظهراً نحو لا اله الا الله ولا اضرب
الا اياه ومنها اي من المنصوبات الاسم في باب ان نحو ان زيداً قائم ولا يحذف
الاسم في باب ان الا في الضرورة لانه انما قدم منصوبه على مرفوعه
ليكون تنبيهاً على الفرعية في العمل فلو حذف منصوبه وبقيه مرفوعه لكان
في صورة العمل الاصلي الا اذا كان الاسم ضمير الشان فان الاسم حينئذ
يحذف وان لم يجز حذف هذا الضمير اذا كان مبتدأ لعدم الدليل عليه
لان الخبر فيه مستقل ليس فيه ضمير رابط وانما حذف هنا لئلا يصير
في صورة الفضلات مع دلالة الكلام هنا نحو قول الشاعر في حذف اسم ان

حذف المستثنى

فغير جنس ليس م

ان م

ولكن زنجي عظيم المشافر ... اي ولكن زنجي ... فخبره محذوف اي ولكنك زنجي ... عظيم المشافر ... بل لا تعرف قرابتي

اذا كان ضمير الشأن إنّ من لام في بني بنت حسان ألمه وأعصه في الخطوب أي
انه فحذف ضمير الشأن والا أي ان لم يحذف ضمير الشأن وجعل من الشرطية اسم
إن لزال الجزاء عن صدر الكلام فانه لو نصب قوله من لام بإنّ لبطل ما يستحقه
الجزاء من الابتداء القبيح الا يرى انه لا يقال إنّ ايهم يأتك تعني به فيعمل
ما قبل الجزاء فيه وانما وجب ان يقال انه ايهم يأتك تعني به فيوفى بضمير
الشأن ليؤمن اي بالابتداء ونحو قوله في حذف أنّ المفتوحة اذا كان ضمير
الشأن فلو أنْ حقّ اليوم منكم اقامة وان كان سرح قد مضى فتسرعا اي فلو
انه يعني لو تحققت أنكم تحسنون إليّ باقامتكم لشكرتكم وان كان ما تأمّلكم قد
سار قبلكم وتسرع ونحو قوله في حذف اسم ليت فليت دفعت الهم عني ساعة
فبتنا على ما خيّلت ناعمي بال اي فليته يقال فلان يمضي على ما خيلت اي
شبّهت واوهمت على غير من غير يقين فحذف الفاعل من خيلت اي خيلت
النفس ونحو قوله في حذف اسم ليت ايضا فليت كفافا كان خيرك كله وشرك
عني ما ارتوى الماء مرتو على احد التأويلين وهو ان تجعل كفافا منصوبا
على انه خبر لكان وخيرك مرفوع بانه اسمه وشرك عطف عليه اي فليته
كان خيرك كله وشرك كفافا عني اي مكفوفين عني لان الكفاف مصدر
فيقع على الواحد والاثنين والجمع كقولك رجلان عدل وانما يجب تقدير
ضمير الشأن لئلا يدخل ليت على الفعل اما ان جعلت كفافا اسم ليت ويكون
على هذا خيرك منصوبا بانه خبر كان وكذا شرك لكونه معطوفا عليه اي
فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرك وشرك ويجري مجرى قولك في المعنى ليت
خيرك كله وشرك كانا مكفوفين عني والوجه الاول اوضح وفي الثاني
تعسف فليس مما نحن بصدده واما قوله ما ارتوى الماء مرتو فمنصوب المحل

على الظرف وارتوى بمعنى استقى ويجوز ان يكون شرك مرتو بتقديره مرتويا اسم او
معطوف على اسم كان ومنجز اي كان خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اي كافا من ارتوى
من الشيء اذا كف عنه فسكن الياء في حال النصب كما في قوله ولو ان واش باليمامة
دار فيكون الماء على هذا مرفوعا بانه فاعل ارتوى اي ما دام الماء ريان ونحو
قوله في حذف اسم كأنّ كأنهن الفتيات اللعس كأنّ في اظلالهن الشمس
اي كأنه والا اي وان لم يقدر ضمير الشأن انتصب الشمس على انه اسم كأنّ
قدم عليه خبره واللعس جمع العس جمع اللعس وهو سواد في باطن الشفة
ونحو قوله في حذف اسم لكنّ وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليني
لكنّ اياك لا اقلي اي لكنه واياك مفعول اقلي وانما لم يحل اياك على اسم
لكن لان حذف ضمير الشأن اكثر من الاتيان بالمنفصل مع القدرة على المتصل
ولا يجوز هنا اي حذف الاسم في باب انّ اذا كان ضمير الشأن في غير
الاضطرار عند الاكثر اذ لا يقال في السعة اذا كان ضمير الشأن ولم يتصل
الخبر بفعل وعليه يحمل نحو انّ في الدار جلس اخواك لا على ابطال العمل
لفظا دون المعنى خلافا لابن كيسان ومنها اي من المنصوبات الخبر في
باب كان نحو كان زيد منطلقا وقول من يلحقه اي الخبر بالحال وقال انه
حال وهم الكوفيون يبطله عدم استقلال الكلام بدونه اذ لو كان
حالا لاستقل الكلام بدونه لان الحال فضلة ولمجيئه مضمرا ومعرفة كثيرا
ولو كان حالا لما كان كذلك وامره على نحو خبر المبتداء فيما يجوز من كونه
معرفة ونكرة وكونه مفردا وجملة متقدما على الاسم ومتأخرا وفيما يجب
من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار
رجل واذا كان لجزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها او

اذا كان الاسم ان مع خبرها نحو عندي انك قائم ومن اشتماله على ضمير اذا
كان جملة او ظرفا او غير ذلك من الاحكام لكنه اي الخبر يتقدم معرفة
على الاسم لان اختلافهما في الاعراب رافع للالتباس بخلاف خبر المبتداء
فانه لا يتقدم على المبتداء اذا كانا معرفتين ولا قرينة لرفع الالتباس و
ينبغي ان لا يجوز التقديم ههنا ايضا اذا لم يظهر الاعراب فيهما ولم يكن
قرينة نحو كان الفتى هذا وتقدم الخبر على عامله حال كون الخبر فعلا
لا يتقدم المبتداء وهو الفعل المفرد المسند الى ضمير المبتداء نحو الذي
يقوم كان زيد اي الذي كان يقوم زيد فتقدم الخبر وهو يقوم على عامله اذ
لا لبس ههنا مع التقديم بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان فعلا مسندا
الى ضمير المبتداء لا يجوز تقديمه عليه لالتباسه بالفاعل واستقبحه
اي هذا التقديم بعضهم لانه لم يعهد به حيث كان خبر المبتداء قال
الشارح لانه في الصورة فعل داخل على فعل اقول مع عدم التقديم ايضا
كذلك ولا يكون الخبر الا حيث يفيد فائدة لم تستفد من نفس كان او
من نفس اسمه فلا يقال كان زيد كائنا ولا كان مالك الفرس صاحبه وقو
وقوله تعالى فان كانتا اثنتين جواب سؤال وهو ان الخبر لا يفيد الا ما
يفيد الاسم لان الالف في كانتا ضمير اثنين والتاء علامة التانيث
ففيهما دليل على التثنية والتانيث الذين يستفادان من قوله اثنتين
فاجاب عنه بقوله فانما جاز ذلك لان الاول وهو الاسم في كانتا لا
يفيد العدد مجردا عن الصغر والكبر لانه اذا قيل فان كانتا يحتمل ان يراد
الكبر والصغر كما يقال فان كانتا كبيرتين او صغيرتين فلما قيل اثنتين علم
ان الصغر والكبر لا اعتبار بهما وانما الاعتبار بمجرد العدد فقط وقد يكون

كان ٥
عطف على تقدم
مجردا

الى قول المرزوقي

يجعل الشيء بمنزلة النكرة في اللفظ متضمنا للافادة في المعنى فهو بمنزلة قوله
انا ابو النجم وشعري شعري في ان النكرة في اللفظ متضمن للافادة في
المعنى بخلاف كان الذاهب جاريته صاحبها حيث لا يفيد لان قولك كان
الذاهب جاريته صاحبها معناه ان الرجل المقصود صاحب الجارية فلا يتضمن
الجزء الثاني فائدة ولا بد ان يحقق كل واحد من جزئي الجملة بفائدة اذ
لو تضمن ما يتضمن الجزء الآخر لكان تكريرا والتكرير يجري مجرى ما لم يذكر
والجزء الواحد لا يتم منه كلام وكان ينبغي عليه ان يقول كانت الذاهبة
جاريته بتانيث الذاهبة لان المونث الحقيقي يلزم ما اسند اليه علامة
التانيث نحو ضربت هند وقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على
الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه روي اللذان فيه مرفوعا
بالالف ومنصوبا بالياء وفيه اربعة اوجه من الاعراب الاول ان يرفع ابواه
على انه اسم كان ويجعل الجملة الاسمية بعده وهي هما اللذان منصوبة المحل
على انها خبر كان الثاني ان يجعل اسم كان ضميرا عائدا الى المولود ويجعل
ابواه مرفوعا بالابتداء ويجعل هما مبتدا ثانيا واللذان خبرا له ويجعل الجملة
اعني هما اللذان في محل الرفع بانها خبر المبتداء الذي هو ابواه ثم يجعل الجملة
التي هي ابواه وخبره في محل النصب بانها خبر كان الثالث ان يجعل اسمه ضمير
المولود ويرفع ابواه بالابتداء واللذان بانه خبره ويجعل هما فصلا غير محكوم على
محله بالاعراب وفي هذه الاوجه اللذان مرفوع الرابع ان يرفع ابواه
على انه اسمه وينصب اللذين على انه الخبر ويجعل هما ضمير الفصل وقد يحذف
عامله جوازا اي عامل الخبر في باب كان واعلم انه لا يحذف من الافعال الناقصة
الا كان فليس اطلاقه ما يقال على الاطلاق مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا

يعلم ٥
هما ضمير ٥
الثلثة ٥

فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله اي في مثل هذا التركيب ويعني به ان يجيء بعد
ان الشرطية اسم وبجزائها بالفاء وبعدها اسم مفرد مع جواز تقديره بعده او فيه
فيه اربعة اوجه الوجه الاول نصب الاول ورفع الثاني وهو احسن الوجوه
على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير فحذف في هذا الوجه كان مع اسمها لدلالة
حرف الشرط عليها لان حرف الشرط لا يليه الا الفعل وحذف ايضا المبتدا لدلالة
الفاء التي هي جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة والوجه الثاني رفعهما معا
ان خير فخير على معنى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير فحذف كان وخبره والمبتدا
وفيه ضعف من حيث المعنى لان المراد ان كان نفس عمله خيرا لا ان له اعمالا وفي
تلك الاعمال خير ومن حيث اللفظ لقلة حذف خبر كان مع كثرة الحذف في هذا
الوجه من حذف كان والجار والمجرور بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه
ولو قدرته فيه كان التامة لزال الضعف من حيث المعنى لكن تراكم الضعف اللفظي
وذلك لقلة استعمال كان التامة ولا يحذف الا ما هو كثير الاستعمال للتخفيف
وليكون الشهرة دالة على المحذوف الوجه الثالث نصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا
نصب الاول على ما ذكرنا في الوجه الاول ونصب الثاني على انه بتقدير
كان بعد الفاء او بتقدير فعل لائق اي فيكون جزاؤه خيرا او فيجزى خيرا
وهذا الوجه دون الوجه الثاني لان الحذف فيه اكثر ولانه يجيء الفاء
مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعل وحذف المبتداء اكثر من حذف كان
وغيره من الفعل الناصب الوجه الرابع رفع الاول على ما ذكرنا في الوجه
الثاني ونصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث وهذا الوجه اقبح الوجوه
لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه والوجه الثاني والثالث سيان
لمخالفتهما الاصل في موضع واحد ومنه اي مما حذف عامله جوازا قول نعمان بن المنذر

قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا * فما اعتذارك في شيء اذا قيلا * اي ان كان هذا القول
حقا وان كان كذبا ويلزم حذف العامل في باب كان بعد ان كان معوضا عنه ما
في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا اي انطلقت لانطلاقك
فحذف حرف الجر كما يحذف من ان وان قياسا مستمرا ثم حذف كان لانه يحذف
كثيرا وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه ثم
ادغمت النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل
يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت ويقع الخبر منفصلا في الاكثر لان اسمها
ليس في الحقيقة فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل مضمون الجملة
فان الكائن في كان زيد قائما قيام زيد ولانه في الاصل خبر المبتداء وخبر
المبتداء يجب ان يكون منفصلا نحو قول عمر بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد
حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير * وقد جاء الاتصال في الخبر لكون
الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول نحو تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وا
لمرء قد يرجو الحيوة مؤملا والموت دونه * تنفك بمعنى لا تنفك والضمير في تكونه عائد

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

الى الهالك ومنها اي من المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس لم يقل
اسم لا التي لنفي الجنس كما قال ومنها الخبر في باب كان لان كل اسم في المنصوب
وجميع ما هو اسم لا هذه ليس منصوبا بخلاف الخبر في باب كان فانه منصوب
لفظا او تقديرا او محلا وانما يعمل هذه في نصب الاسم ورفع الخبر لمشابهتها
لان على ما يجيء في القسم الرابع ان شاء الله تعالى وهو اي المنصوب المنفي
المضاف او المنفي المضارع له اذا كان نكرة غير مفصول بينها وبين لا نحو لا غلام
رجل مضاف ولا خيرا من زيد عندنا مضارع للمضاف والمنفي المفرد الذي ليس
بمضاف ولا مضارع له سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مبني لتضمنه من لا

وذلك لان قولك لا رجلَ نصٌّ في نفي الجنس ويكون بمنزلة لا من رجل بخلاف
لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ فان النكرة في سياق النفي وان افادت العموم الا
انها لا يكون نصًّا فيه بل ظاهرًا ولاجل ذلك لا يجوز ان يقال ما جاء في من
رجل بل رجلان ويجوز ان يقال ما جاء في رجل بل رجلان فلما اريد التنصيص
على الاستغراق ضمّنت النكرة معنى من فبنيت ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان
الاضافة ترجح جانب الاسمية في الاعراب وانما بنيت على ما ينصب به من الفتحة والياء
والكسرة ليكون البناء على ما يستحقه المنفي في الاصل قبل البناء وهذا اولى من قول
من قال يبني على الفتح لكونه شاملا لجميع انواع علامات النصب من الفتحة وغيرها
نحو لا رجل مبني على الفتح او رجلين مبني على الياء او مسلمين مبني على الياء او مسلمات
في الدار مبني على الكسرة بلا تنوين عند الجمهور لانها وان لم تكن للتمكن الا انها
شبيهة بالتي للتمكن ومع التنوين عند بعضهم نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا
والمازني يفتحه بلا تنوين حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبنيات وطردًا
للباب على نسق واحد وحق المنفي ان يكون نكرة ليتحقق بها نفي الجنس وذلك لان
المعرفة ليست بلفظ جنس حتى ينفي الجنس بانتفائها ومثل لا هيثم الليلة للمطي
ولا فتى الا ابن خيبري ومثل قضية ولا ابا حسن لها متأول فان هيثم اسم رجل
وقع اسم لا وكذلك ابن حسن وتاويله بانه في تقدير لا مثل هيثم ولا مثل ابي حسن
والمثل لا يتعرف بالاضافة او بان يجعل العلم لاشتهاره بمعنى بمنزلة اسم جنس
موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو
عليه السلام كان فيصلا في الحكومات كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم
علي عليه السلام فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل كلفظ الفيصل وكذا
معنى لا هيثم لا حادي لانه كان مشهودا بحسن الحداء فان وقع بعدها اي بعد

معرفة وجب رفعها اي رفع المعرفة لزوال المشابهة التي تعمل لا لاجلها من كونها
لنفي الجنس عند دخولها على المعرفة والتكرير اي تكرير لا ليكون التكرير جبرانا
لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرير
المنفي في الحقيقة وكذا اذا فصل بين لا واسمها وجب الرفع لضعف عملها لانها
انما تعمل لمشابهتها ما يعمل بالمشابهة لا بالاصالة فلا يقدر على العمل فيما هو بعيد
عنها ووجب تكريرها ايضا ليكون التكرير تنبيها على كونها لنفي الجنس في النكرة
بخلاف ما اذا عملت عمل ان فان عملها كاف في هذا التنبيه لانه لا يعمل عملها
الا التي لنفي الجنس نحو لا زيد فيها ولا عمرو فالواقع بعد لا معرفة ولا
فيها رجل ولا امرأة مفصول بين لا واسمها بالظرف وقولهم لا نولك ان تفعل
كذا هذا اعتراض فان نولك معرفة قد وقع مرفوعا بعد لا من غير تكرير فالجواب
انه محمول على لا ينبغي فلا من حيث المعنى داخلة على الفعل والداخلة على
الفعل لا يجب تكريرها والنول هو التناول مصدر بمعنى المفعول اي ليس متناولك
هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله او العطاء فمعنى لا نولك ان تفعل
كذا ما اعطيت هذا الفعل اي ليس خلقك هذا واذا لم يحط لم يكن لذلك
كما حمل يذر على يدع فان اصل يدع يودع حذفت الواو لوقوعها بين ياء
مفتوحة وكسرة لازمة ثم فتح العين لاجل حرف الحلق وبينه لما انتقل
منه لم يبع في المعنى جعل لفظه كلفظه ففتحت عينه وان لم يوجد فيه
حرف الحلق فكذلك لا نولك لما كان فيه معنى لا ينبغي جاز ان يقع بعد لا
من غير تكرير واجاز المبرد الرفع من غير التكرير في سعة الكلام في المعرفة
والنكرة نحو لا زيد في الدار مثال للمعرفة ونحو لا رجل عندك مثال للنكرة
وان كررت النكرة معها اي مع لا من غير فصل بين لا وبين النكرة فانه مع الفصل

لم يبن لانهما لما امتزجا تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب
انتفى تعدي البناء ومنها انه جاز في المجموع خمسة اوجه فتحهما ان يجعل لا في الموضعين
لنفي الجنس ويقدر لهما خبر واحد عند سيبويه لان مذهبه ان لا المفتوح
اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز تقدير خبرين
عنده ايضا اما عند من يعمل لا المفتوح اسمها في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب
اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما خبر واحد لان لا الاولى والثانية وان كانا
عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان
زيدا وان عمرا قائمان ويجوز ان يقدر لكل واحد منهما ورفع الثاني مع فتح
الاول على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاولى ويكون الثاني معطوفا
على محل الاول ونصبه مع فتح الاول على ان يكون معطوفا على لفظ الاول
نحو فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ورفعهما لانه يجوز الغاء لا هنا لضعفها
وقد حصل شرط الالغاء فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية
اما زائدة او ملغاة غير زائدة كلا الاولى ورفع الاول فيكون لا ملغاة لضعفها
وفتح الثاني على ان يكون لا غير ملغاة نحو لا حول ولا قوة الا بالله ونعت المبني
احتراز عن نعت المعرب فانه لا يجوز فيه البناء نحو لا غلام رجل ظريفا الاول
احتراز عن الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم حال كون
النعت مفردا احتراز عن نحو لا رجل حسن الوجه وحال كونه يليه اي يلي
النعت المبني من غير فصل بينهما احتراز عن نحو لا غلام في الدار ظريفا جاز
فيه اي في هذا النعت المنعوت الاعراب من النصب والرفع فالنصب حملا
على لفظه وان كان حركته بنائية لمشابهتها الحركة الاعرابية لعروضها
مع عروض لا ونحو الحايز والمار ويجوز ان يكون النصب حملا على محل اسمها

لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني منصوب والرفع حملا على محله وهو القياس لان
التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء وجاز فيه البناء نحو يجعل الموصوف
والصفة شيئا واحدا لاجتماع ثلثة اشياء في هذا النعت كونه في المعنى هو المبني
وفي اللفظ متصلا به وكون النفي في المعنى داخلا عليه لان المنفي في قولك لا
رجل ظريف هو الظرافة وكونه قريبا من لا التي هي سبب البناء واما النعت الثاني
فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب من النصب والرفع على اللفظ وعلى المحل وكذا
المعطوف عليه اي على المبني حال كون المعطوف نكرة لا يجوز فيه الا الاعراب
لعدم مصحح البناء من اجتماع الامور الثلثة المذكورة فيهما نحو لا اب وابنا مثل مروان
وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا فابنا معطوف على لفظ اب في لا اب وعلى محله
نحو هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب فاب معطوف على محل
لا ام واما المعطوف المعرفة فلا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا العباس
وذلك لانه لو باشر المعرفة لا هذه لم يجز فيها الا الرفع فهي اذا كانت تابعة
اولى بان تكون مرفوعة واذا كرر المبني بلا فصل بين المبني وذلك المكرر جاز في
الثاني الاعراب رفعا ونصبا والبناء نظرا الى كونه تكريرا لفظيا لكن الاعراب
في المكرر الموصوف اولى من الاعراب في المكرر غير الموصوف نظرا الى انه لما
صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه
قرانا عربيا نحو لا ماء ماء باردا بتنوين ماء الثاني وان شئت لم تنون وتبني الثاني
لما ذكرنا واذا دخلت الهمزة على لا لم تغير الهمزة العمل اذ يدخل الهمزة على العامل
لا يغير عمله ومعناها اي معنى الهمزة الاستفهام نحو الا رجل في الدار والا تمارض
بالعيس بين ذل ودعة او معناها التمني نحو قول المتمنية اسم امراة مدنية
عشقت نصر بن الحجاج وكان احسن اهل زمانه الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا

سبيل الى نصر بن حجاج لا خلاف بينهم في ان لفظ ما يلي لا من اسمه على ما كان عليه
قبل المنع من الاعراب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد النكرة وانما
الخلاف في الحمل على موضعه فان سيبويه لا يجوز هنا حمل التوابع على الموضع
اذ التقى اغنى عن الخبر وصار بمعنى اسمها بمعنى المفعول فمعنى لا غلام اعني
غلاما وعند المبرد والمازني يجوز العطف والوصف على الموضع وخبرهما اعني اما
ظاهر او مقدر او معناها العرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا ذكر السيرافي انها
الا في العرض كحاله قبل المنع وتبعه المص قال الاندلسي هذا غلط لانها اذا
كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب
الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت
المحصلة بالكسر المرأة التي تحل تراب المعدن وتستخرج الذهب وتبيت اي تبيت
تراب المعدن عند الخليل جرى باسه موضوع التحضيض والفعل محذوف فلا
ان يكون مما نحن بصدده والمعنى الا تروني رجلا وعند يونس منها اي معنى
المنع في هذا البيت التقى دخلت على لا وكان يحق اسمها ان لا ينون ولكن
نون الاسم ضرورة وقالوا لا ابا لك ولا اخا لك باثبات الالف في الاب
والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ولا غلامي لك ولا ناصري
لك بحذف نون التثنية والجمع وكان القياس الكثير حذف الالف من لا ابا
لك واثبات النون في لا غلامي ولا ناصري فيقال لا اب لك ولا غلامين
لك ولا ناصرين لك فتكون مبنية ومذهب سيبويه والجمهور ان هذا مضاف
حقيقة باعتبار المعنى لكنهم قصدوا الاضافة والحقت اللام بين المضاف
اليه لوجهين توكيدا للاضافة فان اللام الظاهرة تاكيد للمقدرة كتيم الثاني في
في يا تيم تيم عدي وقضاء من حق المنفي في التنكير بما يظهر بها اي بسبب اللام

من صورة الاتصال فان المضاف يصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر
نصبه وعدم تكريره لا يقال انه ليس بمضاف حقيقة والا لكان معرفة فوجب رفعه
وتكريره قلنا لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من هذا الفصل ان
لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر معه واعلم ان الخبر في لا ابا لك محذوف اي
لا ابا لك موجود وفي اب لك هو لك فلو فصلت بينهما اي بين اسم لا وبين اللام
لم يكن بد من الحذف اي حذف الالف من لا ابا ولا اخا والاثبات نون في التثنية
والجمع نحو لا اب فيها لك ولا غلامين اليوم لك واعلم ان الفصل ان كان
بنعت المضاف فبالاتفاق يجب الحذف والاثبات نحو لا اب ظريفا لك ولا
غلامين ظريفين لك وان كان بالظرف اللغو لا المستقر فعند يونس لا يجب
الحذف ولا الاثبات لكثرة ما يتسع في الظروف وعند سيبويه والخليل يجب
الا في ضرورة الشعر وقد يحذف اسم لا لكثرة نحو لا عليك اي لا باس عليك
ولا كزيد فان الكاف ان كان اسما فيكون الخبر محذوفا وان كان جرا فيكون
الاسم محذوفا ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد منطلقا ولا رجل
افضل منك وهي اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس اللغة الحجازية واللغة التميمية
رفعهما اي رفع الجزئين بالابتداء اي يكون العامل هو الابتداء اذ قياسها
ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها في
مركزها واما ولا فتشترك في الاسم والفعل ولكن لقوة مشابهة ما بليس على ما
ذكرنا في المرفوعات عملت وكان عملها اكثر من عمل لا وكانت في العمل اكثر فتختص
من لا فاذا زيدت ان نحو ما ان طبنا جبن او تقدم الخبر على الاسم ظرفا كان
الخبر او غيره بطل العمل بالاتفاق اما في الصورة الاولى فلان ان وان كانت
زائدة الا انها في صورة ان النافية فكان ما النافية دخلت على النفي والنفي اذا

اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت إنْ كلا لا النافية لنفي ما واما في
الصورة الثانية فلضعفهما في العمل لانهما انما عملتا بمشابهة ضعيفة فلا
غير متصرف وكذا اذا انتقض النفي بالا بطل العمل ونقل عن يونس جواز
الاعمال مع الانتقاض بالا نحو وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا وليس في البيت تنصيص على الاعمال لجواز ان يكون المضاف محذوفا
من الاول اي دوران منجنون وان يكون معذبا مصدرا ويكون مثل قولك
ما زيد الا سيرا قال الشارح وانما اقتصر قوله وكذا ما قبله لانه اراد ان
يفرق بين الانتقاض بالا في ما ولا وبينه في ليس اقول كذلك فرق بين
الفصل بان في ما ولا وبين التقديم وبينهما في ليس بخلاف ليس فان عملها
لا يبطل مع انتقاض نفيها بالا وكذلك لا يبطل عملها بالفصل والتقديم فانهما علتا
للنفي الذي شابهتها به ليس وقد انتقض النفي بالا فلا يجوز اعمالها مع
زوال المشابهة وليس عملت للفعلية وهي باقية بعد انتقاض نفيها وكذا
اذا عطف عليه اي على خبر ما ولا سواء كان الخبر منصوبا او مجرورا بالباء
الزائدة بموجب اي مثبت من حروف العطف نحو بل ولكن بطل عملهما فيما بعد
الموجب ويجب رفع المعطوف لزوال علة العمل وهي النفي نحو ما زيد قائما
بل قاعد ولكن قاعد ودخول الباء في الخبر انما يصح على لغة اهل الحجاز
على قول ابي علي وما بالله لان الباء لا يدخل الا على الخبر المنصوب
لا المرفوع وذلك لكثرة دخول حرف الجر على المنصوب والاخفش اجاز
دخوله على لغة تميم ايضا وفي تعليل المصنف بقوله لانك لا تقول زيد
بمنطلق فيدخل الباء في خبر المبتدأ نظر وذلك لانه انما يجوز دخول
الباء في خبر ليس لان النفي المصحح لجواز دخولها الا ترى انه يقال ما جاءني

من احد ولا يقال جاءني من احد ولات المكسورة بالتاء اي الملحق بآخرها تاء التأنيث
نحو لات كما في ربت وثمت لتأنيث الكلمة او للمبالغة في النفي كما في علامة [illegible]
اي ضربت ذبحت شبه موضع التاء في آخر الكلمة بموضع وقوع الضرب على [illegible]
هي لا المشبهة بليس ولا يمتنع ان يقال هي لا لنفي الجنس ولهذا التزم تنكير المضاف
اليه لحين فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف واذا ارتفع فالاسم محذوف اي
لات الحين حين مناص الا انهم ابوا ان يعملوها الا في حين مضافا الى نكرة نحو قوله
تعالى ولات حين مناص اي ليس الحين حين مناص ومفر فيكون الاسم محذوفا ولا
يجوز ان يضمر الاسم في لات كما يضمر في ليس لان الحرف لا يضمر فيها وقيل لما
أردفت بالتاء صارت شبيهة بليس صورة ومعنى فحسن اضمار الاسم فيها كما في
ليس قال سيبويه انها في لغة الاضمار فيها نظير ليس ولا يكون في الاستثناء
ويجوز ان يرفع حين مع قلته على انه اسمها والخبر محذوف وهو حاصلا ولا
يستعمل لات الا مع حذف احد الجزئين هذا على قول سيبويه وقال الاخفش ان المنصوب
بعدها بتقدير فعل وهي غير عاملة التقدير لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا
محذوف الخبر وقيل ان التاء من جملة حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف و
المطعمون زمان ما من مطعم وقد تدخل لات على هنا نحو قوله حنت نوار ولات هنا
حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت هنا في الاصل للمكان واستعير ههنا للزمان واضيف الى
الفعل ويدل على ان التاء ليست من جملة حين كما هو مذهب ابي عبيد بل من جملة لا
قوله حنت ولات هنت وانى لك مقروع فان التاء لو كانت من جملة حين لما دخلت على
هنت وكذا يدل على ذلك مجيء لات هنا ولات اوان مع ان تحين غير مشهورة في
اللغات وهنت من هن بمعنى حن وهذا مثل واصله ان هيجانة بنت العنبر كانت
تعشق ابن سعد وكان يلقب بمقروع فارادت ان تغير على قبيلة الهيجانة فلجنت ابا

بلغ

باب الفصل

قال مالك ابن مالك ان حث ولات هنتا اي اشتاقت وليس وقت اشتياقها ثم
التفت من الغيبة الى الخطاب وقال لها واني لك مقروع اي من اين تظفرين به
يضرب لمن يحن الى مطلوبه قبل اوانه واما منصوب الفعل بعد الفراغ من منصوب
الاسم فهو الفعل المضارع الواقع بعد ان المصدرية والخواتة الثلث من نحو كي ولن
واذن وسيجيء البحث عنها ان شاء الله تعالى حال كونها ظاهرة نحو اريد ان تخرج
ولن تذهب وجئت كي تعطيني واذن اكرمك والواقع بعد ان خاصة حال كونه ان
مضمرة ومقدرة من بين اخواته وانما اضمرت دون اخواتها لانها الاكثر في الكلام
منها اذا كان قبلها احد هذه الاشياء الستة وهي اي هذه الاشياء حتى الجارة
لا العاطفة والابتدائية اذ الجارة لا تدخل على الفعل فاضمر ان ليكون
الفعل معها في تقدير المصدر ولام كي ولام الجحود والفاء واو والواو واذا
كان مضمون الفعل الواقع بعدها مستقبلا بالنسبة الى مضمون ما قبلها
سواء كان وقت الاخبار حالا او مستقبلا او ماضيا ولا يجب ان يكون مضمون
الواقع بعدها وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترتبا للسببية كانت حتى
بمعنى كي او لمجرد الغاية بمعنى الى وفي كلا الوجهين لابد ان يكون بعد السبب
والنهاية بعد الغاية نحو سرت حتى ادخلها فانها للسببية بمعنى كي ولو قال
بدل اسلمت لكان اولى لانه متعين لمعنى السببية بخلاف سرت حتى ادخلها
فانه محتمل للسببية والغاية او سرت حتى تغيب الشمس فانها لمجرد الغاية
على التعيين وجاز الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط الذي
يكون اداته ان ويكون الشرط غير مجزوم على قبح وذلك لقبح الفصل بين الجار
والمجرور نحو انتظر حتى ان قسم شيء تأخذ بالنصب اي بنصب تأخذ عند
الاخفش والجزم اي جزم تأخذ على ان يكون جزاء للشرط لكن لانه لا يلزم

ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لابد ان يكون مؤخرا

الفصل

الفصل بين الجار والمجرور لان حتى على هذا التقدير يكون ابتدائية لا جارة وقلت
في المثال بدل ان قسم ان يقسم شيء بالمضارع المجزوم فالجزم في تأخذ لوجب
الجزم قال ابن السراج لانه جواب لقولك ان يقسم قال الشارح وفيه نظر لانه على
تقدير ان يكون تأخذ منصوبا لا يكون جواب الشرط فلا يجب جزمه حينئذ و
استقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل مع قبحه نحو
سكت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول وكذا يجب الجزم اذا كان اداة الشرط
اسما نحو انتظر حتى من اخذ تأخذ وان كان الفعل الواقع حالا بعدها حقيقة
او حكاية للحال الماضية كانت حتى حرف ابتداء اي حرف استيناف اي يكون
ما بعدها كلاما مستانفا اي لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها بخلاف
ما اذا كانت جارة فانها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور ولا يجوز ان
يكون جارة لامتناع اضمار ان التي هي موضوعة على الاستقبال بعدها مع كون
الفعل للحال حقيقة او حكاية فيرفع الفعل اذ لا وجه لانتصابه وقال الشارح
في تفسير قوله حرف ابتداء اي عاطفة لا جارة وليس على ما قال لان حتى العاطفة
غير حتى الابتدائية ويجب السببية حينئذ بمعنى ان يكون ما قبلها سببا لحصول
ما بعدها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعدها
سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل
نحو رأى مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشيء وانما يجب
السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها شرط السببية
الموجبة للاتصال المعنوي جبرانا لما فات من الاتصال اللفظي نحو مرض حتى لا
يرجونه فانه حال حقيقة يريد انه مرض فيما مضى قد انقطع وعدم الرجاء الان
حاصل ولهذا الذي ذكرنا من كونها حرف ابتداء امتنع الرفع في كان سيري حتى

ادخلها حال كون كان ناقصة لانه لو ارتفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء لا تعلق لها بما قبلها من جهة الاعراب فبقي كان الناقصة بلا خبر فامتنع الرفع في اسرت وما سرت حتى تدخلها لان السبب وهو محكوم بانتفائه في المثال الثاني فلا يمكن الحكم بحصول مسببه فيجب النصب لان المعنى اسرت او ما سرت لتدخلها وهذا صحيح وجاز في كان التامة وفي الناقصة ايضا بعد مضي الخبر نحو كان سيري سيرا منيعا حتى ادخلها وجاز ايضا في ايهم سار حتى يدخلها الوجهان اما النصب فظاهر واما الرفع فلزوال مانع الرفع في هذه الامثلة اما في الاولين فلاستيفاء كان ما يقتضيه فيها وراء حتى يدخلها واما في الثالث فلانك حاكم بالسير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لا عن نفس السير وتقول سرت حتى كاد ادخل بالرفع في اكاد وادخل اما في اكاد فلانه حال حقيقة لان الكيد وجد كا واقعة غير مترقبة فيجب رفعه واما في ادخل فلان اكاد يحتاج الى خبر فرفع ادخل لكونه خبره وحكى الاخفش جواز النصب في ادخل لانه لم يقع بعد لانه مترقب الوقوع فجاز نصبه وليس جواز النصب بذلك القوي لانه اي لان ادخل في خبر كاد فيرفع والحاصل انه لا يلزم من كون الفعل مستقبلا جواز النصب وانما يلزم من جواز النصب كون الفعل مستقبلا ولام كي عطف على قوله حتى الجارة نحو جئت لتكرمني اي لان تكرمني اي لاكرامك وانما اضمر ان بعدها لانها جارة لا تدخل الا على الاسم وجاز الاظهار اي اظهار ان مع لام كي لان هذه اللام تدخل على اسم صريح نحو جئت للاكرام فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية ولا يجوز الاظهار مع حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا

المعنى لا تدخل على اسم صريح واما الفاء والواو واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما سيجيء بيانها صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصبة بعدها ايضا ولزم الاظهار مع لا يعني ان الفعل الذي يدخل عليه اللام ان كان داخلا عليه لا فاظهار ان واجب نحو لئلا تعطيني لئلا يؤدي الى اللامان فان التلفظ به قبيح جدا ولام الجحود وهي في الاصل اللام التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا نكران في هذا معنى التاكيد وهي المزيدة لتاكيد النفي لكان فانها تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم اكن لاجيئك فان قلت اذا كانت ناصبة لزم الاخبار بالمصدر عن الجثة ولم يخبر بالمصدر عنها وذلك لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر ولا سيما وقد التزم اضمار ان فصار منخرطا في سلك الفعل المحض ولا الاظهار اي اظهار ان معها لانه لم يدخل على اسم صريح لم يظهر بعدها ما يقلب الفعل اليه والفاء بشرط السببية لانها انما صرف ما بعد الفاء من الرفع الى النصب قصدا للتنصيص على ان ما قبلها سبب لما بعدها وذلك لان المضارع المرفوع ظاهر في معنى الحال فغير الى النصب تنبيها على ان الفاء في الظاهر ليس لعطف الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب مفرد وتخليص للمضارع اللائق بالجزائية فيه دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية انما تدخل على الجملة وقال اكثرهم ان ما بعدها بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديرا لان الطلب في الاشياء الستة غير النفي يشمل الطرفين وكذا النفي يشمل ما قال ابو علي فما

ولا يجوز ذلك قلنا يجوز الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة

بعد الفاء متعلق بحرف العطف بالجملة المتقدمة وانما سماه النحويون جوابا وان كانت
جملة واحدة ولم يكن كالجزاء لمشابهته له في ان الثاني مسبب عن الاول فمعنى زرني
فاكرمك بتقدير ليكن منك زيارة فاكرام مني وما تأتينا فتحدثنا بتقدير لا يكون
منك اتيان ولا حديث وبشرط الوقوع اي وقوع الفاء في جواب الاشياء الستة
وانما شرط ذلك لان هذه الاشياء غير ثابتة المضمون فيكون كالشرط الذي ليس
بمحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء الامر والنهي والنفي الذي لا يكون
بمعنى التحقيق نحو ما زال زيد قائما فانه ههنا بمعنى الايجاب فلا يجاب بالفاء
لا يقال ما زال زيد عالما فاعطيك وما يجري مجراه في الاستعمال نحو قلما تلقاني
فتكرمني والاستفهام والتمني وفي معناه ودّ ولو تأتيه فتحدثه بالنصب باضمار
ان وذلك لان لو فيه رائحة التمني لا سيما وقد تقدم ودّ ويجوز الرفع
عطفا على تأتيه كقوله تعالى ودّوا لو تدهن فيدهنون والعرض وقد ترك
الترجي نحو قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة
حفص والتحضيض نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ثم ذكر الامثلة
على الترتيب بقوله نحو ائتني فاكرمك ولا تشتمني فاضربك ...
فتحدثنا وائتني بيتك فازورك وليت لي فانفقه ... الا تنزل فتصيب خيرا ...
ونحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا ضعيف لانه نصب ما بعد
الفاء في غير جواب الاشياء الستة باضمار ان كانه قال ويكون مني لحاق ...
فاستراحة ونحو كانك وال علينا فتشتمنا مما اوّل بالنفي اي لست بوال علينا
لانه لما شبهه بالوالي علم انه ليس بوال لوجوب التغاير بين المشبه
والمشبه به فان التشبيه المفيد لمعنى النفي قد يلحق بالنفي واما التشبيه
المقصود منه الحقيقة لا النفي فلا يجوز فيه ذلك ونحو انت غير قائم فانه

لا يستوعر الا الضرورة

مما يفيد معنى النفي ولكن لا يجري مجراه في الاستعمال جائز عند قوم نظرا الى ان
غير قائم في معنى النفي اي انت لا تقوم فتأتينا ومنعه الاكثرون نظرا الى انه لا يجري
مجراه في الاستعمال نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل فانه يجوز
عند الجميع لان هذه الكلمات تجري مجرى النفي الصرف في الاستعمال ولا يكون
اسماء الافعال من اسماء الافعال نحو نزال وعليك وصه ونحو الاسد الاسد
مما فيه الامر مقدر والدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر بمنزلة الامر خبر لا يكون
وما ظن الشارح من ان قوله الدعاء ابتداء كلام وقوله بمنزلة الامر خبر بمنزلة
قوله خلافا للكسائي فانه يجري جميع ذلك مجرى الامر الصريح نظرا الى تضمنها
معنى الطلب فيقول نزال فاكرمك وعليك زيدا فاكرمك والاسد الاسد فتنجو
وغفر الله لك فتدخل الجنة ولو كان قوله بمنزلة الامر مثبتا يلزم منه ان لا يكون
الدعاء بمنزلة الامر عند الكسائي وهو خلاف ما هو منقول عنه وقيل ان
الدعاء اذا كان بلفظ الامر او النهي فهو بمنزلته اي بمنزلة الامر او النهي
نحو اللهم ارزقني مالا فاتصدق منه واللهم لا تؤاخذني بذنبي فاهلك
وفي قوله قيل قيل ونظر وذلك لان الدعاء بلفظ الامر والنهي داخل
في باب الامر والنهي عند جميع النحاة واما الاصوليون فلم يفرقوا
بين الامر والدعاء والالتماس ثم ان كان قبلها اي قبل الفاء اسم
يصح عطفه اي عطف الفعل المنصوب الواقع بعد الفاء عليه فلا اشكال في
محله اي في محل هذا الفعل من الاعراب لانه تابع لذلك الاسم في اعرابه
ليكن منك زيارة فاكرام وانما كان له محل من الاعراب لانه اذا كان منصوبا
باضمار ان لا محالة تكون في تقدير مصدر فلا بد له من موضع من الاعراب
فان كان قبله اسم يصح عطفه عليه يعطف عليه وان كان قبله فعل يقدر

انه في تقدير مصدر يعطف عليه وان لا يكون قبلها ذلك الاسم وههنا ثلثة اقسام
اي اسم صحيح عطف ما بعد الفاء عليه
وجوب الرفع ووجوب النصب وجواز الامرين فالرفع في محله واجب اذا كان
الفعل المنصوب بعد الفاء لغير من له الفعل الاول بان يكون الفعلان
لفاعلين نحو ايتني فاكرمك وانما وجب الرفع لانه في تقدير مصدر معطوف
على مصدر مرفوع منتزع من الفعل الاول على اسناد الحصول او الكون
من الافعال العامة على ما قالوا ان التقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني
ولا يجوز تقدير النصب بان يقال ان التقدير افعل اتيانا فاكراما لفساد
المعنى لان الفعل الثاني لغير من هو له الفعل الاول فلا يمكن تقدير الفعل
الاول فيه الا اذا كان الفعل الاول مقترنا بليت حال كون ليت غير داخلة على
ضمير الشان فالنصب واجب حينئذ سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء
لمن له الفعل الاول او لغيره نحو ليتك تاتينا فاحدثك وليته ياتينا فنحدثه وليته
عندنا فنحدثنا اذ التقدير ليت اتيانا منك فحديثا مني وليت اتيانا منه فحديثا
منه وليت استقرارا منه فحديثا منه ولا يجوز ان يكون التقدير ليته كان
منه اتيان فحديث لان ذلك زيادة متجاوزة عن الحد وانما يجب ان يقع ليت
على نفس المصدر الذي تنزل الفعل منزلته ولو اخذت نقدر لعن الظاهر
امكن ان يقال في قولك ايتني فاكرمك ليكن الذي يقع اتيانا منك فاكراما مني
وهذا تعرض لما لا يقتضيه الكلام وعدول عما يقتضيه المقام اما اذا كانت
ليت داخلة على ضمير الشان وكان الفعل المنصوب لغير من هو له الفعل الاول
فيجب الرفع ويكون داخلا تحت القسم الاول نحو ليته تاتيني فاكرمك لان
التقدير ليته يكون منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز النصب باضمار الفعل
اذ لا يستقيم ان يقال ليت الشان تفعل انت اتيانا فاكراما مني وفيما عدا احدهما

اي عدا هذين القسمين وهو ايضا قسمان الاول ان يكون الفعل المنصوب بعد
الفاء لمن له الاول سواء كان مقترنا بليت او لا والثاني ان يكون مقترنا بليت
داخلة على ضمير الشان وكان الفعل المنصوب لمن له الاول الوجهان من
الرفع والنصب لانه يصح ان يكون التقدير في ايتني فاكرمني ليكن منك اتيان
فاكرام او افعل اتيانا فاكراما وكذا في ليته ياتيني فيكرمني يصح ان يقال انه
في تقدير ليت الشان يكون منك اتيان فاكرام او ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما
واعلم انه على ما حققناه اولا من ان ما بعد الفاء بتقدير مبتدا محذوف
الخبر يكون ابدا مرفوع المحل على الابتداء ولا يجاب بالجواب للاشياء الستة
بالفاء لان الجواب لما ليس منها فلا يستدعي جوابا ولا يجاب للشيء الواحد
من الاشياء الستة بجوابين لا يقال ايتني فاكرمك فاعطيك على ان يكون فاعطيك
جوابا مستقلا لا معطوفا على فاكرمك لان ما بعد الفاء مع ما قبلها في تقدير شر
ط وجزاء فكما لا يجوز توارد جزائين على شرط واحد من غير تخلل عاطف
لا يجوز توارد جوابين على شيء من هذه الاشياء الستة وقوله تعالى ولا
تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من
شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين قيل
انه في الظاهر من باب الجواب للجواب او من باب الجوابين لشيء واحد اجيب
عنه بانه ليس كذلك في الحقيقة بقوله فالاول وهو فتطردهم جواب
وهو قوله ما عليك من حسابهم من شيء والثاني وهو قوله فتكون
جواب للنهي السابق وهو قوله ولا تطرد الذين ويجوز ان يكون فتكون
عطفا على فتطردهم والواو وهي واو الصرف لانه لا قصد معنى الجمعية نصب
الفعل بعدها ليكون الصرف عن اعراب ما قبلها مرشدا من اول الامر بانها

ليت للعطف وانما نصب الفعل بعدها بشرطين بشرط الجمعية اي اجتماع مضمون
ماقبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد وبشرط الوقوع في جواب الاشياء
الستة المذكورة في الفاء وانما شرط ذلك حملا للواو على الفاء للمشابهة
بينهما في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية
في احدهما والجمعية في الاخرى ومحله اي محل الفعل المنصوب بعد الواو
النصب لا غير فمعنى قم واقوم اي قم مع قيامي فيكون الواو بمعنى مع وما بعدها
منصوب بانه مفعول معه هكذا قال المص في ضوء المصباح ولا يجوز ان
يجعل عاطفة للمصدر على مصدر الفعل الاول على تقدير ليكن منك قيام وقيام
مني لانه حينئذ لم يكن ذلك نصا على معنى الجمعية قال الشارح لا تاكل
اي نصب الفعل بعد الواو
السمك وتشرب اللبن اي وان تشرب فان مع ما في حيزه معطوف على المصدر
المنتزع من الاول اي لا تفعل اكل السمك وشرب اللبن والواو بمعنى مع
لا تاكله مع شربه وانما لم يجز الرفع فيه اذ لو قلت لا يكن منك اكل السمك و
اللبن لم يتعين للجمع مع انه المراد فلو كان الواو بمعنى مع افاد نفي الجمع وهي
المطلوب اقول حاصل كلامه ان الواو للعطف مع كونه بمعنى مع كما في قولهم
كل رجل وضيعته واذا كان كذلك فلم لم يجز فيه الرفع لان كونه بمعنى مع
لا يتغير بالرفع والنصب هذا مع ان مراد المص ليس ذلك بل مراده ما بيناه من
ان ما بعد الواو منصوب على انه مفعول معه ومع ان كلامه يناقض اخره اوله
لانه قال فقدره النصب لئلا يخرج الواو الى العطف لانه لم يكن فيه حينئذ
تنصيص على معنى الجمعية وفي قوله لا غير نظر لجواز ان يجعل محله رفعا مع
التنصيص على معنى الجمعية بان يجعل الواو للحال ويكون الفعل المنصوب بعدها
في تقدير مبتدا محذوف الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت

قيامي على انا لو جعلنا الواو بمعنى مع لا يكون فيه تنصيص على معنى الجمعية لان
المصاحبة المفهومة من الواو بمعنى مع كما يجوز ان يكون في الزمان يجوز ان يكون
في المكان بخلاف المصاحبة المفهومة من واو الحال فانها لا تكون الا في
زمان وهذه المصاحبة هي المرادة من معنى الجمعية او ومعناه في اصل الوضع
احد الشيئين او الاشياء فاذا قصد مع ارادة هذا المعنى التنصيص على ان حصول
احدهما عقيب الاخر وان الفعل الاول ممتد الى حصول الثاني نصب ما بعدها
بشرط معنى الى او الا فان سيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان متقاربان
نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما او في ابيت
بمعنى الا اظهر ومحله اي محل المنصوب بعد او النصب ان كان او بمعنى الا
على انه ظرف لما قبله او بحذف مضاف اي كسرتها الا وقت ان تستقيم او محله
الجر اذا كان او بمعنى الى بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى يجب
ليفسر كما بينا واذا انتفى الشرط من معنى السببية والجمعية ومعنى الا
الى في الثلثة الاخيرة التي هي الفاء والواو واو فالاستيناف جائز
الفعل الثاني بان يكون كلاما مستانفا لا معطوفا على الفعل الاول فيكون
النفي في ما تاتينا فتحدثنا ما تاتينا فانت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا
والاشتراك بين الفعل الثاني والاول في العطف فيكون النفي في المثال
منصبا على المعطوف والمعطوف عليه ان امكن الاشتراك وذلك بان يكون
له فضل معرب هكذا قال المص قال الشارح اي ان امكن كل واحد من
الاستيناف والاشتراك واحترز به عما يتعين فيه الاستيناف نحو قوله
الم تسال الربع القواء فينطق وعما يتعين فيه الاشتراك نحو قوله تعالى
ولا يؤذن لهم فيعتذرون اقول لا دلالة لكلامه على جواز الامرين معا

آنفا
وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

حتى يخبر بذلك عن كل واحد على انفراده لانه نحو كلاهما على او التي تفيد احد الشيئين على ان تعيين الاشتراك في الآية ممنوع لانه كما يجوز الاشتراك فيها على معنى لا يؤذن لهم فلا يعتذرون يجوز فيه الاستيناف على معنى لا يؤذن لهم فهم يعتذرون وتقول في الواو دعني ولا اعود اي انا لا اعود على كل حال وفي اما انا الساهر فقد سدعك فتقول اقيم اي بل انا اقيم وقوله او يرسل رسولا بالرفع على الاستيناف والقطع وحروف العطف فانه ينصب بعدها الفعل باضمار ان ان كان المعطوف عليه اسما فانه اذا كان بعدها الفعل ينصب ذلك الفعل بتقدير ان ليكون عطف الاسم على الاسم نحو قوله ذاو يشتل عَنْ اَبِي الدُّهَيْقِ بِطِلِهِ حَتَّى المُضِيفِ وَيَقْلُ الفِتْيانُ مجمع قود من الابكر حين يمكن ركوبه ونحو اعجبني ضرب زيد فيشتم او ثم يشتم او او يشتم وبعد سبعها اي مع حروف العطف الاظهار اي اظهار ان كما جاز الاظهار مع لام كي وعلة الاظهار معها هي ما تقدم في لام كي والواو في قوله وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول قيل انه للعطف دون الجمع والصرف والا اي وان كان للجمع يفسد المعنى المقصود ان جعل جوابا للنفي في قوله ليس نافعي لافادته نفي النفع ونفي الغضب ومقصود الشاعر انه لا اقول ما لا ينفعني ويغضب منه صاحبي لا انه لا يغضب او يلزم تقديم اي تقدم الواو المنفي وهو قوله بقؤول مع ان من شرط المنفي تقدمه على الواو ان جعل جوابا للنفي في قوله وما انا ولا يلزم على هذا التقدير فساد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما واذا لم يجز ان يحصل الوا و

الجمع لاحد الفسادين يلزم ان تكون عاطفة ليغضب على الشيء واذا عطف الفعل على الاسم وجب تقديره بتأويل الاسم ولا يقدر به الا بان فيكون المعنى وما انا بقؤول للشيء غير النافع ولغضب الصاحب وفي العطف ايضا نظر لان الغضب لا يقال فيه مقول وان قيل ان ههنا المضاف محذوف اي بقؤول الغضب بقول ان كانت الاضافة من باب اضافة المصدر الى المفعول يلزم منه وقوع ما فيها هربنا منه من كون الغضب مقولا وان كانت من باب اضافة الشيء الى الشيء للملابسة فان القول لما كان مغضوبا منه اضيف الى الغضب كان كلمة تنبئ عن هذه الملابسة ان كان الضمير فيه راجعا الى المضاف المقدر فلا حاجة الى الاضافة الا ترى انه لا يقال عليكم يوم خرجت فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من هذا الضمير حصل من الاضافة وانما وجب الربط بالضمير عند عدم الاضافة نحو يوما خرجت فيه هكذا قال المص في التعليق والشارح وغيرهما وفيه نظر لان الاضافة انما تدل على الملابسة اذا كان المضاف ظاهرا لا مقدرا على انه قد ورد في الادعية يوم تسود فيه الوجوه بالجمع بين الضمير والاضافة وان كان شاذا وان كان الضمير في منه راجعا الى الشيء غير النافع يكون المعنى وما انا بقؤول لشيء يغضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا فائدة فيه فالاولى بناء على النظر المذكور تقدير التاخير اي تاخير الواو عن المنفي وجعل الواو للجمع لا للعطف ويكون جوابا للنفي في قوله وما انا وانما يجوز تقديمه كما يجوز تقديم الفاء على المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمني فان ما بعد الفاء لما كان مبتدأ محذوف الخبر على ما اخترناه صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة

الجزائية فيجوز فيه ما لا يجوز في الجملة الجزائية من الفصل بين الفعل الذي قبل
الفاء ومفعوله نحو هل تعطي فيا ايكم زيدا درهما ومن توسطه بين اداة الاستفهام
والفعل المستفهم منه كما ذكرنا مثاله والرفع في فيغضب بان يكون عطفا على
الصلة اعني على قوله ليس نافعي فيكون داخلا في حكم الصلة ولذا احتيج
الى ضمير يرجع الى الذي فيكون الذي موصولا بجملتين احديهما منفية والاخرى
مثبتة ولا بعد في ذلك اظهر من النصب اذ لا اشكال فيه لفظا ولا معنى
وقال ابو علي بل هو عطف على نافعي وفيه نظر لانه يكون المعنى اذن وما
انا بقوال للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي وهذا عكس المقصود و
اضمارها اي اضمار أن بدون هذه الحروف الستة ضعيف منه قوله
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى فيمن نصب احضر اي من ان احضر فحذف
من كما يحذف الجار من أن وأن كثيرا ثم اضمر أن من غير احد الحروف
الستة والذي سوغه اي سوغ اضمار أن دلالة ما بعده اي ما بعد
احضر وهو قوله وان اشهد اللذات هل انت مخلدي عليه فان عطف
أن اشهد على احضر دليل على انه منصوب باضمار أن وجاء حذفه
اي حذف ان لا اضمارها ورفع الفعل وهو احضر وقد مر ذكر ذلك
في مقدمة الكتاب ولما فرغ من مرفوع الاسماء والافعال ومنصوبهما شرع
في المجرور ولا يكون في الافعال فقال

المجرور

هو اما بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف الجر نحو المال لزيد وحروف الجر تذكر
بعد حيث ذكر العامل من الحروف والاضافة على ضربين معنوية اي مفيدة
معنى في المضاف تعريفا كان ذلك المعنى اذا كان المضاف اليه معرفة وذلك
لان وضع الاضافة لتفيد ان لها حدا يدل عليه المضاف مع المضاف اليه

خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب يجب ان يكون اطلاق اللفظ
يرجع الى غلام له مزيد خصوصية بزيد بكونه اعظم غلمانه او اشهر الا اذا كان المضاف
متوغلا في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة معنوية نحو غير ومثل
وشبه وكل ما هو بمعناه نحو نظير وسوى لتوغلها في الابهام وذلك لان مغايرة
زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته مغايرة
وكذا مماثلة زيد لا تخصص ذاتا معينة الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف
اليه نحو غير المغضوب عليهم فان غيرا هنا تعرف بالاضافة لانحصار الغيرية
اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد الا المغضوب عليهم او شهر بمماثلته اي
بمماثلة المضاف اليه في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة نحو زيد مثل حاتم
اذا اشتهر بمشابهته بالكرم قيل ان غيرا في قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا
نعمل وقع بين الضدين في المعنى وشهر بالمغايرة ولم يتعرف بالاضافة والا لم
تقع صفة للنكرة والجواب انه بدل منها لا صفة لها وقد يجعل مثل قولهم فلان
واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده اي لا نظير له وصنيعه وحده ورئيس قبيلته
ونادرة دهره نكرة لتوغلها في الابهام وقيل ان واحدا مضاف الى امه وامه
مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه قلنا
ان الضمير راجع الى صاحب ذلك المضاف لا الى المضاف اي فلان رجل واحد
امه فيمكن تعريفه بهذا الضمير منه قوله اماوي اني رب واحد امه قتلت
فلا غرم علي ولا جدل فان واحدا لو تعرف بالاضافة لما دخله رب لانها
لا تدخل الا على النكرات والا كان ان يكون هذه الكلمات معرفة فاذا قلت
جاء في واحد امه كانك قلت جاء في البنيه الكامل الذي عرفته واما اذا جعل
نكرة فعلى انه يوصف به نكرة محققة اي رب انسان عزيز معظم لان رب لا تدخل

على المعارف او تخصيصا ان كان ذلك المعنى اذا كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل
فانه تخصص من غلام امراة وقد يكتسب المضاف التانيث من المضاف اليه نحو
حب الديار شغفن قلبي ، ولكن حب من سكن الديارا ، والبناء ايضا كما في
الظروف المضافة المبنية بعدها المعربة قبلها وهي اي الاضافة المعنوية في
الاسم العام الغالب واحترز به عن الاضافة بمعنى في نحو ضرب اليوم والاولى
ان تقول ان هذه الاضافة ايضا بمعنى اللام فان ادنى الملابسة والاختصاص
يكفي في الاضافة بمعناها كقول احد حاملي الخشب لصاحبه خذ طرفك بمعنى
اللام ان يكن المضاف اليه جنسا للمضاف بمعنى صحة اطلاق اسم المضاف
اليه عليه وعلى غيره ايضا فيكون الاضافة في بعض القوم ويد زيد بمعنى
اللام لعدم صحة اطلاق القوم على بعضه وكذا في جميع القوم وعين زيد
بمعناه لانه وان صح هنا اطلاق المضاف اليه على المضاف لكن لا يصح
اطلاقه على غيره ايضا وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف
بالغلبة فانه في العرف هو المسجد لا غير او بمعنى من المبينة ان كان
جنسا بالمعنى المذكور نحو غلام زيد بمعنى اللام وخاتم فضة بمعنى من
وفي القسم الثاني الذي بمعنى من يصح اطلاق الثاني على الاول كما
ذكرنا بخلاف القسم الاول فانه لا يصح فيه اطلاق الثاني على الاول
ولابد في الاضافة المعنوية من ان يجرد المضاف من حرف التعريف لانه
لو تجرد عنه لزم تحصيل الحاصل لان المضاف بحرف التعريف قد تعرف
به فلا حاجة الى اضافة للتعريف وانما قال من حرف التعريف لانه يجوز
اضافة العلم مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما
في يا زيد وبعضهم يجعل العلم منكرا بان يجعله واحدا من جملة المسمين

بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم وليس ذلك بلازم
لجواز ان يقال زيد الشجاعة وان لم يكن في الدنيا الا هو وما اجازه الكوفيون
من عدم تجريد المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف الى معدوده من نحو
الثلثة الاثواب والمائة الدراهم والالف الرجل ضعيف قياسا لان تعريف
المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واستعمالا لنقلهم
ذلك من قوم غير فصحاء ووجه جوازه مع ضعفه ان المضاف من حيث المعنى
هو المضاف اليه وهو المقصود بالنسبة فعرف المقصود بها تعريفا بحسب ذاته
لا تعريفا مستفادا من المضاف اليه ثم اضيف بعد التعريف ليعلم انه من اي
نوع من الانواع ولابد من ان يكون المضاف غير المضاف اليه في المعنى لعدم
الفائدة من التعريف والتخصيص لو كان نفسه فلا يجوز اضافة الى
مماثل ومساو في العموم والخصوص بان يصدق كل منهما على كل ما يصدق
عليه الاخر كليث اسد وحبس منع بخلاف كل الدراهم وعين الشي
ونفسه فان الاول منها ليس بمماثل للثاني في العموم والخصوص بل
الاول اعم من الثاني وانما جاز اضافة العام الى الخاص التخصيص
في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يجوز اضافة الخاص الى العام المبهم لتحصيل
الابهام فلا يقال زيد نفس لان المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي
من غيره الابهام واضافة المسمى الى اسمه في قولهم سرنا ذات مرة
ليست هذه الاضافة منه اي من باب اضافة الشي الى مماثله في العموم
والخصوص لان المسمى لا يماثل الاسم فيها فمعنى سرنا ذات مرة سيرنا
مدة صاحبة هذا الاسم ومعنى جئت ذا صباح وقتا صاحب هذا الاسم فهذا
من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا اضافة الاسم العلم

غير المضاف الى اللقب ليست منه نحو سعيد كرز فان المراد بالمضاف المسمى الذي هو المدلول وبالمضاف اليه اللفظ الدال عليه فمعنى جاءني سعيد كرز جاءني ملقب هذا اللقب ولا يجوز ان يكون المراد من الاول الدال ومن الثاني المدلول لانا ندعهم الى الاول ما لا يصح اسناده الى اللفظ نحو ضربت سعيد كرز واعلم انه لا يجوز اضافة اللقب الى الاسم كما يجوز العكس لان اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغني عن الاسم فلم يجتمعا وفي الاسم العلم المضاف لا يجوز الا الاجراء اي اجراء اللقب على العلم المضاف على انه عطف بيان له لانه اشهر ولا يجوز اضافته اليه نحو هذا عبد الله بطة فبطة عطف بيان لعبد الله وقد جاء اجراء اللقب في الاسم العلم المفرد غير المضاف على قول الزجاج والفراء ايضا كما جاء في المضاف نحو قوله

ومن طلب الاوتار ما حز انفه ٭ قصير وخاض الموت بالسيف بيهس ٭ نعامة لما صرع القوم رهطه ٭ تبين في اثوابه كيف يلبس ٭ فان نعامة وبيهس علمان لرجل من بني فزارة وقد اجري اللقب وهو نعامة على الاسم وكان بيهس هو سابع سبعة اخوة فاغار عليهم ناس من اشجع بينهم وبينهم حرب فقتلوا اخوته فجعل يلبس القميص مكان السراويل والسراويل مكان القميص فاذا سئل عن ذلك فقال البس لكل حالة لبوسها اما نعيمها واما بوسها فتوصل بما صنع من حالة عند الناس الى ان طلب بدماء اخوته وقصته مشهورة كما ان قصة قصير والزباء الرومية ايضا مشهورة وما في ما حز قال المحقق انها زائدة والاولى ان يجعل مصدرية وهي مع ما في حيزها مرفوعة المحل بالابتداء وخبره هو الجار والمجرور المتقدم عليه وقال ايضا ان محل كيف النصب على انه مفعول تبين والاولى ان يكون محله النصب

على الحال او على المصدر والعامل فيه يلبس والجملة اعني كيف مع ما في حيزها في محل النصب على انها مفعول فيه سادة مسد مفعولي تبين ولا بد من ان يكون المضاف وصفه اي وصف المضاف اليه اي لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف لانها لخروجها عن وضعها تقديمها او خروجها عن كونها تابعة وخروج متبوعها من كونه متبوعا ولا يؤدي الى توهم اضافة الشيء الى نفسه ولا بد من ان لا يكون المضاف موصوفا اي لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة لمثل ما ذكرنا ثم اورد اعتراضا يوهم اضافة الصفة الى موصوفها بقوله وقولهم سحق عمامة فان السحق وهو الثوب البالي في الاصل صفة عمامة وجرد قطيفة فان الجرد وهو البالي في الاصل صفة للقطيفة اذ يقال قطيفة جرد كما يقال عمامة سحق فقد اضيف الصفة الى موصوفها فاجاب عنه بقوله ليس قولهم هذا منه اي من باب اضافة الصفة الى الموصوف لانهم لما حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فقصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوا الى جنسه الذي يتخصص به واورد ايضا اعتراضا آخر يوهم اضافة الموصوف الى الصفة بقوله وقولهم مسجد الجامع وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فانها في الظاهر من باب اضافة الموصوف الى الصفة لانهم يقولون المسجد الجامع والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء فاجاب عنه بقوله فعلى حذف المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال الشمس وبقلة الحمقاء وانما نسبت الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول فتطاها الاقدام وفي اكثر النسخ فعلى حذف المضاف من غير اليه وهو غير مستقيم

لنظ

وهي اي الاضافة المعنوية تكون لازمة على معنى ان يكون الاسم ابدا مضافا
او يقطع عن الاضافة لكنه في حكم المضاف وهي انما تكون في كل اسم لا يعقل
مدلوله الا بالنسبة الى غيره فذكر معه ذكر الغير على سبيل الاضافة ولا
يستعمله العرب مفردا ليعرف مدلوله على سبيل الوضوح وقد يتوهم ان هذا
المعنى يلزم بسببه الاضافة مطلقا في كل اسم بهذه المثابة وليس الامر
كذلك لان نحو الاب والابن وما اشبههما لا يعقل الا بالنسبة الى
غيره ومع ذلك فانه يستعمل غير مضاف وغير لازمة وهي انما تكون في
كل اسم يعقل في نفسه من غير توقف على متعلق وغير ذلك مما استعمله
العرب مفردا باعتبار معناه خاصة كما ذكرنا من الاب والابن فالاولى
اي اللازمة ظروفا الاولى ان يقول في ظروف او اضافة ظروف ولو قلنا
ان الضمير في قوله قبل وهي تكون لازمة راجع الى الاسماء المضافة اضافة
معنوية مع تعسف في ذلك لاستقام كلامه هنا ولا حاجة الى ذكر لفظة
في ولا الى تقدير مضاف نحو فوق وتحت وقدام وخلف ووراء وتلقاء
وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدى ولدن وبين ووسط وسوى ومع ودون
وغير ظروف اي واضافة غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد بمعنى غير وقيد
وقاب بكسر القاف وقاب وقيس هذه الاربعة بمعنى قدر ومقدار وما
ولا يضاف اي الى الواحد المعرفة غير الجنس ولكن يضاف الى اثنين فصاعدا
لانه واحد منهما لان ايا شرطا كان او موصولا او استفهاما موضوع ليكون
جزءا من جملة معينة بعدها مجتمعة منه ومن امثاله فلا يجوز ان يقال اي
الرجل لان الرجل ليس جملة مشتملة على زيد وامثاله وكذا لا يجوز اي
رجال زيد لان رجالا جملة غير معينة ولا يجوز اي زيد احسن اوجهه ام يع

لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله نحو اي الرجلين في جواب من قال جاءني
احد الرجلين واي الرجال عندك في جواب من قال جاءني احد الرجال وهو
اذا اضيف الى المعرفة يكون بعضا من المضاف اليه فيجب ان يكون في المضاف
اليه تعدد بخلاف اي رجل هو في جواب من قال جاءني رجل واي رجلين هما
في جواب من قال جاءني رجلان واي رجال هم في جواب من قال جاءني رجال
وانما جاز ذلك مع ان المجرور ههنا لم يكن في الظاهر جملة متعينة لان المراد
به الجنس المستغرق المجتمع من المسؤول عنه ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة
متعينة فان النكرة لما لم تختص في اصل وضعها بالواحد بعينه صح ان يعبر بها
عن كل واحد واحد على البدل الى ان تفنى الجنس بخلاف المعرفة فانها لكونها
مختصة بالواحد بعينه لا يطلق مع ذلك التعيين على غيره فيكون معنى اي
رجل اي قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسم رجلا رجلا ومعنى اي رجلين
اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين ومعنى اي رجال اي
قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجالا رجالا وقوله فايي وايك كان
شرا فقيد الى المقامة لا ابا ها اي من كان شرا منا قيد الى موضع اقامة
الناس حال كونه لا ايا ها اي المقامة لكونه اعمى اعتراض لان ايا هنا
مضاف الى الواحد المعرفة غير الجنس وهو ضمير المتكلم وضمير المخاطب فاجاب
عنه بقوله فالمعنى اينا فهو في الحقيقة مضاف الى متعدد ولكنهم لما ارادوا
التنصيص على ان المراد هو المتكلم والمخاطب ولم يكن للضمير في اينا دلالة
على المخاطب صرحا بالضميرين وانما كرره ايا لامر لفظي وهو انه لا يجوز
العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار كقوله تع هذا فراق بيني
وبينك وبعض وكل ولا يضافان الا الى شيء ذي اجزاء حسا او حكما
والمراد بينهما

كلا ولا يضاف كلا وكذا كلتا الا الى المثنى المعرفة لان وضعه للمثنى كما ان وضع كل للجمع نحو كلا الرجلين وكلاهما او ما في معناه كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل فذلك ههنا في معنى المثنى اي كلا الامرين من الخير والشر وذو فانه ايضا لازمة الاضافة ولا يضاف ذو الا الى اسماء الاجناس الظاهرة عند سيبويه لانه وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وجنس المضمرات والاعلام لا تقع صفة فلم يتوصل بذو الى الوصف بها ونحو صبحنا الخزرجية مرهفات اباد ذوي ارومتها ذووها ويروى بدل اباد وهو بمعنى اهلك من البوار ابان بالنون شاذ عنده لاضافته الى المضمر وكذلك قطعه عن الاضافة وادخال اللام لاجرائه مجرى صاحب في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا شاذان واو ولو بمعنى ذو وقد وقط وحسب الاضافة في هذه الكلمات لازمة لانها لا تنفك عنها والثانية وهي الاضافة غير اللازمة نحو ثوب كقولك في نحو ثوب كان اولى ودار ونحوهما مما يضاف في حال دون حال وقوله ولفظية عطف على قوله معنوية وهي اضافة الصفة كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب الى معمولها او فاعلها واحترز بالصفة عن غيرها المضاف الى احدهما كالمصدر نحو ضرب زيد فان اضافته معنوية وبقوله الى معمولها او فاعلها من اضافة الصفة لا الى احدهما نحو مصارع مصر فان اضافته معنوية نحو هو ضارب زيد الآن او غدا وهو حسن الوجه واعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابدا لفظية لانها ابدا عاملة وكذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلهما السببي ابدا لفظية كانها لجواز عملهما فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستمرار نحو زيد مسود وجهه او بمعنى الماضي نحو زيد خارج اليوم

امس وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه به واما اضافتهما الى المفعول فانما تكون لفظية اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال ولا تفيد الاضافة اللفظية الا خفة في اللفظ اي في لفظ المضاف وحده كاسمي الفاعل والمفعول المجردين عن اللام المضافين الى الاجنبي او في لفظ المضاف اليه وحده كاسمي الفاعل والمفعول المعرفين باللام المضافين الى الفاعل السببي والصفة المشبهة المعرفة باللام المضافة اليه نحو القائم الغلام والمودب الخدام والحسن الوجه او في لفظيهما كما في الامثلة مع التجريد عن اللام نحو قائم الغلام ومودب الخدام وحسن الوجه فان التخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون الخفة لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم عند من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه بحذف من والمعنى اي معنى المضاف كما هو قبل الاضافة من غير تعريف فيه ولا تخصيص الا يرى ان التخصيص الذي في ضارب زيد كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت فلا يكون الاضافة هي المخصصة ولا المعرفة ومن ثمه اي ومن جهة انها لا تفيد الا خفة في اللفظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا قالوا مررت برجل حسن الوجه ولم يقولوا مررت بزيد حسن الوجه ولو افادت تعريفا لم يجز القول الاول لانه يكون المعرفة صفة للنكرة ولجاز القول الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن ثمه قالوا الضاربا زيد والضاربو زيد فان الاضافة تفيد خفة في اللفظ ولا تفيد تعريفا ولا لما جاز اضافة ما فيه اللام ومن ثمه لا يجوز الضارب زيد اذ لا خفة في اللفظ لان التنوين سقط في الاول باللام لا بالاضافة خلافا للفراء فانه يجوز على ان لام التعريف دخله

بعد الحكم باضافته فحصل المضيف بحذف التنوين بسبب الاضافة وفيه نظر

لانا لا نرى اللام الا سابقة حسا على الاضافة والاضافة انما اتت بعد الحكم

بسقوط التنوين بسبب اللام لا بسبب الاضافة وجاء الواهب المائة الهجان و عبدها

عوذا تزجي خلفها اطفالها قوله المائة اي مائة الناقة والهجان البيض يستوي

فيه الواحد والجمع كالفلك قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وعوذا

وهي حال من المائة جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجي تسوق والقياس

ان لا يجوز لان التابع لا يقع الا حيث يقع متبوعه كما لا يجوز الواهب عبدها

ليس عدم جوازه هنا بالاتفاق فان المالكي يجوزه اذا كان المضاف الى

مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضمير

المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وفرق بين الصورتين اذ عبدها

الاول في الصورة الاولى وهي الواهب عبدها واقع اصالة اولا وان كان في الواقع

الذكر متاخرا لانه مقيس عليه وهو باعتبار المقيس اصل واولى مباشرة للمضاف

المعرف باللام فلا يجوز ذلك كما لا يجوز الضارب زيد وعبدها الثاني في

الصورة الثانية تابع معطوف على ما باشر المضاف المعرف فيجوز ذلك

واشار الى علته بقوله وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان

الفتح في التابع ليس بظاهر بدليل عطفنا المعرفة على نكرة مصدرة بعلامة

التنكير نحو رب وكل ومن الاستغراقية نحو قولهم نحو رب رجل وغلامه وكل

شاة وسخلتها مع انه لا يجوز رب غلامه وسخلتها واعلم ان المصنف

اختار مذهب الجزولي فانه قال هذا المعطوف معرفة وانما جاز ذلك لانه

يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وهذا المذهب مردود لانه لو كان

معرفة لجاز رب غلامه والسيد والحق ان الضمير في غلامه وسخلتها نكرة

كما هو مذهب سيبويه كما في ربه رجلا لان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة

قبل بحكم من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهي مختصة بحكم من الاحكام

نحو جاءني رجل فضربته فانها معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون

غيره قال سيبويه في رب رجل واخيه ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم انك لا

تريد شيئا بعينه وانك تريد شيئا من امة كل واحد منهم رجل وضممت اليه شيئا

من امة كلهم يقال له اخ ولو قلت واخيه وانت تريد شيئا بعينه كان محالا ومنه

مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين حيث اخلي المعطوف بلا وهو قاعدين على

الصفة عن ضمير الموصوف ولم يجز ذلك الاخلاء في المعطوف عليه وهو

قائم ابواه وكان الاخلاء في المعطوف لحمل على المعنى لان المعنى لا قاعد

ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وكذا قولك مررت برجل حسنة جاريته

لا قبيحة لان الضمير المستكن في قبيحة راجع الى جاريته فكانك قلت لا قبيحة

جاريته ولما كان فرق بين هذا المثال وبين ما قبله فصله عنه بقوله منه

وكذا في اللام في الموصول لا يجوز اخلاء صلته عن الضمير ويجوز اخلاء

المعطوف على الصلة منه نحو مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين وانما

يجوز ذلك لانه في تقدير لا القاعد ابواه ولم يجز بعضهم في الذي نحو مررت

بالرجل القائم ابواه لا اللذين قعدا وانما لا يجوز هذا ويجوز ذلك لاستتار

ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في الذين قعدا وعدم المخالفة لفظا هنا

بينه وبين الموصوف وهو الرجل بخلاف الذين فانه يظهر المخالفة بينهما

افرادا وتثنية ولم يستبعد بعضهم حملا على المعنى لان المعنى لا الذي

قعد ابواه وتعليل الشارح ههنا بقوله لان القاعدين في المعنى

اللذان قعدا لم يستبعد اذ لا دلالة على عدم الاستبعاد كما في قوله اما الذي

فقد او خفاء الموصول في القاعدين وظهوره صح

قلت بكرا باللقا وتركت تغلب غير ذات سنام اعلم انه اذا كان الموصول
او موصوفه خبرا عن متكلم او مخاطب ولم يكن للتشبيه جاز ان يكون العائد
اليه غائبا وهو الاكثر لان جميع المظهرات غيب نحو انا او انت الذي
قال كذا وجاز ان يكون العائد متكلما او مخاطبا حملا على المعنى نحو انا الذي
قلت وانت قلت اما اذا كان المتكلم او المخاطب خبرا عن الموصول او عن
موصوفه فلا يجوز الحمل على المعنى فلا يقال انا الذي ضربت انا لئلا يبقى
الاخبار لغوا وكذا اذا كان للتشبيه فليس الا الغيبة نحو انا حاتم الذي
وهب المائين وعلى هذا المذكور من انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في
المتبوع جاز الضارب الرجل وزيد فان سيبويه اجاز في تابع المضاف
اليه لا يكون متبوعه في حكم الساقط ما لا يجوز في متبوعه قياسا على قولهم
يا زيد والحارث وابو العباس المبرد يفرق بين الصورتين اي بين الواهب
المائة الهجان وعبدها وبين الضارب الرجل وزيد قائلا لان الضمير
في عبدها للمائة فكانه قيل عبد المائة فحمل المضاف الى ضمير ما فيه
اللام في قوة المضاف الى ما فيه اللام والمضاف اليه يجوز ان
يقع مضافا اليه للصفة المعرفة باللام نحو الضارب وجه الفرس
غلام الرجل قال اما اذا اتبعت مجرور ذي اللام ما لم يكن في قوة
ما يمكن وقوعه موقعه نحو زيدا او غلام زيد فليس فيه الا النصب
حملا على المجرور وانشد انا ابن التارك البكري بشر
لا غير بخلاف العلم المعطوف على المجرور فانه ليس في قوة المضاف
الى ما فيه اللام وانما جاز الضارب الرجل وان لم يكن في هذه
الاضافة خفة في اللفظ تشبيها بالحسن الوجه المفيد فيه الاضافة

الذي مر

الذي مر

بلغ

ايضاً م

الخفة بحذف الضمير واستتاره وقلب الضمة كسرة اذ كان اصله الحسن
وجهه ووجه المشابهة كون المضاف والمضاف اليه فيهما معرفا بلام
التعريف واما نحو الضاربك والضاربه فيمن قال انه مضاف فان بعض النحاة
قال ان الضمير بعد ذي اللام من الصفة مفردا كان او مثنى او
مجموعا على حده مجرور بالاضافة وقال سيبويه ان ذا اللام اذا لم
يكن مثنى او مجموعا على حده فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره
المضمر بالمظهر فكما لا يجوز في الضارب زيد الا النصب فكذا لا يجوز
في الضاربه الا النصب فمحمول في صحة الاضافة وان لم يحصل بها
تخفيف على ضاربك لانهما من باب واحد لا فرق بينهما في عدم التخفيف
فيها وقال المص ايضا في ضوء المصباح وانما ساغ الضاربك والضاربه
لانه في الاصل الضارب اياك والضارب اياه فلما اضيف حصل التخفيف
جدا اذ الاضافة فيه اي في ضاربك لازمة من غير نظر الى تخفيف لان
الاضافة المقصود بها التخفيف غير لازمة كما في ضارب زيد فانه يجوز
ان يقال فيه ضارب زيدا وانما كانت لازمة لرفضهم الجمع بين التنوين
او النون والضمير المتصل المنصوب وذلك لان التنوين والنون مشعران
بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم تكن الاضافة
لازمة فيه لزم كون الضمير متصلا ومنفصلا في حالة واحدة وقال
الاخفش ان الضمير بعد المجرد عن اللام نحو ضاربك وضارباك منصوب
وانما حذف التنوين والنون للاتصال المذكور بينهما وبين الضمير المتصل
وقوله وهم الآمرون الخير والفاعلونه اذا ما خشوا من محدث الامر
معظما ايراد فانه قد جمع بين النون والضمير المتصل المنصوب في الفاعلونه

فيهما

وهو الرماني والمبرد في احد قوليه ومجاز انه رضي

هم الفاعلون الخير والآمرونه هكذا في الرضي

فاجاب عنه بقوله مما لا يعمل ولا يعتمد عليه لان سيبويه قال هذا ابيات
مصنوع وقال المبرد الهاء للسكت ولم يحذف في الوصل اجراء للوصل مجرى
الوقف وانما حركت تشبيها لها بهاء الكناية وافعل التفضيل اذا اضيف
الى المعرفة حال كونه مرادا به الزيادة على من اضيف اليه افضل اي تفضيل
صاحبه على كل واحد واحد من سائر امثاله التي دل عليها لفظ المضاف
اليه لا على المجموع وامثاله من حيث هو مجموع فالاضافة حينئذ لفظية
غير محضة على راي وهو راي ابن السراج وعبد القاهر والجزولي وابي علي
ولذا قيل مررت برجل افضل القوم فافضل وقع صفة للنكرة فلو كانت اضافته
معنوية لما وقع عند اضافته الى المعرفة صفة للنكرة وكقوله ولم ار قوما
مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا فان خير قومهم صفة لقوله
قوما واقل مفعول ثان والهاء في به ضمير الخير الذي دل عليه قوله
خير قومهم وليس الاول والثاني سواء لان الاول صفة والثاني مضاف
كقولك اوش الخير واكره الشر والمعنى لا نكر عليهم بل نخدمهم امنا لنا
وانما كانت غير محضة لان المعنى على ثبات من الابتدائية كانه قيل
افضل من باقي القوم ويكون الجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول
افضل كما هو الظاهر فان من في قولك افضل من القوم ابتدائية على معنى ان
زيدا ابتداء في الزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له
في اصل الفضل والجار والمجرور مفعول افضل فيكون افضل في افضل
القوم صفة مضافة الى معمولها نحو حسن الوجه اي بخصل الاستيناس بان
المعنى على ثبات من قوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ومن
الذين اشركوا فان قوله ومن الذين عطف على الناس فلو لم يكن فيه من

اذ التقدير احرص من الناس ومن الذين قال

ثابتة لم يجز اثباتها في المعطوف وانما قال ليونس به لان ذلك ليس بنص على ثبات
من لجواز ان يكون ذلك عطفا لاحرص المقدر على احرص الظاهر فلا يلزم ان
يكون المعنى على ثبات من في الاول والاعرف وهو مذهب سيبويه و
ابن مالك انه يتعرف بالاضافة ويكون الاضافة معنوية بمعنى اللام
لان المعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المشتق المصدر
هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا
في قولك زيد افضل القوم مفضل في الفضل على كل واحد ممن بقي بعده زيد
من افراد القوم فالمعنى زيد بعضهم الزائد في الفضل فيكون الاضافة بتقدير
اللام كما في قولك بعض القوم ولا تكون بتقدير من الابتدائية والا لجاز
زيد افضل عمرو كما جاز زيد افضل من عمرو ولا بتقدير من المبينة كما في
خاتم فضة والا لوقع اسم المضاف اليه على المضاف فيكون الاضافة
محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقولهم خير قومهم
في البيت منصوب على المدح او البدل ومن شرطه اي من شرط افضل
المراد به هذا المعنى ان يضاف الى ما هو بعضه لان افضل المضاف بهذا
موضوع لكونه جزءا من جملة معينة بعدة مجتمعة منه ومن امثاله فلا يجوز
يوسف احسن اخوته لفقدان الشرط المذكور لخروجه اي خروج يوسف
من جملتهم اي من جملة الاخوة باضافتهم الى ضميره فانك اذا قلت جاءني
اخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم وكذا لا يجوز زيد افضل رجلين او
افضل رجال اذا كان المراد به المعنى المذكور لانه لا فائدة في كونه افضل
من بين جملة غير معينة وكذا لا يجوز وجه زيد احسنه لان زيدا لم يجتمع
من الوجه ومن امثاله وقوله والخلاج لقوم تفضيل الشيء على نفسه

اعتراض قوم من قوله مما دابه الزيادة على من اضيف اليه ومن قوله ومن شرطه
ان يضاف الى ما هو بعضه لانك اذا قلت زيد افضل الناس فانت مفضل زيدا
على الناس وهو من جملتهم فيلزم تفضيله على نفسه فاجاب عنه بقوله فتحمل
ويؤول لذلك الاختلاج والتوهم بان للافضل جهتين اصل ثبوت المعنى
صوابه ان يقال ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه وقد عرفت الكلام في
ذلك في باب الحال فكونه من جملتهم باعتبار الجهة الاولى دون الجهة
الثانية فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لان الجهة التي ذكر بها معهم غير
الجهة التي فضل بها عليهم ويدل على اختلاف اعتبار الجهتين في استعمالهم
لافعل باعتبارهما قولهم زيد قائما احسن منه قاعدا فان قائما هي الحال
المفضل بها وقاعدا هي الحال المفضل عليها والعامل فيهما جميعا ونسبة احسن
الى القيام نسبة الاحسنية ونسبته الى القعود نسبة اصل الحسن ولا يجوز
ان يكون نسبة احسن اليهما واحدة والا لزم ان يكون القعود مفضلا ومفضلا
عليه واعلم انه لا حاجة الى هذا الجواب ان قيل على ما قررنا من ان صاحب افعل
ليس بمفضل على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروجه منه
وان قصد به اي بافعل زيادة مطلقة على جميع افراد من عداه لا على المضاف اليه
المعين واضيف للتوضيح والتخصيص كما اضيف سائر الصفات نحو مصارع
مصر فلا مقال في جوازه بالاضافة اي يكون الاضافة حينئذ محضة بمعنى
اللام بالاتفاق اذ ليس المعنى على ثبات من حتى يكون المضاف اليه معمولا
له ويكون الاضافة لفظية ولا منع حينئذ من اضافته الى ما ليس افعل بعضا
منه سواء كان من جنسه نحو يوسف احسن اخوته اي هو احسن الناس
واضيف الى اخوته لملابسته اياهم او لم يكن من جنسه نحو فلان اعلم بغداد اي

احسن
قبل
بلغ

من سواه وله اختصاص ببغداد بكونها منشاه او مسكنه ويجوز ان اضيف الى ما
هو بعضه ايضا نحو نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش بمعنى افضل الناس
وهو من قريش وعلى المعنى الاول وهو الزيادة على المضاف اليه جاز الافراد
اي افراد افعل وتذكيره على كل حال فتقول الزيدان افضل القوم والزيدون
افضل القوم وهند افضل القوم وانما جاز ذلك لانه مثل افضل المصحوب بمن
الذي لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا كما سيجيء ان شاء الله تعالى
في كون المفضول مذكورا مجرورا بعدهما ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا ان
المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه الا بجزء وهو صاحب افعل ولا فرق بينهما لفظا
الا بذكر من في احدهما دون الاخر وجاز المطابقة لمن هو اي افعل له تثنية
وجمعا وتانيثا لفوات لفظ المانع من التصرف وعلى الثاني المطابقة لمن هو المفضول
له واجبة ليس الا المطابقة وذلك لعدم مشابهته المصحوب بمن لعدم ذكرها
بعده واذا اضيف افعل الى النكرة فحكم المضاف اليه حكم موصوفه في الافراد و
التثنية والجمع ما لم يكن المضاف اليه مشتقا اما اذا كان مشتقا نحو زان افراده
مع جمعية الموصوف كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به قال ابن مالك ويلزم افعل
المستعمل هذا الاستعمال الافراد لانه شبيه بالعاري في التنكير وظهور
من بعدها بادنى تقدير نحو هو افضل رجل وهما افضل رجلين وهم افضل
رجال وهي افضل امراة وهما افضل امراتين وهن افضل نسوة والمعنى في
المضاف الى النكرة اثبات الفضل على هذا الجنس اذا فصلوا بالآحاد
المهملة رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعة جماعة يعني اذا قلت هو افضل
رجل فالمعنى اذا فضلت هذا الجنس وصفته رجلا رجلا فهو افضل اي هو
افضل من كل رجل ليس فضله بفضله اي افضل من زيد وافضل من بكر الى

لكونها
والمجرور بالاضافة مفضول بجميع اجزائه
والتذكير
وصفته

ان يفني الجنس واذا قلت هما افضل رجلين فالمعنى اذا فصلت الجنس رجلين
رجلين فهما افضل رجلين اي هما افضل من كل رجلين ليس فضلهما بفضلهما
واذا قلت هم افضل رجال فالمعنى اذا فصلت الجنس رجالا رجالا فهم افضل
رجال اي هم افضل كل رجال ليس فضلهم بفضلهم وانما جاز الاضافة الى
النكرة وان لم يكن المجرور في هذه الامثلة في الظاهر جملة متعينة كما
شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس المستغرق اي الجميع
من المفضل وامثاله فان التعبير عن استغراق الجنس باحد افراده في
النكرة جائز دون المعرفة كما عرفت فاعرف هذا ولا تلتفت الى حاصل ما
قال الشارح من ان المضاف اليه هو المفضل في المعنى والمفضل عليه
غير مذكور فان المضاف اليه المراد به الاستغراق هو المفضل عليه و
يضاف اسماء الزمان الى الجملتين الفعلية والاسمية اعلم انه انما يضاف
الزمان الى الجملة وهو في المعنى ظرف لمضمونها بشرط استفادة احد
الازمنة منها وذلك لان الاضافة الى الجملة على خلاف الاصل
لان المضاف اليه في الحقيقة هو مضمون الجملة لا الجملة فاشترط
ذلك ليكون بين المضاف والمضاف اليه تناسب في الدلالة على مطلق
الزمان مع ان بينهما ارتباطا معنويا من كون المضاف ظرفا لمضمون المضاف
اليه ولهذا الشرط كان اضافته الى الجملة الفعلية اكثر منها الى الاسمية
لدلالة الفعلية على احد الازمنة وضعا وانما يضاف الى الاسمية
المستفاد منها الزمان اما بان يكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تع يوم هم
على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة
وان كان جزآها اسمين نحو اتيتك زمن الحجاج امير وقوله تع يوم هم بارزون

اما ان لم يكن الزمان ظرف مضمونها بل كان اما قبله او بعده فلا يضاف اليها
الا اذا كان الجملة مصدرة بحرف مصدري كان وان وما كقوله تعالى من
قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق وذلك لانه لا يكون
للزمان حينئذ مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مضمونها فان التناسب
بين المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وكون الزمان ظرفا
لمضمونها يوجبان الاستغناء عن الحرف المصدري بخلاف ما لم يكن كذلك
فانه يحتاج في اضافته الى الجملة الى ما يوقع بينهما الارتباط وهو الحرف المصدري
ويضاف اية بمعنى العلامة لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات يوقت
بها الحوادث ويتبين بها الافعال ويضاف ذو معربا كاعرابه في نحو ذو مال
بالواو والالف والياء وقيل هو ذو الطائية وهو بعيد لانها بالواو في
الاحوال الثلث على الاشهر الى الفعلية نحو زمن الحجاج امير الزمان مضاف
الى الجملة الاسمية ونحو قول الشاعر الا من مبلغ عني تميما اية ما تحبون الطعاما
كالثغام المخلس لعلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة وبالكسر علاقة
السوط والقوس والافنان جمع افنن وهو الغصن في الاصل وههنا اراد
به الشعر والثغام بالفتح نبت يكون بالجبل يبيض اذا يبس يقال له بالفارسية
ثاورد ويشبه به الشيب والمخلس من اخلس النبات اذا اختلط رطبه
ويابسه واخلس راسه اذا خالط السواد البياض خاطب الشاعر نفسه اي
اتحب ام الوليد حبا وعلاقة وليت ما بكافة لبعد عن الاضافة كما قيل و
ذلك لان بعد في البيت على معناه الاصلي من اقتضاء الاضافة الى شيء
وهو في المعنى مضاف الى ما بعده كانه قيل بعد حصول راسك اشمط كالثغام
بل هي مصدرية فان ما المصدرية يجوز ان يكون صلتها جملة اسمية

عند سيبويه مهيأة للاضافة الى الجملة لما قلنا من ان الزمان اذا لم يكن ظرفا
لمضمون الجملة فلا بد من تصديرها بحرف مصدري وهنا كذلك ومنه
اي من الزمان المضاف الى الجملة قولهم ما رايته مذ دخل الشتاء فمن يرى الاضافة
اي اضافة مذ الى الجملة الفعلية بعده قال ابن مالك ان مذ ومنذ اذا وليهما
جملة تامة فهما عند سيبويه ظرفان مضافان اليها اما على قول من جعل مذ
مبتداء والجملة خبر على تقدير زمان مضاف اليها اي اول المدة او جميعها
زمان دخول الشتاء فليس من هذا الباب ونحو قوله باية يقدمون الخيل
شعثا كان على سنابكها مداما مثال لاضافة آية الى الفعلية وخيل شعث
اي غبر مغبرة والسنابك طرف مقدم الحافر والمدام الخمر اي بعلامة اقدامهم
وتقديمهم الخيل ملطخة السنابك بالدم لكن لكونه آية دخيلا في معنى الزمان
صدرت في الاغلب الجملة الفعلية بحرف مصدري كقوله الا من مبلغ عني
تميما باية ما يحبون الطعاما اي بعلامة حبهم الطعام اي من يبلغهم عني هذا
الذم لانهم يذمون بحب الطعام ونحو اذهب بذي تسلم مثال لاضافة ذي
الى الجملة الفعلية واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون قيل هو شاذ
وذي صفة موصوف هو الامر والباء بمعنى مع اي اذهب مع الامر ذي
السلامة وقال السيرافي ان الموصوف المقدر هو الوقت والباء بمعنى في
فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل اي اذهب في
الوقت ذي السلامة وقد يستعمل ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها في
الاضافة الى الاسم نحو جاء في ذو فعل وذوا فعلا وذو فعلوا وذات
فعلت وذاتا فعلتا وذوات فعلن والمكان لا يضاف اليهما اي الى الجملتين
الظروف المتمكنة اي المعربة منه اي من المكان لعدم التناسب بين المكان

والجملة اذ لا دلالة للجملة على احد الامكنة معينا بخلاف غير المتمكنة نحو حيث فانه
يضاف الى الجملتين نحو اجلس حيث جلس زيد او زيد جالس ولا اضافة المضاف
مع اخرى والاكثر ان يكون الاسم الواحد تاما او غير تام ولا تقدم المضاف
اليه على المضاف لانه كالجزء الثاني من كلمة واحدة ولا يجوز الفصل بينهما مطلقا
سواء كان بالظرف او بغيره سعة اي في سعة الكلام لاتحادهما واستلزامها كل
يتخلل بينهما شيء كما لا يتخلل بين الحرفين من كلمة ولا يجوز الفصل بغير الظرف
اي في ضرورة الشعر واما بالظرف في الضرورة فجوزه لانهم توسعوا في الظروف ما
لم يتسعوا في غيرها نحو قوله فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل
قاله لبث فلانا اي اصلحت حاله مستعار من ريش السهم اذا الزقت عليه الريش
قوله ولا اكونن ومدحتي مما يصلح حجة لمن يجوز تقدم خبر كان بالواو اي لا اكون
ومدحتي لك كمن نحت الصخرة بعسيل اي لا يحصل له شيء ولا يمكن له ذلك و
العسيل مكنسة العطار التي يجمع بها العطر فصل بين ناحت وصخرة بيوما وهو
ظرف وقوله ونحو قوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد
اعتراض لانه فصل بينهما بغير الظرف فاجاب عنه بانه محمول على حذف
المضاف اليه من الاول وهو مذهب المبرد والتقدير بين ذراعي الاسد و
جبهة الاسد فاكتفي بدلالة الثاني على الاول عنه لانه مثله لفظا ومعنى وقيل مذهب
سيبويه انه اي ان المضاف اليه محذوف من الثاني والمذكور اخرا هو المضاف
اليه للاول واخر المضاف الاول ليكون كالعوض من المضاف اليه الثاني لانه
لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد وجبهة لم يكن للثاني مضاف اليه ولا ما
يقوم مقامه ومذهب المبرد اقرب لما يلزم على المذهب الاخر من الفصل بين
المضاف والمضاف اليه في السعة بغير لفظ ما هو مثل المضاف لفظا ومعنى ومذهب

اي مذهب سيبويه في نحو زيد وعمرو قائم على العكس لانه قال ان خبر الاول محذوف
والفرق بين الصورتين ان حذف الخبر جائز متسع من غير قائم مقامه بخلاف حذف
المضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم ليست تلك القوية لما يلزم
منها من الفصل بينهما بغير الظرف وقد اجاز بعضهم الفصل في السعة بالمفعول
اذا كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا فحينئذ القراءة لكن هذه
القراءة مردودة لتواتر القراءات السبع على ما هو مذهب بعض الاصوليين
غير مسلم ويجوز حذف المضاف واجراء حقه من الاعراب على المضاف اليه
عند امن اللبس اما لحذفا مرة بان نحذف مضاف واحد نحو واسأل القرية فان من
المعلوم ان المسئول اهلها لا هي او حذفا مرتين بان نحذف مضافان نحو قوله
صفة البرق الآن اي لي برق شريق • اسال البحار فانتحى للعقيق الراي فا
الاداء والمراد به الجهة نجرا وشريق فعيل بمعنى الفاعل من شرق بريقه اذا
غص به او بمعنى مفعول من شرقت الشاة اذا شققت اذنها وهي صفة موصوف
محذوف اي سحاب شريق يقول من ابصر لي جهة برق شرق بما ثم لكن ترتحيث
اسال البحار والبحار اسم موضع بنجد والانحاء القصد والعقيق اسم موضع
آخر اي اسال سقيا سحابه اي سحاب البرق فحذف المضاف واعرب الضمير
المجرور العائد الى البرق اعراب المضاف الاول فانقلب المجرور مرفوعا و
استكن في الفعل قال الشارح ولو قيل ان اسال فيه ضمير يرجع على الاسناد
المجازي بدون ارتكاب حذف المضافين لم يكن بعيدا او حذفا اكثر من مرتين
نحو فكان قاب قوسين اي كان مقدار مسافة قربه اي قرب جبريل مثل مقدار
قوسين فحذفت المضافات الثلث واقيم المضاف الثالث وهو الضمير في
قربه الراجع الى جبريل مقام المضاف الاول واستتر في كان وفيه

فرسخان او ميلان او قيد رمح اي مقدار مسافة فرسخان ويجوز ان يكون الحذف
فيه مضافان لا اكثر التقدير هو مني ذو مسافة فرسخين وليس حذف المضافات عند سيبويه
بقياس بل ذلك عنده موقوف على السماع وانكر سيبويه قولك هو مني علوق الفرس
او غلوة السهم اي مقدار مسافة قربه مني عدوة الفرس وانما انكر ذلك لعدم السماع
فيه واعلم انه كما يجوز لحوق المضاف على المضاف اليه في الاعراب كذلك يجوز لحوقه
عليه في غيره من التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع نحو يسقون من
ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى وهي نهر فانه
اراد المحذوف وهو الماء ولذلك قال يصفق بالياء نحو قطعت فانه قلت اي
قطعت منه فانت اندملت لانه اراد المحذوف ايضا وكقوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقوله اهلكناها على التانيث وقوله او
هم قائلون على المحذوف وفي اعادة الضمير على التانيث وجهان احدهما انك ا
قمته مقام المحذوف فصارت المعاملة في اللفظ معه والآخر انه بقيته في النا في
حذف المضاف كامته في الاول فاذا قلت سألت القرية وضربتها فمعناه وضربت
اهلها فحذف المضاف فيه كما حذف في الاول وقد يترك المضاف اليه على اعرابه
اذا كان لفظ المضاف مذكورا سابقا مضافا الى شيء آخر كقراءة من قرأ تريدون
عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة على تقدير عرض الآخرة فابقي المضاف
اليه على اعرابه بعد حذف المضاف ومنه اي مما ترك المضاف اليه على اعرابه حيث
كان المضاف معطوفا على مثله كما يقال في المثل في موضع التهمة ما كل سوداء تمرة ولا
بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء فحذف كل وترك بيضاء على اعرابه فمن لا يجوز العطف
بحرف واحد على معمولي عاملين مختلفين كسيبويه فانه لما لم يجوز ذلك قال ولا بيضاء
عطف على سوداء بتقدير مضاف فيه وحينئذ يكون حرف العطف قائما مقام حرف

واحد وهو ما النافية لا عاملين مختلفين وغير يجوز العطف عليهما فلا يقدّر
المضاف ويقول ان واو العطف قائم مقام كل وما النافية ومنه ما مثل عبد الله
يقول ذاك ولا اخيه التقدير ولا مثل اخيه فالواو هنا يجب اضمار المضاف ولا
يجوز العطف اي عطف اخيه على عبد الله ويكون المثل المذكور مضافا اليهما
ولا يحتاج الى اضمار مضاف في اخيه حيث كان النفي عن كل واحد من المثلين
اذا المعنى ان مثل عبد الله لا يقول ومثل اخيه ايضا لا يقول لا عن المماثل لهما
على معنى ما رجل هو مثلهما معا يقول ذاك ولو كان عطفا على عبد الله لكان المعنى
على هذا وليس هنا بمراد وكذا لا يجوز العطف على عبد الله لما يلزم فيه من ايلاء
لا المزيدة المؤكدة للنفي الذي في المعطوف عليه غير ما عطف على المنفي وهو اخيه
فانه معطوف على عبد الله وهو ليس بمنفي فلو لم يقدر المضاف ههنا لم يجز
لان الداخل عليه لا المزيدة لتأكيد النفي انما يعطف على ما دخل عليه النفي
نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءني غلام عمرو ولا زيد بجر زيد
عطفا على عمرو لان المجيء ليس منفيا عن عمرو بل عن غلامه ولما يلزم من الفصل
بين المعطوف المجرور وهو اخيه والمعطوف عليه وهو عبد الله باجنبي
وهو يقول لانه خبر لما وهو اجنبي عن المعطوفين فكما لا يجوز الفصل بين
الجار والمجرور كذلك لا يجوز بين الجار وبين ما هو في حكم المجرور من
المعطوف عليه فلا يقال غلام زيد ضارب وعمرو ومنه ما مثل ابيك
ولا اخيك اي ولا مثل اخيك يقولان ذاك فحذف المضاف من اخيك و
ترك على اعرابه ولا يصح العطف ههنا ايضا اي عطف اخيك على ابيك للوجهين
المتقدمين من ان المراد النفي من كل واحد من المثلين لا من شخص مماثل لهما
ومن لزوم ايلاء لا المؤكدة لغير ما عطف على المنفي ولا يلزم الفصل للاجنبي

الخبر فيه ولا يصح العطف للزوم الافراد على تقدير العطف في نحو لان لا
المبتدا وهو المثل المضاف على ابيك ولخيك مفردوا لاعتذار اي اعتذار
ابن الحاجب عن هذه الاستدلالات كلها باقحام المثل قيل ان المثل
ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اي انت
ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل مبالغة ولو كان المثل مقصودا لم يكن المخاطب
مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لان المعنى حينئذ ان مثلك لا يفعل فانت
تفعل كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لكون الاخ مقصودا
واذا كان المثل مقحما فكانهم قالوا ما عبد الله يقول ذاك ولا اخوه
وما اخوك ولا ابوك يقولان ذاك فلا يلزم شيء من الفسادات المذكورة
ضعيف لان المعاملة لفظا مع المثل المقحم من حيث المعنى لا مع المضاف اليه
المقصود بشهادة امتناع مثلي افضل ومثلك تفعل ومثلكما تفعلان و
مثلكم تفعلون ولو كان المثل كما هو مقحم من حيث المعنى مقحما من حيث اللفظ
لوجب ان يقال مثلي افضل كما انا افضل لكنه يجب ان يقال مثلي يفعل بلفظ
الغائب والشارح جعل الاعتذار مختصا بالدليل الرابع وعلى ما قررنا
الكلام هو شامل للادلة الاربعة فيكون اكثر فائدة ويجوز حذف المضاف
اليه كما يجوز حذف المضاف فيجب ابدال التنوين في المضاف عوضا عن
المضاف اليه اذا لم يعطف عليه اسم مضاف الى مثل المضاف
اليه المحذوف ولم يكن المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كما في اذ وحينئذ
ومررت بكل قائما التقدير اذ كان كذا وحين اذ كان كذا ومررت بكل
واحد اما اذا عطفت عليه ذلك الاسم سواء كان ظرفا فيه معنى النسبة
او لا نحو قبل وبعد اليوم والا علالة او بداهة او كان المضاف ظرفا فيه

معنى النسبة فلم يجب الابدال بل بني الثاني على الضم وترك الاول على اعرابه
وحكم الاضافة ان يحذف لها اي لاجلها التنوين ونونا التثنية والجمع من
المضاف لان هذه الاشياء علامات دالة على تمام الاسم والاضافة على انه
غير تام فلو لم يحذف هذه الاشياء مع الاضافة يكون المضاف تاما وغير تام ثم
وكسر آخره عطف على ان يحذف ان كان المضاف صحيحا وهو في اصطلاح النحاة
ما لحرف اعرابه صحيح كزيد او جاريا مجراه وهو ما لحرف اعرابه واو وياء قبله
ساكن كظبي ودلو ومدعو ومعنى جريانه مجراه احتماله الحركات الثلث كالصحيح
عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما كسر عند ذلك للتناسب بين الياء وما قبلها
وان كان الآخر الفا تثبت الالف في جميع اللغات عند الاضافة الى ياء
المتكلم سواء كانت الالف للتثنية او لا كعصاي وكفاي الا في لغة
هذيل فتقلب الالف في لغتهم اذا كانت لغير التثنية ياء وذلك لان
حروف المد لما كانت من جنس الحركات جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة
فغيروها الى الياء ليكون كالكسرة قبله واما الف التثنية فلم يغيروها
لاستحساني لا موجب للالتباس الرفع بغيره بسبب قلب الالف وتدغم الياء
المنقلبة في ياء المتكلم وتفتح الياء اي ياء المتكلم الواقع بعد الالف سواء
قلبت الالف او لا على سبيل الوجوب وقد جاء فيها الاسكان مع الالف في قراءة
نافع محياي ومماتي وذلك لان الالف فيها زيادة مد تقوم مقام الحركة فجمعا
الساكنين بخلاف الياء في الصحيح والجاري مجراه فانه يجوز ان تكون مفتوحة
او ساكنة والف لدى تقلب ياء وفاقا اي على لغة هذيل وغيرها مع الضمائر
جمع اي سواء كانت الضمائر للمتكلم او المخاطب او الغائب وسواء كانت تثنية
او جمعا او مفردا مذكرا او مؤنثا بخلاف لغة هذيل فانها انما تقلب ياء لا مع ياء

المتكلم

المتكلم في لغة هذيل كالفتى وعلى قال المص انما فصلها اذ ذلك في الى وعلى لانهما لو
مفتقران الى ما يدخلان عليه ووردا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به فلما دخلتا
عليه كان الاول في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول
فامتزجا امتزاجا تاما وصارا كاسم واحد فاحتجوا ان ينصبوا علامة تشهد لـ
بها على هذا الامتزاج فلما امتزجا امتزاجا تاما وصارا كاسم واحد قلبوا الالف ياء
لان مثل هذه الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلمة وانما يوجد كثيرا في اواسطها
كسيد وميت وحملوا لدى عليهما للزومهما الاضافة لزومهما لما يدخلان عليه في
في الاسماء وان كان الآخر ياء او واوا متحركا ما قبلها ما انفتح ما قبلها من
الواو والياء كياء التثنية نحو مسلمين وواو الجمع ويائه في نحو مصطفون
ومصطفين فتدغم هذا المفتوح ما قبله في ياء المتكلم حال كون المفتوح ما قبله
ياء ساكنة وانما كانت ياء لانه ان كان قبل الاضافة الى ياء المتكلم ياء كان
بالنصب حال من ضمير تدغم وبالرفع على انه فاعل تدغم
كان بعدها ايضا ياء وان كان قبلها واوا يجب ان تقلب بعدها ياء لاجتماع الواو
والياء والاولى منهما ساكنة واقعة بين مفتوحين لعدهما ما قبل الواو والياء
والثاني ياء المتكلم تقول مسلمي في مسلمين ومصطفي في مصطفون وانما ابقيت
الفتحة على حالها لخفتها وما انضم ما قبلها كواو الجمع في نحو مسلمون او انكسر
ما قبلها كياء في مسلمين قلبت اي فتدغم حال كونه بين مكسور ومفتوح فالمكسور
هو ما قبل الواو والياء وانما قلبت الضمة التي قبل الواو كسرة لثقلها لعدم
مناسبتها للياء مع ان الضمة قريبة من الطرف الذي هو محل التغيير والتخفيف
والمفتوح هو ياء المتكلم وقد جاء في ياء المتكلم عند الادغام الكسر منه
قراءة حمزة وما انتم بمصرخي الجزم وهو المضارع الواقع بعد لم ولما
ولام الامر ولا للنهي وكلم المجازاة وهي التي تفيد سببية الاول للثاني

وسياتي بيان جميعها في القسم الثالث ان شاء الله تعالى ويسميان اي الاول
والثاني شرطا وجزاء وهما اربعة اقسام اجودها كونهما مضارعين تطبيقا
للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين وانما لم نقل الاولى كون الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا وعكسه لضعف الوجوه لا يجيء في الكتاب العزيز حتى قال بعضهم لا
يجيء الا في ضرورة الشعر فان كانا مضارعين فهما مجزومان نحو ان تكرمني اكرمك
لقبولهما الجزم ولا يجوز في الثاني الرفع الا في ضرورة الشعر على نية التقديم
والتاخير نحو يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع كانه قال
انك تصرع ان يصرع اخوك وكذا الاول مجزوم اذا كان مضارعا وفي الثاني
اذا كان هو وحده المضارع يجوز وجهان الجزم لان الشرط والجزاء حقهما
ان يكونا مجزومين ولما امتنع الجزم في الشرط لكونه مبنيا جزم الجزاء لعدم
المانع من جزمه نحو ان جئتني اكرمك والرفع قال عبد القاهر والمصنف في
المفصل لان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حين كان
ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع
في اللفظ مجزوم في المعنى والرفع اما بتقدير الفاء قبل الفعل الثاني اي
فاكرمك او على نية التقديم والتاخير اي اكرمك ان جئتني عند سيبويه قال
الشيخ الرضي الرفع فيه عند النحاة لا لاحد هذين الوجهين وفيه نظر لان
هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان
يقال تغير عمل ان وضعف في هذه الصورة من جزم الجواب لحيلولة الماضي
الذي لم يعمل ان فيه بين ان وبينه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء
فيكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا فان كان الجزاء ماضيا
لفظا بغير قد ظاهرة او مقدرة من فعل متصرف او كان ماضيا معنى فلم يسغ

عند المبرد او

والجواز

ولا جواز للفاء اي لدخول الفاء في الجزاء نحو ان قمت قمت الجزاء ماض لفظا
وان قمت لم اقم الجزاء ماض معنى وانما لا يجوز الفاء في الجزاء حينئذ لشابهته
الشرط من حيث صلاحيته وقوعه موقعه فان الشرط لا يكون الا فعلا متصرفا
غير مصدر بشيء من الحروف الا بلا ولم وههنا الجزاء كذلك فلا حاجة
الى رابط لكمال المشابهة لقطع التعلق المعنوي من تاثير حرف الشرط
في معناه بانقلابه الى معنى المستقبل وان كان الجزاء مضارعا مثبتا من غير
سين وسوف او مضارعا منفيا بلا فالوجهان دخول الفاء مع رفع الفعل
لان المضارع المثبت المذكور والمنفي بلا كانا اداة الشرط صالحين
للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا فاحتاجا الى مزيد ربط
بينهما واولى الاشياء الفاء لقرب مناسبته الجزاء معنى من حيث ان
معناه التعقيب بلا فصل والجزاء معقب على الشرط مع خفته لفظا وتركه
دخوله لتاثير الاداة فيهما لانهما كانا صالحين للاستقبال والحال لا
لا صالحة لهما على الصحيح مع صلاحيته وقوع المنفي بلا شرطا لكونه ا
لا حق تقع بين الجار والمجرور نحو كنت بلا مال وكلا الامرين واقع في الكتاب
العزيز كقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين وقوله ومن عاد فينتقم
الله وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله فمن يؤمن بربه
فلا يخاف بخسا ومذهب سيبويه تقدير المبتدأ بعد الفاء ليكون جملة
اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قيل مذهب سيبويه اقيس
لان المضارع صالح للجزاء فلولا انه خبر مبتدأ لم يدخل الفاء عليه اقول
انما يجوز دخول الفاء لما ذكرنا من عدم تاثير اداة الشرط فيه ظاهرا
وما علم ان المضارع المنفي بلم لا يجوز فيه الفاء لصلاحيته وقوعه شرطا

قبل

مال

ولا رهقا

مع تأثير اداة الشرط فيه معنى وذلك لانها نقلت معنى المضارع الى معنى الماضي
فصارت كجزء منه مع قلة حروفها والا يكن الجزاء كذلك فالفاء واجب وذلك
بان يكون ماضيا مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة كقوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت وانما يجب الدخول لعدم تأثير الاداة
فيه لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما كان محققا
لا ينقلب مع عدم صلاحية وقوعه شرطا لما قلنا من ان الشرط لا يكون مصدرا
بشيء من الحروف غير لا ولم او يكون فعلا غير متصرف كنعم وبئس وعسى وفعل
التعجب كقوله تعالى وان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا وانما يجب الدخول
لعدم صلاحيته وقوعه شرطا مع عدم تأثير الاداة فيه او يكون مضارعا مصدرا
بالسين او سوف او منفيا بلن نحو ان زرتني فساكرمك وسوف اكرمك فانه يجب
الدخول لعدم الصلاحية مع عدم التأثير او يكون جملة طلبية كالامر والنهي
والاستفهام والعرض والتحضيض والدعاء او انشائية فانه يجب الدخول (والتمني)
لعدم صلاحية هاتين الجملتين شرطا لان اداة الشرط انما وضعت لتجعل
الخبر الذي يليها مفروض الصدق فلا يجوز ان يقعا شرطا بخلاف الجزاء
فانه ان يقع جزاء لانه ليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض او يكون (جازم)
جملة اسمية فانه يجب الدخول ايضا وقوله ومن يفعل الحسنات الله
يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان ايراد فان قوله الله يشكرها جملة اسمية
غير مصدرة بالفاء فاجاب عنه بانه لم يسمع ولم يجوز الا الضرورة فلا يجوز
في غير الضرورة واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فالقسم مقدر فيه
ويجزم المضارع بان حال كونها مضمرة مع اضمار فعل الشرط بعد الاشياء
الستة التي تجاب بالفاء الا النفي وانما يجزم اذا قصد السببية

وانما يكون الاضمار بعد الاشياء الخمسة لتضمنها معنى الطلب معنى السببية
اذ لا يكون الطلب الا لغرض خارج عن مفهوم الطلب فيكون للطلب غرض حامل عليه
وذلك الحامل هو الذي جعل ... لان العلة الغائية سبب حامل في الذهن ومسبب
في الخارج فيكون معنى الشرط في الطلب الذي يذكر بعده ما يصلح الجزاء
من الحامل عليه ظاهرا فيجزم الجزاء بعد حذف فاء السببية بخلاف الاخبار
فانه لا يتضمن الطلب حتى يتضمن السببية وانما يكون كذلك لان الخبر لا يجب
ان يكون لغرض خارج عن نفس الخبر لان الحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب
بمضمونه فلا يجزم الجزاء بعد الخبر بان مضمرة الا اذا استعمل الاخبار في
معنى الطلب فانه حينئذ يتضمن الطلب ويحصل فيه بواسطة معنى الطلب (السببية)
فيجزم الجزاء بعده بان مضمرة نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذا يجزم
الجزاء بعد اسماء الافعال بمعنى الامر نحو نزال اقاتلك والامر المعنوي
نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي
فيها معنى الامر بعد الفاء بل لا بد من صريح الامر او النهي عند غير الكسائي (للنصب)
كما ذكرنا ويجزم في جوابها لان الجزم نص في السببية فلم يضعف معناها معه
فلم يحتج فيه الى صريح الامر او النهي للدلالة على السببية بل معنى احدهما
كاف في الجزم بخلاف النصب فان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع
بقاء معناها فيها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومع الرفع يضعف
دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل لها والنصب نص فيها وقد عرف
ان الاشياء الستة مقوية لمعنى السببية في الفاء بواسطة مشابهتها
للشرط في عدم ثبوت مدلولها فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر والنهي
حتى ان ضعف دلالة الفاء على السببية عند ارتفاع الفعل بعدها كان

وانما يكون

صريح الامر قبلها اشد تقوية للسببية مما هو بمعنى الامر وان لم تقصد السببية
فالحال اي برفع الفعل على احد ثلثة اوجه الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم
يلعبون او الوصف كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا
وقيل ان الضابط فيه ان المعمول ان كان نكرة يكون الفعل المضارع صفة وان
كان معرفة يكون حالا فقل صاحب المفتاح الاولى حملها على الاستيناف
دون الوصف لئلا يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصف لهلاك يحيى قبله وفيه
نظر لان مطلوب الانبياء عليهم السلام بالحقيقة هو الاصلح ودعائهم لاجله
فما نقل على انه وقع على خلاف دعائهم فهو في الحقيقة مطلوبهم لان دعائهم
لا يكون عن مجرد التشهي وانما يطلبون الاصلح لانفسهم ولامتهم فوقوع الا
على خلاف دعائهم يكون كالتنبيه على الاصلح او الاستيناف نحو قم يدعوك
الامير اي فانه يدعوك وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف
دركا ولا تخشى يحتمل تخاف ان يكون حالا من ضمير فاضرب اي غير خائف وان
يكون استينافا اي انك لا تخاف وصفة اي طريقا لا تخاف فيه اي طريقا
غير خائف انت فيه فحذف الجار واوصل الفعل فصار الظرف كانه مفعول
به ثم حذف الضمير كما في قولك مررت برجل اكرمت اي اكرمته ولا يجوز الجزم
في نحو لا تدن من الاسد ياكلك لان الجزم انما يقع عند اضمار الشرط و
المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فان كان المظهر امرا قدرت فعلا
موجبا وان كان نهيا قدرت فعلا منفيا ولا يجوز ان يضمر هنا الموجب
ليصح معنى الكلام لان النفي المفهوم من قوله لا تدن لا يدل على الاثبات
ويجوز في هذه المسئلة النصب باضمار ان بعد الفاء نحو لا تدن من
الاسد فياكلك لان النصب لا يكون باضمار الشرط حتى يلزم المحذور

فوقوع

وانما يكون باضمار ان وباخراج الكلام في زي المصدري على قولهم فالتقدير
لا يكن منك دنو واكل منه هذا صحيح لا منع فيه بخلاف الجزم خلافا للكسائي
فانه يجوز عند قيام القرينة ان يضمر بعد المنفي المثبت وعلى العكس فيجوز
لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز
اسلم تدخل النار اي ان لا تسلم ومذهبه ليس ببعيد من الصواب لولا
نقل والجزم في قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن من
الصالحين انما يكون لان الاول قد يكون مسكونا مجزوما ولا فاء فيه فان
قوله لولا اخرتني للتحضيض وهو في معنى الامر كانه قيل اخرني ولما كان
جواب الامر كثيرا ما يقع مجزوما مجردا عن الفاء قدر انه كذلك فجزم المعطوف
عليه وهذا هو الذي يقال انه عطف على التوهم كما انجر الاسم في قوله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فانه جر سابق
على انه عطف على مدرك وهو منصوب وكما انجر في قوله مشائيم ليسوا
مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها اي لا ينعب غرابها الا بشوم
وتفرق والشوم نقيض اليمن ورجل مشوم ومشؤم فانه جر ناعب على
مصلحين المنصوب وانما انجر مع ان المعطوف عليه في البيتين منصوب
لان الاول وهو المعطوف عليه فيهما قد يدخله الباء فيكون من
مظان صحة دخول الباء عليه فيكون من مظان كونه مجرورا واذا اجتمع
الشرط والقسم فان تصدر الكلام بالقسم بحيث لا يتقدم عليه ما يطلب
الخبر فالجواب له اي للقسم بشرط المضي في فعل الشرط لفظا
او معنى نحو والله ان اتيتني او ان لم تاتني لا تيتك ويستغنى عن جواب
الشرط لقيام جواب القسم مقامه وانما شرط المضي في فعله لانه لما

اجتماع الشرط والقسم

اي يكون فعل الشرط ماضيا

جعل الجواب للقسم بطل عمل اداة الشرط فيه فقصد الى ان يؤتى بالشرط على
وجه لا يكون لها فيه ايضا عمل ليتطابقا وانما كان الجواب للقسم لان الاصل
في اداته التصدر وكذا في اداة الشرط لانهما مؤثران في معنى الكلام وقد يتقوى
القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وكان اعتبار القسم اولى لذلك ويجوز
الغاء القسم مع تقدمه قليلا نحو قوله لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء
القوم ننتفل وذلك لان الغاء القسم اكثر من الغاء الشرط لانه اكثر دورانا في
الكلام ولان تاثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان
القسم مؤكد للمعنى الثابت بخلاف الشرط فانه محدث في جوابه معنى لم يكن فيه وهو
التوقيف مذكورا كان القسم كالمثالين او مقدرا وسواء كان عند تقدير القسم
ملفوظا بما يدل عليه اي على القسم كاللام الموطئة او غير ملفوظ به نحو لان
اخرجوا لا يخرجون معهم فان اللام فيه تدل على القسم المقدر وان اطعتموهم
انكم لمشركون لم يكن فيه شيء يدل على القسم قبل الجواب للشرط والفاء
مقدر اي فانكم وهو ضعيف لان ذلك لا يكون الا في ضرورة الشعر وان
تصدر الكلام بالشرط وتاخر القسم عنه فجاز اعتبارهما معا الا انه كان ذلك
وجاز الغاء القسم لتوسطه فانه يجوز الغاء القسم مع امكان اعتباره لضعفه
لما ذكرنا الان في تعليل اكثرية الغائه واعتبار الشرط وحده لتقويته بالتصدر
مع كونه في الاصل اقوى من القسم نحو ان تاتني والله اتك فاتك مجزوم بانه
جزاء الشرط والشرط والجزاء سادان مسد جواب القسم او ان تاتني فوالله
لا اتيك اعتبر القسم والشرط فيكون لا اتيك جوابا للقسم وهو مع جوابه جواب
للشرط ولا وجه لحذف الفاء على تقدير اعتبارهما لما قد سلف من قوله ولا
فالفاء فان الجملة القسمية جملة انشائية لا بد فيها من الفاء وهكذا الحكم

ما عندك من العسل عليه خمسا الا ان بخلاف لي شوان سمنا
من السمن بالمنوين ولم تنصبه بشيء وفي العدد صريحا
تمييز المنصوب البتة سواء كان جنسا او لا وسواء قصد
انواع او لا فلا يقال عشرون ضربين بمعنى ان كل عشرة نوع ولا
يعني اختلاف انواع آحاده لان مميز العدد المنصوب لا
يجمع كما سيجيء الا في كم الخبرية اذا نصب مميز فان الافراد لم يلزم هناك
في مميزها وذلك لانه لما كان كم كناية عن العدد الكثير وليس بصريح
فيه جوز جمع مميزها ليكون نصا في الدلالة على الكثرة ونحو اثنتي
عشرة اسباطا محمول على البدل اي على بدل اسباطا من اثنتي عشرة والمميز
محذوف وهو فرقة او جماعة فلا يكون المميز جمعا بل مفردا ولو كان اسباطا
هو المميز لزم ان لا يؤنث العدد ونحو كم لك غلمانا فالمميز فيه محذوف وا
غلمانا على الحال اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا اي مملوكين والعامل
في الحال الجار والمجرور فالمميز على هذا مفرد لا جمع والفاء في فالمميز فاء
الشرطية لتضمنه وقوع اما اي اما علم انا لو فسرنا العدد في قوله من قبل وفي العدد
يفرد بما فسره الشارح به من قوله وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين لم يكن
الاستثناء في قوله الا في كم الخبرية ولا للجواب الثاني في قوله ونحو كم
لك غلمانا توجيه لان السؤال لا يرد حينئذ ولا يجوز الاضافة في مميز العدد
من احد عشر الى تسعة وتسعين لوجود المانع من الاضافة وهو جعل ثلثة اشياء
كاسم واحد لفظا ومعنى في احد عشر واخواته وتعذر اثبات النون وحذفها
مع الاضافة في عشرين واخواتها لانه ليس بنون الجمع حقيقة لانه اسم موضوع
مع الواو والنون فلا يجوز حذفه مع الاضافة لمباينته نون الجمع حقيقة ولا

يجوز اثباتها مع المشابهة له لفظا ولا تعين الذ...
المركب نحو عشرون واخواته قال المص انما فصل ذلك
وفيه نظر لان التغليب يكون عند اجتماع المذكر والمونث
وانت تقول عشرون رجلا وعشرون امراة فهو الاولى ان ...
والنون فيه كالجبر لما حذف منه من المضاف اليه وذلك لان ...
العقود ان يقال عشرات رجلا كثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات ...
فحذف المضاف اليه تخفيفا فصار المضاف كلمة حذف لامها وعوض عنه
الواو والنون نحو قلون وذلك لان المضاف والمضاف اليه هنا بمنزلة
كلمة واحدة لانهما اسماعبارة عن عدد واحد فنقل اولا عشرات المثنى ...
لفظ عشرون ليكون كالتوطية للجمع على غير القياس في الجوا... ...
في اواخرها الواو والنون جبرا عن المحذوف لانه ... بثه وفي العـ...
المركب ان كان المركب للمذكر نحو احد عشر ما ... ثلثة عشر الى
عشر بتذكير الجزء الاول لا الثاني بحذف ... من احدى والثا...
من اثنى على قياس التذكير في غير العدد واثبات التاء في ثلث
الى تسعة على قياس التذكير في باب العدد كما سيجي وحذف التا...
من الجزء الثاني الذي كان ثبوت التاء علامة للتذكير فيه وهو عشر
يذكر ذلك المركب وهو له قبل في المركب وكذا قوله بتذكير الاول نعلم
يذكر وانما كان تذكيره على هذا الوجه لان الاثنين اعني العشر مع ما
عليها لما نزل منزلة كلمة واحدة لفظا ومعنى كرهوا اثبات علامة التذ...
فيهما لامتناع اجتماع علامتي تذكير في اسم واحد والاسم الاول لسبقه
اولى بالتذكير وان كان المركب للمونث نحو احدى عشرة واثنتا عشرة او...

ة وثلث عشرة الى تسع عشرة بتانيث الجزء الاول باثبات الياء من احدى
والتاء من اثنتا وحذف التاء من ثلثة الى تسعة وسكون شين العشرة المركب
في المونث كراهة توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع احتياجها بالتيقن الذي
في اخر فتحة فعدل من فتح وسطها الى سكونه في لغة اهل الحجاز وكسرها
اي كسر الشين في لغة تميم لما ذكرنا الان واللغة الاولى هي الفصحى لما
يلزم في الثانية من ازالة الثقل بثقل اخر وقد يبقى شينها مفتوحة نظرا الى
ان التركيب عارض وقد يسكن عين العشر المركب في المذكر اذا كان اخر الجزء
الاول مفتوحا نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر واما شينه فمفتوح
لا غير لتوالي المركب وقوله قبل بتانيث الاول يتعلق بمونث وانما كان تانيثه
على هذا الوجه لانه كما كرهوا اجتماع علامتي تذكير فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
كرهوا اجتماع علامتي تانيث فيه والجزء الاول لسبقه بالتانيث اولى
نعلم مما قررنا ان تانيث الاحد والاثنين على القياس وتانيث الالفاظ
من الثلثة الى العشرة على غير القياس سواء وقعت في التركيب اولا الا
لفظ عشرة فانه يرجع الى القياس عند التركيب قال الشارح وفي لفظ الكتاب
نظر لان نيف عشرين الى تسعين نحو ثلثة وعشرون وتسعة وعشرون يتميز
فيه المذكر عن المونث ولم يذكر حكمه في الكتاب اقول حكم نحو عشرين ونيفه
مذكور في الكتاب اما حكم الاول فحيث قال ولا تعين التذكير والتانيث في
غير المركب واما حكم الثاني فحيث قال بعد ذلك ثم ان كان بالتاء يذكر و
بغيرها يونث وليس نحو عشرين ونيفه مركب جعلا كاسم واحد نظرا عليها حكم
اخر بواسطة التركيب حتى يذكر حكمه كما ذكر حكم احد عشر لذلك وما يضاف
من الاعداد الى المميز فالمائة والالف وما يتضاعف منهما كالف الف درهم ومائة

الف درهم بمفردها اي للمائة والالف وما يتضاعف منهما المضاف اليه
حملا لها في افراد المضاف اليه على العدد الذي قبله مع انه اخف من الجمع
ولفظ العدد يشعر بالجمعية ولا يتعين التذكير والتانيث فيهما لان الاصل
فيما انث ثلثة كسرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في ثبة وحمل
عليها الالف والثلثة الى العشر يجمع لها المضاف اليه البتة لان المضاف
اليه الثلثة فما فوقها في الاصل موصوف لها كما ذكرنا واصل الموصوف لها ان
يكون جمعا وانما افرد المميز المنصوب للعدد لان الجمعية التي كانت له حين
كان موصوفا [illegible] وحفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير
فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية فيه مضافا اليه كما كانت
له موصوفا ولما تعذرت الاضافة هنا ونصب على التمييز وهو في موضع المفعول
الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة ما كان له
مع ان الجمعية تفهم من العدد المتقدم والمفرد اخف فاقتصر عليه وكم
الخبرية من غير فصل تحمل على الاول وهو المائة والالف تارة لان كم
للتكثير كما ان المائة له فيفرد المضاف اليه لها كما يفرد المضاف اليه
للمائة نحو كم غلام اشتريت وتحمل على الثاني وهو الثلثة الى العشر
اخرى فيجمع المضاف اليه لكم كما يجمع المضاف اليه للثلثة وذلك لانها
لا يثبت بالاضافة اشبهت باب عشرة فقيل كم رجال عندك كما يقال عشرة
رجال ونحو ثلثمائة الى تسعمائة ليس بقياس لان المائة المضاف اليها
ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وعلة ذلك ان المائة في نهاية
كثير مؤنث فاستثقل للكثرة والتانيث ان يقال ثلث مئين وثلث مئات
فرد الى الواحد لان المفرد اخصر ولا يرد عليه ثلثة رجال اذ لا كثرة

مزادة كافيطرا ومنها اي ومن المنصوبات التمييز وهو ما يرفع الابهام
[illegible] فيه التمييز وعن المستقر اي الثابت بوضع الواضع احترز به عما
يرفع الابهام عن الاسم المشترك فان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان
الواضع وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه او من واضع اخر ان وضع ذلك اللفظ
لمعنى اخر معين فعرض الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض عن
ذات احترز به عن الحال فانها رافعة للابهام عن هيئة الذات لا عن
نفس الذات مذكورة نحو عشرون درهما او مقدرة نحو طاب زيد ابا
فان طاب مسند في اللفظ الى زيد وهو [illegible] متعلق
بزيد وذلك مبهم لاحتمال الجميع متعلقاته فاذا قصدنا ان نصرح بذلك
المبهم قلنا في طاب زيد ابا او نفسا طاب شيء زيد ابا وطاب شيء زيد
نفسا فيكون المنتصب عنه وهو زيد في المثال الاول بدلا من الذات
المقدرة وهو شيء في المثال الثاني مضافا اليه لها وابا ونفسا تمييز للشيء
المقدر وانما قال عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل نوعي التمييز احترز به
عن المفرد وعن الجملة مثل الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف خلل
في الحد لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال
وصفته ترفع الابهام المستقر واجاب الشارح بان الذات لا ابهام
فيها بل الابهام باعتبار الصفات وصفة الذات مبهمة دون الذات
فالاول الرافع للابهام عن ذات مذكورة لا يكون ذلك التمييز الا
الاعداد ثابتا عن مفرد اي المفرد لابهامه سبب له تام بمعنى ان يكون على
حالة يمتنع اضافته منها وتمامه بادوات اشياء بالتنوين لفظا نحو راقود
خلا او بالتنوين تقديرا فيما لا ينصرف نحو عندي مكاييل برا والمثال

الذي أورده الشارح انما يرفع الابهام عن الذات المقدرة لا المذكورة
كالأعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا لانه في الاصل ثلثة وعشر
ومثل كم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك وكذا كم الخبرية التي
فيها مقدر حال كون الخبرية مفصولا بينها وبين مميزها نحو كم
في الدار رجلا لقيت فانها مع الفصل كان التنوين مقدرا فيها
لانها مضافة حينئذ على قول غير الفراء واما على قوله فالجر في مميزها
عن مقدر لا بالاضافة فيكون التنوين فيه ايضا مقدرا ولـ
المتن وقد [illegible] الفصل بين كم ومميزها مضافا اليه كمسئلة
الكتاب كم بها دخل مصاب واما كم التي ميزها فصلا على عدم فلو جاوزت فيه
ان تجر فصلا لم يجز الا على قبح لان الفصل فيها غير ظرف وكذا كذا التي
مقدر فيه نحو عندي كذا درهما وقامه بنفي التثنية والجمع والاضافة
والمراد بنون الجمع شبه نون الجمع لا نون الجمع لان القيمين هنا لا انما
يكون عن ذات مقدرة لا مذكورة فيه نحو هم حسنون وجوها وانما ينصب
الاسم التام المميز لانه شابه الفعل الذي تم بفاعله الذي هو
وشابه التمييز الآتي بعده المفعول الآتي بعد تمام الكلام ولاجل ذلك
لا ينصب الاسم التام باللام التمييز لان المميز ليس بعده فلا يقال عنده
الراقود خلا والكثير اي الكثير التمييز عن المفرد فيما كان مقدارا وهو ما يعرف
به قدر الشيء وانما كان ذلك الكثير لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب
المميز نص على كونه مميزا بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار
والقياس أولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار كذا كان المقدار وهو
ما يعرف به قدر الموزون نحو منوان سمنا او مساحة وهو ما يعرف به قدر

لم الاستفهامية بالجزء

لعدم اضافتها ومع عدم الفصل لا يكون التنوين مقدرا فيها

الكيل نحو قفيزان برا او وزنا
وهو ما يعرف به قدر

عداها

...ي السماء موضع كف سحابا او عددا اما صريحا نحو احد عشر الى تسعة
...ها وما عداها اي ما عدا احد عشر الى تسعة وتسعين بعضا في الحل
...و الثلثة الى العشرة والمائة والالف وما يتضاعف منها لكثرة استعما
...د مع عدم المانع من اضافة فاثروا التخفيف بالاضافة لسقوط النون
...ون بها مع انه قد جاء على الاصل نحو خمسة اثوابا ومائتين عاما و
...ن المميز في الاصل كان موصوفا لظهور ان معنى الوصفية على الاعيا
...لة غلبة التمييز بها عن الصفات الاخرى ان معنى جاءني رجال
...بالـ [illegible] ثلثة بهنا العدد والموصوف هو المقصود لو [illegible] كان
...في صورة الفضلات مع عدم المانع من اضافته واعلم ان هذه الا
...ية عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب
...جال اغلب في الاستعمال من رجال ثلثة للتخفيف بحذف التوابع
...بب الاضافة ولرعاية اصلها لكونها الفاظا جامدة لا دلالة لها على معنى
...وصف واعلم ايضا ان المراد من هذه المقادير الاربعة المشهورة عند
...ب مميزها المقدرات لا المقادير فان المراد من عشرين في قولك عندي
عشرون درهما هو الدراهم لا العدد او عددا كناية لا صريحا نحو كم درهما
...لك في الاستفهام وكم في الدار رجلا في الخبر فهما يدلان على عدد
...معقد الا ان المعدود مجهول عند المخاطب فيهما والعدد في الاستفهام
مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وفي الخبرية العدد مبهم
عند المخاطب معلوم غالبا عند المتكلم وكأين رجلا فانه للعدد المبهم عند
السامع وهو في الاصل اي دخلت عليه كاف التشبيه واي في الاصل
...ية الا انه ازيل عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد

لا تنوين فيكون ملذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط

بمعنى كم الخبرية فهو كناية اسم مبني على السكون آخره نون ساكن
فيه مقدرة او عند صاحب المفتاح التنوين فيه ظاهر وعندي كناية
في الاصل ذا دخلت عليه كاف التشبيه وكان ذا اشارة به الى عدد
ذهن المتكلم مبهم عند السامع لكنه صار بمعنى كم وازيل عن الجزئين معنى
الافرادي وقد يكون كناية عن غير العدد نحو قال فلان كذا وقد جاء
الجر في مميز كم الاستفهامية باضافة كم اليه عند الزجاج اذا انجر
هي بحرف الجر منه مسئلة الكتاب على كم جذع بيتك مبني فانه يجوز الجر
في مميزه حينئذ وذلك لان المميز والمميز في المعنى شيء واحد فكأن
الجار الداخل على كم داخل على مميزها وحمله اي حمل الجر الخليل
اضمار من دون الاضافة ويجوز اضمارها قصد التطابق بين كم ومميزه
في الجر ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان ما ابدل عن متضمن لا
يجب مقارنته لهمزة الاستفهام نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم والنصب
في مميز الاستفهامية اكثر من الجر لانه يحمل على المرتبة المتوسطة من
العدد لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على المرتبة
المتوسطة بينهما اولى وقوله او شيئا عطف على قوله مقدارا او يكون
المقياس حينئذ قسيما للمقدار ويجوز ان يكون عطفا على عددا او كيلا
ويكون حينئذ قسما من المقدار على ما هو المفهوم من كلام صاحب المفصل
وغيره لكن كلام المص في المفتاح وقوله بعد ذلك وقد يقع فيما ليس
ابهامه بضمير التثنية بدلا عن الاول نحو على التمرة مثلها زبدا اي
على التمرة زبد مماثل للتمرة في المقدار فالاسم المبهم المحتاج الى التمييز
هو المثل لابهامه قال المص وانما سمي ذلك مقياسا لانك اذا قلت لي

لان المثل يمكن ان يكون من غير الزبد م

اعتبارهما معا والغاء القسم واعتبار الشرط ان توسطا اي القسم والشرط و
تقدم الشرط على القسم نحو انا ان لم تاتني والله اكرمك الغيت القسم لتقدم
طالبين بجوابه وهما المبتداء والشرط او فوالله لا اكرمك جعلت الجملة القسمية
مع جوابها خبر المبتداء وان تاخر الشرط عن القسم مع توسطهما فالغاء احدهما
من الشرط والقسم جائز تقول في الغاء القسم انا والله ان اتيتني اكرمك الغيت
القسم مع تقدمه على الشرط لتقدم المبتداء عليه فالجملة الشرطية مع جوابها
خبر المبتداء والقسم لغو وتقول في الغاء الشرط انا والله ان اتيتني لا اكرمك
اعتبرت القسم نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابه
خبر المبتداء ويعود عند الغاء الشرط الشرط المذكور من مضى فعله جذعا
جديدا يقال فلان في هذا الامر جذع اي اخذ فيه حديثا يعني يشترط في كل
موضع قلنا بالغاء الشرط واعتبار الجواب لغيره ان يكون الشرط ماضيا لفظا
ومعنى واعلم ان الشيخ الرضي قال الاولى ان يكون الفعل ماضيا عند الغاء
الشرط وليس ذلك بشرط لمجيء الفعل مستقبلا في الشعر كقوله لئن تك قد
ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع وقوله اما ترينا حفاة لا نعال
لنا انا كذلك نحفى وننتعل ولما فرغ من ذكر المعرب المستتبع الذي اعرابه على
سبيل الاستقلال والاستبداد شرع في النوع الثاني بقوله واما غير المستتبع
من المعرب فهو التوابع وهي التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها
لا يكون اعرابها على سبيل الاستبداد الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الظريف
كان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم المنسوب اليه مع تابعه فان المجيء
هنا في قصده ليس منسوبا الى زيد من غير قصد الظرافة بل اليه معه فلما انسحب
على التابع حكم العامل المنسوب معنى وصار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه

عليه م

جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها م

النفي في فعله

التاكيد

كان الاولى انسحاب على المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى وهي خمسة لان
التابع ان كان هو المقصود بالنسبة فان لم يتخلل بينه وبين المعطوف عليه حرف فهو
البدل وان تخلل فهو العطف بالحرف وان لم يكن مقصودا بالنسبة فان دل على
معنى في متبوعه فهو الصفة والا فان ذكر لتقرير امر متبوعه فهو التاكيد والا
فهو عطف البيان التاكيد وهو ما يعاد به اي بسببه ذكر الاول اما بلفظه
او بمعناه بحيث يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره وخرج به غيره من التوابع
فلا حاجة الى قوله غير مقصود قال الشارح وفيه نظر لان المراد ان كان اعادة
عين الاول لخرج عنه التاكيد المعنوي وان كان المراد اعادة ما يصدق عليه
فعطف البيان والصفة كذلك كما قال على ما فسرنا قوله ما يعاد به ولا يختص
التاكيد بالاسم بل شامل لغيره ايضا كالفعل والحرف والجملة نحو ضرب ضرب زيد
وان ان زيدا منطلق وان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا وفايدته اي فايدة
التاكيد التقرير اي تقرير امر متبوعه وتحقيقه بحيث لا يظن غيره واما لدفع
التجوز والسهو فانه كثيرا ما يجوز التجوز في اصل النسبة كما ينسب الفعل الى
شيء ويراد به ما تعلق به نحو قطع الامير اللص والمراد قطع غلامه او
عموم النسبة بجميع الافراد مع ان المراد النسبة الى بعضها فان العمومات
المخصصة كثيرة نحو فنادته الملائكة فانه لم يكن ناداه الا جبرئيل فاذا
قلت قطع الامير نفسه ازلت التجوز عن اصل النسبة وقوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم التجوز فيه مزال عن جميع الافراد والاعادة اما بلفظ الاول
وبمرادفه وانما يعاد الاول بلفظه اذا اراد المتكلم ان يدفع غفلة السامع
او ظنه بالمتكلم الغلط فانه يكرر اللفظ تكريرا لفظيا ولا يفيد هنا التاكيد
المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك السامع انك اردت ضرب

عمرو نفسه فغلطت بناء على ان المذكور عمرو وكذا لا يفيد ان ظننت بالسامع
غفلة عن لفظ سماع زيد ويسمى التاكيد باعادة لفظ الاول تاكيدا لفظيا
ويجري التاكيد الصريح في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا
مفردة كانت او جملة او غير ذلك واما بغيره اي بغير لفظ الاول مما هو بمعناه
ويختص بالاسم دون الفعل والحرف باحد هذه الالفاظ وانما كان مختصا
بالاسم لان هذه الالفاظ اسماء وهي النفس والعين وتثنيتهما كالنفسين
والعينين وجمعهما كالانفس والاعين فيعم النفس والعين الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث بتغيير الضمير في الواحد وبتغييره مع تغيير الصيغة
في المثنى والمجموع نحو زيد نفسه هند نفسها الرجلان نفسهما او نفساهما
الرجال انفسهم النساء انفسهن وكلا وكلتا وهي كلتا للمثنى وكل ويعم (اي الجميع)
واجمعون للمذكر السالم واجمع للواحد المذكر وجمعاء للواحد المؤنث وجمع
اجراها على كل جمع الا جمع المذكر السالم لانه لا يؤنث فتقول مررت بالرجال
او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور جمعا وجمع للجمع المؤنث
عاقلا كان او لا واكتعون وابتعون وابصعون بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة واكتع وابتع وابصع وكتعاء وبتعاء وبصعاء وهي اي هذه
الالفاظ الثلثة اتباعات لاجمعين لا يجئن الا على اثره على المشهور فان
اكثر اذا اردت ذكر الاربعة لم يجز الا ان تاتي اولا باجمع ثم باخواته على
هذا الترتيب اجمع اكتع ابتع ابصع ولا خلاف في انه لا يجوز تاخير اجمع عن
احدى اخواته وقال ابن كيسان يجوز الابتداء بايتهن بعد اجمع وقيل يجوز
حذف اجمع مع رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الاخيرة وقيل يجوز حذف
اجمع مع جواز تقدم بعض الثلثة الباقية على بعض واعلم ان البصريين

على ما حكى الاندلسي عنهم يجعلون النهاية ابصع ومتصرفاته ولا يذكرون
ابتع ومتصرفاته والبغداديون يجعلون النهاية ابتع ومتصرفاته فيقولون جمع
اكتع ابصع ابتع وجار الله قدم ابتع على ابصع وتبعه المص في ذلك قال الشيخ
الرضي صحة هذا النقل غير معلوم لنا ويسمى التاكيد باعادة غير لفظ الاول
تاكيدا غير صريح وتاكيدا معنويا ولا يوكد بكلا وكلتا الا المثنى نحو الرجلان
كلاهما والمرأتان كلتاهما ولا يوكد بكل واجمع الا ماله اجزاء يصح افتراقها
حسا او حكما بما هو معرفة من بيان لقوله ماله اجزاء يعني لا يؤكد بكل واجمعون تاكيد
للنكرات لان التاكيد لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها واذا كان
نكرة فرفع الاحتمال عن ذاته وانه اي شيء هو اولى من دفع الاحتمال عن النسبة
الحاصلة بعد معرفة الذات فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها
قال ابن السراج واما قولهم مررت برجل كل رجل فانما هو على هذا المبالغة في المدح
كانك قلت مررت برجل كامل اقول مراده انه محمول على الصفة لا على التاكيد او انما
هو منكر محدود ايضا عند الكوفيين فانهم اجازوا تاكيد المنكر اذا كان معلوم
المقدار موقتا كالدرهم والدينار واليوم والليلة بكل واخواته لا بالنفس والعين
وليس مذهبهم ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت واستشهدوا
لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا
نحو رايت القوم كلهم مثال لما يكون له اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم
لافراده تميز في الحس بعضها عن بعض واشتريت العبد كله مثال لما يكون له اجزاء
يصح افتراقها حكما بالنسبة الى بعض احكامها كالمجيء والذهاب ولذا قال ولا
تقول جاءني زيد كله لان اجزاء زيد لا يفترق بالنظر الى حكم المجيء بان يجيء
بعض منه دون بعض قيل اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون

لا فالكالشري والبيع ولا يصح افتراقها حكما بالنسبة الى بعض مو

ابصعون

تاكيده

ابصعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون لكلهم وكذا الباقي كل واحد تاكيد لما قبله
والصحيح ان كلها تواكيد للموكد الاول كالصفات المكررة وقال المبرد في قوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون
على السجود منهم في حالة واحدة وكان كره ترادف لفظين بمعنى واحد والمظهر
لا يوكد بالمضمر اي لا يجعل المضمر تاكيدا للمظهر لان التاكيد تكملة الاول وهو
المقصود فلا يليق ان يكون التكملة اضعف من المقصود ولان المظهر لاستقلاله
بنفسه اقوى من المضمر الذي لا يستقل بنفسه في الجملة والمضمر يؤكد بهما اي
بالمظهر والمضمر ولا يخلو المضمران من ان يكونا منفصلين او الاول متصلا والثاني
منفصلا او بالعكس او متصلين ولا يمكن القسمان الاخيران لانه اذا انفصل الاول
تعذر اتصال الثاني وكذا اذا اتصل الاول تعذر اتصال الثاني فبقي القسمان
الاولان تقول ما ضربني الا هو هو وزيد قام هو هو من حيث اي حق المضمر اذا
اكد بالمضمر ان لا يوكد من الضمائر الا بالمنفصل المرفوع نحو رايتني انا في المنصوب
المتصل ومررت بك انت في المجرور واعلم ان هذا التاكيد من التواكيد الصريحة
وان كان الثاني فيه مخالفا للاول لفظا للضرورة الداعية الى المخالفة
لئلا يلتبس التاكيد بالبدل قال المص لانهم قالوا في البدل رايتك اياك فلو قالوا
في التاكيد ايضا هكذا لالتبس التاكيد بالبدل ووجه اختصاص البدل باياك
انه في حكم تكرير العامل لانك اذا قلت رايتك اياك المعنى رايتك رايتك فلما لزم تكرير
رايت تعذر التلفظ بالمتصل فوضع موضعه المنفصل والضمير المرفوع لا
يتاتى وضعه هذا الموضع لان العامل المقدر تكريره يستدعي منصوبا واما
المجرور فانما اكد ايضا بالمرفوع لانه لا منفصل له فيؤكد به ووقع المرفوع تاكيدا
للمنصوب لما ذكرنا فاتبع الجر النصب ايضا لان المنصوب والمجرور من واد واحد

وقيل انما اكد بالمرفوع لانه لم يكن له ضمير منفصل حتى يوكد به فاستعير له المرفوع
لقوته وما صالته لانه قبل المنصوب وان كان القياس يقتضي ان يوكد بالمنصوب
المنفصل لما بين النصب والجر من المواخاة قال الشارح بخلاف المرفوع المنفصل
فانه لا يصح ان يكون بدلا من الاول اذا البدل يشترط ان يكون باعراب
الاول ولا يشترط في التاكيد ذلك اقول لا نسلم ان المرفوع المنفصل
لو كان بدلا لا يكون باعراب الاول فانه حينئذ يكون باعرابه محلا وان سلم
فلا نسلم انه يشترط في التاكيد كونه باعراب الاول فان ذلك فيه شرط
ايضا لانه تابع والتابع لا بد ان يكون باعراب المتبوع واذا كان المضمر المؤكد
متصلا سواء كان مستترا او بارزا واحترز به عن المنفصل فانه يؤكد من غير
شريطة مرفوعا احترز عن المنصوب والمجرور فانهما يؤكدان من غير تاكيدهما
نحو رايته نفسه ومررت به نفسه والتاكيد باحد لفظي النفس والعين احترازا
من ان يكون التاكيد بغيرهما ككل واجمعين فانه يؤكد ذلك المضمر به من غير
نحو الكتاب قرئ كله وجاؤني كلهم وخرجوا اجمعون فالواجب ان يتوسط بينهما
ضمير مرفوع منفصل يكون تاكيدا لذلك المتصل نحو زيد ذهب هو نفسه و
عينه والقوم حضروا هم انفسهم واعينهم والنساء حضرن هن انفسهن واعينهن
وانما فعلوا ذلك كراهة تاكيد ما هو كالجزء من الفعل وهو الضمير المتصل المرفوع
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل بالمستقل
وهو النفس والعين لانهما كثيرا ما يليان العامل ويتمان بغير تاكيد بخلاف كل
فانه لا يلي العوامل الظاهرة اصلا وانما استكرهوا ذلك لانه يوهم تاكيد الفعل
باسم المستقل لان المرفوع المتصل كالجزء منه وفي هذا التعليل نظر لانه
يلزم منه ان لا يجوز تاكيد الضمير المجرور بالنفس والعين من غير التاكيد بالمنفصل

لانه اشد اتصالا بالجار من الفاعل بالفعل فتوهم ذلك في قولك مررت بك
نفسك انه تاكيد الحرف بالاسم فالاولى ان تقول في تعليل ذلك انما النفس والعين
يتمان غير تاكيد نحو طابت نفس زيد فلو لم يذكر الضمير المتصل المرفوع معهما
اولا بالضمير المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اذا كان ضميرا مستترا نحو زيد
جاء في نفسه وهند جاءتني نفسها فطرد الحكم في البواقي مع انعدام ظهورها بارزة
ولم يلتبس بالفاعل نحو ضربتني انت نفسك الصفة وهي تابع يخرج عن الحد
ما ليس بتابع كخبر المبتدا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه عطف النسق وعطف
البيان والتاكيد الصريح وغير الصريح الذي لا يفيد الاحاطة فالظاهر انه
داخل في هذا الحد لان كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي
في القوم وكذا بدل الاشتمال داخل فيه نحو اعجبني زيد علمه مطلقا يخرج عنه
الحال نحو ضربت زيدا مجردا فان مجردا يدل على معنى في متبوعه لكن لا مطلقا
مقيدا بحال الضرب وليس يحتاج الى هذا الاحتراز لان قوله تابع يخرج الحال
لكنه ذكر دفعا لتوهم من يتوهم انه داخل في التوابع وكان عليه ان يقول يدل
على معنى في متبوعه وانما يدل على معنى في متعلقه ويمكن ان يقول انه يدل على معنى
في متبوعه ايضا لان الرجل يوصف بكون ابيه قائما تخصيصا له اي للمتبوع في
النكرات اي اذا كان المتبوع نكرة يكون فائدة الوصف التخصيص ومعناه
تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل صالح وتوضيحا في المعارف
ومعناه رفع الاشتراك الحاصل في المعارف علما كانت او لا نحو زيد العالم
والرجل العالم ولا يخفى تخصيصها اي تخصيص الصفة بالاسم لان الفعل لا
يقبل التخصيص والتوضيح لانهما من لوازم التنكير والتعريف اللازمين للاسم
كما يجي عن قريب بخلاف غير الصفة من التوابع فانه يجي في غير الاسم ايضا وقد يجي

الصفة لمجرد الثناء والتعظيم او لما يضاده من الذم والتحقير اذا كان الموصوف
معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له نحو اعوذ بالله العظيم من الشيطان
الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد العالم
او الفاضل اذا كان زيد معلوما للمخاطب قبل الوصف وتجيء للتاكيد اذا دل
الموصوف على معنى الوصف نحو امس الدابر فان امس يدل على الدبور ونحو
قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد قال صاحب الكشاف
ان اثنين وواحد تاكيد ورد عليه ابن الحاجب بان حد التاكيد لا ينطبق
عليه لتوقف تقرير التابع امر المتبوع في النسبة او الشمول على دلالة
على المتبوع ولا دلالة ههنا عليه فقال هما صفتان لانطباق حد
الوصف عليهما وقال صاحب المفتاح انما عطف بيان قال لان لفظ الهين
يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة
والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر
الهين باثنين واله بواحد بيانا لما هو الاصل في الغرض ونظرهما ادق من
نظرهما فان اثنين وواحد لم يذكرا ليدلا على معنى في متبوعيهما وهو التثنية
والوحدة بل انما ذكرا ليدلا على ان المراد من المتبوع الذي يوجه [illegible]
والنفي هو معنى التثنية والوحدة لا الجزء الاخر وهو الجنسية فاسم الجنس
الجاري في اعرابه على المبهم الذي هو اسم الاشارة وصف له على الاعرف
خلافا لمن قال باشتراط اشتقاق الصفة فانه يقول انه عطف بيان
لعدم الاشتقاق واستدل المص على انه صفة لانطباق حدها
عليه بقوله لان ما تقدم على اسم الجنس من المبهم دال على الذات المبهمة
فتعين دلالته اي دلالة اسم الجنس على المعنى وهو اي المعنى تبيين

حقيقة الذات وبيان ماهية المشار اليها ولذا اي ولكون اسم الجنس يدل
على تبيين حقيقة الذات لا يوصف المبهم الا بها اي بالذات اي بما يدل على
الذات من اسماء الاجناس لانه لا يمكن تبيينه بمبهم آخر مثله لا يرفع
ابهامه فتبيينه حينئذ اما بالموصول او بذي اللام او بالمضاف الى احدهما
والاولى بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام
لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف من معرف غيره فيكتسب المبهم تعريفه
المستعار فاقتصر على المعرف باللام وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
بمثابته ولاجل ذلك قبح ان يوصف المبهم بالمعرف باللام من الصفات المشتقة
التي لا تخص بعض الماهيات نحو هذا الابيض لان الابيض عام لا يختص
جنسا دون جنس ولا يقبح ان يوصف بما يكون منها مختصا ببعض الماهيات نحو
هذا العالم مختص بجنس معين فكانك قلت هذا الرجل العالم وقد يوصف
بالمصدر نحو رجل عدل على تاويل انه بمعنى عادل او ذو عدل او انه مجاز [illegible]
كانه جعل نفس العدل والنكرة توصف بالجمل الخبرية دون المعرفة لان الجملة
شبه النكرة من حيث يصح ان يأول بالنكرة كما تقول في جاءني رجل قام ابوه
انه في تاويل قائم ابوه قال الشارح في تعليله لان الجملة
نكرة فلا تقع صفة للمعرفة اقول كما قال الشيخ الرضي ان الجملة لا يعرض لها التعريف
والتنكير لانهما من عوارض الذوات والجملة ليست بذات لان التعريف عبارة
عن كون الذات مشارا بها الى خارج في الوضع وانما يجب ان تكون خبرية
لان الغرض من ذكر الصفة ان يعرف المخاطب الموصوف بما كان يعرفه قبل
الوصف من اتصافه بمضمون الصفة فلابد ان تكون الجملة متضمنة لحكم معلوم
المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهي الخبرية لان غيرها وهي الانشائية

وهي الانشائية والطلبية لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وقوله
ونحو حتى اذا جن الظلام واختلط . جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اعتراض
فان قوله هل رايت الذيب جملة طلبية وقعت صفة لمذق فاجاب عنه بانه
متاول بانها محكية بقول محذوف هو الصفة في الحقيقة اي بمذق مقول عنده
هذا القول اي يحمل المذق رائيه ان يقول لمشاهده هل رايت الذيب قط
لايراد المذق في خيال الرائي لون الذيب لورقته لكونه سماقا ونظيره في
كون الجملة الطلبية واقعة مفعولا ثانيا في باب ظننت قول ابي الدرداء
وجدت الناس اخبر تقله اي مقولا فيهم اخبر تقله والهاء للسكت والعائد
محذوف اي اخبر الناس تقلهم ويجوز ان يكون الهاء فيه عائدا الى الناس
حملا على لفظه لانه اسم للجمع كالقوم وبئس مقام الشيخ امرس امرس قال
المص اي بئس مقام الشيخ المقام الذي يقال فيه امرس امرس وهو لمن يعجز
عن الاستقاء لضعفه يقال مرس الحبل يمرس اذا وقع في احد جانبي البكرة
فاذا اعدته الى مجراه قلت امرسته فالهمزة للسلب يضرب لمن يحوجه الامر
الى ما لا طاقة له به وفي بعض الكتب المعتبرة بئس مقام الشيخ مقولا له امرس
فكون الامر واقعا موقع الحال على هذا التاويل وقوله ونحو ولقد امر
على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني اعتراض على ان الجملة وهي
يسبني وقعت صفة للمعرفة فاجاب عنه بقوله بعد تسليم كون الجملة وصفا
فان كونها صفة غير مسلم لجواز ان تكون حالا لا صفة واما بعد التسليم
فلاجراء المعرف بلام الجنس مجرى النكرة اذ لا توقيت فيه ولا تعريف اذ
لا اشارة باللام هنا الى واحد بعينه فكانه قال ولقد امر على لئيم من
اللئام ولا يوصف بحال الموصوف اي لا يجعل حال الموصوف وهيئته وصفا

نحو رجل ضارب او عالم فان الضرب والعلم من حال الرجل وهو

له وهو القياس ويوصف بحال السببية اي متعلقه اي بجعل حال متعلق الموصوف
وصفا للموصوف لتنزيله منزلة حاله نحو رجل كثير عدوه فان الكثرة ليست
صفة للرجل في المعنى بل للعدو الذي هو متعلق به يعود الضمير منه اليه
فالاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة اشياء
في الاعراب والتعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد
من التذكير والتانيث الا اذا كانت الصفة صفة يستوي فيها المذكر و
المؤنث اراد بالصفة الثانية الوصف العام وبالاولى الخاص فان الصفة
يطلق بالاعتبارين والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية وقع تابعا
او لا فيدخل فيه خبر المبتداء والحال في نحو زيد قائم وجاء في زيد راكبا
وقد عرفت المراد بالخاص حيث عرفه المص كفعول يستوي فيه المذكر
والمؤنث نحو رجل صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح وا
الفعيل بمعنى الفاعل فلا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو رجل كريم وامراة
كريمة اما اذا كانت الصفة صفة مؤنثة تجري على المذكر يكون التاء
للمبالغة كعلامة وهلباجة وهو الاحمق وقيل هو الذي يجمع كل شر والوصف
الثاني وهو الذي بحال المتعلق يتبعه في الخمسة في الاعراب والتعريف
والتنكير وفي الباقي وهو الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كالفعل فينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا
افرد الثاني كما يفرد الفعل عند اسناده الى الظاهر وان كان مذكرا او مؤنثا
طابقه الثاني كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث واعلم ان الوصف
الاول عند التحقيق في هذه الخمسة ايضا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن
فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف في المثنى

والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان الصفة لما كانت حينئذ عبارة عن الموصوف وجب ان يوافقه في هذه الاشياء لان الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا او مذكرا ومؤنثا وكذلك حكم التعريف والتنكير لا يدلي كان احدهما معرفة والاخر نكرة لم يكن بينهما موافقة وكذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعا فحاصل المعنى من انه يتبعه في هذه العشرة انه يتبعه في اربعة اشياء منها وهي واحد من ثلثة انواع الاعراب و واحد من التعريف والتنكير

بمعنى انه يتبعه في اثنين من تلك الخمسة وهي واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير

والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث
ولكذا اي ولكون الثاني في الخمسة الباقية كفعل جاز نحو حسن رجل قاعد غلمانه
كما جاز وحسن يقعد غلمانه وجاز ايضا قاعدة غلمانه كما جاز تقعد غلمانه وضعف
قاعدون غلمانه كيقعدون اي انه بمنزلة يقعدون والحاق علامتي التثنية
والجمع بالفعل المسند الى الظاهر ضعيف لانه يلزم منه في الظاهر اجتماع
فاعلين وحسن قعود غلمانه اذ الصيغة اي صيغة قعود وهي صيغة جمع المكسر
لا تشبه الفعل لان الاسم المشابه للفعل اذا كسر جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبهة اجتماع
فاعلين كما في قاعدون غلمانه فان فيه شبهة اجتماعهما والمضمر لا يوصف لان
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف التوضيح فلا
يوصفان لئلا يلزم تحصيل الحاصل وحمل الغائب عليهما وكذا لا يوصف به
لان الموصوف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي
له حتى تقع صفة له ومن حق الموصوف ان يكون اخص من الوصف اي اعرف
منه او مساويا في التعريف فهذا في قولك هذا الرجل وان كان اعم من الرجل وغيره
من حيث انه يصح ان يشار به الى اي مشار اليه كان لكنه اعرف من ذي
اللام وكذلك العالم في قولك الرجل العالم وان كان اخص من الاول
من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف متساويان وانما يجب
ان يكون الموصوف كذلك لئلا يلزم ان يكون الصفة التي هي في حكم
الفضلة اعرف مما هو المقصود واعلم ان المنقول من سيبويه وما عليه جمهور
النحاة ان اعرف المعارف المضمرات اما المتكلم والمخاطب فظاهر واما
الغائب فلاحتياجه الى لفظ يفسره في الاغلب فكانه بمنزلة وضع اليد عليه

ثم العلم

ثم العلم لان مدلوله معين عند الواضع والمستعمل بالاشارة الحسية فرام
الاشارة لان مدلوله معلوم عند معلوم عنده بالقلب لا بالعين اما المضاف
الى الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه
عند سيبويه وعند المبرد انقص من تعريفه ولذا اي ولكون حق الموصوف
ان يكون اخص او مساويا لا يجوز وصفا المعرف باللام الا بمثله او بالموصول
لان الوصف حينئذ مساو للموصوف او بالمضاف الى مثله اي المعرف باللام
لان الوصف حينئذ مساو للموصوف او انقص على ما عرفت الان من الاختلاف
وعند بعضهم يجوز وصفه بجميع المضافات نحو الرجل صاحبك وصاحبه
وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك لكان بدلا لا صفة ولا يوصف
بالباقي من المعارف عنيهما لكون الباقي وهي المضمر والعلم واسم الاشارة
والمضاف الى احدها اخص منه اي من المعرف باللام ومن حق الوصف ان
يصحب الموصوف ويذكر معه الا اذا ظهر امر الموصوف واشتهر بحيث
يعلم من اطلاق الصفة موصوفها فيحذف الموصوف اما لحذف فاجاز كقوله
وعليهما مسرودتان قضاهما داود او صنع السوابغ تبع المعدبر درعان مسرودتان
حذف الموصوف لانه لا يفهم من مسرودتان الا درعان لاختصاص السرد وهو
نسج الدرع بهذا الجنس قضاهما اي صنعهما وقدرهما كقوله تعالى فقضاهن
سبع سموات في يومين ورجل صنع اليدين وصنع اليدين بكسر الصاد اي صانع
حاذق وكذلك رجل اصنع اليدين والسوابغ جمع السابغة وهي الدرع الواسعة
والتبع واحد التبابعة وهي ملوك اليمن وهو عطف بيان لصنع وقوله كانك من
جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن اي كانك جمل من جمال بني اقيش
تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت مثل صوت السلاح وغيره والشن

المخاطب بالعين والقلب معا بخلاف ذي اللام والموصول فان مدلولهما

يريد انا ابن رجل جلا اي جلا امره وهو مثل او ابن رجل كشف الامور والشدائد وهذا الكلام بمعنى المعروف المشهور فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه

القرنبة البالية وهم يحكونها اذا ارادوا حث الابل على السير ليفزع فيتسرع و جمال
بني اقيش وحشية لا يكاد ينتفع بها او حذف او حرف ناعت لا يظهر موصوفه كتبه
كالفارس وهو راكب الفرس والصاحب فانه يجوز ان يطلق على كل ما يصحب من
الحيوان وغيره لكن اختص بالغلبة بالرجل الصاحب والاورق وهو من الابل
الذي في لونه بياض الى سواد والاطلس وهو الذئب الذي في لونه غبرة البدل
هو المقصود بما نسب الى متبوعه من الفعل وشبهه ومعناه والمضاف وبه
خرج التأكيد والصفة وعطف البيان لان المقصود في هذه الثلثة المتبوع
وذلك لانك تثبت بالتأكيد امر المتبوع في النسبة او الشمول وبالوصف المتبوع
بذكر معنى فيه وبعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك ان المقصود
في الكلام هو المبين والبيان فرعه دون متبوعه خرج العطف بالحرف لان
المقصود بالنسبة فيه هو التابع والمتبوع معا ولو قال بدل دون متبوعه
دون توسط حرف العطف لخرج عن الحد العطف بالحرف في نحو
جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول لكان تعريفه
مانعا ولا يختص البدل بالاسم لجواز ان يبدل الفعل من الفعل اذا كان
الثاني راجحا في البيان على الاول بدليل قوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا تأججا فان تلمم من الالمام وهو النزول بدل تأتنا
والجزل ما عظم من الحطب ويبس وأججت النار الهبتها فتأججت
وانما قال تأججا وان كان الضمير راجعا الى النار لان النار بمعنى الشهاب
وهو مذكر او لان الضمير فيه وهو الالف البارز راجع الى الحطب والنار
فغلب المذكر او لان الاصل تأججن فحذف والحق به نون التأكيد الخفيفة
ثم قلبت في الوقف الفا وهو اي البدل على اربعة اقسام اما بدل الكل ان

كان

كان البدل المبدل بمعنى ان يصدق على ما يصدق عليه المبدل لا بمعنى ان يكون
مدلوله عين مدلوله نحو ضربت زيدا اخاك فان مدلول اخاك ليس مدلول زيد
لكنه صادق عليه وبدل البعض ان كان البدل بعضه نحو ضربت زيدا رأسه
وبدل الاشتمال ان كان بينهما اي بين البدل والمبدل ملابسة بغيرهما اي
بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه والا يكن بينهما ملابسة لا بالكلية
ولا بالبعضية ولا بغيرهما فهو بدل الغلط على معنى انه هو البدل الذي سبب
الاتيان به هو الغلط في ذكر المبدل منه لا على معنى ان البدل هو الغلط نحو جاءني زيد
رجل حمار واعلم انه على ما فسر بدل الاشتمال والغلط يدخل في الاول ويخرج
عن الثاني بدل الغلط نحو خرج زيد غلامه او حماره فلا شك ان غلامه وحماره
الغلط ولذا قال المبرد انما قيل لهذا بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى
المبدل على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه هو
مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لا يعجبك لحمه ودمه بل المعنى
فيه بخلاف جاءني زيد غلامه فانه بدل الغلط لان مجيء زيد مفيد غير محتاج
الى شيء آخر فلا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه لان شرطه
ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول منتظرة
للبيان لاجمال الاول وههنا الاول غير مجمل لانه يستفاد عرفا من قولك
قتل الامير ان القاتل سيافه فالصواب ان يقول وبدل الاشتمال ان كان
الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني ومتقاضيا له بوجه ما والا
فبدل الغلط ولا يكون بدل الغلط في فصيح الكلام اذ كان هو غلطا صريحا كما
اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت
حمارا او عن نسيان كما ان تعمد ذكر شيء لا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى

المقصود فرجعد ذلك يتداركه بذكر المقصود اما اذا كان بدل الغلط عن قصد
وقصد للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرط الارتقاء من الادنى الى الاعلى
فيجيء في كلام الفصحاء نحو هند نجم بدر كانك وان كنت تعمدت الذكر النجم
تسكرت بها انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر قولهم ايا ان
البدل في حكم تنحية المبدل وطرحه ليس على ظاهره اذ ليس المراد اهداره
واطراحه راسا لا معنى ولا لفظا اما الاول فلاشتمالها في غير بدل الغلط
على فائدة اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل
في بدل البعض والاشتمال ولانه قد يكون المبدل في بدل الكل مشتملا على
ضمير لا يستغنى عنه والى هذا اشار بقوله اذ لا يصح طرحه في نحو زيد لقيت
غلامه رجلا صالحا فمن لا يجعله حالا موطاة وجعله بدلا ولو كان المبدل
منه وهو غلامه في حكم الطرح لكان التقدير زيد لقيت رجلا صالحا وهو
غير مستقيم لعدم الراجع من الجملة الواقعة خبرا للمبتداء اليه واما من
جعل رجلا صالحا حالا موطئة من غلامه لان الضمير المجرور فيه كما ل
الشارح فلا يكون ذلك مما نحن بصدده فقولهم انه في تنحية الاول ايذان
منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والوصف في كونهما تتمتين
لما يتبعانه وعلى هذا من انه ليس في حكم تنحية الاول لا يمتنع ان يجعل
المغضوب عليهم بدلا لان الضمير المجرور قبله في
قوله تعالى انعمت
عليهم ولو جعل المبدل في حكم المطروح
والملغى راسا لما صح ذلك لان التقدير حينئذ يكون صراط الذين انعمت
على غير المغضوب عليهم فيخلو الصلة عن الراجع الى الموصول الاول و

لان

لان العائد المذكور انما راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب
والمبدل يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اي المبدل معرفة والبدل نكرة وبالعكس
فيكون اربعة اقسام والبدل اربعة اقسام ايضا والاربعة في الاربعة ستة
عشر قسما امثلة الكل نحو بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك
بزيد راسه برجل راس له برجل راسه ونحو بزيد علمه وبرجل علم له وبزيد علم
له وبرجل علمه ونحو بزيد الحمار وبرجل حمار له وبزيد حمار وبرجل الحمار ولا يحسن
ابدال النكرة من المعرفة في بدل الكل من الكل الا حال كون النكرة موصوفة اذ لم
يستفد من البدل ما ليس في المبدل منه وانما لا يحسن ذلك لانه لا فائدة للكلام
بعد التفسير نحو بزيد برجل اما اذا استفيد منه ما ليس في المبدل منه فيجوز ويحسن
ابدال النكرة نحو قوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل ولا يشترط
ان يكون البدل على لفظ المبدل على الفصيح خلافا للكوفيين فانهم قالوا ان النكرة
المبدلة من المعرفة يجب ان يكون على لفظ المبدل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة وهذا المثال بمجرده لا يدل على هذا الاشتراط ويكونان ظاهرين ومضمرين
ومختلفين ويكون البدل بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر قسما نحو بزيد اخيك
وان الزيدين هم اخوتك لقيتهم اياهم واخوك لقيت زيدا اياه على تقدير ان
يكون زيدا هو الاخ واخوك لقيته زيدا وعلى هذا استخرج باقي الامثلة
والظاهر لا يبدل من المضمر بدل الكل الا من الغائب فلا يقال بي المسكين
مررت ولا عليك الكريم المعول واما في ضمير الغائب فيجوز ابدال المظهر منه
نحو مررت به زيد لان ضمير الغائب يصلح لكل احد كما ان لفظ اخيك كذلك
نحو قوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم فان
حاتم مجرور على انه بدل من الضمير المجرور في جوده بدل الكل والا

بزيد راس له

فبين بالبدل ان المضمر لمن اسمه
زيد فيكون كقولك مررت به زيد
بمنزلة باخيك زيد من حيث ان
ضمير الغيبة يصح لكل احد
[illegible]

وان ابدل الظاهر من المضمر بدل الكل من المتكلم والمخاطب يختلفان اى البدل
والمبدل غيبة وخطابا او غيبة وحكاية عن النفس وبيان ذلك ان المتكلم
في الغالب الاكثر اذا احدث عن نفسه لم يذكرها باسمه الظاهر الذي
بمنزلة الغائب وانما يذكرها باسمها المضمر نحو قوله فعلت وكذا لا يذكر المخاطب
باسمه الظاهر فلا يقول فعل زيد وهو يخاطب زيدا وانما يقول فعلت فلو
ابدلنا الظاهر بدل الكل من ضمير المتكلم وقلنا مررت بي زيد بصرنا كانا يجعل
شيا واحدا متكلما وغايبا فيختلفان البدل والمبدل حكاية وغيبة وكذا في المخاطب
يختلفان خطابا وغيبة واما بدل البعض والاشتمال والغلط في الظاهر فيجوز
ان يكون من ضميري المتكلم والمخاطب لانه لا يلزم في هذه الثلثة جعل شيء
واحد متكلما وغائبا او مخاطبا وغائبا لان مدلول الثاني منها غير مدلول الاول
فقول اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي وضربتك الحمار وضربتني الحمار وشرح
الشارح ههنا ينبو عنه الطبع ويمجه السمع الا يرى انه قال في شرح قوله
والا اي وان لم يكن بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر من المضمر وجعل
قوله يختلفان تعليلا لهذا الجواز مع ان قوله والا في مقابلة قوله لا يبدل ويكون
التقدير وان ابدل لان نفي النفي اثبات ولهذا قال يختلفان لان الشرط اذا كان
ماضيا جاز في جزائه اذا كان مضارعا الرفع ومع ان قوله يختلفان تعليل لقوله
لا يبدل من المضمر هنا ويلزم على ما شرح قوله ويختلفان من ان المراد اختلاف
مدلول الثاني والاول ان يكون قوله غيبة وخطابا او حكاية ضايعا لا فايدة
تحته ولا تعلق له بما قبله وعلى ما ذكرنا يكون تمييزا عن النسبة في قوله يختلفان
وقوله وقوله تعالى لمن كان يؤمن بالله ينبغي ان يقول لمن كان يرجو الله لان
لمن كان يؤمن بالله ليس بموجود في القران ولعل هذا سهو منه او من الناسخ

اعتراض فانه ابدل لمن كان وهو ظاهر من المضمر المخاطب في قوله قبل لقد كان لكم
فيهم اسوة حسنة بدل الكل فاجاب عنه فانه من بدل البعض ويجوز ابدال الظاهر
من المضمر بدل البعض قيل لو كان بدل البعض لابد وان يكون فيه ضمير راجع
الى المبدل فاجاب عنه بقوله على تقدير منكم اى لمن كان منكم اذ هو بعض
المخاطبين وقوله ذريني ان حكمك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا من بدل
الاشتمال فان حلمي بدل من الضمير المتكلم بدل الاشتمال والعامل في المبدل لا
في البدل كما قال الشارح اذا كان بحرف جر جاز تكريره صريحا واعادته في البدل
نحو قوله تعالى قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم فان من آمن
بدل من الذين استضعفوا وقد اعيد العامل الذي هو اللام وانما اختص جواز
التكرير صريحا بحرف الجر لاختصاص وتنزله من معموله الجر وعطف البيان هو ما
يوضح اسما المتبوع يخرج التاكيد لانه لا يوضح المتبوع بل يحقق اصل نسبته او شمول
النسبة لاجزائه وخروج العطف بالحروف والبدل ظاهر من الدال عليه اي على
المتبوع لا على معنى فيه يخرج الصفة لانها تدل على معنى في المتبوع بخلاف عطف
البيان فانه دال على نفس المتبوع نحو اقسم بالله ابو حفص عمر وقد يفصل
البيان عن البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير
وقوعا فان بشر عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا منه لانه لو جعل
بدلا منه والبدل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير داخلا على
نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كما لا يجوز الضارب زيد وانما قال في مثل اشارة
الى ان الفرق ما تم في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث فان الحارث
عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لعدم جواز يا الحارث وكقولك يا غلام زيد
وزيدا فانه لو جعل بدلا لوجب الضم واما فصله عنه معنى فهو ان البدل هو المقصود

بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فان المقصود فيه هو الاول لان
البيان تابع للمبيّن العطف بالحرف هو المذكور بعد متبوعه وانما قال ذلك
لان المعطوف بالحرف لابد وان يكون مذكورا بعد متبوعه بخلاف سائر التوابع
فانه لا يجب فيها ذكر المتبوع اولا بل قد يحذف متوسطا بينهما احد الحروف
العشر خرج عنه غيره من التوابع ويجوز ان يكون المعطوف والمعطوف عليه
معا مقصودين بالنسبة نحو جاءني زيد وعمرو كما يجوز ان يكون احدهما لا
بعينه او بعينه مقصودا بها كالمعطوف بلا وبل ولكن واو واما وام ولهذا
لم يقل كما قال ابن الحاجب تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه والحروف العشرة
هي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن وتجعل اي وهي
للتفسير منها اي من حروف العطف وعند الاكثرين ما بعدها عطف بيان
لما قبلها فالواو للجمع والمراد هنا بالجمع ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء
كما كانت او واما له سواء كان جمع الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو
اي حصل منهما القيام او جمع الفعلين في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل
كلا الفعلين منه او جمع مضموني الجملتين في الحصول نحو قام زيد
وقعد عمرو ولولا العاطف هنا لتوهم ان الاول سهو وغلط والثاني
تدارك له ومعنى المطلق احتمال حصول الفعل من المعطوف والمعطوف
عليه في نحو جاءني زيد وعمرو في زمان واحد او حصوله من الاول
اولا او من الثاني اولا وقوله من غير ترتيب اشارة الى ان الترتيب
ليس بشرط لا الى ان عدم الترتيب شرط ولذا اي لكون الواو للجمع
المطلق دون الترتيب كما قال بعضهم انه للترتيب جاز استعماله فيما
يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو فان الواو لو كان للترتيب

لكان بين غير داخل على متعدد وهو غير جائز واصطلح زيد وعمرو واختصم
زيد وعمرو وذلك لان الاصطلاح والاختصام مما يقتضي فاعلين فلو قلت
في قولك اصطلح زيد وعمرو ان زيدا قبل عمرو في الرتبة لكان بمنزلة
ان تقول اصطلح زيد وسكت لان احدهما اذا تقدم على صاحبه لم يكن
مجتمعا معه كما انك اذا قلت جاءني زيد قبل عمرو لم يكن لزيد اجتماع مع
عمرو كما ان الفاء لما كان للترتيب لم يقع في موضع من العطف الا وجاز
السكوت على المعطوف عليه نحو ان تقول جاءني زيد فعمرو فيصح ان يقال
جاءني زيد ولا يأتي بالمعطوف والفاء له اي للجمع مع التعقيب ففي عطف
المفرد على المفرد في غير الصفات المتعاقبة التي لا يكون موصوفها واحدا
يفيد ان ملابسة المعطوف بمدلول الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه
بعد ملابسة المعطوف عليه بمدلوله بلا مهلة نحو جاء زيد فعمرو ونحو تقدّم
الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة واما في الصفات التي موصوفها واحد ففيه
التعقيب في مصادر تلك الصفات لا في الملابسة المذكورة نحو جاءني
زيد الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام واما في عطف الجملة على الجملة
فيفيد ان ابتداء حصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقيب حصول مضمون
الجملة التي قبلها بلا مهلة سواء كان مضمون الثانية بتمامها في زمان طويل
او لا نحو قام زيد فقعد عمرو ونحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار وان كان بتمامه متراخيا عن
الانزال بمدة ومهلة الا ان ابتداءه بلا مهلة بعد الانزال وقد
يفيد الفاء في الجملة ان الجملة المعطوفة كلام مرتب في الذكر على الجملة المعطوف
عليها نحو قوله تعالى نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان

نحو ذكر الشيء بعد جري ذكره وكذا ذمه نحو قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وكذا ذكر تفصيل الشيء بعد اجماله نحو قوله تعالى
وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا فان تبييت البأس تفصيل للاهلاك وكذا
ذكر الاخص بعد الاعم في تعريف الامكنة فانه يفيد الترتيب في الذكر نحو قولك
داري ببغداد فالكرخ وقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين
الدخول فحومل اعتراض فان الفاء ليست للتعقيب لانه لو كان له للزم دخول
بين على غير متعدد وهو الدخول فقط ولو لم يكن له لكان دخوله على الدخول
وعلى حومل ويكون بمنزلة قولك بين الدخول وحومل فاجاب عنه بانه محمول على
بين وسط الدخول فوسط حومل وللوسط اجزاء او فيقول كل واحد من الدخول
وحومل مشتمل على منازل مخصوصة فجاز بين على الدخول باعتبار منازله ويكون
المعنى بين منازل دخول ومنازل حومل ولو قلت بين الثور فالفرس لم يجز الا بدخول
بين على متعدد لفظا ومعنى ولافادتها الترتيب من غير مهلة استعملوها للسببية
فان السببية ايضا تفيد الترتيب من غير مهلة لعدم جواز تخلف المسبب عن
السبب التام واعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فانها قد تكون
سببية وهي مع ذلك عاطفة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن
لا يلزمها العطف فاستعملوها ايضا رابطة للجزاء بالشرط فان الجزاء
مرتب على الشرط بلا حيث لم يكن الجزاء مرتبطا بالشرط وذلك اذا
لم يؤثر حرف الشرط فيه كما ذكرنا قبل نحو ان لقيته فاكرمه وقوله تعالى
وربك فكبر محمول على ومهما يكن من شيء فكبر ربك فيكون الشرط مقدرا
فالواو داخلة على الشرط والفاء اي الفاء هي الجزائية الرابطة للجزاء
بالشرط ولا تكون الفاء للعطف وقد يطرد ذلك الحذف فاذا كان ما بعده

الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوب به او بمفسره والا اي فان لم يكن الشرط مقدرا
ويكون الفاء للعطف ما جامعت الواو التي للعطف اذ لا يجوز اجتماع حرفين من
حروف العطف ولو لم يقدر الشرط يلزم الجامعة بين الواو والفاء لان ربك مفعول فكبر
فيكون التقدير وفكبر ربك وكررت الفاء في قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته و
اذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وان كان القياس ان يقول اجزعي بلا فاء لان
عند يتعلق باجزعي فيكون التقدير فاجزعي عند ذلك وهذا لا يجوز وانما كررت
الفاء لبعد العهد بالفاء الاول كما كررنا العامل لذلك اي لبعد العهد في قوله
لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها فخبر اني السابق
وانما اعيد اني الثاني لبعد العهد بالاول هذا على رواية اني بالفتح واما على
رواية اني بالكسر فلا يكون مما نحن بصدده لان اني حينئذ يكون خبرا لا تأكيدا
وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة نحو قولنا ان الخليفة ان الله سربله
وكما كررنا العامل في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة اي بنجاة من العذاب ايضا الخطاب وفاعل
فيما فيقوله بمفازة مفعول ثان لقوله ولا تحسبن الا انه لما بعد العهد بها اعيد
ذكره ثانيا ونحو الفاء في فلا تحسبنهم وان لم تكن لاحقة بالاول فينبغي
ان يعاد بلا فاء للاستعاد والايذان بان اضافتهم المذكورين من الفرح وحب الحمد
هي علة في منع الحسبان فيكون الفاء للسببية وثم لدى اي الجمع مع التراخي
والمهلة ولفاقل والقائل سيبويه ان المرود في نحو مررت برجل ثم امرأة
مرودان لتراخي احد المرورين عن الاخر ولهذا لا يكون ثم للسببية لانه لا يتأخر
المسبب عن السبب التام بخلافه اي بخلاف المرور مع الفاء فانه مرور واحد
لعدم انقطاع الثاني عن الاول وقد يجيء لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج

في درج الارتقاء سواء كان بينهما تراخ ومهلة او لا وسواء كان الثاني بعد
الاول في زمان او لا كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد بعد ذلك
جده فان سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن اخرها عنها
لان سيادة نفسه اخص به من سيادة ابيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى
سيادة الجد وقد يجي في الجملة لاستبعاد مضمون ما قبلها كقوله تعالى وجعل
الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وحتى للغاية ولا بد فيها
والمعطوف بها جزء من المعطوف عليه اما اصلي اي افضل من باقي اجزاء
المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبياء او ادون نحو اشتبه الفصال
حتى القرعى مراده انه حتى يفيد ان المعطوف بها هو الجزء من المعطوف
عليه الفائق في القوة او الضعف على باقي اجزائه المرتب عليه ترتيبا
ذهنيا من الاضعف الى الاقوى او من الاقوى الى الاضعف ولا يعتبر
الترتيب الخارجي لجواز ان يكون تعلق العامل في المعطوف عليه اسبق
بالمعطوف بحتى من تعلقه بباقي الاجزاء نحو توفي الله كل اب حتى آدم
والمثال الثاني يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلالة
قدره استنت الفصال اذا رفع يديه وطرحهما معا والقرعى جمع قريع من
القرع ما لحريك وهو بثر ابيض يخرج بالفصال ودواؤه الملح وجباب البان
الابل وهو شيء يعلوها كالزبد وليس بزبد فاذا لم يجدوا ملحا نتفوا اوبارها
ونضحوا جلده بالماء ثم جروه على السبخة واو واما لاحد الشيئين او الاشياء
بينهما سواء كانا في الخبر او في الامر ويقال انهما للشك والتشكيك و
التفصيل في الخبر فانك اذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي
منهما بعينه فاو للشك فاذا عرفته ولكن قصدت ابهام الامر على السامع

فهو للتشكيك كقوله تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا واذا اردت بيان انواع
الشيء كقولهم الاسم معرب او مبني فهو للتفصيل وللتخيير اي يقال انهما
للتخيير ان لم يحصل للمامور به بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف نحو اضرب
زيدا او عمرا او للاباحة ان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف نحو تعلم
الفقه او النحو ففي الاباحة يجوز الاقتصار على احد الفعلين ويجوز الجمع بينهما
وفي التخيير يجب الاتيان باحد الفعلين ولا يجوز الجمع بينهما والتخيير و
الاباحة انما يكونان في الامر واما قال ويقال لانهما عند التحقيق لاحد
الشيئين او الاشياء ولا دلالة لهما على احد هذه المعاني فانها انما تحصل
في الكلام من اشياء اخر فحصول الشك من جهة جهل المتكلم وحصول التشكيك
من جهة الابهام على السامع وحصول التفصيل من جهة بيان انواع الشيء
وحصول الاباحة من جهة ان في الجمع فضيلة وحصول التخيير من حيث انه
لا يحصل بالجمع ذلك ويتوهم انها اي ان او في النهي في قوله تعالى ولا
تطع منهم اثما او كفورا بمعنى الواو اذ الامتثال بترك المنهي عنه لا يحصل
بالانتهاء عن احدهما اذ ليس المراد انه لا تطع واحدا منهما واطع الآخر
فيكون او ههنا للجمع لا لاحد الشيئين وايضا لو حصل الامتثال بالانتهاء
عن احدهما ويكون او لاحد الشيئين لم يبق فرق بين الامر والنهي وكذا
في الخبر في مثل ما رايت زيدا او عمرا ان كان المراد نفيهما معا لم يكن
لاحد الشيئين وان كان المراد نفي احدهما لم يكن بين الخبر المثبت و
المنفي فرق وما اراد بقوله في مثل ان لا يكون المعطوف والمعطوف عليه
اكثر من اثنين وذلك لانهما لو كانا اكثر كان او ظاهرة في اصل معناها
ولا يتوهم انها بمعنى الواو نحو اضرب زيدا او عمرا او خالدا فان معناه

اضرب احدهم ولا تضرب الباقين ولو قلت لا تضرب زيدا او خالدا او عمرا
كان المعنى على عكس ذلك عن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه من جهة
النهي المتضمن للنفي وبيان ذلك ان مقتضا اصل وضع او ان يكون المراد
النفي نفي احدهما لكن عادتهم جارية بانه اذا استعمل لفظ واحد نحو رايت
واحدا من زيد وعمرو او ما يودي معناه نحو رايت رجلا منهما فقط او رايت
زيدا او عمرا يفيد في الاثبات انك رايت واحدا منهما فقط وفي النفي نفيه
نفي كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الروية فاذا قلت رايت واحدا
منهما فقد اخرجت واحدا منهما من ذلك الاصل وبقي الاخر على اصله ولما
اذا قلت ما رايت واحدا منهما فانك صرحت بنفي واحد منهما وقد كان الاخر
باقيا على اصله وهو عدم الروية فيكون نفيا لمطلق الروية وهذا معنى قولهم
ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وهكذا حكم الامر والنهي ولفظة
او لاحد الشيئين او الاشياء سواء كانت واقعة في كلام موجب او غير
موجب الا ان الوحدة التي هي موضوعة لها في غير الموجب تفيد العموم
وفي الموجب لا تفيد ولكنها اي ولكن او بمعناها اي بمعنى الواو في نحو
قوله فلو ان البكاء يرد شيئا، بكيت على بجير او عفاق، على المرئين اذ
هلكا جميعا، لشانهما بشجو واشتياق فان او ههنا بمعنى الواو اذ المعنى
بكيت على بجير وعفاق لا على احدهما ولذلك قال على المرئين والا تكن
بمعنى الواو وقيل على المرء لا على المرئين في الصحاح عفاق اسم رجل
اكلته باهله في قحط اصابهم قال الشاعر فلو ان البكاء يرد شيئا
بكيت على بزيد او عفاق هما المرآن قد هلكا جميعا لشانهما بحزن واشتياق
وعلى هذا المرثي في البيت حجة وكذا او بمعنى الواو في قوله خل الطريق

ولهذ

وَلْجَنَبْ ادماما اذ بها الكرا او دواما خويربين ينقفان الهاما ادمام موضع
والكرا ودرنام لصان يقطعان الطريق وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب
وهو اللص وقال الاصمعي هو سارق البعران خاصة تقول منه خرب
فلان بابل فلان يخرب خرابة والنقف كسر الهامة من الدماغ وانما كان
او في البيت بمعنى الواو حيث لم يقل خويربا ولو كانت على اصلها لقال
خويربا بالوجوب التطابق بين الحال وصاحبها في الافراد وفرعيه كما تقال
زيد او عمرو جالس ولا يقال جالسان لان المعنى احدهما جالس واما قوله
تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما اي بهذين النوعين واذا كان اولى
بالنوعين كان هذا المقصود داخلا تحته وعند الخليل انتصاب خويربين
على الشتم لا على الحال فلا استدلال فيه حينئذ ولم يعد ابو علي
الفارسي وعبد القاهر اما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف عليها
وقبل معمول الفعل نحو ضربت اما زيدا او اما عمرا او معمول الفعل لا
العطف انما يحتاج اليه فيما ينفصل عن الفعل ودخول الواو العاطف عليها فلو
كانت عاطفة لامتنع دخول العاطف عليها كما امتنع دخوله على او واجيب
بان اما المتقدمة ليست منها اي من حروف العطف باتفاق بخلاف الثانية
فانها منها ويشهد لكون الثانية منها صحة قيام او مقامها لا شهادة فيه
لصحة قيام ان المصدرية مقام ما المصدرية مع ان حكم الاولى غير حكم الثانية
لانها تنصب المضارع دون الثانية واجيب عن دخول العاطف عليها بقوله
والواو الملحق منها ويكون العاطفة هي الواو مع اما الواو والعطفها اما
عطف اما الثانية على اما المتقدمة وفيه نظر لانها لجعلت الواو جزءا
من الثانية لما كانت اما بانفرادها من حروف العطف كما ذهب اليه الفارسي

ولو جعلت لعطف الثانية على الأولى والاولى ليست للعطف فلا يكون كذا
ايضا لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه على ان عطف الحرف على
الحرف محال فالحق ان الواو وحدها هي العاطفة واما مفيدة لاحد
الشيئين والفصل والفرق بينهما اي بين اما واو انك مع اما تبني اول
كلامك لا محالة على الشك لزوما للتزوم سبقها اي سبق اما باما الاولى
اي باما الاولى اي يجب ان يكون المعطوف عليه اما مصدرا باما الحرفي
ولا يلزم ذلك البناء في او اذ سبقها اي او باو ليس بضربة لازب
اللازب الثابت تقول صار الشيء ضربة لازب وهو افصح من لازم
فانه يجوز تصديرها بها وعدم تصديرها نحو جاءني اما زيد او عمرو و
جاءني زيد او عمرو واذا لم يجب التصدير لم يجب ان يكون مبنى الكلام
في او على الشك فاذا قلت ضربت اما زيدا واما عمرا فقد افدت به المخاطب
ان الشك اعترضك في اول الكلام فلم يكن فيه يقين بوجه واذا قلت
ضربت زيدا او عمرا فقد افدت به انك قد اردت ان تخبر بضرب
زيد دون عمرو ثم اعترضك الشك فادخلت عمرا في البين فانتقلت من
تقدير اليقين الى الشك وتجي اما غير مكررة اذا كان في الكلام عوض
من تكريرها وهو ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية نحو الا
نحو اما ان تكلف جميلا والا اي وان لا تكلف جميلا فاسكت قال الشاعر
فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني و
اتخذني عدوا اتقيك وتتقيني قوله الا عوض من تكريرها وزعم الفرا
انها جارية مجرى او غير مسبوقة باما الاولى ولا معوضا من تكريرها كشي
وانشد يلمم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي او باموات

وغيرا الفراء يقيده اما اخرى حملا على الكثير الشائع اي اما بدار واما
باموات ولا يقع اما في النهي البتة بخلاف او فانه يقع فيه كقوله تعالى
ولا تطع منهم آثما او كفورا وام للاستفهام اي انها لازمة لمعنى الاستفهام
وضعا يليها حال كونها متصلة احد المستويين ويلي المستوي الآخر
الهمزة اي همزة الاستفهام والتسوية وقد يكون الهمزة مقدرة وليس
بكثير نحو لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان والاستفهام
لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لانها مع
الهمزة بمعنى اي وباي يستفهم عن المعين فيكون المعطوف والمعطوف عليه
بتقديرها باستفهام واحد لان المجموع من الهمزة وام بمعنى اي ولهذا سميت
متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي فهي متصلة بما قبلها غير منفصلة
عنه ولذا اي ولكونها يليها احد المستويين ولكون الاستفهام لطلب
التعيين كانت ام المتصلة مخصصة بعطف الاسم فلم يجز ارايت زيدا
ام عمرا لانه لا استواء بين عمرو وبين رايت قال الشارح وفيه نظر
لان الشارح الجزولي قال في ام المتصلة وقد يكون قبلها وبعدها جملتان
فعليتان والفاعل فيهما واحد فيكون ام متصلة ايضا كقولك اقام زيد
ام قعد اقول انما قال والفاعل فيهما واحد لانه لو كان الفاعل
فيهما واحدا نحو اقام زيد ام قام عمرو كان ام منفصلة وذلك للقدرة فيهما
على المجيء بالمفرد كما تقول فيهما ازيد قام ام عمرو فالعدول الى الجملتين
مع القدرة على المفردين دليل الانفصال بخلاف الفعليتين المشتركتين
في الفاعل فانه لا قدرة فيهما على المجيء بالمفرد لان كل فعل لا بد له من
فاعل وقال الشيخ الرضي اذا وليت المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة

الفعليتين او لم يكن
زيده

وغيرا الفرا

قبلها شل ما وليهما سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفرد ان بعدها في
بتاويل المضاف اليه لان اي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وفي
السوق ام في الدار بمعنى في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما زيد ام
وليا هما نحو اغنمة كـ زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا
ام عمرا جوازا احسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن ولكونها للاستفهام
لطلب التعيين كان جوابها بالتعيين اي بتعيين احد المستويين دون لا
او نعم لان السؤال بام في قولنا ازيد عندك ام عمرو عن التعيين فوجب ان
تقول في جوابه زيد او عمرو ولا تقول لا او نعم لانهما جوابان لمن لم يعرف
كون احدهما على الاطلاق عنده والحاصل انه لا يستفهم بام المتصلة حتى
يحصل عند السائل العلم بما يسأل عنه باو وهو ثبوت احد الشيئين لا
بعينه فان قال السائل ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان
مخطئا في السؤال فتقول له ليس زيد ولا عمرو فتجيب انه غلط ولم يعلم
ان احدهما عندك بخلاف او فانها تفيد الشك فيقول السائل ازيد
عندك او عمرو وكان بمنزلة احدهما عندك فكان الواجب في الجواب
ان تقول لا ان لم يكن احدهما عندك او نعم ان كان احدهما عندك لانه
انما يسأل عن كون احدهما فقط فهو بمنزلة ان تقول اضربت واحدا
من القوم في ان الاستفهام عن ضرب واحد منهم لا بعينه فليس الجواب
الا ان تقول لا او نعم ولو قلت الحسن او الحسين افضل ام ابن
الحنفية فالمعنى احدهما افضل ام ابن الحنفية وذلك لان او اذا
كانت لاحد الشيئين كان قولك الحسن او الحسين بمنزلة قولك احدهما
فيكون احدهما بعينه قرينا لابن الحنفية فالجواب احدهما افضل

من ابن الحنفية وعلى هذا كان قد فضل كل واحد منهما على ابن الحنفية ولا يجوز
ان يقال في الجواب الحسن افضل او الحسين افضل لان السائل لم يرد ان تقول
لك اشتبه علي الافضل من الحسن وابن الحنفية وينبغي ان يقال في الجواب
احدهم من غير تعيين ليكون مطابقا للسؤال ولو قلت في الجميع بام لكان الجواب
تعيين احدهم لان ام لطلب التعيين ومنه قولها اي قول صفية بنت عبد
المطلب وقد جاءها صبي يطلب الزبير ليصارعه فصرعه الزبير فقالت صفية
كيف رايت زبرا اقطا او تمرا ام قرشيا صارما هزبرا قال المص انما دخلت
او بين الاقط والتمر لانها لم ترد ان تجعل التمر عديلا للاقط بمعنى ايهما
ولكنها جعلتهما كاسم واحد وعادلت بينه وبين القرشي اي احد هذين
رايته ام قرشيا وزبر مكبر الزبير ويحتمل ان يكون مشتق لا من زبرت الكتاب
اذا كتبته وزبرت الرجل اذا انتهرته او زبرت البئر اذا طويتها قال
الشارح هكذا وقع في نسخ اللباب وهو سهو اذ البيت ينكسر به بل الصواب
ما ذكره شارح ابيات كتاب سيبويه وهو اقطا او تمرا ام حضنيا ام القصير
الجلوب من حضنى موت اي وجدته حلوا او مرا وهذا يستقيم اللفظ والمعنى
وهي حال كونها منقطعة لعطف الجمل اي انها لا يليها الا الجملة بخلاف
المتصلة فانها يليها المفرد والجملة على ما قررنا فيكون ما قبل ام هذه
وما بعدها على كلامين ولا تكون متصلة بما قبلها بل يكون ما بعدها كلاما
مستانفا كانك قلت ازيد عندك ظانا انه عندك ثم عرضت تظن ان الذي
عندك عمرو فاضربت عن الاستفهام الاول وشرعت في استفهام ثان
وتكون ام المنقطعة بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو انها
لابل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام لا للتدارك

زيدٌ م

والحسين ع
اي ابن حنيفة فوق كل الحسن او الحسين م

ومن رواية سيبويه ورويعين ام قريشا صقرا هو اي

علي م

الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه والهمزة اي يكون هي بمعنى بل
مع همزة الاستفهام في نحو انها لابل ام شاء او همزة الانكار نحو ام
يقولون افتراه وقد يجيء ام المنقطعة بمعنى بل وحدها اذا جاءت بعد ما
اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور ام من هذا
الذي هو جند لكم ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام بمعنى لا يليها
الا الجملة ظاهرة الجزئين ولا يجوز حذف احد جزئيها اذا كانت بعد
الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس اي لبس ام المنقطعة بام المتصلة لو حذف
احد جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فانه لو لم يذكر لفظ الجملة
وحذف احد جزئيها وقيل ام عمرو لالتبس المنقطعة بالمتصلة ولا يلزم
ذلك اي لفظ الجملة بعدها في الخبر وفي الاستفهام بغير الهمزة حيث لا التباس
للمنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان يتقدمها همزة الاستفهام نحو انها
لابل ام شاء فقولك انها لابل اخبار محض ثم اعتراك الشك فرجعت الى
السوال واعرضت عن الاخبار السابق فقلت ام شاء بتقدير بل اهي
شاء ويستعمل ام والهمزة للتسوية فيقال ام التسوية وهمزتها في نحو
سواء علي اقمت ام قعدت اي حيث وقع قبلها لفظ سواء او لفظ لا ابالي
وذلك للمناسبة بين لفظ سواء وبين معنى الهمزة وام المتصلة وهي التسوية
وكذا في لا ابالي فقولك اقمت ام قعدت عند النحاة جملتان في تقدير
مفردين معطوف احدهما على الآخر بواو العطف اي سواء قيامك وقعودك
فقيامك مبتدأ وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز السيرافي
ايضا ان يكون سواء مبتدأ واقمت ام قعدت خبره لكنهما ظاهرا فعلين و
الاولى ان نقول ان سواء خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء علي

بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت وهذا كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا
سواء عليكم اي الامران سواء عليكم وقولك اقمت ام قعدت متضمن لمعنى الشرط
بمعنى ان قمت او قعدت ولهذا افاد الماضي ههنا معنى المستقبل والجملة المتقدمة
اعني الامران سواء دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران
سواء وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية للمناسبة بينهما من حيث ان
ان الشرطية غالبا في الامر المجهول المفروض الوقوع فلا يقال ان غربت
الشمس كما ان حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يعلم حصوله فخلعت عنها معنى
الاستفهام وضمنت معنى الشرط وكذا خلعت عن ام معنى الاستفهام وجعلت
بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين والدليل على ان سواء خبر مبتدأ
محذوف ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء اقمت ام قعدت
ومعنى لا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المتقدمة
لان المعنى على ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما والاخفش يستقبح وقوع الجملة
الاسمية هناك حيث استعمل الجرد التسوية بعد سواء ونظيره وذلك لا
لتضمن الجملة هناك معنى الشرط ولذلك ايضا استهجن وقوع المضارع هناك
نحو سواء علي ايقوم ام يقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على
افادة معنى الشرط فيه قال السيرافي ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما
جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم وسواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام
لم تستغفر ونظير سواء لا ابالي وما ادري ولا ادري وليت شعري في
وقوع همزة التسوية وام التسوية بعدها كما كان بعد سواء قال الشيخ
الرضي واما مجيء الهمزة وام والهمزة واو في باب دريت وعلمت نحو ما ادري

ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط والجملتان
معطوفتا احديهما على الاخرى بأو في موضع الحال نحو لاضربنّه قام او قعد اي
المعنى قائما او قاعدا قال الشيخ الرضي وغيره ما قال وان قصدت معنى التسوية في الشرط
من غير لفظي سواء ولا ابالي فالغالب ان يصرح بأو في موضع ام بلا همزة استفهام
قبلها نحو لاضربنّه قام او قعد والمعنى ذاك المعنى والتقدير ذاك التقدير
اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندي ولا
يصح يقام او ههنا ام لعدم تقدم همزة الاستفهام ولهذا قال سيبويه ان قوله
ما ابالي اَنَبَّ بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم اي عيب اللئيم لي بمنزلة
صياح التيس بتا التيس صلح من مواقع ام اي ان في البيت واقعة في موقعها
لتقدم همزة الاستفهام ولهذا لم يكن الجملتان في موضع الحال فان المراد لا
ابالي بهذين الامرين لا انه لا ابالي في هذين الحالين فيكون انبّ مع ما في
حيزه ما قام مع مفعول لا ابالي ولهذا قال سيبويه ايضا ان قوله ولست
ابالي بعد موت مطرّف حتوف المنايا اكثرت او اقلت فقوله اكثرت او اقلت
حال لان من حتوف المنايا وهو مفعول ابالي وقوله اذا ما انتهى علمي تناهيت
عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا اي اذا بلغ علمي الى موضع بلغت اليه
ولم اتجاوزه اي لا اتكلم بما لا اعلمه سواء كان علي طويلا او متناهيا
واملى الله له امهله وطول له من مواقع او لعدم تقدم همزة الاستفهام في
البيتين ولهذا كان الفعلان حالين وروي ام تناهى وعلى هذا يكون الهمزة
من اطال استفهامية وطال الفصل ما نشئ من الطول على رواية او تناهى لا يكون
الهمزة استفهامية ويكون فعلا ماضيا من الاطالة لان الهمزة لا تجيء
قبل وفلا يقال لا ابالي اقمت او قعدت وانما تجي قبل ام ولا للنفي ما و

للاول اي لنفي الحكم عن المعطوف بعد ما يجابه للمعطوف عليه فلا يجي الا بعد
خبر موجب او امر ولا تجيء بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والنهي
وتختص لا با لاسم فلا يعطف بها الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها ماض
لانها موضوعة لعطف المفردات وفي قوله تختص بالاسم نظر لانه قد يعطف
بها مضارع على مضارع نحو اقوم لا اقعد وذلك لمضارعته الاسم وكانك قلت
انا قائم لا قاعد وقد جعل ليس مرادفا لها اي جعل ليس عاطفا كلا في قوله واذا
جوزيت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل فليس يعطف الجمل على الفتى
والصحيح انه اي ليس على اصله من انه من الافعال الناقصة تستدعي اسما وخبرا
وفي البيت الخبر محذوف ليس الجمل جازيا والاسم مضمر اي ليس الجازي الجمل
وبل في عطف المفرد للاضراب عن الاول مثبتا كان الاول او منفيا ومعنى الاضراب
جعل الحكم الاول كالمسكوت عنه بالنسبة الى ما عطف عليه فيكون الاخبار
عن قيام زيد او عدم قيامه في قولك قام زيد بل عمرو وما قام زيد بل عمرو
غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم قال المالكي ان بل بعد النفي والنهي
لكن بعدهما فالمفهوم من ظاهر كلامه ان عدم قيام زيد في نحو قولك ما قام
زيد بل عمرو متحقق بعد مجي بل كما كان كذلك في ما قام زيد لكن عمرو بالاتفاق
وهذا حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكمها بالنظر الى ما بعدها فاشار اليه بقوله
وهي بعد الاثبات كالخبر المثبت والامر للغلط في الاسم المعطوف عليه ولا
خلاف بينهم في انها بعد الاثبات وبعد النفي والنهي يحتمل الغلط في
الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني كما كان في
الاثبات الفعل المثبت مسندا الى الثاني فكانك تقول ما قام زيد بل عمرو ما قام
عمرو هذا مذهب المبرد ويحتمل اثباته للثاني كما هو مذهب الجمهور فعمرو قام

في قولك ما قام زيد بل عمرو فبل ابطلت النفي في الاسم المنسوب اليه القيام
والدليل على ان الثاني مثبت انه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد واما بل
في عطف الجملة فقد يكون لتدارك الغلط سواء اشترك الجملتان او لا نحو ضربت
زيدا بل اكرمته ونحو خرج زيد بل دخل عمرو وقد يكون للانتقال من كلام الى آخر
اهم من الاول بلا قصد اي جعل الاول في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم
في شك منها بل هم منها عمون ولكن بالتخفيف للاستدراك وهو دفع توهم
يتولد من الكلام السابق مثلا اذا قلت جاء زيد فكان سامعها يتوهم ان عمرا
ايضا جاء لما بينهما من الالفة والمصاحبة فرفعت ذلك التوهم بقولك
لكن عمرو لم يجئ عطف المفردين نقيضية لا لما انها لا تقع في المفردات
الا للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات
للاول وانما كان كذلك لانه يجب ان يكون ما قبلها مغايرا لما بعدها في
النفي والاثبات واذا عطف بها المفرد على المفرد لا يكون في المفرد المعطوف
معنى النفي لان حرف النفي انما يدخل على الجملة واذا لم يكن فيه نفي يجب ان
يكون المعطوف عليه منفيا ليحصل التغاير بينهما وفي عطف الجملتين نظيرة
بل في وقوعها بعد النفي والاثبات كوقوع بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجئ فعمرو في عمرو لم يجئ مرفوع بالابتداء وليس لكن حظ فيه وما جاءني
خالد بل بكر قد جاء صوابه ان تقول لكن بكر قد جاء ليكون مثالا لكون
لكن بعد النفي واي للتفسير اي لتفسير مبهم من المفرد والجملة نحو جاءني
اخوك اي زيد وكذلك النصب والجر نحو رايت اخاك اي زيدا ومررت
باخيك اي زيد واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل ولا فصل بين المعطوف
والمعطوف عليه لا بحرف العطف لا بغيره اكد ذلك الضمير بالمنفصل

عند البصريين على سبيل الاولى لا على سبيل الوجوب وعند الكوفيين يجوز العطف
عليه بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غيرها استقباح نحو اذهب انت وربك و
ذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل ومعنى
من حيث انه فاعل فلو عطف عليه لكان ذلك كما لو عطف على بعض حروف
الكلمة فاكد اولا بمنفصل ثم عطف عليه لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك
المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة فحصل له نوع استقلال
اما اذا كان هناك فصل سواء كان قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا
المت برحلي او خيالتها الكذب او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا
فيجوز ترك تاكيده بالمنفصل طلبا للاختصار ولا تطول الكلام قد يغني عما
هو الواجب فاغناه عما هو الاولى على سبيل الاولى ويجوز التاكيد ايضا
نحو قوله تعالى وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا وقوله قلت اذ
اقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا فانه عطف زهر على المتصل
المستكن في اقبلت من غير تاكيد للضرورة وتهادى من قولهم جاء فلان
تهادى بين الاثنين اذا كان يمشي بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله
وكذلك المراة اذا تمايلت في مشيتها من غير ان يماشيها احد قيل تهادى
ونعاج الرمل هي البقر من الوحش واحدتها نعجة والتعسف الاخذ على غير
الطريق والملا مقصودا الصحراء ولا يصح العطف على الضمير المجرور بغير
اعادة الجار من الحرف والاسم نحو مررت بك وبزيد والمال بينك وبين زيد
لان ضمير المجرور كالجزء من الجار فلو لم يعد الجار يكون ذلك كالعطف على
بعض حروف الكلمة وانما لا يجوز العطف هنا عليه بغير اعادة الجار ولذا
قال ولا يصح ويجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد على قبح

ولذا لم يقل هناك ولا يصح وقال لكد لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله بخلاف
المجرور فانه لا ينفصل عن جاره سواء كان ضميرا او لا وقراءة حمزة تساءلون
به والارحام بالجر ليست بتلك القوية لانه عطف الارحام على الضمير المجرور
من غير اعادة الجار والظاهر انه انما جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين
لانه كوفي وهم يجوزون العطف عليه من غير اعادة الجار في حال السعة
وقد اجيب عنه بان الباء مقدرة والجر بها فيكون عطف الجار والمجرور على الجار
والمجرور وهو ضعيف لان الجار لا يعمل مقدرا في حال السعة الا في الله
لافعلن وقيل ان الواو للقسم وفيه نظر لانه يكون اذن قسم السؤال
لان قبل ذلك واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون
الا بالباء ولا يجوز الفصل بالخبر بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه
وقد عرفت بيان ذلك ولا اعتداد بقراءة من قرا ان اولى الناس بابرهيم
للذين اتبعوه وهذا النبي بالجر عطفا على ابرهيم لوجود الفصل بين المعطوف
المجرور والمعطوف عليه بالاجنبي وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما
يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كما اذا وجب الضمير في المعطوف عليه بالنظر
الى ما قبله لكونه جملة وقعت حالا منه او خبرا عنه او صلة له وجب مثله في
المعطوف عليه فعلى هذا يجب ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف
عليه عن لام التعريف بالنظر الى حرف النداء لكن انما جاز ذلك لان المشكل
وهو اجتماع اللام وحرف النداء غير موجود في المعطوف وكذلك ان وجب
للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان
مثل المعطوف عليه في نفسه فلذا يجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان

ضم

ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء وكونه مفردا معرفة ولا يجوز بناؤه في يا زيد
وعبد الله لان عبد الله ليس مثل المعطوف عليه لانه مفرد وهو مضاف ولكنه
اي ولكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه لم يجز في ما زيد بقائم او قاعدا ولا
ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب على ان يكون ذاهب خبرا لعمرو ويكون
عطف جملة على جملة ولا يجوز فيه الجر والنصب ليكون عطفا على بقائم او قاعدا
وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قاعدا الضمير الراجع الى زيد لكونه خبرا
مشتقا وجب ان يثبت مثله في المعطوف الذي مثل المعطوف عليه في كونه مشتقا
وهو قولك ذاهب عمرو ولما عرفت من انه اذا ثبت للمعطوف عليه حكم بالنظر الى
نفسه معا وكان المعطوف في نفسه مثله وجب ثبوت ذلك الحكم له ولا ضمير
في ذاهب بالجر ولا في ذاهبا وانما يجوز ما زيد قائما او ذاهبا امه لمع عدم الضمير في
المعطوف لانه ليس مثل المعطوف عليه لانه جامد والمعطوف عليه مشتق
ولا يجوز فيه جر ذاهب ولا نصبه على اضمار ما ليكون هو خبرا وعمرو اسمه
لانه اذا تقدم الخبر في ما بطل العمل ولذا لا يجوز في ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو
جر ونصبه على اضمار ليس لانه تقدم الخبر وقوله وجاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب اعتراض لان فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة
الذي فيجب الضمير في المعطوف كما يجب في المعطوف عليه مع خلوه
عنه فاجاب عنه بقوله لتخصص الفاء هنا للسببية فلا يكون للعطف و
لا منافيه ويجوز ان يكون الفاء للعطف وان لم يكن في ما بعدها الضمير
اكتفاء بما فيما بعدها من الارتباط المعنوي سواء كان ما قبلها سببا لما بعدها
كما في هذه المسئلة او لا كما في الذي جاء فغربت الشمس او لم غربت لكن
المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس او تراخى عن مجيئه غروبها زيد

فصل

وجاز عطف الفعل اي فعل المضارع على اسم الفاعل وعلى العكس اذا صح وقوع هذا
موقع ذاك اي وقوع كل واحد منهما مقام الآخر كقوله تعالى صافات ويقبضن
اي يصففن ويقبضن وكذا يجوز عطف الماضي عليه كقوله تعالى فالق الاصباح
وجعل الليل على قراءة عاصم اي فلق الاصباح ففي قوله وعطف نظر فلا يجوز
سيقعد زيد وضاحك لعدم صحة وقوع ضاحك مقامه لاستلزامه دخول
السين على اسم الفاعل ولا يجوز مررت بضاحك ويحدث بعطف يحدث على
بضاحك لاستلزامه دخول الباء على الفعل بخلاف مررت برجل ضاحك
ويحدث فانه يجوز فيه عطف يحدث على ضاحك اذ لا مانع لصحة وقوع
موضع ضاحك ولا يجوز عطفه اي عطف اسم الفاعل على الماضي لعدم مشابهته
الماضي وانما ضارع المضارع اللهم الا اذا قرب الماضي من الحال بدخول
قد عليه فانه حينئذ يجوز عطفه عليه كقوله يا ليتني قد نهضت غير جانح
ام صبي قد حبا او دارج عطف دارج على حبا لكونه قريبا من الحال والجانح
من الجنح وهو الاثم وحبا الصبي على استه حبوا اذا زحف ودارج من درج
الصبي اذا قارب بين خطاه لكونه طفلا لم يستحكم قوته واعلم ان
الضمير في قوله ولا يجوز عطفه عائد الى اسم الفاعل كما ذكرنا ويحتمل
ان يعود الى الفعل والبيت الذي ذكر في الاستشهاد يدل على ما قلنا اولا
ولان عطف المضارع على الماضي جائز عند الاكثر وقد ورد ذلك في الكتاب
العزيز كقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله ارسل الرياح فتثير
سحابا وكذا عطف الماضي على المضارع كقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلوة وتقول ان لم تقم وتحسن اليك وانما جاز ذلك لان لم تقم
صار بمعنى المستقبل فيكون عطف مستقبل على مستقبل ولو قلت ان لم تقم

واحسنت جاز لان الاول كان ماضيا معنى لان لم تقلب المستقبل الى الماضي
لانها لنفي ما مضى فنظرا الى كونه ماضيا بدخول لم عليه وان عاد بدخول
ان الى معنى الاستقبال يجوز عطف الماضي عليه وتقول ان لا تقم وتحسن
اليك وانما جاز لانه عطف مستقبل على مستقبل ولو جئت بالماضي وتقول
ان تقم واحسنت ولم ترد الاستئناف لم يجز عند اصحابنا لان الاول
مستقبل لفظا ومعنى والظاهر انه مراده ان الفعل الاول اذا كان
مستقبلا لا يحتمل الحال لا يجوز عطف الماضي عليه وما لا يجوز عطفه
على المضارع الذي يحتمل الحال وبالعكس عند الاكثرين كما ذكرنا واما
اذا اردت الاستئناف بان تجعل احسنت استئنافا ليكون جملة معترضة
بين الشرط والجزاء فلا منع منه لانه لا يلزم منه عطف ماض على مستقبل
خلافا للكوفيين اي العطف مع تقديم العاملين بعد العاطف او العطف
على معمولي العاملين سواء كان المعمولان مختلفين في الاعراب او لا لا
يصح مطلقا عند سيبويه سواء كان العطف مضبوطا بالضابط المذكور
بعد او لا لان حرف العطف لضعفه لا يقوى ان يقوم مقام عاملين
مختلفين وانما يقوم مقام عامل واحد ويقيم سيبويه المجاز في كل صورة
توهم هنا العطف نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل
بيضاء كما عرفت ويصح مطلقا عند الفراء النقل الصحيح ان يقول عند
الاخفش لان الفراء موافق لسيبويه على ما نقل ابن مالك والشيخ الرضي
عنه ولذا قال ابن السراج واجاز ذلك الاخفش ولعل هذا السهو وقع
من ابن الحاجب فتبعه المص واعلم ان الاخفش يجيز هنا العطف الا
اذا وقع فصل بين العاطف والمجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فان

فالعطف على العاملين

فان هذا لا يجوز عنده ايضا لان العاطف كالعامل في المجرور فكما لا يفصل بين الجار
والمجرور لا يفصل بين الجار والمجرور واذا تقدم المجرور وتأخر المرفوع او المنصوب منهما
اي في المعطوف والمعطوف عليه صح عند الاكثرين من المتأخرين لان العطف على
العاملين مطلقا خلاف الاصل فوجب ان يقتصر على ما ثبت جوازه ووجد بالاستقراء
في كلامهم وهو المضبوط بهذا الضابط نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار
زيدا والحجرة عمرا وقوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى لا ينتهض حجة
بجوازه اي بجواز العطف على العاملين فانه قد تمسك بعضهم بجواز هذا العطف بهذه
الآية قال ان الواو في والنهار قائم مقام واو القسم بجر النهار ومقام اقسمت
لنصب اذا تجلى وليس الواو في والنهار واو قسم مستانف لعدم جواز توالي القسمين
على مقسم عليه واحد نص على ذلك الخليل وسيبويه وانما لا ينتهض حجة لما
اذا ابدل من الليل بدل البعض اي اقسم بالليل بوقت غشيانه او لما ان اذا معمول
لمضاف مقدر قبل المقسم به اي اقسم بعظمة الليل وقت غشيانه فاضمر المضاف
لان القسم يدل عليه لانه لا يقسم الا بما هو عظيم في معنى فعلى هذين الوجهين
لا يكون الواو الا قائما مقام الباء وحده وقال الشارح المضاف غشيان الليل
وكذا قال المص في التعليق اي اقسم بغشيان الليل وقت غشيانه لكن لا فائدة في
تقدير هذا المضاف ولا دلالة للكلام عليه وليس اذا بظرف لفعل القسم حتى يلزم
ان يكون ذلك عطفا على العاملين لفساد المعنى وهو انه يلزم ان لا يكون القسم
منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود لان القسم حاصل وقت التكلم
بهذا الكلام وان كان نهارا او جملة اي بجعل اذا حالا لان المقسم به لا يقع
كا جعله بعضهم حالا وغرضه ان اذا حينئذ لا يكون ظرفا لاقسم حتى يلزم ان
يكون القسم مقيدا وانما لا يندفع الفساد لانه لا شيء هنا يقع عاملا في الحال

الا القسم ويلزم منه تقييد بوقت غشيان الليل لان الحال بقيد مضمون عامله
كما في مررت بزيد ضاربا بل جعله حالا يزيد اي يزيد الفساد لانه يلزم منه فساد
آخر وهو وقوع ظرف الزمان حالا عن غير الحدث مع انه انما يقع حالا عن الحدث
او ما هو في معناه كما انه انما يقع خبرا عنه واعلم انه انما لا يندفع الفساد بجعله حالا
لو كان العامل في الحال هو القسم اما لو كان العامل فيها هو المضاف المقدر فهو
دافع للفساد الاول واعتذار الزمخشري عن انه عطف على عاملين بان الواو في
والليل لما استمر حذف الفعل معه قام مقام اقسم والباء معا فكان الواو كنائبا
عن الفعل ينصب ولنيابته عن الباء يجر فيكون هذا العطف من باب العطف
على معمولي عامل واحد لان الواو على هذا التقدير عامل واحد يعمل عملين مختلفين
ينقضه قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فان
هذا الاعتذار انما يستقيم لو لم يصرح باقسم والباء اما اذا صرح بهما فلا
يستقيم كما في هذه الآية وصح عطف معمولي عامل واحد فصاعدا على مثلهما
اي على معمولي عامل واحد سواء كان المعمولان مختلفين في الاعراب او لا وجوه
العبارة ان يكون بهذه العبارة وصح العطف على معمولي عامل واحد نحو اعطيت
زيدا درهما وعمرا دينارا واصبح زيد قائما وبكر قاعدا واعلمت زيدا عمرا فاضلا
وبكرا ابنك كريما ويجوز عطف الفعل على مثله دون معمولهما اي دون عطف
معمولي الفعل على معمول مثله نحو اريد ان يضرب زيد عمرا ويهين بكر خالدا
فالفعل الثاني معطوف على الفعل الاول ولا يكون معموله معطوفا على معمول
الاول والا لزم تقدير الفعل الاول فيه ويلزم منه فساد المعنى ويجوز عطف
الجملة على مثلها من غير اشتراك للجملة الثانية في الاعراب مع الجملة الاولى
والفائدة في هذا العطف دفع توهم ان الجملة الاولى وقعت عن سهو وغلط

والثانية مثلا تركتها ونحو يقوم زيد ويقعد يحتمل الامرين اي يحتمل عطف الفعل
بدون معموله ويكون عطف مفرد على مفرد وعلى هذا يكون العامل في الفعل
الاول وهو وقوعه موقع الاسم هو العامل في الفعل الثاني ويحتمل عطف
الجملة على الجملة فيكون يقعد مع فاعله جملة معطوفة على الجملة الاولى ويكون
العامل في الثاني غير العامل في الاول فيكون هناك عاملان وكذا زيد قائم
وعمرو قاعد يحتمل عطف عمرو على زيد وعطف قاعد على قائم ويحتمل عطف
جملة على جملة **القسم الثالث في العامل** وهو اما لفظي او معنوي
واللفظي اما فعل وحرف او اسم اما الفعل فعمل الرفع والنصب اما الرفع
فعام لان كل فعل سواء كان لازما او متعديا يرفع فاعله لان جميع الافعال
مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية واما النصب فقد يكون عاما كما علم
المفعول به من المفاعيل وهو المفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه على
الخلاف في المفعول معه فان الجمهور من البصريين على ان العامل فيه هو الفعل
او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وقال الكوفيون انه منصوب على الخلاف
فيكون العامل فيه على قولهم معنويا وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل
بعد الواو وكانك قلت في جاء البرد والطيالسة ولابس الطيالسة وقال عبد
القاهر هو منصوب بنفس الواو والحال معطوف على الموصول في كما علم لا
على المفعول معه لان الحال من المنصوبات العامة وليست من المفاعيل ولا
لاخلاف فيها وقد يكون النصب خاصا كالمفعول به والخبر المنصوب فان
فان الاول اي المفعول به لا يكون الا للمتعدي فيكون خاصا به والثاني
انما يكون لافعال معدودة والثالث لا يجئ الا لما فيه الابهام من الافعال
وهو اي المتعدي ما جاوز اي الفعل الذي جاوز هذا الفعل بنفسه فاعله

القسم الثالث في العوامل

الافعال

اليه اي الى المفعول به وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضرب
زيد عمرا ومتعد الى مفعولين اثنين اما متغايرين بلا يصدق احدهما على الاخر
وهو اي المتعدي الى اثنين غير متغايرين سبعة افعال تسمى افعال القلوب
وهي زعمت وحسبت وخلت وظننت بمعناها وعلمت ورأيت ووجدت هذه
الافعال اما للظن فقط نحو خال يخال وحسب يحسب واما لليقين فقط نحو
علم واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظننت قال
تعالى اني ظننت اني ملاق حسابيه فانه ههنا لليقين واما للاعتقاد
الجازم في شيء انه على صفة معينة سواء كانت مطابقا للواقع او لا
نحو رأيت واما للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق
نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعمت في التحقيق واما للاصابة الشيء على
صفة وهو وجدت فانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه
بعد ان لم يكن معلوما فلاجل ذلك عد من افعال القلوب للزوم العلم
منه فهذه الافعال اذا تعلقت بشيء على صفة اي اذا تعلق بالمبتداء
على ان يكون مخبرا عنه بالخبر وهذه العبارة اولى من عبارة المفصل وهي
اذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة لان بعض هذه الافعال للعلم لا
كلها ولو سلم انها للعلم لا يحسن التعبير عنه بمعرفة الشيء على صفة
كما قال ابن الحاجب لان لفظ المعرفة انما وضع لاحد مدلولي العلم وهو
المتعلق بالمفرد خاصة فاطلاقه على العلم باعتبار الاخر غير محقق و
اعلم ان قوله اذا تعلق الخ ان كان قيدا في اقتضاء هذه الافعال
المعولين كان قوله بمعناها غير محتاج اليه وان لم يكن قيدا فيه فالاولى
ان يقول بعد قوله وجدت بمعناه يدخلن على الجملة من المبتداء والخبر

كأعطيت زيدا درهما

او غير متغايرين

افعال القلوب

وفائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دخلت عليه هذه الافعال من علم
او ظن فنصبهما على المفعولية لتعلق معناها بمضمونهما ولاجل انها تنصبهما
لا تدخل على الجملة الفعلية لان الفعل لا ينصب ظاهرا الا بالحرف فان
كان ظننت بمعنى اتهمت ومعنى الاتهام جعل شخص موضع الظن السيّئ
وعلمت بمعنى عرفت اي اذا قصد به علم في نفسه لا على صفة كقوله
تعالى نحن نعلمهم ورايت بمعنى ابصرت اي بمعنى رؤية البصر لا بمعنى
رؤية القلب ووجدت بمعنى اصبت نحو وجدت الدابة اي اصبتها
وصادفتها لم تقتض هذه الافعال الاربعة المفعول الثاني لانها
بهذه المعاني لا تقتضي الا امرا واحدا فوجب ان لا تتعدى الا الى
واحد لان التعدي امر معنوي ويكون تعدد متعلقه وافراده على
حسب المعنى وانما لم يذكر زعمت وحسبت وخلت بالمعاني التي تكون
معها لا يتعدى الى اثنين لان زعمت بمعنى كفلت وحسبت بمعنى
صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت بمعنى صرت ذا خال
اي خيلاء خارج معناها عن معناها اذا كن من افعال القلوب بخلاف
رايت بمعنى ابصرت فان معناه ايضا علم بالحاسة فلم يخرج عن معنى
العلم وكذا لم يخرج ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت عن معنى
الظن والعلم وتختص افعال القلوب بجواز الالغاء وهو ابطال
اعمالها لفظا ومعنى على سبيل الجواز حال كونها متوسطة بين المفعولين
نحو زيد علمت قائم او متاخرة عنهما لاستقلال الجزئين كلاما لانهما
في الاصل مبتداء وخبر مع ضعف العامل بالتاخير بدليل جواز لزيد
ضربت وامتناع ضربت لزيد ويكون عند الالغاء بمعنى الظرف فاذا معنى

زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني بخلاف باب اعطيت فانه لا يستقل الجزان منه
كلاما اذ لا يصدق الثاني على الاول وقد نقل الالغاء مع التقدم عن الكوفيين
ايضا عليهما وذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تاثيرها ليس بظاهر
ولان مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة كقوله ارجو وآمل ان
تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وسيبويه انما يحمل ذلك على التعليق
وبقول اللام مقدرة ثم حذفت ضرورة وقيل ان ضمير الشان مقدر بعد الفعل
كما في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء اصله انه لا يكون
الخال عاملا لا ملغا ولا معلقا ويقبح الالغاء عند تقدمهما على المفعولين
عند تقديم معمول المفعول عليها نحو متى تظن زيد قائم لانه كتقديم المفعول
وقوله والتعليق عطف على قوله بجواز الالغاء على الالغاء كما قال الشارح
لان التعليق امر واجب ضروري لا جائز لانها ابطال عملها على سبيل الوجوب
لفظا لا معنى لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما كان كذا عند
انتصاب الجزئين ولهذا جاز العطف مع التعليق بالنصب نحو علمت لزيد قائم
وبكرا قاعدا ويمكن توجيه العطف على الالغاء مع لام الابتداء نحو علمت
لزيد منطلق ومع حرف النفي وهي ما وان ولا التي لنفي الجنس نحو علمت
ما زيد بمطلق وان زيد منطلق وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو ومع همزة
الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ولو قال والاستفهام من غير
لفظة همزة لكان اولى ليشمل التعليق مع الاسم المتضمن للاستفهام
كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى ومع المضاف الى المتضمن له نحو علمت
غلام من عندك وانما علقت مع هذه الاشياء لما ان لها اي لهذه الاشياء
المذكورة صدر الكلام فابقيت الجملة التي دخلتها على صورة الجملة وان

كانت تلك الجملة في تقدير المفرد وانما دخلت لام الابتداء على المفرد في نحو ان زيدا لقائم لضرورة الحاجة اليه من اجتماع ان واللام وكذلك قد تعلق مع ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها اذا كان في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم وفي جواز وقوع هل بعدها اي بعد افعال القلوب اختلاف وكذا في جواز وقوع كل استفهام جوابه لا او نعم قيل لا يجوز ذلك لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصلح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام لان جواب ازيد قائم ام عمرو زيد اي زيد قائم او عمرو اي عمرو قائم فيكون المعنى علمت هذا الذي يشك فيه فيستفهم عنه وانما لم تصرح باسمه بعينه لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشيء على المخاطب كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين واما الذي يقال في جواب الاستفهام بهل فليس شيئا معينا منسوبا اليه الحكم لان جواب هل زيد قائم نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة واكثرهم قالوا بجواز ذلك واجابوا عن حجة القائلين بعدم جوازه بانا لا نسلم ان نعم او لا في جواب هل لا يتضمن النسبة لان معنى نعم نعم زيد قائم ومعنى لا ما زيد قائم ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا كلاما لحصول المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم به وبانا لا نسلم ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصلح ان يكون متعلقا للعلم وبيان ذلك ان نقول ليس اداة الاستفهام في علمت ازيد قائم ام عمرو لاستفهام المتكلم والا لزم كون النسبة معلومة للمتكلم لان العلم واقع على مضمون الجملة وغير معلومة

خبرها

هذا الاستفهام ما كان يقال في جوابه صح

لابهام المستفهم عنه المشكوك فيه وذا تناقض وانما يكون تلك الاداة لمجرد الاستفهام على معنى علمت المشكوك فيه المستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شيء فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه نعم او لا بعد افعال القلوب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم فان المشكوك فيه هو نسبة القيام الى زيد او عدم نسبته اليه كما ان المشكوك في الاستفهام بام وباسماء الاستفهام هو نسبة الفعل الى هذا المعين او ذاك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام فعلى هذا يصح ان يكون مضمون الجملة الاستفهامية متعلقا للعلم ويكون اداته لمجرده ولا يصح ان يكون متعلقا لعلم المتكلم ويكون اداته لاستفهامه وامتناع عطف على بجواز اي تحقق هذا الافعال بامتناع الاقتصار على احد المفعولين مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر وحذفهما جائز وذلك لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول على الحقيقة هو مضمونهما وهو الخبر فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة واعلم ان الحكم بامتناع الاقتصار مما لا يخلو عن ضعف وفساد وذلك لانه وان كان لا شك في قلته الا انه واقع كقوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة القراء السبعة غير حمزة اي بخلهم هو خيرا لهم فاحد من المفعولين فيه محذوف وكقوله لا تخلنا على اغرائك انا طالما قدم شيء بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء على اغرائك الملك بنا فالمفعول الثاني فيه محذوف وايضا قال ابن مالك يجوز حذف احد المفعولين اذا دل دليل على المحذوف كقولك قائما لمن قال ما ظننت

مصدر داخل في المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت زيد صح

زيدا وزيدا لمن قال من ظننت قايما الا في علمت ان زيدا قايم الاولى ان يقول
ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها سادة مسد المفعولين ولا حاجة الى
تقدير مفعول ثان كما هو مذهب سيبويه لان هذه الافعال لا تطلب
في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه وهما حاصلان هنا لكن الظاهر
من كلامه ان المفتوحة مع معمولها هو من المفعول الاول فاقتصر عليه
وحذف المفعول الثاني كما هو مذهب الاخفش فانه يقدر مفعولا
ثانيا نحو علمت ان زيدا قايم حاصلا ولا حاجة اليه كما ذكرنا الا ان
ولانه لو كان مقدرا لجاز اظهاره لانه لا يسد مسده شيء حتى يجب
اضماره واما كلاهما اي كلا المفعولين فقد يسكت عنهما ويحذفان معا
سواء كان هناك قرينة ام لا وهذا مذهب ابن السراج والسيرافي
نحو قولهم في امثالهم من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وكقوله تعالى
كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب وبعضهم
الى ذلك السكوت عنهما الا مع قرينة تكونان معها في حكم المذكور
فلا يجوز علمت مع حذف المفعولين بلا قرينة لعدم الفايدة لان من
المعلوم ان الانسان لا يخلو في اغلب الاحوال من ظن او علم بخلاف
باب اعطيت فان حذف المفعولين فيه يجوز بلا قرينة دالة عليهما
نسيا منسيا نحو فلان يعطي لوجود الفايدة فيه من دون المفعولين وقولهم
ظننت ذاك فذاك اشارة الى الظن المدلول عليه بظننت والمفعولان
محذوفان فلا اقتصار فيه على احدهما وقد يتوهم انه اشارة الى الجملة وهذا
مذهب الفراء قال ان اسم الاشارة والضمير قد يقومان مقام مفعولين
تقول لمن قال ظننت زيدا قايما انا ايضا ظننت ذاك او ظننته كما في قلت

ذاك فان ذاك في موضع الجملة فكذلك ههنا والفرق بين قلت ذاك
وبين ظننت ذاك ان الجملة ثمه اي في قلت ذاك هي القول بعينه لان قولك
قلت زيد منطلق مدلول هذا القول المخصوص وجاءت الجملة في قولك
قلت زيد منطلق من ضرورة الخصوص لان النوع المخصوص من القول
لا يكون الا في صورة الجملة فاذا عدل عنه اي عن المخصوص وقلت
قلت قولا جاء المصدر مفردا فيجوز ان يشار اليه باسم مفرد وهو ذاك
ولا كذلك مفعولا ظننت لانك اذا قلت ظننت زيدا منطلقا ليس
المعنى على ظننت هذا الظن لانك اوقعت الظن على زيد وعلى منطلق
ايضا لانك اعتقدته على هذا الوصف فلا يكون الاسمان في معنى
المصدر حتى يجوز لك وضع مفرد مقامهما كما في بعد القول واعلم ان
المص في هذا الكلام تابع لابن الحاجب قال ان زيدا قايم في قولك
قلت زيد قايم وقولا في قلت قولا الفرق ان الاول قول خاص
والثاني قول مطلق وكلاهما منصوب على انه مفعول مطلق وفيه نظر
لان الاول وان كان قولا خاصا والثاني قولا مطلقا لكن لفظ زيد
قايم ليس بمعنى المصدر الخاص بل هو بمعنى المفعول به اي المقول
الخاص بخلاف قولك قلت قولا فان لفظ قولا مفعول مطلق يدل
على ذلك ان زيد قايم انما هو بيان المقول وتعيينه لا بيان كيفية
نفس القول الذي هو الحدث الواقع منك ولو كان بيانا له لكان
من صفاته ككونه سريعا وبطيئا وغير ذلك ومنشأ الغلط من استعمال
لفظ القول بمعنى المصدر وبمعنى المقول ويقال ظننت به اذا جعلته
موضع ظنك فيكون المفعولان ايضا محذوفين ويكون به فضلة كالظرف

بلغ

لبيان موضع الظن لا على انه احد المفعولين كما تقول ظننت في الدار الا ان الدار ظرف متحقق لوقوع الظن فيه والجرور في به ظرف مقدر لمحل ما تعلق به الظن ولذلك لو صرحت بالمفعولين مع مثل ذلك كان مستقيما كقولك ظننت بزيد وجهه حسنا لكن ذكره مع حذف المفعولين احسن لافادته معه فائدة تامة ومع ذكرهما يقل فائدة لانه يحصل منهما ذلك فان جعلت الباء في به مزيدة كما في القي بيده لم يجز الاقتصار عليه لانه حينئذ احد المفعولين فلا بد من ذكر الثاني وتختص هذه الافعال بجواز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول المتصلين لواحد من رتبة واحدة من التكلم والخطاب والغيبة نحو علمتني منطلقا ورايتك فعلت كذا وزيد راه عظيما وانما لم يجز الجمع بين هذين الضميرين في غيرها لان اصل الفاعل الذي اصله المؤثر ان يكون مغايرا للمفعول الذي اصله المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا ولذا لا تقول في المظهر ضرب زيد زيدا وانما تقول ضرب زيد نفسه فلا يقال ضربتني وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظا لكون كل واحد منهما ضميرا متصلا وانما جاز اتفاقهما في هذه الافعال لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به لان المفعول في الحقيقة مضمونهما واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا نحو ما ضربت الا اياك وانما يقل ايانا واياك فاضرب وكذلك ان لم يكونا من مرتبة واحدة نحو زيد ضربني اذا كان المراد من زيد هو المتكلم وقد تجري مجراه اي مجرى افعال القلوب

فقدت وعدمت في جواز الجمع بين الضميرين لواحد لانهما ضدا وجدت وقد يحمل الضد على الضد فيقال فقدتني قال الشاعر لقد كان عني ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح اي كان لي تزحزح اي بعد عن نكاح ضرتين وعما الاقي منهما من الشدايد وقوله عدمتني اعتراض يدعو به على نفسه ولا يقال ضربتني بالجمع بين الضميرين ولكن يقال ضربت نفسي فان النفس صارت بسبب اضافتها الى ضمير المتكلم كانها غيره لمغايرة المضاف للمضاف اليه وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع اي سواء كان ماضيا او مضارعا متكلما او مخاطبا او غايبا او امرا او اسم فاعل او مفعول في الاستفهام مثل ظننت في عمله لما راوه متعلقا بجزئين كتعلق ظننت واعلم ان قوله في الاستفهام سهو منه او من الناسخ ولعل هذا السهو وقع من صاحب المفتاح او حافظه وصوابه ان يقول بدله مطلقا فان صاحب المفصل قال فيه بعد ذكر مذهب من جعله مثل ظننت في الاستفهام خاصة وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت وقال ابن مالك والحاقه في العمل بالظن لغة سليم وقال الشيخ الرضي وجواز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط ان يكون القول مضارعا مخاطبا ومنهم من يشترط الخطاب دون المضارعة ومنهم من يشترط المضارعة دون الخطاب فتقول ايقول زيد عمرا قايما ولانه عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا منطلقا او منفصل بظرف نحو اعندك تقول زيدا جالسا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لوي

مطلقا و
وكلا في الاول يكون
واجرى القول كالظن مطلقا
عند سليم نحو قل ذا مشفقا

فقدت

لعمر ابيك ام متجاهلينا وتمّا يجري مجراها اي مجرى افعال القلوب
في الدخول على المبتدأ والخبر اتخذت وصيّرت ومفعولاه في
الحقيقة هما اسم صار وخبره فيكون صيّرت زيدا قائما مثل حفرت
زيدا البئر ويكون مطاوعه وهو صار زيد قائما مثل مطاوعه وهو حفر
زيد النهر وما يتضمن معناه اي معنى صيّرت من مرادفاته كجعلت ورددت
ووهبت غير متصرف في قولهم وهبني الله فداك اي جعلني قال ابن مالك
ذكره الازهري عن ابن الاعرابي وفي الصحاح وتقول هب زيدا منطلقا
بمعنى احسب يتعدى الى مفعولين ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في
هذا المعنى وتركت في مثل قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به
فقد تركتك ذا مال وذا نشب اما اذا لم يكن مرادفة بمعناه فيخرج
عن هذا الباب كجعل بمعنى خلق وترك بمعنى خلى ورد بمعنى جعله راجعا
وذهب بمعنى اعطى وجعل ضرب المثل منها اي جعل بعضهم ضرب
مع المثل بمعنى صيّر نحو ضربت كذا مثلا قال الله تعالى وضرب الله
مثلا عبدا فمثلا مفعول ثان وعبدا مفعول اول اي جعله مثلا وصاغه
مثلا من ضرب الخاتم ويتعدى الى ثلثة نحو اعلمت واريت زيدا عمرا فاضلا
اعلم ان الهمزة المعدية تدخل على علم وراى من جملة افعال القلوب فيزيد
لهما بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الاصلي قبل المفعولين لان معنى هذه
الهمزة جعل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا جعلتك
على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المجعول ثم يذكر متعلق اصل
الفعل وهو المجعول عليه لان المجعول عليه معنى قائم بالمجعول وقد اجري
نبّأت وانبأت واخبرت وخبّرت وحدّثت مجرى اعلمت في التعدية

الى ثلثة مفاعيل لان في كلها معنى الاعلام ولم يجز سيبويه من هذه
الخمسة الا انبأ ويتعدى اللازم الى مفعول واحد والمتعدي الى
واحد الى اثنين بالنقل الى افعل وفعّل بتشديد العين او فاعل جعل بعضهم
بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحرف الجر بسبب
ان هذا البناء يقتضي التعدية وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا
لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض آخر منه لانه ليس مثل
هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه ولانه قد لا يتعدى
الى الكثير مما كان الثلاثي متعديا اليه نحو ضاربته وذلك في كل فعل
كان مفعوله الاصلي هو المشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها
او استفعل بحرف الجر ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا
الباء في مواضع والباء المغير معنى الفعل يجب فيه عند المبرد مصاحبة
الفاعل للمفعول به لانه عنده بمعنى مع وقال سيبويه لا يجب ذلك
بل يجوز فيه المصاحبة وعدمها واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما
من تغيير معنى الفعل نحو اذهبته يتعدى فيه ذهب اللازم بالنقل
الى افعل الى واحد واحفرته بيرا يتعدى فيه حفر المتعدي الى واحد الى
اثنين بالنقل اليه وفرّحته يتعدى فيه فرح اللازم الى واحد بالتضعيف
وعرّفته زيدا يتعدى فيه المتعدي الى واحد الى اثنين بالتضعيف و
كارمته يتعدى فيه كرم اللازم الى واحد الى اثنين بالنقل اليه و
استكرمته يتعدى فيه كرم اللازم الى واحد بالنقل الى استفعل
واستكتبته الكتاب يتعدى فيه كتب المتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل
اليه وذهبت به وجزت به زيدا يتعدى بحرف الجر والمتعدي الى اثنين

بالنقل الى فاعل ونازعته الشيء يتعدى فيه نزع المتعدي الى واحد صح

يصير ذا ثلثة بالهمزة وحدها ولا يكون ذلك الا في علم ورای نحو اعلمت
وارایت واجاز الاخفش اخلت وازعمت واحسبت واظننت يعني ان
مذهب الاخفش انه يجوز تعدى باقی افعال القلوب الى ثلثة مفاعل
بالنقل الى الهمزة قياسا لا سماعا واما الثاني من المنصوب الخاص
فانما يكون الثاني للافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى
واضحى وظل وبات ومازال الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه
يزول فليس منها فلا يقال لا ازول امينًا ومابرح في الاصل بمعنى مازال
عن مكانه ومافتئ بفتح العين وكسرها مهموز اللام بمعنى زال وما انفك
في الاصل بمعنى ما انفصل ومادام وليس والحق بها آض وعاد وغدا
وراح وكذا آل ورجع وخال وارتد كان الاصل في هذه الملحقات
ان يستعمل تامة متعدية الى مصدر خبرها بالى ثم ضمنت كلها معنى
صار لان الشخص اذا رجع الى الفعل فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان
لم يكن وكذا ألحق بها جاء في ماجاءت حاجتك اي اي شيء كانت
حاجتك وانما أنث الضمير الراجع الى ما للاخبار عنه بالمونث نحو من
كانت امك وروى حاجتك بالرفع على ان يكون اسم جاءت وما منصوب
المحل على الخبرية وكذا الحق قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته
حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بجاء
وقعد الموضع الذي استعملته العرب قال وطرد بعضهم يدخل هذه
الافعال دخول افعال القلوب على المبتداء والخبر لاعطاء الخبر حكمها معها
فان مضمونها صفة لمضمون الخبر اذ معنى كان زيد قائما ان زيدا يتصف
بصفة القيام والقيام متصف بصفة الكون والحصول في الزمان

افعال الناقصة

ويحتاج فيها الى الجزئين كما يحتاج في افعال القلوب اليهما وهذا معنى قوله
دخول افعال القلوب وان اختلف جهة الاحتياج فترفع الاول بانه
اسم لها لا فاعل لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم
وتنصب الثاني بانه خبرها ونقصانها اي نقصان هذه الافعال انها
لا تفيد ولا يتم كلاما مع المرفوع بدون المنصوب وقال المص في المفتاح
وغيره ايضا انما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما
تدل على الزمان فقط وفيه نظر لان دلالة صار على حدث الانتقال
ودلالة مازال على الاستقرار ودلالة مادام على الكون الدايم ودلالة
ليس على الانفكاك واضحة واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفايدة
فيه التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا في نحو كان زيد قائما
على حدث مطلق بعينه خبر كما ان خبر يدل عقلا على زمان مطلق
بعينه كان وهما اي الاول والثاني على شرائطهما في باب الابتداء
من كون الاول معرفة او مخصصة ومن وجوب اشتمال الثاني
على الضمير اذا كان جملة ومن وجوب تقدمه على الاول اذا كان
ظرفا والاول نكرة وزعم بعض المنتمين الى هذه الصنعة اي صنعة
القران بناء الكلام على بعضها اي بعض هذه الافعال من غير تقدير
دخول لهذا البعض على المبتداء والخبر سائغ جائز بدليل قوله
قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اراد ضباعة
فرخم وقوله ولا يك الى اخره بالحقيقة دعاء بان لا يجعل موقف
من المواقف موقف وداع وليس قول الشاعر محمولا على الصرورة
على زعم هذا الزاعم اذ لا يتم المعنى المقصود الا هكذا بان يكون

الاول والثاني معرفة واذا كان كذلك فلم يكن لا يك في التقدير داخلا
على المبتداء والخبر لانه لا يجوز ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة
في غير الاستفهام واما الاستفهام فسيبويه يجوز فيه ذلك نحو
من زيد فمن مبتداء وزيد خبره عنده اذ لو عرفهما لم يرد انه لم يرخص
ان يكون ما سوى ذلك الموقف من المواقف وداعا لان اللام يكون
للعهد في الموقف فيكون المعنى ولا يك هذا الموقف المعهود موقف
وداع وهذا خلاف المعنى المقصود لان المقصود ان لا يكون لها موقف
وداع اصلا ولو نكرهما لم يرد ان الوداع يذكره اليه حتى صار نصب
عينه فانه اذا عرف الوداع افاد انه نصب عينه ولو نكر لفات
هذا المعنى ولو عرف الاول ونكر الثاني لجمع القبحتين احديهما
الترخيص المذكور والثانية فوات النكتة المستفادة من تعريف
الوداع والجواب عن زعم الزاعم بانه ليس بواجب ان يكون الخبر
والاسم لكان مبتداء وخبرا في الاصل بعد تسليم جميع ما ذكره مع
انه في الحقيقة غير مسلم انه لو اراد ايراد هذا المعنى بطريق النفي
دون النهي لا بد ان يقول ما موقف منك الوداع بتنكير الاول وتعريف
الثاني اذ لا يستقيم المعنى الا هكذا بعين ما ذكره فحينئذ يكون موقف
مبتداء والوداع خبره ولا سيما على لغة تميم فيكون الكلام الاصلي
في قول الشاعر مبتداء وخبرا على ان المقصود من البيت ان لا يكون لها
اي موقف الوداع موقفا منها ويكون الوداع اسما لكان وموقفا منها
خبرا له فيكون من باب القلب الذي شجعه عليه امن الالباس مثل
ما في قول الاخر كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء

فمن روى النصب في مزاجها فان الاصل فيه رفع مزاجها ليكون اسم يكون
ونصب عسل ليكون خبرا له فقلب للامن من اللبس قال المبرد
ان مزاجها موصوف بالحلاوة والهناءة كالعسل والماء وهو معلوم
وليس المراد ان العسل والماء على مزاج الخمر وهكذا كما في قولهم
عرضت الناقة على الحوض وان كان الرواية رفع مزاجها ويكون في
يكون ضمير الشان او ضمير السبيئة وهي الخمر المشتراة من سبات
الخمر اذا اشتريتها وبيت راس مدينة صغيرة بالشام فيها مولد
الشافعي وخبر كان قوله في البيت الذي بعده على انيابها او طعم
غض من التفاح هصره اجتناء واعلم ان ابن مالك قال وقد
يخبر في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة بشرط الفائدة
وكون النكرة غير صفة محضة اختيارا كقول امير المؤمنين عليه السلام
في النهج كان فوزا بهذه الخصال شرف مكارم الدنيا ولم يجز ذلك
في المبتداء والخبر للالباس لاتفاق اعرابهما والحق هنا مع حصول
الفائدة وعدم اللبس تشبيه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول
وانما يجوز ذلك الزمخشري وغيره للضرورة وقال ابن مالك لا ضرورة
للشاعر ههنا لانه امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا كما
امكنه ان يقول يكون مزاجها عسل على ان يكون مزاجها مبتدا وعسل
خبره والجملة خبر كان وجعل سيبويه قوله فانك لا تبالي بعد حول
اظبي كان امك ام حمار منه اي من القلب لان اصل الاستعمال
اظبيا كان امك ام حمارا الا انه قلب من جهة المعنى فقط لان
المقصود ان يستفهم عن انه ضعيفة هي ام قوية لا ان يستفهم

عن احدهما اعني الظبي او الحمار هل هو امه والا يكن القلب من جهة
المعنى بل كان من جهة اللفظ فالاسم والخبر معرفتان لان مذهبه
ان ظبي مبتداء وكان امك خبر له وحمار عطف على ظبي وصح الابتداء
بالنكرة لكونها بعد الهمزة المعادلة لام كما صح ارجل في الدار ام
امراة فيكون اسم كان وهو الضمير الراجع الى ظبي وخبره وهو
امك معرفتين فقوله فالاسم والخبر معرفتان ليس على الحقيقة جوابا
للشرط بل علة لجواب اقيمت مقامه كما في قوله تعالى من كان عدوا
لجبريل فانه نزله على قلبك وجوابه في الحقيقة لم يستقم التمثيل
اى ان لم يكن القلب كذلك لم يستقم التمثيل لانهما معرفتان
والتمثيل انما يستقيم لو كان الاسم نكرة والخبر معرفة واعلم انه يمكن
ان يكون البيت من القلب من جهة اللفظ ايضا كما قال صاحب
المفتاح وابن الحاجب ايضا ان ارتفاع ظبي بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر
لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى ولان همزة الاستفهام
التسوية الواقعة بعد سواء ولا ابالي انما يدخل على الفعل كما عرفت
في باب العطف ولا بكان الظاهر لان مرفوعه لا يتقدم عليه وكذا
امك منصوب بالفعل المضمر فعلى هذا يكون التقدير كان ظبي
امك ام حمار فيكون الاسم نكرة والخبر معرفة قيل لا يجوز هذا التقدير
لان شرط ام المتصلة ان يلي احد المستويين الهمزة والاخر ام والجواب
بان الفعل لما كان واجب الحذف لوجود المفسر صار كانه معدوم وايضا
فان الاستواء قد لا يكون في الشعر او نقول على تقدير ارتفاع ظبي
بالابتداء يكون اسم كان نكرة والخبر معرفة لانه ضمير عائد الى نكرة غير

بلغ

ايضا

مخصوصة بوجه فيكون نكرة وانما يكون الضمير العائد الى النكرة معرفة اذا
كانت النكرة مختصة بوجه وقيل ان بني دارم وبني نهشل يقولون قائم
كان عبد الله فيجوز من تقديم اسم كان عليه وعلى هذا القول فهو اي قوله
اظبي كان امك نظير البيت الاول في ان اسم كان نكرة وخبره معرفة فيكون
القلب من جهة اللفظ ايضا وكذلك هو نظيره ايضا على الوجهين اللذين
ذكرناهما ثم ان معانيها اي معاني الافعال الناقصة تختلف فكان لثبوت
خبرها ماضيا دائما نحو كان الله سميعا بصيرا او منقطعا نحو كان زيد ضاربا
وليس الدوام مستفادا من لفظ كان كما قيل بل من قرينة كونه تعالى سميعا
وكان الكائنة بمعنى حدث وثبت اي التامة وكان الزائدة التي تزاد
غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد في نحو جياد بني ابي بكر تسامى
على كان المسومة العراب الجياد جمع جيد وعلى هذا كان قوله على
كان المسومة ظرفا مستقرا حالا من الضمير في تسامى او جمع جواد من جاد
الفرس جودة اذا كان راو وعلى هذا يكون ظرفا لغوا يتعلق بتسامى والخيل
المسومة المرعية والمسومة المعلمة ايضا والخيل العراب خلاف البخاتي والزا
التي تدل على الزمان الماضي في نحو كان الحسن نبيا لبيسا من الباب اي من
باب الافعال الناقصة وكان التي فيها ضمير الشان هي الناقصة بعينها نحو كان
زيد قائم وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت الناقصة ثم فسر القصة
بالجملة وقيل انها اي ان كان في قوله بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن
قد كانت فراخا بيوضها البيهاء المفازة التي لا يهتدي فيها من التيه والقفر
المكان الخالي يصف المطي بسرعة سيرها بانها بمنزلة قطا تركت بيوضها اماكن
فراخا فهي تسعى الى فراخها بمعنى صار لتعذر حملها على كونها تامة لانها يجب ان

ان يكون فراخا الا فيلزم ان يكون البيض في حال كونها فراخا وهو فاسد
وعلى كونها زايدة لنصب فراخا وعلى كونها ناقصة ليست بمعنى صار لانه
يؤدي الى عكس المعنى لانها يشعر بان الفراخ سابقة على البيض وصار للانتقال
من شيء الى شيء سواء كان الانتقال باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا
او الى الغنى او باعتبار الحقيقة نحو صار الماء هواء واصبح وامسى واضحى
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة وهو مصدر خبرها المضاف الى اسمها
بالاوقات الخاصة التي تدل عليها هذه الافعال بموادها وهي الصباح والمساء
والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التي تدل عليها بصيغتها نحو اصبح زيد عالما
معناه ان قيام زيد يقترن بالصبح في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا
ان اقترانه تفكره بجميع النهار في الزمان الماضي او كانت هذه الخمسة
بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل عليها بموادها نحو اصبح زيد
غنيا وظل وجهه مسودا اما الثلثة الاول التي هي اصبح وامسى واضحى
في افادتها الدخول في الاوقات الخاصة ليست من الباب اي من باب الافعال
الناقصة لانها تامة تكتفي على مرفوعها نحو اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك
لله اي دخلنا في الصباح والمساء وكذا اضحينا وكذا الاخيران وهما ظل
وبات ليسا من الباب اذا كان ظل بمعنى دام او طال وبات بمعنى نزل ليلا
نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا وما في اولها الحرف النافي وهو ما زال
وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار الفعل وهو هذه الافعال بفاعله وهو
اسماؤها لانها فاعلات في الحقيقة ومعناه ان ثبوت هذه الافعال حسب
معانيها حاصل لفاعلها ومعانيها ثبوت اخبارها على الصفة المراد بها في
زمانه اي في زمان الفاعل ووقت قبوله نحو ما زال زيد اميرا استمرار امارته

لزيد ودامت له منذ قبلها فات اهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها
فيه ولدخول النفي وهو ما في اولها على النفي وهو زال وبرح وفتئ وانفك لانها
في معنى النفي جرت هذه الاربعة مجرى الاثبات لان نفي النفي اثبات والاستمرار
والدوام انما يستفاد من نفي النفي لان تقييد نفي الشيء سواء كان ذلك
الشيء اثباتا او نفيا بزمان يوجب استغراق ذلك النفي في جميع اجزاء
ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد اثبات الشيء بزمان لم يوجب
استغراقه في جميع اجزائه الا ترى انك اذا قلت ضرب كفى في صدق
هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء زمان الماضي بخلاف ما اذا
قلت ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان الماضي
ومن ثمه اي ومن اجل انها جرت مجرى الاثبات لم يجز اتصال اداة الاستثناء
بخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات وخبرها
ليست بفضلة فعلى هذا لم يجز ما زال زيد الا قائما الا على اسم الناقص وكذلك
لان ما زال للاثبات جزما والا للنفيه لان الكلام اذا كان مثبتا كان المخرج
منفيا فيصير تاما مثبتا ومنفيا في حالة واحدة وقيل لا يجوز ذلك
لاستحالة استمراره على جميع الصفات الا القيام وقد عرفت ما فيه
من النظر وخطى ذو الرمة في قوله حراجيج لا تنفك الا مناخة
على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا الحرجوج الناقة الطويلة على وجه
الارض واصل الحرجوج حرجج بالضم والجمع حراجيج فانه ادخل اداة الاستثناء
بخبر لا تنفك وهو قوله الا مناخة والاعتذار عن ذلك بجعله اي بجعل
مناخة حالا لا خبرا او بجعل على الخسف خبرا كانه قال لا تنفك مع الخسف
اي مهانة ثم استثنى الا مناخة بعد تمامه بالاسم والخبر على انه حال مستثنى

من احوال عامة مقدرة اى ما ينفكّ على الخسف في حالٍ من الاحوال
الا في حاله الاناخة فانه يحصل لها حينئذٍ راحة ضعيف بوجهين الا
ان الاستثناء المفرغ قلما يجئ في الاثبات وان كان المستثنى فضله
ايضا وقلما يقدر في الاستثناء المفرغ المستثنى منه بعده وههنا
يلزم ذلك لانه مستثنى من احوال الضمير المستتر في على الخسف لان
التقدير ما تنفك مهانة في جميع الاحوال الا في حال الاناخة فكان
المستثنى منه مقدرا بعده وذلك لم يُعهد في الاستثناء المفرغ
وهنا وجه ثالث وهو ان عامل الحال هو الظرف المتاخر عنه ولم يجوز
سيبويه خلافا للاخفش هذا كله على تقدير ان يكون العامل في الحال
هو على الخسف اما ان كان العامل فيه لا ينفك فكذلك يلزم ضعفه
ايضا للوجه الاول من الوجهين ولان العامل قبل الا لا يعمل عند
البصريين فيما بعد المستثنى بالا الا ان يكون مستثنى منه نحو ما جاء في
الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاء في الا زيد الظريف لانها
بعد الا من حيث الحقيقة جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك
ما جاء في الا زيد بمنزلة قولك ما جاء في غير زيد وجاء في غير زيد
فلا يجوز ان يتوغل معمول الفعل من الجملة الاولى في الحيز الاجنبي
من فاعل الفعل واما المستثنى فانه غير متوغل في الحيز الاجنبي
لانه على طرف منه واما المستثنى منه وتابع المستثنى فلانه لما تعلق
المستثنى بهما صارا المستثنى وكل واحد منهما كالشئ الواحد وتقدير
التمام في سقط بان يقول انها تامة بمعنى ما ينفصل وما يفارق احسن
منه اي من هنا الاعتذار لانه سلم الشاعر عن الخطيئة مع عدم تعسف

فيه ويكون على هذا مناخة حالا وعلى الخسف مفعول مناخة جعل الخسف
كالارض التي يناخ عليها كقوله بحمة بينهم ضرب وجيع وترمي
عطف على مناخة كما في قوله صافات ويقبض اي لا تنفصل عن
مشقة الا في حال اناختها على الخسف او في حال رمي البلد القفر بها
اي ينتقل من شدة الى شدة وما دام لتوقيت الامر والفعل بعده بين
مصدر وخبرها لا اسمها ان كان فاعل الخبر ضميرا اسمها او المتعلق اسمها لما
كان فاعله متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو قائما واجلس ما دام زيد قائما
ابوه ومن ثمه اي ومن اجل كون ما دام للتوقيت افتقر ما دام الى ان يشفع
بكلام لانه ظرف والظرف فضله فلا بد معه من تقدم كلام لفظا او
تقديرا وما في ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف
اي مدة زمان قيام زيد وليس لنفي مضمون الجملة في الحال على الاعرف
فان مذهب جمهور النحاة انها لنفي الحال وقيل للنفي مطلقا وهو مذهب
سيبويه وتبعه ابن السراج يقول ليس خلق الله تعالى مثله في الماضي
وقال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وقال
الاندلسي ونعم ما قال ليس بين المقولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد
بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم وان قيد بزمان
من الازمنة فهو على ما قيد به والبواقي من الملحقات من قوله اضحى الى
بمعنى صار والخبر لهذه الافعال يتقدم العامل وهو هذه الافعال لانه
مشبه بالمفعول والمفعول قد يتقدم الفعل الا فيما اوله ما خلافا لابن
كيسان والكوفيين غير الفراء في غير ما دام فانهم لم يجازوا التقديم لان
ما لزمت هذه الافعال وصارت معها بمعنى الاثبات حتى صارت كبعض

حروفها وانما لم يجوزه ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما فانها للنفي والنفي
يقتضي الصدر واما ما دام فلما كان ما فيه مصدرية فلم يجوزوا التقديم عليه
اتفاقا لان ما في حيز المصدر لا يتقدم عليه واما توسيط الخبر بين ما
للنفي وبين الفعل نحو ما قائما زال زيد فلا يجوز بالاتفاق لما ذكرنا
من انه كبعض حروفها ولا يتخلل الفاصل بين ما هو بمنزلة جزء من الكلمة
وبينها وفي ليس اختلاف الاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها كقوله
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فان يوم معمول مصروفا الذي هو
خبر ليس فلو لم يجز تقديم مصروفا عليها لما جاز تقديم ما في حيزه عليه وذهب
الكوفيين وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من
متاخري الائمة عدم جواز تقديم خبرها عليها لانها على قول الكوفيين
كما الحقوها بما في عدم جواز التقديم وعلى قول غيرهم فعل غير متصرف
لكن لا يجوز تقديم خبرها عليها نظرا الى عدم تصرفها وشبهها بما واجاب
ابن الانباري عن الاية بان يوم ليس بمنصوب بل مبني على الفتح لاضافته
الى الفعل مرفوع المحل بالابتداء ولئن سلمنا انه منصوب فبفعل مضمر دل
عليه قوله ليس مصروفا تقديره يلازمهم يوم ياتيهم العذاب او نقول ان
يوما يتعلق بليس لانها بمعنى كان ويتقدم الخبر على الاسم اذا كان لم يمنع مانع
يمنع من تقديمه فلا يجوز تقديمه كما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة نحو
كان من هو اخوك من هو صديقك واستحسن سيبويه تقديم الظرف حال كونه
مستقرا اي مستقرا فيه بفتح القاف وانما استحسن هذا التقديم لانه جزء
من الكلام ومحتاج اليه فقدم للايذان بانه محتاج اليه لا فضلة نحو ما كان
فيها احد خير منك ففيها ظرف مستقر خبر كان تقدم على اسمها واستحسن

تاخيره

تاخيره حال كونه لغوا لان اللغو فضلة لو حذف لم يختل الكلام ولذا سمي
لغوا فاخر ليعلم انه ليس يهتم به ذلك الاهتمام نحو ما كان احد خيرا منك فيها
ففيها ظرف لغو يتعلق بكان وفي نحو قوله تعالى لم يكن له كفوا احد اخر
الاسم وهو احد عن الظرف وهو قوله له ابقاء على رعاية ان اللغو اصل
فانه لو لم يوخر عنه لتغيرت الفواصل وامرها اهم من تاخير اللغو وتقديم
اللغو على الاسم والخبر في القراءة المعتد بها لا في قراءة اهل الخفاء
غير المعتد به فانهم يقرؤن ولم يكن له احد كفوا لان تقديمه على الاسم
لاجل رعاية الفواصل يغني عن تقديمه عليهما فانما قدم اللغو عليهما للاهتمام
بشانه حيث كان مصبا لما سبقت له ومعتمدا للفائدة فيها وذلك لان الغرض
ليس نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له والحاصل ان الظرف اللغو انما يوخر
اذا لم يكن هناك مقتض يقتضي تقديمه كما في الاية وبما ذكرنا من التقرير
اندفع ما في التحرير الشافي عليه ان قول الشارح هذا لا يتعلق ببحث تقديم
الظرف مردود لان تعلقه به اظهر من ان يخفى كان سائلا سال ان له ظرف
لغو وقد قدم على الاسم وانت حكمت باستحسان تاخيره واجاب عنه بانه
انما قدم له لرعاية الفواصل فاعاد السائل سوالا آخر وقال ينبغي ان تقدم
على الاسم وحده لا على الخبر لان مع الضرورة انما يرتكب قدر الحاجة
فاجاب عنه بانه انما قدم على الخبر ايضا للاهتمام بشانه كما عرفت وفي تفصيل
بهذه الافعال الناقصة افعال المقاربة وهي عسى وكاد وكرب واوشك
وجعل واخذ وطفق وانما يتصل بها لانها لا تتم بالمرفوع كلاما وتحتاج
الى خبر غير عسى في احد استعماليه كما ان الافعال الناقصة كذلك وقوله
كلاما منصوب على انه خبر لا يتم لانه بمعنى لا يصير وفي الخبر بينها اي بين

هذه الافعال تفاوت ولهلاف خبر عسى بالفعل مضارعا مع ان نحو

عسى زيد ان يخرج فان يخرج خبر لعسى عند المتاخرين ونقل عن سيبويه

ان أنْ يفعل ليس بخبر قيل لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة واعتذر

المتاخرون بان هنا مضافا محذوفا اما في الاسم او في الخبر اي عسى حال

زيد ان يخرج او عسى زيد صاحب ان يخرج وقيل انه مشبه بالمفعول في

المعنى الاصلي قارب زيد الخروج ثم صار انشاء وقال الكوفيون انه بدل

من الاول بدل الاشتمال وربما يقوم السين مقامها اي مقام ان لاشتراكهما

في الدلالة على الاستقبال في قوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفى

غلات الكلى والجوانح اي سينتصر البطن المغلوب من طي في القتال

من البطن الاخر بعد هذه الواقعة او الحرب وخبر كاد ياتي فعلا بدونها

اي بدون ان ونحو عسى الغوير ابؤسا وهو مثل اصله ما نقل من الزباء حين

قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير

وهو ماء معروف لكلب على طريقة عسى الغوير ابؤسا اي لعل الشر ياتيكم

من قبل الغوير والابؤس جمع بؤس ونحو فابت الى فهم وما كدت ايبا فهي من

وما كدت اذ لا شذوذ على رواية ولم اك آيبا شاذ لعدم مجيء الفعل المضارع

في خبر عسى وفي خبر كاد وقال المص نصب ابؤسا على تقدير ان يصير ابؤسا

او على تقدير ان يكون ابؤسا فحذف ان مع الفعل لقوة الدلالة وذلك كثير

وقوع ان بعد المرفوع بعد عسى بمعنى كان وتصريف عسى تارة على نحو رمى

لانه فعل كرمى والضمير بعده فاعله يقول عسيت عسينا عسيتم الى كما تقول

رميت الخ وتارة اخرى على نحو لعل لكن فيه ثلثة مذاهب قال سيبويه عسى

محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق في نصب

وقال ابو علي جعل عسى بمعنى كان

وتنزل منزلته ولعلها انا دائم

جعلوا المثنى مرفوعا ومنصوبا

كما يكون لكان الا ان يكون عسى

اسمه ويبقى خبره محصورا من وجه على خبر لعل وهو كونه مرفوع المحل من

وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان وقال الاخفش ان الضمير المنصوب

بعد عسى قائم مقام المرفوع ويكون اسما لعسى ونقل عن المبرد ان الضمير

منصوب بعسى على انه خبرها والاسم مضمر فيه ويكون الفعل المقترن بان

في نحو عساك ان تفعل بدلا من الضمير بدل الاشتمال المقدر عسى الامر

اياك فعلك وان لم يكن الفعل مقترنا بان يكون نحا لا من الضمير وقد يجعل

ان مع الفعل فاعلها نحو عسى ان يقوم زيد فيستغني عسى حينئذ عن

الخبر وذلك لاشتماله على المسند والمسند اليه وهو المقصود بهذه

الافعال فلما كان ذلك موجودا استغنى عن ذكر الخبر كاستغنائهم

في مثل ظننت ان يقوم زيد ظننت زيدا يقوم كما كان معنى عسى ان يقوم

زيد عسى زيد ان يقوم قالوا ان عسى في الاستعمال الاول بمعنى

الفعل المتعدي وهو قارب وفي هذا الاستعمال بمعنى اللازم وهو قرب

ويستغني عسى حينئذ عن التصريف لان فاعله مظهر وهو ان مع الفعل

فلا يتصرف لان التصريف عند كونه ضميرا نحو عسى زيد ان يخرج ما لو

جعل ان يخرج خبرا لا فاعلا وهو من باب التنازع فيصرف عسى ويقول

في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار

الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعسى وكاد يتقارضان ثبوت ان و

حذفها فاستعمل كاد استعمال عسى في تقدير خبره بان كما استعمل عسى

استعمال كاد في تجريد خبره عن ان وانما يكون ذلك التقارض لاشتراكهما

في اصل معنى المقاربة نحو قوله رسم عفا من بعد ما قد انمحى قد كاد من

طول البلى ان يمصحا ادخل ان على خبر كاد ونحو قوله عسى الكرب الذي

يكون ورآءه فرج قريب حذف ان من خبر عسى واوشك ومعناه في الاصل
اسرع يستعمل اوشك استعمال عسى في وجهيها تارة فيقال اوشك زيد ان
يخرج واوشك ان يخرج زيد واذا كان خبرها مع ان فهو بتقدير حرف الجر
اي اوشك زيد في ان يخرج ثم حذف الجار وجوبا لكثرة الاستعمال واستعمال
كاد تارة اخرى فيقال اوشك زيد يخرج والباقي وهو جعل واخذ وطفق
الرجاء والطمع نحو عسى الله ان يرضى معناه ان قرب شفاء مرجو من عند الله
ثم قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيت ان اموت ويكون كاد لمقاربة على سبيل الحصول والوجود نحو كادت
الشمس تغرب معناه ان قربها من الغروب قد حصل جعل لذلك ثبوت ان اصلا
مع عسى لان ان علم الاستقبال فاستعملت مع عسى الذي معناه قرب الفعل
المستقبل على سبيل الرجاء ليكون دلالة على الغرض المقصود منه او وضع وجعل
حذفها اصلا مع كاد لان المضارع اذا اجرد عن قرينة الاستقبال كان ظاهرا في
الحال فيناسب كاد الذي وضع لتقريب الفعل من الحال واذا دخل النفي على كاد
فهو اي فكاد كساير الافعال على الصحيح فان اثباته اثبات ونفيه نفي وقيل
يكون كاد في النفي للاثبات في الماضي والمستقبل اما في الماضي فكقوله تعالى
وما كادوا يفعلون والمراد انهم قد فعلوا واما في المستقبل فلتخطية الشعراء
ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
مستقبل لانه جاب اذا فلو لا انه في المستقبل للاثبات على معنى ان رسيس الهوى
يبرح ويزول وان كان بعد طول العهد لم يخطئوه وهذا القول مردود لان المراد
من الاثبات الاثبات ان كان اثبات كاد فهو غلط فاحش لان نفي الشيء كيف
يكون اثباتا له وان كان المراد منه اثبات مضمون خبره فكذلك لان نفي القرب

يستعمل استعمال كاد لقرب معناها
من معناه لانها للاخذ في الخبر
كما ان كاد لدنو الاخذ فيه قال
الشارح لكون معناه دنو الخبر
على سبيل الاخذ اقول انها للاخذ
في الخبر ولكون عسى لمقاربة
الامر وهو مضمون خبره على سبيل
...

من الفعل ابلغ في انتفائه من نفي الفعل بنفسه نعم اثبات كاد يدل على نفي مضمون
خبره لان القرب من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل ولا يكون اخذا
في الفعل الا قريبا منه وقيل يكون في الماضي للاثبات دون
المستقبل تمسكا على انه في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كادوا
يفعلون اذ المعنى وقد فعلوا وتمسكا على انه ليس للاثبات
بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح اذ المعنى وما يبرح حبها من قلبي ولذا قال
من سمع تلك الحكاية عند تخطئة الشعراء له اصابت بديهته
واخطأت رويته والجواب عن الآية انه لنفي مقاربة
الذبح وحصول الذبح بعده اي بعد نفي المقاربة بقرينة
من القراين لا ينافيها اي لا ينافي هذا الحصول نفي
المقاربة لانه لا ينافي بين انتفاء القرب من الشيء
في وقت وبين ثبوته في وقت آخر وانما التنافي بين
ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد ولم يوجد حصول
الذبح من لفظ كادوا على ثبوت مضمون خبره بل انما فهم
من لفظ ذبحوها فيكون الدال على الاثبات وجود
القرينة فان تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا
ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين ما هي دليل
على انهم ما كانوا يقاربون الفعل فضلا عن نفس الفعل
لكون قوله فذبحوها يدل على حصول الذبح منهم واما
الحرف فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم ولما اراد

ان يرتب الكلام ههنا اقسام الحروف تقسيمات في قوله واعلم ان
الحروف على ما يدل ضرب بين عاملة وغير عاملة والعاملة على ضربين
اما عاملة في الاسماء او عاملة في الافعال والعاملة في
الافعال والعاملة في الاسماء ضربان اما عاملة عملا واحدا
او عاملة عملين والاولى اي العاملة عملا واحدا على ضربين
اما جارة او ناصبة والثانية العاملة عملين اما ناصبة ثم
رافعة او على العكس والعاملة في الفعل على ضربين اما
ناصبة او جازمة فهذه سبعة انواع الاول الحروف الجارة
وانما سميت جارة لانها تعمل اعراب الجر وقيل لانها تجر معاني
الافعال الى الاسماء وقد وضعت الجارة على ان تفضي
وتصل بمعاني الافعال المستفادة من الفاظ الافعال او من
الفاظ ما يشابهها او ما هي بمعانيها الى الاسماء والافضاء
هو الوصول والباء للتعدية والمراد من ايصال الفعل الى الاسم
تعديته اليه بحيث يكون المجرور معمولا له لذلك الفعل فيكون
منصوب المحل فمنها اي فمن الجارة من لابتداء الغاية في
المكان والمراد من الغاية جميع المسافة لا النهاية اذ لا معنى لابتداء
النهاية ومعنى الابتداء ان يكون للفعل المتعدي بها امتداد
كالسير والمشي او يكون اصلا له ويكون ابتداء ذلك الامتداد
من مجرور من نحو سرت من البصرة فان للسير امتدادا ابتداؤه
من البصرة ونحو خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو بقليل
من خطوة لكنه اصل لما له ابتداء ويعرف من الابتدائية بان

يحسن

وف الجاره

يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فايدتها نحو قولك اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه فهي لابتداء يعني
الانتهاء ونحو وان حديثا منك لو تعلمينه جنى النحل في البان
عوذ مطافل العوذ الحديثات النتاج من الظباء والابل
والخيل واحدها عايذ والمطافل جمع المطفل وهي ظبية معها
طفلها وهي قريبة عهد بالنتاج قال المص تقول هي عايذ بين
العوذ وذلك اذا انقضى من ولادتها عشرة ايام او خمسة
عشر يوما ثم هي مطفل بعد وعلى هذا فاجراء المطافل على
العوذ من باب تسمية الشيء بما يؤول اليه ونحو قوله
تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم
فيه مستعار من المكان في غيره حين قوله ونحو وان حديثا
فان من في قوله منك اي حاصل منك دخل على غير المكان
كانه جعل المخاطبة مكانا انفصل منه الحديث قال الشيخ
الرضي ان من للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان
المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب
من زيد الى عمرو فعلى هذا لا يكون استعمال من في البيت على
سبيل الاستعارة وكذا في الاية فان التاسيس ليس له امتدادا
ولا هو اصل لما له امتداد حتى يكون من لابتداء الغاية وانما
هو حدث واقع بعد من فيكون من في الاية بمعنى في كما في
كنت من قدامك وكذا من في قوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة
بمعنى في وعند الكوفيين يجوز استعمال من لابتداء الغاية في

ماجاءني من احد وماجاءني في احد سواء في التنصيص على العموم وقوله يرجع اليه
اي الى لابتداء الغاية ترجيح قوله وكونها للتبعيض الا يرى ان قولك اخذت
من الدراهم يدل على ان الدراهم موضع الاخذ كان قولك خرجت من
يوذن بان البصرة منشأ الخروج وكذلك اعتبروا الابتداء في غيرها التبعيض من
المعاني المذكورة فمعنى ماجاءني من احد ماجاءني من احد الى مالا يتناهي ولا
تزاد من الا في النفي بشرط دخولها على النكرة نحو قوله تعالى مالكم من اله
غيري ومايجري مجراه كالنهي نحو لا تضرب من احد والاستفهام نحو هل
من خالق غير الله عند سيبويه لان زيادتها في النفي تفيد معنى التاكيد
على ماذكرنا من التاويل من ان معنى ماجاءني من احد ماجاءني من احد الى
مالا يتناهي بخلاف الاثبات لان الاثبات لواحد لا يوجب الاثبات للكل
بخلاف النفي على ما عرفت تحقيق ذلك خلافا للاخفش واستدل بقوله تعالى
يغفر لكم ذنوبكم لان الذنوب كلها ليست بمغفورة بدليل قوله تعالى ان
الله لا يغفر ان يشرك به قال ابن مالك وقول الاخفش اقوى لثبوت
السماع بذلك نثرا ونظما فمن النثر قوله تعالى ولقد جاءك من نبا
المرسلين وقوله ويحلون فيها من اساور وقوله ويكفر عنكم من سياتكم وقول
الجبر لما بلغت امام المنزل قلت لهم قد كان من طول ادلاجي وتهجيري
اراد قد كان طول ادلاجي وتهجيري وقد تكون من للقسم كالباء مكسورة
الميم ومضمومتها ولا تدخل الا على لفظ الرب نحو من ربي لافعلن فيهم
جعلهما منقوصتين عن يمين وايمن كسيبويه فانه جعلهما حرفي جر كالباء وزعم
الكوفيون ان من التسمية المكسورة الميم منقوصة عن يمين والمضمومة
الميم منقوصة عن ايمن والى لانتهائها اي لانتهاء الغاية في المكا ن

الزمان والظاهر انه لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل وصمت
من اول الشهر الى آخره قال ابن مالك ومجيئها لابتداء الغاية
في الزمان مختلف فيه وقول من اجاز ذلك هو الصحيح الموافق
لاستعمال العرب وكونها اي كون من للتبعيض ويعرف بان يكون
هناك شيء ظاهر او مقدر وهو بعض المجرور بمن كما في نحو اخذت
من الدراهم اي من الدراهم شيئا وفي عندي عشرون درهما اي
من الدراهم فان كان المراد دراهم معينة اكثر من عشرين فمن
مبعضة لان العشرين بعضها وان كان المراد منها جنس الدراهم
فمن مبينة لصحة اطلاق المجرور على العشرين وغيره وكونها
للتبيين ويعرف بان يكون قبلها او بعدها مبهم يصلح ان يكون
المجرور تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على المبهم في نحو خاتم
من فضة وفاجتنبوا الرجس من الاوثان بخلاف المبعضة فانها وان
كان المجرور بها صالحا لان يكون تفسيرا للمبهم لكن لا يصلح اطلاقها
عليه لان ذلك المبهم بعض المجرور بمن المبعضة ولا يصلح اطلاق الكل على
الجزء وكونها للبدل في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة
ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها وكونها للتجريد في لقيت من زيد
اسدا كانه جرد عن جميع الصفات الا عن صفة الاسدية وكونها
للاستغراق والتنصيص على العموم في ماجاءني من رجل فانه لولا من لكان
احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ماجاءني رجل واحد من قال ماجاءني
رجل بل رجلان وكونها مزيدة لمجرد التاكيد لا للتنصيص على الاستغراق في
من احد اي اذا كان مجرورها من الاسماء المقصودة على العموم كاحد وديار قال

ذلك

على حذف مضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا

بل جاءني رجلان او اكثر فكذلك ماجاءني من رجل فانه لا يحتمل له غير الاستغراق والعموم وكذلك يحلى من

والزمان ومغيرهما نحو خرجت الى السوق واتموا الصيام الى الليل وتعلق الكر كانه جعل
المجالب مكانا ينتهي اليه وكونها للمصاحبة بمعنى مع في ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم راجع اليه اي الى الانتهاء اذ المعنى لا تضيفوها الى اموالكم وحتى
في معناها اي بمعنى الى وقد يجيء بمعنى كي اذا كانت داخلة على فعل ماول
بالمصدر لكن بينهما فرق قد اشار اليها بقوله الا ان مجرورها آخر جزء حتما
ولا يقصد بها نداؤها واضعفها كما يقصد ذلك في حق العاطفة من الشيء
او ما يلاقي آخر جزء منه اي ان حتى مختصة بالغاية المضروبة للشيء ولما كان
الغرض من الفعل المتعدي بها ان ينقضي شيئا فشيئا حتى ياتي عليه وجب ان
يكون مجرورها آخر جزء او ما يلاقيه والا انتفى الغرض وحكم العاطفة كذلك
فيما كان آخر جزء دون ملاقيه وانما كان كذلك لان اصلها ان
يكون جارة وانما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو العاطفة في
المعنى وهو ثبوت الحكم لما قبلها وما بعدها فلما استعملت على خلاف
الاصل استعملت في اظهر معنييها وهذا هو الفائدة في ذكر ما يلاقي في
آخر الجزء ههنا وتركه في العاطفة قبل نحو اكلت السمكة حتى راسها
ونمت البارحة حتى الصباح فان الراس وهو آخر جزء من السمكة هي
الغاية التي بها ينتهي السمكة كما ان الصباح وهو ما يلاقي آخر جزء من
البارحة هو غاية انتهاء الليل بخلاف الى فانها تستعمل في كل غاية نحو
اكلت السمكة الى نصفها فقد انتهى الاكل عند بلوغ النصف والنصف
ليس بالغاية المضروبة للسمكة في نفس الامر والا ان ما بعدها اي
ما بعد حتى يدخل فيما قبلها اي في حكمه سواء كان جزءا مما قبلها او ملاقي
آخر جزء بخلاف الى فانه لا يجب فيها ذلك كقوله تعالى فاتموا الصيام

الى الليل هذا على قول جار الله قال في تسليق السمكة والبارحة فقد اكل الراس
ونيم الصباح واجاز ابن مالك الدخول وعدمه مطلقا وفصل بعضهم فقال
الجزء داخل في حكم الكل والملاقي غير داخل ولا يدخل حتى المضمر اكتفاء
بالى فانها لكونها اشد تمكنا من حتى تدخل المظهر والمضمر والمبرد اجاز
دخولها على المضمر اذا كانت عاطفة لا جارة نحو جاؤني القوم حتى انت
ولا تستعمل ظرفا على الاستقرار وانما تستعمل ظرفا لغوا كما في المثالين الا
في نحو كان سيري حتى ادخلها حتى مع ما بعدها ظرف مستقر في محل النصب
على انها خبر كان وتكون حتى عاطفة بخلاف الى فانها لا تكون عاطفة
ومبتدأ وتستانف بعدها اي بعد حتى الكلام بخلاف الى وحينئذ تدخل
على الفعل والاسم وفائدته التحقير كقوله فما عجبا حتى كليب تسبني
او التعظيم نحو فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل
نحو سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان واعلم
انه يلزم في الجملة الاسمية التي تقع بعد حتى ان يكون خبر المبتدا فيها من
جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ليفيد التحقير او
التعظيم وقوله ما يقدن بارسان موضوع موضع تكل اي الجياد تكل من تعب
السير وتضعف حتى تقاد بالارسان والباء للالصاق وهو تعلق احد
المعنيين الى الاخر اما مكملة للفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرا في
نحو مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان
يقرب منه زيد فالمرور تقتضي متعلقا والباء يكمل ذلك الاقتضاء وبه
داء اي التصق به ومازجه ومنه اقسمت بالله فان الاول قسم وحقيقتها
الصاق فعل القسم بالاسم المقسم به ويجيء تلك اخرى في قسما واستعطافا

اما الكتبيل نظرا لان القسم يكون باحد واما الحاق فهو اكمل تلصق القسم باسم الله وانما فصلها قبله لان القسم لا يتصور فيه الالصاق بذات الله تع كما الصق الدار بذات زيد بل الالصاق باسمه تع حاشية

فان الباء فيه للقسم والثاني استعطاف وان كان على صورة القسم ولا تكون باء
الالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان يكون الكلام خبرا في الاصل و
واما عدم كونها للتعدية فلما مر ذا من انه حرف جر لافضاء الفعل ومعناه
الى الاسم ومع ان الباء في الاقسام الباقية للتعدية ايضا لان معنى التعدية
المطلقة ان يغير الحرف المعدي معنى الفعل كالمثال وهذا المعنى يختص بالباء
من بين حروف الجر ويختص بهذا القسم من اقسام معانيها نحو ذهبت به اي
اذهبته ولا تكون الباء التي للتعدية مع مجرورها ايضا ظرفا مستقرا على
ما ذكر ويوضح ذلك اي علم كون باء التعدية مستقرا قوله ديار التي
كادت ونحن على منى تحل بنا لولا نجاء الركائب فان الباء تعين ان تكون للتعدية
غير مستقر لان المعنى كادت تحلنا تحللا ولو كانت ظرفا مستقرا لكان
المعنى تحل حال كونها ملتبسة بنا وهذا ليس بمراد بخلاف قولك خرجت
بزيد فانه يجوز ان يكون اخرجت زيدا فيكون لغوا فذلك في قوله ومع
ذلك اشارة الى علم كون باء التعدية مستقرا الا الى كون الباء للتعدية
كما قال الشارح وللبدل والتجريد نحو اعتضت بهذا الثوب خيرا منه وعتقت
هذا بذاك ولقيت بزيد بحرا اي لقيت برؤيته بحرا وللمصاحبة اي بمعنى مع
نحو رجع بخفي حنين وتسمى الحال لان المعنى رجع والحال ان معه خفيه
وهذا مثل في الخيبة بعد طول الغيبة واصله ان حنينا اسكاف ساومه
اعرابي بخفين فاختلفا حتى اغضبه فاراد حنين غيظه فلما ارتحل طرح
حنين احد خفيه في طريقه والاخر في موضع اخر فلما مر باحدهما قال
ما اشبه هذا الخف بخف حنين ولو كان معه الاخر لاخذته ومضى فلما
انتهى الى الاخر ندم على تركه الاول فرجع في طلب الاول وقد كمن له

المعنى خرجت ملتبسا بزيد يكون مستقرا ويجوز ان يكون

حنين فذهب براحلته وما عليها فاقبل الاعرابي وليس معه الا الخفان فالواو
باء المصاحبة مع مجرورها الا مستقرا اذ تقدير اشتريت الدار بالاتها اشتريتها
كائنة معها الا انها لا عاداة ولا مانع من الالغاء اي الغاء باء المصاحبة أ
جعلها لغوا عندي قال المص اذ اقلت اشتريت الفرس بسرجه جاز ان يتعلق الباء
باشتريت على جهة المصاحبة كما في كتبت بالقلم فان وجه التعلق مختلفة
بمعنى عن نحو سالت به اي عنه قال تعالى سأل سائل بعذاب واقع وبمعنى في نحو فلان
بالبلد اي فيه وتكون الباء مزيدة في الرفع في كل ما كان فاعلا لكفى نحو كفى بالله
وفي النصب في ليس زيد بقائم وفي الجر عند بعضهم نحو فاصبحن لا يسألنه
بما به اصعدت في علو الهوى ام تصوبا صعدت في الجبل تصعيدا او صعدت في السلم
صعودا وفي علو الهوى في اعلاه وتصوب تنزل واعلم ان زيادتها في الخبر في
النفي بليس وما في الاستفهام بهل قياس فلا يقال ازيد بقائم كما لا يقال
في ان النافية ان زيد بقائم وقد اضمرت الباء مع لفظ الله في القسم كثيرا
ومع غيره قليلا وابقي مجرورها على اعرابه كما في الله لافعلن وفي قول رؤبة
خير لمن قال له كيف اصبحت التقدير بالله لافعلن وبخير اصبحت فاضمر الباء
وابقي المجرور على اعرابه وقد يحذف الباء وينصب مجرورها بفعل القسم نحو الله
لافعلن والواو للقسم مبدلة من الباء وانما ابدلت الواو منها لما بينهما من التناسب
لفظا لكونهما شفويتين ولان الواو للجمع والالصاق كالباء ولا تدخل الواو
المضمر فلا يقال وك كما يقال بك وكذلك لا يستعمل فعل القسم معها فلا يقال اقسمت والله
ولا تستعمل في قسم السؤال ايضا فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني
وذلك لكونها فرعا على الباء وبدلا منها فانحطت بهذه الشروط الثلثة حطا
لها من رتبة اصلها والتاء بدل منها اي من الواو كما في وراث وتراث وتخمة

التاء مع الشروط الثلثة المذكورة في الواو بالله اي بلفظ الله تعالى تالله وحكى
الاخفش ترب الكعبة ولا يظهر الفعل معهما اي مع الواو والتاء كما عرفت والميم
في م الله للقسم حال كونها مكسورة فمن لم يجعلها منقوصة من ايمن يجعلها
بدلا من الواو كالتاء لكون الميم شفهية كالواو وحكمها اي حكم الميم حكم التاء
في اختصاصها بلفظ الله مع الشروط الثلثة الا انها اي ان الميم لا يستعمل
للتعجب بخلاف التاء في تالله يبقى على الايام مبتقل جون السراة رباع سنه
غرد ابتقل الحمار وتبقل اي رعى البقل والجون الاسود وهو من الاضداد
وسراة كل شيء ظهره ووسطه والجمع سروات في الصحاح تعالى الذي يلقي
رباعيته رباع مثل ثمان فاذا نصبت اتممت قلت ركبت برذونا رباعيا وغرد
الطائر فهو غرد من التغريد وهو التصويت اي تالله لا يبقى على الايام الحمار
الموصوف بهذه الصفات بل يدركه الموت وفيه معنى التعجب وامام الله
مضمومة فانها منقوصة من بضم الميم او منقوصة ايمن لعدم صحة وقوع
الضمة في الحروف البسائط يعني ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والتاء
فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها
على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولامه لموافقة معمولها فلو كانت الميم المضمومة
غير منقوصة بل موضوعة على الضم لزم ان يكون الكلمة الموضوعة على حرف
واحد مضمومة وهي غير موجود في كلامهم وقيل ان المضمومة ايضا موضوعة
بدلا من الواو كالمكسورة واللام للاختصاص بالملكية وبغيرها مكملة
للفعل نحو شكرت لزيد فان معنى الشكر يقتضي متعلقا يكمله والمال لزيد
والجل للفرس وللقصد الى تحصيل شيء نحو جئته للانتفاع به وللعاقبة
نحو لزم الشر لشقوته ولدوا للموت وهي فرع على الاختصاص كان لزم الشر

لشقوته ولدوا للموت وللعلة نحو فررت للخوف وهي راجعة الى الاختصاص
اذ الفرار مختص بالخوف والفرق بين التي للقصد وبين التي للعلة ان
الاولى للغاية الغائية والثاني للعلة الفاعلية وقد جاءت اللام للقسم
مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام التي
يستحق التعجب منها فلا يقال لله لقد قام زيد وتكون اللام مزيدة في
النصب نحو ردف لكم اي ردفكم لان ردف يتعدى بنفسه واما اللام
الداخلة على المعمول المتقدم على الفعل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون فقد
قال عبد القاهر الاجود فيه ان لا يكون زائدة ويكون مكملة للفعل
مناصرا له على العمل لان المعمول اذا تقدم عليه ضعف عمل الفعل فيه
وفي يا لزيد لان اصله يا ال زيد فاللام زائدة وعند سيبويه غير زائدة
بل معدية لادعوا المقدر لضعفه بالاضمار وعند المبرد معدية بحرف
النداء القائم مقامه فمن لا يحمله على يا ال زيد واما من يحمله على ذلك
فيكون اللام غير جارة بل منقوصة من آل وتكون مزيدة مع الجر في قوله
يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا اي يا بؤس الحرب فاللام
زائدة في المجرور وفي ابا لك على ما ذكره من ان اللام مزيدة مقحمة قضاء
لحق المنفي وقد اضمرت اللام في لاه ابوك اصله لله ابوك فحذفت لام
الجر لكثرة الاستعمال وقيل لام التعريف وبني لتضمن الحرف وقال الخليل
انه مجرور باللام المقدرة وفي للظرفية المحققة او تقديرا نحو المال في
الكيس ونظرت في الكتاب فان الكتاب مشتمل على النظر اشتمال الظرف
على المظروف وقالوا انها بمعنى على في ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على
جذوعه مجاز الاصل وهو كونها للظرفية على ضرب من الاستعانة قال

جار الله قولهم انها بمعنى على في قوله تعالى في جذوع النخل محمول على الظاهر والحقيقة
انها باقية على اصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه و
التحقيق فيه ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء فهو موضع في وكل ما كان فيه
معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع على نحو زيد على السطح وكل ما
كان فيه معنى الاستقرار والاستعلاء فهو صالح لهما نحو قوله تعالى حتى
اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك

كي

وكي للغرض والتعليل نحو كيمه عند البصريين فانها حرف جر دخلت على ما
الاستفهامية كدخول اللام التي بمعناها والهاء للسكت كما في لمه ولا تدخل
كي الجارة على قول البصريين الا على ما الاستفهامية واما اذا دخلت على
الفعل المضارع المنصوب نحو جئتك كي تكرمني فيحتمل عندهم ان تكون ناصبة
بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام منصوبة بعدها ان وعند الكوفيين
انها في جميع استعمالها حرف ناصبة ويستدلون في كيمه بان الفعل المنصوب
بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيمه اي لفعل
ماذا قال جار الله في المفصل وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب قال ابن
الحاجب في شرحه تقريبه من الصواب متوقف على ثبوت امرين ولم يثبتا
نصب ما الاستفهامية متأخرة عن الفعل لانهم يقدرون بكي افعل ماذا مع
انه لا ينتصب الا مقدمة عليه والثاني انه يكون ناصبا حذف فعله ولم يثبت
ذلك ولو قلت لقائل اتضرب زيدا لن زيدا لم يجز اقول يمكن دفع اما الاول
بان المقدر كالمعدوم فيجوز ان يجعل في التقدير مؤخرا وان لم يجز انتصابها
في اللفظ مؤخرا على انا نقول لم لا يجوز بقاء حرف الناصب وحذف الفعل
المنصوب كما يجوز بقاء الحرف الجازم وحذف الفعل المجزوم في قولك خرجت

ولما اي

رب

ولما اي ولما يخرج ورب للتقليل في اصل الوضع تقول في جواب من قال ما
لقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم
شيئا وان كان قليلا وتختص رب بالنكرة لانها علامة القلة وانما يحتاج
الى العلامة في المحتمل حتى يصير بالعلامة نصا في احد المحتملات وهو النكرة
المحتملة للقلة والكثرة بخلاف المعرفة فانها اما دالة على القلة وحدها كالمفرد

جمع المعرف

والمثنى واما دالة على الكثرة وحدها كالجمع ظاهرة كانت النكرة نحو رب
رجل او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين واجاز
الجزولي سيبويه رب رجل وغلامه منطلقين لكونه مقدرا او غلام له فيكون
غلام نكرة وقد عرفت ذلك من انه انما يجوز ذلك لان الضمير في غلامه
نكرة فلا حاجة الى هذا التقدير بخلاف رب رجل وزيد لان زيدا معرفة
والنكرة الظاهرة يلزمها الوصف بمفرد نحو رب رجل كريم او جملة نحو
رب رجل ابوه منطلق لتحقيق التقليل لان الشيء موصوفا اقل منه
غير موصوف وقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك
ورب قتل عار اي رب قتل عار فان رب نكرة غير موصوفة فاجاب عنه بقوله
فعلى تقدير هو عار فيكون هو مبتداء وعار خبره والجملة صفة للنكرة ولا
يتاخر رب عن الفعل المسلطة هي اي رب اياه اي الفعل على الاسم و
المراد بالتسليط ان الفعل لا يعمل في الاسم الا بواسطة رب كما في باقي
حروف الجر المسلطة الفعل على الاسم عن الفعل نحو جلست على البساط
وانما لا يتاخر لانها لانشاء التقليل ولها صدر الكلام او لتضمنها معنى
النفي الذي له صدر الكلام وفهم الشارح من قوله المسلطة انه [illegible] تتمة
تعليل لعدم جواز التاخير وبنى على فهمه ما بنى وليس كذلك لانه انما

الى تعليل جاز تأخير باقي حرف الجر ليكون ذلك داعيا للنفس الى طلب تعليل
عدم جواز التلفظ في رب ويجي هذا الفعل محذوفا في الاكثر لدلالة
الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل يفهم منه ان تقدير الكلام رب
رجل ادركت فحذف للعلم به كما حذف مع الباء في بسم الله والمعنى
ابتدأت بسم الله ويلزمه اي الفعل المقدر لانه لتعليل ما ثبت قال المص
لانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل
ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل وانما يعلمه الله فلهذا ورد
في الكتاب العزيز بلفظ المضارع ونحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
متأول لان الفعل ليس بماض وتاويله بان ما اخبر الله عنه فيما يستقبل
لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل واذا كان كذلك كان
يود بمنزلة ود والنكرة المفهمة يلزمها التفسير بنكرة منصوبة وهنا
الضمير عند البصريين مجهول يرمى به من غير قصد الى ظاهر يقصد
ثم يميز لابهامه كما في نعم رجلا ولذلك لا يكون هذا الضمير عندهم الا
مفردا مذكرا وان كان مميزه مثنى او جمعا او مؤنثا وعند الكوفيين يعين
راجع الى مذكور كان قائلا قال هل من رجل فقيل له ربه رجلا ولذلك
يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث عندهم على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم
رجالا وتكف رب بما الكافة ولا يكون لها حينئذ محل من الاعراب لكونها
بمعنى قلما وبمعنى حرف النفي الداخل على الجملة ورب اعملت مع ما ويكون
ما حينئذ زائدة لا كافة نحو ربما ضربة بسيف صقيل دون بصرى
وطعنة نجلاء ويستعمل من مكفوفة بما بمعناها اي بمعنى رب نحو اني
لمما اشكل قال المبرد اريد لربما اشكل وانشد المبرد وانا لمما اضرب

في موضع بين هكذا وقع في الرضي

الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم وضمت رب بعد الواو كثيرا
في الشعر لا في النثر والعمل لها اي لرب المضمرة دون الواو فان الواو للعطف
فان كان قبل الواو ما يصح العطف عليه فكونها للعطف ظاهر وان لم يكن
قبلها شي كما كانت في اول القصيدة والرجز يقدر معطوف عليه كقوله
وقاتم الاعماق كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق خلافا
للكوفيين والمبرد فانهم قالوا ان الواو وكانت حرف عطف لكن لما صارت
بمعنى رب وقائمة مقامها وزال عنها معنى العطف عملت بنفسها عمل الجر و
قد يجي الاضمار اي اضمار رب بعد الفاء نحو فمثلك حبلى قد طرقت
ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب امرأة حبلى وذات
رضاع قد اتيتها ليلا فشغلتها عن ولدها الذي علقت عليه العوذ
وقد اتى عليه حول كامل والتمائم جمع تميمة وهي عوذة تعلق
على الانسان وقيل هي خرزة وقد يجي الاضمار بعد بل في قوله بل
بلد ذي صعد واصباب الصعد جمع الصعود وهو المرتفع من الارض
خلاف الهبوط والاصباب جمع الصبب وهو ما انحدر من الارض اي رب
مفازة ذات ارتفاع وانخفاض واعلم انه لا خلاف بينهم ان العمل ليس
للفاء وبل بل لرب المضمرة واما اضمار رب بعد هذه الاحرف نحو
رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة من جلله فشاذ في
الشعر ايضا وعند الاخفش والكوفيين هي اي رب اسم مرفوع المحل بالا
ولا خبر له كما لا خبر لقولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد على المختار وعند
البصريين انه حرف جر لاشتماله لانه حرف الجر معها اي مع رب وهو
التعدية بمعنى العام وهي افضاء الفعل الى المفعول بواسطة حرف الجر

ابتداء

على معنى انه لولا الحرف لم يفض الفعل اليه وانتفاء اللازم يدل على
انتفاء الملزوم وانما قلنا ان اللازم منتف لان اكرمت في رب رجل
كريم اكرمت متعد بنفسه قال الشارح وفيه نظر اما اولا فلان
حروف الجر ليست كلها معدية واما ثانيا فلان انتفاء اللازم ممنوع
بالدفع بان تاكيدا للفعل في ليست
لانه قد ذكر ان رب هي المسلطة للفعل على الاسم ولا معنى للتعدية
الا هذا اقول على ما فسرنا التعدية به من المعنى العام اندفع نظره في
منع الملازمة والعجب منه كل العجب انه قال ولا معنى للتعدية الا هذا
اي التسليط ومنع وجوده في جميع حروف الجر وكذلك يندفع نظره
في منع انتفاء اللازم لان تسليط رب للفعل على الاسم انما ذكره المص
لا الاخفش في قوله المسلطة هي اياه على الاسم وقوله لا يكون حجة
على الاخفش على انا نرى انه لا تسليط ههنا حقيقة بواسطة رب
واجاب المص عن هذه الحجة بانها حرف جر وقع في الكلام على حد من
اذا كانت لاستغراق الجنس كقولك ما جاءني من رجل فكما انها مبنية
لاستغراق الجنس وان لم تكن قد اوصلت فعلا الى اسم كذلك رب
تكون مبنية معنى التقليل وان لم توصل فعلا الى اسم وفيه نظر وقال
صاحب المغني في الجواب ان الفعل المتاخر عن المعمول يضعف عن العمل
فيه ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب فيعمل بحرف الجر كقوله
تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وفيه نظر لان الضعيف عن العمل انما
يعمل عادة باللام التي تفيد اختصاص مضمونه بالمعمول فلا يستنكر
عمله فيه نحو لزيد ضربت وما انا ضارب لزيد ولكنها اي لكون رب
في مقابلة كم الخبرية لانها باعتبار اصل الوضع للتقليل فمعنى رب

رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس
وكم الخبرية اسم فكذا مقابلها والظاهر الاقوى هو مذهب الاخفش
والكوفيين لما ذكر من الدليلين ولانه لو كانت حرف جر لما جاز ان
يقال رب رجل كريم اكرمته كما لا يقال لزيد ضربته لان الفعل لا
يتعدى الى منصوبه بحرف الجر والى ضميره معا وقال البصريون انها لو كا
اسما لانجرت بحرف الجر وبالاضافة كما انجر كم بهما وفي الملازمة نظر
ويستعمل رب للتكثير حتى صارت فيه كالحقيقة ووجه ذلك ان
المادح بها يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها قليل
الكاف بالنسبة الى الممدوح بها والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو فانه
تعين كون الكاف حرفا لان صلة الموصول انما يكون جملة اذا جعلت
الكاف حرفا ولا يجوز ان يجعل بمعنى المثل ويكون المبتدا محذوفا
اي الذي هو مثل زيد لان حذف صدر الصلة في غاية القلة واستعمال
مثل الذي كزيد شايع كثير فلا يكون اسما او الذي كان كزيد يجوز
فيه ان يكون الكاف حرفا وان يكون اسما ويستعمل الكاف للقران في
الوقوع اذا الحقت ما الكافة بها نحو كما حضر زيد قام عمرو اي قارن
القيام والحضور في الوقوع وقيل انها في قوله تعالى رب ارحمهما كما
ربياني صغيرا لتاكيد الوجود لا القران في الوجود لان التربية واقعة
من الوالدين والرحمة لهما مطلوب وقوعها لقوله رب ارحمهما فالكاف
لتاكيد وجود الرحمة اي اوجد رحمتهما كما اوجدا تربيتهما الي ايجادا
محققا في الزمان الماضي ويجوز ان يكون الكاف فيه تشبيه مضمون
الجملة بمضمون الجملة كما في قوله تعالى فاجعل لنا الها كما لهم آلهة وقد

يجيء كما بمعنى لعل قال رؤبة لا تشتم الناس كما لا تُشتم اي لعلنا
لا تشتم فيكون للكاف الملحقة بها ما الكافة ثلثة معان ويكون
الكاف مزيدة في المنصوب عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شيء
اذ التقدير ليس مثله شيء وقيل المثل صلة وزائدة لا الكاف لكن
زيادة الكاف اولى من زيادته لان زيادة ما هو على حرف اولى
ولا سيما اذا كان حرفا ويحتمل ان لا يكون واحد منهما من الكاف
والمثل صلة وسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية وهي
الانتقال من اللازم الى الملزوم فانك نفيت ان يكون لمثل الله
مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان لمثل الله مثل لكان الله مثل مثله
كما في قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وذلك لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم ولو اجتمع كافان نحو وصاليات ككما يؤثفين جعل
ان تكون الكاف الثانية تاكيدا للاولى لا زائدة ويجوز ان يكون
احدهما زائدة وتكون مزيدة في الجر عند دخول مثل عليها نحو فصيروا
مثل كعصف ماكول اي كزرع اكل حبه وبقي تبنه ويحتمل ان لا
تكون الكاف مزيدة بان يجعل مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه عصف
الظاهر كما في قوله يا تيم تيم عدي وتكون الكاف لتاكيد معنى
المثل كانه قال مثل عصف كعصف وتكون مزيدة في المرفوع نحو عندي
كزادها عند بعضهم وليس بذاك الذي قال ذلك البعض من زيادة
الكاف في المرفوع وهو ذا والاعجاز عندي زادها بمعنى كزا
وقال بعضهم ان الكاف مرفوعة المحل على الابتداء بدليل قولهم
ان كزادها مالك برفع مالك والاولى ان يقول ان كزا مركب

جعل ككلمة واحدة بمعنى كم واذيل عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة
وقد يكون اسما وتعين اسميتها بدخول عن عليها نحو يضحكن عن
كالبرد المنهم اي عن ثغر مثل البرد الذي ينقضب للطافته ولا
تدخل الكاف المضمر كراهة اجتماع الكافين في خطاب المضمر نحو
كك فطرد المنع في الكل واستغناء عنها بالمثل وقد يدخل في
السعة على المرفوع نحو انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها
عليه نظرا الى ما جاء في الشعر نحو قول العجاج فانصعن منه
سننا او هربا نحى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا
ذات اليمين غير ما ان ينكبا شاذ لدخول الكاف على ضمير المؤنث
وهو قوله كها والذنابات موضع بعينه والكثب القرب وام اوعال
هضبة ونكب عن الطريق ينكب نكوبا اي عدل يصف حمار وحش
وقد هرب باتنه من صائد رماها والضمير في نحى عائد الى الحمار
اي انه مضى في عدوه ناحية من الذنابات فكانه تجاهل عن طريقه
ام اوعال عن يمينه بالقرب من الموضع الذي علا فيه كها اي
كالذنابات او اقرب اليه عن يمينه مثل الذنابات عن شماله
يعني ان ينكبا يريد فيما عن يمينه وشماله ومقدار ما بين كلي الموضعين
وبين طريقه واحدا الا انه يجوز في عدوه فيصير الذنابات ان
مال اليها في العدو اقرب من ام اوعال وان مال في العدو الى
ام اوعال صارت اقرب اليه من الذنابات وام اوعال معطوف
على الذنابات ويجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء وخبره قوله كها
ويتصل بها اي بالكاف ما كافة وقد عرفت معاني الكاف الثلثة

مع اتصال ما الكافة بها واعلم انه لا تقتضي الكاف المكفوفة بما عن
العمل متعلقا لان حروف الجر انما تطلب المتعلق لكون المجرور
مفعولا حقيقة فاذا لم تجر لا يكون هناك مفعولا فلا تطلب فعلا
وعلى للاستعلاء اما حقيقة واما مجازا نحو اشرفت عليه وعليه دين
كانه يحمل عليه بثقل الدين على عنقه او على ظهره وكم تها بمعنى
مع نحو فلان على جلالته يبخل كذا اي معها راجع الى الاستعلاء
كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لما يركب به ويكون على اسما اذا
كانت مجرورة المحل بمن في نحو قوله غدت من عليه بعد ما تم
ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل الظمؤ الاسم من ظمئ
ظمأ وتصل الشيء يصل صليلا اي صوت وجاءت الخيل
تصل عطشا وذلك اذا سمعت لاجوافها صليلا اي صوتا وعن
للبعد والمجاوزة اي لبعد شيء عن مجرورها بسبب احداث مصدر
الفعل المعدى بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن
القوس بسبب الرمي ونحو اطعمه عن الجوع اي بعد عنه
بسبب الاطعام وهذا الحديث عن فلان اي منقول عنه ولما
اي ولكون عن للبعد فسرت عن ببعد في قوله تعالى طبقا عن
طبق اي طبقا بعد طبق قال بعضهم ان عن بمعنى بعد
والاولى ان نقول انها باقية على معناها ويكون طبقا متجاوزا
في الشدة ما بعده وقوله عن طبق صفة طبقا والمراد منه التكثير
والتكثير لا التثنية اذ ليس المراد طبقين فقط وانما اقتصر على
اقل مراتب التكثير وهو الاثنان للتخفيف وقد يكون عن اسما

اذا

اذا كانت مجرورة المحل بمن في نحو هو جاءت من بلاد ياجوج من
عن يمين الخط او سماهيج في الصحاح سماهيج جزيرة في البحر تدعى
بالفارسية ماش ماهي عربتها العرب وهذا علم انه اذا انجر ما بعد
مذ ومنذ فالاكثر على انهما حرفا جر وقال بعض البصريين انهما اسمان
وما بعدهما مجرور باضافتهما اليه نحو مذ كم سفرت منذ ههنا حرف جر
لايصال الفعل الى كم كالباء في بكم رجل مررت كانه قيل امذ عشرين
ام ثلثين ومما يدل على كون مذ حرفا قولهم انت عندنا مذ الليلة لان
المعنى انت استقررت عندنا مذ الليلة فمذ قد اوصل الاستقرار
الى الليلة كما ان في كذلك في انت عندنا في الليلة واذا كانت مذ
حرفا كانت لابتداء الغاية في الزمان كما ان من لابتداء الغاية
في المكان الا ترى انك اذا قلت خرجت مذ يوم الجمعة كان المعنى
الخروج ابتداؤه اول وقته يوم الجمعة كما انك اذا قلت خرجت من
البصرة دل على ان البصرة اول مكان الخروج ولا تدخل مذ المضمر
بالاستقراء وقد تكسر ميمها اي ميم مذ والظاهر من هذا الكلام
ان الكسر لميم مذ دون منذ وليس كذلك لان بني سليم يكسرون
ميمها جميعا على ما نقل ابن مالك والشيخ الرضي عنهم ومنذ في
معناها اي في معنى مذ في انها لابتداء الغاية في الزمان الا ان
المبرد تدخلهما على المضمر يدل هذا الكلام تصريحا على ان المبرد انما
يدخل منذ دون مذ على المضمر وليس كذلك لان المبرد يدخلهما
جميعا على المضمر قال ابن السراج وقال ابو العباس والنحويون المنسوبون
الى حقيقة النحو مجمعون على ان مذ لا يضاف الى المضمر ولا منذ لانهما

جبال
هكذا وقع في
الصحاح

على

عن

مذ

منذ

يومُ الجمعة ما رايتُه منذ فيمن جعلها حرفا ولا منذ هو فيمن جعلها اسمًا
قال ولا ادرى ذلك الا جائزا وانما ابنا هذا كما ابنا مثله في قولك
ذى وحتى وكاف التشبيه هذا آخر كلام ابن السراج فعلى هذا الى
قال بهذه العبارة ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان ولانتهاء
المضى وقد تكسر سيما الا ان المبتدئ بدخلهما على المضى لكان
اولى لما ذكرنا هنا مع ان الاغلب على منذ ان تكون اسمًا لانها
منقوصة وانما يكون النقص في الاغلب في الاسماء والافعال
ففي جعله منذ في الحرفية اصلا والحاق مذ بها منها على ما يفهم من
كلامه نظر آخر ومنذ ومذ يكونان اسمين بمعنى اول المدة اي اول
مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا كما يكونان حرفين بمعناه
فليهما المفرد المعرفة لتقدير وقوعه اي وقوع المفرد المعرفة
في جواب متى لانه يقال متى خرجت فتقول مذ يومُ الجمعة اي
اول مدة الخروج يوم الجمعة واعلم انه اذا اريد بهما اول المدة
ليس بواجب ان يكون الواقع بعدهما مفردا معرفة نحو ما رايته مذ
يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة
او مثنى معرفة نحو ما رايته مُذ اليومان اللذان عاشَّ تنافيه اذا
لم يكن العدد مرادا او يكون معناه من اول هذين اليومين الى وقتنا
هذا او نكرة موصوفة نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه ويكونان اسمين
بمعنى جميعها اي جميع مدة ذلك الفعل من اولها الى آخرها فليهما المفرد
النكرة الدالة على العدد لتقدير وقوعه في جواب كم معنى كلامه انه لا
يجب ان يليهما المعرفة وانما يجب ان يليهما الزمان الذي فيه معنى العدد

وانما الواجب ان يلحقهما من الزمان ما يدل على معنى البناء وهو الذي يقع في جواب متى لان التقدير زمان سفر مفردا معرفة

قال
سواء كان مفردا او غير معرفة او غيرها نحو ما رايته مذ يومان كانه
امد ذلك يومان واول وقته وآخره يومان واذا قلت ما رايته
اي من وقت مضى سفر فلا حاجة الى تقدير مضاف حينئذٍ وهكذا
التقدير عنده في منذ يوم الجمعة كما ان التقدير عنده في منذ
يومان من اذ ابتداء يومان اي اذ ابتداء اليومان اللذان قبل
هذا الوقت بدخلهما في الوجود اي من وقت ابتداء يومين ويكونان
يكونان اذا كانا اسمين سواء كان بمعنى اول المدة او بمعنى جميعها
وسواء كان الواقع بعدهما المصدر او الفعل او غيرهما مبتدأين
ما بعدهما خبرهما عند جمهور النحاة من البصريين لان معنى ما رايته
مذ يوم الجمعة اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان
جميع مدة الانتفاء يومان وكان الاصل منذ ما رايته يوم الجمعة او يومان
فحذف الجملة المضاف اليها لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ كما بني
قبل وبعد عند حذف المضاف اليه واعلم انه اذا كان الواقع بعدهما
فعلا فعند سيبويه لا يكونان مبتدأين بل ظرفين مضافين الى الجملة كما
عرفت غير مرة وعند ابن مالك انهما ظرفان ابدا سواء كان الواقع بعدهما
فعلا او لا لانه قال ونحو ما قال والصحيح عندي انهما ظرفان مضافان الى جملة
مصرح بجزئيها او محذوف فعلها بشرط ان يكون فاعله وقتا يجاب به متى او
كم فيكون التقدير في منذ يوم الجمعة ومنذ يومان منذ كان يوم الجمعة ومنذ كان
يومان قال وهو قول المحققين من الكوفيين وانما اخترته لان فيه اجراء
مذ ومنذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو اولى من اختلاف
الاستعمال وفيه ايضا تخلص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعي التنكير

مذ يوم الجمعة فكانك قلت ما رايته منذ اثنا عشر ساعة كما قلت ما رايته منذ الشتاء ومنذ الحر اي منذ ازمن اشهر ومنذ ثلثين يوما والفرق بين هذا الوجه وبين ما اذا اردت به اول المدة هو انك اذا قلت ما رايته منذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت وجميع كانت الرؤية منتفية في جميع اجزاء يوم الجمعة ولم يحصل في جزء منه واذا اردت به اول المدة كانت الرؤية منقطعة في يوم الجمعة بعد ان تكون متصلة في جزء منه ويليهما المصدر والفعل وان فيقدر زمان مضافا الى هذه الثلثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومنذ زمان انه سافر ومنذ زمان سافر وانما حذف للعلم به وقوله على راي احتراز عن قول بعض الكوفيين فانه قال ان اصل منذ من اذ فركبا وضمت الذال دليلا على التركيب فالمرفوع بعدها فاعل فعل محذوف فتقديره منذ سفره من اذ مضى سفره

ومن تعريف غير متاد ان ادعى التعريف وفيه ايضا تخلص من جعل جملتين
في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر هنا الى آخر كلامه ولا حاجة الى
قوله ايضا الى تقديره مضاف اذا وقع بعد منذ ومذ مصدرا او ان وقيل ان
ارتفاعهما على الخبرية وما بعدهما مبتدأ فان قدرهما هنا القائل باول الملة
وجميع المدة مرفوعين كما قدرهما البصريون بذلك كان قوله باطلا غلطا
لانك اذا قلت جميع المدة يومان كنت تخبر عن الجميع باليومين ولا معنى على
هذا التثنية بكونهما اسمين للزمان لا ظرفين ليكون تثنيتهما يصح تنكير
المبتداء المؤخر وان قدرهما بظرف كما تقول في ما رايته منذ يوم الجمعة اي مع
ابتداء الروية يوم الجمعة وفي ما رايته منذ يومان اي بعد الروية يومان فلا فرق
مع تعسف من جهة المعنى هكذا ينبغي ان يشرح قوله على الاطلاق لا على ما
به الشارح فانه قال اذا قدر بزمان مضاف فيكونان حينئذ مبتدأين ما بعدهما
خبرهما وليس المراد ذلك والظاهر ان العامل له عليه انه وجد تقديره يكونان
بالفاء والظاهر انه مصدر بالواو او زمان الماضي ولما قلت منذ يومان قيدت
العموم وخصصته فامتزج احدى الجملتين بالاخرى ومما يدل على الامتزاج ان
قولك منذ يومان لا يودى المعنى المفهوم من قولك امد ذلك يومان الا بعد ان
يسبقه الكلام الذي هو قولك ما رايته ولو ابتدات به لم يجز وليس كذلك
وامد ذلك يومان لانه كلام مستقل بمعناه غير مفتقر الى ما تقدمه حتى نفسه
ولما جرى الجملتان مجرى واحدة لشدة هذا الامتزاج لا يجوز دخول
العاطف كما في الشرط والجزاء والقسم وجوابه لان مصحح العطف بين
الشيئين هو ان يكون الامتزاج بين لا بمنزلة شيء واحد لشدة
اتصال احدهما بالآخر ولا بمنزلة المتنافيين لكون احدهما اجنبيا عن الآخر

وحاشا للتنزيه ويكون فعلا عند المبرد وعدا وخلا للاستثناء وما بعدها
اي ما بعد هذه الثلثة منصوب اذا كانت افعالا وقد مر بيانها في باب
الاستثناء وجاء نحذف حرف الجر مع ان وان قياسا وذلك لا
بالصلة ومحلهما مع ما في حيزهما عند حذف حرف الجر النصب عند سيبويه
لانه اذا نزع الخافض ينصب ما بعده كما في نحو واختار موسى قومه اي
من قومه ومحلها الجر عند الخليل كما في قول رؤبة خير بالجر لمن قال
له كيف اصبحت اي بخير الثاني من الانواع السبعة الحروف
الناصبة للاسم منها اي من الناصبة حروف النداء فمن جعل
العمل لها كالمبرد فانه قال ان المنادى منصوب بحرف النداء
لسدها مسد الفعل ولذا يمال كما يمال الفعل واما من جعل العمل
للفعل المقدر كسيبويه فانه قال ان المنادى منصوب على انه
مفعول به وناصبه الفعل فلا يكون حروف النداء على قوله مما
نحن بصدده وهي اي حروف النداء يا وايا وهيا للنداء البعيد
وما جرى مجراه اي مجرى البعيد من ساه او نائم وتبع المص لجار
الله في جعل يا للنداء البعيد قال واما قولهم يا الله مع كونه تعالى
اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلان المنادي لما راى نفسه
بعيدة عن حضرته ناداه نداء بعيد استصغارا لنفسه واستبعادا
لها عن مرتبة المدعو تعالى وابن الحاجب جعل يا اعمها ينادى بها
القريب والبعيد وهو اولى لاستعمالها فيهما والاصل في الاستعمال
الحقيقة واي والهمزة للقريب ووا للندبة خاصة اي قولنا وا
زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين الندبة والنداء مع انه

استيفاء منه

مدنقل وَا في البناء المحض وهو قليل ومنها الا فمن يجعل العمل لها
اي لالا في الاستثناء كالمبرد والزجاج فانهما قالا العامل في
المستثنى الا لكونها نائبة عن استثني كما ان حرف النداء نائب عن
انادي والصحيح انه اي ان النصب للفعل او لما هو بمعناه كشبه
الفعل ومعناه قبلها اي قبل الا بتوسطها لان المستثنى تعلق بالفعل
معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وهذا مذهب البصريين وقال ابو
علي الفارسي ان العامل استثني حكي ان عضد الدولة سأله ذات
يوم في الميدان عن العامل في المستثنى فقال هو منصوب بتقدير
استثني فقال هلا كان مرفوعا بتقدير امتنع فقال هذا جواب ميداني
وانما اذكر الجواب الصحيح اذا رجعنا قال الشيخ الرضي لا يلزم ذلك
الاعتراض لان الفعل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع
لكنا نقدره امتنع ونحوه اقول ان لم يلزم عليه هذا الاعتراض لكن
يلزمه اعتراض آخر وهو انه لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه
لا بالاظهار ولا بالاضمار ولو جاز ذلك لنصب ليت وكان وما
باضمار اتمنى واشبه وانفي وبعضهم جعلها اي الا عاملة في
المستثنى في نحو عشرين الا خمسة كما اي بحيث لا تتقدم
فعل ولا ما يتضمن معناه ومنه اي مما يكون العامل هو الا لعدم الفعل
وما يتضمن معناه ما يذكر في المسائل الست الجبرية قال المص هي في
بيان المعادلات التي تقع بين العدد والجذور والاموال وتسمى له
منها ست مسائل ثلث مفردة وثلث مقترنة فالمفردة هذه جذور
تعدل اموال تعدل عددا اموال تعدل جذورا والمقترنة هذه ما

عدداً

مجذورا تعدل عددا اما ل وعدد تعدل جذورا اما ل تعدل جذورا فهذه هي
معظم اصول الجبر والمقابلة وفي شرح هاطوس لخارج عن الغرض من نحو
شيء الا واحدا او مال الا شيئا يعادل كذا ما من العامل فيهما الا لسدها مسد
نقص اذ المعنى شيء نقص انت فيه ... مما كما تقول شيء استثني منه واحد
وكما في الاستثناء المت... الا لسدها مسد دع نحو ما جاءني احد
الا حمارا اي ... او الاكثرون من المتأخرين على انها اي الا بمعنى لكن
... المنقطع بمعنى لكن فقالوا انها هي الناصبة بنفسها نصب لكن الاسم
ولا بد لها اي لالا بمعنى لكن من تقدير الخبر في الاغلب فتقدير ما جاءني
احد الا حمارا لكن حمارا جاء كما ان التقدير في جاءني القوم الا حمارا
لكن حمارا لم يجئ ومنها اي من الناصبة للاسم الواو بمعنى مع فمن يرى
العمل لها كعبد القاهر وقد مر في اول القسم الثالث بيان الخلاف
العامل في المفعول معه الثالث من الانواع السبعة الحروف الناصبة
للفعل المضارع وهي ان للاستقبال نحو اريد ان تخرج وان التي تقع
بعد العلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف هي المخففة
من الثقيلة لا الناصبة للفعل سواء كانت داخلة على الماضي او المضارع
مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم التقدير انه سيقوم وانه لا يقوم
وذلك لانه لما ثبت ان المخففة من المثقلة ان الناصبة للفعل
ومعنى الزم قبل المخففة فعل التحقيق للاتيان من اول الامر على انها
هي المخففة لا الناصبة والتحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق
اولى وكذا ان التي تدخل على الماضي الواقعة بعد العلم هي المخففة
من المثقلة نحو قوله ليعلم ان قد ابلغوا اي انه قال الشارح فهم من

كلامه هنا أنّ الداخلة على الماضي هي المخففة سواء كانت بعد العلم أو لا
ومثّل بنحو عجبت من أن قام وقال إذ لا يمكن ان تكون ناصبة لان الفعل
ليس مضارعا لكنّ المحقق عن شرحه هذا بالتحقيق والى ازالة الشبهة
طريق وذلك لاتفاقهم على دخول أنّ المصدرية على الماضي والمضارع وقوله
في التعليل اذ لا يمكن ان تكون ناصبة أقول اذا دخلت على الماضي لا
تكون ناصبة بل انما تكون لمجرد المصدرية وأنّ التي تقع بعد الظن فيها
الوجهان من كونها مخففة من الثقيلة والفعل بعدها مرفوع لان الظن باعتبار
رجحان الفعل يشابه العلم ومن كونها ناصبة لان الظن لاحتماله النقيض كان
مخالفا للعلم فالحق بسائر الافعال التي تقع بعدها الناصبة كقوله تعالى
وحسبوا ان لا تكون فتنة فانه قرئ بالرفع والنصب وان المخففة وان
الناصبة كلتاهما مصدريتان يكون الفعل معهما بتقدير المصدر ولن معناها
نفي الاستقبال اي هي تنفي المستقبل نفيا موكدا وليس للتأبيد كما
قيل بنحو قوله تعالى لن أبرح الارض حتى يأذن لي ابي فان التأبيد
ينافي ذلك للتأبيد وهي أوكد من لا فان لا تدل على نفي اصل الفعل
نحو لا اقوم فاذا اردت المبالغة قلت لن اقوم واذن وهي جواب
لقول وجزاء لفعل وانما يعمل اذن النصب بشروط ثلثة اذا كان ما بعدها
مفرغا لها اي خاليا عن عمل عامل آخر فيه ومستقبلا والشرط الثالث
ان لا تكون منفصلا بين الفعل واذن بغير القسم والدعاء والنداء
نحو اذن اكرمك لمن قال آتيك فاذن اكرمك جواب لقوله وجزاء لفعله
ولو قلت انا اذن اكرمك وأنا اذن اكرمك او ان تأتني اذن آتك او
والله اذن لآتينك او اذن اظنك كاذبا لمن يحدثك فالالغاء اي

فالالغاء اذن واجب اما في الامثلة الاول فلان اذن معتمد على
ما قبلها وما قبلها يقتضي ان يعمل في الفعل الواقع بعد اذن فالغي اذن
لانها غير موضوعة على العمل حتى لا يجوز الغاؤها الا ترى انها تقع حيث
لا يكون عمل نحو انا اذن فاعل كذا واما في المثال الاخير فلان الفعل لما
كان حالا لم يعمل فيه اذن لان هذا الباب يبنى على الاستقبال الا
ترى ان أن ولن وكي لا تحفظهن في الحال وكذا يجب الالغاء
في قولك اذن قاعا اكرمك لان اذن من نواصب الفعل التي لا يجوز
الفصل بينها وبين الفعل وانما يجوز الفصل باحد الاشياء الثلثة المذكورة
نحو اذن والله اكرمك واذن رحمك الله اكرمك واذن يا زيد اكرمك لكثرة
دوران هذه الاشياء في الكلام واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء نحو
ان تأتني آتك واذن او فاذن اكرمك فالوجهان من اعمال اذن باعتبار انها في
صدر جملة مستقلة والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها ومن الغائها باعتبار
كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض فتكون
اذن متوسطة معتمدة على ما قبلها ويجوز في اكرمك في المثال الجزم على تقدير
آتك واكرمك ويجوز الرفع على الاستيناف على تقدير واذن انا اكرمك وجاز الفصل
فيها اي في اذن بينها وبين الفعل المنصوب بها بالقسم والنداء والدعاء
كما ذكرنا خاصة نحو اذن والله اجيئك بخلاف اخواتها نحو أن ولن وكي فانه
لا يجوز الفصل فيها باحد هذه الاشياء لان اذن بواسطة جواز الغائها
صارت متصرفة فاغتفر فيها الفصل وكي وهي للتعليل نحو اسلمت كي ادخل
الجنة والنصب اي نصب الفعل الواقع بعد كي الواقعة بعد اللام في مثل
لكي يعلم الناس أني امرؤ أتيت المعيشة من بابها اي بكي قطعا في قوله

بها

قطعا نظرا لان مذهب الاخفش والخليل ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر
وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما في قوله اردت لكيما ان تطير
بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع وتنبيه ان لتقدم اللام عليها في لكيلا
تأسوا وتاخرها عنها في نحو كي ليقضيني رقية ما وعدتني بان كي المتاخرة
بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة بدل من كي المتقدمة ومذهب الكوفيين
انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة وحكموا ان ان في كيما ان تغر ذا
ابدل من كي وبزيادة اللام في كي ليقضيني وفي غيره اي غير ما يكون كي
مقترنة باللام جاز ان يكون النصب بها اي بكي وان يكون باضمار ان ثم
مذهب البصريين ان كي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجاءت مضمرة بعدها
ان فيجوز ان يقال على قولهم في نحو اسلمت كي ادخل الجنة ان النصب بكي
او بان المضمرة بعدها واعلم ان قوله جاز ان تكون بها وباضمار ان ليس
على الاطلاق لان مذهبهم ان كي الداخلة على ان جارة لا غير بمعنى اللام
للتعليل نحو كيما ان تغر كما ان الداخلة عليها اللام ناصبة لا غير بمعنى ان
والتعليل مستفاد من اللام وجاز الاظهار اي اظهار ان في مثل
قوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا ولا يجوز
تقديم معمول الفعل المنصوب بعد كي عليها نحو جئت زيدا كي اضرب لا
لانها جارة او ناصبة ولا يتقدم عليها معمول ما بعدها كما لا يجوز تقديم
معمول الفعل بان عليها نحو اريد زيدا ان تضرب خلافا للكسائي
فانه اجاز هذا التقديم وقوله وشفاء غيك خابرا ان تسالي متعلقه
مذهبه لان خابرا معمول تسالي وقد تقدم على ان والفراء يحمل
وهو خابرا حالا من الغي على ما حكاه ابن السراج وقال الشيخ الرضي المتقدم

ان تسالي خابرا الرابع من الانواع السبعة الحروف الجازمة له
للفعل المضارع وهي لم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي ولما وهي
مثلها في النفي والقلب قالوا كان لما في الاصل لم زيدت عليه ما كما زيدت
في ان ما واينما وتختص بسبب هذه الزيادة باشياء بالاستغراق اي
باستمرار نفيها من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم
فندم النفع متصل بحال التكلم بخلاف لم فانه يجوز ان ينفصل نفيها من
الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم وجاز حذف الفعل المنفي
بلما في السعة ان دل دليل عليه استغناء بها عن الفعل نحو سافرت المدينة
ولما اي ولما ادخلها بخلاف لم فانه لا يجوز حذف مثلها في السعة ويستعمل
لما في الاغلب في نفي الامر المتوقع واللام للامر وجاز اضمارها اي اضمار
اللام في ضرورة الشعر نحو محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
اي لتفد واجاز الفراء حذفها في النثر قال تعالى قل لعبادي الذين
امنوا يقيموا الصلوة اي ليقيموا ولا يجوز ان يكون جزمه لكونه جوابا
للامر عند الاستبعاد ان يكون القول سبب الاقامة ولا استبعاد في
ذلك لانه يكفي في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا ايضا
على اشياء اخر نحو توضأ تصح صلوتك ولا للنهي فانها جازمة بخلاف لا
للنفي ويجئ لا للمخاطب والغائب على السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل
على المخاطب في الاغلب وقد تدخل ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة
فيعم اللفظ بمجموع الامرين مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم
غائبا كما قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وان للشرط والجزاء وقد مر
حكمهما اي حكم الشرط والجزاء لا حكم لا وان على ما قال الشارح اذ لا

شارفت هكذا وقع في الحواشي

فائدة لتخصيصها بالذكر لانه مر ايضا حكم لم ولما ومن شانها اي من شان
إنْ أنْ يلزم الفعل لفظا نحو ان تزرني اكرمك او تقديرا نحو قوله تعالى وإن
احد من المشركين استجارك اي ان استجارك احد وقلما يحذف معها اي مع
إنْ الفعل من غير شريطة التفسير فانها يحذف معها في الاغلب كما في
الآية ونحو قوله إنِ القتلُ في اموالنا لا نضيق بِه ذراعا وان صبرا فصبر
للصبر ليس بقياس لانه حذف الفعل من غير شريطة التفسير والقتل الذي
وضعت بالامر ذراعا اي ضاق ذراعي به اي لم اطقه ويقال اصبح صبرا
اذا قتله قصاصا واصله الحبس حتى يقتل اي ان طولبنا بالقتل لا نضيق
به ذراعا اي نطيق اداءه وان حبسنا للقتل قصاصا فصبرا اي
فنحبس انفسنا لذلك الصبر اي لذلك الحبس للقتل اي نصبر لنقتل
قصاصا فالقتل فاعل فعل محذوف من غير شريطة التفسير اي ان كان القتل
ومن شانها ان شيئا مما في حيزها لا يتقدمها كالاستفهام سواء كان ذلك
الشيء معمولا للشرط او للجزاء فلا يقال زيدا ان تضرب يضربك وزيدا
ان جئتني اضرب بالجزم وانما يجوز بالرفع ليكون الشرط متوسطا
وزيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب وانما لا
يجوز ذلك لاقتضائها صدر الكلام ولذا اي لامتناع تقديم ما في حيز
الشرط عليه قيل في آتيك ان تاتني ان الجزاء محذوف وما تقدم وهو
آتيك كلام وارد على سبيل الاخبار دال على الجزاء المحذوف وهو مذهب
البصريين فلا يكون واردا على سبيل الاخبار بل كان جزاء كما هو مذهب
الكوفيين يلزم الجزم الكلام الشرطي لانه مضارع كالشرط واذا كانا مضارعين وجب
الجزم ويلزم دخول الفاء على ما تقدمه اذا كانت جملة اسمية او غيرها

فلا

مما لا يصلح ان يقع شرطا فيجب ان لا يجوز انت طالق ان دخلت الدار كما لا يجوز
ان دخلت الدار انت طالق ويلزم جواز عمرا ان تضرب زيدا اضرب على
ان يكون عمرا مفعول اضرب لان المعمول يقع حيث يقع العامل والمفروض جواز
تقديم ما في حيز ان عليها ويلزم جواز اضرب غلامه ان يضرب زيد بعود
الضمير في غلامه الى زيد لان اضرب غلامه لو كان جزاء لكان زيد المتاخر
لفظا متقدما معنى لان رتبة الشرط قبل رتبة الجزاء فينبغي ان يجوز
ذلك كما يجوز ضرب غلامه زيد وههنا سوال وهو ان ما تقدمه ان كان
كلاما واردا على سبيل الاخبار ولم يكن جزاء فينبغي ان يحكم بوقوع الطلاق
جزما في قولك انت طالق ان دخلت الدار لانه لا تعليق فيه لان التعليق
انما يكون في الجزاء وهو ليس بجزاء فاجاب عنه بان ما تقدمه وارد على
سبيل الاخبار وان كان ما تقدمه في حكم المعلق على الشرط في الاحكام
فيكون جزاء من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا
لم يحكم بالاقرار في قولك علي الف درهم ان دخلت الدار ولو قلت زيدا
ان تضرب اضرب لم يجز نصب زيدا باي الفعلين نصبته لانه اذا لم
يجز ان يتقدم على ان فعل الشرط والجزاء لم يجز ان يتقدمهما معمولهما
والكسائي يجيز نصبه بالفعل الاول وهو الشرط كما يجيز تقديم معمول
الناصب عليه ويجيزه اي الكسائي والفراء نصبه بالفعل الثاني
لتوهم الرفع والتقديم وهو الجزاء قال ابن السراج قال الفراء وانما اجيز
ان يكون منصوبا بالفعل الثاني وان كان مجزوما لانه يصلح فيه الرفع و
ان يكون مقدما فكانه قال اضرب زيدا ان تضرب ولو قلت ان تضرب
انك فتذكر اسما منصوبا بعد ان قبل فعل الشرط ولم يكن الفعل مشتغلا بعمله

ت

زيدا مه

مما لا يصلح

عنه بضميره او متعلقه فلا احتمال في جوازه لانه لا يلزم منه تقديم ما في حيز ان
الشرطية عليها الا ان النصب بمضمر يفسره هذا الظاهر عند اصحابنا
البصريين وذلك لقوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما في
غير ان لكونها اصل الباب والنصب بما بعده عند الكوفيين لصلاحيته
ان ينصبه مع عدم اشتغاله عنه بضميره او متعلقه وان كان الفعل مشتغلا
باحدهما كان منصوبا بفعل مقدر على شريطة التفسير بالاتفاق وكذا حكم
المنصوب بالجزاء المقدم عليه يكون نصبه عند البصريين بفعل مقدر
يفسره هذا الظاهر اذا قلت ان يأتني زيدا اضرب بالجزم عند اصحابنا
والكوفيون ابوا جزم الثاني لان الجزم عندهم بالجوار وقد ابطل الجزم
بفصل المنصوب الذي ليس من جملة الشرط والكسائي يجزمه اي الثاني
اذا فصل بينهما بظرف لغو للثاني وهو الجزاء نحو ان تأتني اليوم اقصد فرق
لان الفصل بالظرف كلا فصل وان كان الفصل بينهما من سبب الاول
اي من متعلق الشرط وجملته ظرفا كان هذا الفصل نحو ان تأتني يوم الجمعة
آتك او غيره نحو ان تضرب زيدا اضرب فالجزم واجب اتفاقا لانه اذا وفاقا
كان متعلقا بالشرط لم يكن فاصلا بين الشرط والجزاء لان الشرط انما
يتم مع ما يتعلق به الخامس من الانواع السبعة ما ينصب ثم يرفع شبه بالفعل
وهي سبعة ستة تسمى الحروف المشبهة بالفعل التام المتصرف المتعدي
لفظا لكونها على ثلثة احرف فصاعدا مفتوحة الاواخر ومعنى لطلبها
الجزئين مثل الفعل المتعدي وهي ان بالكسر لتوكيد مضمون الجملة وتحقيقه ان
بلا تغيير في الجملة لان التاكيد تقوية الثابت وان بالفتح وفي قيس ان
وتميم عن بقلب همزة ان عينا مثلها امر فوقع بانه خبر مبتدا وهو ان

اي ان مثل ان في توكيد مضمون الجملة ويجوز نصب مثلها على الحال مع قلب
مضمون الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد وهو الحاصل اي هذا المعنى انما
يحصل من اضافة مصدر منتزع من معنى خبر الجملة سواء كان الخبر مشتقا
او جامدا او من معنى وصفه اي من ضم اي وصف الخبر اذا كان الخبر موطئا اضافة
الى اسمها اي اسم الجملة اي الاسم الواقع في الجملة نحو بلغني ان زيدا
قائم اي بلغني قيام زيد او انك زيد اي زيديتك فان الجامد اذا الحقت
بآخره ياء النسبة افاد معنى المصدر او ان زيدا في الدار اي حصوله
في الدار لان الخبر في الحقيقة هو حاصل ونحو قوله تعالى ذلك بانهم قوم
لا يفقهون اي ذلك بانتفاء فقههم لان قوم خبر موطئ ولما اي و
لكون ان لتوكيد مضمون الجملة من غير تغيير فيها وان له مع قلب مضمونها
الى معنى ما هو في حكم المفرد تكسر ان في مظان الجمل كالابتداء سواء
كان في اول الكلام نحو ان زيدا قائم او كان في وسطه لكنه ابتداء
كلام آخر والاستئناف له نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله
جميعا وما بعد القول في جميع متصرفاته اذا قصد به الحكاية واما
كسرت لان ما بعده ابتداء الكلام المحكي اما اذا قصد به الاعتقاد
الشامل للعلم والظن فانها تفتح كما تفتح بعد العلم والظن وتفتح
في مظان المفردات اي فيما يكون الاصل فيه ان يستعمل فيه المفرد
وما يجري مجراها نحو علمت ان زيدا قائم فانه وان كان في الاصل جملة
الا انه في حكم المفرد اي مجرى المفرد وان كان الموضع الذي تفتح فيه ان مما يستعمل
فيه الجملة لفظا استعمالا جوازا نحو عجبت من يوم انك خارج فتحت
لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا ويجوز ان يستعمل ههنا

ايضا الجملة فيقال عجبت من يوم خرج زيد او استعمالا لازما نحو اجلس حيث ان
زيدا جالس فان حيث لا يضاف الا الى الجملة لكن فتحت لان الاصل في المضاف
اليه ان يكون مفردا وانما كسرت اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك قائم وان
كانت الجملة ههنا واقعة موقع المفرد الذي هو المصدر والمصدر يقع حالا
لان الجملة تقع حالا ايضا والمصدر الذي يقع حالا لا تكون الجملة واقعة
موقعه لان المصدر الذي يقع حالا هو المصدر الصريح لا المأول به وكمكان
الفاعل فانه من مظان المفردات لان الفاعل لا يكون الا مفردا او كمكان
المفعول نحو عرفت انك قائم خارج باب قلت فان مفعول القول وان كان
مفعولا الا انه لا يكون الا جملة فهو مستثنى واعني بباب قلت قلت و
جميع متصرفاته من المضارع والماضي والامر واسم الفاعل والمفعول والمصدر
وكمكان المبتدا نحو عندي انك قائم وكمكان المجرور بحرف الجر او بالاضافة
نحو عجبت من انك قائم وفعلت كذا كراهة انك قائم وتفتح في باب علمت بلا
اللام على حذف ثاني المفعولين على مذهب الاخفش كما عرفت تحقيق
القول فيه وانما فتحت لوقوعها موقع المفعول الاول وكذا تفتح على
قول سيبويه لوقوعها موقع المفعولين لعلمت وهما في حكم مفعول واحد
وتكسر ان معها اي مع اللام فيه اي في باب علمت تعليقا لباب علمت
فانه لما جيء باللام وعلق علمت لا يكون لعلمت عمل فيما دخل عليه فصادفت
الجملة مستقلة كما كانت قبل دخولها واذا دخلت ان على الجملة وهي مستقلة
وجب كسرها ويجوز الفتح والكسر بحسب اعتبار الجملة وتقديره ب
المفرد كما بعد اذا المفاجأة كقول الشاعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم القفا يعني صفعا

واللهز

واللهزمان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذن والواحد لهزمة
والجمع لهازم فالفتح على ان يقدر ما بعد اذا مفردا وهو مبتدا محذوف
الخبر اي اذا عبوديته قفاه ثابتة والكسر على ان يقدر بعد اذا جملة اي
اذا هو عبد القفا وكما في قولهم اول ما اقول اني احمد الله بالفتح على
معنى اول مقولي حمد الله قال عبد القاهر اذا فتحت ان لم يكن بد من تقدير خبر في
الكلام محذوف وكان اول ما اقول مبتدا واني احمد الله خبره بمعنى اول
الشيء الذي اقوله الحمد لله وما يجب ان تكون موصولة لا تكون بمعنى اول
مقولي الحمد لله اقول ان ما في ما اقول يجوز ان يكون على هذا الوجه
مصدرية ايضا على معنى اول قولي اي اقوالي حمد الله فيكون قد اخبر
عن المصدر بالمصدر واشار الى توجيه الكسر بقوله او اول اقوالي
اني احمد الله على ان يكون القول عاما في الجملة وغيرها فيكون اول
مضافا الى اقوال متعددة منها اني احمد الله ومنها غيره ثم اخبر عما هو
اولها وهو اني احمد الله على معنى اول الجمل التي تكلمت بها هذه الجملة
ولا حاجة الى خبر محذوف ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم افضل
ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقال عبد القاهر لا
تكون ما على هذا الوجه موصولة اقول يجوز ان تكون ما ايضا على
هذا الوجه موصولة على معنى اول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام
وهو اني احمد الله كما يقال اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم
لا على حذف الخبر مع الكسر كما قال ابو علي وتبعه عبد القاهر و
الزمخشري فاذا كسرتها كان فيه قولك اول ما قلت مبتدا محذوف الخبر
تقديره اول قولي اني احمد الله ثابت او موجود فقولك اني احمد الله

ف
اقولك

جملة محكية وقعت بين المبتداء والخبر لفساد المعنى هنا اشارة
الى اعتراض ابن الحاجب على ابي علي وهو ان المحكي بعد القول
هو عين القول الا ترى انك اذا قلت اعجبني قول زيد إنّ عمرا منطلق
فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق واول لكونه
افعل التفضيل لا يضاف الا الى ما هو بعضه فالتقدير اول اني احمد
الله ثابت فاول هذا القول باعتبار الحرف المهموز وباعتبار الكلام
اني فيكون المعنى على هذا تلفظي بهمزة اني او باني ثابت وهو غير
مقصود للمتكلم في هذا الكلام ولكون المكسورة للابتداء من غير تغيير
في معنى الجملة جاز في المعطوف على اسمها بعد مضي الجملة وكذا جاز
في الصفة لاسمها بعد مضي الجملة عند الزجاج الرفع حملا على الموضع
اي على موضع اسمها نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز ذلك لان
ان لعدم تغييرها معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع
لانها كالحروف الزائدة التي لا تفيد الا التاكيد وقوله عند
الزجاج قيد في الصفة لانه اجرى الصفة مجرى المعطوف وحمل
عليه قوله تعالى قل إنّ ربي يقذف بالحق علام الغيوب فجعل
قوله علام الغيوب صفة لربي المنصوب بان حملا على محله وابا
غيره لاحتمال ان يكون رفع علام الغيوب بانه خبر بعد خبر او خبر
مبتدأ محذوف او بدل من الضمير في يقذف او فاعل ليقذف واستغنى
عن العائد لانه في الظاهر موافق للاول وعند سيبويه يجوز
العطف على محل اسم لكن وعند الفراء يجوز رفع الاسم المعطوف
على اسم كان وليت ولعل واعلم ان بعضهم قال انه معطوف على

موضع

موضع اسمها نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها
كلا دخول ولما اشتغل لفظه بالنصب بقي على كونه مرفوعا لكن محلا وقال
الجزولي والزمخشري انه معطوف على موضع ان مع اسمها نظرا الى ان
اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ وليس مبتدأ لعدم
تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار الرفع مجرد لان
ان باعتباره كالعدم ولا يجوز الرفع على موضع اسمها قبله اي قبل مضي
الجملة عند البصريين فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قاعدان لان
العامل في خبر المبتداء عندهم هو الابتداء وفي خبر إنّ إنّ فيكون
قاعدان لكونه خبرا عن زيد وعمرو مرفوعا بان وبالابتداء فيلزم
منه عمل عاملين مختلفين في معمول واحد وذا لا يجوز لان
العاملين عندهم كالمؤثرين ولا يجوز ان يصدر من مؤثرين مستقلين
اثر واحد خلافا للمبرد والكسائي فانهما اجازا العطف على موضع
اسمها قبل مضي الخبر ايضا وانما اجازا ذلك لان العامل عندهما في
خبر إنّ ما كان عاملا في خبر المبتداء فلا يلزم عندهما عمل عاملين
مختلفين في معمول واحد وقوله قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين
هادوا والنصارى والصابئون من آمن اعتراض لانه في الظاهر عطف
على محل اسم ان قبل مضي الجملة فاجاب عنه بانه محمول على ان
الخبر المذكور وهو قوله من آمن خبر لان مقدم على المعطوف تقديرا
وان كان مؤخرا عنه لفظا وانما اخر عنه لفظا ايذانا بان الصابئين
الذين كانوا ابين قدما في الكفر وما سموا صابئين الا انهم صبئوا
عن الاديان كلها لو آمنوا لصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم

فعلى هذا يكون والصابئون معطوفا على محل اسمها بعد مضي الجملة او محمولا
على انه اي ان خبر المذكور خبر للصابئون وخبر ان محذوف مقدر
قبله اي قبل الصابئين وانما حذف لدلالة خبر الصابئين عليه وهذا الوجه
اولى من الوجه الاول لان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر و في
الوجه الاول مخالفة الامرين الحذف وتغيير الوضع ولان مذهب
سيبويه في زيد وعمرو قائم ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف وهذا
الوجه مثله وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي
مختلف اشارة الى الوجه الثاني لان راض لو كان خبرا لنحن لوجب
ان يقال راضون فلما قال راض دل على انه خبر انت قال الشارح
واجاب عنه بجوابين احدهما ان الصابئون ليس عطفا على اسم ان
بل هو مبتدأ وخبره محذوف اقول هذا جواب آخر وليس في المتن
منه اثر لانه التزم ان الصابئون معطوف على محل اسم ان لكن
منع ان العطف قبل مضي الجملة بما ذكر من الوجهين وعليه اي على
الوجه الثاني محمول قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون قرئ
وملائكته مرفوعا لان يصلون لو كان خبرا عن الله لوجب ان
يقال يصلي فلما قال يصلون دل على انه خبر ملائكته و خبر
الاول محذوف وقد توهم والمتوهم ابن الحاجب ان المفتوحة
اي ان الله يصلي وملائكته يصلون
في باب علمت لها حكم المكسورة في صحة العطف على المحل قال
ابن الحاجب ان مع اسمها وخبرها في باب علمت وان كان في
تقدير المفرد باعتبار ان التقدير في علمت ان زيدا قائم علمت قيام
زيد لكنهما معهما في تقدير اسمين لانهما معهما سادة مسد مفعولي علمت

كما ان ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اي المبتداء والخبر وتوهمه
لقوله اذا جزت نواصي آل بدر فأدوها واسرى في الوثاق
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق الشقاق العداوة
وسبب هذا الشعر ان قوما من آل بدر من الفزاريين جاوروا نفرا من كلاب
من طي فعمد بنو كلاب الى الفزاريين فجزوا نواصيهم وقالوا قد مننا عليكم
ولم نقتلكم فغضب بنو فزارة من ذلك فيقول بشر بن ابي خازم قد جززتم
نواصيهم فاحملوها الينا واطلقوا من اسر منهم وان لم تفعلوا فاعلموا
انا نبقى متعادين ابدا وانما دعا ابن الحاجب الى هذا التوهم انه نقل عن
سيبويه جواز العطف على محل اسم ان المفتوحة في هذا البيت بتقدير حذف
الخبر من الاول التقدير انا بغاة وانتم بغاة فلو لا ان المفتوحة في باب
علمت في حكم المكسورة لما صح منه هذا الاستدلال فليس هذا البيت بحث
وحجة على جواز العطف على محل اسم ان المفتوحة قال الشارح لانه يلزم
ان يكون عطفا قبل مضي الخبر اقول لا يلزم ذلك لو قدر للاول خبر قبل
المعطوف ولا حاجة الى هذا التعليل لان المص علل عدم حجيته بقوله
لاحتمال ان يكون العطف باعتبار عطف الجمل بعضها على بعض بان
يكون خبر انا هو قوله في شقاق وقوله وانتم بغاة جملة معطوفة على
الجملة الاولى لا باعتبار التشريك اي تشريك المفردين في العامل
وانه اي العطف باعتبار عطف الجملة على الجملة جائز في الجميع
اي في جميع حروف المشبهة وغيرها هذا مع ان مبنى توهم ابن الحاجب
منهدم لانا نقول بعد تسليم ان ان مع ما في حيزها بتقدير اسمين ان
الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما وهو

بتقدير علمت قيام زيد وتقول ان المصطلح هو واخوه وعمرا مختصما ن
على ان يكون عمرا معطوفا على لفظ المصطلح ومختصمان خبر عنهما ولا
فساد فيه من وجه وان لم تات بالمعطوف الثاني وهو عمرا لم يستقم
كلامك ايّة من الجهات سلكت وهي اربع جهات نصب اخاه ورفعه
وعلى التقديرين تثنية الخبر وتوحيده لما لا يخلو هذا الكلام مع عدم
الاتيان بالمعطوف الثاني عن فساد واحد او اكثر من فساد وذلك لانه
لو قيل ان المصطلح هو واخاه مختصمان على ان يكون اخاه معطوفا على
المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح ولا يجوز لان اصطلح يقتضي فاعلين
لانه بمعنى تصالح ولو جعل اخاه مفعولا معه لزم هذا الفساد مع فساد
آخر وهو تثنية الخبر لانه خبر عن المصطلح وحده لان التقدير ان
اخاه مفعول معه ولو قلت ان المصطلح هو واخاه مختصم فان جعل
اخاه معطوفا على المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح والمختصم وذا فاسد
لما ذكرنا ويلزم ايضا توحيد الخبر مع التعدد في الاسم وذا لا يجوز
ايضا اذ لا يجوز ان يقال ان زيدا وعمرا قائم ولو جعل اخاه
مفعولا معه لزم توحيد فاعل المختصم دون فاعل المصطلح هكذا
قال المص وقال الشارح فيه نظر لان المصطلح بمعنى المتصالح
فيقتضي ان يكون فاعله متعددا لفظا ولو كان اخاه مفعولا معه
لم يتعدد الفاعل من حيث اللفظ اقول لا يجب ان يكون فاعله متعددا
لفظا كما قال عبد القاهر في المقتصد ان فاعل تفاعل لفظيا ن
ومعنويان ولا شك ان المفعول معه فاعل في المعنى ههنا ولو قلت
ان المصطلح هو واخوه مختصمان فان كان اخوه معطوفا على الضمير

المستكن

المستكن في المصطلح لزم الاخبار عن الواحد وهو المصطلح بالاثنين
وهما مختصمان وان كان معطوفا على محل اسم ان يلزم العطف على
محله قبل مضي الجملة مع فساد آخر وهو توحيد فاعل المصطلح ولو
قلت ان المصطلح هو واخوه مختصم فان كان اخوه معطوفا على
المستكن لزم توحيد فاعل المختصم وان كان معطوفا على محل اسم ان المصطلح
لزم توحيد فاعل المصطلح والمختصم ولم تجامع لامه اي لام الا
وهو عطف على قوله جاز في المعطوف على اسمه الا ايا ها
حال كونها داخلة على الخبر وان كان مفردا نحو ان زيدا لقائم
وانما تدخل عليه مع اقتضائها الصدر كراهة اجتماع حرفين بمعنى
واحد وهو التاكيد والتحقيق مع ان كليهما حرف ابتداء فضلا عن
كونها عاملة والعامل اولى بالتقديم على معموله او داخلة على
الاسم مفصولا بينها اي بين ان وبينه اي بين اسمها بظرف هو
الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار
لزيدا قائم او داخلة على ما يتعلق بالخبر اذا تقدم اي تقدم المتعلق
الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل واما اذا تاخر عنه فلا تدخل عليه
فلا يقال ان زيدا اكل لطعامك لئلا يبطل حقها بالكلية واعلم ان
اللام انما تدخل على الخبر اذا كان مثبتا ولم يكن ماضيا مجردا عن
قد ولم يكن جملة شرطية ولا تدخل على الجملة القسمية المصدرة
باللام لامتناع الفصل بين اللامين بما المزيدة نحو قوله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم وكذا انما تدخل على متعلق الخبر اذا لم يكن الخبر
ماضيا مجردا عن قد لا يقال ان زيدا لطعامك اكل الا عند الاخفش

بتناء

ولكن للاستدراك قد عرفت معنى الاستدراك في حروف العطف يتوسط
بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى اي الشرط ان يكون التغاير
بينهما معنى سواء كان مع التغاير المعنوي تغاير لفظي ايضا نحو جاءني زيد
لكن عمرا لم يجئ او لا نحو زيد حاضر لكن عمرا مسافر ويكفي في التغاير
ان يكون بوجه ما ولا يجب ان يكون بينهما تضاد حقيقي كقوله تعالى وان
ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر
مناسب للافضال وتشابع اي وتابع لكن ان في صحة العطف على المحل اي
محل اسم لكن لانها لا تغير معنى الابتداء كان وفي دخول اللام في
الخبر اي في خبر لكن على مذهب الكوفيين لا على مذهب البصريين
فانهم قالوا ان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لسقوطها
معها عن التصدر الذي هو مرتبتها لكن جامعتها المكسورة لمناسبتها
لها معنى واما لكن فلم تناسبها معنى فلا يجوز ان يجامعها اللام
ولا يلزم اسقاطها عن مرتبتها لمجامعتها اياها لكنه اي لكن دخول
اللام على خبر لكن ضعيف لما قال البصريون ونحو قوله ولكنني من حبها
لعميد مع شذوذه متأول بان الاصل لكن انني خفف بحذف الهمزة
وادغام نون لكن في نون انني بعد حذف احدى نونيه كما حذف في
لكنا هو الله بالاتفاق والاصل لكن انا ويجوز معها اي مع لكن شددت
ومخففة الواو العاطفة او الاعتراضية الا ان المخففة مع الواو
لا تكون عاطفة بل انتقل معنى العطف الى الواو وكأن للتشبيه سواء
كان خبرها مشتقا او لا وقيل انها للشك اذا كان مشتقا نحو كأن زيدا
قائم لان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم والشيء لا يشبه بنفسه

والجواب ان الخبر ليس عبارة عن الاسم لان المعنى كان زيدا شخص قائم
الا انه لما حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه صار الضمير في الوصف
عائدا الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فيقال كأني مت وان كان في
الاصل كأني رجل مات وهذه الاربعة وهي أن وإن وكأن ولكن تخفف
بحذف النون المتحركة منها قال الشارح اي تسكن نونها بعد حذف نون
قول المخفف النون المتحركة فلا حاجة الى التسكين فيبطل عملها لزوال
المشابهة اللفظية بينها وبين الفعل وجاز الاعمال الا ان الالغاء
اغلب كقوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون وجاز الاعمال كقوله
تعالى وان كلا لما ليوفينهم فيمن قرأ ان مخففة خلافا للكوفيين فانه لا
يجوز عندهم اعمال ان المكسورة المخففة والآية ترد عليهم وكذا المفتوحة
المخففة الاغلب فيها الالغاء ويجوز الاعمال كقوله فلو انك في يوم الرخاء
سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق واذا كان مخففة فالاصح فيها
الالغاء وقد جاء الاعمال كقوله وصدر مشرق النحر كأن ثدييه
حقان الا في لكن مخففة فانه لم يجز فيه الا الالغاء لانها بالتخفيف
اشبهت لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها في ترك العمل
واجاز الاخفش ويونس اعمالها لكن لم يثبت به شاهد وتلزم ان
المكسورة اذا خففت اللام في خبرها سواء كانت معملة او مهملة اما
مع الاهمال فللفرق بين النافية والمخففة واما مع الاعمال فللطرد و
المصرح في هذا ابن الحاجب وان كان مذهب سيبويه واكثر النحاة
ان لزوم اللام انما يكون مع الاهمال وقال ابن مالك انما يلزم اللام
مع الالتباس بالنافية حيث لم يظهر الاعراب في اسمها لكونه مبنيا

او معربا باعراب تقديري وهذه اللام هي لام الجزء للفرق غير لام
الابتداء عند ابي علي والا لما دخلت على ما لا يدخله لام الابتداء
نحو بالله اكرمن ان قمت لتسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وكلام الابتداء
عند جماعة منهم وانما لم يلزم التعليق في باب علمت لو كانت هذه اللام
لام الابتداء نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين لانها انما دخلت على
المفعول الثاني فلما انتصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب
الثاني وان دخله اللام واما نحو ان قمت لتسلما فشاذ عندهم وتدخل
هذه الاربعة مع التخفيف الفعل والضمير راجع الى الاربعة لا الى
المكسورة على ما فهم الشارح لان سياق كلامه يأباه كقوله تعالى كأن
لم تغن بالامس وقول امير المومنين علي عليه السلام في النهج كأن
قد وردت الاظعان ويلزم في المكسورة الداخلة على الفعل ان يكون
الفعل من افعال المبتدا والخبر ونواسخهما نحو وان كانت لكبيرة وان
نظنك لمن الكاذبين وانما يلزم ذلك لئلا يخرج إنّ بالتخفيف عن
اصلها بالكلية خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم جواز دخولها
على الافعال كلها قياسا نحو قوله ان قتلت لمسلما ويلزم في المفتوحة
الداخلة على الفعل سواء كان الفعل من نواسخ اولا ان يكون مع فعلها
اذا كان متصرفا ولم يكن شرطا احد الاحرف الاربعة قد او
السين او سوف او حرف النفي نحو ليعلم ان قد ابلغوا وعلمت ان
سيكون وعلمت ان لم يقم ولن يقوم وما قام وما يقوم للفرق بين
ان المخففة من المثقلة وبين الناصبة للفعل فان الناصبة للفعل
لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من هذه الاحرف لكونها مع الفعل فيه

بلغ

بتاويل المصدر معنى وعاملة فيه لفظا فلا يفصل بينها وبين الفعل بل قد يفصل
لا بين المصدرية والفعل فانها اكثر دورانا في الكلام تدخل حيث لا تدخل
اخواتها اما اذا كان فعلها غير متصرف او كان شرطا او كان ان داخلة
على الجملة الاسمية فلا حاجة الى احد من هذه الاحرف لانها لا تلتبس
بالناصبة لانها مصدرية تلزم الفعلية التي تكون فعلها بتاويل المصدر
وغير المتصرف والشرط لا يكونان بتاويله كقوله تعالى او لم يتبالا
قوله وان ليس للانسان الا ما سعى وكقوله تعالى وان لو استقاموا
وكقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل ويقدر اعماله اي اعمال ان
المفتوحة عند الغاية ظاهرا في ضمير شان مقدر سواء كان داخلا على
الجملة الاسمية او الفعلية والشارح فهم ان هذا انما يكون عند دخوله
على الفعل وليس كذلك بخلاف المكسورة فانها عند الغاية ظاهرا
الغيت مطلقا ولم يعمل في ضمير شان مقدر وانما فعل ذلك لانه لما كان
بين الجملة الواقعة بعد ان وبينها ارتباط معنوي لانها مع جملتها في
تقدير مفرد لانها مصدرية اريد ان يكون بينهما ايضا ارتباط لفظي فقدر
هذا الضمير ليكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط واجاز
سيبويه ان لا يكون عاملة في ضمير شان مقدر عند الغائها ظاهرا
لكونها كالمصدرية في كونها مع جملتها في تقدير المفرد وان لم يكن بينهما
ارتباط لفظي وليت للتمني وهي محبة حصول الشيء سواء يترقب
حصوله اولا واجاز ليت ان زيدا قائم على حذف الخبر كما جاز علمت ان
زيدا قائم والخلاف في ليت كالخلاف في علمت وكذا اجاز الفراء نصب
الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ولعل لتوقع امر مرجو

في فتية كسيوف الهند قد علموا
ليت قيام زيد حاصل
نحو حسن لعلك كريم
ليت
لعل

نحو قوله تعالى لعل الساعة قريب

او بمخوف اي للترجي وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ويدخل فيه
الطمع لانه ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق لانه ارتقاب
المكروه والمحبوب نحو لعلك تموت الساعة ولعل الواقعة في القرآن
للرجاء والاشفاق المتعلقين بالمخاطب لا بالله تعالى تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا وقد تشرب لعل معنى التمني وذلك لانها لما كثرت في
الاستعمال لتوقع المرجو وتوقع المرجو ملازم لمعنى التمني اجريت مجرى
التمني فينصب الفعل المضارع الواقع بعدها اذا كان مصدرا بالفاء
باضمار ان كما ينصب بعد ليت باضمارها منه قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع فيمن قرا بالنصب وجاز دخولها اي دخول لعل
على ان المفتوحة عند المبرد في التسهيل وفي المفصل وفي المفتاح وفي
الشرح الرضي عند الاخفش قياسا للعل على ليت فكما يجوز ليت ان زيدا
قائم يجوز لعل ان زيدا قائم وهو ضعيف اذ ليس معه الا مجرد القياس
واللغة لا تثبت قياسا ويلحق جميعها اي جميع هذه الحروف الستة
ما حال كونها كافة عن العمل او ملغاة عن الكف اي زيادة غير معتد
بها كما لا يعتد بها اذا وقعت بين حرف الجر والمجرور نحو قوله تعالى
فبما رحمة من الله الا ان الالغاء اي الغاء ما عن الكف مع الثلثة
الاخيرة وهي كان وليت ولعل اكثر من الغائها مع ان وان وذلك
لقوة قربها اي قرب هذه الثلثة من معنى الفعل من حيث ان كان
بمعنى شبهت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت مع تغيرها معنى
الكلام وتاثيرها في مضمونه بخلاف ان وان ولكن ولذلك يعمل في
الحال والظرف على الفعل الصريح ومنها اي من السبعة لا التي لنفي

الجنس

الجنس على ما مر حكمها في المنصوبات والسادس من الانواع السبعة ما ترفع
ثم تنصب وهو ما ولا المشبهتان بليس وقد عرفت احكامهما ووجه المشابهة
وكذا ان النافية عند المبرد والكسائي يرفع ثم ينصب حملا على ما وهو ضعيف
لان اللغة لا تثبت قياسا نحو قوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف
الملاعين والسابع من الانواع السبعة غير العاملة من الحروف وذكرها
استطرادا لان المقصود في النحو ذكر العوامل منها وانما ذكرت غيرها طردا
للباب ولا فيها انها طريقة لغوية فمنها اي من غير العاملة حروف العطف
وقد عرفت معانيها ومنها حروف النفي غير ما عمل منها في الاسم نحو ما ولا
المشبهتين بليس في حجاز او في الفعل نحو لن ولم ولما ولا للنهي وهي اي
حروف النفي غير العاملة ما لنفي الحال قيل ان الدليل على انها للحال انه هو
المفهوم من نحو ما يفعل وما زيد منطلق في تميم فانه انما يفهم منه نفي
الفعل والانطلاق في زمان الاخبار ولو كانت لمجرد النفي لجاز ان
يقال ان تكرمني ما اكرمك واما في حجاز فهي عاملة ولنفي الماضي المقرب
من الحال نحو ما فعل قال سيبويه واما ما فهي نفي لقول القائل هو يفعل
اذا كان في حال الفعل واذا قال لقد فعل فان نفيه ما فعل فجعلها سيبويه
في النفي جوابا لقد في الاثبات ولا شك ان قد للتقريب من الحال فكذا
ما كان جوابا له ولا يتقدمها شيء مما في حيزها فلا يقال طعامك ما اكل
زيد لان ما بمنزلة الاستفهام في دخولها على الاسم والفعل فكما لا
يتقدم ما في حيز الاستفهام عليه لا يتقدمها ما في حيزها خلافا للكوفيين
فانهم اجازوا تقديم ما في حيزها عليها قياسا على لم ولن ولا واجيب
بالفرق بينهما فان ما تدخل على الاسم والفعل بخلافها فانها لا تدخل الا على الفعل

ونحو قوله اذا هي قامت حاسرًا مشمعلةً نخيب الفؤاد رأسها ما تقنّع
شمعلة اي سريعة نخيب بالكسر جبان لا فؤاد له وكذلك نخيب وقنعت
المرأة ألبستها القناع مع شذوذه محتمل للتأويل بان يقول رأسها
منصوب على شريطة التفسير والتقدير ما تقنع رأسه ما تقنعه فحذف
المفسَّر والضمير من المفسِّر ولا للنفي لا الاستقبال نحو لا يفعل معناه
نفي الفعل في المستقبل كما ان لن كذلك ما دام كان لن آكد وقد تحذف
الفعل المصدر بلا فجرت لا مجرى النائب عن الفعل في قولهم افعل
هذا اما لا اي ان لا تفعل ذلك الامر فافعل هذا فقدم افعل
اهتماما بحاله وحذف الفعل اجتزاء عنه بلا وامالها اي لكون
لا نائبة مناب الفعل اما لوا الفها كما اما لوا الف الافعال و
الاسماء والحروف لا يدخلها التصرف كالامالة وغيرها وتحذف
لا في جواب القسم نحو فقلت يمين الله ابرح قاعدا وان قطعوا
رأسي لديك واوصالي اي لا ابرح قاعدا لديك نحو قوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ وتحذف لا من اخوات كان نحو قوله
تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل
وقد نفي بها اي بلا الماضي مكررا نحو قوله تعالى فلا صدق
ولا صلى او في معنى المكرر نحو قوله فلا اقتحم العقبة لتفسير
الاقتحام اي اقتحام العقبة وهو الدخول والمجاوزة بشدة
بالشيئين المذكورين في الآية وهو قوله تعالى فك رقبة الخ
فكأنه قال فلا فك رقبة ولا اطعم يتيما وقال الزجاج
قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا يدل على معنى فلا اقتحم

العقبة

العقبة ولا آمن وقد لا يكرر الماضي لا لفظا ولا معنى كقول الشاعر
ان تغفر اللهم تغفر جما واي عبد لك لا الما والدعاء بلفظ
الماضي وجواب القسم ايضا بلفظه بمنزلة المستقبل في انه لا يكرر الماضي
فيها نحو لا غفر الله له ووالله لا ضربت لان الماضي في الموضعين
اي والله لا اضرب
انتقل الى معنى الاستقبال وتأتي لا نقيضة لنعم فيقال للتصديق من
قال افعلت كذا نعم اي فعلت وللتكذيب لا اي ما فعلت وان النافية
بمنزلة ما في نفي الحال وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية كقوله تع
ان يتبعون الا الظن وان الحكم الا لله ومنها اي من غير العاملة
من الحروف حرف التنبيه وهي ها وهو مختص باسم الاشارة عند بعضهم
وقد يفصل بينهما بالقسم نحو وتعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر
بذرعك وانظر اين تنسلك وبضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم هؤلاء
فمذهب الخليل ان ها ههنا كانت متصلة باسم الاشارة فصل بينهما
لعمر والله هذا وانتم هؤلاء وليس المعنى في انا ذا افضل ان تعلم
انك انت غيرك وانما المعنى استغراب وقوع مضمون الجملة المذكورة بعد
اسم الاشارة فهي جملة لبيان المستغرب ولا محل لها من الاعراب
اذ هي مستأنفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال والعامل
فيها معنى الفعل من التنبيه او الاشارة وفيه نظر اذ ليس المراد من
قولك ها انت ذا تقول المشار اليه في حال قولك وألا واما مخففتين
وهما لاستفتاح الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة و
تختصان بالجملة خبرية كانت او لا وقد تحذف الفها اي الف اما نحو
ام والله وتبدل همزتها اي همزة اما عينا وهاء ايضا سواء حذف الفها او

ان

حروف التصديق

نحو عماه همّا وعمر وهم ومنها حروف التصديق والايجاب وهي نعم مقررة
لما سبقها ومثبتة له من نفي او ايجاب خبرا كان ذلك المنفي والموجب او
استفهاما بالحرف كالهمزة وهل تقول في جواب من قال قام زيد او اقام
زيد نعم اي نعم قام زيد وفي جواب من قال ما قام زيد او اما قام زيد
نعم اي نعم ما قام زيد فنعم بعد الاستفهام ليس للتصديق لان التصديق
انما يكون لما يحتمل الصدق والكذب بل لايجاب ما بعد اداة الاستفهام
واثباته نفيا كان او اثباتا ولهذا قال ابن عباس لو قالوا في جواب
الست بربكم نعم لكان كفرا وعند بعضهم يجوز ان يقع نعم موقع بلى
اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفادة تقريرا بالحمل ويكون نعم في
الحقيقة لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا التقرير
ما بعد الاستفهام ولهذا التزم من قال نعم في جواب من قال له اليس
لي عليك دينار بالدينار بناء على العرف الطارئ على الوضع فعلى
هذا يجوز ان يقال في جواب الست بربكم نعم وبلى لايجاب ونقض لما
بعد النفي اي ان بلى تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي لفظا
او معنى وسواء كان مجردا عن الاستفهام او مقترنا به تقول في
جواب من قال ما قام زيد بلى اي بلى قد قام زيد وكقوله تعالى الست
بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا واما النفي معنى فكقوله تعالى بلى بعد
قوله لو ان الله هداني لان معناه ما هداني واجل وجير وان تصديق
للخبر سواء كان موجبا او منفيا ويقال جير لا افعلن فيقام جير مقام
الجملة القسمية لانه للتصديق والتصديق توكيد كالقسم فكان بمعناه
نعم والله لافعلن وعند بعضهم انه في القسم اسم بمعنى حقا اي حقا لا افعلن

وأي

وأي بكسر الهمزة اثبات بعد الاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر
ايضا ولا يستعمل اي الا مع القسم المحذوف فعله فلا يقال اي اقسمت بربي
ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري نحو اي والله او اي ربي
او اي لعمري ومنها اللواحق بأيا كالكاف والهاء نحو اياك اياه الى آخرهما وان
اي واللواحق بان كالتاء نحو انت الخ فانها حروف دوال على احوال المرجوع
اليه على ما عرفت من الاختلاف فيه وكذا الكاف في ذلك وذلك ونحوه
غير العاملة فانها لما تجرد كاف الخطاب عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية
مطابقة اي افادته في غيره وهي كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به
واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا صار حرفا لكن بقي فيه تصرف ما
كان فيه حالة الاسمية وهو كونه مفردا او فرعيه ومذكرا وفرعه لعدم
عراقته في الحرفية ومما يؤيد حرفيته من حيث اللفظ امتناع وقوع
الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك و بك
وكذا الكاف في حيهلك والنجاءك ورويدك من الحروف الغير العاملة
واعلم ان ههنا تفصيلا لا بد من بيانه وهو ان اسم الفعل المتصل به
الكاف وهو صالح لان يكون مضافا اليه ان كان في الاصل ظرفا او
حرف جر نحو امامك وعليك كان الكاف اسما مجرورا نظرا الى اصله
او كان مما جاء مصدرا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدا زيدا يحتمل الكاف
ان يكون اسما مجرورا نظرا الى كونه مصدرا مضافا الى فاعله وان
يكون حرف خطاب نظرا الى كونها اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز
كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في حيهلك وقال الفراء
ان الكاف في جميع اسماء الافعال مرفوع لكونه في مكان الفاعل

وفيه نظر لانا نعرف ان الكاف في عليك حال كونه اسم فعل هو الذي
كان قبل صيرورته اسم فعل وقال الكسائي انه في الجميع منصوب وفيه
ايضا نظر لان المنصوب يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وقيل
انه في الجميع حرف خطاب ويرد عليه النظر الذي ورد على الفراء
واما النجاءك فقيل انه اسم فعل بمعنى أسرع من نجوت نجاء اي
اسرعت والاولى ان نقول ان النجاء باق على المصدرية لعدم دليل
يدل على انتقاله الى اسم الفعل كما في تقدمك اي تقدم تقدما فالتقدير
التقدير في النجاءك أنج النجاء والكاف حرف فيه لامتناع الاضافة
بواسطة لام التعريف وكذا الكاف في ارايتك من الحروف غير العاملة
فان ارايت للماضي بمعنى أخبرني صار بمنزلة اسم الفعل المنقول الى
الفعلية فالحق به الكاف الحرفية كما الحق باسم الفعل نحو حيهلك واستغنى
بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف تاء الخطاب فبقي
مفردة مفتوحة وقال الفراء ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف على
ما هو مذهبه في رويدك وارايت منقول من رايت بمعنى ابصرت وعرفت
كانه قيل أبصرت حالته العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل
الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء واما ان كان المراد من
ارايت فعل القلب يكون الكاف اسما ويتصرف التاء والكاف تقول
ارايتك زيدا وارايتما كما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتكن هندا
وارايتما كما الهندين وارايتن كن الهندات ومنها اي ومن الحروف
الغير العاملة حروف الصلة وانما سميت بها لانه يتوصل بها الى زيادة
الفصاحة او الاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لتزيين لفظ

حروف الصلة

اولغير ذلك من الفوائد اللفظية ويقال لها ايضا حروف الزيادة سميت
بذلك لانها لا تغير اصل المعنى وفائدتها قد تكون معنوية كالتاكيد المستفاد
من من الاستغراقية والباء في خبر ليس وما ولفظية كما ذكرنا ولا يجوز
خلوها منهما معا لئلا تكون عبثا سوى ما يجر منها كالباء ومن واللام وقد
تقدم ذكرها في حروف الجر وهي اي حروف الصلة غير ما يجر ان بكسر الهمزة
تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل في نحو ما
ان رايت وما ان طبنا جبن اي ما رايت وما طبنا خلافا للفراء فانه قال
ان ما وان حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في ان زيدا لقائم و
فيه نظر لانه انما يجوز اجتماع حرفي التوكيد مع الفصل كما في ان واللام
وفي نحو انتظر في ما ان جلس القاضي اجماعا اي تزاد ان بعد ما المصدرية
بالاجماع اي ما جلس القاضي يعني مدة جلوسه وصلة ما لا تكون الا
جملة فعلية عند سيبويه واجاز غيره ان تكون اسمية كقوله بعد ما
افنان راسك كالثغام المخلس وان بفتح الهمزة تزاد كثيرا بعد لما نحو
لما ان جاء البشير وما في قوله تعالى فبما رحمة اي تزاد ما بعد بعض
حروف الجر نحو عما قريب ومما خطيئاتهم وزيد صديقي كما ان عمرا اخي
وقيل انها نكرة والمجرور بعدها بدل منها وفيما اذا انزلت سورة
اي تزاد ما بعد اذا ومتى واي واين وان اذا افادت هذه الكلمات
معنى الشرط نحو ايما تفعل افعل واينما تجلس اجلس ومتيما تفعل افعل
واما تذهبن بك وفي قول الشاعر سلع ما ومثله عشر ما عائل ما
وعالت البيقورا ما زائدة في ثلثة مواضع من هذا البيت ومعناه
على ما ذكر المص ان امية قال هذا البيت في سنة جدب وكانوا في
قحط

وكن منايانا ودولة اخرينا

اوله
اعلاقة ام الوليد بعد ما

الثغام بالفتح نبت يكون بجبل يبيض
اذا يبس يقال له بالفارسية درمنه
اسپيد ويشبه به الشيب العامدة ثغامة
قال الشاعر كالطب بعد ثغامة اعلاقة البيت
اخلس الثياب اذا اختلط رطبه وبابسه
واخلس راسه اذا اختلط سواده ببياضه
حاشية دمقي

سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه من البقر ثم يعقدون في اذنابها
السلع والعشر وهما ضربان من الشجر ثم يعلون بها في جبل وعر ويشعلون
فيه النار ويضجون بالدعاء والتضرع وكانوا يرون ذلك من اسباب السقيا
قالت البيقوريا اي ان السنة الجدبة اثقلت البقر بما حملت من السلع والعشر
ونحو ذلك مما تزاد فيه مانحو مثل ما انكم تنطقون ولا تزاد بعد ان المصدرية
في لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد وفي لا اقسم بيوم
القيمة اي تزاد لا قبل اقسم قليلا وانما قل على لا عرف لانه قيل
لا غير زائدة بل نفي لكلام ورد له قبل القسم كانهم انكروا البعث فقيل
لا اي ليس الامر على ما ذكر ثم قيل اقسم بيوم القيمة وقد جاء
زيادة لا قبل المقسم به كثيرا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا
والله لا افعل وفي ما جاء زيد لا عمرو اي تزاد لا بعد الواو العاطفة
بعد نفي او نهي فلا ههنا وان عدت زائدة لكنها رافعة لاحتمال
رفع احد المجيئين دون الآخر وتسمى لا هذه مذكرة للنفي السابق
عليها ومنها الحرفان المصدريان وهما ما نحو بما رحبت اي برحبها
وقد فسر به قوله تعالى والسماء وما بناها والاخفش يشترط لها
اي لما عائدا اي يقدره في صلتها راجعا اليه فتقول بما رحبت اي
بالرحب الذي رحبته وليس بوجه لانه لم يعهد هذا الضمير لا ردا
في موضع والاصل عدم الاضمار فهي اي ما عنده اسم مكنى
به عن المصدر وقد دفع قوله لم يلزم استحقاق العذاب بتكذيب
التكذيب من قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون
وذلك لان ما لو كانت اسما مكنيا به عن المصدر لكان تقدير

قوله تعالى بما كانوا يكذبون بتكذيبهم التكذيب وتكذيب التكذيب الذي
هو الحق لا يوجد استحقاق العذاب والجواب المدفع عن دفعهم بقوله
ولا يلزمه اي لا يلزم الاخفش ما دفعوه لان المقدر في يكذبون اي
يكذبونه وهي الضمير الراجع الى ما المكنى به عن المصدر مفعول مطلق لا
مفعول به فلا يلزم استحقاق العذاب بتكذيب التكذيب وان سوى
ما تدخل المضارع للاستقبال فانها وان كانت مصدرية لكنها عاملة
وقد لا تعمل ان الداخلة على المضارع فيه اي في المضارع ايضا
تشبيها بما المصدرية او بان المخففة نحو قوله ان يقران على
اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وبعضهم اجاز فيها
في الذي ان يكون مع الفعل بمنزلة المصدر نحو انت فينا الذي
ترغبين اي فينا رغبتك ولا يصلح الذي موصولا بما بعده والا
اي وان صلح موصولا يلزم ثلثة امور مرفوضة التانيث في
الذي لانه خبر انت ويلزم العائد من الصلة الى الموصول وهو
الذي وليس فيها عائدا اليه ويمتنع تقديم ما في حيز الصلة وهو
فينا عليها لان فينا على تقدير ان يكون الذي موصولا يتعلق بترغبين
وعلى ان تجعل الذي مصدرية لا يلزم ذلك لان فينا حينئذ
خبر الذي ترغبين وهذه الجملة خبر انت اي انت رغبتك حاصلة فينا
وحق التركيب ان يقول بدل قوله ويمتنع الخ وتقديم ما يمتنع
تقديمه على انه لا يلزم ذلك لجواز ان يكون هذا من باب وكانوا
فيه من الزاهدين وحملوا عليه اي على الذي المصدري قوله تعالى
وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم ويجيء الذي تضرب

ظلا يفعل أن
كالا يفعل ما

زيدًا قائمًا على ان يكون الذي مصدريًا اي ضربك زيدًا قائمًا ولعلهم

جعلوا الذي من حروف المصدر ويكون موصوفه مقدرًا في صلته

ضمير كما حكي من مذهب الاخفش في ما فهي انت فينا الذي ترغبين

اي انت طلبك الذي ترغبينه كائن فينا ومعنى تضربه زيدًا قائمًا

والذين اجازوا الفاء اي الفاء الموصول في نحو مررت بالذي

القائم اخوه بالجر اي بجر القائم على زيادة الذي ما لكونهم متمسكين

على زيادته بقوله من النفر اللائي الذين اذا هم يهاب اللئام

حلقة الباب قعقعوا على زيادة الذين لان التقدير من النفر اللائي

اذا قعقعوا حلقة الباب خاف اللئام حينئذ اقول لم لا يجوز ان يكون

هذا من باب التوكيد اللفظي وهو من احسنه لانه توكيد كلمة بما يوافقها

معنى دون لفظ ولتفضيل هذا النوع من التاكيد على اعادة اللفظ بعينه

كان نحو قولك زيد كمثل عمرو مستحسنا شايعا في النظم والنثر بخلاف

زيد ككعمرو فانه مخصوص بالضرورة قوله فلا يبعد خبر قوله الذين

من مذهبهم ان يجعلوا حرفا لا اسما موصولا لان زيادة الحرف اولى

من زيادة الاسم ومنها حروف التحضيض وهي الا وهلا مشددتين و

لولا ولوما ولها صدر الكلام لانها مغير معنى الكلام وكل ما يغير معناه

وكان حرفا فمرتبته الصدر لاتيان السامع من اول الامر على ما قصد

المتكلم من الكلام من اقسامه وتلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت

ولوما تاتينا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت واتما تلزم الفعل لان

التحضيض والتوبيخ الذين معناها لا يكونان الا في الفعل كالشرط

فاذا وقع بعدها اسم كان باضمار رافع او ناصب قال سيبويه ويقول

حروف التحضيض

لولا خيرا من ذلك وهلا خيرا من ذلك اي هلا تفعل خيرا قال ويجوز

رفعه على معنى هلا كان منك خير من ذلك فاعلم انه اذا وليها الظرف

كان منصوبا بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله تعالى

لولا اذ دخلت جنتك قلت واما اذا قلت هلا زيدا ضربت ففيه

الخلاف الذي في ان زيدا ضربت كما عرفت ماضيا كان الفعل نحو هلا

ضربت زيدا ويكون معناه التوبيخ واللوم على ترك الفعل او مضارعا

نحو هلا يضرب زيدا ويكون معناها التحضيض على الفعل والطلب له

فهي في المضارع للامر والاخيران وهما لولا ولوما يكونان ايضا

لامتناع الثاني وهو جوابهما لوجود الاول وهما المبتدا الواقع بعدهما

وحاصل معناها ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع حصولها لحصول

مضمون الاول ويستدعيان بعدهما الكلام ان يكونا داخلتين على مبتدا على

ما مر في المبتدا والخبر ومنها قد ولا بد فيها من معنى التحقيق في جميع

المواضع وهي لتقريب الماضي من الحال مع التحقيق والتوقع نحو قد قامت

الصلوة وقد يكون مع التحقيق القريب من دون التوقع كما تقول لمن

لم يتوقع ركوب زيد قد ركب وللتقليل مع التحقيق اذا دخلت المضارع

بمنزلة ربما نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق

وان كان قليلا ويستعمل ايضا للتكثير في مقام التمدح كقوله تعالى قد

يعلم الله المعوقين وقد يكون للتحقيق مجردا عن معنى التقليل كقوله تعالى

قد نرى تقلب وجهك في السماء فهي لا تنفك ابدا عن معنى التحقيق لكن

ينضاف الى هذا المعنى بحسب المواضع معنى آخر وجاز الفصل بينها وبين

بين قد وبين الفعل في القسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا

اذف

وجاز السكوت عليه وطرح الفعل بعدها سكوتا شائعا في لما كقوله ا فد
الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت
ومنها حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل ولهما صدر الكلام لما ذكرنا في
حروف التحضيض والهمزة اعم تصرفا من هل ولذا اي لكونها اعم تصرفا
تقول ازيد عندك ام عمرو فيستعمل الهمزة مع ام المتصلة ولا يستعمل
هل معها وتقول ازيدا ضربت وازيدا ضربته ولا تقول هل زيدا ضربت
على ان زيدا منصوبا بما بعده او بمقدر ولا تقول هل زيدا ضربته على ان
زيدا منصوب بمقدر وتقول ازيد قام ولا تقول هل زيد قام في السعة
لا على كون زيد مبتدا ولا فاعلا لفعل مقدر كل ذلك لان هل في الاصل
بمعنى اهل زيد خارج حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال واقامة هل مقامها
ولذا جاء على الاصل نحو اهل عرفت الدار بالغريين ونحو قوله تعالى
هل اتى على الانسان ومن خصائص الهمزة ان تدخل على الفاء والواو
وثم كما قال الله تعالى افمن كان على بينة واوكلما عاهدوا واثم اذا ما
وقع ولا يقع هل في هذه المواقع بل تدخل هذه الحروف عليه ولا تدخل
على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام المقتضي للتصدر كقوله تعالى
فهل انتم مسلمون وهذه الحروف عاطفة على معطوف مقدر بعد الهمزة
عند جار الله والاولى ان تكون عاطفة على كلام متقدم لانه لو كانت
عاطفة على مقدر بعدها لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمه
ما يكون معطوفا عليه مع انه لم يجئ ذلك في الاستعمال وقد يحذف عند
الدلالة نحو لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان
وتستعمل الهمزة دون هل في الامر كقوله تعالى ااسلمتم فان اسلموا د

منه الامر بالاسلام وفي الاستبطاء نحو الم يأن للذين آمنوا ان
تخشع قلوبهم لذكر الله فيه استبطاء لدخول وقت الخشوع و في
التحضيض نحو الا تقاتلون وعند الخليل الا بر اسها حروف التحضيض
وفي التقرير اي تقرير الفاعل كقوله تعالى اانت فعلت هذا بآلهتنا
او تقرير الفعل نحو اضربت زيدا او في التسوية نحو اانذرتهم ام لم
تنذرهم وفي التعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل ونحو ذلك كا
نحو الم يجدك يتيما والتوبيخ نحو اكذبتم باياتي والوعيد نحو الم نهلك
الاولين ومنها السين وسوف للاستقبال وفي سوف زيادة تنفيس
ما ليس في السين لان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى و
هٰهنا لو للشرط في الماضي نحو لو جئتني لاكرمتك على ان الثاني وهو
الجزاء منتف فيلزم انتفاء الاول وهو الشرط اي ان لو موضوعة
ليكون جزاؤها معدوم المضمون مع القطع فيمتنع مضمون شرطها لان
مضمون جزائها لازم لمضمون شرطها وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم
هذا اصلها وقد تستعمل قليلا فيما كان الثاني مثبتا اي لازم الوجود
في جميع الازمنة في قصد المتكلم وعلامة ذلك ان يكون نقيض شرطها
اليق باستلزام جزائها فيلزم دوام وجوده على كل تقدير لانه لازم للشرط
لا محالة لازما له ولنقيضه لانه الاولى بالاستلزام فيلزم وجوده ابدا
لعدم ارتفاع النقيضين كقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ولطلبها الفعل لكونها للشرط
امتنع في جزائها الواقعة بعدها ان يكون الفعل لما مر كما
الفعل فيجب ان يكون خبرها فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ

الفعل المتقدم بعد لو وقال السيرافي لا يقدر بعد لو لان خبر ان فعل
ينوب لفظه عن الفعل فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني
زيد بخلاف ما اذا كان الخبر لو ان جامدا فانه لا يجب ان يكون فعلا
ماضيا لعدم امكان الاتيان بالفعل بدل الجامد نحو قوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اي بقيت وهو من جملة
ما كان الجزاء لو لازم الوجود فانها اذا لم تنفد الكلمات مع كثرة الاقلام
والمداد فمع قلتها اولى ان لا تنفد ويجيء لو في معنى التمني نحو لو تاتيني
فتحدثني قال ابن مالك لو مصدرية اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى
التمني نحو قوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة وقد تكون غير مسبوقة
بتمن كقوله ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق
واكثر النحويين لا يذكرون لو في حروف المصدرية وممن ذكرها الفراء
وابو علي ومن المتأخرين التبريزي وابو البقاء وقد يحذف فعل التمني
لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه
فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار ولك ان تقول
هذا ليس من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدرية
لان الفعل ولو في تاويل مصدر والمصدر قد يعطف عليه الفعل
فينصب باضمار ان ثم قال واما الزمخشري فانه قال وقد يجيء لو
في معنى التمني كقولك لو تاتيني فتحدثني فان اراد بهذا الكلام ما
اردته فهو صحيح وان اراد ان لو حرف موضوع للتمني كليت فغير
صحيح فان ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا
يجمع بينه وبين ليت وذلك ان حروف المعاني مقصود بها النيابة عن

افعال على سبيل الانشاء فالجمع بينهما وبين تلك الافعال ممتنع لامتناع
الجمع بين نائب ومنوب هذا اخر كلامه ونعم الكلام كلامه فانه مهد
له قواعد ورتب له شواهد ووضع له قوانين وجمع له براهين و
على هذا ورد على المص ما ورد على الزمخشري على التقدير
الثاني ويستعمل لو في الاستقبال عند الفراء كان كقوله
صلى الله عليه وسلم لو ان لابن آدم واديين من ذهب لابتغى
اليهما ثالثا كما قد تستعمل ان في الشرط في الماضي وذلك عند
تجويز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت وعند القطع بعدمه فيه كقوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته او بوجوده نحو زيد وان كان غنيا الا
انه بخيل ومنها اما وفيها معنى الشرط لانها لاستلزام الشيء
لشيء بمعنى ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام وقد يجيء
لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو
فمتكلم الى ما يقصد لكن المعنى الاول وهو الاستلزام لازم لها
في جميع مواقعها ومن ثمه اي ومن اجل ان فيها معنى الشرط لزمتها
الفاء في جوابها ولا يحذف الا في ضرورة الشعر كما عرفت في باب
المبتدا والتزم توسط جزء مما في حيزها اي حيز اما بينها اي
بين اما والفاء سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق
او مفعولا به نحو اما اليتيم فلا تقهر او ظرفا نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق وكذا غير ذلك من المعمولات كالحال والمفعول المطلق
والمفعول له عوضا من الفعل وذلك لان اصل اما زيد فمنطلق اما يكن

من شيءٍ فزيد منطلق بمعنى إن يقع في الدنيا شيء يقع انطلاق زيد
وهذا جزم بوقوع انطلاقه لانه ما دامت الدنيا باقية لابد من
وقوع شيء منها وليس تفسير سيبويه اما زيد فمنطلق بمعنى مهما
يكن من شيء فزيد منطلق انها بمعنى مهما لان مهما اسم واما حرف
بل غرضه بيان معناها ثم حذف شرطها لغرض لفظي وهو كثرة استعمالها
مع انها موضوعة للتفصيل وهو مقتضٍ لتكريرها المقتضي للاستثقال
المقتضي للحذف ولغرض معنوي وهو لزوم القيام لزيد فحذف الملزوم
الذي هو الشرط واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقامه فبقي الفاء
داخلة على ما هو لازم لما قبلها فقد حصل من حذف فعل الشرط
واقامة جزء الجزاء مقامه اربعة اشياء تخفيف الكلام بحذف
الشرط الكثير الاستعمال وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد
المتكلم مقام الملزوم بالادعاء وهو الشرط واشتغال حيز وجب
الحذف بشيء آخر فانه لا يحذف شيء في كلامهم وجوبا الا
مع قيام شيء آخر مقامه وعدم تلاقي حرف الشرط مع حرف الجزاء
ولاجل ذلك جاز وقوع الفاء في غير موقعها وجاز تقديم ما لا يصح
تقديمه في غير هذا الموضع وهذا معنى قوله ولها خاصية في تصحيح
التقديم لما يمتنع تقديمه عند سيبويه فاجاز سيبويه اما هنا فان
عمرا ضارب فقدم معمول ضارب عليه مع انه في حيز إنَّ وما في
حيز إنّ لا يجوز تقديمه عليه وذلك لانه اذا جاز التقديم للغرض على
ما ذكرناه من الاشياء الاربعة مع وجود الفاء المانع لتقديم
ما يقع بعدها عليه فلا باس بجواز التقديم مع مانعين واكثر لا الغرض

فهي فيجوز لتحصيله عدم اعتبار مانعين او اكثر قال الشارح قوله اما هنا
فاني ضارب تصريح بان سيبويه يجيز تقديم غير الظرف على إنّ وليس
كذلك فانه صرح في المفتاح في شرح ديباجة المصباح اكثر اذا قلت اما
زيدا فاني ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابي العباس
المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب فوقك وقد ذكر ايضا في ضوء المصباح
ان بعض المتاخرين نقل نصب زيد بضارب عن سيبويه ايضا اجازة غيره
اما اليوم فاني خارج ونحوه مما يصح نصبه بمعنى الفعل كالجار والمجرور
فهذه المسئلة جائزة عند سيبويه والمبرد ايضا لكن العامل في اليوم
هو اما لا ان اما لما فيها من معنى الفعل تعمل في الظرف والجار و
المجرور قال المصنف في ضوء المصباح ان سيبويه لم يجز
في اما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف خارج وجعله منصوبا
باما ومنها حرفا التفسير وهما أيْ وهي تفسير كل مبهم من المفرد
نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة نحو قوله وترميني بالطرف
اي انت مذنب وأنْ وتختص أنْ بما في معنى القول اي لا يفسر
أنْ الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤدٍّ معناه نحو قوله
تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فهي تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي
ناديناه بشيء وبلفظ هو قولنا يا ابرهيم وقد يفسر المفعول به الظاهر
نحو قوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى أن اقذفيه وليست أنْ
في قوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين مفسرة لان
قوله أن الحمد خبر المبتدأ المقدم فيكون من صلة ما قبلها وما بعد أن
المفسرة ليس من صلة ما قبلها لان الكلام يتم بدونه ولا يحتاج اليه

وتقليني ولكنّ اياك لا اقلي

من جهة التنبيه دون تصريحه اي صريح القول لان صريح القول لا
يحتاج الى تنبيه لان الجملة معه منبئة لا لصريح القول وقد اجاز بعضهم
ذلك مستدلا بقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
ربي وربكم ولا استدلال فيه لاحتمال ان يكون ان مفسرة للضمير في
به ومنها كلا للزجر والردع كما اذا قيل لك فلان يبغضك فتقول
كلا ردعا له وكان الفعل الذي هو من تمامه محذوفا لان الحرف لا
يستقل اي كلا لا تقل او ليس الامر كذلك وقد يجيء بمعنى حقا
كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ومنها لام التعريف فانها وحدها
حرف التعريف عند سيبويه والهمزة مجتلبة للابتداء بالساكن لان
اللام ساكنة وعند الخليل ال بكمالها حرف التعريف وانما استمر بها التخفيف
باسقاط الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال وميمه في لغة اهل
اليمن منه الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر ولام جواب
القسم وهي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة المبنية اسمية
كانت او فعلية ليدل على ان ما بعدها هو المقسم عليه ويلزمه مع المضارع
النون المؤكدة نحو والله لتخرجن ويلزمه مع الماضي قد نحو والله لقد خرج
لانهما الحرفان اللذان يؤكدان بهما وجاز حذفها اي حذف قد قليلا
نحو حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا وما ان من حديث
ولا صال واللام الموطئة للقسم اي الممهدة والمبينة لكون الجواب
للقسم لا للشرط وهي التي تقدمها القسم لفظا او تقديرا وانما جيء
بهذا اللام لتؤذن بان الجواب المذكور بعدها له اي للقسم الملفوظ
والمقدر لكن الاتيان بها مع تقدير القسم اكثر للتنبيه من اول الامر

على القسم المقدر لا للشرط وهذه اللام جوابا للقسم وانما الجواب ما يأتي بعد
الشرط نحو والله لئن اكرمتني لاكرمنك والا اي وان كان الجواب للقسم جاز
ان اكرمتني اكرمك بالجزم ليكون جزاء للشرط وهو مع جزائه جواب للقسم مع
انه لا يجوز في اكرمك الا الرفع ولام جواب لو ولولا وانما جيء بها توكيدا لارتباط
احدى الجملتين بالاخرى نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ولولا فضل
الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان ويجوز حذفها اي حذف اللام قليلا
ان لم يقع لو ولولا ما في حيزها صلة ولم يطل الشرط بما في حيزه كقولك لو كان
لي مال انفقت والا يحذف كثيرا نحو جاء في الذي لو ضربته شكرني وكقوله
تعالى ولو ان ما في الارض الى قوله ما نفدت ويجوز حذف الجواب لهما اصلا
كقوله تعالى ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية اي لكان هذا القرآن وكذلك يجوز
حذف جواب لولا كقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب
رحيم ولام الابتداء وهي تدخل الاسم نحو لزيد منطلق والفعل المضارع نحو
لاقسم بالله في قراءة ابن كثير تشبيها له به اي بالاسم ويختص دخولها عليهما
بابتداء الكلام مع عدم مانع يمنعها عن التصدر اما مع وجوده كان فانه لا
يختص دخولها بهما في ابتداء الكلام بل يدخل على ما في حيز ان سواء كان
اسما او فعلا مضارعا او ماضيا مصدرا بقد او ظرفا او جارا ومجرورا وجاز
دخول لام الابتداء على مضارع مصدر بحرف الاستقبال نحو ان زيدا لسوف
يفعل لان اللام ليست للحال وانما هي لام الابتداء خلافا للكوفيين لانها
عندهم للحال فلو جاز دخولها على هذا الفعل لزم التناقض في المعنى لانه
يصير حالا باللام ومستقبلا بسوف والاصل ان تدخل لام الابتداء
المبتدا لاقتضائها صدر الكلام ولكن زحلقت اللام الى الخبر نحو ان

لزيد

لا

حرف تعريف

جواب القسم

ليست

زيداً القائم او الى صلته اي صلة الخبر نحو ان زيدا لفي الدار قائم مع انّ وانما
كراهة الجمع بينهما اي بين انّ ولام الابتداء وقد ذكرنا بيان ذلك مستوفى
ونحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه فعلى توهم دخول انّ كان التقدير
انّ ام الحليس وهو اي دخول اللام على الخبر من غير انّ قليل لاقتضائها
التصدر ولا مانع لزمن ذلك مع عدم انّ واللام الفارقة بين انْ المخففة
والنافية في نحو انْ كل نفس لما عليها حافظ وقد ذكرنا الاختلاف فيها
هل هي لام الابتداء او لام اخرى للفرق بين ان المخففه والنافية ومنها
تاء التانيث الساكنة وهي التي تلحق الفعل الماضي للدلالة على تانيث
الفاعل وانما يجوز الحاق العلامة بالفعل مع ان المؤنث هو الفاعل
لما بينهما من شدة الاتصال ومنها التنوين هو في الاصل مصدر نوّنت
اي ادخلت نونا وحقها السكون على ما هو القياس الاصلي للحروف
الا ان يلاقيها ساكن فيكسر التنوين لان الاصل في حركة الساكن
الكسر نحو قل هو الله احدٌ الله او يضم التنوين للاتباع نحو عذابٌ اركض
وقد يحذف التنوين عند ملاقاة الساكن نحو قل هو الله احدُ الله فيمن
قرأ شاذا بحذف التنوين وقد يحذف التنوين قياسا من العلم الموصوف
بابن او ابنة مضافين الى علم لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا ومنها
النون المؤكدة وقد ذكرناها ومنها هاء السكت وهي هاء تزاد في آخر
الكلمة الموقوف عليها لتلحق الهاء المتحرك آخره لا الساكن لئلا يلتقي
ساكنان بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية للوقف وانما
الحق لبيان تلك الحركة اذ لو لم تلحق به وقد سقطت الحركة للوقف
لم يكن فيه دلالة عليها نحو ثمه وكيفه ودجلانه ومسلمانه وضربتنه

ولا تلحق بالنون في الامثلة الخمسة نحو يرضيانه لان النون علامة الرفع
فهي كالحركة الاعرابية وقد يجب الالحاق فيما بقي بعد الحذف على حرف
واحد نحو رَهْ وقِهْ لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن
وانما لم تلحق الاعرابية لعروضها وكذا المشبهة بها نحو لا رجلَ و يا
زيدُ لان حركتهما عارضة فتشبه حركة الاعراب وكذا لم تلحق آخر الماضي
لانه انما حرك لمشابهته المعرب فكانت حركته اعرابية فلا يقال ضربه وا
انه كما تلحق المتحرك كذلك تلحق الساكن اذا كان الفا في آخر حرف او اسم عريق
البناء نحو لاه وذاه لان الالف حرف خفية تبيين مدها بالحاق الهاء بها
ولا تلحق الهاء بالالف اذا كان في متمكن او عارض البناء لئلا يلتبس بهاء
الضمير المضاف اليه لجواز اضافتها بخلاف عريق البناء فانه لا يضاف منه
الاكثر ولكن ولدن وقوله وقيل لم ابله اعتراض فان الهاء فيه الحق
بالساكن غير الالف فاجاب عنه بقوله لتقدير الحركة على اللام لان
اصله لم ابالي حذف الياء بالجزم فصار لم ابال ثم لما كان آخره متحركا
فالتقى ساكنان فسقطت الالف فبقي لم ابل فالحق الهاء به لان
الحركة مقدرة لان اسكانه على خلاف القياس كما اسقط الف ها في
هلم لتقدير سكون اللام فان هلم اصله عند الكوفيين ها لم واصل
لم المم فاسقط الالف نظرا الى سكون اللام من المم وانما ذكر المصنف
ان كان مذهب البصريين ان هلم غير مركبة للاستيناس بان
الحركة المقدرة معتبرة كما ان السكون المقدر معتبر ايضا في الجملة
وهي اي هاء السكت ساكنة لانها انما تلحق للوقف فلا تكون الا
ساكنة وتحريكها لحن وخطأ ونحو يا مرحباه بحمار عفراء اذا اتى

قرنبته لماسه من الشعير والحشيش والماء ويجب بجادها الجنة لها ويا مي حباه
بجماد ناجية اذا اتى قرنبته للسانيه ناجيه اسم امراة والسانية
الناضحة التي يستقى بها الماء من البير مما لا يعتد به ومعنى من قال
ذلك انه اجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء
الضمير ولهذا يضم الهاء تشبيها لها بها او يكسر لالتقاء الساكنين وروي
يا مرحباه في البيتين على الوجهين ومنها الشين المعجمة او السين المهملة
التي تلحق بكاف المؤنث وقفا فرقا بين المذكر والمؤنث لانه لو لم يلحقها
لسكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعل ترك السين في الوقف علامة
للمذكر ولم يلحقها في الوصل لان حركة الكاف فارقة بين الكافين والاول
وهو الشين المعجمة تسمى الكشكشة وهي في لغة تميم والثاني وهو السين
المهملة تسمى الكسكسة وهي في لغة بكر ومنها المدة التي تلحق باخر
الكلمة انكارا ان يكون الامر على ما ذكر المخاطب كما تقول جاءني زيد
فيقول من يقصد تكذيبك وان زيدا لا يأتيك ازيدنيه اي كيف يجيئك
او انكارا على خلاف ما ذكر المخاطب كما تقول جاءني زيد فيقول من
لا يشك ان زيدا جاءك وينكر ان لا يجيئك ازيدنيه فكانه قال من يشك
في هذا فكيف لا يجيئك او تلحق باخر الكلمة تذكرا كما تقول في نحو قال و
يقول ومن العام قالا ويقولوا ومن الباقي فيمد اللام والميم الى ان
تتذكر ما نسيت وتصله به وان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا او غيره
تلحق به ياء ساكنة نحو هذا سيفني اذا اردت سيفا من صفته كيت
وكيت وان كان حرف مد نحو القاضي مد ذلك الحرف الى ان يتذكر
او تزاد مدة اخرى وتحذف الاولى للساكنين وتتبع هذه المدة سواء

كانت للانكار او للتذكر ما قبلها في حركته بعد كسر الساكن اي اذا كان ما قبلها
متحركا يكون المدة مطابقة بحركته سواء كانت اعرابية او بنائية نحو ازيدنوه
وازيدانيه والاميروه وان كان ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره حرك للساكنين
اي الامير زيدت الواو فصار الاميرو والهاء للسكت
بالكسر وتكون المدة حينئذ الياء نحو ازيدنيه و[illegible] وان كان ساكنا
حرف علة تكون المدة مثله فيحذف اولهما لالتقاء الساكنين نحو القاضيه
والمعلاه وايغزوه في جاءني القاضي والمعلى وزيد يغزو فعلى هذا
ليس قوله بعد كسر الساكن على اطلاقه باقيا عليه وتزاد ان مع المدة الاولى
التي للانكار لزيادة البيان ما لا يتضح لان الياء والهاء خفيتان ولا تكون
المدة مع ان الا ياء لانه اذا كسر نون ان لالتقاء الساكنين لزم ان يكون
المدة الملحقة بها ياء ليكون متابعة لحركة ما قبلها وتختص الاولى بشرط
اعني مدة الانكار
بالوقف والانكار بمنع الاستفهام وعدم الفصل بين الهمزة وبين
الملحق به المدة فلا يزاد في الوصل ولا في الاستفهام على وجه الحقيقة
ولا عند الفصل وتختص الثانية وهي مدة التذكر بالدرج لانها انما تلحق
بالكلمة لتذكر شيء من بقية الكلام فلا محالة تقع في الدرج ولذلك
لا تلحق بهذه الزيادة هاء السكت لانها انما تزاد اذا لم يقصد الوقف
وقطع الكلام بخلاف زيادة الانكار واما الاسم فمحل الرفع والنصب
والجر والجزم فمنه اي من الاسم العامل المصدر وهو اسم الحدث
وهو معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر المشتق منه الفعل على قول البصريين فان
صدا اسم فاعل المشتق
الفعل عندهم مشتق من المصدر وانما سمي المصدر مصدرا عندهم
لكونه موضعا يصدر عنه الفعل كالمقتل ومذهب الكوفيين ان المصدر

مشتق من الفعل وانما سُمّي المصدر مصدراً عندهم لانه مصدر بمعنى الصادر
بمعنى الصادر اي هو صادر عن الفعل وحجج كل من الفريقين مذكورة في
موضعها وهما اي المصدر من مجرد الثلاثي سماع يرتقي الى اثنين وثلثين
بناء وهي فَعْل وفِعْلة مثلثي الفاء ساكني العين نحو قَتْل وفِسْق وشُغْل
ورَحْمة ونِشْدة وكُدْرة وفَعَل وفَعَلة مفتوحي الفاء مع فتح العين وكسرها
نحو طَلَب وخَنِق وغَلَبة وسَرِقة وفُعَل مفتوحة العين مع ضم الفاء وكسرها
نحو صِغَر وهُدى وفَعْلى وفَعْلان مثلثي الفاء ساكني العين نحو دَعْوى
وذِكْرى وبُشْرى وليّان وحِرْمان وغُفْران وفَعَلان مفتوحي الفاء و
العين نحو نَزَوان وفَعال مثلث الفاء نحو ذَهاب وصِراف وسُؤال
وفَعالة مفتوح الفاء ومكسورها نحو زَهادة ودِراية وفُعول مفتوح
الفاء ومضمومه نحو قَبول ودُخول وفُعولة مضمومة الفاء نحو صُهوبة
ومَفْعَل ومَفْعِلة مفتوحي الفاء مع فتح العين وكسرها نحو مَدْخَل ومَرْجِع
ومَسْعاة ومَحْمِدة وفي غيره اي غير مجرد الثلاثي وهو الثلاثي المزيد
فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس مضبوط بضابط بان يقال
كل ما كان ماضيه على افعل واستفعل وفعلل فمصدره على افعال و
استفعال وفعللة نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ودحرج دحرجة
ويعمل المصدر عمل فعله ماضيا كان فعله او غيره بخلاف اسمي الفاعل
والمفعول فانه انما يعملان عمل فعلهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال
وانما كان المصدر كذلك لانه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول
عقلا لا يشترط فيه ذلك بخلافهما فان طلبهما لهما انما كان
لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما وانما يعمل المصدر اذا لم يكن مفعولا

مطلقا اما اذا كان مفعولا مطلقا وهو المصدر الذي يذكر من جهة حدثه
فالعمل للفعل لا للمصدر اما لان الفعل هو الاصل في العمل فلا يهمل لغيره
بلا موجب ولا موجب عند كون المصدر مفعولا مطلقا لوجود الفعل ههنا
لفظا او تقديرا واما لان المصدر انما يعمل اذا كان مشابها للفعل ومشابهته
له لانه بتقدير حرف المصدر والفعل لانه انما يقع موقع الفعل ويفيد
فائدته مع هذا الحرف ولا يصح تقديره بأن والفعل اذا كان مفعولا مطلقا
لان ضربت ضربا ليس بمعنى ضربت أن ضربت واما قولك ضربت ضربَ
الاميرِ اللصَّ فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا حقيقة لان المفعول المطلق
محذوف التقدير ضربت ضربا مثل ضرب الامير اللص لا انه لا اضمار فيه اي
لا يضمر الفاعل في المصدر لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث
لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما
يكون طلبه لهما باعتبار العقل والوضع اذ الحكم العقل فلا يجوز ان
يتصل به المسند اليه غاية الاتصال بخلاف الفعل فانه يضمر فيه الفاعل
لان الواضع انما وضعه ليكون مسندا صدره الى شيء بعده ظاهرا او
مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره لاقتضائه
له وضعا وعقلا وانما يضمر الفاعل في اسم الفاعل وان كان طلبهما له ليس
بوضعي بل عقلي على ما ذكرنا لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى قال
الشارح لانه لو اضمر فيه لوجب اذا ثُني المصدر او جُمع باعتبار الانواع
ان يكون له تثنيتان او جمعان احدهما باعتبار الفاعل والاخر باعتبار مدلول
المصدر وفيه نظر لجواز ان يحصل في المصدر ضمير التثنية والجمع ولا يثنى
ولا يجمع باعتباره كاسم الفعل والظرف فلا يلزم ذلك ولا يلزم ذكر الفاعل

في المصدر في حالتي الافراد والاضافة بل قد يحذف فاعله وان كان له
الفاعل في نفس الامر باعتبار انه عرض لابد له في الوجود من محل يقوم به وعلة
جاز حذفه ما ذكرنا من ازالة الوضع حكم العقل ويجوز اضافته وفي
الاضافة اربعة اوجه اضافته الى الفاعل والمفعول مذكور او متروك وهو
اكثر من اضافته الى المفعول ومن رفع فاعله بعد اضافته لانه محله الذي يقوم به
فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفع فاعله ومن جعله مع مفعوله
كلفظ واحد او الى المفعول اذا اقام قرينة تدل على كونه مفعولا والفاعل
مذكورا او متروكا منصوبا كان المفعول في المعنى وذلك عند تاويل المصدر
بفعل مبني للفاعل نحو اعجبني دق الثوب القصار او مرفوعا في المعنى اذا
اول المصدر بفعل مبني للمفعول وذلك مع القرينة نحو اعجبني اكل الخبز اي
ويصح حمل المعطوف والصفة على المحل اي محل المجرور باضافة المصدر اليه
سواء كان محله مرفوعا او منصوبا وكذا يصح حمل سائر التوابع وانما خصهما
بالذكر لان الجرمي لم يجوز الحمل في الصفة على المحل وقال الاندلسي
الظاهر من كلام سيبويه منع العطف على المحل نحو قوله قد كنت داينت
بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فانه انما نصب الليان لكونه معطوفا
على محل المعطوف عليه وهو الافلاس لانه مفعول مخافة التقدير لان
خفت الافلاس كما جر الدبران في قوله انى يا اثر العيوق والدبران
لانه معطوف على محل العيوق لانه مضاف اليه تقديرا والضمير في
بها راجع الى الابل المعنى مخافة افلاس غير حسان ومداينته بالابل
حسانا لانه ليس بمفلس ولا مماطل ونحو قوله حتى تهجر بالرواح وهاجها
طلب المعقب حقه المظلوم المعقب من عقب في الامر اذا تردد

في طلبه والمظلوم صفة المعقب حملا على محل المعقب يصف حمارا واتانا
اي هيج الحمار الاتان بطلب الماء كما يطلب المعقب المتقاضي المظلوم حقه
واعلم ان المعقب اذا كان من عقبني حقي اي طلبني على معنى ما يطلب المظلوم
مماطله لم يكن في البيت استشهاد على المراد لان المظلوم يكون حينئذ
فاعل المصدر والمعقب مفعوله واعماله مع اللام قليل ضعيف نحو ضعيف
النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل وذلك لتعذر دخول
اللام على ما يقدر به المصدر العامل وهو الحرف المصدري ولا يصح
تقديم شيء مما في حيزه اي حيز المصدر عليه لانه في تاويل ان مع الفعل
فيكون معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولا يصح الفصل بينه اي بين المصدر
وبين صلته اي ما يتعلق به من معموله باجنبي من المصدر وهو ما لا
يعمل فيه المصدر فلا يجوز في اعجبني ضرب زيد عمرا اليوم عند بكر ان
تجعل اليوم متعلقا باعجبني وعند بكر من صلة المصدر في المسئلة وجوه
ان تعلق كل واحد من الظرفين بالمصدر وعلى هذا جاز ان تقع
كل واحد منهما بعد المصدر في اي موضع شئت وان تعلق كل
واحد منهما باعجبني وحينئذ لم يجز فيهما الا ان يتقدما على المصدر
او يتاخرا عن جميع صلته ولم يجز ان يوقع احدهما او كليهما بين بعض
الصلة وبعض لانه لا يجوز الفصل بالاجنبي بين الموصول وصلته وان
تعلق احدهما بالمصدر ويتاخر عنه والاخر باعجبني ويتقدم على
المصدر او يتاخر عن جميع صلته اي احد الظرفين وليس اياما في قوله تعالى كتب عليكم
الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما متعلق بالصيام

وانما هو متعلق بفعل مقدر اي ضربوا اياما ولا يصح تقديم منصوبه اي
منصوب المصدر على المرفوع تقديرا في الضمائر نحو عجبت من ضربك فلا
يجوز فيه ان يقال من ضربك انا لانه لا يسوغ المنفصل مع القدرة على
المتصل او عجبت من ضربي اياك فلا يقال من ضرب اياك انا وهو المختار
اشارة الى انه اذا كان بعد ضمير المجرور ضمير انقص منه تعريفا جاز فيه
الاتصال والانفصال لكن الانفصال فيه اولى من الاتصال فيما كان الضمير
الاول منصوبا متصلا بالفعل نحو اعطيتكه لان الفعل اقعد في اتصال الضمير
به من المصدر قال الشارح قوله تقديرا يتعلق بالمرفوع احترز عما يرفع
تقديرا لا لفظا فانك لو قلت عجبت من ضربك زيد جاز تقديم المنصوب
على المرفوع لانه مرفوع لفظا لا تقديرا اقول يلزم من كلامه هنا ان لا
يجوز تقديم المنصوب على المرفوع الذي اعرابه تقديري وليس كذلك
لجواز ان يقال عجبت من ضربك القاضي هذا مع ان كلام المصنف ههنا
على اطلاقه ليس بصحيح فالاولى ان يذكر بعد قوله تقديرا في الضمائر
كما ذكرنا وذكر صاحب المفتاح والمص اخذ هذه المسألة بعبارتها منه و
يكون معنى كلامه ان صيغة ضمير المنصوب من الضمائر لا يتقدم على صيغة
المرفوع منها في التقدير وان كان في اللفظ صيغة مجرور وكذلك قول
الشارح وقوله هو المختار اشارة الى انه اذا اجتمع فيه ضميران واحدهما
اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني وبين ان المختار هو الانفصال
ليس بصحيح على اطلاقه لان الضمير الاول ان كان مرفوعا يجب الاتصال
في الثاني وان كان منصوبا يجوز الامران في الثاني بلا اولوية لاحدهما
على الاخر وانما كان المختار الانفصال اذا كان الاول مجرورا لفظا ومرفوعا

تقديرا

تقديرا على ما عرفت بيان ذلك فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل سواء
كان الفعل ظاهرا او مقدرا وانما جاز الاظهار لما ذكرنا وان كان المفعول المطلق
بدلا منه اي من الفعل بان يكون الفعل لازم الاضمار ففيه وجهان فعند سيبويه
العمل للمصدر وجوز تقديم المفعول عليه كما جوز من قال العامل هو الفعل
المقدر لان عمله اذن ليس لكونه مقدرا بان والفعل بل لكونه بمعنى الفعل
وحلوله قائما مقامه وجوز ايضا تحمله للضمير وعند السيرافي العمل للفعل المقدر
لانه لولاه لم ينتصب المصدر لان المعمول لا بد له من عامل ظاهر او مقدر ولو
كان المصدر قائما مقامه حقيقة لكان اسم فعل ومنه اي من الاسم العامل اسم
الفاعل وهو اسم اشتق لمن قام به الفعل اي المصدر فان سيبويه يسمي المصدر
فعلا وحدثا واحترز به عن اسم المفعول والالة والموضع والزمان وبالتفضيل
بمعنى الحدوث احترازا عن الصفة المشبهة لان وضعها على الاستمرار
على ما قال لا على الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد غير المزيد فيه وغير الرباعي
على فاعل ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد وهو ثلاثة اقسام الثلاثي المزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه على صيغة المضارع بميم مضمومة موضع حرف
المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن في المضارع مكسورا سواء كان ما
قبل الاخر عين الفعل او لا نحو مكرم ومدحرج ومتدحرج ويعمل عمل فعله المبني
للفاعل من فعله مفردا كان كضارب او مثنى كضاربان او مجموعا جمع تصحيح
كضاربون او جمع تكسير كضرّب مظهرا كان اسم الفاعل كزيد ضارب عمرا
او مضمرا نحو انا زيدا ضارب مقدما او موخرا نحو انا ضارب زيدا وانا زيدا ضارب
وانما يعمل في المفعول به الصريح وفي غير الظرف والمفعول المطلق بشرط معنى
الحال او الاستقبال ليتم مشابهته له لفظا ومعنى لانه ان كان بمعنى الماضي

علم اسم الفا

مشابهة معنى لا لفظا لانه لا يوازن الماضي مستمرا ويشترط الاعتماد على صاحبه وهو الموصوف
ومعنى الاعتماد ان يقع بسبب هذا الشرط موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم وانما
اشترط الاعتماد فيه لان طلبه للعمل على خلاف وضعه لانه انما وضع للذات
المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي هي لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا فينبغي فيه
ان يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالفعل اولى وذلك اما بكونه مسندا او بوقوعه
بعد ما هو بالفعل اولى والاول انما يكون اذا كان معتمدا على صاحبه وهو المبتداء
اما في الحال نحو زيد ضارب اخاه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخاه وعلى
الموصوف وذي الحال نحو جاءني رجل وزيد ضاربٌ او ضاربا عمرا فانه اذا
تقدمه شيء من هذه الاشياء كان مسندا اليه والاسناد من لوازم الفعل
واشار الى الثاني بقوله او الاعتماد على الهمزة او على ما النافية لان الاستفهام
وبوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى
والنفي بالفعل اولى والاولى ان تقول حرف الاستفهام او حرف النفي كما
قال صاحب المفصل فيه ليشمل هل ضارب الزيدان ولا ضاربٌ اخاك وان
كريم ابوك وقد يكون الاستفهام مقدرا كالنفي تقول قائم الزيدان ام
لا كما تقول انما قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان وانما لم يشترط في
المصدر هذا الاعتماد ويشترط في اسم الفاعل ذلك مع ان مشابهته
مع الفعل اقوى من مشابهة المصدر معه لان اقتضاء المعمول اقوى
من اقتضائه له لما ذكرنا ولذلك شرط في عمله ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا
لاخراجه التصغير والوصف عن وقوعه موقع الفعل ولا يمكن تاويلهما من الفعل
فان كان اسم الفاعل للماضي وجبت الاضافة اي اضافته الى ما جاء بعده مما
اي وجد
يكون في المعنى مفعولا ولا يجوز ان ينصب على المفعولية لفقدان شرط عمله ان
جاء بعده ذلك وان لم يجئ ذلك كان غير مضاف الى شيء نحو انا ضارب امس

وانما عمل اسم الفاعل في الفاعل فلا يشترط فيه شرط سواء كان الفاعل ضميرا او
ظاهرا سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب في دار غلامه
امس وذلك لان ادنى مشابهته مع الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع
بالفعل وكذلك لا يشترط في عمله في الظرف والجار والمجرور والمفعول له لمطابق
شرط نحو زيد ضارب امس بالضرب شرطا لانه يكفيها رائحة الفعل خلافا للكسائي
فانه اجاز ان يعمل بمعنى الماضي كما يعمل بمعنى المضارع سواء وتمسك بجواز زيد
معطي عمرو امس درهما وبقوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان كان معمولا اخر
لاسم الفاعل فبفعل اي فيكون انتصابه بفعل مقدر دال عليه اسم الفاعل
كانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطي فقيل درهما اي اعطاه درهما وهذا
مذهب ابي علي الفارسي ويلزم على مذهبه جواز حذف احد مفعولي باب
علمت قال السيرافي ان الاجود ان يقال انه انما عمل اسم الفاعل في المفعول
الثاني منصوبه حيث لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فا كتبة
في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل ونحو وكلبهم باسط
ذراعيه انما جاز اعماله من غير اضافة مع انه بمعنى الماضي على ارادة حكاية
الحال الماضية ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي
كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وليس
المراد بها ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما تلفظ به كما
في قوله دعني من تمرتان اذ بعيد ان لا يتلفظ في ذلك الوقت بلفظه
نحو الضارب عمرا امس حكمه حكم الذي ضرب يعني انما جاز عمل اسم الفاعل
المعرف باللام بمعنى الماضي لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط
فيه الحال او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما مر بان ذلك في

المبهمات وعند المازني انتصابه بفعل مقدر وهذا بناء على مذهبه ان اللام ليس
بموصول وقد له حمله حكم الذي ضرب وهكذا فسر سيبويه يحتمل ان يكون مراده
من تقييده بالماضي انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال او
الاستقبال لانه كان مع تجريده عن اللام يعمل بمعناهما ولا يعمل بمعناه ويحتمل
ان يكون مراده انه اذا كان اسم الفاعل محلى باللام لا يستعمل في كلامهم
الا بمعناه الماضي وانما كان كذلك لان المجرد عن اللام لا يعمل بمعنى الماضي
فتوسل الى اعماله بمعناه ومن ثم امتنع التقديم اي تقديم معموله عليه لان
اي من اصل ان حكمه حكم الذي ضرب
ما في حيز الموصول لا يتقدم عليه فلا يقال عمرا زيد الضارب واللام في قوله
وكانوا فيه من الزاهدين ليست بمعنى الذي عند بعضهم كالمازني فان
اللام عنده حرف التعريف فلا يلزم منه تقديم ما في حيز الموصول عليه و
الصلة المتقدمة وهي فيه ليست له اي للزاهدين عند اخرين بل صلة
لمحذوف وهو زاهدين مدلول عليه به اي بالزاهدين وهذا الوجه الثاني
اولى من الاول لما يتضمن الاول من تقديم صلة المجرور وهو الزاهدين
على الجار وهو من وصلة المجرور لا يتقدم على الجار ومن ثم جاز حذف
نون التثنية والجمع في الاسم الفاعل المعرف باللام من غير اضافة
كقوله الحافظوا عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وانما حذف
النون لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول كما جاز حذف
النون في الذي نحو كالذي خاضوا اي كالذين وقراءة من قرأ الذا نقوا
الصلاة بالنصب مما لا معرج عليه ولا معول عليه فانه حذف نون الجمع من
غير اضافة ولا لام وحكم ما جاء منه اي من اسم الفاعل للمبالغة كفعال
وفعول ومفعال الحكمة اي حكم اسم الفاعل في العمل عند البصريين كقوله

فتوكب

ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر
وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها
شابه اسم الفاعل الفعل وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه
اللفظي يجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ولانها فرع على اسم
الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهته اسم
الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال او الاستقبال كما لم يشترط
ذلك في الصفة المشبهة ومنه اسم المفعول والاصل فيه ههنا هو
اسم المفعول به اي الذي فعل به الفعل اي اوقع عليه الفعل يقال فعلت
به الضرب اي اوقعته عليه لكن حذف الجار فصار الضمير مرفوعا فاستتر
وهو اسم مشتق لمن وقع عليه الفعل او ما جرى مجرى الواقع وانما قلنا
ذلك ليدخل فيه اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم
وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة
اي على وزن مفعول · اي غير الثلاثي
اسم الفاعل مفتوح ما قبل الاخر كمكرم ومدحرج ومتدحرج لا فرق بينهما
الا في فتح ما قبل الاخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله وهو المضارع
المبني للمفعول وحكمه حكم اسم الفاعل في اشتراط الحال او الاستقبال
والاعتماد على صاحبه وعلى الاستفهام والنفي فلا حاجة الى اعادة
ذلك الا انه يعمل عمل الفعل المبني للمفعول وليس في كلام المتقدمين ما
يدل على اشتراط الحال والاستقبال في عمله في موضعه لما ذكرنا في
اسم الفاعل تقول زيد مضروب او مضروب غلامه او مضروب في دار
عمرو امس ومنه الصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم احتراز
اي من اسم الفاعل
عن اسم المفعول فانه لا يشتق من فعل لازم وانما اشتق من فعل متعد بنفسه

اسم المفعول

الصفة المشبهة

فعل قوله لازم لتحقيق الماهية وبيان الواقع لا للاحتراز

او بحرف الجر بمعنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل اللازم فانه في معنى الحدوث
وليس معنى الثبوت فيها انها موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لانها
كما لم تكن موضوعة للحدوث لم تكن موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة بل
هي موضوعة للقدر المشترك بينهما فمعنى نحو حسن في اصل الوضع ليس الا
ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او في جميعها لكن لما لم يكن بعض
الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة كان الظاهر ثبوتها
في جميعها بدليل العقل الى ان يقوم دليل على تخصيصه ببعضها وصيغتها
صوابه صيغتها الا ان يقول ان الضمير عائد الى لفظ ما الموصوف له وهو
مذكر مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع نحو كريم وحذر وحسن
وليست بقياسية كاسم الفاعل والمفعول وقد جاء الالوان والحلى منها
قياسية كاسود وابيض على وزن افعل وشبهت الصفة المشبهة به
اي باسم الفاعل من حيث انها صفة تثنى وتجمع وتؤنث وتعمل عمل فعلها
وان لم توازن صيغتها الفعل ولم تدل على الحال والاستقبال كالفعل
لاجل تلك المشابهة ولاجل تلك المشابهة لم يعمل افعل التفضيل لان
اصل استعماله ان يكون معه من وهو مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
وليس المراد ان تثنيتها وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه
وتانيثه سواء بل المراد مطلق ذلك وذلك لانه لا يطرد ذلك في بعض
الصفات المشبهة كالالوان والعيوب فانه لا يقال ابيض ابيضان
ابيضون ابيضة ابيضتان ابيضات وكذلك تشبه اسم المفعول من
جهة المعنى ايضا لان كل واحد منهما قائم بمجرد الحدث المشتق هو منه
ويجب فيه الاعتماد على احد الاشياء المذكورة كما في اسم الفاعل ولا

يشترط فيها الحال او الاستقبال وان اشترط ذلك في اسم الفاعل لانها
موضوعة على الاطلاق فكيف يشترط الزمان فيها قال المص ان عملها
لكونها بمعنى الحال وذلك انك اذا قلت زيد حسن ابوه فالحسن موجود
في هذا الحال واما ان هذا الحسن قد كان موجودا في الازمنة التي
قبل زمانك فهذا لا يقدح في كونه حالا لانك تقول زيد قائم غلامه
تريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك هذه بزمان الا انه دام
واتصل حتى قارن هذا الزمان وهي اي الصفة المشبهة اما ان تكون
باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة ومعمولها اما مضاف او باللام
او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة وهذه ايضا قسمة حاصرة مرفوعا
كان معمولها بالفاعلية او منصوبا على التمييز في النكرة وعلى التشبيه
بالمفعول في المعرفة فهو لا يرى تعريفه اي تعريف التمييز كالبصريين
وقال الكوفيون ان النصب في المعرفة والنكرة على التمييز وقيل على
التشبيه بالمفعول في الجميع او مجرورا بالاضافة فهذه الاقسام اثنان
وهما كونها باللام او مجردة عنها مضروب في ثلثة من احوال المعمول
من كونه باللام او الاضافة او مجردا عنهما فهذه ستة اقسام مضروبة
في ثلثة وهي كون المعمول مرفوعا او منصوبا او مجرورا فيكون الاقسام
ثمانية عشر وانما لم يقسمها باعتبار اعرابها في نفسها نحو الحسن حسن
بالحركات الثلث في كل واحد من هذه المعمولات وامتنع من الثمانية
عشر اضافة الصفة المشبهة ذات اللام الواحد الى المضاف
نحو الحسن وجهه لعدم الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية لان
الخفة المطلوبة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون

لان الكلام ههنا في عملها
لا في اعرابها في نفسها

من الصفة كحسنٍ وجهِهِ او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او
اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن
وجهِ الغلام والحسن وجهِ ابي الغلام او بحذفهما معاً ولا خفاء فيه
بل احد منها وامتنع من الثمانية عشر اضافة ذات اللام الى المجرد عنهما
اي عن اللام والاضافة لاستهجان اضافة المعرفة الى النكرة وان
كانت الاضافة لفظية لان الاضافة اللفظية فرع الاضافة المحضة
فاذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه منهما معاً
فينبغي ان لا تكون على ضدها وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف
اليه واضافة الصفة المشبهة المجردة عن اللام الى المضاف
اي الى ضمير الموصوف نحو حسنُ وجهِهِ مما يمنع سيبويه وجميع البصريين
نظراً الى حصول شيء من التخفيف ويقولون انه لا يجيء الا في ضرورة
الشعر على قبح والكوفيون يجيزونه في السعة من غير قبح ووجه قبحه
هو الاقتصار على اهون التخفيفين في الاضافة اللفظية المطلوب
منها التخفيف وهو حذف التنوين مع امكان التعرض لاعظمهما
وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
مستشهداً سيبويه بقوله اقامت على ربعيهما جارتا صفا
كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما على جواز اضافة الصفة
المشبهة الى المضاف الى ضمير الموصوف لان جونتا صفة لجارتا
مضافة الى مصطلاهما بدليل حذف النون منه وهما في مصطلاهما
لقوله جارتا صفا اي جارتان لصفا هما الاثفيتان وذلك لانهم
وضعوا اثفيتين بقرب الجبل من حيث ان واحد الاثافي الجبل

والمراد

والمراد بالصفا صخر الجبل والمراد بمصطلى الجارتين ما تحتهما وهو الموضع
الذي اصابه الدخان فاسود فاصل الحجر ابيض واعلاه كميت من لهب
النار وما بينهما جون اي اسود وهو اي البيت عند غيره كالمبرد
على نحو امراةٍ حسنةِ العينين نقيةٍ بينها اي ما بين العينين وهو
الجبهة فعلى هذا يكون الضمير راجعا الى غير موصوف جونتا
وهو الاعالي وان كانت جمعاً لان الاعالي معناها التثنية
اذ الاعالي للجارتين وليس لهما الا اعليان فلا استشهاد لسيبويه
في البيت لان الضمير في معمول الصفة المضاف ليس راجعاً الى موصوفها
كما ان في نقية بينهما ايضا ليس راجعا الى موصوف النقية وهو المراة
واجاب ابن الحاجب في شرح المفصل عن ذلك بان الاعالي جمع و
الضمير في مصطلاهما مثنى فلا يستقيم رجوع ضمير المثنى الى الجمع
وايضا فان المعنى على انه تعنى اعلى الحجرين ولم يسود بل شابه
لون الكميت لبعده عن النار واسود موضع الاصطلاء وعلى ما
ذكر توهم يكون اسود ولم يسود وقولكم ان الاعالي في المعنى
مثنى والضمير راجع اليه من حيث المعنى ليس بمستقيم لاستقامة
معنى الجمع فيه وحمله على ظاهره كما يقال اعالي الحجرين لونهما
لون الكميت واذا امكن الحمل على الظاهر لا يجوز العدول الى غير
الظاهر واما افراد مصطلى فلانه مصدر على تقدير مضاف
اي موضعي اصطلاءهما او لانه مفرد بمعنى المكان واقع موقع التثنية
اجوز ثم ما كان فيه ضمير واحد من البواقي اي من الاقسام
الباقية وهي خمسة عشر قسماً لانه ذكر من الاقسام الثمانية عشر صورة لانه ذكر من الثمانية عشر ثلث صور صورتان ممتنعان وهي خمسة عشر صورة وصورة مختلف فيها فبقي خمسة عشر صورة قال

عشر ثلثة اقسام فبقي خمسة عشر احسن لاشتماله على الضمير المحتاج
اليه ولم يكن احسن لاشتماله على ازيد منه وما لا ضمير فيه قبيح
ولما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح مبنية على الضمير مهّد
قاعدة يتبين بها ما كان فيه ضمير او ضميران او تجرد عن الضمير
بقوله ومتى ارتفع بها الظاهر فلا ضمير فيها والا لزم ان يكون
لشيء واحد فاعلان فحينئذ ان كان فيما بعدها ضمير كان هناك
ضمير واحد وان لم يكن هناك ضمير واحد لم يكن هناك ضمير او ان
يرتفع بها الظاهر بل يكون الظاهر بعدها منصوبا او مجرورا ففيها
اي ففي الصفة المشبهة ضمير الموصوف فان كان فيما بعدها ايضا
ضمير كان هناك ضميران والا فضمير واحد بشهادة التانيث والتثنية
والجمع للصفة المشبهة عند عدم ارتفاع الظاهر بها في نحو امرأة
حسنة الوجه والزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه
وانما استتر فيها الضمير ونصب ما كان فاعلا لها على التمييز او على
التشبيه بالمفعول اما في الصورة الاولى فلحصول التخفيف لفظا
بحذف الضمير واستتاره فيها وللمبالغة معنى لانك اذا قصدت
المبالغة في وصف الوجه بالحسن نصبت وجها على التمييز حتى
يحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفوس
للابهام اولا والتفسير ثانيا واما في الصورة الثانية فلانه لما
اريد اضافتها الى مرفوعها للتخفيف جعل المرفوع في صورة المفعول
ليكون اضافتها اليه كاضافة الشيء الى الاجنبي لان المنصوب
بالصفة غير الصفة نحو زيد ضارب غلامه عمرا فان الضارب غير

ما لا ضمير فيه قبيح

عمرو بخلاف المرفوع بالصفة فانه عينها الا يرى ان الضارب في المثال
المذكور هو غلامه فلو اضيف الصفة المشبهة الى مرفوعها قبل جعله
في صورة المفعول لكان اضافتها اليه كاضافة الشيء الى نفسه
وهي ممتنعة في الاضافة المحضة التي هي اصل غير المحضة واسم الفاعل
والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر في مجيء الثمانية عشر
قسما من كل واحد منهما واراد باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول
من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فقط نحو الخارج خارج والمضروب
مضروب بالحركات الثلث في كل واحد من هذا المعمول في هذه
المواضع واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا او معطى
غلامه درهما فانه لم يجز نصب الفاعل وجره فيهما بعد حذف المفعول
لئلا يشتبه الفاعل بالمفعول وكذا المنسوب مثل الصفة في ذلك
تقول المصري مصري بالحركات الثلث في كل واحد منهما
ومنه اسم التفضيل وهو ما اشتق من فعل يدخل فيه جميع
المشتقات لموصوف يخرج اسمي الزمان والمكان لانهما ليسا
لموصوف بزيادة على غيره بعد اشتراكهما في اصل الفعل يخرج اسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة قيل ينتقض التعريف باسم
الفاعل المبني من باب المبالغة نحو طائل اي زائد في الطول
على غيره وفيه نظر واما قولهم انت اكبر من الشعر وانت اعظم
من ان تقول كذا فمن ليست تفضيلية وكذا افضل غير باقيا
على معناه لانه بمعنى متجاوز ومباين ومن متعلقة به كانه قيل انت
متجاوز لفرط كرمك عن الشعر وصيغته افعل الا في الخير والشر
من تتمة التعريف

اسم التفضيل

وهما مصدران يقال منهما خير منه وشر والاصل فيهما اخير واشر فخففا لكثرة الاستعمال ولا يقال اخير اصلا ولا اشر الا في لغة رديئة فانه يجئ فيها اشر وعليها اي على تلك اللغة جاء قولها صغراها شراها هنا من قول امراة قالت لخليلها اني اتماوت فاذا استلقوني في اهلي الى رجمي فاتني ليلا فاخرجني واذهب بي الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المراة ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان آخر ثم تحولت الى الحي بعد مدة فبينا هي ذات يوم قاعدة فمرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله قالت الوسطى صدقت والله قالت المراة كذبتما ما انا لكما بام ولا لابيكما بامراة فقالت لهما الصغرى اما تعرفان محياها وتقلبت بها وصرخت بها فقالت الام عند ذلك صغراها شراها وروى مراها وشرطه ان يبنى مما يبنى منه فعل التعجب وهو الثلاثي المجرد التام المثبت المتصرف القابل معناها للكثرة فلا يبنى من الثلاثي المزيد فيه والرباعي لانه لو لم يحذف منهما شئ لا يمكن بناء افعل ولو حذف منهما شئ التبس ولا من الافعال الناقصة لا يقال اكون ولا من افعال غير المتصرفة نحو نعم وبئس ولا من نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقبل معناه الكثرة ويتوصل في بناء افعل التفضيل من غير هذا الثلاثي بمثل ما توصل به فيه اي في التعجب على حسب الغرض الذي نقصده ثم ياتي بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فنصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اشد استخراجا وبياضا وعمى واكثر دحرجة واسرع انطلاقا وقد شذ الاعطى

في التعليق يروى صغراها مراها

للدينار والاولى للمعروف وكان القياس هو اكثر اعطاء وايلاء وعنه يجئ افعل قياسا ايضا من باب افعل مع كونه ثلاثيا مزيدا فيه لقلة العمل فيه مع ان همزة التفضيل تخلف عن همزة النقل وهو عند غيره سماع وقد شذ قولهم افلس من ابن المذلق يقال افلس الرجل فهو مفلس كانما صارت دراهمه فلوسا قال المص ابن المذلق بالذال والدال رجل من بني عبد شمس بن سعد لم يجد بيتة ليلة واحدة وابوه واجداده معروفون بالافلاس واحمق من هبنقة قال المص هو ذو الودعات وبلغ من حمقه انه جعل في عنقه قلادة من ودعة وعظام وخزف وهو ذو لحية طويلة فسئل ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولئلا اضل فحولها ذات ليلة اخوه بقلادته فقال يا اخي انت انا فمن انا واما ما انشده الكوفيون الحروف بناء افعل التفضيل مما هو اصل الالوان وهو السواد والبياض من نحو قوله اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ وقول الاخر ابيض من اخت بني اباض فمع شذوذه ولا يجوز التمسك به لاحتمال نفي التفضيل لجواز ان يكون ابيض في البيتين افعل صفة بمعنى مبيضة لا افعل التفضيل والاكثر والقياس ان يكون افعل التفضيل للفاعل اي لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل نحو اضرب بمعنى اكثر ضاربا من الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى اكثر مضروبية وانما كان القياس ذلك لانه لو جعل مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده فجعل في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول لانه لا مفعول الا وله فاعل وقد جاء افعل التفضيل للمفعول نحو اشغل اي اكثر مشغولية من ذات النحيين هي

هي المراة التي شغلها خوات بن جبير الانصاري بحيث نها من السمن وقضى منها
ما اراد واذهى من ديك من زهي فهو مزهو اذا تكبر فمعنى ازهى اشد
مزهوية فهو تفضيل باعتبار لفظ المفعول واما باعتبار المعنى فالتفضيل
للفاعل واشام من البسوس من شئم الرجل فهو مشؤم والبسوس خالة
جساس بن مرة واعنت والوم اي اكثر معند ديه وملومية وقد جا
افعل التفضيل ولا فعل له نحو احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك وهذا
لان الخلقة لا يقال فيها ما افعله ولا افعل من وابل من حنيف الحناتم
قال المص عند الزمخشري من افعل الذي لا فعل له وفي الصحاح ابل
يا بل ابالة فعلى هذا ليس من ذاك وحنيف الحنا رجل من بني تيم
اللات لحذق في رعية الابل ومنه اي مما جاء ولا فعل له اول فان
جمهور البصريين على انه من تركيب وول كددن ولا فعل له فقوله
على الاعرف اشارة الى هذا المذهب ورد على مذهب من قال
منهم انه من واال اي نجا لان النجاة في الاولية ومن قال منهم
انه من ال اي رجع لان كل شي يرجع الى اوله وكذلك رد على
قول الكوفيين فانهم قالوا انه فوعل من واال وقيل من وول
لكن تصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله كاستعماله يدل
على انه افعل لا فوعل تقول في تصريفه الاول الاولان الاولون
الاوائل الاولى الاوليان الاول وفي استعماله زيد اول من
عمرو وهما اولهم وهو الاول فاول كاسبق معنى وتصريفا ولاجل
ان اول مشتق مما لا فعل له كان معنى الوصفية فيه خفيا فلم يعتبر
وصفيته في منع الصرف الا مع ذكر الموصوف قبله نحو يوما اول

كما يقال نكس ينكس نكاسة
فهو آبل وابل اي حاذق
بمصلحة الابل

ومع ذكر من التفضيلية بعد فانها علامة للوصفية فان خلا منهما معا
صرف كقوله صلى الله عليه وسلم احمد اولا فبادئا وبلزمه
التنكير مع من التفضيلية لانه اذا استعمل مع من لا يجوز استعماله
مع اللام او الاضافة لانه انما يستعمل مع احد هذه الثلثة فلا
يخلو عن الجميع والا لا يتم فهم المقصود الاهم من وضعه لان
الغرض الاهم من وضعه تفضيل الشي على غيره ولا يعرف ذلك
المفضل عليه الا باحد هذه الثلثة لانه مذكور مع من والاضافة
واما مع اللام فلانه وان لم يكن مذكورا لكنه في قوة المذكور لان
اللام فيه للعهد وكذلك لا يجتمع اثنان منها لان الغرض يحصل
باحدهما فكان ذكر الاخر لغوا ولا منع من اجتماع من والاضافة
اذا كان المراد منها التوضيح تقول زيد افضل البصرة من كل فاضل
هكذا قال الشيخ الرضي فعلى هذا يكون في قوله فيلزمه التنكير مع
من نظر الا ان يقال انه وان كان لا منع من ذلك الا انه لا يجي
في الاستعمال فيكون باعتبار الاستعمال التنكير لانه مع من
ونحو ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر ليست من
فيه بالتي نحن بصدده وهي من التفضيلية لانها للتبعيض اي
لست من بينهم بالاكثر حصى ونحو قوله ورثت مهلهلا والخير
منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا قليل نادر فان من فيه تفضيلية
ويجوز ان يكون اللام في الخير وفي الاكثر زائدة ويجوز ان يقدر
في البيتين اسم تفضيل اخر عاريا من اللام يتعلق به اي
لست بالاكثر اكثر منهم والخير خيرا منه ويلزمه التعريف باللام

او الاضافة عند مفارقتها اي مفارقة من قال الشارح فان قلت لا نسلم
انه يلزم من مفارقة من ان يكون معرفة لجواز ان يكون مضافا الى نكرة
نحو زيد افضل رجل قلت اذا اريد التفضيل على المضاف اليه لا يكون
افضل الا معرفة عند مفارقة من واما افضل رجل فليس باعتبا د
التفضيل على المضاف اليه بل المراد ان الرجل منفضل اقول الجواب
ليس بجواب مع انا لا نسلم ان المراد ان الرجل مفضل وانما هو مفضل
عليه فانا قد بينا في الاضافة ان الاضافة في افضل رجل باعتبا د
التفضيل على الرجل هنا مع انه اذا اضيف الى المعرفة مرادا به الزيادة
على من اضيف اليه لا يلزمه التعريف عند من قال ان الاضا فة
لفظية والسوال انما يرد لو كان قوله او الاضافة مجرورا عطفا
على قوله باللام اما لو كان مرفوعا معطوفا على التعريف فلا يرد السو
والمراد انه عند مفارقة من يلزمه التعريف باللام او يلزمه الاضافة
سواء تعرف بالاضافة او لا ويستوي فيه اي في افضل الذكر و
الانثى والاثنان والجمع حال كونه مصحوبا بمن لان من كالجزء
من افضل ولهذا لا يفصل بين افضل وبينها الا بمعمول افضل فلو ثني
افضل او جمع او انث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل
كماله بخلاف معرفا باللام فانه يجب مطابقته لموصوفه لانه لا مانع
فيه من المطابقة ولا يشابه ما فيه المانع وهو افضل المصحوب بمن
لعدم ذكر المفضول بعده صريحا وساغ فيه الامران المطابقة لموصوفه
وعدم المطابقة له حال كونه مضافا مرادا بالاضافة الزيادة على
المضاف اليه وقد ذكر ذلك في باب الاضافة ونحن ذكرنا ايضا

ذلك والتعليل له على ما ينبغي وقد يحذف من افضل من لفظا ويراد تقديرا
اذا كان افضل خبرا وكان المفضل عليه معلوما كما يقال لك انت اسن
ام انا فتقول انا اسن اي اسن منك ومنه قوله تعالى الله اكبر اي
اكبر من كل شيء وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز
واطول ويجوز ان يكون المحذوف في هذه الامثلة المضاف اليه
اي اكبر كل شيء واعز الدعائم والتزم حذف من في اخر لزوال
معنى التفضيل منه فلم يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل
يستعمل اما مجردا عن اللام او معه فلم يشتق فيه ما استوى فيه
بل طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا لانه لم يكن
معنى من مقدرا فيه وقد يقال نحو دنيا تانيث الادنى وهو افعل
التفضيل وجلى تانيث الاجل وهو افعل التفضيل سؤال فانهما
مجردان عن الاستعمالات الثلثة فاجاب عنه بقوله غلب معنى
الاسمية فيهما حتى صار دنيا بمعنى العاجلة وجلى بمعنى الداهية
فاختلط بالاسماء وزال عنه معنى التفضيل فلذلك لم يستعمل استعمال
افعال التفضيل قال الشاعر في سعي دنيا طال ما قد مدت وقال وان
دعوت الى جلى ومكرمة ولا يعمل عمل الفعل وذلك لضعف مشابهته
للفعل لفظا ومعنى فلا ينصب مفعولا به اصلا واتفاقا سواء كان
مضمرا او مظهرا او سواء كان ثاني مفعولي باب كسوت او لا وانما
يتعدى افعل الى المفعول به الذي كان الفعل قبل بنائه باللام نحو
اضرب من زيد لعمرو او بالباء ان كان الفعل يفهم منه معنى العلم
او الجهل نحو انا اعلم به واجهل به لان العلم قد يتعدى بالباء

نحو عملت به وان كان الفعل يتعدى اليه بحرف جر كان افعل يتعدى اليه
نحو انا امر منك بزيد ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت
باللام ويبقى الثاني منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم
منك لزيد منطلقا ولا يتعدى الى الباقي باللام وان كان القياس
ذلك لئلا يلزم تعديته بحرفي جر متماثلين لفظا ومعنى وانتصاب
الثاني عند الكوفيين بافعل وعند البصريين بفعل مقدر دال عليه
افعل ونحو قوله اكر واحمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف
القوانسا فالقوانس منصوب بفعل مقدر مدلول عليه اي على افعل
به اي ما فعل وهو نضرب وكذا قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل
عن سبيله فمن يضل منصوب بيعلم الدال عليه اعلم ولا ترفع افعل
المظهر على الاعرف الا بشرط فلا تقول مررت برجل اكرم منه
ابوه على ان يكون ابوه فاعل اكرم وهو صفة لرجل وحكى يونس عن ناس
من العرب ذلك وليس بمشهور ويرفع الضمير الذي هو فاعله لان مثل
هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل بل يرفعه اي ابوه على الابتداء
ويرفع اكرم على انه خبره الا ان يكون افعل لمتعلق ما جرى افعل
عليه فان احسن في المثال الآتي جار على رجلا لانه صفته وهو في
الحقيقة لمتعلقه وهو الكحل لان الاحسن في الحقيقة هو الكحل حال
كون المتعلق مفضلا باعتبار تعلقه اي بالنظر الى تعلقه بما جرى عليه
افعل يقال عبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله ومفضلا على
نفسه اي على نفس المتعلق باعتبار غيره اي غير ما جرى عليه افعل و
هو زيد في المثال فالكحل مفضل لانه فاعل احسن ومفضل عليه لانه المجرور

بمن لكن باعتبارين تفضيلا منفيا فان السماع في النفي فالكحل باعتبار
زيد في المثال فاضل وباعتبار جميع الرجال مفضول وانما قلنا جميع الرجال
لان رجلا نكرة في سياق النفي فيفيد العموم في الظاهر ولا تعلق قوله
باعتبار تعلقه وباعتبار غيره بمفضلا لانه لا يجوز تعدي الفعل وشبهه
بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد فلا يقال
مررت بزيد بعمرو بلا حرف عطف بل الاول (اي معمولين) حال من الضمير في مفضلا
اي ملتبسا باعتبار الاول ومتعلقا به والثاني حال من قوله على نفسه
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد قوله في عينه
حال من الكحل كما ان في عينه كذلك حال منه وانما يعمل عند هذه
الشروط بجريه اي لجري افعل مجرى الفعل مراده ان افعل (اصل) لم يعمل لانه
لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمله كاسم الفاعل والمفعول
وعند هذه الشروط كان بمعنى الفعل الا يرى ان احسن في المثال
كان بمعنى حسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا
مثل حسنه في عين زيد لا احسنا اكثر من حسنه لان المراد في مثل هذا
المثال من حيث المعنى نفي المثلية عن الاول فيلزم منه نفي الافضلية
لان الشيء اذا لم يكن مثل شيء فبالحري ان لا يكون افضل منه ولما يلزم
في الرفع اي في رفع احسن على تقدير عدم عمله على انه خبر والكحل مبتدأ
من الفصل بين افعل لضعف العمل وصلته وهو قوله منه باجنبي وهو
الكحل لان التقدير انه مبتدأ والمراد من الاجنبي ان لا يكون من جملة معمولاته
لانه لا تعلق له به توجيه فان الكحل من حيث انه مبتدأ واحسن خبره له
تعلق به والحاصل ان احسن ههنا انما يعمل للاضطرار الى العمل وكذلك

اي معمولات عمل العامل

في هذا المثال ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد بحذف المفضول
المجرور عن وحرف الجر الداخل على عين زيد فتقول بدل منه في عين زيد
عين زيد وكان المتعلق فيه اي في هذا القول مضافا الى عين زيد بحذف
المقدير من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين
وتلك عبارة اخرى اخصر من الثانية وهي ان تقول ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل فتاتي بالمفضل عليه وهو عين زيد داخلا عليه حرف التشبيه
قبل ذكر افعل فتستغني عنه اي عن المفضل عليه بعد اي بعد افعل و
انما يجوز اعماله في هذه المسئلة وان لم يلزم المحذور المذكور من الفصل
لانها فرع على الاولى واحسن في هذه العبارة بدل من كعين زيد
بدل الكل اي ما رايت عينا كعين زيد ولا ذاته عليها عينا احسن فيها الكحل
ولا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى واستغنى
عما بعد الموضع ايضا لدلالة كعين زيد عليه ويجوز ان يكون احسن منصوبا
بفعل مقدر اي ما رايت كعين زيد ما رايت عينا احسن فيها الكحل ولا
يجوز ان يكون احسن صفة لقولك كعين زيد والا لزم ان تكون مثل
الشيء في الوصف متصفا بالزيادة عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة
لان معنى هذه العبارة ما ابصرت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها
وعليه اي على الوجه الثالث قول سحيم مررت على وادي السباع
ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه
تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا فان المفضل عليه وهو
كوادي السباع تقدم على افعل وهو اقل وهو حال من واديا وهو مفعول
لا ارى وقوله حين يظلم ظرف لمعنى تشبيه في الكاف اي واديا يشبه

وادي

بلغ

وادي السباع وقت اظلامه واقل به بدل من كوادي السباع او منصوب
بفعل مقدر كاحسن في المثال المذكور ويجوز ان يكون واديا هو المنصوب
بالفعل المقدر واقل صفته وما في ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف
اي وقت وقاية الله الساريين وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول
كاشهر وقوله تائية اي توقفا منصوب على التمييز ومنه اي من
الاسم العامل اسماء الافعال وفصل على مسمياتها من افعال الافعال ان
كانت المسميات متعديا كان الاسم او غيره اي غير متعد او مخيرا
لانما كانت المسميات كرويد فانه بمعنى الامر المتعدي تقول رويد
زيدا اي امهله غير ما وقع صفة لمصدر بان يجعل رويد وهو مصدر
بمعنى اسم الفاعل نحو سيروا سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا
رويدا اي مرودين او مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد كضرب
الرقاب او غير مضاف نحو رويدا زيدا كضربا زيدا فان رويد في هذه
الاستعمالات ليس باسم فعل وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل
المصدر وصفة المصدر والحال وفي معناه تيد اي امهله ملتزما
فيهما اي في رويد وتيد لفظ الوحدة فلا يختلف باختلاف المخاطب
المستكنة تقول يا زيد او يا زيدان او يا زيدون رويد عمرا وتيد عمرا
وهلم بمعنى قرب واحضر متعديا نحو قوله تعالى هلم شهداءكم و
ان كان بمعنى اقبل كان لازما وهات الشيء بمعنى اعطه ويتصرف
بحسب الاحوال افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات
هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين وها زيدا اي خذه وفيه لغات ثمان
ها بالف مقصورة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا

وهذا الاستثناء مفرغ اي اخوف في جميع الاوقات الا وقت وقاية الله الساريين

اسماء الافعال

والحاق كاف الخطاب الحرفية بالالف وتصرفها فيقال هاكَ هاكما هاكم
الى الآخر والحاق الهمزة بمكان الكاف وتصرفها كتصرف الكاف كهاءِ
هاؤما الى الآخر وهاءْ بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل او تصرُّف تصرُّف
خَفْ او تصريف دَعْ ولها استعمالات وتصرفات كما بينا وحيهل الثريد
بمعنى ائته ويجيء لازما بمعنى اسْرِعْ فيعدّى اما بالى او بالباء نحو حيهل
الى الثريد او حيهلا بعمر واو بمعنى اَقْبِلْ فيعدّى بعلى نحو حيهل
على زيد وفيه اي في حيهل لغات حيهل بفتح الهاء وحيهل
بسكونه وحيهلاً وحيهلاً بفتح الهاء وسكونه منونين واذا وقفت عليهما
قلبت تنوينهما الفا وقد يثبت الالف في الوصل فيهما وهو في الاصل
مركب من حي بمعنى ائت وهلا بمعنى اسرع وبله زيدا بمعنى دعه بله اي
اترك ما كان بمعنى المصدر نحو بله زيد فانه مصدر مضاف الى المفعول كترك
زيد وليس باسم فعل وفعال التي في معنى الامر كنزال وهو لازم بمعنى
انزل وتراك وهو متعد بمعنى اترك وهي اي فعال قياس في الافعال
الثلاثية عند سيبويه تقول ضراب وقتال وعند المبرد سماعي
وقلت فعال في الافعال الرباعية نحو اتفقوا على انه لم يات فيها
الا حرفان كقرقار اي صوّت قالت له ريح الصبا
قرقار وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لصبيان العرب وعند
الاخفش فعال قياس من الرباعي وعليك زيدا اي الزمه وعليك
به اي بزيد بمعنى تزاد الباء في مفعوله كثيرا لضعفه في العمل فتعدّه
بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول وعليك زيدا اي قربته
ودونك عمرا اي خذه وعندك خالدا اي الزمه والاصل

عندك خالد فالزمه وكذلك الاصل في دونك عمرا دونك عمرو فخذه بالرفع
على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية على الظرف فكثر
استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله وحذرك بكرا وحذارك
قال الشيخ الرضي الاولى ان نقول انهما باقيان
على المصدرية التقدير احذر بكرا حذرا او حذارا ونحو صه اي
اسكت وانما فصل عما قبله بقوله ونحو لان هذه الخمسة لا تجيء الا
لازمة ومه اي اكفف ويستعملان منونين وغير منونين وايه اي
زد في الحديث وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا
وخطأ ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما
بال تكليم الديار البلاقع وقيل انما اراد التنوين اذ معناه هات
حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة وآمين اي استجب
قيل انه سريانية كقابيل وهابيل وقد يخفف بحذف الالف ويقال امين
على وزن كريم ويجوز ان يقال انه في الاصل مصدر كالنذير ثم مد
وجعل اسم فعل وهلم بمعنى اقبل وهو لازم كما ذكرنا ولما فرغ من
اسماء الافعال التي بمعنى الامر شرع في التي بمعنى الخبر بقوله ونحو
هيهات الامر بمعنى بعد مع تعجب اي ما ابعد ولذا فصل عما قبله
بقوله ونحو وفيه لغات في تائها الحركات الثلث وقد تبدل هاؤها
الاولى همزة مع تثليث التاء وقد تنون في هذه اللغات الست
وقد تحذف التاء فيقال هيها وايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون
مفتوحتين وشتان زيد وعمرو او شتان ما زيد وعمرو وبزيادة ما
اي افترقا مع تعجب اي ما اشد الافتراق بينهما ونحو لشتان

مابين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر بن حاتم اباه وانكر الاصمعي والتفرق
وقال الشعر لمولد وانما انكر لان مذهبه ان شتان مثل شت بمعنى افترق
وهو خبر لما بعده قال المص لان ما اما ان تكون موصولة واسناد شتان
اليه ولا يصح للزوم التعدد في فاعله اوصلة واسناده الى بين ولا
يصح لانه لا يسند اليه قال الشارح ولم يستبعد بعض العلماء عن
القياس لان المراد لشتان الاحوال التي بين اليزيدين فهو في المعنى
متعدد اقول لا يقال في التمايز بين زيد وعمرو الا اذا كانا مشتركين
فيها فلو فسرنا لشتان مابين اليزيدين بافترق الحالتان بين اليزيدين و للخصلتين
هما البخل والجود لكان كل واحد من الحالتين مشتركا فيهما وهذا ضد
المقصود فعلى هذا لا يجوز ان يقال شتان ما بينهما الا ان يقال
ان شتان بمعنى بعد ما بينهما من البون او فاعله بين كما هو مذهب
الاخفش فانه قال ان بينكم في قوله تعالى يفصل بينكم مسند اليه
وانما ترك على نصبه لاستكراههم اخراجه عن النصب المستمر له في
الاغلب وسرعان ذا اهالة مثلث الفاء بمعنى قرب مع تعجب اي
ما اقرب وما اسرع قال المص قيل ان اعرابيا كان له شاة
عجفاء فاخذ يسمنها فراى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال
لامه قد سمنت الشاة فقالت امه سرعان ذا اهالة ونصبه على التمييز
يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقوعه ووشكان ذا خروجا مثلث
الفاء بمعنى قرب مع التعجب وفيها اي في اسماء الافعال من المبالغة
ماليست في مسمياتها وذلك لان بعضها في الاصل مصادر حذف
فعلها لزيادة المبالغة في الدعاء واما نحو امامك زيدا وعليك زيدا

فانه في الاصل امامك زيد فخذه ووجب عليك اخذ زيد فاقتصر هذا الكلام
الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال
وحكمها في امتناع تقديم معمولاتها عليها حكم المصدر عند البصريين نظرا
الى اصلها لانها في الاصل اما مصادر او صوت فينقل الى المصدرية منتقل
ثم منها الى اسم الفعل ومعلوم امتناع تقديم معمول المصادر عليها الا في
ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفا العمل قبل النقل ايضا لان عملهما
لتضمنهما معنى الفعل خلافا للكوفيين فانهم اجازوا تقديم معمولاتها
عليها استدلالا بما اجاب المص عنه بقوله وانتصاب كتاب الله عليكم
ليس بعليكم حتى يلزم تقديم معمول اسم الفعل وهو كتاب الله عليه
وانما هو من باب المصدر المؤكد لنفسه فان قوله تعالى قبل حرمت
عليكم امهاتكم يدل على ان ذلك مكتوب عليهم فكانه قال كتب الله
ذلك عليكم كتابا وكذا قوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت
الناس يحمدونكا ليس انتصاب دلوي بدونك المتاخر على ما قال
الكوفيون فدلوي اما مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف اي هذه
دلوي او بانه مبتدا وقوله دونك ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر
له اي دلوي قدامك فخذها او منصوب بفعل مقدر وهو خذ لدلالة الاسم
دونك عليه وهو اسم فعل حينئذ ومنه اي من الاسم العامل الا
المضاف نحو غلام زيد وخاتم فضة لانه لنيابته عن حرف الجر حيث
صار حذف الحرف منه نسيا منسيا وصار المضاف مفيدا معناه
اذ لو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة يجر الاسم المضاف اليه فيعزى
العمل له اي للمضاف ومن قال ان العمل للحرف المقدر نظر الى

معناه في الأصل هو المصحح للإضافة بين النعل والمضاف اليه اذ اصل غلام
زيد غلام حصل لزيد ولا ينكر هنا عمل حرف الجر المقدر لقوة دلالة المضاف
الذي هو مختص بالمضاف اليه عليه والأول اولى لما ذكرنا من لزوم
تنكير غلام زيد على الثاني وقيل العامل معنى الإضافة واريد بها النسبة
بين المضاف والمضاف اليه واعلم ان في العامل في المضاف اليه في
الإضافة اللفظية اشكالا لانه لا حرف هنا مقدرا حتى يقال انه
العامل ولا يجوز ان يقال ان المضاف هو العامل لانه انما عمل لنيابته
عن حرف الجر المقدر واذا لم يكن فيه حرف مقدر فكيف ينوب الاسم
عنه اللهم الا ان يقال ان المضاف فيها عمل الجر لشابهته المضاف
في الإضافة الحقيقية بتجرده عن التنوين والنون لأجل الإضافة
ومنه الاسم التام بأحد الأشياء الأربعة لانه ينصب التمييز على
ما قد سلف بيان ذلك في باب التمييز ومنه الأسماء المتضمنة لمعنى
إن لانها تجزم المضارع كما تجزمه إن وهي اي هذه الأسماء ما
نحو ما تصنع اصنع ويتصل بها اي بما ما المزيدة كما يتصل بسائر كلمات
الشرط نحو متما واما فتقلب الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين مع تجانسهما
في المنس نحو مهما على الأصح من القولين وهو قول الخليل وقال
الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا
معنى للكف في معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال ان هنا رد
على كلام مقدر كانه قيل لك لا تقدر على ما افعل فقلت مه مهما
تفعل افعل وقيل هي غير مركبة على هذا فلو
تكتب بالياء فعلى هذا لو قال بدل قوله من القولين من الأقوال لكان اولى

وقد يستعمل مهما للظرف اي لظرف الزمان كما استعمل ما له نحو
كل ماء فهي صادية مهما تصب افقا من بارق تشم اي جعلت
الناقة تأبى كل ماء وتكرهه فهي صادية اي عطشى مهما تصب
بارقا في افق وجهة تشم السحاب البارق وتنظر اليه وتقول
ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان
اجلس فيه ومن في نحو من يضرب اضربه واي كمن مضاف الى غير
الظرف نحو اي رجل يأتيني اكرمه والى الظرف نحو اي مكان تجلس
فيه اجلس واي مكان تقعد فيه اكرمك الا انه اي ان اي
اذا اضيف الى الظرف اي ظرف الزمان او المكان انتصب على
الظرفية لاكتسابه الظرفية من المضاف اليه واذ وحيث مكفوفين
بما عن الإضافة اذما عند سيبويه حرف وقال السيرافي ما علمت احدا
من النحاة ذكر اذما في عمل الجزم غير سيبويه واستدل سيبويه
بقوله اذا ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن
المجلس فعلى قوله ليست ما في اذما كافة وعند المبرد ان اذ في
اذما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة
للشرط والجزم وفيه نظر لان اذا مع ان فيه معنى الشرط وهو
المستقبل لا يعمل عند تحقق ما بها فكيف يعمل اذما الموضوعة للماضي
ولذا قال سيبويه ان اذما حرف جزم كان واما حيث فلما كانت متعينة
لسبب الإضافة اللازمة لها كفت بما عن طلبها للتعيين بمنزلة سائر
كلمات الشرط فيكون ما كافة لا زائدة كما في اما ومتما والأول وهو
اذما للزمان والثاني وهو حيثما للمكان ويلزمهما النصب محلا على

الظرفية وان تضمنا معنى الشرط على قول المبرد في اذما ومتى واين مثلهما
اي مثل اذما في حيثما في عمل الجزم ولا يلزمهما ما لعدم لزومهما الاضافة
نحو متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا وانى الشرطية نحو قوله انى
تأتها تلتبس بها ولها ثلثة معان بمعنى كيف نحو قوله تعالى انى توفكون
اي كيف توفكون وبمعنى اين نحو قوله تعالى انى لك هذا اي من اين وبمعنى
متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة ومحلها اي محل
انى الشرطية النصب على الحال لان المعنى ان تاتها صحيحا او سقيما
او غير ذلك من الاحوال وقيل على الظرف نحو اين ومتى واما كيف فانه
ان جاء بعده فعل يستغني به نحو كيف يقوم زيد كان منصوب المحل
على الحال وجوابها والبدل منها منصوبان تقول في الجواب متكئا على آخر
اي معتمدا وفي البدل كيف يقوم زيد أمعتمدا ام لا ويجوز ان يكون صفة
لمصدر الفعل الذي بعده فكان معنى كيف يقوم قياما كائنا على اي
حال وان جاء بعده ما لا يستغني عنه نحو كيف زيد فهو في محل الرفع
على انه خبر المبتداء تقول في جواب كيف زيد صحيح او سقيم وفي
البدل اصحيح ام سقيم وقد جاء كيف تصنع اصنع بالجزم وهو ضعيف
لانه لم يثبت الجزم بها سماعا في كلام الفصحاء ويراه اي الجزم بكيف
وكيفما الكوفيون قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا ولا يجوز
الجزم باذا الا في ضرورة الشعر لما فيه من التعين المنافي للابهام
اللازم للشرط لان كلماته كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة
على الابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن المقطوع به لا يقال مثلا
ان غربت الشمس فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم

تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا
كلا من كميها تحت دينك ...

في الشرط الواقع بعدها لانه نوع عموم ايضا نحو قوله ترفع لي خندف
والله يرفع لي نارا اذا اخمدت نيرانهم تتقد فقليل شاذ لا يجيء الا
في ضرورة الشعر مع افادة معنى الشرط في اذا وكونه بمعنى متى من غير قطع
وجزم واما العامل المعنوي فانه صنفان احدهما معنى فعل ماخوذ من غير
اي من غير الفعل ومن غير المشابه له كاسم الفاعل والمفعول لدلالة عليه
اي على الفعل فانه يرفع الاسم الظاهر اذا كان الماخوذ منه هذا
المعنى ظرفا مستقرا سادا مسد الفعل بشرط الاعتماد اي اعتماد ذلك
الظرف على ما يشترط اعتماد الصفة كاسمي الفاعل والمفعول عليه من
الاشياء الخمسة وبشرط الاعتماد على الموصول عند سيبويه فانه يشترط
فيه ذلك اذا لم يكن الواقع بعده اي بعد الظرف حدثا لفظا نحو اليوم
الخروج او حدثا تقديرا نحو قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض خاشعة
لانه في تقدير من آياته رؤيتك اما اذا كان الواقع بعده حدثا فانه لا يشترط
فيه الاعتماد عند سيبويه ولعل السر فيه هو ان الحدث ادعى للحصول
والوقوع فيصير معناه الى نفسه وان لم يكن قويا بخلاف الجثث فانها
تستدعي من يدفعها ويشترط الاعتماد مطلقا اي سواء كان الواقع بعده
حدثا او لا عند الخليل ويرفع معنى الفعل اذا كان الماخوذ منه هذا المعنى
ظرفا من غير شرط الاعتماد مطلقا اي سواء كان الواقع بعده حدثا او لا
عند الاخفش فانه قال انه لما تنزل منزلة الفعل لا يشترط فيه الاعتماد
كما لا يشترط في الفعل وان لم يكن الماخوذ منه معنى الفعل ظرفا مستقرا
نحو هذا وكان وليت ولعل مما كان فيه معنى الفعل ولم يكن مشابها له
لم يعمل الا في الحال نحو هذا بعلي شيخا او في الظرف نحو هذا في الدار زيد

ماجنب
العامل المعنوي
جملة ظرفية

اي المشار اليه في الدار زيد او في المفعول معه نحو حسبك وزيدا درهم فمن
لم يجعل الواو عاملة في المفعول معه اما من جعلها عاملة فيه فلا يكون العامل
فيه معنويا وكذا المفعول المطلق ينصبه معنى الفعل فيمن لا يرى الحذف
اي حذف العامل في مثل له علي الف درهم عرفا فان العامل في عرفا
معنى الفعل المأخوذ من قوله له علي الف درهم واما من قال ان العامل
فيه الفعل المحذوف اعني اعترف فلا يكون مما نحن بصدده وكذا في
فاذا له صوت صوت حمار العامل في صوت حمار معنى الفعل الماضي
من قوله له صوت وعند الاكثر العامل فيه يصوت المحذوف الصنف
الثاني من العامل المعنوي ما ليس بمعنى الفعل وانه اثنان عند سيبويه
وثلثة عند الاخفش احدهما الابتداء وهو تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية لاسناد الخبر اليه او لاسناده الى فاعله وقيل هو جعل الاسم
في صدر الكلام لفظا وتقديرا للاسناد الرافع للمبتداء والخبر لان
اقتضاء الابتداء لهما على السواء وقدمت ذكرهما ونقل عن سيبويه
ان العامل في الخبر هو المبتداء وعند الكوفيين المبتداء مرفوع
بالخبر والخبر بالمبتداء فهما يترافعان ويجوز ان يكون التجريد
عاملا وان كان امرا عدميا لان العامل عندهم علامة والعدم المخصوص
يجوز ان يكون علامة والثاني من الصنف الثاني رافع الفعل المضارع
وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم عندهما اي عند سيبويه و
الاخفش وانما ارتفع به لانه اذن كالاسم فاعطي اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وارتفاعه اي ارتفاع الفعل المضارع
عند اكثر الكوفيين بتعريه عن النواصب والجوازم وارتفاعه عند

الكسائي بالزوائد في اوله من حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة
فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي او المصدر ولم
يكن فيهما هذا الرفع وانما عزلها الجازم والناصب لضعفها وصيرتها
كجزء الكلمة فيعزلها الطارئ المنفصل والثالث عامل الصفة
فانها ترتفع عند الاخفش بكونها صفة لمرفوع وتنصب الصفة وتجر
بمثل ذلك اي بكونها صفة لمنصوب او مجرور وكذلك العامل في التاكيد
وعطف البيان معنوي عنده ايضا وقيل العامل في هذه الثلاثة مقدر
من جنس الاول واما البدل فالعامل فيه عند الاخفش واكثر المتاخرين
مقدر من جنس الاول وعند سيبويه والمبرد والسيرافي العامل فيه
هو الاول لان المتبوع في حكم الطرح وكان العامل باشر الثاني
واما العطف بالحرف فقال سيبويه العامل فيه هو الاول بواسطة
الحرف وقيل العامل فيه مقدر من جنس الاول وقيل حرف العطف
لنيابته عنه والعامل فيها اي في الصفة وكذا في عطف البيان والتاكيد
عند سيبويه هو العامل في الموصوف وهو اولى لان المنسوب الى
المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاء
زيد الظريف في قصدك انما يكون منسوبا الى زيد المقيد بقيد الظرافة
فلما اشتمل التابع على حكم المتبوع معنى جعل مع المتبوع بمنزلة مفرد
مع شدة الامتزاج بينهما حتى صارا بمنزلة امرء وابنم وغيرهما
من الاسماء المفردة التي يتبع حركة ما قبل حرف الاعراب حركة
حرفه ويحتج للاول وهو مذهب الاخفش بجواز حمل الصفة على
لفظ المبني من المنادى نحو يا زيد الظريف ومن المنفي بلا نحو لا

وجعل ظرفا لحكمها في الاعراب والبناء مع انه قد اختلف اذ لو كان المؤثر
فيهما واحدا لما اختلف هنا وذلك لان الموصوف هنا مبني وصفته
اي بين الصفة والموصوف
مع تبعيته غير محمولة على محله بل على لفظه ولم يحمل في لفظ المبني هنا
شيء حتى يقال انه في الصفة ايضا فوضح من هذا انه قد يحمل في
الصفة ما لم يحمل في الموصوف وهو كونه صفة لمضموم او مفتوح وانما
قال على لفظ المبني لانه لو كان الحمل على محله لا يتوجه الاحتجاج
لان العامل عمل في محل الموصوف القسم الرابع في المقتضي
للاعراب وهو توارد المعاني المختلفة الطارئة احدها على الاخرى
اللازمة للكلمة كالفاعلية والمفعولية والاضافة على الكلم توارداً
بسبب التركيب مع العامل فان التركيب سبب لحصول هذا التوارد
ولهذا كان الاسم قبله مبنيا لعدم موجب الاعراب كالاسماء
المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو احد اثنان ثلثه ونحو زيد
عمرو بكر فانها اي فان هذه المعاني تستدعي ما ينتصب دليلا
اي ما يكون
وعلامة على ثبوتها والاليق بالحكمة ان يطلب لها اخف علامة
لازمة وهي ابعاض حروف المد التي هي اخف من الحروف اعني
الحركات او انفسها كما في الاسماء الستة والتثنية والجمع وانما
لم يقتصر على العامل الذي يطرأ هذه المعاني كما اقتصر في المضاف
والموصوف على المضاف اليه الدال على معنى في المضاف وعلى الصفة
الدال على معنى في موصوفه لان المعنى المحتاج الى العلامة فيهما غير
لازم لهما بخلاف ما نحن بصدده فان هذه المعاني لما كانت لازمة
للكلمة بعد التركيب احتاطوا فيها حتى ان بعد العامل الذي بسببه

القسم الرابع

هذه المعاني كان هناك علامات لازمة لها دالة عليها والحروف بمعزل
عنها اي عن تلك المعاني لعدم طريان احد معانيها على الاخر وكذا
الافعال بمعزل عنها لدلالة صيغها على معانيها فان صيغة المضارع
تدل على الحال او الاستقبال وصيغة الماضي على الزمان الماضي و
صيغة الامر على الطلب ولا حاجة الى هذا التعليل على ما وضعنا المعاني
بمعنى الطريان وانما محل المعاني المقتضية للاعراب هو الاسم لوجوب
طريان هذه المعاني عليه بعد وقوعه في التركيب مع العامل ومن ثم
اي من اجل ان محلها هو الاسم حكم له اي للاسم باصالة الاعراب لان
المقتضي للاعراب هو هذه المعاني وهي انما تكون في الاسم وانما حكم
باصالة الاسماء في الاعراب مع ان الاصل فيها الافراد وهي في
حالة الافراد غير مستحقة للاعراب لان الواضع انما وضعها لتستعمل
في الكلام مركبة ثم استعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فكان بناء
المفردات اصولا للمركبات عارضا لها لكون استعمالها مفردة عارضا
علامات المفردات غير كان
لها واصول تلك المعاني المقتضية للاعراب بحكم الاستقراء ثلثة
اذ لا دليل عقلي على انحصارها في الثلثة الفاعلية اي كون الشيء
فاعلا وهي المقتضية للرفع والمفعولية وهي المقتضية للنصب والاضافة
وهي المقتضية للجر وذلك اي اقتضاء الفاعلية الرفع والمفعولية النصب
والاضافة الجر انما بحكم التناسب بين كل واحد من هذه المعاني وبين هذه
الحركات لقوة الاول وهو الفاعلية لانها اقوى في الاعتبار من المفعولية
لان الفاعل مما لا يستغنى عنه اذ ما من فعل الا وهو يفتقر الى الفاعل
وضعف الثاني وهو المفعولية لان المفعول فضلة يتم الكلام بدونها

وكون الثالث وهو الاضافة بين بين اي بين الفاعلية والمفعولية ويدل
على هذا وقوع المضاف اليه مرة فاعلا واخرى مفعولا نحو اعجبني ضرب
زيد عمرًا وضربُ عمرٍو زيدٌ وعلى هذا المذكور من القوة والضعف
والتوسط شان دلائل الاعراب من الحركات والحروف فان اقواها بيان
الرفع لانه من الشفتين ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين و
اضعفها النصب لكونه من اقصى الحلق واما الجر فهو بين بين لكونه
من وسط الحنك فالفاعل لقوته استحق اقوى دلائله والمفعول لضعفه بلغ
استحق اضعفها والمضاف اليه لتوسط رتبته بينهما استحق ما هو جائز
بين الضعف والقوة وانما قال في الاصل لانه قد يكون النصب بالكسر
والجر بالفتح كما في جمع المونث السالم وغير المنصرف وقد يكون الرفع
بالالف والنصب بالياء كما في التثنية والشارح فسر الاول بالرفع
والثاني بالنصب والثالث بالجر وكذا فسر دلائل الاعراب بها
وليس المعنى على ما فسره فان المراد بالاول الفاعلية وبالثاني المفعولية
وبالثالث الاضافة ليستقيم قوله وعلى هذا شان دلائل الاعراب
والعجب منه كل العجب انه فسر دلائل الاعراب بما فسر به الاول
والثاني والثالث وكذلك قوله في تفسير قوله وعلى هذا اي على اعتبار
حكم التناسب ليس بمستقيم واما ذلك الاقتضاء بطريق التعادل
لاختصاص الاول وهو الفاعل لانه واحد ليس الا بالاقوى و هو
الرفع ليكون قلته مقاومة لثقله وقوته ولاختصاص الاكثر وهو
المفعول فانه يكون واحدا فصاعدا بالاضعف وهو النصب ليكون
كثرته موازية لخفته فالوجه الاول طريق التوافق والثاني

والثاني طريق التادي والتعادل وبهذا الذي ذكرنا ان الفاعلية هي
المقتضية للرفع والمفعولية للنصب والاضافة هي المقتضية للجر تبين
ان الاصل في المرفوع هو الفاعل لتحقق المقتضي للرفع بالحقيقة فيه
وما سواه اي سوى الفاعل من المرفوعات ملحق به والاصل في المنصوب
المفعول وما عداه متفرع عليه والاصل في المجرور المضاف اليه اما بصريح
الحرف نحو المال لزيد او معناه نحو مال زيد وههنا بحث سيجيء عن قريب
ان شاء الله تعالى وعليه اي على هذا الاصل نص واضع الصنعة
اي صنعة النحو وهو امير المومنين علي رضي الله عنه قال المص قيل
ان ابا الاسود الدؤلي لما سمع القارئ يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله
جاء الى علي عليه السلام وقال اني انحو على وضع قانون يقوم
الناس السنتهم به فقال علي عليه السلام انح نحوه واشار الى
الرفع والنصب والجر فلهذا سمي نحوا فارتفاع المبتدأ بالمعنى الاول
وهو كونه اسما مجردا عن ملابسة العوامل اللفظية يعني من حيث هو اسم
للاسناد لانه لكونه مسندا اليه اشبه الفاعل وارتفاع المبتدأ بالمعنى
الثاني وهو كونه صفة معتمدة على احد حرفي الاستفهام والنفي رافعة
لظاهر او ما يجري مجراه لكونه احد جزئي الجملة مثله اي مثل الفاعل
في انه احد جزئيها وارتفاع الخبر لكونه جزءا ثانيا من الجملة كما ان
الفاعل جزء ثان منها وارتفاع خبر ان واخواتها لكون عامله اي عامل
خبر ان في لزومه الاسماء فانه لا يدخل على الفعل وفي وروده ثلاثيا
نحو ان وان وليت فصاعدا نحو كان ولكن ولعل وفي بنائه على الفتح
ولتضمنه معنى الفعل وقد عرفت تضمن الحروف المشبهة بالفعل معناه
٢ ٢

اشبه عامل خبر ان عامله اي عامل الفاعل وهو الفعل الماضي فالحق خبر ان
به اي بالفاعل في الرفع والتزم تاخره اي تاخر خبر ان المرفوع عن
المنصوب فيما التزم تاخيره اي في غير الظرف بخلاف عامل الفاعل
فان الاولى في المرفوع فيه ان يكون مقدما على المنصوب ايقاعا
للمخالفة بينهما اي بين ان واخواتها وبين الفعل وذلك لقوة
المشابهة بينهما طلب فارق بينهما لئلا يحمل عليها فرعيا على كونها فرعا
للفعل واجيز تقديم الظرف المستقر على المنصوب نحو ان في الدار زيدا بلغ
لما فيه اي في الظرف من التوسع لم يكن في غيره مع ان المخالفة بين
الفعل وبين عامل خبر ان معه اي مع الظرف واقعة بدون التقديم
اي تقديم المنصوب على المرفوع اذ الظرف المستقر لا يقع فاعلا اصلا
والا لم يكن مستقرا بل كان لغوا بخلاف غير الظرف نحو ان زيدا قائم
فانه لو قدم المرفوع على المنصوب فيه لشابه الفعل والفاعل ولما
الظرف اللغو فيقع قائما مقام الفاعل نحو سير بزيد فلذلك قيد بالمستقر
ولم يجز تقديم المرفوع على المنصوب مع الفعل اي حيث كان الخبر
المرفوع فعلا مع وقوع المخالفة ههنا ايضا كما في الظرف المستقر حيث
كره دخولها اي دخول ان واخواتها عليه اي على الفعل فانه لو قدم
الفعل الذي هو الخبر نحو ان زيدا يضرب وقيل ان يضرب زيدا لزم دخول
ان على الفعل وهو مستكره مرفوض بخلاف الظرف المستقر فانه لا
يستكره دخولها عليه وارتفاع خبر لا التي لنفي الجنس لكون عامله
وهو لا محذوا به حذو ان لما بينهما اي بين لا وان من التناسب بل
لاقتسامهما اي لاقتسام لا وان النفي والاثبات على سبيل التوكيد

والتحقيق

والتحقيق فان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا
هذه للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس لا مشابه للمشابه بالفاعل فيكون الجنس
مشابها للفاعل ولا تقديم هناك اي في خبر لا بحال اي سواء كان
الخبر ظرفا نحو لا رجل في الدار او لا نحو لا رجل ظريف حطا له اي
للا عن رتبة ان الذي هو اصل له لان القياس حط الفروع عن
الاصول وارتفاع اسم ما ولا بمعنى ليس لما بينهما اي بين ما ولا
وبين ليس من التشارك في المعنى فان معنى ما وهو نفي الشيء ومعنى
ليس وهو نفي كونه سواء في الحقيقة والتزموا تقديمه اي تقديم
اسمهما المرفوع على المنصوب لعدم اقتضائهما اي ما ولا وقوع تلك
المخالفة التي بين ان والفعل لضعف شبههما اي شبه ما ولا بالفعل
حيث اقتصر فيهما على الشبه المعنوي دون الشبه اللفظي وايقاع
المخالفة انما احتيج اليه حيث كان الشبه قويا كما في ان واخواتها
فان المشابهة بينها وبين الفعل من جهة اللفظ والمعنى واما انتصاب
الحال فلانها لكونها فضلة يتم الكلام بدونها ولما انها اي ان
الحال مفعول فيها معنى اذ معنى ضربت زيدا راكبا ضربت في حال
ركوبه اشبه مطلق المفعول من حيث ان المفعول فضلة ايضا لا
سيما الظرف فان الحال اشد شبها به لانها في معناه ولا سيما
اذا كانت ظرفا فانها حينئذ يشبهه لفظا ومعنى وانتصاب
التمييز لما وقع التمييز في امثلة موقع المفعول من نحو ضرب زيد
عمرا كطاب زيد نفسا وزيد ضارب عمرا نحو عندي رطل زيتا
وهما ضاربان خالدا نحو عندي منوان سمنا وهم ضاربون بكرا نحو

عندي عشرون درهما وعجبت من ضرب زيد عمرا ونحو ما في السماء موضع
راحة سحابا فانتصاب المستثنى المنصوب لكونه فضلة اشبه المفعول
ولكون العامل فيه بتوسط حرف وهو حرف الاستثناء كالمفعول معه
فان العامل فيه بتوسط الواو بمعنى مع فيكون له شبه خاص بالمفعول
معه فانتصاب الاسم والخبر في بابي كان وان لما ان عاملهما وهو ان
وكان لاقتضائه شيئين معنى المسند والمسند اليه اشبه عاملهما المتعدي
من الفعل فاشبه الاسم والخبر في البابين بالمفعول لان العامل لما شابه
الفعل الحقيقي اشبه ما نصبه بالمفعول به فانتصاب المنصوب بلا
التي لنفي الجنس نحو لا رجل ظريف لما انها اي لان لا محمولة على ان
فيكون المنصوب بها مشبها بالمشبه بالمفعول ولا فروع للمضاف اليه
اذ الاسم لا يجر الا بالاضافة بخلاف المرفوع والمنصوب فانه لهما
اصول وفروع قال المص في المفتاح الاضافة على ضربين اضافة اسم
الى اسم واضافة حرف الى اسم وانما كان الجر في كفى بالله و لا
تلقوا بايديكم غير اصيل لانه مجرور في اللفظ ومرفوع او منصوب
في المعنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم وكذا جر المضاف اليه
اضافة غير حقيقية نحو هذا ضارب زيد وحسن الوجه لان الجر ومرفوع
او منصوب في المعنى فقوله هنا ولا فرع للمضاف اليه يدل صريحا على
انه لا فرع له وقوله قبل ان الاصل في المجرور المضاف اليه يفهم منه
ان له فرعا وكذلك قوله في المفتاح يدل على ان المجرور بالحرف قسيم
من المضاف اليه وقوله في هذا الكتاب في المجرورات يدل على انه قسيم
له واما التوابع فهي داخلة تحت احكام المتبوعات فليس لها اعراب مستقل

بل اعرابها داخل تحت احكام متبوعاتها وانما بني من الاسماء ما بني مع ان
الاصل فيه الاعراب لما ذكر من قبل اما لفقد المقتضي للاعراب
(ان الاسماء محل توارد المعاني المقتضية للاعراب)
الذي هو التركيب مع العامل كالاسماء المعدودة واما لوجود المانع
(واسماء الاصوات)
من الاعراب مع وجود المقتضي له وهو مناسبة غير المتمكن على ما
(وهو الماضي وفعل الامر والحرف)
اومي واشير اليه في باب المبنيات من قبل واما المقتضي لاعراب
الفعل المضارع عندنا فهو مضارعته اي مشابهة المضارع لاسم
(اي مقتضي اعراب الفعل)
الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا اما الاول وهو المضارعة لفظا
فلموازنته اياه اي اسم الفاعل في الحركة والسكون نحو ضارب و
(المضارع)
يضرب ومدحرج ويدحرج واما الثاني وهو المضارعة معنى فلقبول
كل واحد منهما الشياع والخصوص فان الاسم عند تجرده عن اللام
(اي من الاسم الفاعل والفعل المضارع)
يفيد الشياع وعند دخول حرف التعريف عليه يختص بفرد كذلك
الفعل المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال يكون شائعا يحتمل
الحال والاستقبال وعند دخوله يختص بالاستقبال وبمادرة
الوهم فيه اي في كل واحد منهما عند التجرد اي تجرد كل واحد منهما
(اي من الفعل واسم الفاعل)
من القرائن الدالة على الحال والاستقبال الى الحال واما الثالث
(نحو زيد يضرب وضارب)
فهو المضارعة استعمالا فلوقوعه اي وقوع كل واحد منهما صفة
تقول جاء في رجل يضرب كما تقول رجل ضارب ولدخول لام الابتداء
عليه اي على كل واحد منهما تقول ان زيدا ليضرب كما تقول ان زيدا
(اي من الاسم والفعل)
لضارب وانما قال عندنا اي عند البصريين لان الكوفيين يقولون
اعراب المضارع بالاصالة لا بالمشابهة وذلك لتوارد المعاني المختلفة
عليه ايضا فانك اذا قلت لا تضرب بالرفع علم انه نفي وبالجزم علم انه

انه نهي وان نصب تشرب في قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن دليل
على الواو للصرف وجزمه دليل على انها للعطف والجواب ان اعرابه
ليس بكاشف عن معاني متواردة عليه وانما الاعراب يوضح معنى الحرف
المصدر وهو به قران وقوعه اي وقوع المضارع في اقوى مراتب المضارعة
وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده الى تقدير الاسمية نحو زيد
يضرب اقتضى له اي للمضارع استحقاق اقوى وجوه الاعراب وهو
الرفع ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم اصلا وذلك عند وجود ما يمنعه
من تقدير الاسم كان الشرطية نحو ان تضرب اضرب وسائر الجوازم
محمول عليها لما بينهما من المشابهة الا يرى ان لم تنقل المضارع
الى المضي كما ان ان تنقل الماضي الى المستقبل وكذا لام الامر
ولا للنهي تنقلان الفعل من الاخبار الى الطلب اقتضى له اي
للمضارع اعرابا لا يكون في الاسم ثانيا وما كلية
وهو الجزم فانه لما لم يكن واقعا موقعا يصلح للاسم لم يستحق
نوعا من اعراب الاسماء وتلك المضارعة القوية اقتضت
ان يكون له اعراب فعوض من الجر الجزم ليكون له اعراب نظرا الى اصل
تلك المضارعة ولا يكون له خصوص انواع اعراب الاسم لعدم وقوعه
موقعه اصلا وانما لا يكون الجزم في الاسم لما انه اي ان الجزم لا ينافي
الاسم حيث يقتضي وجوده هناك اي في الاسم الى عدمه غالبا لان الغالب
في الاسم ان يكون فيه تنوين وهو ساكن فلو دخله الجزم وسكن لاجتمع
ساكنان فاحتيج الى تحريكه هربا من توالي ساكنين فيؤدي ثبوت
الجزم الى عدمه وما يؤدي ثبوته الى عدمه كان ممتنعا وانما قال غالبا احترازا

عن الاسم الذي لا تنوين فيه ووقوعه اي وقوع المضارع موقعا لا يصلح للاسم
الا بانضمام ما ينقله الى تقدير الاسم وهو ان الناصبة نحو اريد ان تخرج
اي خروجك او بانضمام ما اشبهه وهو اخوات ان نحو لن وكي واذن
ووجه المشابهة انها تخلص الفعل للاستقبال كان اقتضى له اي للمضارع
نوعا من الاعراب بين الاول وهو الرفع والثاني وهو الجزم وهو اي هذا
الوجه المتوسط اما النصب او الجر فان كل واحد منهما متوسط بين الرفع
والجزم لان الرفع ثقيل مطلق والجزم خفيف مطلق وكل واحد من النصب
والجر متوسط بينهما فاوثر النصب على الجر لخفته وثقل الفعل
ولما ان عوامله اي عوامل المضارع اشبهت نواصب الاسم فان
ان من بين عوامله اشبهت ان المشددة الناصبة لفظا لانها
قد تخفف فيصير لفظها كلفظها ومعنى لان كل واحد منهما حرف
مصدري فلما اشبهتها ان الناصبة عملت عملها فخص المضارع
بالنصب دون الجر لوجود ما هو عبق له عامل النصب دون
عامل الجر ومن هنا يعلم ان اصل النواصب هو ان وسائرها
[illegible] لافادتها معنى الاستقبال مثله [illegible]
[illegible] المضارع للاسم مقتضية لاعرابه ووقوعه موقع
الاسم بنفسه عامل رفعه والحرف الذي اخرجه عن تقدير
الاسمية وما اشبهه عامل نصبه وبهذا البيان تبين
وجه اختصاص الجر بالاسم واختصاص الجزم بالفعل
قد وفينا بما وعدنا من [illegible] الاقسام الاربعة حقها ملخصا
حامدين لله تعالى ومصلين على نبيه محمد وآله الطاهرين وهو حسبنا

جزمه والحرف الذي جعله
في تقدير الاسم وما اشبهه
عامله

وَ نِعمَ الوكيل ونعم المعين ❁ ولنوثر ايضا ختم الكتاب
في شرحه وافين بما وعدنا حامدين لله تعالى على نعمائه
التوام وآلائه العظام ومصلين على نبيه محمد وآله
مصابيح الظلام واصحابه الكرام سائلين الله تعالى
التوفيق لاصلاحه بعد مشاورة الرؤية وتفريغ
الفكرة اليه وفرغنا من تاليفه في جمادى
الاولى سنة خمس وثلثين وسبعمائة
وايضا قد فرغ من تعليقه وتسويده في
يوم الاربعا من شهر جمادى
الاولى سنة احدى و
خمسين وثمانمائة العبد
الضعيف الراجي الى الله
محمد بن شيخ الدين بن محمد
بن سيف الدين بن
محمد بن نظام الدين
علي غفر الله له
والحمد لله
آمين